عيبان محمد السامعي

إشكالات الواقع اليمني

الثورة الشعبية والحرب
الهوية الوطنية وبناء الدولة

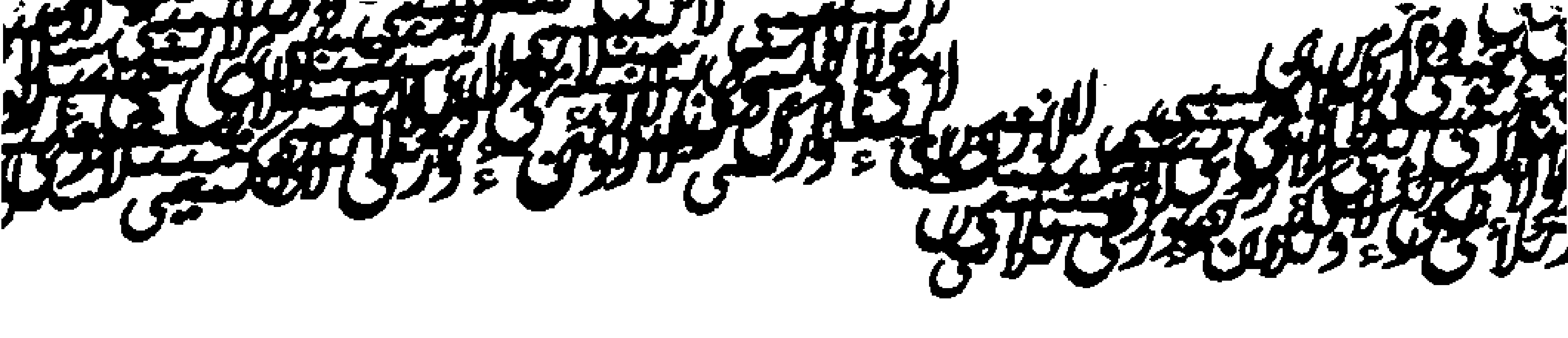
مؤسسة أروس للتنمية والدراسات النوعية

مؤسسة أروقة للدراسات والترجمة والنشر

إشكالات الواقع اليمني

الثورة الشعبية والحرب

الهوية الوطنية وبناء الدولة



عيبان محمد السامعي
إشكالات الواقع اليمني
الثورة الشعبية والحرب لهوية الوطنية وبناء الدولة

مؤسسة أروس للتنمية والدراسات النوعية

اليمن

البريد الإليكترون: arwasfoundation@gmail.com

مؤسسة أروقة للدراسات والترجمة والنشر
القاهرة – ش الشيخ معروف متفرع من شارع
شمبليون – عمارة ج - وسط البلد
تليفون: 20225743534+
البريد الإلكتروني : arweqhhhh@gmail.com

رقم الإيداع: 2023/2575

الترقيم الدولي: ISBN: 978-977-774-049-4

الطبعة الأولى
2023
أروقة



عيبان محمد السامعي

إشكالات الواقع اليمني

الثورة الشعبية والحرب

الهوية الوطنية وبناء الدولة

تقديم:

أ. عبدالباري طاهر

مؤسسة أروس للتنمية والدراسات النوعية
مؤسسة أروقة للدراسات والترجمة والنشر

الإهداء

إهداء أوّل:

إلى عائلتي الصغيرة:

أمّي وأبي..

زوجتي وطفليَّ: أيلول، وناي..

وإخوتي.

كلّ الحب، كلّ الود..

إهداء ثانٍ:

إلى رفاق الفكرة، والقضية، والثورة..

سنظل على العهد حتى تحقيق يمن حر ديمقراطي اتحادي...

عيبان

سبتمبر/ أيلول 2022

عرفان

ما كان لهذا الكتاب أن يرى النور لولا جهود بعض الأساتذة والرفاق، وفي مقدّمتهم: الأستاذ عبدالباري طاهر الذي تكرَّم بكتابة تقديم للكتاب، والأستاذ علي عبدالفتاح الذي حفّزني كثيراً لإصدار الكتاب، والأستاذ عبدالمغني القرشي الذي تجشّم عناء التصحيح اللغوي للمسودة، والرفيقان: محمد عبدالإله، ومحمد الحريبي، اللذان بذلا جهداً لا يُنسى.

الشكر خالصا أيضا لكل من:

مؤسسة أروس للتنمية والدراسات النوعية ومؤسسة أروقة للدراسات والترجمة لتكرّمهما بتبني الكتاب وطباعته ونشره.!

أتوجّه إليهم جميعاً بجزيل الشكر والعِرفان..

عيبان

فاتحة الكتاب

يمانيون قبل أن يتهادى   في غباءٍ شوافعٌ وزيودُ

يمني أنا وأنت يمان   رعتنا سهولها والنجود

الشاعر الكبير/ يوسف الشحاري

تقديم

أ. عبدالباري طاهر

كتاب إشكالات الواقع اليمني: الثورة الشعبية والحرب، الهوية الوطنية وبناء الدولة ، للباحث الأستاذ عيبان محمد السامعي. يشتمل الكتاب على مباحث مهمة تتعلق بثورة الشباب في فبراير: الحدث، والدلالة. والاقتصاد السياسي للثورة، ومنظور الثورة للثقافة. ويكرّس الفصل الثاني للحوار الوطني، وبناء الدولة، ويقرأ في الثالث الهُويات الفرعية، ويدرس في الفصل الرابع الحرب، وجرائم الاغتيال، والسيادة الوطنية، ومقولة: السياسة استمرار للحرب، ويتناول في الخامس تاريخ الحركة الوطنية، ويدرس جانبًا كبيرًا من البحث لقضية المرأة والشباب في الفصل السادس. وتكون فاتحة الكتاب:

يمانيون قبل أن يتمادى   في غباءٍ شوافعٌ وزيودُ
يمني أنا وأنت يمان   رعتنا سهولها والنجود

والبيتان من قصيدة طويلة للشاعر الكبير يوسف الشحاري.

قرأت قبلًا بعض مباحث الكتاب، ولكن عند قراءة الكتاب شعرتُ بخجل شديد لتقديم بحوث علمية غاية في عمق التحليل، ومنهجية البحث، ونفاذ الرؤية واستشرافها؛ فأدواتي القرائية والمعرفية تفيد من مباحث بهذا المستوى العلمي أكثر من القدرة على الإفادة.

المؤلف باحث يتقن أدوات البحث، ويمتلك المنهج العلمي، ويدرك قوانين وطبيعة الصراع الاجتماعي، ويميز ما بين طبيعة تركيبة، وبيئة المجتمعات الصناعية الأوروبية، وطبيعة المجتمعات الزراعية فيما اصطلح على تسميته "العالم الثالث"، ويتمتع الباحث بسعة الاطلاع، والثقافة، وعمق المعرفة.

في المقدمة يشير إلى المرحلة الدقيقة والحساسة من تاريخ الوطن الذي كُتبت فيه الأبحاث تحت نير حرب أهلية إقليمية مزدوجة منذ ثماني سنوات؛ مؤكدًا على التحول والتغيير، وعلى المضي للأمام رغم النكوص والتراجع؛ داعيًا إلى البحث والتغيير كبديل لليأس في مواجهة حال البلدان العربية واليمن. وتكون المقدمة مدخلًا للكتاب بفصوله السبعة.

تمثل قضية المرأة، وثورة الشباب 11 فبراير الجزء الأكبر، والمتن الأساس للكتاب. والفصل الأول مكرس ل 11 فبراير: الحدث، والمآل. فعنده لحظة الثورة لحظة الحقيقة، وتجاوز مظاهر اليأس والعجز والسلبية في تعبير مكثف يكشف عن أشواق الجماهير. ويرى أن سياسات الحكم قسّمت المجتمع إلى قسمين: طبقة مسيطرة، وطبقات شعبية. الأولى: لا تتجاوز ال 5٪، لا تنتج شيئًا، وتسيطر على كل شيء، وتأخذ كل شيء، والثانية: تنتج كل شيء، ولا تأخذ شيئًا، فالثورة نداء الشعب نحو الحرية.

يدرس فساد نظام صالح، ويسرد المظاهرات التي اجتاحت مدن اليمن، ويقرأ الشعار الرئيس: "الشعب يريد إسقاط النظام"، ويقرأ مشاركة مختلف فئات الشعب والقوى السياسية في الثورة. الثورة في قراءته ليست أماني مختزنة، أو أحلامًا طوباوية؛ بل عملية اجتماعية تاريخية تجتر النضال، وتمتلك البديل الثوري؛ متناولًا اختراق النظام لشباب الثورة، واختزال المطالب في تنحية صالح، كإعادة لما قام به أسلافهم في حصر مبادئ وأهداف سبتمبر في مطلب إبعاد بيت حميد الدين في الثورة السبتمبرية.

ويتناول الأزمة الناجمة عن المبادرة الخليجية. والحقيقة أن اختراق السلطة، ومعارضتها الآتية منها، والمبادرة الخليجية هما حقيقة الثورة المضادة.

يدرس الباحث الاقتصاد السياسي للثورة الشبابية؛ آتيًا على دراسة الأوضاع الاقتصادية، وتصنيف المنظمات الدولية لليمن كواحدة من أكثر البلدان فسادًا. والدراسة- فيما قرأت- أول بحث علمي يتسم بالعمق والشمول للوضع اليمني

قبل الثورة، معززًا بالأرقام، وبمنهج علمي يدرس أوضاع المحافظات، ومظاهر الفساد في السلطة، والأزمة البنيوية، ونهج الباب المفتوح، وقبول اشتراطات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، ويصنّف الفئات الطفيلية ورموزها؛ منتقدًا حرية السوق، والانسحاب من المجال الاجتماعي؛ مما عمّق الفوارق الطبقية.

يربط الباحث الفقر الشامل بعوامل عديدة، ويتناول الاغتراب كحالة من حالات عجز الإنسان، ويدرس الثقافة من منظور ثورة فبراير الشعبية؛ فيربط نشأة الثقافة بالزراعة، ويتعمّق في قراءة مفهوم الثقافة في التعريفات الكاثرة، ويدلل تتبعه على عمق معرفته واهتمامه بالثقافة بدلالاتها وأبعادها المختلفة. ويأتي على علاقة الثقافة بالصراع السياسي؛ وهو ما يقوم به أيضًا المفكر ياسين الحاج صالح في كتابه "الثقافة كسياسة". ويتساءل: الثقافة والثورة أية علاقة؟ رابطًا بين عفوية الثورة، وتفجّرها الاجتماعي، والوعي؛ فالثقافة والسياسة متلازمان تلازم الروح والجسد.

يدين تجريف النظام منظومة التعليم، وإلغاؤه منظومة الثقافة، والدأب على تدجين المثقف، والسيطرة على المجتمع، واستلاب وعيه، ويشير محقًا أن كل الناس مثقفون. مفردة الثقافة في اللغة العربية، وفي العديد من اللغات الحية لصيقة بالعمل. ثقف السيف: صقله، وثقف الأرض: فلحها، وثقف الفرس: روضه. وتثقف: تهذب؛ فجذرها الأساس الفعل.

قرأ الباحث صور المثقف وأدواره؛ فالأنتلجنسيا- كما يرى- ليسوا كتلة واحدة، ولكل طبقة مثقفوها. يدرس إدوارد سعيد في كتابه "صور المثقف" ألوان الطيف المجتمعي للثقافة، والصور الكاثرة للمثقف وعلاقته بما حوله. ويقرأ الباحث مثقف السلطة، وصورة الانتهازي والشعبوي، كما يدرس الأساطير الثقافية والاستشراقية.

يقيّم الباحث دور الأحزاب من واقع تجربة الثورة، واستشراف الثورة الثقافية؛ داعيًا إلى إعادة بناء الثقافة الوطنية.

يدرس الحوار الوطني، وبناء الدولة في الفصل الثاني؛ متبنيًا خيار الفيدرالية – خيار غالبية الشعب– وميزة الباحث استقراء آراء المواطنين في العديد من القضايا، ومنها خيار الفدرالية. يدرس بتوسع وعميقًا مفهوم الفدرالية، والمفاهيم المرتبطة به، وطرائق النشأة بأشكالها المختلفة ونماذجها العديدة، وسيرورة التطور في اليمن؛ آتيًا على قراءتها في اليمن القديم والعصر الوسيط، وصولًا إلى الحديث والمعاصر. والمبحث تأصيل مهم للفدرالية اليمنية. وحقًا، فقد أدرك الباحث بنافذ بصيرة أساس تكون الدولة، والحضارة اليمنية التي تأسست على تشارك اليمنيين كجهات وقبائل، ومكونات اجتماعية في بناء الدولة. ويدرس مدى احتياج اليمن إلى الفدرالية، وتجربة الدولة البسيطة في اليمن في المستويات المختلفة الاجتماعية الاقتصادية السياسية، ويقرأ مدى قدرة الفدرالية على حل المشكلات الراهنة، ويتناول الفدرالية في وثيقة مخرجات الحوار الوطني، ومسودة دستور اليمن الاتحادي، ويدرس إشكالية الأقاليم، والمواقف المختلفة، ومواقف المكونات إزاءها، آتيًا على الاستنتاجات والتوصيات.

إشكالية الدولة والمجتمع في اليمن

لعل المبحث الأهم دراسة الباحث إشكالية الدولة في اليمن، وأسلوب توزيع الثروة، وتعثر بناء الدولة؛ فهو يرى بإدراك وعمق تحليل أنه "لم يتبلور بعد بما يضمنه من حتمية وجود كيان سياسي مؤسساتي قانوني قوي يحتكر أدوات القوة، ويستند إلى شرعية شعبية، وحالة الرضا العام".

هذه الرؤية الثاقبة القائمة على معرفة معنى الدولة في تعريفها العلمي وقراءتها في واقع سلطة المتوكلية اليمنية، والإدارة البريطانية في المستعمرة عدن والسلطنات تؤكد ما ذهب إليه الباحث، والأخطر أن ذلك هو ما يفسر التعثر القائم حتى اليوم في بناء الدولة بالمفهوم العلمي؛ فالجهة والطائفة والقبيلة في اليمن كانت ولا تزال هي الأجلى. والغريب الحديث عن دولة عميقة في اليمن، ويربط الباحث بهذه العصبيات المقيتة إيغال منظومة الحكم في استخدام الحروب كوظيفة اقتصادية وسياسية.

يتناول الانتقال التاريخي، والبعد الدستوري، والبناء الهيكلي والوظيفي، والبعد الديمقراطي والقانوني، والبعد الاقتصادي والاجتماعي، ويدرس أسس بناء الدولة المدنية الديمقراطية في وثيقة مخرجات الحوار الوطني الشامل.

في الفصل الثالث: يقرأ أزمة الهويات الوطنية، وانبعاث الهويات الفرعية في أربعة عناوين: هل ستفلت اليمن من القبضة الطائفية؟ تعز بين الدعوات الجهوية، وأزمة الهوية الوطنية؟ بلقنة اجتماعية أم متحد وطني؟ في خطأ القول بالهاشمية السياسية. تعليق عابر حول "القومية اليمنية".

ويطرح لغز أبي الهول: هل ستنفلت اليمن من القبضة الطائفية؟ يدرس وضع المنطقة العربية الواقعة بين رحى الأزمات السياسية، والانقسامات الأهلية بما يدفعها للمستنقع الطائفي، ويتساءل: هل تدفع اليمن إلى الطائفية؟ ويتساءل: ما مفهوم الطائفية؟ وكيف تتشكل؟ وبأي شروط وظروف تتحقق؟ وما أسبابها وعوامل تفجرها؟ وهل هي حالة أصيلة، أم سابقة على التنظيم الاجتماعي، أم ناتجة عنه؟ ما صلة الماضي بها؟ وما شكل علاقاتها بالحاضر؟ وهل هي حالة ثقافية دينية، أم أنها أشمل من ذلك؟ والأسئلة والإجابات شاهد عمق البحث، وجدية الباحث.

ويتفجع وهو يقرأ توريط تعز للدخول في سوق منافسة الجهويات، ويتساءل: بلقنة اجتماعية أم متحد وطني؟ ويدرس مفهوم الهوية كقيمة موضوعية خاضعة لشروط التطور الاجتماعي؛ فهي- كما ينقل عن محمود أمين العالم- مشروع متطور مفتوح على المستقبل، داعيًا إلى إعادة بناء الهوية الوطنية، وهناك سيل جارف من الكتابات الطائفية والسلالية، أو المتقمصة لبوس الوطنية، في حين تستبطن العمق الطوائفي والسلالي.

يدرس خطأ مصطلح الهاشمية السياسية. يقوس بحذر شديد على الهاشمية والهاشميين؛ فالأنساب في رأي الدين حاسمة، وهي لا تصمد أمام معيار التقوى في القرآن، وفي الحديث: كلكم لآدم وآدم من تراب، ووهم كقراءة ابن خلدون. النسبة للأم قطعية، وللأب ظنية في الفقه الإسلامي، والديانة التوراتية. المرء مصدق في

نسبه، ولكن الخطيئة وأبشع خطيئة العنصرية، والتمييز القائم على الأعراق أو الأجناس أو الألوان أو الاصطفاء، أو أن يكون الحاكم نائبًا عن الله، أو ظلًا له.

أخطر ما درسه الباحث التدمير الأخلاقي والمعنوي للحرب في رؤية اليمن لنفسه من خلال الهويات القزمية أو القاتلة، كما يسميها أمين معلوف. يقرأ الباحث فريقي القول ب"الهاشمية السياسية". يركز القراءة على مستخدمي المصطلح بوعي؛ لأغراض ليست بريئة.

إن الهاشميين – كما يشير الباحث – من المنظور السوسيولوجي لا يشكلون فئة شريحة اجتماعية واحدة ومنسجمة. وحقًا، فقد رفض الفقهاء من مذاهب مختلفة، ومنهم ابن خلدون في "المقدمة" مصطلح فقه آل البيت؛ باعتبار هؤلاء موزعين على المذاهب المختلفة، وليسوا شيئًا واحدًا، وهم موزعون على الخارطات الطبقية في عدة دول. ولكن السؤال أيضًا من أين أتى المصطلح؟

الصهيونية جعلت من اليهود الموزعين في شتى بقاع الأرض أمة واحدة، وشعبًا واحدًا، ورغم خرافية الفكرة إلا أن تحالف الإمبريالية والصهيونية خلق من الخرافة دولة إسرائيل. مفردة الهاشمية آتية من القرشية، وصراع فرعي عبد مناف وعبد شمس، والقرشية التي حكمت عدة قرون آتية هي الأخرى من مضارب عدنان وقحطان، وهما إخوان، أو خرافتان. المفكر الفلسطيني أنيس الصايغ– رئيس مركز دراسات فلسطينية يدرس موقف الحكام الهاشميين في العراق وسوريا والأردن من قضية فلسطين، كما يدرس موقفهم من الثورة العربية الكبرى، ويدرس الباحث سيد محمود القمني صراع الحزب الهاشمي في مرحلة الصراع الباكر لأحفاد قصي بن كلاب، أما الرسول الكريم، فقد اعتبر العصبية منتنة، وكتيب كارل ماركس "المسألة اليهودية" كشف علمي لتأله رأس المال في المسألة.

ويناقش الباحث المواقف المختلفة للهاشميين إزاء الحكم، ومن التعسف اختزال الصراع اليمني في منطقة، أو لحظة، أو جماعة. يخلص الباحث إلى أن المصطلح مخاتل، ويفضي إلى بناء مواقف خاطئة.

وينتقد الدعاوى القومية اليمنية الزائفة. والواقع أن دعاة الحرب ومموليها هم من يتبنوا مثل هذه الدعاوى.

يدرس في الفصل الرابع الحرب وتداعياتها الجهنمية. يفكك ظاهرة جريمة الاغتيال السياسي. ميزة الباحث المقدرة على دراسة المفاهيم والمصطلحات دراسة علمية بعيدًا عن الانشداد للماضي، أو الهوس بإغراءات المكنة الإعلامية الاستعمارية، ويفضح المفاهيم والمصطلحات الزائفة.

يدرس معنى الأيديولوجيا والدوغما؛ مميزًا ما بين الوعي الصادق، والوعي المفارق. يقدم العصر ثلاثة نماذج للمصطلح: النموذج السلفي، وكتاب المصطلحات الأربعة للمودودي. المصطلحات الأربعة هي: الإله، الرب، العبادة، الإيمان- هو المرجعية لكتاب "معالم على الطريق،" لسيد قطب، و"جاهلية القرن العشرين"، لمحمد قطب. ومن اصطلاحات هذه الكتب توالدت عشرات التيارات التكفيرية. مأزق السلفي الوقوف عند الحقيقة الشرعية، ورفض أي تطور.

والنموذج الثاني: ما دونه علماء الكلام، ومختلف فروع المعرفة والعلم، وأما الثالث: فمما تقذفه المكنة الإعلامية الاستعمارية في كل لحظة: الشرق الأوسط، صراع الحضارات، نهاية التاريخ، والجنوب العربي والأقاليم الستة.

يتناول مسالة السيادة الوطنية في السياق اليمني الراهن دراسة تحليلية نقدية، ويدرس الإطار المفاهيمي: مفهوم السيادة الوطنية، وتحولاته، العولمة، وانحسار السيادة.

ويدرس الأطماع الخارجية، وأدوار الفاعلين الإقليميين والدوليين، كما يدرس التبعية والارتهان للخارج، ويحدد الفاعلين: إيران، والسعودية، والإمارات العربية المتحدة، وسلطنة عمان، وقطر، والكويت، ومصر، وتركيا، والولايات المتحدة، وإسرائيل، وبريطانيا، وفرنسا، وروسيا.

يدرس ويتتبع علاقات هؤلاء الفاعلين سلبًا وإيجابًا باليمن بدقة وموضوعية، ورصد علاقات هذه الدول باليمن. يساعد على رؤية وقراءة الأحداث في اليمن. والصراع والتطورات العامة في اليمن ليست معزولة عن التأثير الخارجي. ويقينًا،

فإن ضعف البنية الداخلية وهشاشتها يجعلها أكثر قابلية للاستعمار كقراءة المفكر الإسلامي ابن نبي، شأن الصراع الداخلي أو الاستبداد كرؤية ابن خلدون والبردوني والسقاف.

الفصل الخامس: يدرس تاريخ الحركة الوطنية، والطبقة العاملة، وفتيات عدن في مواجهة الاستعمار، وعن الثلاثة الكبار عبد الله وعلي وأبو بكر باذيب، وهي دراسة وتوثيق مهم وإنصاف لثلاثة من أهم قيادات اليسار كانوا المداميك الأساسية في الحركة الوطنية، والتنوير والتحديث.

المدخل النظري: جدل الطبقات، والطبقة العاملة في البلدان النامية ومنها اليمن تمثل حالة اجتهاد سياسي، ورؤية فكرية تتخفف من حمولة بعض مظاهر المركزية الأوربية كرؤية الدكتور أبو بكر السقاف، ودراسة المفكر المصري أحمد صادق سعد، وإلياس مرقص اللذين لا يريان حتمية المراحل الخمس، ويلحظان ميوعة، وتداخل الطبقات والحدود في المجتمعات الزراعية، شأن رسائل ماركس وإنجلز.

يشير الباحث إلى خطأ وقع فيه الاتحاد العام لعمال اليمن: استبعاد نقابة الصيقل، واسمها الحقيقي "النقابة العامة للعمال"، وكان أعضاء من حزب اتحاد الشعب في قيادتها عبد الله الصيقل، ومحمد مثنى، والشاعر أبو القصب الشلال، وعبده حبيلي وآخرين، وكانت صحيفة الأمل تتابع نشاطها، ودفاع أعضائها عن المطالب العمالية في الحديدة.

جرى التحاور مع عبده محمد البيضاني- العضو المكلف من قبل الاتحاد، وكنت أمثل النقابة، وهو ما حصل أيضًا في لقاءات متكررة مع الأستاذ عبده سلام الدبعي أثناء الاحتفاء في الحديدة، ولكن تسارع أحداث القمع، وربما اتساع عضوية ونشاط الاتحاد العام قد حال دون تحقيق الاندماج.

دراسة الباحث عن الطبقة العاملة هي الأوسع والأشمل. دراسة الجاوي تناولت الصحافة العمالية النقابية، ودرس النقابي العمالي عبد الله مرشد تاريخ الحركة النقابية في مرحلة زمنية معينة، أما مبحث الأستاذ عيبان، فيغطي كفاح الطبقة العاملة في المراحل الممتدة منذ التأسيس منتصف خمسينات القرن الماضي وحتى

اليوم، وفي مختلف مدن اليمن، والأهم دراسة القمع، وفداحة الظلم، والتشريعات الجائرة، والملمح الأهم دراسات التشريعات.

يدرس الدستور، وتعديلاته، والمواد المتعلقة بالعمال، وتنظيم علاقة العمل، آتيًا على الثغرات، وأوجه القصور في المواد الدستورية، وأخطر ما كشف عنه الباحث في المادتين 24؛ حيث استخدم لفظ المواطنين، وأهمل لفظ المواطنات. أما المادة الثانية 29؛ فتنص: "وينظم القانون العمل النقابي والمهني، والعلاقة بين العمال، وأصحاب العمل. يضيف الباحث: لقد مثلت الإحالة إلى القانون إحدى الآليات التي يتم عبرها إفراغ مضامين الدستور، وتقييد الحريات والحقوق؛ حيث يستغل المشرع عمومية النص، وانعدام وجود ضمانات ومحددات في الدستور.

ملاحظة الباحث غاية في الأهمية والذكاء، وغاية في الدهاء والمكر من المشرع. والواقع أن هذه المشكلة عامة في الصياغة الدستورية، فما يعطيه الدستور باليمين، يأخذه القانون باليسار، وأحيانًا تجهز اللوائح التنفيذية، وفساد القضاء على ما تبقى.

يقرأ الدستور في المادة 42 من دستور دولة الوحدة: لكل مواطن حق الإسهام في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتكفل الدولة حرية الفكر، والإعراب عن الرأي بالقول، والكتابة، والتصوير في حدود القانون؛ فالتقيد بحرية القانون في هذه الجملة الخبرية المكونة من ثلاث كلمات قد نجم عنها وترتب عليها قانون 25 لسنة 1991، وتحديدًا الباب الخامس من قانون الصحافة: محظورات النشر، والأحكام الجزائية. وهذه المحظورات- على كثرتها وشموليتها- تجعل حرية الرأي والتعبير محظورة، كقراءة مائزة للمحامي أحمد الوادعي، وكانت مشكلة الصحفيين والأدباء والكتاب في عموم اليمن، كذلكم الترخيص المسبق، ووقف الصحفيون ضد المحظورات، والترخيص المسبق داعين للاكتفاء بالإبلاغ عن تأسيس الحزب او النقابة أو الصحيفة كما كان الحال في المستعمرة عدن.

المبحث الأول: دراسة متقصية وموضوعية للمسار العمالي، ويدرس مختلف جوانب هذه الطبقة في طول اليمن وعرضها لما يزيد عن ثلثي قرن، داعيًا في نهاية البحث الاشتراكي لإجراء مراجعة فكرية نقدية تستند إلى دراسات علمية لواقع

تحولات البنى الاجتماعية والاقتصادية، ومن ثم تحديد طبيعة المهام والآليات الملائمة للعمل في أوساط الطبقة العاملة وسائر الكادحين.

وعن دور المرأة يدرس الباحث أدوار فتيات عدن في مواجهة الاستعمار؛ فيرى أن المتتبع لمسار النضال التحرري ضد الاستعمار البريطاني لجنوب اليمن 1839-1967 سيلحظ تعدد الأدوار البطولية التي اضطلعت بها الحركة النسوية اليمنية بمختلف تياراتها منذ مطلع خمسينات القرن الفارط.

يدرس العوامل الاجتماعية والتاريخية لنشوء الحركة النسوية: انتشار التعليم الحديث، ظهور الأحزاب السياسية والنوادي والجمعيات، ويتناول الأحزاب السياسية: الجمعية العدنية، ورابطة أبناء الجنوب العربي، والجبهة الوطنية المتحدة، والاتحاد الشعبي الديمقراطي، وحزب الشعب الاشتراكي، والجبهة القومية لتحرير الجنوب اليمني المحتل.

كما يدرس نشأة النقابات العمالية، والصحافة العدنية، وتأثيراتها التنويرية والثورية، وسياسات الاستعمار القمعية، وتزايد الغليان الاجتماعي، كما يدرس التأثيرات الناجمة عن المد القومي والثوري في المنطقة والعالم.

يدرس تطور الحركة النسوية واليمنية شكلًا ومضمونًا. يتناول أهم التنظيمات النسوية: نادي نساء عدن، جمعية المرأة العدنية، جمعية المرأة العربية، القطاع النسائي التابع للاتحاد الشعبي الديمقراطي، الرابطة النسائية التابعة للجبهة القومية، القطاع النسائي التابع لجبهة التحرير.

ويدرس الأدوار الثورية للحركة النسائية اليمنية: النشاط السياسي والنقابي، تنظيم المظاهرات والاعتصامات والإضرابات، النشاط في صفوف النقابات العمالية والطلابية، دعم ثورة 26 سبتمبر الخالدة، المشاركة في الكفاح المسلح.

ويأتي على سيرة الثلاثة الكبار: عبد الله، وعلي، وأبو بكر باذيب. وللثلاثة الكبار أدوار ريادية ومشهودة في التأسيس لليسار التقدمي؛ فالمفكر الكبير عبد الله عبد الرزاق هو الرائد للاشتراكية العلمية، ولعلي دور في غرس الوعي السياسي

الديمقراطي، وكتابه "لماذا الجبهة الوطنية؟"، ودوره الريادي في القصة القصيرة الحديثة "ممنوع الدخول"، والأستاذ أبو بكر هو من الآباء التربويين، ومن القيادات المؤسسة للتعليم الحديث والترجمة، وللثلاثة الكبار حقًا- كوصف الباحث عيبان- دور ريادي في التنوير والتحديث، والتأسيس للصحافة والحريات، والمقاومة الوطنية.

يكرس الفصل السادس لقضايا المرأة، والشباب. يدرس المرأة اليمنية: التحدي، والاستجابة، الأبعاد الاجتماعية للاشتراطات المقيدة لحصول المرأة اليمنية على جواز السفر، التمكين الاقتصادي للمرأة في تعزيز مشاركتها في مواقع صنع القرار خلال الفترة 2011 - مدينة تعز أنموذجًا.

- دسترة حقوق المرأة في وثيقة مخرجات الحوار الشامل.
- الشباب في سياق الثورة والتحول الديمقراطي.
- الأبوية السياسية وأزمة الأحزاب السياسية.

يواصل الباحث دراسة قضايا المرأة، والاضطهاد، والانتقاص والقمع الذي تعيشه المرأة، ومعارك التنوير، ودعوات تحرير المرأة منذ القرن الماضي في مصر على يد الداعية قاسم أمين، ووضعية النظام الأبوي. يربط عميقًا ما بين الانحطاط السياسي، ولجوء النظام الرسمي إلى فرض قوانين تعسفية.

- يقف إزاء العنف ضد النساء في اليمن كعنف مقنن ومنظم.
- يقدم عينة أو أنموذجًا من الأمثال الشعبية المهينة والمميزة ضد المرأة. وللدكتور سلطان الصريمي مبحث مهم يدون ويدرس فيه الأمثال الشعبية ضد المرأة، ويخلص الباحث إلى أن قضية المرأة قضية المجتمع ككل.
- يدرس صعوبة حصول المرأة على جواز سفر، ويأتي على التراجع في التشريع عن المساواة، كما في دستور دولة الوحدة، والتعديل الجائر والرافض للمساواة بصيغ إنشائية تعني إلغاء المساواة.

- يدرس دور التمكين الاقتصادي للمرأة في تعزيز مشاركتها في مواقع صنع القرار خلال الفترة 2011 إلى 2021، ومدينة تعز هي الأنموذج.
- يأتي على قراءة الدراسات السابقة على مبحثه، كما يدرس مفهوم التمكين، ويدرس دسترة حقوق المرأة في وثيقة مخرجات الحوار الوطني الشامل، كما يتناول الأبوية السياسية، وأزمة الأحزاب السياسية اليمنية.

دراساته عن مقولة الحرب استمرار للسياسة لكلاوزفيتز، شاهدًا على مقدرة الباحث، ومدى تمكنه عميقًا في الحفر في المصطلحات والمفاهيم والمقولات السائدة. مقولة الحرب امتداد للسياسة تطغى على التفكير كمسلمة من المسلمات التي يلوكها اليمين واليسار. ذكاء الباحث، ومقدرته العلمية كشفا له نقطة الضعف في هذه المقولة، وهشاشة موضوعيتها، وغياب صدق دلالتها.

التحية للذائقة النقدية التي يسميها بليخانوف نقد النقد. وتجدر الإشادة بحفر الباحث عميقًا في النص وتفكيكه، وكشف عرى الالتباس، ونقاط الضعف في المقولة السائرة مسيرة الأمثال والمسلم بها حد البداهة.

أما دراسته عن العلامة ابن خلدون الفقيه الأشعري، فتتفق مع مباحث مهمة للدكتور علي الوردي في كتابه "منطق ابن خلدون"، وقراءاته مغايرة منصفة وعقلانية.

الكتاب جهد علمي رفيع، وأدب سياسي راقٍ، والمعرفة هي القوة- حسب الفيلسوف بيكون-، ويجيء الكتاب البحثي المهم في ظل غياب الأحزاب السياسية، ومؤسسات المجتمع المدني، ودور الجامعات ومراكز البحث.

المقدمة

يضمّ هذا الكتاب أبحاثًا وكتابات مختلفة، كُتبت في مرحلة تاريخية دقيقة وحسّاسة من تاريخ وطننا اليمني، الذي يرزح تحت نير حرب أهلية إقليمية مزدوجة منذ 8 سنوات، تسببت في حدوث أسوأ أزمة إنسانية على مستوى العالم، وفقًا لتقارير أممية.

وقد صُنّفت هذه الكتابات إلى ستة فصول أساسية، تندرج تحت كل فصل منها مجموعة من الموضوعات، تم ترتيبها ترتيبًا منطقيًا بصرف النظر عن زمن كتابتها.

تتمحوّر موضوعات الكتاب حول مسألة مركزية، هي عملية التحوُّل (converting)، أو التغيُّر (Change)، التي تمثّل جوهر الوجود وقانونه الأسمى، فالأصل في الوجود هو التحوّل والتغيّر والحركّة، لا السكون والجمود والركود.

ومهما بَدَتْ لنا حالة الركود، أو بالأحرى مظاهر الارتكاس والنكوص إلى الخلف في أوضاعنا السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية الراهنة، إلا أنّ ذلك لا يعني نهاية العالم، ولا فصل الخِتام، فالأيامُ دُوَل، وحركةُ التاريخ تقدُّميةٌ، تمضي إلى الأمام.

"إنّك لا تنزل إلى النهر مرتين؛ لأنّ مياهًا جديدة تتدفّق فيه"، هكذا لخّص "هيراقليطس"، الفيلسوف اليوناني الشهير فلسفته للحياة قبل أكثر من (25) قرنًا من الزمان، وهكذا هي سيرورة الحياة، ونهرها المُتدفّق أبدًا وبلا انقطاع.

إنّ تعثُّر حركة التغيير في العالم العربي بصورة عامة، وفي اليمن بصورة خاصة، لا ينبغي أن يقودنا إلى اليأس والقنوط، بل ينبغي أن يحفّزنا إلى البحث والتفكير

بعمق في عثراتِنا وأخطائِنا بقصد استخلاص الدروس والعِبر، وامتلاك الوضوح المنهجي والرؤيوي لاجتراح فعل تغييري مستقبلي يليق بإنسان هذه البَلدة الطيبة.

يقول الشاعر والكاتب المَسرحي الألماني برتولد بريخت (1956 - 1898): "أيها الجائع تناول كتابًا، فالكتاب سلاح!"، هكذا يُحفِّز بريخت الإنسانَ الفقير لمعرفة سبب فقره وشقائه، كمقدّمة موضوعية لتغيير وضعه ووضع أبناء طبقته، ف "الفقر لا يصنع ثورة، وإنما وعي الفقر هو الذي يصنع الثورة"، كما يقول كارل ماركس (1883 - 1818).

ختامًا: لا يزعم هذا الكتاب أنّه يقدّم إجابات شافية ووافية حول القضايا والمسائل التي يتضمّنها، بِقدر ما يضع بعض الآراء الاجتهادية، التي بلاشك يشوبها بعض جوانب القصور والنقص، وتحتاج كل قضية منها لدراسة قائمة بذاتها.

ويحدو المؤلّف الأمل في أن يحفِّز هذا الكتاب القُرّاء إلى التفكير بعقل نقدي، ومناقشة الآراء والأفكار الواردة فيه نقاشًا ديمقراطيًا حرًّا ومُثمرًا، لأنّ أكثر ما يُبهِج الباحث، هو أنْ يجد من الآخرين تفاعلًا حقيقيًا مع ما يُقدّمه من آراء، وأفكار، وما يثيره من قضايا.

عيبان محمد السامعي

مدينة تعز

1 سبتمبر/ أيلول 2022

الفصل الأول

في الثورة الشبابية الشعبية السلمية:

1. 11 فبراير 2011م.. في دلالة الحدث ومآله.
2. الاقتصاد السياسي لثورة 11 فبراير الشعبية.
3. الثقافة من منظور ثورة 11 فبراير الشعبية.

11 فبراير 2011م.. في دلالة الحدث ومآله

إلى الرفيقين: أيوب الصالحي وأكرم حميد وجميع المخفيين قسرًا...

(1)

الحدثُ الثوريُّ ليسَ بحدثٍ عاديٍّ عابرٍ، بل حدّثٌ تتكثّف فيه أبعاد الزمكان، والتاريخ، والدَّهشة.

و 11 فبراير 2011م كان حدثًا ثوريًا تاريخيًا رفيعَ المقام، من حيث الدلالات، والدوافع، والمضامين.

لقد أيقظتْ ثورة 11 فبراير الشعبَ من رُقادِهِ، وأعادتْ الاعتبار للذَّات الجمعيَّة بعد أنْ رانَ عليها الهوان والشعور بالانكسار والعجز. وأثبتت أنَّ الشعبَ أكبر من كلّ التوقعات، والرهانات الخائبة، فقد كسر حاجزَ الصمت، وحطَّم جدارَ الخوف.

إنَّ لحظةَ الثوّرة، هي لحظةُ الحقيقة، حيث تعود الأمور إلى نصابِها، ويستَردُّ الشعب ذاتَه بعد همودٍ طويل.

وبالثورة تتجسَّد "السيادة الشعبيّة"، حيث الشعب مصدر السلطة، وصاحبها.

لقد أسقطتْ الثورة الكثير من الأوهام، والصوّر النمطيّة، وفي المقدّمة تلك الصورة النمطيّة التي يرسمها البعض وهوَ يتّهمُ الشعبَ بالخنوعِ والخضوعِ، وأنَّ لا أمل يُرتجى فيه، لأنه شعب سهل الانقياد، مُكبلّ بالجهل والأميّة، ويقف في صف جلاديه، ولا يفوت هذا الفريق الاستشهاد بمقولة "لعن الله شعبًا أردت له الحياة فأراد لي الموت" المنسوبة زورًا، وبهتانًا للشهيد الثلايا.

لقد أبانتْ الثورة عن الصورة الحقيقيّة للشعب بوصفه "كيانًا جماعيًا مرتبطًا بروابط مشتركة، وفاعلًا سياسيًا، ومصدرَ السلطات، وصاحبَ السيادة."[1]

إنّ الثورةَ فعلٌ تجاوزيٌّ لكلِ مظاهر اليأس، والعجز، والسلبيّة، فقد "رمّمت النفوس المنكسرة المترعة بالتشاؤم، والقنوط، والتذمر، والخراب النفسي والوجداني، وأشعلت في [النفوس] شمعة أمل للخلاص من الكبت، والظلم، والاعتساف، ومشارب الحرمان، والرقابة البوليسية البغيضة التي تكبح العقلية الحرّة المبدعة، وتفسد اليقظة الذهنية، والجسدية، والروحية للشعوب."[2]

والثورة هي تعبير مُكَثّف، وخلاق لأشواق الجماهير في الحريّة، والعيش الكريم.

(2)

انبلجتْ الثورةُ في لحظة انفجار التناقضات، ووصول الأزمة (التراكمات الكميّة الداخليّة) ذروتها، وهي لحظة فارقة، حيث لا يستطيع الحاكم أن يستمر في حكمه بنفس الأدوات، والآليات القديمة، وفي الوقت نفسه، لا يستطيع الشعب التكيُّف، أو الاستمرار في العيش بالوضع القائم.

لم تكنِ الثورةُ، إذن، وليدةَ الصدفة، أو ظاهرة طارئة، بل نّتاج عمليّة تراكميّة، وعوامل موضوعيّة، وهي وإنْ كانت مفاجئة في توقيتها، إلا أنّ نشوبها كان تعبيرًا صارخًا عن وصول المجتمع إلى ذروّة التأزُّم التي تغدو معها العودة إلى الخلف، أو الاستمرار على نفس الوتيرة ضربًا من المُحال.

لقد جاءت الثورةُ الشعبيّة استجابةً للتحدّي الذي خلقته السلطة، والمتمثّل في سيّاسات الإفقار، والتجويع، والإفساد، والخصخصة، ونهب المال العام، وتقييد الحريّات، والقمع، والتهميش، والحرمان الاجتماعي.

(1) علي أومليل، أفكار مهاجرة، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2013، ص153

(2) سمير عبدالرحمن هائل الشميري، سوسيولوجيا الثورة الشعبية اليمنية، صنعاء، مركز عبادي للدراسات والنشر، 2012، ص71

وكانت الثورةُ ردَّةَ فعلٍ على سلوكِ السلطة، وقيامها بإعادة بناء العلاقات على أساس الولاءات، والاستزلام السياسيّ والزبائنيّة، والاحتكار الأقلويّ للثروة الوطنيّة، التي أفضتْ إلى نشوء طبقة طفيليّة مكوّنة من كبار موظفي الدولة، وقيادات عسكريّة، ومشائخ قبليّة، ورموز دينيّة.

اقتحمتْ هذه الطّبقةُ المجالَ الاقتصاديّ مُستغلّةً نفوذها في الدولة، ووجّهت ضربات قاصمة للبرجوازيّة المحليّة، وللاقتصاد الوطنيّ، وتسبّبت في تفاقم الفجوة بين فئات المجتمع، وطبقاته، فقد أفرزت تلك السيّاسات انقسام المجتمع إلى قسمين رئيسين: طبقة مسيطرة، وطبقات شعبيّة؛ الأولى تمثّل أقليّة لا تتعدّى ال5٪ لا تنتج شيئًا، وتسيطر على كل شيء، والثانية تنتج كل شيء، ولا تملك شيئًا!!

(3)

مثّلت الثورةُ نداءَ الشعب نحو الحريّة، وضد السياسات الأمنيّة القمعيّة للنظام، وقيامه بعسكرة الحياة والمجتمع، فقد "كان تفشي عنف أجهزة الأمن، إلى درجة تحوّله إلى قاعدة سلوكية في التعامل مع الناس، من أهم أسباب انفجار الغضب الثوري".[1]

لقد بلغَ نظام المخلوع صالح، في سنوات ما قبل الثورة، طورَ "الأَمْنُوقَراطيّة"[2]، وهي مرحلة من تطوّر النظام السياسيّ في اتجاه موغل في القمعيّة والديكتاتوريّة، حيثُ يلعبُ الأمنَ الدّور المحوريّ في تثبيت دعائم الحكم، والحفاظ على بقائه، لذا قام النظام السابق بتشييد جهاز (الأمن القوميّ) وإيكال مهمّة إدارتِهِ لأحد الخُلصاء الأقرباء، وهو عمار محمد عبدالله صالح.

(1) عزمي بشارة، عنف أجهزة الأمن ودروس 2011، موقع العربي الجديد، مقال، تاريخ نشر المقال: 2015/12/5، متاح على النت

(2) يُنظر: حيدر إبراهيم علي، تمدد الاستبداد في الدول العربية، ودور الأمنوقراطية، تحرير: علي خليفة الكواري، ضمن كتاب: الاستبداد في نظم الحكم العربية المعاصرة، ط2، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2006، ص175

إنّ مساعي النظام السابق في توريث الحكم، وتنصيب الأقرباء، وتمركُزه حول العائلة، كان أحد أهم عوامل اندلاع الثورة، ذلك لأن المخلوع صالح بهذا الفعل قد "جَرَحَ كبرياءَ الشعب" حين ظنَّ أنَّ بمقدوره أنْ يُورِّث البلاد والعباد إلى نجله، مما ولّد ثورة شعبيّة عارمة أتتْ على حكمه، وقذفتْ به إلى المهاوي.

لقد اتّسمَ نظام المخلوع صالح بالشخصانيّة الفرديّة، حيث يجري تقديس الحاكم الفرد، وتقديمه في صورة "الزعيم المُفدّى"، و"القائد المُلْهِم"، و"رُبّان السفينة"، و"الرمز" الذي لا يدانيه أحدٌ من العالمين. هذه الصورة التي تُؤَسْطرُ الحاكم وتجعله فوق البشر، وفوق القانون، وفوق الشعب هي من لوازم الاستبداد، غايتها استلاب الذهنيّة العامة وقطع الطريق أمام أية إمكانيّة لتغييره، فهو الثابت، والمحور، الذي يدور حوله كل شيء.

لقد عمل النظام السابق على ابتزاز الشعب، وقوى المعارضة، فإما القبول بطغيانه، والإذعان لسياساته، أو أنْ تُطلَقَ يدُ الفوضى، فيضرب اليبابَ والخرابَ أرجاءَ الوطن، وهو ما تجلّى في تهديد المخلوع ب"صَوْمَلَة" اليمن و"عَرْقَنَتِهَا"، وهو ما حاول أنْ ينفّذه من خلال الحرب الإجراميّة التي شنّها ضدّ أبناء الشعب اليمنيّ.

(4)

النظامُ الاستبداديّ بطبيعتِهِ نظامٌ فاسدٌ، ف"السّلطةُ المُطْلَقةُ مَفسدةٌ مطلقة"، وهو ما يصدق تمامًا على نظام المخلوع صالح، فقد أصبح الفساد بمثابة مؤسسة، بل " نظامًا مستقلًا يعيد إنتاج نفسه بكفاية نادرة"[1]. إنّ الفساد في عهد المخلوع صالح "دخل في علاقة هُوية مع النظام، فلا يحضران إلا معًا، ولا يرتفعان إلا معًا."[2]

(1) أبوبكر السقاف، دفاعًا عن الحرية والإنسان، إعداد: منصور هائل، صنعاء، منتدى الجاوي الثقافي، 2010، ص54

(2) نفسه، ونفس الصفحة

لا ريبَ في أنّ النظامَ الاستبداديّ الفاسد حينما يُمارس تسلُّطه وفساده، إنما يحمل نظرة ازدرائيّة للشعب، فالشعب في نظره مجرد جمع من الرعاع والسَّوَقة الذين ينبغي حكمهم بالقَسْر والإخضاع.. هذه النظرة الاحتقاريّة تجلَّتْ في خطابٍ مُسرَّبٍ للمخلوع حينما وصف الشعب بالجبان الذي يُنكر فضائل الحاكم!

لقد كان نظام المخلوع صالح أبعدَ ما يكون عن الديمقراطيّة رغم ادّعائه زيفًا بكونه نظامًا ديمقراطيًا، فقد "ألبس سلطته غطاء اللغة الديمقراطية"[1] بغرض إضفاء الشرعيّة.

مثلّتْ الديمقراطيّة للنظام السابق مادة ثريَّة للاستهلاك الإعلاميّ ولتفريغ شحنات الاستياء والتذمُّر الشعبيّ، وطوال عقود من الزمن ظلَّ النظام يبيع الوهم للشعب، ويُبشّره بأنّ الديمقراطيّة هي الخلاص من كلّ الأزمات التي تطحنه، ومع تزايد الحديث والوعد عن الديمقراطيّة، تم إفراغ الديمقراطيّة من مضمونها الحقيقيّ، فهي لم تنتج تداولًا سلميًا للسلطة، ولم تُغيِّر في واقع حياة الناس شيئًا، بل زادتهم بؤسًا وشقاءً.

(5)

صُمّمَ نظام المخلوع صالح على سياسات التجويع والإفقار، حيث كان الهدف من ورائها جعل الناس في حالة ركضٍ دائمٍ وراءَ لقمة العيش، ليَصْرِفَهُم عن الانشغال بقضايا الشأن العام.

بيدَ أنّ وطأة الفقر، والبطالة، وأزمة المعيشة؛ فضلًا عن القمع والحجر على الحريّات، دفعت النّاس إلى السياسة، وبالتالي إلى الثورة، ف"كلّ ممنوعٍ مرغوبٌ"؛ وهو أمر لم يَفطن له النظام.

---

(1) بيتر سلزبري، اقتصاد اليمن: النفط والواردات والنخب، لندن، تشاتام هاوس، أكتوبر 2011، متاح على النت

لقد انتفضَ الشعبُ كالعنقاء من تحت رماد القهر، والحرمان، والخوف، وأفصحَ عن عبقريّةٍ كبيرةٍ في مقارعة نظامٍ قمعيٍّ عَمِلَ خلال سنوات حكمه المديدة على بناء ترسانة خرافيّة من السلاح. فقد كان لانتهاج الكفاح السلمي أبلغ الأثر في شلّ قدرة النظام على استعمال تلك الترسانة، وبالتالي استحالتها إلى كَومةٍ من القَشْ! وهو أسلوب يُطلق عليه (جين شارب) ب "الجُودو السياسيّ"، حيث يستمد من لعبة الجودو مبدأ توظيف قوّة الخصم في هزيمته. ويقصد ب"الجودو السياسيّ" الحفاظ على الطابع اللاعنيف في مواجهة القمع الذي يمارسه الخصم، الذي من شأنه أن يجعل هذا القمع يرتد إلى الخصم في النهاية. [1] وهو ما كان مع الثوّرة السلميّة.

لقد واجه الشعب آلة القمع، والموت بصدور عارية، وبشجاعة نادرة، وبجسارة غير معهودة، في مشهد استثنائيّ تجسّدت فيه قوة إرادة الجماهير، وروحها، فروحُ الجماهير لها قوّة سحريّة تفوقُ أيّ قوة، أو وفقًا لغوستاف لوبون: إنّ "نضال الجماهير هو القوة الوحيدة التي لا يستطيع أن يهددها أو يوقفها أي شيء، وهي القوة الوحيدة التي تتزايد هيبتها، وجاذبيتها، وسلطتها باستمرار؛ إذ لم تعد مصائر الشعوب والأمم تحسم في مجالس السياسة والحكّام، وإنما في روح الجماهير وحشودها المتضامنة." [2]

(6)

لقدْ اندفعَ الشعبُ في تظاهراتٍ عارمةٍ، اكتسحتْ جلّ محافظات اليمن، في مشهدٍ اجتماعيٍّ وطنيٍّ خلاق، عبَّر عن حسٍّ جماعيٍّ بالمصير المشترك لكلّ اليمنيين، ودَفَعَ بهم إلى عمق السياسة.

(1) يُنظر: جين شارب، المقاومة اللاعنفية، دراسات في النضال بوسائل اللاعنف، ط2، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية،2012، ص186

(2) غوستاف لوبون، سيكولوجية الجماهير، ط4، ت: هاشم صالح، بيروت، دار الساقي، 2013

وقد أضحتْ الشوارع، والساحات العامة مسرحًا للأحداث، وملاذ جميع الفئات بخاصة من ينتمون إلى الطبقات الدنيا والوسطى، المُستبعدين من مراكز صنع القرار. فالشارع أو الميدان هو المكان الذي يجمع المعروف، والمجهول، والمرئيّ، والصوتيّ. وفيه تتكوّن العواطف والآراء وتنتشر.[1]

لقد كانت الثورة "في مادتها، وجمهورها، وأسلوبها السلمي، ومظاهرها الاحتجاجية الشعبية، وشعاراتها وصورها وأهازيجها، عيدًا وطنيًا جامعًا، ومناسبة لإعادة توحيد الشعوب، والمجتمعات، وبثّ روح الألفة والانسجام والتفاهم والتسامح فيما بينها، فيما وراء انتماءات أفرادها الأهلية، الدينية، والقومية، والمذهبية، بعد شقاق مديد، أي كانت فرصة لولادة الشعب والأمة الدولة، ومصهرًا تتعانق فيه الأجيال الجديدة مع الأجيال القديمة، ويتفاعل فيه التراث مع الحداثة، وتلتقي فيه السياسة بالثقافة والفن، وتصدح فيه الوطنية الجامعة بالقيم الإنسانية، والنظرة العالمية."[2]

إنّ فرادةَ ثورة 11 فبراير، تكمنُ في أنها لم تأتِ نَتاج حركة انقلابيّة، أو قيام تيار معيّن، أو نخبة لديها خلفيّة أيديولوجيّة، وتصوّر ذهنيّ مُسبق بالاستيلاء على السلطة؛ بل ثورة شاركت فيها مختلف فئات الشعب وطبقاته، ورفعتْ مطالب وأهداف جسَّدت المصلحة الاجتماعيّة لعموم الشعب في التغيير، والحريّة، والعيش الكريم.

لقد مثَّل شعار "الشعب يريد إسقاط النظام" (وهو الشعار المركزيّ للثورة)، مثَّل خلاصةً مكثَّفةً لمطالب الشعب، فالثَّورةُ تَرومُ إسقاط النظام بكل رموزِهِ، وسياساتِهِ، وآلياتِهِ، وقيمه، ولن تكتفي الثورة بإحداث تغيير جزئيّ، أو فوقيّ برحيل رأس النظام، أو بعض أركانه، بل تغيير جذريّ يأتي على المنظومة كلّها.

---

(1) يُنظر: آصف بيات، الحياة سياسة، كيف يغيّر بسطاء الناس الشرق الأوسط، ترجمة: أحمد زايد، القاهرة، المركز القومي للترجمة، 2014

(2) برهان غليون، ثورات الربيع العربي بين تحرّر الشعوب، وسقوط الدول، موقع العربي الجديد، مقال، تاريخ النشر: 3 مارس 2015، متاح على النت

لقد حمَل هُتاف "الشعب يريد إسقاط النظام" دلالات لغويّة، ومضمونيّة تُفصحُ على أنَّ الشعب انتقل من حالة الاستكانة إلى دائرة الفعل، المعبّر عنها بالتأكيد الجمعيّ في صيغة المضارع بأنّ الشعبَ يريد، الآن وهنا، أيّ الإفصاح عن اقتحام الإرادة الشعبيّة للساحة السياسيّة العربيّة، ذلك الاقتحامُ الذي يُعدّ السمة الأولى لكل انتفاضة ديمقراطيّة. إنّ إرادة الشعب يجري التعبير عنها هنا بلا وسيط، إذ تهتف بها ملء الحناجر جماهير غفيرة في الميادين والساحات العامة.[1]

(7)

ما يميّزُ ثورة 11فبراير عن كلّ الثورات السابقة، هو أنَّ الشعبَ كانَ الفاعلَ الرئيس فيها. حيث خرج الشعبُ من تلقاءِ نفسهِ دون إيعازٍ من طرفٍ سياسيٍّ معيّن، ودون أنْ تقوده نخبة معينة، بل كان الشعب هو القائد، وهو روح الثورة. هذا وضع يبعث على الاطمئنان من جهة صعوبة قيام طرف ما بتوجيه الشعب باتجاه معين، أو أن يختطف ثورته، لأنَّ الشعبَ امتلك وعيًا بذاتِهِ وبمصالحِهِ. ويرفض قيام أيّ طرف الإنابة عنه، أو التحدّث باسمه.

إنَّ الطابعَ الاجتماعيّ لثورة 11 فبراير، قد تجلّى من خلال مشاركة مختلف فئات الشعب، وقواه السياسيّة وشرائحه الاجتماعيّة في مسار الثورة، وأحداثها، وحسبنا في هذا المقام، أنْ نُسلّطَ الضَّوءَ على بعض الفئات، والشرائح الاجتماعيّة التي كان لها إسهام مميز في مسار، وأحداث الثورة، لنبيّن كيف أَعطت الثورةُ دلالات اجتماعيّة جديدة لهذه الفئات، والشرائح.

أُولى هذه الشرائح الاجتماعيّة، شريحة سائقي الدرَّاجات النارية: تشغل هذه الشريحة موقعًا لا يُستهان به في الخارطة الديمغرافيّة اليمنيّة، فهي تضمُّ مئات الآلاف من اليمنيين، معظمهم من الشباب، واليافعين من عمر (13– 35) عامًا.

---

(1) يُنظر: جيلبير الأشقر، الشعب يريد، بحث جذري في الانتفاضة العربية، ت: عمر الشافعي، بيروت، دار الساقي، 2013، ص11

توسَّعتْ هذه الشريحة وازدادَ عددُها في العقد الأخير؛ نتيجة ضآلة فرص العمل، وحالة الإفقار، والضغط المعيشيّ الذي يثقل كاهل الإنسان اليمنيّ.

لقد أَضْحَتْ الدرَّاجة الناريّة (أو المُوْتُور كما يُطلق عليه في اليمن) وسيلةَ نقلٍ رئيسة، وأكثرها عمليّة، فهي صديقة الفقراء، وتتلاءم مع طبيعة الشوارع في المدن اليمنيّة التي تتسم بالعشوائيّة، وضِيْق مساحاتها.

لدى المجتمع نظرة توجُّسِّيّة إزاءَ هذه الشريحة، ناشئة من سلوكيّات بعض أفرادها، التي تتّسم بالتمرد على المألوف، وعدم الانصياع للسائد، ما يجعل المجتمع يُصدر أحكامًا أخلاقية بحقِّها وبشكلٍ تعميميّ إطلاقيّ.

وبقدر ما غيَّرتْ الثورةُ الكثير من القناعات المُسبقة، والصوّر الذهنيّة تجاه فئات وشرائح معينّة، فإنّها غيّرتْ من الصوّرة النمطيّة القاسية تجاه هذه الشريحة، فقد ضرب سائقو الدراجات الناريّة أروع الأمثلة في الشجاعة والإقدام وركوب المخاطر، حيث لعبوا دورًا محوريًّا في إسعاف جرحى ومصابي المظاهرات الذين أصيبوا برصاص جلاوزة النظام وعساكره.

لقد أضفى الدّور الثوّريّ لهذه الشريحة على الثوّرة صِبغة اجتماعيّة مُميّزة، جعلتْ منها بحق ثوّرة مجتمعيّة، كسرت القوالب، وأَعادت التفكير في الكثير من الأفكار، والصوّر، والرموز، والأنماط السائدة، وعبَّأت طاقات المجتمع بمختلف شرائحِهِ، وفئاتِهِ في مواجهة نظامٍ رانَ على البلاد فسادًا، واستبدادًا سنينَ طويلة.

(8)

وساهمتْ شريحةُ الباعة الجائلون إسهامًا كبيرًا في الثوّرة، إِذْ مَثلّت الثورة لها ملاذًا، وأملًا في الخلاص من ضَنْكِ الحياة التي تُكابِدُها، حيث يتعرّض أفراد هذه الشريحة إلى الملاحقة الإداريّة اليوميّة من السلطات المحليّة، والبلديّات بذريعة أنهم مخالفون، ويشوّهون المنظر العام، كما يتعرّضون لابتزاز النافذين، أو ما

يسمى ب (عُقَّال السوق) حيث يفرضون عليهم جبايات وإتاوات تحت مسميّات كثيرة: إيجار، وحراسة، وغيرها.

ومن بين الفئات الاجتماعيّة التي شاركت في الثورة، فئة عمّال القطاع الهامشيّ، وَهُم طيفٌ من أصحاب المهن الحرّة، من عمّال البناء، والنجّارين، والسمكرّيين، والحدّادين، والخيّاطين، وعمّال النّظّافة، وعمّال قطاع الخدمات في المطاعم والفنادق، ومختلف المؤسسات العامة والخاصة وغيرهم، هؤلاء يبيعون قوةَ عملِهم لقاءَ أجورٍ زهيدةٍ، ويتعرّضونَ لأسوأ أصناف الاستغلال من أرباب العمل في وقتٍ لا وجود لقانون يَحميهم ويَكفلُ حقوقَهم في الأجر العادل، والإجازات، والضّمان الاجتماعيّ، والضّمان الصحيّ، والتأمين بعد التقاعد.

وعلى الرغم من طبيعة عملهم الشّاق، والظروف الخَطِّرَة التي يتعرَّضون لها، في ظل غياب كليّ لمعايير السلامة، فإنَّ غالبيتهم يعملون في إطار علاقة عمل غير واضحة، فلا عقود كتابيّة، ولا لوائح، ولا ضوابط تحدّد علاقتهم بربِّ العمل، عدا الاتفاق الشفوي على الأجور وفق منطق السوق (العرض والطلب).

وتزداد مأساويّة هذا الوضع مع عمّال الأجر اليومي، الذي يمكن لربِّ العمل الاستغناء عنهم في أيّة لحظة بسببٍ أو بدونه، ولا يجد هؤلاء العمّال من يُمثّلهم، ولا من يُدافع عنهم.

ويحضر الفلاحون من أبناء الريف في مقدّمة المشهد الثوّريّ، فالريف اليمنيّ شكّل رافدًا مهمًّا للثوّرة، وإذا جَازَ لنا أنْ نُطلق تسميةً أخرى لثورة 11فبراير فستكون (ثورة الريف).

إنَّ المجتمعَ اليمنيّ مجتمعٌ ريفيٌّ في الغالب، إِذْ يستأثر الريف بما يزيد على 70٪ من المساحة الديمغرافيّة اليمنيّة، ورغم موجات الهجرة الداخليّة التي شهدتها البلاد منذ سبعينيّات القرن الفائت، إلا أن تلك الهجرات لم تقطع صلة أبناء الريف الذين قطنوا المدن عن مناطقهم الريفيّة.

يحتوي الريف على مخزون بشريّ هائل، وبفعل الأوضاع الاقتصاديّة، والمعيشيّة الصعبة التي يعيشها، واستبعاده من الخطط التنموية الحكوميّة، فضلًا عن تناقص هطول الأمطار، وتزايد الجفاف الذي أتى على الزراعة المصدر الرئيس لمعيشة الأُسر الريفيّة، يُضافُ إلى ذلك هيمنة الرموز القبليّة والمشائخيّة على المجتمع الريفيّ وتدخلاتهم التعسفيّة في حياة الناس؛ كل ذلك راكمَ الاحتقان في المجتمع الريفيّ، وجعله قابلًا للانفجار في أيّة لحظة، فكان أنْ اندفعَ إلى الثورة بقوّة، وبعنفوان.

(9)

لقد فتحتْ الثّورةُ البابَ واسعًا أمام مشاركة الشّعب بفئاتِهِ المختلفة في رَسْم المصير المشترك، وكَسْر القيود السياسيّة، والاجتماعيّة، والثقافيّة، وفي هذا السياق لعبت المرأةُ اليمنيّة دورًا محوريًّا في الثورة.

فقد حضرتْ المرأة السّاحات، وهتفتْ، وقادتْ المسيرات الثّوريّة، وحاورتْ، وجادلتْ، ورفضتْ، وحققتْ إنجازات كبيرة.

بالثورة، انتفضت المرأةُ اليمنيّة على واقعِها، وعلى النظام السياسيّ، والاجتماعيّ الذي كبلّها بكثير من القيود والأغلال في ظل مجتمع تهيمن عليه الثقافة الذكوريّة، ونظام سياسيّ يُقصي المرأةَ، والرجلَ من الحياة العامة.

وبالثورة حققت المرأة اليمنيّة ذاتها، واستطاعتْ أنْ تكون حقيقة من حقائق السياسة في اليمن، ورقمًا صعبًا في الخارطة الاجتماعيّة اليمنيّة.

ولعبت الحركةُ الطلابيّةُ اليمنيّةُ دورًا محوريًا في الثورة، فهي طليعةُ الثورة و"شرارتُها التي أشعلتْ السَّهل". وهي بدورها هذا، إنما ثارتْ احتجاجًا على النظام التعليميّ الرديء، وسياسة التجهيل عبر المناهج والوسائل التعليميةّ التي تقوم على التلقين والحفظ، وتنبذ قيم الإبداع، والابتكار، والتحليل، والتفكير والعقلانيّة، وتكرِّس قيم الامتثال، والطاعة، والتسليم. نظام تعليميّ يستمدّ وجوده من وجود النظام السياسيّ الجاثم ويلبّي حاجته في البقاء، والاستمراريّة.

لقد ثارت الحركة الطلابيّة على المستقبل المجهول الذي ينتظرها في أرصفة البطالة، والضياع والبؤس. إنّ ثورة 11 فبراير، هي ثورة المُعطّلين (العاطلين عن العمل)، وهي ثورة كل الطّبقات الشعبيّة الكادحة التي وجدت نفسها أمام وضع مأزوم لا يُطاق، فقررت أن تنتفض في وجه دولة النهب، بروحٍ اندفاعيّةٍ، واقتحامٍ للمجهول، غيرَ مباليةٍ بالموت، أو ما قد تتعرّضُ له من أذىً، أو يَلحقُ بها من ضررٍ، فليس هناك ما تخسره سوى الأغلال.

لقد أطلقتْ الثورةُ الطاقات المجتمعيّة المكبُوتة، وولّدتْ حالة سياسيّة، واجتماعيّة، وثقافيّة مغايرة، وأوجدتْ روابط مشتركة، جعلت "اليمنيين يكتشفون أنفسهم، ويكتشفون بعضهم بعضًا، يبحثون عن ذواتهم، وهُويتهم السياسية، والوطنية المُصادَرة. وجعلتهم يكتبون تاريخهم الخاص، كأفراد وكشعب."[1]

وأعطتْ الثورةُ قيمةً لعاملِ الزمن في حياةِ النّاس، حيث لم يكن الزمن قبل ذاك سوى توالي أيام من المعاناة والكَبْتْ، ومع الثورة أضحى الزمنُ عنصرًا فاعلًا في صَوْغِ الأحداث والوقائع، وصنّاعة التاريخ.

(10)

إنَّ الثّورةَ ليستْ أمانيّ مختزنة، أو أحلامًا طوباوية، بل عمليّة اجتماعيّة تاريخيّة تجْترحُ النضالَ وتمتلكُ البديلَ الثوّريّ لسعادة الشعب، وحريّة الوطن.

لقد انتهجت الثورة أسلوبَ التظاهر السلميّ، فالتظاهرُ فعلُ الطَبقات الشعبيّة. وقدّمت الثورة في هذا المضمار تضحيات كبيرة وجسيمة، حيث سالتْ دماء الشهداء والجرحى في معظم شوارع ومدن اليمن.

وعلى الرغم من جسامة تلك التضحيات، فإن المآلات لم تكن على نفس المستوى، ذلك أنّ اختلالات كبيرة رافقتْ مسيرةَ الثورة؛ بفعل جملة من الأسباب والعوامل الذاتيّة والموضوعية.

---

(1) قادري أحمد حيدر، الحضور التاريخي، وخصوصيته في اليمن، صنعاء، 2012، ص144

لقد كان لعفويّة الثورة، والتدفُّق التلقائيّ المستقلّ لشباب الثورة أهمّية حاسمة في تعاظم زخم الثّورة، وإقناع فئات واسعة من المجتمع بكون ما يجري هو ثوّرة حقيقيّة.

لكن تحوّل ذلك إلى عِبء ومأزق خنق الثورة، خاصة مع تطاول الزمن الثوريّ ودخول عناصر جديدة إلى الساحات الثوريّة.

إنّ غيابَ الفكر العلميّ لدى الشباب الثائر، وافتقادهم للخبرة السياسيّة، والتنظيميّة، اللازمة، والقصور الذي شاب خطابهم، حيث تمحور حول مسائل سياسيّة عامّة: الدولة المدنيّة، والحقوق، والحريّات العامة، ولم ينفذ إلى قاع المجتمع بتبنيّ هموم الناس المباشرة، والعشوائيّة والارتجاليّة التي وسمت حَرَاك الثورة.

يُضاف إلى ذلك، العجز عن إنتاج القيادة والتنظيم، والاعتماد على تكتيك واحد وهو (التظاهرات وترديد الهتافات والشعارات)، وغياب التخطيط، وهو عنصر أساسيّ لا غنى عنه. فالثورةُ عملٌ مُنظَّمٌ، وهي "حرب مواقع" بلغة غرامشي، تقوم على كسب مزيد من المواقع واجتذاب الفئات الصامتة، والمحايدة في المجتمع، وتفكيك بنيّة السلطة من خلال معرفة التناقضات بداخلها، وتعطيل أدواتها، وسلبها هامش الحركة والمناورة.

لقد غابَ كلّ ذلك عن الثورة، ما وفّر للنظام فرصًا كثيرة، من بينها قيامه بتوظيف مخاوف الفئة الصامتة من الثورة والتغيير، فعزّز لديها الإيهام بأن الثورة ستجلب الفوضى؛ وقد ساعده في ذلك أنه عمل طوال سنوات حكمه المديد على اختزال الدولة وأجهزتها بشخصه وبسلطانه، وَرَبْط مسألة الأمن والاستقرار ببقائه في السلطة.

لقد كان من أَوْجَب مهام الثورة دحض هذه المزاعم، وفضح الأسلوب الذي اتبعه النظام في التلويح بالفوضى والتهديد ب"العَرْقَنَة" و"الصّومَلَة" في مُواجهة مطالب الناس من جهة، والعمل على تبديد مخاوف الفئة الصامتة، وطمأنتها من

خلال خطاب يؤكد على أن الثورة تهدف إلى إرساء نظام عادل يحقق الأمن والاستقرار، ويفرض سيادة القانون على الجميع دونما تمييز، من جهة أخرى.

(11)

يَكمن خطأ الشباب الثائر، أنه وقع ضحيّة للطوباويّة، والرومانسيّة الثوريّة، لضآلة قدرتِهِ على تحسُّس تعقيدات الواقع؛ ما أَوْقَعَه في شطحات وأوهام ذهنيّة لا تتسق مع الحاجة الواقعيّة الثوريّة. ولعل الرَّواج الواسع لعبارة "دَعُوها فإنّها مأمُورة" في صفوف الشباب، التي تعني السَير بالثورة إلى الأمام دونما رؤيّة ودونما تخطيط مسبق؛ تُلخص فداحة هذا المنطق الأسطوريّ الساذج، وحجم انفصاله عن التاريخ، وحركة الواقع.

لقد غرق الثوّار في متاهة التفاصيل اليوميّة في ساحات الثورة، وانصرفوا إلى معارك جانبيّة أَنْسَتْهم في أوقات كثيرة القضيّة الأساسيّة للثورة.

وبينما افتقر الشباب للرؤيّا الواقعيّة للتعاطي مع الثورة، فقد تعاطتْ النُّخب السياسيّة مع الثورة بوصفها "أزمة سياسية"؛ حيث تفاجأت الأحزاب السياسيّة في البدء بالثورة، فلم تتوقع أن يحدث كل هذا، وعلى ذلك النحو من الشمول والحيويّة، الأمر الذي ألقى بظلاله على موقفها من الثورة، وتذبذبها في الانضمام كليّة إليها في بادئ الأمر، ومن ثمّ انسحب على أدائها السياسيّ طوال مسار الثورة، وافتقارها إلى استراتيجيّة وطنيّة واضحة لما بعد الثورة.

لقد عانت الأحزاب التقليديّة من حالة انفصال عن الواقع، يضاف إليها إشكالاتها الداخليّة المتمثّلة في انعدام الآليات لاستيعاب شروط الديمقراطيّة الداخليّة، فضلًا عن غياب العمل المؤسسيّ الذي بمُسْتطاعِهِ أنْ يقرأ حركة الواقع والمجتمع؛ لذا لم تستطع أنْ تلحظَ التحوّلات وحجم المعاناة التي وصل إليها الشعب، التي كانت تُهيّء لاندلاع ثورة، وهو ما يُفسّر حالة الحنق، والاستيّاء التي انتابت الشباب تجاه الأحزاب، بل إنّ المُغالين منهم كان يعتبر أنّ الأحزاب هي الوجه الآخر للنظام!

وهنا تقتضي الموضوعية القول: إنّ النظامَ وأجهزته الأمنيّة تمكَّن من اختراق الشباب منذ الأيام الأولى للثورة، وعمل على زرع الِشقاق، والتنابذ فيما بينهم البين، تحت يافطة التمييز بين شباب مستقل، وشباب مُتحزِّب، وبالتالي بينهم وبين الأحزاب السياسيّة. ولقد غذَّى هذا المَنحى في التعاطي بعض التصرفات والسلوكيّات التي مارستها بعض القوى السياسيّة، التي اتّسمت بفرض هيمنتها وخطابها الأحادي على ساحات الثورة، بل والتحكّم بحركة الثورة من خلال حجز المحتجين في ساحات مغلقة لا تتعدّى مئات الأمتار، ومحاولتها إثناءهم عن الخروج بمظاهرات في الشوارع للتعبير عن مطالبهم، وإيصال صوت الثورة إلى الشعب.

وكذلك قيام تلك القوى بتخفيض سقف الثورة برفع مطالب شكليّة ك "إسقاط الرئيس" عوضًا عن "إسقاط النظام". ناهيك عن التحاق (علي محسن)، والفرقة الأولى مدرع إلى الثورة بُعيد جمعة الكرامة، والذي دفع بالمخاوف من اختطاف الثورة إلى السطح، وهو ما ألقى بظلالِهِ القاتمة على مسار الثورة، ووحدة قواها.

(12)

لقد كان لجملة تلك الأخطاء تأثيراتها السلبيّة على الثورة، فتحوّلت بفعل المبادرة الخليجيّة إلى "أزمة حكم"، والتي بمقتضاها مُنح المخلوع صالح صكّ الحصانة في مقابل قيامه بتسليم السلطة، لكنه لم يسلّمها إلا شكليًا. فعلى الرغم من أنّ الحكومة تشكّلت مناصفة بين النظام السابق، وقوى الثورة ممثّلةً بأحزاب اللقاء المشترك، إلا أنّ أجهزة الدولة الأمنيّة والعسكريّة، والتشريعيّة، والقضائيّة، والإعلاميّة، وغيرها ظلّت بيد المخلوع صالح؛ ما أمْكَنه من لعب دور تقويضيّ للمرحلة الانتقاليّة.

في المُجمل يمكن القول: إنّ عمليّة التغيير قد افتقدت "إلى القوى الداعمة، بانصراف هذه القوى عن بعضها البعض في وقت مبكّر من عملية التحوّل، بينما اعتمد النظام القديم بقيادة علي عبدالله صالح، وعائلته إستراتيجية إفشال التغيير

استعدادًا لثورته المضادة، والزج بالبلاد في حرب أهلية تُحرق الأخضر واليابس، وتمكن من تحقيقها بسبب استمرار النظام القديم دونما تغيير حقيقي، والأهم، والأخطر هو عدم نقل السلطة فعليًا، إذ واصل ذلك النظام وجوده من خلال مجلس النواب، ومجلس الشورى، والقضاء، والمؤسسات العسكرية، والأمنية بعقيدتها غير الوطنية، والسلطة المحلية، وكافة أجهزة الدولة الأخرى، وما تم نقله من السلطة كان مجرد نقل جزئي شكلي وبسيط، من خلال مشاركة القوى الداعمة للتغيير بنصف الحكومة، وتولي نائب الرئيس، ثم الرئيس الانتقالي لرئاسة الدولة مع استمرار الرئيس السابق في صدارة العملية السياسية، ورئاسة الحزب الحاكم، علاوة على انخراط الحركة الحوثية المسلحة في العمل السياسي دون تخليها عن السلاح، والدعم الخارجي بالمال والسلاح."[1]

لقد دخلت الثورةُ في حالة جمود طويلة، نتيجة عجزها عن مواجهة التعقيدات، والمَصدَّات التي اعترضت طريقها. وعلى الرغم من أنَّ مؤتمر الحوار الوطني المُنعقد في الفترة (18 مارس 2013-25 يناير 2014)، قد نَفَخَ في جسدِها الروح؛ بتضمين وثيقة مخرجات الحوار الوطنيّ مطالب الثورة، وتطلّعات الشعب في العيش الكريم، وبناء الدولة الاتحاديّة الديمقراطيّة؛ غير أنّ استمرار فشل الحكومة والرئاسة في تلبية متطلبات الناس، وإضافة أعباء على كاهلِهم بإقرار "الجرعة السعريّة" قد أدخل قطاعات شعبيّة كبيرة في حالة إحباط، سرعان ما استفادت منه الثورة المضادة ممّثلةً بتحالف المخلوع صالح والحوثي. فضلًا عن ذلك فقد سعتْ الثورة المضادة إلى " تعبئة قطاعات من أبناء المنطقة القبلية الزيدية الشمالية على أساس طائفي وقبلي، مستغلّين فشل المعارضة التقليدية التي قُدّمت كممثّل للثورة، والمخاوف التي برزت عند أبناء هذه المناطق الذين وُجهوا بخطاب طائفي واستعلائي في مناطق يسودها الفقر، والتهميش، ويعتمد أبناؤها على العمل في قطاعات الدولة خصوصًا الجيش والأمن، حيث

---

(1) د.محمد المخلافي، اليمن بين الثورة والثورة المضادة، الحلقة الأولى، موقع الاشتراكي نت، متاح على النت

أظهر الحوثي وصالح أنّ مطالب المعارضة والجنوبيين بتغيير شكل الدولة، واعتماد الفدرالية، تهدف إلى حرمانهم من مصدر العيش الرئيس لهم والمتمثّل في العمل في سلك الجيش والأمن."[1]

استفاقتْ قوى الثورة على انقلاب 21 سبتمبر 2014م، واستجابتْ للتحدّي في شكلٍ جديدٍ، وأعادتْ الروح إلى الثورة، وأثبتتْ أنَّ الشعبَ لا يزال يقود زمام المبادرة، وأنّه يستحيل بعد كل هذه التضحيات، وبعد كل هذا الحراك الشعبيّ أنْ تعود اليمن إلى حضيرة المراكز المهيمنة.. الشعب لن يسمح بذلك، لقد ظلّ الشعب يخرج منذ سنوات مُعبّرًا عن مطالبه ولا يزال يفعل ذلك.

نخلصُ إلى القول: لا تزالُ الثّورةُ قائمةً، ومستمرّةً حتى اللحظة، ولا يمكن لجذوتِها أنْ تَخبو أو تهمد، فالثورةُ هي مشروع مفتوح على المستقبل، لأنها تمثل التجسيد الاجتماعي لفكرة التغيير، ومعنى الحياة، وما دام نهر الحياة لا يزال يتدفق، فإن مبدأ التغيير لا يزال يمثّل الإطار الناظم للوجود، وبالتالي لا تزال الثورة سارية.

إن الثورة لا تموت، لأنها ليست من صنع فرد واحد، أو مجموعة من الأفراد، بل هي نتاج جهد شعب وعبقرية مجتمع. فالمبادئ، والأفكار التي ترفعها الثورة ليست من اختراعها، ولكنها تعبير عن تراكم الخبرة التاريخية للشعب. والشعب يُقبل على هذه الأفكار، ويتمسك بها لأنه يجدها ممثّلة لحاجاته وتطلّعاته، فالأفكار تنتشر بين الناس كما يؤكد علم اجتماع المعرفة ليس لتناسقها المنطقي، وتماسكها المعرفي، ولكن لأنّها تلبّي حاجات اجتماعيّة، ونفسيّة لديهم، أو تعبّر عن تطلّع يشتاقونّ إليه، وهذا هو سرّ ارتباطهم بها."[2]

---

(1) معن دماج، اليمن الثورة والحرب الأهلية والإقليمية، من صفحة الكاتب على الفيسبوك

(2) علي الدين هلال، هل تموت الثورات؟، مجلة المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 437، تموز/يوليو 2015

المصادر والمراجع

أولًا: الكتب:

1. أبوبكر السقاف، دفاعًا عن الحرية والإنسان، إعداد: منصور هائل، صنعاء، منتدى الجاوي الثقافي، 2010.
2. آصف بيات، الحياة سياسة، كيف يغيّر بسطاء الناس الشرق الأوسط، ترجمة: أحمد زايد، القاهرة، المركز القومي للترجمة، 2014.
3. جبلبر الأشقر، الشعب يريد، بحث جذري في الانتفاضة العربية، ت: عمر الشافعي، بيروت، دار الساقي، 2013، ص11.
4. جين شارب، المقاومة اللاعنفية، دراسات في النضال بوسائل اللاعنف، ط2، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية،2012.
5. حيدر إبراهيم علي، تجدّد الاستبداد في الدول العربية، ودور الأمنوقراطية، تحرير: علي خليفة الكواري، ضمن كتاب: الاستبداد في نظم الحكم العربية المعاصرة، ط2، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2006.
6. سمير عبدالرحمن هائل الشميري، سوسيولوجيا الثورة الشعبية اليمنية، صنعاء، مركز عبادي للدراسات والنشر، 2012.
7. علي أومليل، أفكار مهاجرة، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2013.
8. غوستاف لوبون، سيكولوجية الجماهير، ط4، ت: هاشم صالح، بيروت، دار الساقي، 2013.
9. قادري أحمد حيدر، الحضور التاريخي، وخصوصيته في اليمن، صنعاء، 2012، ص144.

ثانيًا: المجلّات والدوريات:

1. علي الدين هلال، هل تموت الثورات؟، مجلة المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 437، تموز/يوليو 2015.

ثالثًا: الدراسات، والمقالات المنشورة في مواقع الإنترانت:

1. برهان غليون، ثورات الربيع العربي بين تحرر الشعوب، وسقوط الدول، موقع العربي الجديد، مقال، تاريخ النشر: 3 مارس 2015، متاح على الرابط التالي:
https://www.alaraby.co.uk/%D8%AB%D9%88%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A-%D8%A8%D9%8A%D9%86-%D8%AA%D8%AD%D8%B1%D9%91%D8%B1-

%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B9%D9%88%D8%A8-
%D9%88%D8%B3%D9%82%D9%88%D8%B7-
%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84

2. بيتر سلزبري، اقتصاد اليمن: النفط والواردات والنخب، لندن، تشاتام هاوس، أكتوبر 2011، متاح على الرابط التالي:

https://www.chathamhouse.org/sites/default/files/media_wysiwyg/1011pp_yemeneconomy_arabic.pdf

3. عزمي بشارة، عنف أجهزة الأمن، ودروس 2011، موقع العربي الجديد، مقال، تاريخ نشر المقال: 2015/12/5، متاح على الرابط التالي:

https://www.alaraby.co.uk/%D8%B9%D9%86%D9%81-
%D8%A3%D8%AC%D9%87%D8%B2%D8%A9-
%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%86-
%D9%88%D8%AF%D8%B1%D9%88%D8%B3-2011

4. د. محمد المخلافي، اليمن بين الثورة، والثورة المضادة، الحلقة الأولى، موقع الاشتراكي نت، متاح على النت.

5. معن دماج، اليمن الثورة والحرب الأهلية والإقليمية، من صفحة الكاتب على الفيسبوك.

حُرِّرت، مساء 8 فبراير 2017م.



الاقتصاد السياسي لثورة 11 فبراير الشعبية

مثلّت ثورة 11 فبراير 2011 الشعبية إحدى وثبات اليمنيين التاريخية، فقد عبّرت وبكثافة خلّاقة عن أشواق الجماهير للعيش الكريم، والحرية، وبناء الدولة المدنية الحديثة.. وبالثورة استردَّ الشعبُ ذاتَه بعد جمودٍ طويلٍ، وحصارٍ مريرٍ فرضته عليه الطبقة المسيطرة.

لقد أذابت الثورة جليد الركود، وأعطت معنىً جديدًا للزمن الاجتماعي، فقد كان الزمن مجرَّد تتالي أيام وسنين من المعاناة، والرتابة، والجمود، وانسداد الآفاق، لهذا كان الناس على خصومة مع حاضرهم اليومي وأكثر انشدادًا إلى الماضي، هربًا من بؤس الحاضر، لكنه (أي الزمن الاجتماعي) انقلب بفعل الثورة إلى عامل مهم في صنع التاريخ، ونشدان المستقبل.

لم تكن الثورة الشعبية حالة طارئة، أو محاكاة لما جرى في مصر، وتونس، كما كان يقول إعلام النظام السابق، بل هي فعل موضوعي ناجم عن عوامل تضافرية موضوعية عديدة: سياسية، واقتصادية، واجتماعية، وثقافية، ورمزية.

منذ الوهلة الأولى سعى النظام السابق إلى تصوير الثورة بأنها مؤامرة خارجية تستهدف وحدة الوطن واستقراره، وما أكثر ما استخدمت النظم التسلّطية فزّاعة "المؤامرة الخارجية" كأحد أساليب القمع الرمزي الذي يتكامل، ويتساند وظيفيًا مع القمع المادي ضد المجتمعات.

لم تكن ثورة 11 فبراير صدفة، بل كانت تعبيرًا عن بلوغ الأزمة الوطنية ذروتها، ووصول النظام الحاكم إلى حالة من الانكشاف التام، فقد سقطت عنه أوراق التوت التي كان يتسترّ بها، ووصلت الجماهير إلى قناعة تامة بأن استمرار

الوضع القائم هو الجحيم بعينه، لذا قررت في لحظة تاريخية فارقة أن تطوي هذا الجحيم.

ولكي لا يكون الحديث مُرسلًا، من المهم إعطاء صورة بانورامية عامة عن الوضع الاقتصادي، والمناخ الاجتماعي الذي هيأ لولادة الثورة.

صنّفت المنظمة الدولية للشفافية اليمن من بين الدول الأكثر فسادًا في العالم، وبحسب تقريرها الصادر في العام 2010 فقد احتلت اليمن المرتبة (148) من أصل (178) دولة في مؤشر الفساد حول العالم.

هذا التصنيف لم يعكس إلا جانبًا واحدًا للأزمة البنيوية الشاملة التي وصلت إليها اليمن وقتها، في ظل سيطرة طبقة طفيلية على السلطة، وعلى الاقتصاد الكلّي للبلاد، وفي ظل انتهاج سياسة الباب المفتوح (Open door policy) والانصياع لشروط صندوق النقد الدولي (IMF)، والبنك الدولي (WB)، عبر ما يُعرف بتطبيق برنامج التثبيت، وبرنامج الإصلاح الهيكلي، الذي يقوم على حزمة من الإجراءات، أهمها: رفع الدعم عن السلع الاستهلاكية (الغذاء والوقود بدرجة رئيسة)، وفتح السوق المحلّية أمام السلع الأجنبية، وتحرير التجارة، وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وتقليص الإنفاق العام على الخدمات العامة (التعليم، والصحة، والكهرباء، والمياه، والطرق... إلخ)، وخصخصة مؤسسات القطاع العام، وبيعها، إذ جرى خصخصة، وبيع ما يزيد على (70) منشأة صناعية، وتجارية، وزراعية، كالمصانع، والمؤسسات، والورش، والمنشآت الخدمية، والمزارع، والتعاونيات بُعيد حرب 1994.

سبّبت هذه السياسات النيوليبرالية آثارًا اقتصادية، واجتماعية جهنمية، كان من أبرزها: انخفاض كبير في الأجور الحقيقية، وارتفاع نسبة الفقر (تجاوزت نسبة 60٪ عام 2010)، وتصاعد معدّل البطالة لاسيما في أوساط خريجي الجامعات، والشباب (بلغت 45٪ عام 2010)، وتزايد معدل التضخّم، وارتفاع الأسعار

بصورة جنونية، وتدهور القوة الشرائية للمواطنين، ونهب القطاع العام وبيعه بأثمان بخسة، وتعويم العملة الوطنية ما أدى إلى تدهور قيمتها أمام العملات الأجنبية، وعجز مستمر في ميزان المدفوعات، واختلال كبير في ميزان التبادل التجاري، وفتح المجال واسعًا أمام الاستثمارات الأجنبية، والوقوع في مصيدة الديون الخارجية (External debt trap).

كل ذلك أفضى إلى اتساع هوة التفاوت الطبقي بين الطبقات الاجتماعية، فقد أمست أقلّية طفيلية (لا يتعدّى حجمها نسبة 5٪ من إجمالي سكان البلاد) تسيطر على السلطة، والاقتصاد الكلّي، فيما الغالبية من الشعب اليمني تعاني من البؤس، والحرمان الإنساني، والتهميش الاقتصادي، والاستبعاد الاجتماعي، والإقصاء السياسي.

لقد فرضت هذه الأوليغاركية الطفيلية سيطرتها على معظم القطاعات، والأنشطة الاقتصادية، لاسيما المربحة منها، مثل مجالات: استيراد السلع الأجنبية، والتوكيلات التجارية، والمقاولات، والمضاربات العقارية، والمضاربات النقدية، وشركات الاتصالات، والنقل، والنفط، والغاز، وفرض العمولات في المشاريع الاستثمارية، ومشاريع البنية التحتية، وممارسة أعمال التهريب، والبيع في السوق السوداء، والإتجار بالسلاح.

وقد تكوّنت هذه الطبقة من أركان النظام السابق: الرئيس السابق علي عبدالله صالح، وأفراد عائلته، وحليفه الفريق علي محسن الأحمر، قائد الفرقة الأولى مدرع حينها، وقيادات قبلية: عبدالله بن حسين الأحمر، وأنجاله: صادق الأحمر، وحميد الأحمر، وحسين الأحمر، وآل الأحمر، والرويشان، والشايف، وغيرهم، وقيادات دينية أبرزها: عبدالمجيد الزنداني، بالإضافة إلى قيادات عسكرية، ومدنية في جهاز الدولة، وقيادات في بعض الأحزاب السياسية.

تواشجت مصالح هذه الطبقة مع مصالح الرأسمالية العالمية، والشركات الأجنبية في السيطرة على الاقتصاد الوطني، واستنزاف الموارد، وتحقيق أرباح خيالية، وثراء فاحش.

استندت هذه الطبقة إلى مكانتها الاجتماعية ومواقعها في السلطة لتحقيق كل ذلك، فالسلطة هي الوسيلة المثلى للإثراء، والكسب غير المشروع في عقيدة هذه الطبقة. ف"الجاه مفيد للمال" كما يقول العلامة ابن خلدون(1332 -1406).. ويصف صاحب المقدمة هذا النمط من النشاط الاقتصادي ب"مذهب غير طبيعي في المعاش"؛ لأنه يقوم على الجمع بين "الإمارة"، والتجارة، وعلى قاعدة الاندماج السيامي بين السياسة والاقتصاد.

وهكذا تمكّنت هذه الطبقة من فرض سيطرتها على المجتمع، وعلى الاقتصاد، وتحقيق فوائض مالية على حساب الشعب، ومن ثمّ بدأت هذه الطبقة تتميّز في نمط عيشها، وأسلوب استهلاكها، وعناصر ثقافتها الخاصة، فكل رأسمال اقتصادي يتداخل ويتشابك بالضرورة مع رأسمال ثقافي كما يقول عالم الاجتماع الفرنسي بيير بورديو "Pierre Bourdieu" (2002 – 1930).

باتت هذه الطبقة تعيش في بحبوحة من العيش، وتقتني السلع الكمالية، غالية الثمن، وتبني القصور الفخمة والمسوّرة، وتشتري الأراضي، وتشيّد العقارات والأبراج العالية، وتجتهد في رفع أرصدتها البنكية في الداخل، والخارج، وتفرض عمولات وشراكات تجارية لها على الرأسمال المحلّي، والشركات الأجنبية. وتحصل على كل تلك العوائد والأرباح دون أن تقدّم في المقابل شيئًا.

إنها حياة جماعة طفيلية، طافية على سطح المجتمع، تعيش، وتستهلك ما تنتجه الطبقات الأخرى وبغير حساب؛ لهذا يدينها ابن خلدون ويعتبرها السبب في فساد العمران، وأفول الدولة.[1]

(1) د محمد عابد الجابري، فكر ابن خلدون العصبية والدولة، معالم نظرية خلدونية في التاريخ الاسلامي، ط6، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ص157

بكلمات أخرى أصبحت البلاد رهينة لنظام حكم "كليبتوقراطي" (أو حكم اللصوص)، وقد شكّل الاقتصاد الريعي القاعدة المادية لهذا النمط من الحكم.. والريع هو العائد المالي من كل نشاط غير منتج، كالريع العائد من استخراج النفط والغاز، والريع العقاري، والريع المصرفي، والريع المتأتّي من العمولات، والأرباح، والاستيراد، والتوكيلات التجارية، والاستثمارات في الخارج...إلخ.

لقد حققت المافيا الحاكمة ثروات خرافية من هذه المصادر الريعية، إذ تشير تقارير دولية إلى أن الرئيس السابق علي عبدالله صالح قد راكم ثروة هائلة خلال سنوات حكمه المديد (1978 – 2012) تقدّر ما بين (35 – 60) مليار دولار، وأنه يحصل على أكثر من أربعة ملايين دولار شهريًا مقابل إيجارات شهرية لمجمع عقاري يملكه في دبي.

وتؤكد تقارير أخرى صدرت عام 2011 أن أقل من عشر مجموعات رئيسة من مشائخ القبائل والعسكر والنخبة التجارية تسيطر على أكثر من (80٪) من الثروة الوطنية، وأن الأصول المملوكة للطبقة الطفيلية في الخارج تفوق مجموع احتياطي النقد الأجنبي المحلي.[1]

على الضفة الأخرى، تقبع الطبقات الكادحة تحت نير الإفقار، والتجويع، والإدقاع، والاستغلال، والإذلال، والقهر، والأمراض، والافتقار إلى الأمن الإنساني، وفي مقدمته الأمن الغذائي.

فالمركز الغذائي لدى السكان في اليمن شهد تدهورًا متصاعدًا منذ بداية الألفية، حتى بات (25٪) من السكان يعانون من سوء التغذية، بحسب تقارير دولية صدرت عام 2010.

وبحسب منظمة الصحة العالمية فإن سوء التغذية هو "ظرف صحي خطير يحدث عندما لا يحصل الشخص على كمية مناسبة من المغذّيات في نظامه

(1) بيتر سلزبري، اقتصاد اليمن: النفط والواردات والنخب، لندن، تشاتام هاوس، اكتوبر 2011، ص9، متاح على النت

الغذائي، أو إذا كانت المواد المغذّية أقل من احتياجاته أو أكثر كما في حالة البدانة"، وتقاس القيمة الغذائية بالسعرات الحرارية، حيث يعاني اليمنيون من نقص كبير في السعرات الحرارية، ونقص في مادة البروتين التي تتوفر في أطعمة: اللحوم، والأسماك، والبيض، والألبان، التي لا يستطيع الكثيرون شراءها بسبب تدهور أجورهم الحقيقية، وارتفاع أسعار تلك المواد. فالكثير من الأسر الفقيرة لا تعرف اللحوم إلا في مواسم الأعياد، والمناسبات، وتعتمد بدرجة رئيسة في نظامها الغذائي على الحبوب، والنشويات فقط، مما ينعكس سلبًا على مستوى النمو الجسدي، والعقلي لدى أفراد المجتمع، وبالأخص الأطفال.

إذ تؤدي التغذية السيئة، والافتقار إلى الأطعمة الجيدة، والفيتامينات، والبروتين، والمعادن إلى اضطراب النمو العقلي، والجسمي لدى الأطفال، وانتشار ظاهرة التقزُّم، والهُزال البدني، والتخلّف العقلي، والإصابة بالعدوى، والالتهابات الرئوية، والملاريا، والإسهال، والحصبة، والسرطان، وهي أمراض شائعة في اليمن منذ عدة عقود.

كما يُعاني السكان من نقص حاد في المياه، وصعوبة في الحصول على مياه نقية، وصالحة للشرب، وقد نجم عن ذلك انتشار الكثير من الأمراض المزمنة؛ كالفشل الكلوي، والبلهارسيا، والكبد الوبائي.

ظروف السكن هي الأخرى ليست أحسن حالًا، فسكان المدن المحظوظون يسكنون في شقق مساحاتها صغيرة، وسيئة التهوية وبإيجار مرتفع، إذ قُدّر متوسط الإنفاق على السكن عام 2010 بحوالي (50 إلى 60٪) من متوسط الدخل، فيما تسكن الجماعات الهامشية، والأسر الأشد فقرًا في عشش، أو بيوت من الصفيح، والقصدير، وأحزمة الفقر، والبؤس المنتشرة على تخوم المدن والمراكز الحضرية، وتفتقر إلى أدنى معايير السكن الملائم والحياة الآدمية.

ناهيك عن تدهور المجال الحضري، وغياب التخطيط، ورداءة الشوارع، وعدم توفّر متنفّسات، وحدائق، ومساحات صديقة، والاكتظاظ السكاني في مساحات صغيرة، وأحياء عشوائية، فقد باتت المدن اليمنية الكبرى أشبه بعُلب سردين رديئة الصنع، يتكدَّس فيها السكان، وتنتشر فيها الأمراض، والأوبئة، وتفتقر إلى خدمات الكهرباء، والمياه، والصرف الصحي.

ليس ذلك وحسب، بل إنّ هناك محافظات لا توجد فيها أدنى مقومات الحياة العصرية، فلا طرق، ولا كهرباء، ولا ماء، ولا صرف صحي، ولا إسكان، ولا مؤسسات تعليمية، ولا صحية. لقد تسنَّى لكاتب هذه السطور زيارة محافظة الجوف في 13 مايو 2013 ضمن فريق من أعضاء مؤتمر الحوار الوطني بهدف الاطلاع على أوضاع المحافظة الخدمية، والتنموية.

من المعلوم أن محافظة الجوف تعتبر ثالث محافظة من ناحية حجم الاحتياطي النفطي في البلاد، وهي أيضًا ثالث أكبر محافظة في اليمن من حيث المساحة الجغرافية وهي غنية بالمعادن الثمينة.. إلا أن المفارقة، الصارخة، والحازّة في النفس هي أن محافظة الجوف بكاملها لا تتواجد فيها سوى 3 مدارس ابتدائية، وثانوية، ومستوصف صغير مكون من طابق واحد لا يقدّم شيئًا سوى الإسعافات الأولية، ومحطة كهربائية متهالكة لا تنير حيًّا، وغياب كلّي لبقية الخدمات من المياه، والصرف الصحي، والطرق، والمواصلات، والمنشآت التعليمية، والمعاهد المهنية... إلخ!

محافظة الجوف هي نموذج مكثَّف يعكس مأساة مجتمع متكوّم على أحزانه، وبؤسه.. بؤس ناجم عن سياسة تهميش، وإزاحة مُمنهجة من لدن نظام سياسي جثم على صدور اليمنيين عقودًا من الزمن، وامتصّ منهم كل شيء، وحوَّلهم إلى بؤساء الأرض.

هذا النموذج متكرّر في غير محافظة يمنية، وهو يمثّل أكبر إدانة للنُظّم المتعاقبة على حكم اليمن، وشاهد على فشلها في إدارة العملية التنموية، ودليل إثبات على فسادها، ولصوصيتها.

يشير د. ياسر الصلوي إلى أن أزمة نموذج التنمية (The Crisis The Model of Development) الذي "أرساه النظام السياسي الحاكم بحكوماته المتعاقبة، وبخاصة منذ منتصف التسعينات، والذي قام على أساس حرية السوق، وإعادة تحديد وظيفة الدولة في المجال الاقتصادي، وانسحابها من المجال الاجتماعي، أدى ذلك إلى تعميق الفوارق الاقتصادية، والاجتماعية بين مختلف الفئات، والشرائح الاجتماعية، حيث مثّلت مشكلات تزايد البطالة والفقر، والافتقار إلى الخدمات الأساسية، والضعف الشديد في البنية التحتية أهم المشكلات التي واجهها المجتمع اليمني خلال العقدين الماضيين، حيث أدت إلى تزايد التهميش، والإقصاء للعديد من الفئات الاجتماعية، والمناطق الجغرافية ومن ثم تعطّل آليات الاندماج الاجتماعي.

لقد اتسم نموذج التنمية في اليمن كما في العديد من الدول العربية خلال العقدين الماضيين بأنه نموذج استبعادي، فقد طبع الاستبعاد (Exclusion) المتعدد الأبعاد، أو الأوجه (الاقتصادي، والاجتماعي، والسياسي) مجمل جوانب الحياة المجتمعية، وآلياتها، وهياكلها، وقد مثّلت مسألة، أو قضية الاستبعاد أحد المظالم الكبرى التي تسببت في نشوء حركة الاحتجاجات منذ العام 2007 "الحراك الجنوبي" ثم في مرحلة الثورة الشعبية."[1]

إن أوضاع البؤس، والاستبعاد، والفقر شاملة ومتغلغلة في كافة مناحي الحياة، فالفقر في اليمن ليس نقصًا في متوسط دخل الفرد، أو دخل الأسرة فقط، بل هو فقر شامل تتعدّد أوجهه: فقر في الغذاء، وفقر في الماء، وفقر في التعليم،

---

(1) ياسر حسن الصلوي، دور الحكم الرشيد في تحقيق التنمية البشرية المستدامة دراسة ميدانية تحليلية للعلاقة بين المتغيرات السياسية والإنمائية، (أطروحة دكتوراه غير منشورة)، جامعة صنعاء، 2014، ص228

وفي الصحة، والسكن، وفرص العمل، وتكافؤ الفرص، والتنمية، والبيئة الحضرية، والمشاركة السياسية، والمناشط المدنية، والإبداع الثقافي...إلخ.

لهذا من الأهمية بمكان تناول ظاهرة الفقر من منظور شمولي كلي، بعيدًا عن التناولات "الاقتصادوية" الجزئية التي تتناول الفقر باعتباره مشكلة اقتصادية تقنية ناجمة عن اختلال التوازن بين التزايد المطّرد في عدد السكان من جهة، ومحدودية الموارد الاقتصادية من جهة أخرى.. فالدراسات السوسيولوجية ترى أن ما يبدو "مشكلة فقر" إنما ترتبط بعوامل مختلفة تكمن في طبيعة النظام السياسي، وأدائه، وطبيعة الهياكل الاقتصادية، والبنى الاجتماعية، والسياسات التنموية المعتمدة. وبالتالي فإن الحديث عن "مشكلة الفقر" بمعزل عن هذه العوامل المتعددة إنما هو حديث زائف يفتقر إلى النظرة العلمية الشمولية، الهدف منه هو تبرئة ساحة الطبقة المسيطرة، وتحميل المسؤولية الفقراء، لأنهم "يتناسلون بدون انضباط، ويفشلون في إدارة مواردهم الاقتصادية" بحسب هذا الادعاء![1]

لذا نرى أنّ من الدقة الحديث عن "سياسة إفقار"، لا "مشكلة فقر"، لأنها سياسة ممنهجة من لدن النظام الحاكم، وليست مجرد نتاج عن قصور في الأداء.

لقد هَدَفَ النظام السابق من وراء هذه السياسة الافقارية إلى إشغال الشعب بلقمة عيشه، كأسلوب من أساليب التركيع والقمع الاقتصادي. فالنظام كان ولا يزال يؤمن بالمثل الشعبي "جوِّع كلبك يتبعك"، ويتخذه نهجًا، فالشعب في العقل

---

(1) في الواقع هذا المنحى الاقتصادوي ينطلق من أرضية مالثوسية. نسبة إلى توماس مالثوس ((Thomas Malthus 1834 - 1766)). التي اعتبرت أن النمو السكاني معيق لعملية التنمية والتطور، فالنمو السكاني يأخذ شكل متواليات هندسية (2، 4، 8، 16،) في حين تنمو الموارد في شكل متوالية حسابية (1، 2، 3،)، وتنتهي إلى استنتاج أن العالم مهدّد بالفيض السكاني، وبالتالي سيندفع نحو الصراع من أجل البقاء حيث سيهلك الضعفاء، وسيبقى من هم أصلح للبقاء، وهو ما يطلق عليه سوسيولوجيًا "بالداروينية الاجتماعية"

وجّه كارل ماركس (1883 - 1818) (Karl Marx) نقدًا لاذعًا لهذا المنحى المالثوسي، واعتبر أن الفقر والشقاء لا يرجعان إلى ميل طبيعي في الإنسان لإنجاب عدد متزايد من الأطفال، بل يعود إلى طبيعة التناقضات الطبقية، وتركّز الثروة، ووسائل الانتاج في أيدي الطبقة الرأسمالية

السياسي الحاكم ليس سوى رعاع، وحشود رقمية يستعرض بها الحاكم في المناسبات ويستخدمها في الانتخابات التي تضمن له دوام حكمه.. ولم يدُر في خلد النظام يومًا أن هذا الشعب المستكين، والهامشي يمكنه في لحظة فارقة أن يقلب كل "المسلُّمات" السلطوية، وأن يثور في وجه ظالميه.

لقد أدت سياسة الإفقار إلى تدهور فادح في المستوى المعيشي للأغلبية السكانية، وانسحاق الطبقة الوسطى، وتزايد بؤس الطبقة الدنيا، وبات شبح الموت جوعًا يهدد السكان لاسيما سكان الريف، ما أدى إلى حدوث موجات هجرة داخلية هي أشبه بموجات نزوح قسري من الريف إلى المدن، أوجدت في المدن مجمعات عشوائية فقيرة، ونموًا متزايدًا في القطاع غير الرسمي (الهامشي)، وارتفاع نسبة تشغيل الأطفال، فالأسر الفقيرة ممن أعوزتها الحيلة، وهدَّها الجوع اضطرت إلى إخراج أطفالها من المدارس، ودفعت بهم إلى سوق العمل، بغية الحصول على مصدر رزق إضافي، وهو ما تسبّب في انخفاض نسبة الالتحاق بالتعليم وزيادة معدل التسرّب المدرسي، وارتفاع نسبة الأميّة، والجهل.

يحدث هذا في الوقت الذي يُعاني فيه قطاع التعليم من التردي الكمّي والنوعي، إذ إن البنية التحتية التعليمية لا تغطي الأعداد المتزايدة من التلاميذ، وتعاني الفصول الدراسية من تكدّس التلاميذ، ما يؤدي إلى الإهدار التربوي والتسرُّب الدراسي. كما يشهد التعليم ترديًا كبيرًا في نوعيته، ما ساهم في تراجع الرهان الاجتماعي عليه كأحد وسائل تحقيق الحراك الاجتماعي، فلم يعد التعليم القنطرة التي يمكن أن تحقق للإنسان آماله، وتحسّن من وضعه الاقتصادي، ومكانته الاجتماعية.

بل بات الحراك الاجتماعي يتخذ "شكلًا ضفدعيًا" الذي "يتجاوز المعايير المشروعة كافة، ويحتل لنفسه مكانًا داخل الجهاز البيروقراطي للدولة، أو داخل

القطاع، عبر استثمار العلاقات السياسية لاستغلال موارد الدولة بطريقة غير مشروعة."[1]

ويظهر الحراك الفردي الضفدعي "مستغلًا العلاقات التقليدية في نهب الموارد، والحصول على المنافع دون وجه حق، وأحيانًا يتم هذا الحراك عبر تحويل رأس مال الاقتصاد الأسود إلى رأس مال اجتماعي وسياسي."[2]

ألحق نظام صالح بالإنسان اليمني أضرارًا فادحة، مادية ومعنوية، على سبيل المثال: صارت صورة اليمني في الخارج إما في صورة (العيَّان) المعروفة لدى المصريين، أو في صورة البائس الشريد الباحث عن المأوى، وهي صورة نمطية تشكّلت بفعل سياسات الإفقار، والتهميش التي مارسها النظام بحق اليمنيين، ودفع أرتالًا كثيرة منهم إلى الهجرة والاغتراب عن الوطن بحثًا عن فرصة أفضل للحياة بعد أن فقدوها في بلدهم وأرضهم، ومن بقي في الداخل يعيش في حالة اغتراب معنوي، واجتماعي، وسياسي، واقتصادي، وكم كان توصيف شاعر اليمن عبدالله البردوني دقيقًا، وصادقًا حين قال:

"يمانيون في المنفى ومنفيون في اليمنِ"

يفسّر د. حليم بركات حالة اغتراب الإنسان العربي في وطنه بأنها: "حالة عجز الإنسان في علاقاته بالمؤسسات والمجتمع والنظام العام، بعد أن تحوّلت هذه كلّها إلى قوة مادية، ومعنوية تعمل ضده بدلًا من أن تستعمل لصالحه، وفي سبيل تحسين أوضاعه المادية، والإنسانية معًا، وإغناء حياته."[3]

ففي ظل الأنظمة السلطوية بمختلف أشكالها، والأوضاع العامة المُذلّة، يعيش الإنسان في المجتمع العربي على هامش الوجود، والأحداث، لا في

---

(1) أحمد موسى بدوي، تحولات الطبقة الوسطى في الوطن العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2013، ص411

(2) نفسه، ص37

(3) حليم بركات، المجتمع العربي في القرن العشرين، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2000، ص921

الصميم، مستباحًا معرَّضًا لمختلف المخاطر، والاعتداءات، قلقًا، حذرًا باستمرار من احتمالات السقوط والفشل والتعرّض للمخاطر. بكلام آخر، إنه إنسان مغرَّب ومغترب عن ذاته.[1]

لقد مثّلت مجمل هذه الأوضاع البائسة، وغيرها العوامل الدافعة لاندلاع ثورة 11 فبراير.. فقد وصل الشعب إلى وضع لم يعد بمقدوره الاستمرار فيه، أو التكيّف معه، وتساوت عنده الحياة، والموت، فلم يعد ثمة شيء يملكه ليخسره: إنّها اللحظة الفارقة التي دفعته إلى خضم الفعل التاريخي، وامتلاك إرادته الحرة، حين هتف صارخًا: الشعب يريد إسقاط النظام!

المصادر والمراجع:

1- أحمد موسى بدوي، تحولات الطبقة الوسطى في الوطن العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2013.

2- بيتر سلزبري، اقتصاد اليمن: النفط والواردات والنخب، لندن، تشاتام هاوس، أكتوبر 2011، رابط:

https://www.chathamhouse.org/sites/default/files/media_wysiwyg/1011pp_yemeneconomy_arabic.pdf

3- حليم بركات، المجتمع العربي في القرن العشرين، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2000

4- محمد عابد الجابري، فكر ابن خلدون.. العصبية والدولة، معالم نظرية خلدونية في التاريخ الإسلامي، ط6، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية،

5- ياسر حسن الصلوي، دور الحكم الرشيد في تحقيق التنمية البشرية المستدامة.. دراسة ميدانية تحليلية للعلاقة بين المتغيرات السياسية والإنمائية، (أطروحة دكتوراه غير منشورة)، جامعة صنعاء، 2014.

(1) بتصرّف: المرجع نفسه، ص35

الثقافة من منظور ثورة 11 فبراير الشعبية

إشكالية المفهوم

تاريخيًا، نشأت الثقافة مع نشوء الزراعة، فالزراعة خلقت شروط استقرار البشر، وأعطت إحساسًا عامًا لديهم بوجود شيء جديد، وبأنهم انتقلوا إلى نوع من التحضّر، أي إلى التثاقف.

إنّ طلائع البشرية من الفلاسفة، والمفكّرين بدأوا يُعيرون اهتمامًا بهذه الظاهرة، منذ أمدٍ بعيد، ومع ذلك لم تكتسب كلمة ثقافة (Culture) معناها الفكري في أوروبا إلا في النصف الثاني من القرن الثامن عشر الميلادي، فالكلمة الفرنسية كانت تعني في القرون الوسطى الطقوس الدينية (Cultes)، لكنها في القرن السابع عشر كانت تعبّر عن فِلاحة الأرض، ومع القرن الثامن عشر اتخذّت منحى يعبّر عن التكوين الفكّري عمومًا، وعن التقدّم الفكّري للشخص بخاصة، وعما يتطلبه ذلك من عمل، وما ينتج منه من تطبيقات.[1]

وفي حقيقة الأمر، فإنّ وضع مفهوم محدّد للثقافة يُعدّ أمرًا شاقًا، ويحتاج إلى بحث قائم بذاته. فمفهوم الثقافة مفهوم إشكالي ظل مَدار جدل واسع بين مدارس فكرية، واتجاهات سياسية، واجتماعية عديدة،[2] ولا يزال كذلك حتى يومنا. بيد أنّ أقدم التعريفات، هو ذلك التعريف الذي قدّمه العالم

(1) عبدالغني عماد، سوسيولوجيا الثقافة، المفاهيم والإشكاليات من الحداثة إلى العولمة، ط3، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2016، ص26

(2) لا يوجد تعريف محدّد ومتفق عليه لمفهوم الثقافة، إذ إن هناك أكثر من مئة وستين تعريفًا للثقافة، لعلماء ينتمون إلى تخصصات مختلفة منها: الأنثروبولوجيا، والإثنولوجيا، وعلم الاجتماع، وعلم النفس، والطب العقلي، والاقتصاد، والسياسة، والجغرافيا (راجع: عبدالغني عماد، ص29)

الأنثروبولوجي البريطاني إدوارد تايلور (1832 – 1917) الذي يعرِّف الثقافة بأنها:

"ذلك الكُلّ المركّب الذي يشمل المعرفة، والمعتقدات، والفن، والأخلاق، والقانون، والعادات، وكلّ القدرات، والعادات الأخرى التي يكتسبها الإنسان بصفته عضوًا في جماعة اجتماعية."

"ويعني هذا التعريف ضمنًا أن الثقافة، والحضارة شيء واحد. ولكن هذه المماثلة وإن كانت ممكنة في الاستخدام اللغوي الإنجليزي، والفرنسي إلا أنه يخالف تمييز اللغة الألمانية بين الثقافة (Kultur)، والحضارة (Zivilisation)، حيث يشير مصطلح ثقافة إلى الرموز، والقيم، بينما ينصب مصطلح الحضارة على تنظيم المجتمع."[1]

ورغم التعدد والتباين في تعريف الثقافة، إلا أنه هناك "إمكانية لتعيين مفهومين للثقافة، الأول عام، واسع، فكري مادي، أي يشمل المنتجات الفكرية والوسائط التكنولوجية، والثاني خاص، أضيق، يختص بمنتجات الفكر وحده."[2]

وفي تصوّرنا فإنّ أولى الأوليّات لبناء مُقاربة موضوعية حول الثقافة، ومُلابساتها تكمن في تحديد المنظور، الذي على ضوئه تُصاغ مجمل الأفكار، والآراء، والمواقف.

ونحن في مُقاربتنا هذه نعتمد المنظور السوسيولوجي، الذي ينظر إلى الثقافة بأنها تشمل "كل ما هو موجود في المجتمع الإنساني، ويتم توارثه اجتماعيًا، وليس بيولوجيًا."[3] وباعتبارها أي الثقافة عملية اجتماعية تاريخية مرتبطة بوسائل إنتاج

---

(1) جوردن مارشال، موسوعة علم الاجتماع، مج1، ترجمة: محمد محمود الجوهري وآخرون، القاهرة، المشروع القومي للترجمة، 2001، ص512

(2) فالح عبدالجبار، في الأحوال والأهوال، المنابع الاجتماعية والثقافية للعنف، تقديم: عباس بيضون، بيروت، الفرات للنشر والتوزيع، 2008، ص26

(3) جوردن مارشال، مرجع سابق، ص511

الحياة المادية للمجتمع، وما تُفضي إليه من الأفكار، والتصوّرات، والمعتقدات، والوجدان، والقيم، والعادات، والتقاليد، والطقوس، والرموز، وأنماط العيش.. إلخ.

وترتبط الثقافة أيّما ارتباط بالوجدان. وفي لغتنا العربية، تأتي كلمة الثقافة من الفعل ثَقِفَ، وثَقِفَ الشيءَ ثَقْفًا وثِقافًا وثُقُوفةً: حَذَقَه. ورجل ثَقْفٌ وثَقِفٌ وثَقُفٌ: حاذقٌ فَهِم. ويقال: ثَقِفَ الشيءَ وهو سرعة التعلم.[1]

والثقافة ليست مجرد مستودع للذاكرة، أو تصورات تجريدية، أو مجالًا للإبداع الأدبي، أو الفني، أو الفلسفي فحسب، بل هي أيضًا مجال للصراع المادي.

ويمكن تصنيف الثقافة إلى: ثقافة سائدة، وثقافة مَسُودة.. الثقافة السائدة هي ثقافة القوى المسيطرة على السلطة والثروة.. بينما الثقافة المَسْودة، هي ثقافة الجموع الشعبية الواقعة تحت سيطرة النُظُم السياسية، والفئات الاجتماعية النافذة.

الثقافة مجالًا للصراع السياسي:

إنّ الصراع سمة الوجود، ويشمل الطبيعة، والاجتماع البشري. ويتمحور الصراع في عالم الاجتماع البشري حول المصالح المادية، أو ثنائية السلطة والثروة، ويتبدّى في أشكال مادية، وأشكال تعبير ثقافي أيديولوجي.

لذا سعت النُظُم السياسية لإخضاع المجتمع عبر اعتماد آليات السيطرة الخشنة، وآليات السيطرة الناعمة (الهيمنة)، كما يفيد بذلك أنطونيو غرامشي.[2]

وتتحقق السيطرة الخشنة من خلال استخدام القوة العارية (الجيش، والشرطة، والمخابرات...إلخ)، بينما تتجلى السيطرة الناعمة (الهيمنة) في الاحتياز

(1) ابن منظور، معجم لسان العرب، مج9، بيروت، دار صادر، ص19

(2) أنطونيو غرامشي (1891-1937)، مفكر ومناضل ماركسي إيطالي

على أدوات التأثير الثقافي، والأيديولوجي (التلفاز، والمذياع، والمدرسة، والجامعة، والسينما، والمسرح... إلخ).

من هنا تكتسب معركة الوعي أهميتها الحاسمة في حياة المجتمع، كما وتتجلّى العلاقة الوطيدة بين السياق الثقافي، والسياق السياسي، وبالتالي بين الثقافة، والثورة، فالثقافة ليست قيمة محايدة، أو حالة استعراضية، بل هي موقف من قضايا الشعب، وأبعاد الزمن الثلاثة: الماضي، والحاضر، والمستقبل.

الثقافة والثورة.. أيّة علاقة؟

العلاقة بين الثقافة والثورة، علاقة جدلية، فالثورة بدون ثقافة، أو فكر، أو وعي يضبط إيقاعها تبقى فعلًا عفويًا عشوائيًا لا يحقق نتائج فعلية، والثقافة بدون مضمون أو انحياز اجتماعي تصير ديكورًا، أو شكلًا تعبيريًا متعاليًا على الواقع.

تأسيسًا على ما تقدم، يمكن القول: إن الثورة هي حالة من التفجُّر الاجتماعي العفوي للجماهير المُفقَرة والمُعطَّلة، والمقموعة، بيد أنّ هذا التفجر يظل في حاجة دائمة ومُلحّة إلى الوعي، لترسيم المهام، وتحديد المطالب، وصياغة المشروع الثوري المنسجم مع المصالح الجمعية لعموم الشعب؛ فضلًا عن مواجهة الدعاية التضليلية التي تبثّها القوى المضادة، وأشكال الخطاب الرجعي الزائف الذي يحاول القفز على مطالب الشعب، وإعادة إنتاج الظلم الاجتماعي بصور جديدة، أو مُستحدثة.

فالثورة في الواقع فرضت الثورة في الفكر والثقافة، هذا ما يمكن تلمّسه حين التدقيق في مجريات الواقع. وربما بدأ الأمر عبر التجربة، فقد أظهرت الثورة للشباب الذي خاضها الحاجة الكبيرة للوعي، حيث اكتشف أن التمرّد وحده لا يكفي لتحقيق التغيير، بل يجب فهم كيف يمكن أن تتطوّر الثورة لكي تنتصر، وما هو البديل الذي يحقق مطالب الطبقات الشعبية؟[1]

---

(1) سلامة كيلة، هل تحدث ثورة في الفكر والإبداع؟، مقال، موقع مجلة الجديد، تاريخ النشر: 2016/3/1، متاح على النت

وفي حقيقة الأمر فإنّ تفجُّر الثورة على ذلك النحو العفوي للجماهير الشعبية، كان ردّة فعل تجاه سياسات الإفقار، والتهميش، والاستبعاد، ومن الخطأ أن نُحاكم اليوم هذا الفعل الجماهيري العفوي بأثر رجعي. فضعف الوعي لدى الجماهير ناتج عن عوامل وظروف مفروضة، وليس بإرادة ذاتية من قبل الجماهير نفسها، حيث "ظهر واضحًا أن النُظُم الاستبدادية قد عملت على تدمير ليس الوعي السياسي فحسب، بل والثقافة عمومًا".[1]

قام النظام الآفل طوال سني حكمه المتطاولة بتجريف منظومة التعليم بمختلف مراحله، حتى باتت مخرجاته من أشباه الأميين. وألغى منظومة الثقافة، ومساقات الإنتاج الثقافي، ناهيك عن هشاشة، وغياب البنى التحتية للثقافة، فلا وجود لمسارح، ولا دور نشر، ولا دور سينما، ولا مؤسسات بحثية، كل هذا يجري في ظل انصباب الإنفاق العام على دعم الجيش العائلي، والمؤسسة الأمنية التابعة للنظام السابق ومصلحة شؤون القبائل.. وتتجلّى المفارقة في أن هذه الثلاث الجهات تستأثر بنسبة تصل إلى 40٪ من الميزانية العامة للدولة في حين لا تحظى الثقافة سوى ب 0.25٪ أو ربما أقل من ذلك!!

لم يقف الأمر عند هذا الحد الفاجع، بل أقدم النظام الآفل على اتخاذ جملة من الإجراءات؛ بغية السيطرة على المجتمع، واستلاب وعيه، عبر تدجين المثقف، وقمع الفكر النقدي، وضرب العمل السياسي وخنق الحريات، ومصادرة المجال العام، وإفساد القيم، وتوظيف الدين في السياسة، وممارسة العنف الرمزي عبر وسائل التربية، ومؤسسات التنشئة الاجتماعية، وإنتاج خطاب استلابي يُعزّز من روح الاتكالية، وقيم الاستمرارية، وإيصال الجماهير إلى قناعة "ليس في الإمكان أبدع مما كان"!!

وتتخذ عملية استلاب وعي الجماهير مع الصراع الجاري بين قوى الثورة، والثورة المضادة أشكالًا جديدة، حيث يلجأ الجهاز الدعائي ل(تحالف المخلوع

---

(1) نفسه

صالح، والحوثي الانقلابي) إلى بثّ الإحباط، واليأس في نفوس الناس، وتحطيم الصورة المعنوية لحراك الشعب المقاوم للميليشيا الانقلابية، وينساق البعض بوعي أو بدونه في مجرى هذه العملية من خلال إطلاق الأحكام التعميمية الإطلاقية على المقاومة الشعبية وإدانتها دون فهم موضوعي لطبيعة الظروف المتولّدة عن الحرب، وانهيار الكيان الوطني، والتوقف فقط عند الأشكال الخارجية للظواهر دون ملامسة جوهر تلك الظواهر، وأسبابها الحقيقية، وبالتالي ربط تلك الأسباب بالنتائج.

ولمواجهة هذا الوضع يتطلّب وجود مثقفين (أنتلجنسيا)، يرتبطون بالجماهير، ويمارسون دورهم التاريخي في تنوير المجتمع، وإحلال الوعي التغييري محل الوعي الزائف.

صور المثقف، وأدواره:

"كل الناس مثقفون ولكن لا يمارس كل الناس دور المثقف"؛ هكذا يقول المفكر الثوري الإيطالي أنطونيو غرامشي (1891 – 1937).

ومدلول مقولة غرامشي هو أن جميع أفراد المجتمع هم مثقفون بمعنى من المعاني، أي أن لهم آراء وتصورات وقيمًا وتقاليد، ولكن قلة من هؤلاء من يمارسون وظيفة المثقف في المجتمع، وهؤلاء هم المفكرون، والمبدعون، والعلماء، والباحثون ...إلخ.

والمثقفون أو (الأنتلجنسيا)، بطبيعة الحال، ليسوا كتلة متجانسة، ولا يشكّلون طبقة واحدة، بل ينطوون على صور وأدوار متباينة، فلكلّ طبقة مثقفوها، فهناك المثقف الذي يدور في فلك السلطة، وهناك المثقف المنحاز للشعب، وهناك المثقف الذاتوي، المنعزل الذي يعيش في برجٍ عالٍ.

فكيف بدا المثقف اليمني في سياق الثورة والصراع الجاري؟؟

لقد أبانت ثورة 11 فبراير الشعبية، وسيرورتها عن حالة انكشاف للمثقف، وللنخب السياسية، والاجتماعية بوجه عام، وظهر المثقف اليمني في خمس صور:

الصورة الأولى: مثقف السلطة:

ينسلخ مثقف السلطة عن إنسانيته، ويخون مجتمعه ليتحوّل إلى بوق للسلطة، يبيع ضميره لقاء حفنة من المال ليؤدي دورًا تجميليًا للنظام، أو يسوّغ الممارسات الاستبدادية، والسياسات الجائرة.

هذه النوعية من "المثقفين" تُمارس استلابًا لوعي الناس لصالح بقاء السلطة، "فتحاصر العقل في صينية الطعام المُعد سلفًا داخل مطبخ السلطة".

كما تمارس أيضًا الحرب النفسية ضد الشعب، بإنتاج خطاب التضليل والتزييف، وإدانة الثورة، وتصويرها بأنها مؤامرة كونية، وأنها أفضت إلى الفوضى، والدمار، والتطرف. وكأنَّ الشعب قبل الثورة كان يعيش في نعيم مُقيم.

وفي حقيقة الأمر فإن الفوضى، والدمار، والتطرف كانت، طيلة فترة حكم النظام السابق، في حالة كمون وتكسوها قشرة رفيعة، وما إن انهار النظام، حتى طفت على السطح واستفحلت في ظل غياب البديل، "إن الفوضى أمر طبيعي في وضع تغيب فيه البدائل، وتتلاشى القوى التي تنظم وتتكتك، وتخطط وتعرف كيف توجّه الحشد، ومن ثم كيف تتقدّم لكي تنتصر."(1)

الصورة الثانية: المثقف الانتهازي:

المثقف الذي يتنقل من موقع إلى موقع نقيض حسب اتجاه الريح، كلاعب السّرك، ولا يجد في ذلك حرجًا، لأنه ببساطة مثقف انتهازي، ينتهز أيّ فرصة بغية تحقيق منفعة ذاتية على حساب الموقف الأخلاقي.

هذه النوعية من المثقفين لاحظناها تتنامى مع انقلاب 21 سبتمبر 2014، وظروف الحرب الآثمة.. إذ وجدنا قطاعًا من المثقفين يُنقبون في "أحفورات الأصول"، ويفتشون في "مشجر الأنساب"، ليؤكّدوا انتسابهم إلى فئة، أو سلالة

---

(1) سلامة كيلة، زمن الثورات. الفرضيات والأزمات الأولى، القاهرة، 2015، ص115

معينة؛ متوهمين بأن هذا سيساعدهم في الظفر بمكسب، أو منصب ما.[1] ونقول أنهم مُتوَهِمون، ذلك لأن "كافة مستويات التدرُّج الطبقي في اليمن تعود في واقع الأمر إلى تأثير التقسيم الاجتماعي للعمل، وإن النَّسب وما شابه ذلك مجرّد غلاف خارجي يُسبّب الخلط، والارتباك، كما أن المزاعم الخاصة بهذه الأنساب استخدمت بالفعل لتبرير امتيازات طبقية."[2]

إذن، "ينبغي أن نبتعد عن التصوّر الزائف القائل: إن "السادة" يشكّلون شريحة اجتماعية واحدة. فقد كانوا، ولا يزالون، موزّعين على الطبقات. وكان بينهم الفقراء والمُعدَمون."[3]

كما وجدنا نوعية أخرى من المثقفين الانتهازيين ممن يضعون أنفسهم في خدمة بارونات الحرب، وتُجّارها، يتحوّلون إلى جهاز دعائي صاخب لدى هذا الطرف، أو ذاك، يُجمّلون قبح أفعال الجماعات الميليشياوية بتلاوينها المختلفة، يُبررون جرائمها بحق الناس، وبحق البلد، والتاريخ، والحاضر، والمستقبل، لا لشيء إلا لأنهم يطمعون في الحصول على منصب، أو مال، أو مصلحة ما.

الصورة الثالثة: المثقف المحايد:

ينأى بعض المثقفين بأنفسهم عن قضايا المجتمع، ويلوذون بالخطاب الوعظي كممر للهروب السهل من تعقيدات الواقع، ومسؤولياتهم تجاهه.

يتّخذون موقفًا مواربًا في لحظات الانهيار الوطني، وانسحاق المجتمع بين رحى الحرب؛ ظانين بأنّ الوقوف في المنتصف هو الموقع السليم بالنسبة لهم، ويضمن لهم راحة البال والضمير.

---

(1) كان الباحث قادري أحمد حيدر قد أشار إلى بروز هذه الظاهرة في غضون حرب 1994م، وتكررت في سياق حرب الثورة المضادة وانقلاب 21 سبتمبر 2014م راجع: قادري أحمد حيدر: دراسات فكرية وثقافية، اتحاد الأدباء والكتاب اليمنيين، صنعاء، 2009م، ص198

(2) شرخ في بنية الوهم، الهجرة والتحول في اليمن، دأحمد القصير، دار بن ثابت، القاهرة، 1990، ص236

(3) نفسه، ص245

لذا تجدهم مهجوسين بالحياد، يستخدمون لغة فخمة، وخطابًا وعظيًا متعاليًا؛ لكنهم يقفون عاجزين عن مواجهة واقع الحرب، والمآسي التي حاقت بالناس.

يعجزون عن فهم تناقضات الواقع وملابساته، فضلًا عن عجزهم الذاتي عن وضع تصوّر منطقي، وواقعي لمعالجة مشاكل الناس؛ لذا ينصرفون إلى بناء عالم من اللغة والتجريدات النظرية مُنزوعة الصلة بالواقع.

إنّ هذا الموقف الهُلامي (موقف اللاموقف) يصبُّ في آخر التحليل في مصلحة نُخب الصراع وتُجّار الحرب، لأنه موقف يُمارِس تزييفًا للحقائق، ويقوم بتوجيه أذهان الناس باتجاه معيّن، فيثبط الشعب عن خوض معركته داعيًا به إلى التسليم بالأمر الواقع ليدرأ بنفسه عن دفع ثمن حريته، والمعنى أن يظل رازحًا تحت نير الحرب، والاستبداد، والقمع إلى الأبد...!

الصورة الرابعة: المثقف الشعبوي:

على الرغم من أنّ هذا الصنف من المثقفين يقفون في لحظات ما مع الحراك الشعبي؛ إلا أنه يضرّ أكثر مما يفيد، لأنه مُنحكم للعواطف، وللرغبات، وللانفعالات الطارئة، دون فَهم موضوعي لشروط الواقع وملابساته.

ففي مرحلة الزخم الشعبي، وتنامي الحركة الجماهيرية يندفع هذا المثقف، ويبتهج، ويضفي طابع القداسة على الشعب، فيغرق في تمجيده، وكيل المديح له.

بينما يُصاب باليأس، والانخذال في لحظات انحسار المد الشعبي، فيَعْمَد إلى إدانة الشعب، ويلقب له ظهر المِجَنّ، وما هو أكثر من ذلك!

لقد رأينا كيف تحوّل فرح المثقف هذا إثر اندلاع ثورة الشعب مطلع عام 2011م، إلى حالة يأس وقنوط عندما أفضت هذه الثورة إلى نتائج لم تكن في الحُسبان!!

ويدأب البعض على رسم طابع سوداوي للواقع الراهن، بالاستناد إلى ظواهر الانفلات الأمني غير المعهودة لدى كثير من سكان بعض المدن اليمنية

"المحرّرة"، وانتشار مظاهر التطّرف، والعصبيات، والاعتداد بالقوة، وينتاب البعض القلق والخوف من تحوّل هذه الظواهر الطارئة إلى ثقافة، وسلوك مترسّخ، وهو قلق وخوف مشروع، وحقيقي.

لكن ما يؤخذ على هؤلاء أنهم يكتفون بالوقوف عند الشكل الخارجي "المظهري" لتلك الظواهر، دون الغوص في أسباب وجودها، وعوامل تفجّرها.

ونود هنا أن نقول: إنّ تلك الظواهر إنما هي تراكمات لعهود من القمع، فقد رزح مجتمعنا تحت نير القمع سنين طويلة، وظل يعاني الكبت، والقهر، والإزاحة، والحرمان..

وعندما انهار نظام القمع فجأة، أصبحت القوة في متناول المجتمع؛ وهو ما أنتج حالة من تملُّك القوة والاعتداد بها، والاحتكام إليها.

في كل الأحوال ليس بمُستطاع هذه النوعية من المثقفين أن تعي الطبيعة الجدلية للمزاج الشعبي، ولا أسباب الاندفاع، وأسباب الانحسار، لأنهم ببساطة بعيدون عن المنهج العلمي.

فالمنهج العلمي "يفرض تتبّع، ورصد مزاج الجماهير دون تشويه لحقيقته، أي دون أن نخضع ذلك لرغباتنا وأحلامنا، والوقوف ضد المزاج غير الثوري، لدى الجماهير، وكشفه أمامهم باعتباره أثرًا من آثار الأوضاع المتخلّفة التي نسعى إلى التخلص منها. (...) فالموقف من المزاج قبل الثورة، يختلف عن الموقف منه أثناء الثورة، وبعد تسلّم السلطة."(1)

لأن المزاج الجماهيري مزاج عفوي، إذا لم ينحكم إلى التنظيم الثوري، وتقوده طليعة واعية، فإنه غالبًا ما يقع فريسة التوظيف السياسي للخصم أو يُمنى بالفشل.

ويتجلّى مظهر آخر من سلوك هذه النوعية من المثقفين في الانحكام إلى الصوت الصاخب والضجيج العالي، في هذا الصدد يورد د. ياسين سعيد نعمان

(1) زكي بركات، في سبيل الوعي العلمي، بيروت، دار الفارابي، 1980م، ص40

وصفًا دقيقًا بالقول: " كم هي مخيفة الأصوات الصاخبة التي لا سقف لها .. أصحاب هذه الأصوات لا يستقرّون على حال، وفي نهاية المطاف يستقرّون في حضن الخصم الذي يثورون عليه.. يتحكّم فيهم الغضب، والحنق تجاه كل شيء، وتتملّكهم الحماقة التي تجعلهم يرون كل شيء خاطئًا طالما أنهم لا يتصدّرون المشهد، ولا يتحكّمون به.. الكثير من الثورات عانت من هذه الظاهرة باعتبارها العاهة المخادعة التي لا تُكتشف إلا وقد دمّرت الثورات، وتسجّل كثير من التجارب الثورية أن هذه العاهة كانت السبب الأساسي فيما أصابها من إنتكاسات. "(1)

الصورة الخامسة: المثقف العضوي:

المثقف العضوي بحسب غرامشي، هو ذلك المثقف الملتزم الذي يتخذ موقعًا من الصراع الاجتماعي، ويتبنّى موقفًا منحازًا للجماهير، فيعمل على تنوير المجتمع وتثويره بالوعي الجديد، وفي الآن ذاته يواجه الدعاية التضليلية التي تبثّها القوى المضادة، أي أنه يعمل على نشر الوعي المطابق للواقع (الوعي الفعلي)، ويواجه الوعي المفارق للواقع (الوعي الزائف).

وإذا قمنا بعملية تقصٍ وبحث لهذا النموذج من المثقف في واقعنا اليمني، فلن نجد إلا القلّة القليلة.

وعلى الرغم من قلّة هؤلاء فالأمل معقود عليهم في ممارسة النضال ضد الحرب والاقتتال الأهلي، ومواجهة أشكال الوعي العصبوي بتلاوينه المختلفة (الطائفي، والجهوي، والقبائلي)، وتبني خطاب وطني ديمقراطي يرتكز على قيم التسامح، والتعايش، والسلام، والتآخي، وعلى إعلاء الهُوية الوطنية الجامعة، وتجسيد القواسم الحضارية، والمادية المشتركة لأبناء المجتمع.

---

(1) ياسين سعيد نعمان، إشكاليات من واقع ثورة الفرصة الأخيرة، مقال، موقع المصدر أونلاين، تاريخ النشر: 2012/2/7، متاح على النت

ولا تتوقف مسئوليته عند هذا المستوى، بل تبرز مهمة أخرى في سياق الوضع اليمني الراهن، ولابد أن يضطلع بها، والتي تتمثّل بمواجهة الثقافة الانهزامية، وحالات الإحباط، ببثّ روح الأمل في أوساط الشعب، وتبشير الناس بالآفاق الرحبة، ودحض الأساطير الثقافوية، والأوهام الاستشراقية التي تزيّف الوعي، وتثبّط العزائم.

أساطير ثقافوية، واستشراقية:

يسود في أوساط النُّخب الثقافية، ودوائر البحث الأكاديمي منظور ثقافوي تجاه المجتمع، وثقافته، وقيمه، ومظاهر سلوكه. وينزع هذا المنظور الثقافوي إلى تنميط المجتمع، ووصفه بأنه مجتمع محافظ، وماضوي، وتحميله مسئولية تخلّفه، وتأخّره، وسيادة التطرّف في أوساطه.

هذا المَنزع الوصفي التقريري، يريح نفسه من عناء البحث، والتقصّي، وذلك بتبنّي الصيغ الاختزالية السهلة، وإصدار الأحكام القطعية دون ملامسة الجوهر، فيكتفي ب"النقر على السطح"، بينما المطلوب "الحفر في العمق"، وذلك باستكناه أسباب، وعوامل التخلّف، والتأخّر، بهدف وضع معالجة موضوعية.

إنّ التخلّف لم يكن أبدًا نتاج قرار ذاتي، أو رغبة قمينة من المجتمع عينه، أو يعد سِمة أزلية، أو ماهية ثابتة، بل هو نِتاج ظروف موضوعية اقتصادية، وسياسية، واجتماعية فُرضت على المجتمع، التي من أبرزها: التنمية المشوّهة بفعل التبعية، والتبادل اللامتكافئ، وتسيُّد الريع في التكوين الاقتصادي، وانعكاس ذلك على العلاقات الاجتماعية، حيث يسود نظام اجتماعي رعوي يقوم على ثنائية (السلطان/ الرعايا) فالناس في هذه الوضعية لا يُعاملون كمواطنين لديهم حقوق، وتقع عليهم واجبات في إطار عقد اجتماعي توافقي، بل يظلون مجرد رعايا تابعين.

فضلًا عن ذلك، فإن النظم القمعية صادرت المجال العام، وألغت الشعب كفاعل سياسي، وانتهجت سياسات الإفقار، والنهب، والقهر، وأعادت تشكيل الوعي بما يلبّي حاجتها إلى البقاء، والديمومة عبر ممارسة الهيمنة الثقافية في وسائل الإعلام الرسمية، وعبر السيطرة الأمنية على الجامعة (أو عقل الأمة وفقًا للفيلسوف د.أبوبكر السقاف)، ومحاصرة الفكر النقدي، وتأطير الذهنية العامة في إطار نظام معياري قائم على التحريم والتجريم والتسليم، واعتماد المناهج والوسائل الدراسية على التقلين، والحفظ، والمحاكاة، وليس على التفكير، والابتكار، والإبداع.

إن المنظور الثقافوي إنما هو ترديد صدى بائس للمنظور الاستشراقي الذي يخلع على مجتمعاتنا تصاوير نمطية.

إذ يدأب مستشرقون غربيون على القول: إن مجتمعاتنا مجتمعات بدائية (بربرية) تقوم على "إدارة التوحّش" في علاقاتها الاجتماعية.. وأنها مجتمعات تذررية (انشطارية)؛ تنشطر على أساس العصبيات الأهلية، والطائفية، والجهوية.

ليؤسّس هذا المنظور مقولات ثقافية أشبه باليقينيات كـ: (الاستثناء العربي، والاستبداد الشرقي، والاستعصاء الديمقراطي)، والخلوص إلى القول: إن هذه المجتمعات غير مؤهلة للديمقراطية.

إنّ القول بوجود علاقة ماهويّة لمجتمعاتنا بظاهرة التطرّف والعنف، هو قولٌ زائف بل وكاذب، فالتطرّف والعنف ظاهرة تاريخية عامة عانتها كل المجتمعات في الدنيا، وهي في المقام الأول تعبير عن حالة احتجاج سلبي تجاه ظروف الواقع، ويستحيل تجاوزها بغير إحداث تغييرات بنيوية في طبيعة تلك الظروف باتجاه تحقيق التنمية الشعبية، تلك التنمية التي يُشرَك الشعب فيها بشكل فعلي على مستوى التخطيط والتنفيذ، والنتائج.

تقييم دور الأحزاب السياسية من واقع تجربة الثورة:

يعتبر غرامشي الحزب السياسي بمثابة "العقل الجماعي". فمما لا شك فيه أن الأحزاب السياسية تتحمّل المسؤولية العظمى في تسييس الجماهير، وتوعيتها بقضاياها، غير أن التجربة الثورية اليمنية، والعربية عمومًا أظهرت عجز هذه الأحزاب عن القيام بدورها هذا.

لنعيد النظر كَرَّةً أخرى إلى مشهد الثورة منذ 2011م:

انفجرت الثورة بشكل عفوي نتيجة أوضاع، وظروف موضوعية تتمثل ب: الجوع، والفقر، والبطالة، واللامساواة الاجتماعية، والقمع، والعبث بالمال العام، وإهدار الكرامة الإنسانية، وظل الفعل الثوري مفتقرًا للتنظيم، والتخطيط حتى بعد أن التحقت الأحزاب المعارضة به، نظرًا لانحكام هذه الأحزاب لأسلوب المساومة السياسوية في مقاومة النظام، بالتركيز على الإصلاحات في النظام الانتخابي، أو في أحسن الأحوال إجراء إصلاحات جزئية في بِنية النظام السياسي ليتهيأ المجال أمام إشراك قوى المعارضة في السلطة دون مسّ جوهر السياسات الاقتصادية، والاجتماعية الجائرة.

وكما انعكس هذا الدور سلبًا على مسار الثورة ومآلاتها، فقد انعكس أيضًا على مستوى الإنتاج الثقافي، فالملاحظ مثلًا أنه لم يترافق مع المسار الثوري خلال السنوات المنصرمة إنتاج ثقافي، إبداعي حقيقي. ومع ذلك فإنّ المجال لا يزال متاحًا؛ ذلك لأن الثورة لا تزال في مخاض، الأمر الذي يتطلب القيام بثورة ثقافية لتتكامل مع الثورة الشعبية.

استشراف الثورة الثقافية:

إنّ الأثر الفكري، والثقافي للثورة لا يزال يختمر ويتشكّل، ذلك لأن الثورة بطبيعتها، وطبيعة التحديات والمهام الجسيمة والمتعددة التي وضعتها على جدول أعمال اليمنيين أفضت بها إلى "سيروورة ثورية طويلة الأمد".[1]

وبالنظر إلى حقائق العصر المستجد، عصر ما بعد الصناعي/ عصر المعلومات والثورة الرقمية التي اكتسحت أرجاء العالم، فقد أفقد هذا الاكتساح، مرة واحدة وإلى الأبد، قدرة النظم السياسية الاستبدادية على احتكار المعلومة والاحتفاظ بها كان يُسمّى ب "أسرار الدولة"؛ بفعل الإعلام الفضائي، ووسائط الفضاء السيبراني ك (المواقع الإلكترونية، والفيسبوك، وتويتر، ومختلف منصّات التواصل الاجتماعي)، وهو ما يسَّر امتلاك الحيّز الافتراضي العام، وممارسة حرية الكلام، والنقاش العام دون قيود سلطوية.

يشير العالم السوسيولوجي مانويل كاستلز (1942 -) إلى أن الإنترانت، والاعلام الجديد يساعد الأفراد في إنشاء فضاء متحرر إلى حد كبير من رقابة النُظَم السياسية، والأمنية.

ولكشف هذه الميزة بشكل أوضح يستخدم كاستلز مفهومًا رئيسًا هو مفهوم "التواصل الذاتي الجماهيري" (Self-Mass communication)، الذي يكشف من خلاله عن الآلية التي تعمل بها وسائل التواصل الحديثة من تحويل رسائل فردية، وذاتية إلى رسائل عمومية، يتلقّاها ويتفاعل معها جمهور واسع، والأكثر من هذا، أن الأفراد أصبحوا قادرين على صناعة مصادر المعلومة بعد أن كانت القلة هي من تحتكر المعلومات، وتملك مصادرها من خلال تحكُّمها بوسائل التواصل التقليدية.

---

(1) جلبير الأشقر، الشعب يريد بحث جذري في الانتفاضة العربية، ت: عمر الشافعي، بيروت، دار الساقي، 2013م، ص15

لقد أصبح الإنترانت وسيطًا في عملية التواصل والتشبيك، والتنظيم في كل المجالات، وقد توجّهت الحركات الاجتماعية لاستخدامه، نظرًا لفاعليته في العمل، والإعلام، والحشد، والتنظيم، وأيضًا في الهيمنة، ومناهضة هيمنة الدول والنظم، وبالتالي أصبح الإنترانت "الفضاء السيبراني" فضاءً متنازعًا عليه من قبل عدة أطراف، يحاول كل طرف استخدامه بما يحقق أهدافه. [1]

وعلى الرغم من أهمية هذا الإنجاز التاريخي العاصف، إلا أنه لا يزال يواجه تحدّي الإفلات والتحرّر من التأثيرات الدعائية التي تبثّها الأجهزة الأمنية، ولن يتحقق ذلك التحرّر إلا بالتثقيف النوعي، وامتلاك المنهج القادر على تمييز القضايا الفعلية من القضايا المفتعلة، وتفريز الشعارات الصادقة من الشعارات البّراقة، أو المُخاتلة.

يمكن القول وباطمئنان كبير: إن الثورات قد قدحت في الوعي العام الدافعية نحو التغيير، والتجديد، وضدًا على كل ما هو محافظ، وبالٍ، ومتقادم.

إذن المهمة الملحة اليوم هي خوض ثورة ثقافية، ثورة تقوم بكل المهام، بالإضافة إلى إعادة بناء الثقافة الوطنية.

إعادة بناء الثقافة الوطنية:

الثقافة الوطنية هي مجمل الخصائص، والسمات المادية، والروحية للمجتمع.

وتتم عملية إعادة بناء الثقافة الوطنية عبر مستويين أساسيين:

الأول: استلهام القسمات المشرقة من تراثنا التاريخي، والحضاري اليمني، والعربي، والإسلامي.

---

(1) للمزيد: راجع: مولود امغار، آليات السيطرة والمقاومة في عصر المعلومات، المجتمع الشبكي لدى مانويل كاستلز، موقع مؤمنون بلا حدود، تاريخ النشر: 24 فبراير 2022، متوفر على الانترنت

والثاني: التفاعل الخلّاق مع مُعطيات العصر، وحقائقه من منطلق الوعي الكامل بالأولويات، وبما يلبيّ المصالح العامة للشعب، وتطلّعاته في الحرية، والتنمية، والديمقراطية، والعدالة الاجتماعية، والمواطنة.

إن عملية إعادة بناء الثقافة الوطنية تتضمن الأخذ بسياسات ثقافية عديدة، وفي مقدمتها:

- بلورة خطاب وطني ديمقراطي متجاوز للعصبيات (الطائفية، والمناطقية، والقبائلية)، ويؤكد على الهُوية الوطنية الجامعة لليمنيين.
- إعادة تصميم المناهج التعليمية لجميع المراحل الدراسية بما يتسق مع قيم الإبداع، والتفكير الحر، ومجمل القيم الجديدة، وضرورة الاستفادة المثلى من إنجازات العصر.
- إيلاء أهمية قصوى لوسائل الإنتاج الثقافي، وأشكاله الإبداعية: الفني، والأدبي، والفكري، والعلمي. وكذا الصناعات الثقافية الشعبية التي تدخل في إنتاج الثقافة والفنون، كالصناعات الحرفية، والمشغولات اليدوية، بحيث تؤدي الثقافة دورًا تحفيزيًا في استنهاض الروح الوطنية، وتجديد الوجدان الجماهيري بغية تحقيق الأهداف المنشودة.
- العناية بالفولكلور، والإنهاض به نظرًا لأهميته الحاسمة في بعث روح الشعب نحو الانطلاق والتطور والإبداع.
- وضع خطط وطنية استراتيجية لمحو الأمية، ومكافحة التطرّف، والعنف، والغلو.
- تخصيص نسب عادلة وكافية من الناتج المحلي الإجمالي لدعم الثقافة والتعليم، وبناء البنى التحتية الخاصة بهما.
- وضع تشريعات تكفل حرية الإبداع، والبحث العلمي، وحرية التفكير، والتعبير.

- إشاعة ثقافة الحوار الديمقراطي، وتكريس التوافق الوطني، وقيم التعايش، والتنوّع، والقبول بالآخر.
- تطبيق ما ورد في وثيقة مخرجات الحوار الوطني، ومن ذلك ما ورد بخصوص الثقافة والتعليم ومختلف مجالات التنمية.

ختامًا، نود التأكيد على أنه ليس بالنضال الثقافي وحده، أو نشر الثقافة الثورية وحدها على الأهمية البالغة لذلك يتحقق التغيير المنشود، وليس المثقفون وحدهم كمثقفين هم القوة الاجتماعية القادرة على تحقيق هذا التغيير بل لا حماية ولا تطوير للثقافة كثقافة، بالعمل الثقافي وحده.

وإذا كان الثقافي يعاني من وطأة، واستبداد السياسي المهيمن الراهن.. فلا خلاص للثقافي ولا تحرير له إلا ببديل سياسي يحمل رؤية ثورية للسلطة والمجتمع، ولهذا فلا سبيل للمثقفين كي يقوموا بدور إيجابي فعّال في التغيير المنشود، بغير الانخراط في النضال السياسي، بغير الانغماس في رحم المجتمع المدني بتجسيد المثقف الجماعي."(1)

كما يستحيل بناء المجتمع المتقدّم والمتطوّر ثقافيًا، بدون نهوض الزراعة، والصناعة على أحدث ما توصّل إليه العلم في عصرنا الحاضر.. ويستحيل كذلك النهوض بالزراعة، والصناعة دون استخدام أساليب العلم، والتقنية الحديثة.."(2)

---

(1) محمود أمين العالم، إشكالية العلاقة بين المثقفين والسلطة، مجلة النهج، دمشق، مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي، العدد 17، 1987، ص112

(2) ثقافتنا الوطنية من القديم إلى الجديد، عبدالفتاح إسماعيل، ضمن المجلد الأول (كتابات مختارة): حول الثورة الوطنية الديمقراطية وآفاقها الاشتراكية، بيروت، دار الفارابي، 1979، ص169

المصادر والمراجع

أولًا: الكتب:

1- ابن منظور، معجم لسان العرب، مج9، بيروت، دار صادر.

2- أحمد القصير، شرخ في بنية الوهم، الهجرة والتحوّل في اليمن، القاهرة، دار بن ثابت، 1990.

3- جلبير الأشقر، الشعب يريد.. بحث جذري في الانتفاضة العربية، ت: عمر الشافعي، دار الساقي، بيروت، 2013.

4- جوردن مارشال، موسوعة علم الاجتماع، مج1، ترجمة: محمد محمود الجوهري وآخرون، القاهرة، المشروع القومي للترجمة، 2001.

5- زكي بركات، في سبيل الوعي العلمي، بيروت، دار الفارابي، 1980.

6- سلامة كيلة، زمن الثورات الفرضيات والأزمات الأولى، القاهرة، 2015م.

7- عبدالغني عماد، سوسيولوجيا الثقافة، المفاهيم والإشكاليات.. من الحداثة إلى العولمة، ط3، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2016.

8- عبدالفتاح إسماعيل، كتابات مختارة، حول الثورة الوطنية الديمقراطية وآفاقها الاشتراكية، مج1، بيروت، دار الفارابي، 1979.

9- فالح عبدالجبار، في الأحوال والأهوال، المنابع الاجتماعية والثقافية للعنف، تقديم: عباس بيضون، بيروت، الفرات للنشر والتوزيع، 2008.

10- قادري أحمد حيدر: دراسات فكرية وثقافية، صنعاء، اتحاد الأدباء والكتاب اليمنيين، 2009م.

ثانيًا: المجلّات والدوريات:

11- محمود أمين العالم، إشكالية العلاقة بين المثقفين والسلطة، مجلة النهج، دمشق، مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي، العدد 17، 1987.

ثالثًا: الأبحاث والمقالات المنشورة في مواقع النت:

1. سلامة كيلة، هل تحدث ثورة في الفكر والإبداع؟، مقال، مجلة الجديد، تاريخ نشر المقال: 2016/3/1، متاح على الرابط التالي:

https://aljadeedmagazine.com/%D9%87%D9%84%E2%80%AD-%E2%80%AC%D8%AA%D8%AD%D8%AF%D8%AB%E2%80%AD-%E2%80%AC%D8%AB%D9%88%D8%B1%D8%A9%E2%80%AD-%E2%80%AC%D9%81%D9%8A%E2%80%AD-%E2%80%AC%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%83%D8%B1%E2%80%AD-%E2%80%AC%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%A8%D8%AF%D8%A7%D8%B9

2. مولود إمغار، آليات السيطرة والمقاومة في عصر المعلومات، المجتمع الشبكي لدى مانويل كاستلز، موقع مؤمنون بلا حدود، تاريخ النشر: 24 فبراير 2022، متوفر على الرابط التالي:

https://www.mominoun.com/pdf1/2019-03/Aliyat%20Assaytara.pdf

3. ياسين سعيد نعمان، إشكاليات من واقع ثورة الفرصة الأخيرة، مقال، موقع المصدر أونلاين، تاريخ النشر: 2012/2/7، متاح على الرابط التالي:

https://almasdaronline.com/article/2854

الفصل الثاني

في الحوار الوطني وبناء الدولة

1. الفدرالية في اليمن والانتقال من دولة الغلبة إلى دولة الشراكة الوطنية.
2. إشكالية الدولة والمجتمع في اليمن.. مقاربة أولية.
3. أسس بناء الدولة المدنية الديمقراطية في وثيقة مخرجات مؤتمر الحوار الوطني الشامل.

الفيدرالية في اليمن..
والانتقال من دولة الغلبة إلى دولة الشراكة

استهلال:

لرائي اليمن الشاعر الكبير عبدالله البردوني (1929 – 1999م) وصفٌ أثيريٌّ لوضع اليمن أثناء التشطير، إذ يقول: "في اليمن توجد دولتان شطريتان بشعبٍ واحد"..!

لكنّ حرب 1994م الآثمة قلبتْ هذه المعادلة رأسًا على عقب، فأصبحتْ اليمن "دولة واحدة" ب"شعبين"..!

أما الحرب الجارية فقد وسّعت الهوّة أكثر، وصار البعض يتحدّث عن "يمنات" و"شعوب يمنية"..! بل وهناك من يعيد تعريف نفسه بالتضاد مع اليمن، مُستجلبًا هُوية من الماضي: جنوبيّ، شماليّ، جنوب عربيّ، قحطانيّ، عدنانيّ، هاشميّ، شافعيّ، زيديّ... إلخ في مشهد سوريالي كوموتراجيدي يحزّ في النفس؛ إلا أنه يعكس عمق الأزمة التي أصابتْ الكيان الوطنيّ، والهُويّة الوطنيّة الجامعة.

في معمعان هذه الأزمة، وتداعياتها الماحقة، تأتي فكرة الانتقال من الدولة البسيطة (دولة الغلبة) إلى الدولة الاتحاديّة (دولة الشراكة الوطنية).

في أحدث استطلاع للرأي العام شمل عينة عشوائية مكوّنة من (1225) شخصًا من عموم المحافظات اليمنية، أظهرت النتائج عن تأييد (76٪) من المُستطلَعة آراؤهم للنظام الفيدرالي وتوزيع السلطة بين الأقاليم، وعدم تركّزها في العاصمة، ووفقًا لنتائج الاستبيان الذي أجرته "منصتي 30" بالشراكة مع اليونيسكو، وبتمويل من صندوق الأمم المتحدة لبناء السلام (PBF) ونشرت

نتائجه في 15 سبتمبر 2021، فقد رفض (20٪) النظام الفيدرالي، فيما 4٪ قالوا إن الأمر لا يعنيهم.[1]

لم تأتِ هذه النتائج اعتباطًا، بل عبّرت عن واقع حال غالبية اليمنيين المُتطلّعين بلهف كبير إلى دولة الشراكة، الدولة الفدرالية التي تحقق لهم المشاركة الفاعلة في صنع القرار، وتضمن التوزيع العادل للسلطة والثروة، بعد عقود طويلة من تحكُّم دولة الغَلَبَة على حياتهم، ومصائرهم، تلك التي تقوم على تركيز السلطة بيد نخبة حاكمة مُتغلِّبة بقوة السلاح، والعنف.

ونقرّرُ ابتداءً: إنّ الفدرالية ليست تعويذة بمجرد تلاوتها تتحقق كل الأمانيّ، بل هي عنصر معالجة رئيس ضمن دزينة (Package) عناصر أخرى تحتاجها اليمن بإلحاح للخروج من أزماتها المتفاقمة، وللحفاظ على بقاء اليمن كيانًا سياسيًا موحدًا.

من هنا تأتي أهمية هذه الورقة، إذْ سلّطت الضوءَ على مفهوم الفدرالية كفكرة، وكنظام، وجذورها في اليمن في سياق تاريخي يمتد منذ ما قبل الميلاد حتى الوقت الراهن.

ويبرهنتْ الورقة أنّ فكرة "الفدرالية" ليست دخيلة على اليمن كما يظن البعض خطأً فقد عرفتْ اليمن الفدرالية بصيغ، وأشكال مختلفة، وفي مراحل، وسياقات تاريخية عديدة، وهو ما سيتضح لاحقًا.

تُسلّط هذه الورقة الأضواء على موضوع الفدرالية، والمبادرات الوطنية إزاءها، وقد شيّدنا معارها على أربعة أعمدة:

الأول: مدخل نظري يتناول مفهوم الفدرالية، والمفاهيم القريبة منه كالدولة البسيطة، والكونفدرالية، كما يلقي بعض الأضواء على تطوّر فكرة الفدرالية في اليمن، وجذورها في سياق تاريخي يمتد منذ ما قبل الميلاد حتى الوقت الراهن.

---

(1) راجع: نتائج استبيان موقع منصتي 30 حول توزيع السلطة في اليمن، متوفر على الرابط: /https://manasati30com/political-affairs/16552

الثاني: يقدّم مبررات، ودواعي تطبيق النظام الفيدرالي في اليمن من خلال توضيح أفضليات هذا الخيار عن غيره من الخيارات المطروحة، لاسيما في ظل ما تعيشه البلاد من أوضاع الحرب المدمّرة، وتنامي المشاريع الطائفية، والجهوية، وتصارع الأجندة الخارجية على أرض اليمن، الأمر الذي ضاعف من مخاطر تفكك الدولة، وتشظّي المجتمع.

الثالث: يستعرض مضامين النظام الفدرالي في وثيقة مخرجات مؤتمر الحوار الوطني الشامل ومسودة دستور اليمن الاتحادي.

الرابع: يقدّم عرضًا موجزًا لرؤى المكوّنات اليمنية إزاء الخيار الفيدرالي.

وتختتم الورقة بجملة من النتائج، والتوصيات.

المبحث الأول
مدخل نظري

أولاً: مفهوم الفدرالية، والمفاهيم المرتبطة به:

الفدرالية (Federation):

لغةً: مشتقة من الكلمة اللاتينية (Foedus)، ومعناها: اتفاق بين طرفين، أو أكثر، أو ميثاق، أو تحالف، أو عقد. وفي مجال القانون الدولي: الاتفاق المبرم بين دولتين، أو أكثر، أو قيام اتحاد بين أقاليم، أو ولايات، أو مقاطعات.. فإن هذا الاتفاق يُسمّى: اتحادًا فيدراليًا.

وأقرب ترجمة لكلمة الفدرالية هي "الاتحاد".[1]

وفي الاصطلاح، تعني الفدرالية: شكلًا من أشكال الحكم تكون السلطات فيه مُقسَّمة دستوريًا بين حكومة فدرالية، أو اتحادية، ووحدات حكومية أصغر (الأقاليم، الولايات)، ويعتمد كلا المستويين المذكورين من الحكومة على بعض، ويتقاسمان السيادة في الدولة.. أما ما يخصّ الأقاليم، والولايات فهي تعدّ وحدات دستورية لكلٍّ منها نظامها الأساسي الذي يحدِّد سلطاتها التشريعية، والتنفيذية، والقضائية ويكون وضع الحكم الذاتي للأقاليم، أو الجهات، أو الولايات منصوصًا عليه في دستور الدولة بحيث لا يمكن تغييره بقرار أحادي من الحكومة المركزية.[2]

(1) أمين محمد المقطري، شكل الدولة الأنسب لتعزيز الحكم الديمقراطي في اليمن، ضمن كتاب: الحوار الوطني في اليمن – رؤية قانونية، مركز المعلومات والتأهيل لحقوق الإنسان، ص204

(2) رفيق سليمان وصافية زفنكي، الفدرالية ومشكلاتها التطبيقية في العالم المعاصر الإمارات العربية المتحدة والعراق/ إقليم كردستان، برلين. ألمانيا، المركز الديمقراطي العربي، 2021، صص22-23

والفيدرالي (Federal) يعني اتحادي أو مؤلّف من اتحاد وحدات سياسية تتنازل عن سيادتها الفردية للسلطة المركزية، ولكنها تحتفظ بسلطات حكومية محدودة، كما تعني الفدرالية عملية توزيع السلطة بين حكومة مركزية، وعدد من الوحدات الإقليمية من خلال اعتماد الصلاحيات المتفق عليها بالدستور.[1]

كيف تنشأ الدولة الاتحادية (الفدرالية)؟

بإحدى طريقتين:[2]

الأولى: طريقة الانضمام:

أي الانضمام الاختياري بين عدة دول مستقلة، أو بين ولايات، أو أقاليم إلى بعضها؛ بحث تتنازل كلٌّ منها عن سلطاتها الخارجية، وبعض سلطاتها الداخلية، ثم تتوحّد ثانية لتشكّل الدولة الاتحادية (الفدرالية) على أساس الدستور الفيدرالي الذي يقيم اتحادًا نابعًا من رضاها، وإرادتها في العيش المشترك.

أغلب وأعرق الدول الفدرالية نشأت وفقًا لهذه الطريقة، مثل: ألمانيا، والولايات المتحدة الأمريكية، وسويسرا، ودولة الإمارات العربية المتحدة.

الطريقة الثانية: طريقة التفكك أو إعادة الترتيب:

أي تفكُّك، أو إعادة ترتيب دولة بسيطة (موحّدة) بحيث تصير دولة اتحادية مكوّنة من عدة ولايات أو أقاليم أو مقاطعات. من أمثلة الدول التي نشأت وفقًا لهذه الطريقة: البرازيل، العراق، الهند، المكسيك، الأرجنتين.

الفرق بين الدولة الاتحادية والدولة البسيطة:

---

(1) د رضا الشمري، إمكانيات تطبيق النظام الفيدرالي في العراق، بغداد، مجلة القادسية، مج8، العدد4، 2009م، ص130

(2) أمين محمد المقطري، مرجع سابق، ص206

وجه المقارنة	الدولة الاتحادية (الفدرالية/ المركبة)	الدولة البسيطة (الموحدة)
الدستور	دستور اتحادي ويمكن أن يكون لكل إقليم دستور خاص به.	دستور واحد للدولة.
مستويات الحكم	أكثر من مستوى: المستوى الاتحادي، مستوى الأقاليم، ومستوى الولايات.	مستوى حكم واحد مركزي.
السلطات	لكل مستوى منظومة سلطات تشريعية وتنفيذية، وقضائية خاصة به، فهناك سلطات للمستوى الاتحادي، وسلطات للإقليم، وسلطات للولاية.	منظومة سلطات تشريعية وتنفيذية، وقضائية واحدة.
الديمقراطية التمثيلية	أكثر تمثيلًا؛ نظرًا لوجود مجالس تمثيلية وحكومات متعدّدة في كل مستوى، إذ يوجد مجلس نواب، وحكومة خاصة بالمستوى الاتحادي، ومجلس نواب وحكومة خاصة بالإقليم، وكذا بالولايات.	أقل تمثيلًا، نظرًا لوجود مجلس نواب واحد، وحكومة مركزية واحدة.
المشاركة في صنع القرار	يسمح بمشاركة أكبر للمواطنين في صنع القرار.	يسمح بمشاركة محدودة، وغالبًا تكاد تكون منعدمة.
الموارد والثروات	يضمن توزيعًا أكثر عدلًا، وإنصافًا بين مستويات الحكم المختلفة.	غالبًا تحتكر السلطة المركزية عوائد الثروات والموارد.
التنمية المتوازنة	أكثر ضمانًا لتحقيق تنمية متوازنة بين مختلف المناطق والجهات.	غالبًا تنحصر العملية التنموية في المركز وتُهمَّش الأطراف.
الحوكمة الرشيدة	أكثر تجسيدًا لمبادئ الحكم الرشيد: الشفافية، والمشاركة، والرقابة، والمساءلة، والمحاسبة.	أبعد عن تجسيد مبادئ الحكم الرشيد.

جدول (1) يوضح الفرق بين الدولة الفدرالية والدولة البسيطة

الكونفدرالية (Confederation):

هي اتحاد بين الدول، بحيث تحتفظ كل دولة بسيادتها الكاملة، وتكتفي بالموافقة على إنشاء كيانات مشتركة، وأساليب مشتركة فقط، من أجل الحفاظ على السلام.

وتحتفظ كل دولة عضو في الاتحاد ببعض السيطرة المستقلة على كلٍّ من الشؤون الداخلية الخارجية.[1]

أمثلة على الاتحاد الكونفدرالي: مجلس التعاون الخليجي، الاتحاد الأوروبي.

الاختلاف بين الفدرالية، والكونفدرالية:

وجه المقارنة	الاتحاد الكونفدرالي	الاتحاد الفيدرالي
السيادة	تحتفظ كل وحدة، أو دولة بسيادتها المستقلة أو الذاتية.	السيادة من اختصاص السلطة الاتحادية حصرًا.
إمكانية انفصال الوحدات	يحق لأي وحدة، أو دولة الانفصال متى شاءت.	لا يحق لأي إقليم، أو ولاية الانفصال عن الدولة ما لم يوجد نص دستوري يكفل لها ذلك الحق.
الجنسية	كل وحدة/ دولة من النظام الكونفدرالي تحتفظ بحقها في منح الجنسية لمواطنيها.	منح الجنسية اختصاص حصري بالحكومة الاتحادية.
السلطات والاختصاصات	ينحصر اختصاصات النظام الكونفدرالي على إدارة بعض القضايا المشتركة مثل: الدفاع، والعملة، والتعاون الاقتصادي.	اختصاصات متعددة: الشئون الخارجية، وشؤون الدفاع، وشؤون الجنسية، والبريد، والاتصالات، والملاحة الجوية، والطرق، والتجارة الخارجية، والجمارك، والمواصفات، والمكاييل، والأوزان، والمقاييس، والعملة، وغيرها.

جدول (2) يوضح الفرق بين الاتحاد الفيدرالي والاتحاد الكونفدرالي

ثانيًا: نشأة الدولة الفدرالية وتطوّرها:

تُعد الولايات المتحدة الأمريكية أول دولة فدرالية معاصرة على مستوى العالم، حيث نشأت عام 1787م.[2] ومنذ ذلك التاريخ أخذ النظام الفيدرالي يكتسب أهمية في النُظُم السياسية.

---

(1) رفيق سليمان، وصافية زفنكي، مرجع سابق، ص 23-24

(2) د رضا الشمري، مرجع سابق، ص131

وباتتْ "الفكرة الفدرالية اليوم أكثر شعبية على المستوى الدولي من أي وقت مضى في التاريخ."[1] فهناك حوالي 25 دولة فدرالية في العالم تضم أكثر من 40٪ من مجموع سكان العالم[2] وتتوزّع في القارات الخمس، وهذه الدول الفدرالية هي:

1- الولايات المتحدة الأمريكية.
2- كندا.
3- المكسيك.
4- روسيا الاتحادية.
5- ألمانيا.
6- النمسا.
7- سويسرا.
8- بلجيكا.
9- إسبانيا.
10- البوسنة والهرسك.
11- أستراليا.
12- ماليزيا.
13- الهند.
14- باكستان.
15- الإمارات العربية المتحدة.
16- السودان.
17- العراق.
18- البرازيل.
19- الأرجنتين.
20- فنزويلا.
21- جنوب أفريقيا.
22- نيجيريا.
23- إثيوبيا.
24- جزر القُمر.
25- الكونغو الديمقراطية.

---

(1) رونالد ل واتس، الأنظمة الفدرالية، أوتاوا، منتدى الاتحادات الفدرالية، 2006م، ص8
(2) نفسه، ص5

أهمية النظام الفيدرالي:

ويكتسبُ النظام الفيدرالي (أو الاتحادي) أهمية كبيرة لما يتمتع به من مرونة، واستجابة أكبر لحاجات المواطن الفرد، وقدرته على استيعاب الخصائص المميّزة للمجتمعات المحلية، وإشراكها في الحياة العامة، وربطها بالعالم في ظل تأثير الثورة التكنولوجية الاتصالية، وشمول هذا التأثير أرجاء العالم.[1]

والدولةُ الفدرالية (الاتحادية) ليست قالبًا جاهزًا، يتم استدعاؤه، وتطبيقه بصورة ميكانيكية، بل هي صيغة تتشكّل وفقًا لمقتضيات واقع كل بلد. فلا توجد تجربة فدرالية في العالم نسخة كربونية عن تجربة أخرى، بل إن لكل تجربة خصوصيتها، وميزاتها النابعة من ظروفها الخاصة.

نستنتج مما سبق، الآتي:

1- النظام الفيدراليّ من حيث أصل الفكرة إنّما هو تنظيم إداري للدولة اخترعته البشرية، مثله مثل التنظيمات الإدارية الدولتية الأخرى المُخترعة بشريًا.

2- ينشأ النظام الفيدرالي في أي بلد استجابةً لأسباب وعوامل موضوعية: سياسية، أو اقتصادية أو ثقافية... إلخ. وغالبًا ما تلجأ إليه الدول التي تعاني من مشكلات على صعيد الاندماج الوطني، وتفاوت التنمية بين المناطق والجهات.

3- النظام الفيدرالي نمط من أنماط الوحدة، يهدف إلى توزيع السلطة والثروة بين وحدات إدارية وفقًا لدستور وقوانين واضحة ومحدّدة. وليس كما يظن البعض خطًا بأنه تقسيم للدولة، فالدولة الفدرالية تظلّ دولةً موحّدة، بشعبٍ واحد، وبجنسيةٍ واحدة، وبشخصيةٍ دولية واحدة.

4- تتحقق عملية الوحدة، أو الاتحاد الفيدراليّ بإحدى صيغتين:

---

(1) نفسه، ص6

الأولى: تتم بين عدة دول مستقلة اتفقت طوعيًا على أن تتوحّد لاعتبارات سياسية، أو اقتصادية، أو غير ذلك.

الصيغة الثانية: أن تقرّر دولة ما إعادة صياغة نمط وحدتها بالانتقال من الدولة البسيطة إلى الدولة الفدرالية؛ إما لمعالجة مشاكل قائمة، أو رغبة في تحقيق مزيد من التطور والنماء.

5- النظام الفيدرالي ليس قالبًا ثابتًا جامدًا، يناسب دولًا معينة ولا يناسب دولًا أخرى، كما يتوهّم البعض، بل نظام يتشكّل وفقًا لخصائص كل دولة، وأوضاع كل مجتمع. فهناك دولًا فدرالية كبيرة من حيث المساحة وعدد السكان، مثل: أمريكا، وروسيا وغيرهما. وفي المقابل هناك دول فدرالية صغيرة من حيث المساحة وعدد السكان، مثل: سويسرا، والإمارات العربية المتحدة.

كما أن هناك دول فدرالية تتميّز بالتعدّد والتنوّع المجتمعي، وتضمّ أجناسًا، وأعراقًا، وإثنيات متعددة، مثل: الهند، وماليزيا. وفي المقابل هناك دول فدرالية لا توجد فيها أجناس، وأعراق، وإثنيات متعددة، مثل: ألمانيا.

ثالثًا: سيرورة تطور الفدرالية في اليمن:

هل الفدرالية فكرة مستوردة، أم فكرة يمنية أصيلة؟

يُوجِّه البعض نقدًا للخيار الفيدرالي بالقول: إن الفدرالية فكرة مستوردة، ولا تناسب واقع اليمن، وأن تطبيقها سيفتح الباب أمام مشاريع التمزيق والتفكك، ويغفل هؤلاء حقائق التاريخ التي تؤكد على أن اليمن قد عرفت شكلًا معينًا من النظام الفيدرالي (الاتحادي) منذ زمن بعيد، وبالتحديد في العصر القديم، كما عرفته في فترات متقطعة خلال العصر الوسيط، والعصر الحديث، والمعاصر، ويمكن توضيح هذا الأمر على النحو الآتي:

نشأة الدولة في اليمن القديم:

لليمن تاريخٌ موغلٌ في القِدم، وتؤكد الدراسات التاريخيّة، والأركيولوجيّة (الآثاريّة) على أن الإنسان قد استوطن هذه الأرض منذ ما قبل التاريخ، حيث اكتشف العلماء آثارًا وبقايا عظميّة تعود إلى إنسان العصور الحجريّة (Homosapien).. وقد كشف العلماء عن خصوصيّة يمنيّة تمثّلت في تقنيّة صنع الأسلحة الحجرية، وتقنيّات أخرى تعود إلى العصر الحجري الحديث.[1]

ومع اكتشاف الزراعة التي مثّلت قفزةً مَهولة في تاريخ البشريّة، نشأتْ التجمّعات الإنسانيّة المستقرة في قرى زراعية صغيرة في شكل تجمّعات عشائريّة، ثم تطوّرت، وتوسّعت، ونشأت تحالفات بين عدة عشائر، تولّى زعماؤها مهام إدارة شؤونها العامة، ومن ثمّ حدثتْ سلسلة من التطوّرات التكنيكيّة والتنظيميّة خلال مدة زمنية معيّنة. وقد مثّلت جملة هذه التطوّرات الإرهاص الموضوعيّ لنشوء الدولة اليمنية القديمة في مُستهلّ القرن العاشر قبل الميلاد.

منذ ذلك الحين حتى نهاية الربع الأول من القرن الرابع الميلادي، ظهرت عدة دول في اليمن في منطقتين جيوسياسيتين، هما:

- **المنطقة الجيوسياسية الأولى: مناطق الوديان، ونشأتْ فيها الدول الآتية:**

1- سبأ، عاصمتها الأولى: صرواح، والثانية: مأرب، وقامت على ضفاف وادي ذَنَة أو أَذنة، واستمرت منذ القرن العاشر ق.م حتى 115 ق.م.

2- حضرموت، عاصمتها: شبوة، قامت على ضفاف وادي عَرَمة، وامتدت منذ القرن الخامس ق.م حتى القرن الرابع الميلادي.

(1) بتصرّف: عبدالرحمن عمر السقاف، تطوّر المعرفة التاريخية عن حضارة اليمن قبل الإسلام، صنعاء، مركز عبادي للدراسات والنشر، 2005م، ص345

3- مَعين، عاصمتها: قرناو، قامت على ضفاف وادي مُذاب، واستمرت منذ القرن الخامس ق.م حتى القرن الثاني ق.م.

4- قِتْبان، عاصمتها: تَمْنَع، ثم هجر بن حميد، قامت على ضفاف وادي بيحان، واستمرت منذ القرن الخامس ق.م حتى القرن الثاني الميلادي.

5- أوسان، عاصمتها: مَسوّرة، وقامت على ضفاف وادي مَرَخة، ويُعتقد أنها ظهرت في القرن الرابع قبل الميلاد ولم تدم طويلًا.

- **المنطقة الجيوسياسية الثانية: المرتفعات الجبلية:**

نشأتْ الدولة الحميريّة على سفح جبل ريدان، وكانت عاصمتها ظِفار، وامتدت منذ (115ق.م – 5 25م)، حيث سقطت على يد الغزاة الأحباش، وهي آخر دولة يمنية قديمة قبيل ظهور الإسلام.

تأسستْ الدولة اليمنية القديمة من اتحاد قبائلي، وفق مفهوم القبيلة المستقرة الزراعية، وليس القبيلة البدوية المتنقلة.[1]

ومما يجدر الإشارة إليه هنا هو أن القبيلة في اليمن تحمل خصوصية تنفرد بها، وهي أنها لا تقوم على قربى الدم فقط بقدر ما تقوم أيضًا على المصالح الدنيوية المشتركة لأبنائها.

انعكس كل هذا في شكل نظام الحكم السياسي، والتنظيم الإداري للدولة في اليمن منذ القِدم، ولا يزال تأثيره قائمًا حتى الوقت الحاضر.

فقد ساد نظام الحكم الملكي في الدول اليمنية القديمة، وعلى الرغم من ذلك، كانت سلطة الملك مُقيَّدة. فقد شاركه في إدارة شؤون الحكم مجلس يسمى (المزاود) ويتكوّن من الكُبراء (الأقيال) وزعماء القبائل وكبار المُلّاك. وكان هؤلاء يشاركون الملك السلطة، لاسيما في القضايا السيادية وإصدار التشريعات والقوانين الخاصة بالتملّك، والضرائب وغيرها.[2]

---

(1) يُنظر: د يوسف محمد عبدالله، أوراق في تاريخ اليمن وآثاره، بيروت، دار الفكر المعاصر، ط2، 1990، ص54

(2) جواد علي، المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام، ج5، بيروت، دار العلم للملايين، ط2، 1986، ص215

وهو وضع خاص تميّزت به معظم الدول اليمنية القديمة دونًا عن بقية الدول المعاصرة لها.

يقول د. جواد علي: "لم يكن الملوك في العربية الجنوبية أو في العربية الغربية [أي اليمن] ملوكًا مطلقين لهم سلطان مطلق وحق إلهي في إدارة الدولة على نحو ما يريدون، ولكن كانوا ملوكًا يستشيرون الأقيال والأذواء وسادات القبائل والناس وكبار رجال الدين فيما يريدون عمله، واتخاذ قرار بشأنه.. وهو نظام تقدّمي فيه شيء من الرأي، والمشورة، وحكم الشعب (الديمقراطية) بالقياس إلى حكم الملوك المطلقين الذين حكموا آشور، وبابل، ومصر، وإيران."[1]

إذن اتسم نظام الحكم بوجود "سلطة تشريعية شوروية وإن كانت تصدر التشريعات باسم الملك الذي يأخذ زمام المبادرة فيها، ويتولّى غاية تطبيقها، ومعاقبة مخالفيها. فالملك لا ينفرد باتخاذ القرارات".[2]

ويأتي النص القرآني ليؤكد ذلك: ﴿قَالَتْ يَا أَيُّهَا الْمَلَأُ أَفْتُونِي فِي أَمْرِي مَا كُنتُ قَاطِعَةً أَمْرًا حَتَّىٰ تَشْهَدُونِ﴾ **[سورة النمل/32]**

هذا بالنسبة لإدارة السلطة، فماذا عن التنظيم الإداري للدولة؟؟

يذهب د. محمد عبدالقادر بافقيه إلى أن الممالك اليمنية القديمة كانت تقوم على أساس اتحادي، حيث ساد "نظام القَيالة"، وهو نظام حكم محلّي يقوم على أساس اتحادي، أو شبه اتحادي يتمتع فيه الأمراء المحلّيون باستقلال ذاتي.[3]

وكان يُطلق على هؤلاء الأمراء في الغالب لقب الأقيال (المفرد: القَيْل). ويتولّى القيل تدبير شؤون المخلاف الذي يتكوّن من عدة محافد.

---

(1) نفسه، ص213

(2) يوسف محمد عبدالله، مرجع سابق، ص 54

(3) بتصرّف: محمد عبدالقادر بافقيه، في العربية السعيدة، دراسات تاريخية قصيرة، صنعاء، مركز الدراسات والبحوث اليمني، 1993، ص80

ويدير المحفد كبير المحفد، ويُلّقب ب (ذو) متبوعًا باسم المكان، فيقال مثلًا: ذو غمدان: أي صاحب غمدان، وذو معين: أي صاحب معين، وتُعرّف هذه الطبقة بالأذواء.[1]

وعرفت الدولة في اليمن القديم فصلًا واضحًا بين اختصاصات السلطة المركزية، واختصاصات الوحدات الإدارية الأدنى. فقد كان لرؤساء الوحدات الإدارية الأدنى: المخاليف، والمحافد اختصاصات ومهام ضمن الإطار الجغرافي المحدد. فقد تولوا مهام الإشراف المباشر على إقامة المرافق الاقتصادية العامة المتمثلة في آلاف السدود، والطرقات، والقلاع، والحصون، والأسواق والمخازن، وغيرها، ويقتصر دور الدولة المركزية على الإشراف، والدعم، والتخطيط الفني.[2] فضلًا عن وجود تشريعات خاصة بالمخاليف.[3]

أما المستوى الأعلى فقد كان يختص بالمهام السيادية، إذ يتولّى الملك "المهام الرئيسة الكبرى التي تتعلّق بتماسك المملكة، وحماية مصالحها السياسية، والاقتصادية الخارجية."[4]

يتضح مما تقدّم بأنّ نمط التقسيم الإداري للدولة، وأسلوب توزيع السلطة في اليمن القديم يشبه إلى حد كبير النظام الفيدرالي المعاصر. من حيث اشتمال التقسيم الإداري للدولة اليمنية القديمة ثلاثة مستويات إدارية:

1- المستوى المركزي: ويتربّع على رأسه الملك، الذي يُمارس صلاحيات، ومهام سيادية، تمامًا مثل صلاحيات ومهام الرئيس في الدولة الفدرالية.

2- المستوى الوسيط: المخلاف، ويحكمه القيل، وهو يماثل الإقليم الذي يحكمه حاكم الإقليم. ويتولّى مهام سياسية واقتصادية في إطاره الجغرافي المحدّد.

---

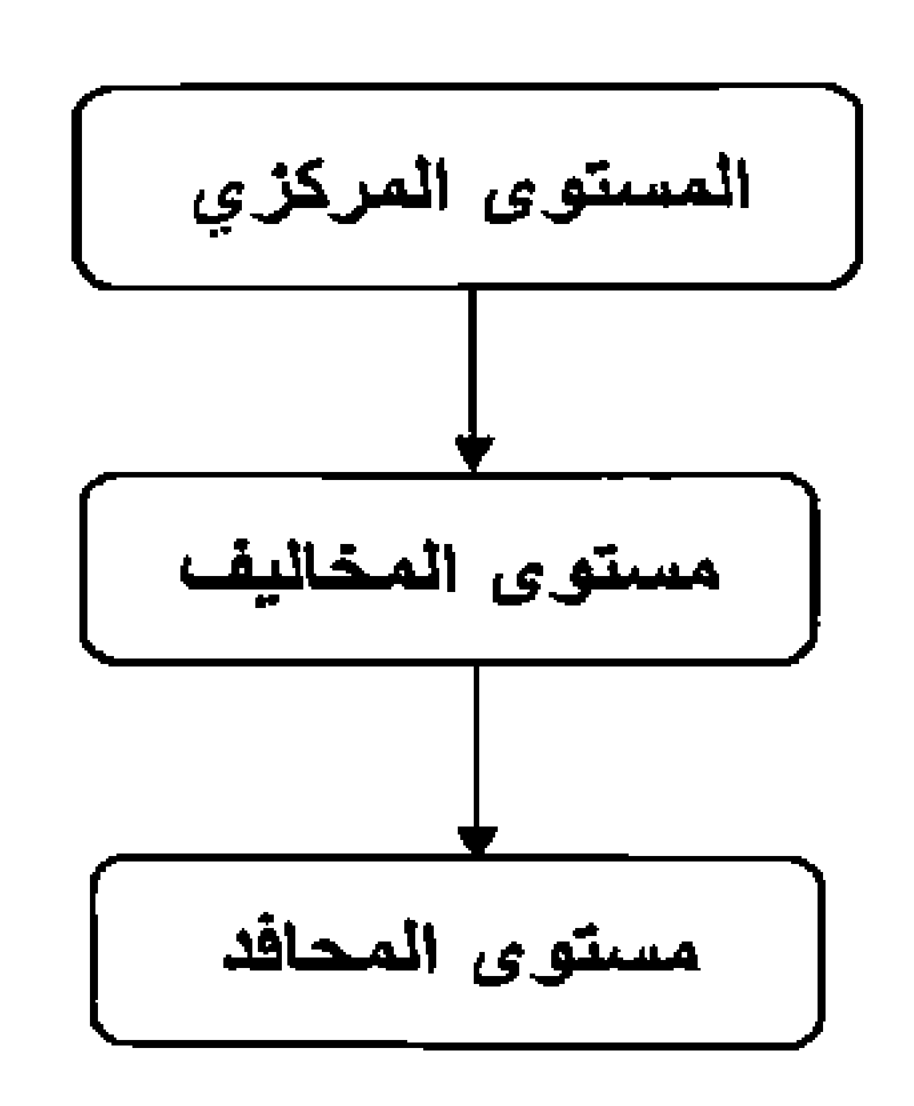
(1) سعيد عوض باوزير، معالم تاريخ الجزيرة العربية، عدن، مؤسسة الصبان، 1966، ص36

(2) بتصرّف: حمود العودي، المدخل الاجتماعي في دراسة التاريخ والتراث العربي- دراسة عن المجتمع اليمني، (دن)، ط2، 1989م، ص66

(3) جواد علي، مرجع سابق، ص215

(4) محمد عبدالقادر بافقيه، مرجع سابق، ص94

3- المستوى الأدنى: المحفد، ويحكمه (ذو...)، وهو يشبه الولاية أو المقاطعة بلغة اليوم التي يحكمها والٍ أو محافظ الولاية. ويتولى مهام سياسية، واقتصادية في الإطار الجغرافي للولاية.



شكل (1) يوضح التقسيم الإداري لليمن في العصر القديم

إنّ هذا الأسلوب في إدارة الدولة وشؤون الحكم لم يأتِ من فراغ، إنما كان نتاج الأحوال الطبيعية للبلاد، وتضاريسها التي لم تكن لتسمح في ظروف ذلك العصر بقيام حكم مركزي مباشر حتى مع وجود قوة ذات وزن كبير، كقوة سبأ مثلًا خلال قرون عدة.. فقد أدت تلك الأحوال الطبيعية إلى قيام تجمعات متفرقة تسمى في النقوش الحميرية (شعوب) يحكم معظمها إن لم يكن كل واحد منها في المراحل المبكّرة حاكم محلي.[1]

فدرالية العصر الوسيط وصولًا إلى العصر الحديث والمعاصر:

تشير المصادر التاريخية إلى أنه وبُعيد انتشار الإسلام في اليمن قُسِّمتْ إلى ثلاثة مخاليف، هي: مخلاف الجند، ومركزه مدينة الجند، ومخلاف صنعاء، ومركزه مدينة صنعاء، ومخلاف حضرموت، ومركزه حضرموت.[2]

(1) بتصرّف: المرجع نفسه، ص75 - 76

(2) الموسوعة اليمنية، مج 4، ط2، بيروت، مؤسسة العفيف ومركز دراسات الوحدة العربية، 2003، ص2566

وقد عيّن الرسول الأعظم محمد (ص) ولاةً على تلك المخاليف، حيث عيّن باذان واليًا على مخلاف صنعاء، وزياد بن لبيد البياضي واليًا على مخلاف حضرموت، والصحابي الجليل معاذ بن جبل واليًا على إقليم الجند، بالإضافة إلى تعيينه واليًا عامًا على اليمن.

واستمر هذا التقسيم طوال الخلافة الراشدة، قبل أن يتحوّل الحكم إلى ملك وراثي ارستقراطي عضوض بقيام الدولة الأموية، حيث دخلت اليمن في نفق مظلم، وحالة ركود حضاري، ونشأت دويلات، وإمارات صغيرة خاضت حروبًا بينية لردحٍ طويلٍ من الزمن. ومن أبرز تلك الدول:

الدولة الإباضية (128 – 131هـ)، وعاصمتها حضرموت، ودولة بني يعفر (213 – 233 هـ) وعاصمتها صنعاء، ودولة علي بن الفضل الإسماعيلي (270– 303 هـ)، وعاصمتها مذيخرة، ودولة بني زياد (204 – 403 هـ) وعاصمتها زبيد، ودولة بني نجاح (403 – 554 هـ) وعاصمتها زبيد، والدولة الصليحية (439 – 569 هـ)، وعاصمتاها: صنعاء ثم جبلة، والدولة الرسولية (626 – 858 هـ) وعاصمتها تعز، الدولة الطاهرية (916 – 945 هـ) وعاصمتيها: رادع ثم عدن، والدولة الزيدية (284 هـ – 1962م) وعاصمتاها: صعدة ثم صنعاء.

ظلّت اليمن غالبًا خارجة عن السيطرة الفعلية للدول الإسلامية المتعاقبة طوال قرون من الزمن، إذ بقيت تتمتع بما يشبه الحكم الذاتي، نظرًا لبعدها الجغرافي عن عواصم تلك الدول.

في النصف الثاني من القرن السادس عشر الميلادي خضعت اليمن للسيطرة العثمانية. ولم يستقر الوضع للعثمانيين طويلًا، فقد قُوبلوا بمقاومة عنيدة من اليمنيين اضطرتهم لمغادرة اليمن عام 1635م. ثم عادوا إليها مرة أخرى عام 1872م، وكانت سيطرتهم هذه المرة تقتصر على المحافظات الشمالية، لأن المحافظات الجنوبية كانت قد خضعت للسيطرة البريطانية.

لقد أعاد العثمانيون تقسيم المناطق التي يسيطرون عليها إلى وحدات إدارية تبدأ باللواء، ويحكمه حاكم اللواء مثل: لواء صنعاء، ولواء تعز، ولواء الحديدة،

ولواء عسير (الذي كان في ذلك الوقت جزءًا من الأراضي اليمنية). ثم يندرج ضمن كل لواء عدد من الأقضية، وسميّ حاكم القضاء "قائم مقام"، وبدوره انقسم كل قضاء إلى عدد من النواحي.

وظلّت هذه الوحدات الإدارية تتمتع بصلاحيات واسعة، إلى أن أُبرِم اتفاق "صلح دَّعَّان" عام 1911م بين أحمد عزت باشا مندوب السلطان العثماني، وبين الإمام يحيى حميد الدين، وبموجبه خرج العثمانيون بصورة نهائية من اليمن.

بعدئذٍ آلت "اليمن الشمالي" إلى أسرة حميد الدين التي حكمتها بالحديد والنار، وبالمركزية الشديدة، وبالسياسة الجبائية التي تنوّعت أشكالها بين "خطاط"، و"تنافيذ"، و"بواقي"، وفرضت عزلة على اليمن، ونشرت الجهل والخرافة في أوساط المجتمع.

استمر هذا الوضع حتى بزوغ فجر ثورة 26 سبتمبر 1962م، لتتخلص اليمن من ظلام الكهنوتية الإمامية، وتؤسس أول جمهورية في منطقة الجزيرة العربية، حملت اسم "الجمهورية العربية اليمنية".

أما في الجنوب اليمني، فقد خضعت لسيطرة الاستعمار البريطاني منذ 1839، وقد قام فيها اتحاد فيدرالي تحت مُسمّى "اتحاد الجنوب العربي" عام 1962 وضم ما كان يُعرف ب: "محميات عدن الشرقية" و"محميات عدن الغربية".

وبُعيد تحقيق الاستقلال الوطني في 30 نوفمبر 1967م من الاستعمار البريطاني أعيد بناء الدولة في الجنوب على أساس مركزي حمل اسم "جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية".

اتخذت الجمهوريتان الوليدتان اتجاهين سياسيين، وتنمويين متناقضين، ف (ج.ع.ي) اختارت النهج الرأسمالي، بينما اختارت (ج.ي.د.ش) الطريق الاشتراكي، وقد بقيتا كذلك حتى تحقيق الوحدة في 22 مايو 1990.

قامتْ الوحدة الاندماجية بين الدولتين السالِفتين بصورة مُستعجلة، وغير مدروسة، ولم يُراعَ فيها التباينات والاختلافات في طبيعة، وتوجّهات كلا النظامين، وهو ما ألقى بظلال قاتمة على عملية إدارة دولة الوحدة.

بدأت نُذر الأزمة تطلّ بقرونها بين طرفيّ الائتلاف الحاكم، وتصاعدت أكثر إثر قيام المؤتمر الشعبي العام ورئيس الجمهورية آنذاك علي عبدالله صالح بإعاقة تطبيق دستور 1991م الذي أقر اللامركزية الإدارية، والمالية في إطار الدولة البسيطة، وإخضاع المجالس المحليّة للانتخاب بكامل هيئاتها، ويشمل ذلك انتخاب المحافظين ومدراء المديريات، ومنح هذه المجالس صلاحيات إدارة الشأن المحلي كسلطة مستقلّة، فردّ الطرف الآخر في الائتلاف الحزب الاشتراكي اليمني بتبني تعديل الدستور باتجاه تعميق لامركزية الحكم، وتقديم رؤية لاعتماد الفدرالية كحل للأزمة.[1]

وفي حقيقة الأمر فإنّ تبنّي الاشتراكي لهذا الخيار، كان ردة فعل لسياسة الضم والإلحاق التي مُورست ضده وضد الجنوب منذ أول يوم من أيام دولة الوحدة. فقد اعتبرت "نخب الشمال" تحقيق الوحدة بمثابة "عودة الفرع (أي الجنوب) إلى الأصل (الشمال)"!، وليست وحدة قائمة بين دولتين مُعترفٌ بهما دوليًا، ولهما شخصيتان دوليتان!

على أساس هذا التصوّر تصرّفت "نخب الشمال"، وعمدت إلى تعميق الصراع والذهاب بالأمور إلى المواجهة؛ بهدف إخراج الحزب الاشتراكي اليمني من المعادلة والانفراد بالسلطة. وفي سياق ذلك نُفذّت عمليات اغتيالات ذهب ضحيتها ما يزيد على (150) قياديًا اشتراكيًا في الفترة ما بين عامي (1991 - 1993م).

إثر ذلك تدخلت بعض الدول الإقليمية في محاولة منها لإيجاد حل للأزمة، وقد أسفرت هذه المساعي عن "توقيع ما سمّي ب"وثيقة العهد والاتفاق"، ووقّعته كل الأحزاب السياسية.

بموجب الاتفاق المذكور، حُسِم الخلاف بإقرار نظام حكم يقوم على اللامركزية الإدارية والمالية، ومُنِحت المجالس المحليّة المنتخبة صلاحيات

(1) بتصرّف: د محمد المخلافي، الخيار الفيدرالي في اليمن: طريق إلى سلام دائم؟، مبادرة الإصلاح العربي، 17 مايو 2018م، متوفر على النت

واسعة، وتوسّعت المشاركة في اتخاذ القرار التنموي، كما عزّز الاتفاق السلطة التشريعية باستحداث "مجلس شورى منتخب"، وهو غرفة برلمانية ثانية، وحَدّدت الوثيقةُ المهامَّ والصلاحيّات العامّة لمجالس الحكم المحليّ التنمويّة والخدميّة والإداريّة والماليّة."[1]

وقبل أن يجفّ حبر التوقيع على الوثيقة، كان المؤتمر الشعبي، وحلفاؤه من أطراف سياسية، ومشائخ قبلية، ودينية يَعدّون العُدَّة للانقضاض على الطرف الآخر، وأعلنوا عليه الحرب، مستخدمين شعارات سياسية مضلّلة، وفتاوى دينية آثمة تتهم الجنوبيين بالانفصال والاشتراكيين بالإلحاد.

لقد أحدثتْ تلك الحرب الغاشمة جروحًا غائرة في جسد الوحدة الوطنية لا تزال مفتوحة إلى اليوم. فقد قضتْ الحرب على الوحدة الطوعية واستبدلتها ب"الوحدة المُعمّدة بالدّم"، واستبيح الجنوب في 1994/7/7م، وعومل كأرض فيد وغنيمة، جرى اقتسامها بين "الغزاة الوحدويين" و"المجاهدين".

أخذت سلطة 7/7 وتحت وهم "النصر" تتنمّر على المجتمع، وتُخرِج ما في جعبتِها من مطامع الاستحواذ. فشرعتْ بإجراء تعديلات واسعة على دستور دولة الوحدة، شددت بموجبها القبضة على السلطة والثروة. إذ تم إلغاء المجلس الرئاسي، واختُزلت السلطة بالحاكم الفرد، وأُفرِغ الحكم المحليّ من مضمونه لصالح هيمنة المركز (عاصمة الدولة).

ما تقدم كان لمحة موجزة عن جذور فكرة الفدرالية في اليمن، وسيرورتها التاريخية. ولم يكن هدفنا من وراء ذلك إضفاء طابع الخلود والأزلية على الفدرالية؛ بل كان الهدف تفنيد المزاعم التي تقول: إنّ فكرة الفدرالية فكرة دخيلة وغريبة عن اليمن.

---

(1) نفسه

المبحث الثاني

لماذا تحتاج اليمن إلى الفدرالية؟

تستدعي الإجابة على هذا السؤال تسليط الضوء على مسألتين أساسيتين:

الأولى: تجربة الدولة البسيطة ونتائجها على اليمن.

الثانية: مزايا الدولة الفدرالية، ومدى قدرتها في حل المشكلات الراهنة في اليمن.

تجربة الدولة البسيطة في اليمن:

أثبتت التجربة الملموسة أنّ الحكم المحلّي في ظروف بلدٍ كاليمن قد فشل فشلًا ذريعًا.

فقد عجزت "اللامركزية الإدارية" عجزًا بيّنًا عن منع تغوُّل السلطة المركزية عليها؛ لأنها تفتقد للآليات المؤسسية، والتشريعية الكفيلة بذلك، وفاقد الشيء لا يعطيه!

لقد آلَ الحكم المحلي المنصوص عليه في الدستور السابق إلى تمركُز شديد للسلطة والثروة بيد النخبة الحاكمة، وقد أدى ذلك إلى نتائج اجتماعية واقتصادية وسياسية بالغة السوء، نبيّنها على النحو الآتي:

على المستوى الاجتماعي:

1- ولّد احتكار السلطة والثروة احتقانًا اجتماعيًا، اتخذ مسارًا تصاعديًا مع مرور الوقت، وبدأت رقعة الاحتجاجات الشعبية تتسع كل يوم حتى بلغت ذروتها باندلاع شرارة الحَرَاك الجنوبي السلمي في 2007/7/7م، وتفجُّر الثورة الشعبية السلمية عشية 11 فبراير 2011م.

2- تعاملت السلطة الاحتكارية مع الشعب كمُلحق بها، لا باعتباره كيانًا مستقلًا عنها، يمتلك هُوية، ولديه مطالب وتطلّعات.

وقامت بتكريس العلاقات الرعوية في المجتمع، شيخ مقابل رعية، وحاكم مقابل جماهير تابعة.

3- استحوذ المركز على المشروعات التنموية على رثاثتها، وحُرمت المحافظات الأخرى منها، وهو ما ولّد ردة فعل اجتماعية، تمثّلت في انتشار الدعوات الجهوية والنزعات المناطقية في طول البلاد وعرضها، وعليه، بدأ المجتمع اليمني يفقد بالتدريج شروط التماسك الاجتماعي، والاندماج الوطني، في حين بدأ الانقسام والتشظّي يتعزّز بصورة أكبر.

4- انبعثت مشاريع ماضوية كنا نعتقد أن الزمن قد طواها وإلى الأبد، مثل: "مشروع الجنوب العربي" الذي تتبنّاه بعض فصائل الحَرَاك في الجنوب، و"المشروع الطائفي السلالي" الذي يقوده تحالف الانقلاب في الشمال، والدعوات المناطقية التي تتنامى في المناطق الوسطى، وفي المناطق الغربية، وفي المناطق الشرقية.

5- شهدت اليمن طوال ال25 عامًا الماضية أزمات وحروبًا متناسلة، ومتسلسلة، فكانت تخرج من أزمةٍ إلى أزمة، ومن حربٍ إلى حرب.

لم تكن هذه الحالة محض صدفة، بل سياسة ممنهجة لجأت إليها الطبقة المسيطرة للتنصّل عن القيام بالتزاماتها الدستورية، والتنموية تجاه المجتمع.

على المستوى الاقتصادي:

1- تراجعت مؤشرات النمو الاقتصادي بشكل مستمر، في مقابل ارتفاع تصاعدي مخيف لنسب الفقر والبطالة، وتضخّم أسعار السلع والخدمات.

2- باتت الدولة تعاني من العجز الشامل: عجز في الميزانية العامة (Government Budget) وهو عجز يتكرّر كل سنة، وعجز في ميزان

المدفوعات(Balance of Payments)، وعجز عن خلق فرص عمل جديدة للعاطلين.

3- ارتهنت الدولة وبشكل كليّ لمؤسسات الإقراض الإمبريالية: صندوق النقد والبنك الدوليين (IMF & WB)، وبموجب ذلك أُلزمت بتنفيذ ما سُميّ "برنامج الإصلاح الاقتصادي والتكيّف الهيكلي" (Economic Reform and Structural Adjustement Program). الذي كانت له مآلات كارثية على الاقتصاد الوطني، فقد دُمِّر القطاع العام بفعل الخصخصة (privatization)، وانتُهجت سياسات التجويع والإفقار (أو سياسة الجُرْعَة كما هي متداولة شعبيًا)، وذلك برفع الدعم الحكومي عن السلع الغذائية، والمشتقات النفطية، وتعويم قيمة العملة الوطنية، وقد أفضى كل ذلك إلى تآكل الطبقة الوسطى وتزايد أعداد الفقراء.

فضلًا عن ذلك، انجرفت اليمن في سياسة "الإقراض والمديونية"، و"الاستثمار الأجنبي غير المنضبط"، وبالتالي أصبح الاقتصاد الوطني تحت رحمة المتروبولات العالمية، وفقدت اليمن استقلالية قرارها الوطني، وأصبحت دولة تابعة كليًا، فالتبعية الاقتصادية مُقدمة للتبعية السياسية.

4- استفحال الفساد بصورة مهولة، وصار مُمأسسًا، ومقننًا، في ظل تحكُّم سلطة غنائمية، تزاوج بين ممارسة المسؤولية الحكومية وممارسة النشاط التجاري، والاستثماري. وتشكّلت شبكة مصالح انتفاعية زبائنية، شملت: مسؤولين حكوميين، وقادة عسكريين، ومشائخ قبائل، ورجال دين، ورجال أعمال، وسياسيين موالين، سعوا إلى مراكمة الثروة والذهاب بها إلى خارج البلاد، لبناء مشاريع استثمارية، وشركات عقارية خاصة.

5- ساهم هذا الوضع في تعميق الفوارق الطبقية في المجتمع اليمني، فصارت أقلية بسيطة تعيش في ثراء فاحش، وأغلبية كاسحة تعاني من فقر وعوز.

على المستوى السياسي:

1- عانت الحياة السياسية في اليمن من حالة تجريف وتضييق للمجال العام، وجرى تدجين المجتمع المدني، وتقييد الحريات العامة، وانتهاك حقوق الإنسان، وقوبلَ حَرَاك الشارع بقمعٍ مفرط، وتعمّقت سيطرة الأجهزة الأمنية على الحياة المدنية، وانتشر العسس والمخبرون في كلّ شارع وزقاق لإحصاء أنفاس الناس.

2- أُختزلت السلطة في شخص الحاكم، وعائلته، وأُفرغت الديمقراطية من مضمونها الحقيقي، وأُلغيَ مبدأ التداول السلمي للسلطة "بتصفير العداد" مراتٍ عديدة، وانتهاءً بقلعه تمامًا. وأُضفيَ على شخص الحاكم طابع القداسة، فهو الرجل الضرورة الذي يرتبط مصير اليمن به.

3- وأبعد من ذلك، بَدتْ اليمن تتجه إلى أن تصبح دولة جملوكية وراثية، بقيام أجهزة السلطة الترويج لمشروع التوريث.

4- كل هذا وغيره، وضع اليمن في فوهة بركان، فكان أن انفجر البركان ولا تزال حممه تتطاير في كل اتجاه!!

رأينا فيما سبق ذكره، كيف فشلت تجربة الدولة البسيطة في اليمن، وأنها لم تنتج سوى تركّز أكبر في السلطة واحتكار أعمق للثروة.

وقد اتخذتْ عملية مركزة السلطة والثروة في اليمن شكلًا معقدًا يمكن وصفها ب"مركزية عنقودية انشطارية". قُسمّت البلاد بموجبها إلى: مركز (عاصمة الدولة)، وأطراف تابعة (بقية محافظات البلاد)، حيث المركز يستأثر بالسلطة، والثروة، ويحرم الأطراف منهما.

وفي كل قسم من هذين القسمين الرئيسين، وجدنا تقسيمات فرعية انشطارية: فالعاصمة تنشطر إلى مناطق نفوذ "مركز"، ومناطق تخوم "أطراف"، ففي الأولى تتركز مؤسسات الدولة والأحياء الراقية ومنازل كبار قيادات الدولة،

والسفارات، مثل: منطقة حدة، ومنطقة السبعين، ومنطقة الحصبة، ومنطقة التحرير، فيما بقية المناطق تعيش على الهامش، وتزدحم فيها العشوائيات، وينتشر فيها الفقر، والجريمة.

وعلى ذات المنوال تنشطر مناطق الأطراف (المحافظات) إلى قسمين: مراكز الأطراف وتتمثّل بعواصم المحافظات، وتخوم الأطراف وتتمثّل بالبلدات والأرياف. حيث تستحوذ عواصم المحافظات على القرار المحلّي والمشاريع، ويتكدس فيها السكان، في حين تُهمَّش البلدات، والمناطق الريفية، وتبقى تابعة لعاصمة المحافظة.

وقد أفضى هذا الوضع إلى ترييف المدن بفعل هجرة أبناء الريف إلى المدينة بحثًا عن فرص أفضل للحياة، وتكدّس هؤلاء في الأحياء الشعبية التي تفتقر إلى الخدمات، وينتشر فيها الفقر والجريمة.

ولم تقف المركزية عند هذا المستوى، بل أضحتْ حالة بنيوية شاملة، تجلّت في صور مختلفة في السياسة، والاجتماع، والاقتصاد، والثقافة، وكافة مناحي الحياة.

فجماعة السلطة "مركز" والمجتمع "طرف"، والحزب الحاكم "مركز" الحياة السياسية، وأحزاب المعارضة "أطراف"، والطبقة الطفيلية الكمبرادورية "مركز" الحياة الاقتصادية، وبقية المنخرطين في النشاط الاقتصادي من عمّال، وعاملين، ومُلّاك صغار "أطراف"، ومسؤول مؤسسة حكومية "مركز" المؤسسة، والعاملون فيها "أطراف"، وشيخ القبيلة "مركز" وبقية أبناء القبيلة "أطراف"، وزعيم الحزب "مركز"، وبقية أعضاء الحزب "أطراف"، والرجل "مركز"، والمرأة "طرف"، والأب "مركز" العائلة، وبقية أفراد العائلة "أطراف"... وهكذا.

يُضاف إلى كل ما سبق، التحدّيات الجسيمة التي أفرزها انقلاب 21 سبتمبر 2014م، ونشوب حرب أهلية وتدخُّل اقليمي في مارس 2015م.

لقد أحدث هذا المسار تصدُّعًا كبيرًا في جسم الوحدة الوطنية، والنسيج الاجتماعي، وتعزّز الخطاب المناطقي، وتكرّست الدعاوى الطائفية بصورة غير مسبوقة. فقد بات الخطاب التقسيمي الهُوياتي: شمال وجنوب، زيدية، وشافعية، يمن أعلى، ويمن أسفل، روافض، ونواصب، قحطانية، وهاشمية، هو الخطاب السائد.

أمام هذا الوضع المتفاقم الذي يهدّد سلامة الكيان الوطني، ليس بإمكان العقل السياسي اليمني إلا أن يبحث عن حلٍّ حقيقي جاد، ولن يكون هذا الأمر مواتيًا إلا بتغيير شكل الدولة البسيطة إلى الدولة الفدرالية.

إنّ الخيار الفدرالي علاج وقائي ضروري لتفادي تشظّي اليمن إلى دويلات. وهو الحل الواقعي الموضوعي المطروح في مقابل المشاريع التطرفية الأخرى التي تتمثل ب: التمسُّك بالدولة البسيطة، والمشروع الطائفي، ومشروع فك الارتباط.

الحاجة المُلِحة للنظام الفدرالي، ومدى قدرته على حلّ المشكلات الراهنة في اليمن:

خيار الدولة الفدرالية يمثّل المدخل الموضوعي لحل القضية الجنوبية، ومعالجة النتائج الكارثية لحرب 1994م. ويمثل آلية ناجعة لمواجهة المشروع الطائفي الذي يدّعي بالحق الإلهي في الحكم وحصره في ولاية البطنين، كما يمثّل مَصدًّا وطنيًا أمام تنامي الدعوات الجهوية في أرجاء مختلفة من البلاد.

ولا تقتصر مزايا الخيار الفيدرالي على الاعتبارات السياسية المباشرة فقط، بل تنطوي على مزايا أخرى عديدة، ومنها:

1- يعيدُ الخيار الفيدرالي تشكيل السيكولوجيا الاجتماعية، فتعزِّز من قيم المواطنة، وتعمّق الانتماء الوطني؛ إذ يتأسّس على مصالح مشتركة ملموسة ومحسوسة، وعلى التكامل والتعاون والتكافؤ بين الأقاليم والمجتمعات

المحلية. بينما في الدولة البسيطة يظل الانتماء مُفرَغًا، إذ يُغلّف بأيديولوجيا فوقية ورطانة سلطوية تلّقن الناس دروسًا في الوطنية، فتصيبهم بحالة اغتراب "في/ داخل" الوطن في مقابل حالة الغُربة "عن/ خارج" الوطن.
وقد قدم الشاعر عبدالله البردوني وصفًا بليغًا لهذا الوضع، إذ قال:

يمانيونَ في المنفى ومنفيّون في اليمنِ

2- تناسب الدولة الفدرالية واقع اليمن، وحقائق التنوّع السياسي، والاجتماعي، والثقافي، والأيكولوجي. فالمجتمعات المحلّية تمتلك خصوصيات ثقافية من ناحية اللهجات، والعادات، والتقاليد، وأنماط العيش، والملابس، والبنى الاعتقادية، والمذهبية.

وبيئة اليمن بيئة متنوّعة، ففيها مناطق مرتفعة، ومناطق منبسطة، ومناطق جبلية، ومناطق ساحلية، ومناطق سهلية، وهذا ينعكس في اختلاف الطبائع، والأمزجة، وتباين العادات، والتقاليد من منطقة إلى أخرى.

إن الدولة الفدرالية هي البوتقة التي بإمكانها أن تستوعب جدلية التعدّد في الوحدة، والتنوع في إطار الشمول، والخصوصيات المحلّية في إطار الهُوية الوطنية الجامعة.

3- ينسجم خيار الدولة الفدرالية مع معطيات التاريخ، بل ويمثّل عاملًا في النهوض الحضاري، فكما رأينا سابقًا إن أزهى الفترات التي عاشتها اليمن طوال تاريخها كان يسودها نظام كثير الشبه بالنظام الفيدرالي المعاصر.

4- إن آلية توزيع السلطة في الدولة الفدرالية تتم بين عدة مستويات: الولايات، والأقاليم، والمستوى الاتحادي، وفي كل مستوى من هذه المستويات توجد مؤسسات تشريعية وتنفيذية يتم انتخابها من الشعب. وهذه آلية كفيلة بتفكيك عصبوية السلطة، واحتكارها. وضمان بعدم قدرة حزب ما أن ينفرد بالسلطة، أو يتحكّم بها مستقبلًا.

5- الديمقراطية التوافقية التشاركية هي أساس النظام السياسي في الدولة الفدرالية لا الديمقراطية البسيطة (ديمقراطية الأغلبية).

ونموذج الديمقراطية التوافقية التشاركية هو أرقى نموذج ديمقراطي توصّل إليه الإنسان المعاصر، نظرًا لما يتيح من وسائل التفاعل الخلاق بين المجتمع والدولة، ويصون حقوق الإنسان، والحريات العامة.

6- تمنع الدولة الفدرالية بآلياتها التشريعية، والمؤسسية من احتكار الثروة بيد أقلية أوليغارشية، وتعيد توزيعها بصورة عادلة بين الولايات والأقاليم والمستوى الاتحادي. وتخلق فرصًا متكافئة أمام المناطق، وأقاليم البلاد للنهوض الذاتي والتنافس الحميد بينها. وتعمل على كسر البيروقراطية، وإتاحة نظام إداري مرن يستوعب حاجات الناس المتجدّدة.

7- توجد في الدولة الفدرالية مؤسسات وآليات ضامنة لبقاء الكيان الوطني موحّدًا، ومن تلك: الدستور الاتحادي، الحكومة الاتحادية، مجلس الشعب الاتحادي بغرفتيه، الجمعية الوطنية، المحكمة الدستورية الاتحادية، ومجلس القضاء الأعلى الاتحادي، الجيش، الجنسية الواحدة، العُملة الموحّدة، ...إلخ.

8- نؤكد على أن الحديث عن مزايا الفدرالية لا يعني إضفاء الأسطرة عليها، أو تصويرها كـ "يوتوبيا" خلاصية نتخلّص من خلالها من كل الأسقام.

كلا، فنحن نرى الفدرالية؛ آلية ضمن آليات أخرى عديدة تحتاجها اليمن لمعالجة أزماتها، لكنها آلية محورية بالطبع.

إن أهمية الفدرالية تتمثل في أنها المفتاح الموضوعي لحل القضية الجنوبية بصفة خاصة والقضية الوطنية على وجه العموم.. ولضمان نجاح عملية تطبيق الفدرالية لابد أن تُمهّد لها وترافقها جملة من الإجراءات، والسياسات، والتوجّهات.

المبحث الثالث

الفدرالية في وثيقة مخرجات الحوار الوطني، ومسودة دستور اليمن الاتحادي

جاء انعقاد مؤتمر الحوار الوطني الشامل (18 مارس 2013- 25 يناير 2014) تعبيرًا عن حاجة وطنية مُلِحة، لاسيما بعد اندلاع ثورة 11 فبراير السلمية، ووصول الأوضاع في البلاد إلى حافة الانفجار، فكان لابد لليمنيين أن يتداعوا إلى حوار شامل لا يستثني أحدًا ليقرّروا فيه مصيرهم، ويرسموا ملامح دولتهم المنشودة، دولة المواطنة المتساوية التي تضمن الشراكة الفعلية في السلطة، والثروة لجميع اليمنيين بمختلف انتماءاتهم السياسية، والجهوية، والمذهبية.

إنّ مؤتمر الحوار الوطني قد أسس لحالة سياسية، اجتماعية، تاريخية، وطنية جديدة، فهو قد ساهم إلى حدٍّ ما في تحرير المجال السياسي من أدوات الاستقواء وأشكال الهيمنة لصالح مبدأ التوافق السياسي بين أفكار، ومشاريع سياسية، فالأطراف السياسية، والمكوّنات الاجتماعية رغم تناقض مصالحها جاءت إلى الحوار برؤى سياسية، وقضايا اجتماعية مختلفة نابعة من حاجات الواقع الاجتماعي السياسي اليمني، وليس من خارجه هذا أولًا، وثانيًا جاء الحوار بقوى اجتماعية جديدة (الشباب، المرأة، منظمات المجتمع المدني) إلى المشهد السياسي، وأصبحت جزءًا فاعلًا فيه لأول مرّة في تاريخ اليمن المعاصر.

لقد خرج مؤتمر الحوار الوطني بوثيقة عصرية حداثية أُسميت "وثيقة مخرجات مؤتمر الحوار الوطني الشامل"، وتضمنت معالجات واقعية، وشاملة لمختلف القضايا الوطنية، وفي مقدّمتها قضية شكل الدولة، وأسس بنائها وفق

الخيار الفدرالي، وقد تضمنت الوثيقة مبادئ عامة عديدة أكدت على تبنّي هذا الخيار، أبرزها:[1]

التأكيد على أن خيار الدولة الفدرالية هو خيار توافقي وأمثل لمعالجة القضية الجنوبية وتحقيق التنمية المتوازنة، والشراكة الوطنية، وضمان التعددية، والديمقراطية التمثيلية، وأن تُناط بكل مستوى من مستويات الحكم الفدرالي، السلطات، والمهام، والمسؤوليات بشكل حصري، أو تشاركي، وأن يحدِّد الدستور توزيع السلطات، والمسؤوليات بوضوح بين مختلف مستويات الحكم الفدرالي، وأن يكون لكل إقليم دور قيادي في مجال تنميته الاقتصادية الإقليمية، وأن يتمتّع كل مستوى من مستويات الحكم، المركز، والإقليم، والولاية، بسلطة تنفيذية، وتشريعية، وإدارية، ومالية مستقلة يحدِّدها الدستور، وأن يحدِّد قانون اتحادي، يُصاغ بالتشاور مع الأقاليم، والولايات؛ معايير، ومعادلة لتوزيع عائدات الموارد الطبيعية، بما فيها النفط والغاز، بطريقة شفافة وعادلة لجميع أبناء الشعب اليمني، مع مراعاة حاجات الولايات والأقاليم المنتجة بشكل خاص، وتخصيص نسبة من العائدات للحكومة الاتحادية، وغيرها من المبادئ العامة.

ولكي تتضح معالم الدولة الفدرالية بصورة أكثر وضوحًا، ينبغي التطرُّق لمضامين مسودّة الدستور الاتحادي.

مضامين الخيار الفدرالي في مسودّة دستور اليمن الاتحادي:[2]

جاءت مسودّة الدستور الاتحادي التي أنجزتها لجنة صياغة الدستور خلال الفترة (مارس 2014 حتى يناير 2015) تترجم المبادئ التي تضمنتها وثيقة مخرجات الحوار الوطني بشأن الدولة الاتحادية، ويمكن أن نستعرض أبرز ملامحها على النحو التالي:

---

(1) راجع: وثيقة مخرجات مؤتمر الحوار الوطني الشامل في اليمن، يناير 2014

(2) راجع: مسودة اليمن الاتحادي، يناير 2015

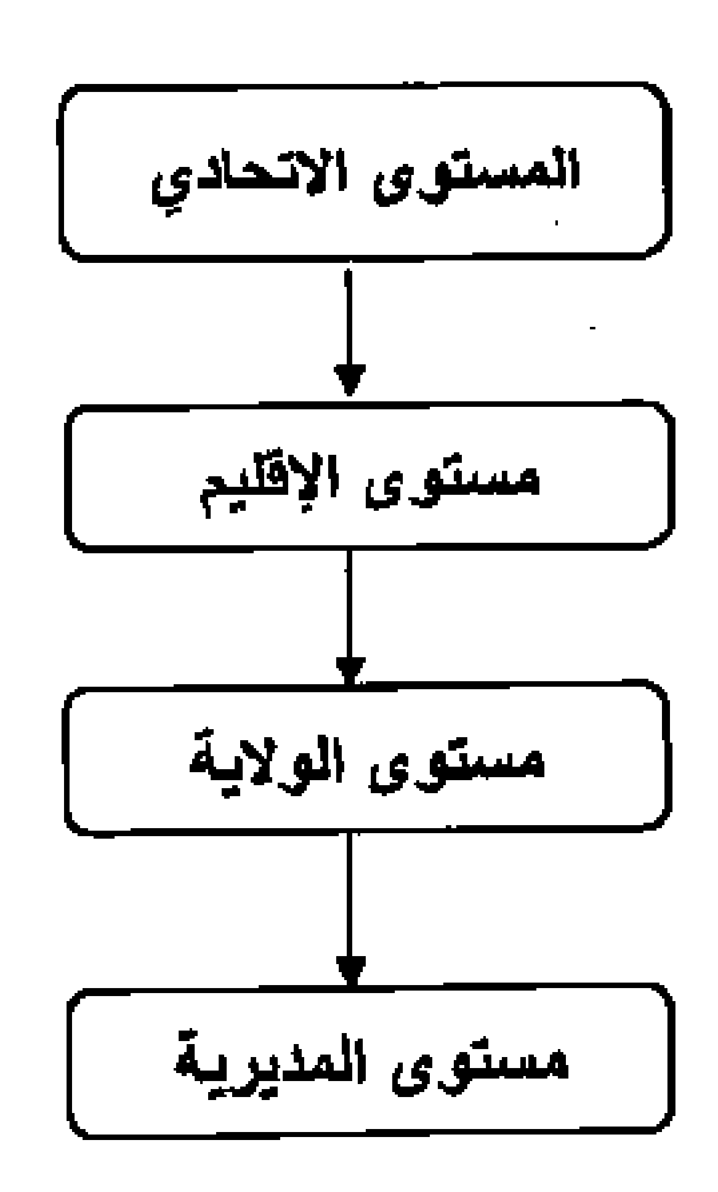
الأسس السياسية العامة: وردت المواد التالية:

مادة (1): جمهورية اليمن الاتحادية دولة اتحادية، مدنية، ديمقراطية، عربية إسلامية، مستقلة ذات سيادة، تقوم على الإرادة الشعبية، والمواطنة المتساوية، وسيادة القانون، وهي وحدة لا تتجزأ ولا يجوز التنازل عن أيّ جزءٍ منها، واليمن جزء من الأمتين العربية، والإسلامية.

مادة (6): الشعبُ حرٌّ في تقرير مكانته السياسية، وحر في السعي السلمي إلى تحقيق نموه الاقتصادي، والاجتماعي، والثقافي من خلال مؤسسات الحكم في كل مستوى، وفق أحكام هذا الدستور والمواثيق الدولية التي صادقت عليها اليمن.

مستويات الحكم الفيدرالي:

حدّدت مسودّة الدستور الاتحادي بنية الدولة الفدرالية وفق أربع مستويات تراتبية كلٌّ منها يُفضي إلى الآخر. وهذه المستويات هي:

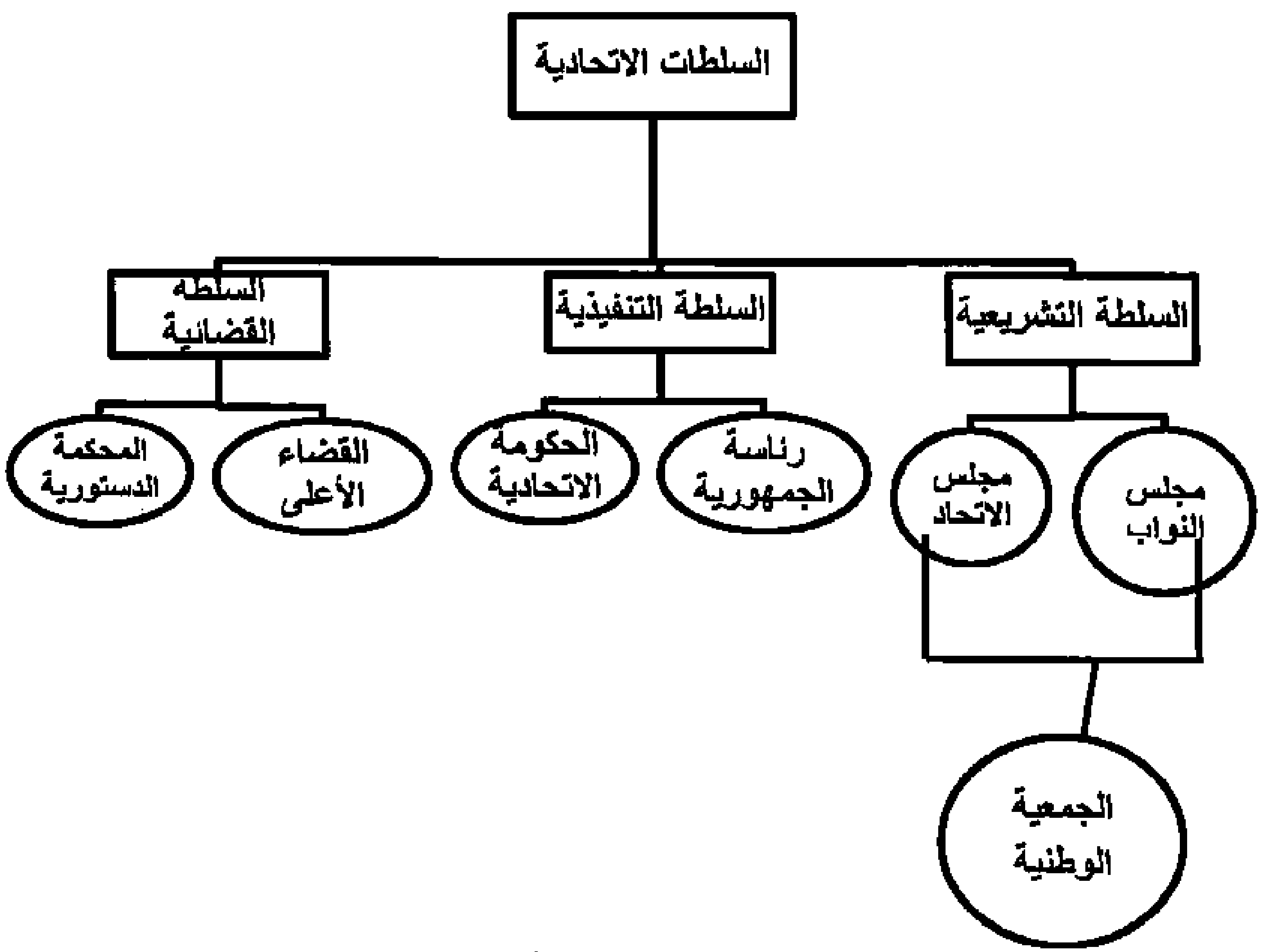


شكل (2) يوضح مستويات الحكم الفدرالي وفقًا لمسودة الدستور الاتحادي

مع وضع اعتبار خاص لمدينتي صنعاء وعدن.

ويتضمن كل مستوى من هذه المستويات شكلًا محدّدًا لتوزيع السلطات، نوضحها بالشكل الآتي:

المستوى الأول: السلطات الاتحادية:



شكل (3) يوضح سلطات الحكم الاتحادي وفقًا لمسودة الدستور الاتحادي

أ. السلطة التشريعية:

تتكون السلطة التشريعية من ثلاثة مكونات أساسية هي:

1- مجلس النوّاب:

يتكون من 260 عضوًا، يتم انتخابهم بالاقتراع العام الحر، السري، المباشر، المتساوي وفقًا لنظام القائمة النسبية المغلقة. ويتولّى الاختصاصات الآتية:

- اقتراح، ومناقشة مشاريع القوانين الاتحادية، والإقرار الأولي لها.
- مناقشة، وإقرار الموازنة العامة الاتحادية.
- مناقشة، وإقرار الحسابات الختامية للدولة.
- اقتراح التعديلات الدستورية.
- الموافقة على القروض.

- الموافقة على الاتفاقيات، والمعاهدات الدولية.
- الرقابة على أداء السلطة التنفيذية الاتحادية، والهيئات المستقلة بالكيفية المبينة في الدستور.
- أي اختصاصات أخرى بموجب أحكام هذا الدستور، أو قانون اتحادي.

2- مجلس الاتحاد:

يتكون من (84) عضوًا، (12) عضوًا لكل إقليم، و(6) أعضاء لمدينة صنعاء، و(6) أعضاء لمدينة عدن، يتم انتخابهم بالاقتراع العام الحر السرِّي المباشر، وفقًا لنظام القائمة النسبية على مستوى الإقليم.

ويتولى الاختصاصات الآتية:

- مناقشة مشاريع القوانين المقرَّة من مجلس النواب، والموافقة عليها.
- الموافقة على تعيين كبار القيادات المدنية، والعسكرية، ومنهم: الوزراء، محافظ البنك المركزي، النائب العام، رئيس وأعضاء الهيئات المستقلة، رئيس هيئة الأركان العامة ونوابه ومساعدوه، رئيس جهاز المخابرات العامة، وقادة أفرع القوات المسلحة، وسفراء اليمن لدى الدول الأخرى، ومندوبوها الدائمون لدى المنظمات الدولية، والإقليمية.
- اقتراح التعديلات الدستورية.
- الموافقة على حجم القوات المسلحة.
- أيّ اختصاصات أخرى بموجب أحكام الدستور، أو قانون اتحادي.

3- الجمعية الوطنية:

وتتكوّن من الاجتماع المشترك لمجلسي النواب والاتحاد، وتختص بالاختصاصات الآتية:

- الموافقة على إعلان الحرب، والصلح، وحالة الطوارئ.
- الموافقة على إرسال قوات مسلحة خارج البلاد.
- أيّ اختصاصات أخرى بموجب أحكام الدستور، أو قانون اتحادي.

ب. السلطة التنفيذية:

1- رئاسة الجمهورية:

وفقًا لمسوّدة الدستور الاتحادي؛ تتكون مؤسسة الرئاسة من رئيس، ونائب يتم انتخابهما معًا في قائمة واحدة، على ألا يكونا من إقليم واحد.

ويتولّى رئيس الجمهورية اختصاصات متعدّدة منها: تمثيل الدولة في الداخل، والخارج، ورسم، وتوجيه السياسة العامة للدولة، وتعيين وإعفاء، وعزل الوزراء الاتحاديين، وإعلان حالة الطوارئ... إلخ.

2- الحكومة الاتحادية:

وقد وضعت مسودّة الدستور شروطًا في تولي منصب الوزير، من أهمها: ألا يكون عضوًا في مجلس النواب، أو مجلس الاتحاد.

ج. السلطة القضائية:

المجلس الأعلى للقضاء، ويتكون من الآتي:

- عضو من المحكمة الدستورية.
- عضو من المحكمة العليا الاتحادية.
- عضو من المحكمة الإدارية العليا.
- عضو ممثّل عن النيابة العامة.
- عضو من المحكمة العليا في كل إقليم.
- عضوان من المحامين المقبولين للترافع أمام محكمة عليا.
- عضوان من أساتذة القانون في الجامعات الحكومية لا تقل درجتهما عن أستاذ مشارك.

ويختص المجلس الأعلى للقضاء بما يلي:

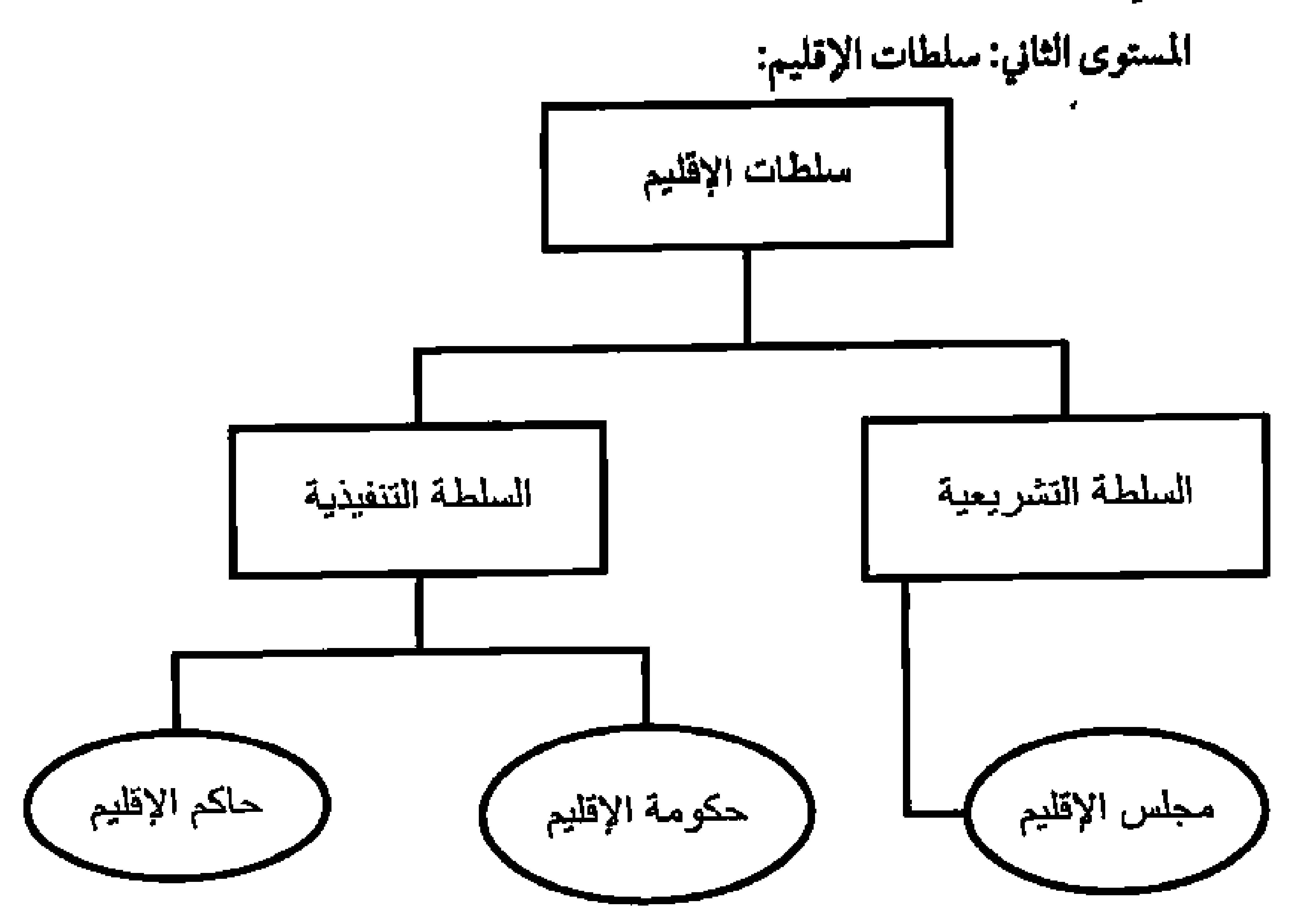
1- وضع الخطط، والسياسات العامة لإصلاح وتطوير أداء السلطة القضائية.

2- إبداء الرأي في التشريعات الخاصة بشؤون السلطة القضائية.

3- تعيين رئيس، ونواب هيئة التفتيش القضائي.

وغيرها.

المستوى الثاني: سلطات الإقليم:



شكل (4) يوضح سلطات الإقليم وفقًا لمسودة الدستور الاتحادي

أ. السلطة التشريعية:

تنص المادة (230) من مسودّة الدستور على أن مجلس نواب الإقليم هو السلطة التشريعية في الإقليم، ويتكون من عدد من الأعضاء لا يزيد على 80 عضوًا يُنتخبون بالاقتراع العام الحر السري المباشر والمتساوي، وفقًا لنظام القائمة النسبية، وبما يضمن التمثيل العادل للولايات. ويمارس الاختصاصات التالية:.

1- إقرار مشروع دستور الإقليم، أو تعديله.

2- اقتراح، ومناقشة، وإقرار مشاريع القوانين الإقليمية.

3- اقتراح الموازنة العامة للإقليم، ومناقشة، وإقرار الحساب الختامي للإقليم.

4- الموافقة على اتفاقيات التعاون والاستثمار التي يعقدها الإقليم في مجالات التنمية الاقتصادية، والاجتماعية شريطة أن تكون منسجمة مع السياسة الخارجية الاتحادية.

5- مناقشة وإقرار خطط التنمية الاقتصادية، والاجتماعية للإقليم.

6- رقابة على السلطة التنفيذية في الإقليم.

7- الموافقة على تعيين القيادات العليا في المؤسسات المدنية، والهيئات المستقلة، والشرطة في الإقليم.

ب. السلطة التنفيذية:

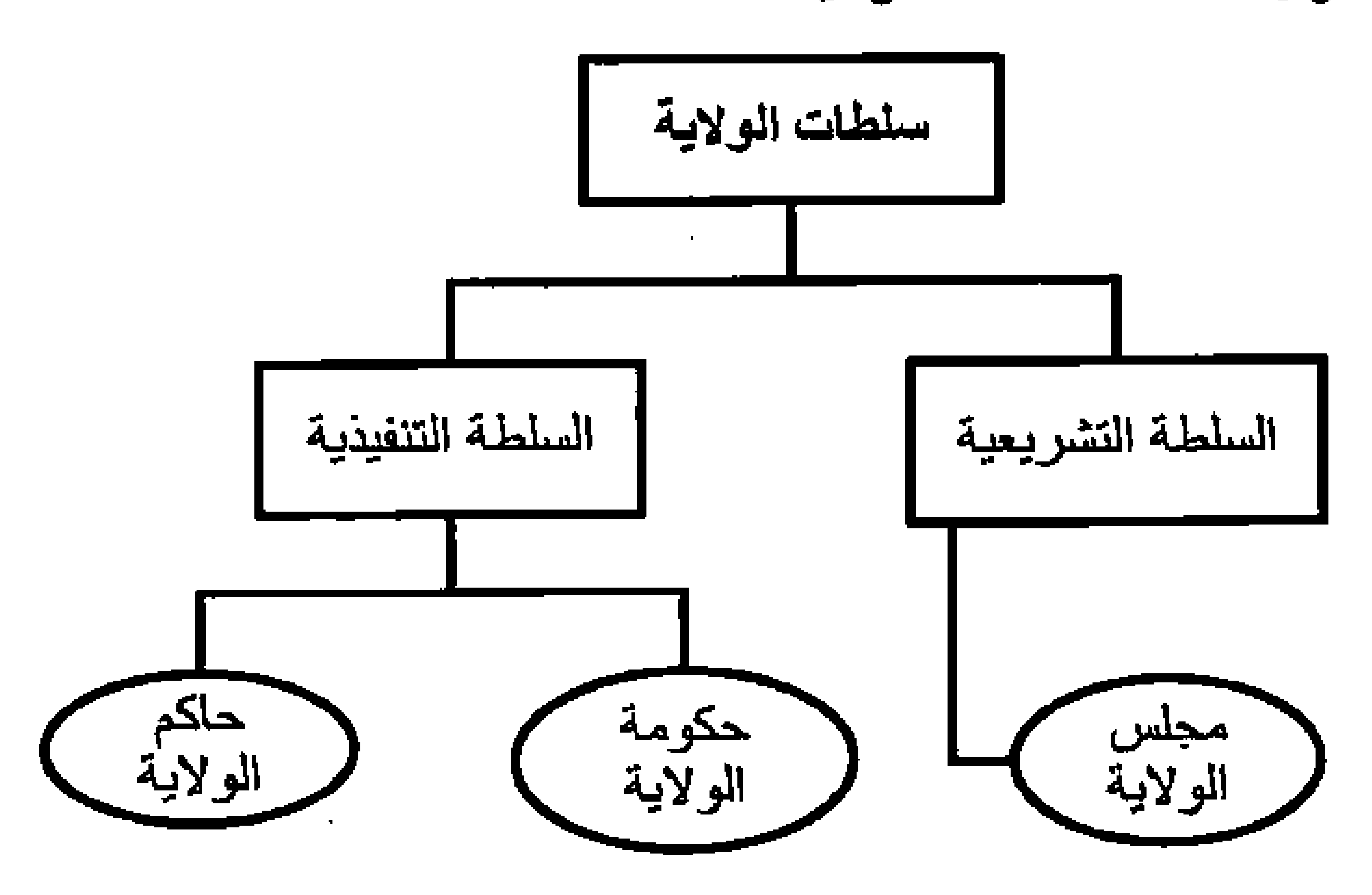
تتألف من حاكم الإقليم، وحكومة الإقليم، ويختص حاكم الإقليم بالاختصاصات التالية:

- تعيين كبار موظفي الإقليم من المدنيين، والشرطة.
- إصدار القوانين، والقرارات، واللوائح.
- إبرام الاتفاقيات، والمصادقة على اتفاقيات التعاون، والاستثمار.

أما حكومة الإقليم فتمارس الاختصاصات التالية:

- وضع السياسة العامة للإقليم وتنفيذها.
- اقتراح مشاريع القوانين، واللوائح.
- تقديم خطة التنمية الاقتصادية، والاجتماعية إلى مجلس نواب الإقليم.
- تقديم الحساب السنوي الختامي إلى مجلس نواب الإقليم.

المستوى الثالث: سلطات الولاية:



شكل (5) يوضح سلطات الولاية وفقًا لمسودة الدستور الاتحادي

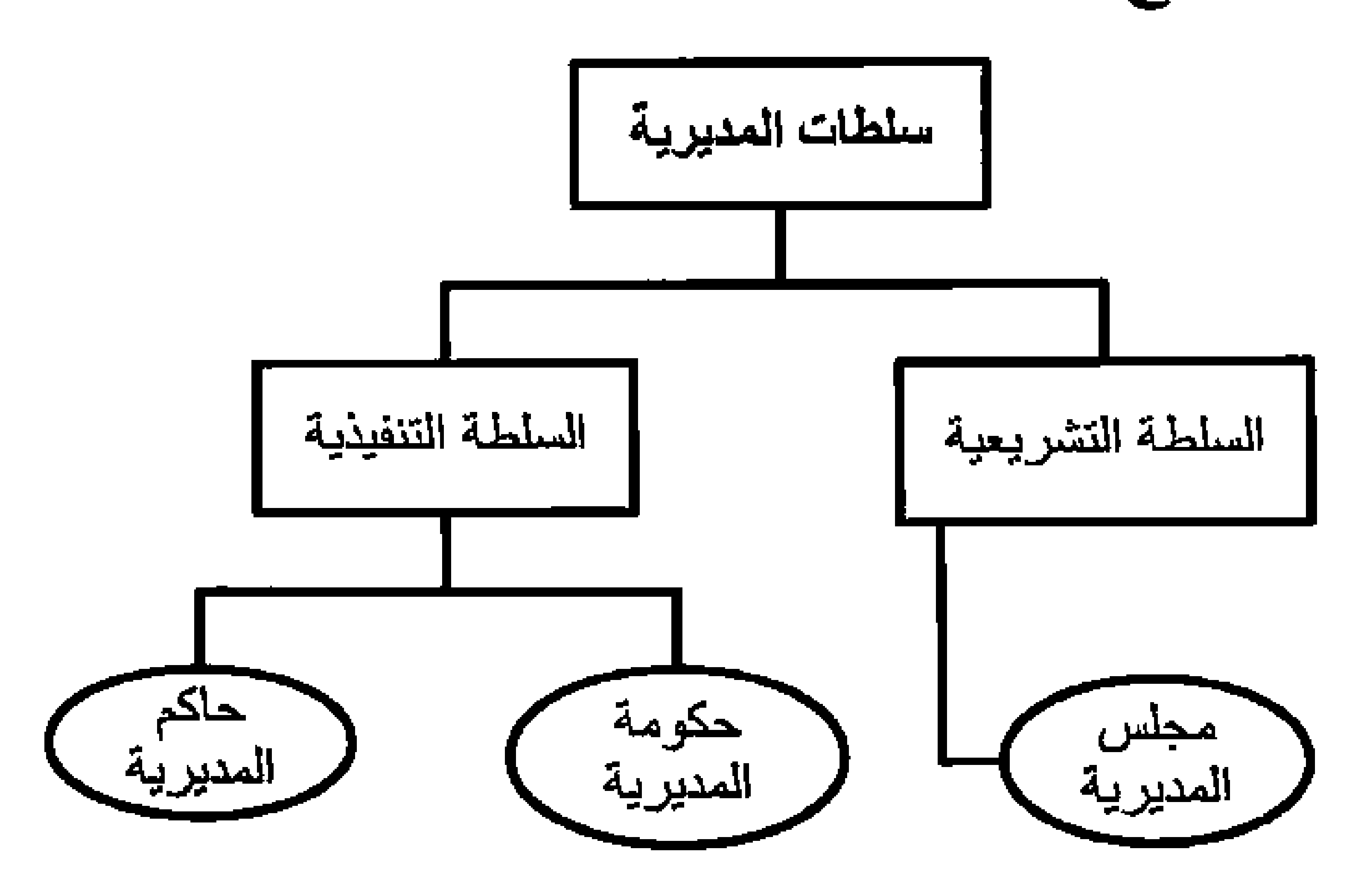
أ. السلطة التشريعية (مجلس الولاية):

يتكوّن من ممثلين عن مجالس المديريات في الولايات بحد أدنى ممثّل عن كل مديرية، ويمارس دورًا رقابيًا وإشرافيًا على أداء المجلس التنفيذي للولاية.

ب. السلطة التنفيذية (الوالي ومجلس تنفيذي):

- الوالي هو المسئول التنفيذي الأول في الولاية، ويُنتخب من مجلس الولاية، ويتولّى تنفيذ الدستور، والقوانين، والسياسة العامة للدولة في نطاق الولاية، والتوجيه، والإشراف على الأجهزة التنفيذية فيها.
- المجلس التنفيذي للولاية يتألّف من الوالي رئيسًا، وعضوية مدراء الأجهزة التنفيذية، ويتولّى المجلس إعداد مشروع خطة التنمية الاقتصادية، والاجتماعية، ومشروع موازنتها، والحسابات الختامية لها، وتنسيق أداء الأجهزة التنفيذية، والإشراف على نشاطاتها، ويكون الوالي وأعضاء المجلس التنفيذي مسئولين، ومحاسبين أمام مجلس الولاية.

المستوى الرابع: سلطات المديرية:



شكل (6) يوضح سلطات المديرية وفقًا لمسودة الدستور الاتحادي

أ. السلطة التشريعية:

تتألّف من مجلس منتخب بالاقتراع العام الحر المباشر، وفقًا لنظام القائمة النسبية، وتتولّى التشريع اللائحي، والرقابة على أداء الأجهزة التنفيذية في نطاقها.

ب. السلطة التنفيذية (المدير ومجلس تنفيذي):

يتم انتخاب المدير بالاقتراع السرّي من قبل مجلس المديرية.

يتألف المجلس التنفيذي للمديرية من مدير المديرية، رئيسًا، وعضوية مديري الأجهزة التنفيذية بالمديرية.

- **وضع خاص لمدينتي صنعاء وعدن:**

جعلت مسودة الدستور لمدينتي صنعاء، وعدن وضعًا خاصًا، فقررت أن تكون مدينة صنعاء عاصمة جمهورية اليمن الاتحادية، وأن تكون غير خاضعة لسلطة أي إقليم، وتكون لها سلطات تشريعية تقوم بالاختصاصات المسندة للأقاليم، والولايات، والمديريات المحددة في الدستور.

بينما أعطيت لمدينة عدن الصلاحيات، والمسئوليات المسندة الإقليم، والولاية، والمديرية، بما في ذلك صلاحيات سن القوانين ذات الصلة بالنظام الاقتصادي، والمالي الخاصة، والمصادقة على الاتفاقيات الاقتصادية، والتجارية، ولكن في إطار الإقليم.

توزيع الاختصاصات بين مستويات الحكم الاتحادي:

تضمنت مسودة الدستور الاتحادي اختصاصات حصرية، وأخرى مشتركة بين مختلف مستويات الحكم، فقد حددت الاختصاصات الحصرية للسلطات الاتحادية وهي:

- الشئون الخارجية، والتمثيل الدبلوماسي، والقنصلي، والمعاهدات، والاتفاقيات الدولية.
- شئون الدفاع: مثل إنشاء القوات المسلحة، وامتلاك واستيراد الأسلحة، وإعلان الحرب، وإنشاء وإدارة جهاز المخابرات الوطني، والشرطة الاتحادية.
- شئون الجنسية، والتجنيس، وقضايا الإقامة للأجانب، وحق اللجوء السياسي.
- رقابة السلطة التشريعية على المالية العامة للدولة الفدرالية.
- البريد، والاتصالات، والسكك الحديدية الفدرالية، والنقل، والملاحة الجوية.
- التجارة الخارجية، والسياسة العامة الاقتصادية، وشئون الجمارك.
- المواصفات، والمكاييل، والأوزان، والمقاييس.
- إنشاء البنك المركزي الاتحادي، وإصدار العملة.
- سياسات الاقتراض من الخارج، والتوقيع عليها.

- السياسات الوطنية المتعلقة بالتعليم، والصحة، والإعلام، والثقافة، والتراث الوطني، والآثار، وحماية البيئة، والمياه.

بينما تختص سلطات الإقليم بالاختصاصات الحصرية التالية: عقد الاتفاقيات التجارية، والاستثمارية، ورسم السياسات التعليمية، والصحية، والبيئية، والتنموية، والخدمية، والأمنية في إطار الإقليم.

وتشترك السلطات الاتحادية وسلطات الإقليم بالاختصاصات التالية: الخدمة المدنية، والسياسة السكانية، وشؤون المرأة، والشباب، والرياضة، والبحث العلمي، والرعاية، والضمان الاجتماعي، ومواجهة الكوارث.

أما سلطات الولاية فتختص حصرًا بتخطيط المدن، والتنمية الحضرية، والإسكان، والشرطة المحلية، وتنظيم الأسواق، وتنظيم المرور، والمشاريع الصغيرة، والمتوسطة، وغيرها.

وفيما يخص الاختصاصات التشريعية المشتركة فيقتصر دور سلطات الاتحاد على وضع المعايير، والسياسات العامة لضمان مستوى الخدمات، وتمارس سلطة الإقليم كامل الصلاحيات عند عدم وجود قانون اتحادي.

وأقرت مسودّة الدستور أن تكون الاختصاصات غير المسندة إلى أي مستوى من مستويات الحكم موكلة لسلطات الإقليم، وبهذا النص تتعزز سلطات الإقليم بشكل أكبر، وهو ما ينسجم مع الهدف من وجود النظام الفدرالي.

توزيع الموارد والثروات:

جاء نص المادة (17) من مسودة الدستور الاتحادي على النحو الآتي:

"الثروات الطبيعية بكافة أنواعها، ومصادر الطاقة الموجودة في باطن الأرض، أو فوقها، أو في المياه الإقليمية، والمنطقة الاقتصادية الخالصة، أو الجرف القاري مِلك للشعب، وتكفل الدولة الحفاظ عليها، وحسن إدارتها، واستغلالها،

واستثمارها لتحقيق المصالح العامة، وتوزيع عائداتها بين مستويات الحكم بصورة عادلة، ومنصفة وفقًا لهذا الدستور، مع مراعاة حقوق الأجيال القادمة فيها."

من الواضح أن هذا النص جاء عامًا ولم تفضّل مسودّة الدستور الدخول في تفاصيل توزيع الموارد، وتقسيمها بين الأقاليم نظرًا لحساسيتها، وأحالتها إلى قانون توزيع الموارد الطبيعية والإيرادات الوطنية، بحيث يستند القانون إلى معايير العدالة والإنصاف في توزيع الموارد بين المستوى الاتحادي، والأقاليم.

مع أن دساتير العديد من الدول الفدرالية تحرص على وضع قواعد تخصيص الثروات الطبيعية، وتحدد أيضًا طرق تحصيل الموارد المالية، وتوزيعها بين الحكومة الاتحادية، والأقاليم، والولايات.

إشكالية الأقاليم

تنص المادة (391): تتكون جمهورية اليمن الاتحادية من ستة أقاليم، أربعة في الشمال، واثنان في الجنوب، وهي إقليم حضرموت، إقليم سبأ، إقليم عدن، إقليم الجند، إقليم آزال، إقليم تهامة على النحو الآتي:

1- إقليم حضرموت، ويتكوّن من ولايات: المهرة، وحضرموت، وشبوة، وسقطرى.
2- إقليم سبأ، ويتكوّن من ولايات: الجوف، ومأرب، والبيضاء.
3- إقليم عدن، ويتكوّن من ولايات: عدن، وأبين، ولحج، والضالع.
4- إقليم الجند، ويتكوّن من ولايات: تعز، وإب.
5- إقليم آزال، ويتكوّن من ولايات: صعدة، وعمران، وصنعاء، وذمار.
6- إقليم تهامة، ويتكوّن من ولايات: الحديدة، وريمة، والمحويت، وحجة.

واقع الحال إن هذا التقسيم السداسي قد وُوجه باعتراضات لعدة أطراف سياسة، وشعبية، لاسيما أنه لم يستند إلى معايير موضوعية، ولم يأتِ نابعًا عن

دراسة حقيقية وفقًا لمقررات وثيقة مخرجات الحوار الوطني، التي نصت على الآتي:

"يشكّل رئيس الجمهورية، رئيس مؤتمر الحوار الوطني الشامل، لجنة برئاسته بتفويض من مؤتمر الحوار الوطني لتحديد عدد الأقاليم، ويكون قرارها نافذًا.

تدرس اللجنة خيار ستة أقاليم أربعة في الشمال واثنان في الجنوب وخيار إقليمين، وأيّ خيار ما بين هذين الخيارين يحقق التوافق."

هذا النص رغم أنه يمثّل خرقًا لقواعد مؤتمر الحوار الوطني، لأنه سلّم أخطر وأهم قضية وهي تحديد الأقاليم والتي شكّلت مثار خلاف كبير بين القوى المتحاورة إلى رئيس الجمهورية، وبتفويض غير محدّد، هو أشبه بتوقيع شيك على بياض!

تم توظيف هذا التفويض وجرى تشكيل لجنة شكلية بتاريخ 27 يناير 2014، كانت نتيجتها معروفة مُسبقًا، حيث لم تقف اللجنة على الخيارين: ستة أقاليم، أو إقليمان، أو أيّ خيار بين هذين الخيارين يحقق التوافق، بل جرت المصادقة على خيار الستة الأقاليم، واستبعاد الخيارات الأخرى، الأمر الذي أدّى إلى وقوع أزمة كبيرة كان لها تداعيات كارثية.

فمشروع الستة الأقاليم الذي تقدّم به حزبا المؤتمر الشعبي العام والتجمع اليمني للإصلاح، لم يقم على أيّ حيثيات واقعية ومبررات علمية، بل جاء استجابة لمصالح القوى النافذة، وخلق إشكاليات كبيرة منها:

1- التفاوت الحاد بين الأقاليم، حيث لم يتم مراعاة التوازن بين الحجم السكاني، والمساحة الجغرافية، والموارد الطبيعية، فهناك أقاليم غنية بالموارد النفطية، والغازية، وتحتاز على مساحة جغرافية كبيرة، ولكنها تضم حجمًا سكانيًا ضئيلًا، فعلى سبيل المثال: إقليم حضرموت الذي تشكّل مساحته (40 إلى 50٪) من إجمالي مساحة اليمن ويكتنز على موارد نفطية، وغازية هائلة،

يتواجد فيه (6٪) من إجمالي السكان فقط، وإقليم سبأ الذي يضم مساحة جغرافية تصل إلى (30٪) ويحتوي على ثروات نفطية، وغازية كبيرة، يتواجد فيه (7٪) فقط من إجمالي السكان.

في مقابل ذلك توجد أقاليم فقيرة بالموارد ومساحتها الجغرافية أقل وفيها تركّز سكاني كبير مثل إقليم الجند الذي يضم حوالي (30٪) من السكان في مساحة لا تتجاوز (10٪) وشحيحة بالموارد الطبيعية، وكذلك الحال نفسه في إقليم آزال الذي يضمّ حوالي 25٪ من السكان في مساحة جغرافية لا تتعدى (15 إلى 20٪) من إجمالي الجغرافيا اليمنية، ويتميّز بالطبيعة التضاريسية القاسية، والجفاف، وشحّة الموارد.

2- حرمان بعض الأقاليم من المنافذ البحرية مثل: إقليم سبأ، وإقليم آزال.

3- كما أن تقسيم الجنوب إلى إقليمين شرقي وغربي قد أعاد إلى الأذهان سياسة الاستعمار البريطاني في السيطرة على الجنوب من خلال تقسيمه إلى محميات شرقية، ومحميات غربية. كما عزّزت من مخاوف اليمنيين في إمكانية انفصال حضرموت الغنية بالنفط والغاز عن بقية اليمن، إذ لطالما كانت هناك مشاعر لدى الحضارمة بتميّز هُويتهم الخاصة عن الهُوية اليمنية، يأتي هذا في ظل وجود رغبة إقليمية لفصل حضرموت وضمّها إلى مجلس التعاون الخليجي.

4- عدم مراعاة التنوّع الثقافي، والمذهبي، والاجتماعي، إذ جرى عزل إقليم آزال الذي يتسم بالطابع القبلي عن بقية الأقاليم، مما خلق تخوّفات لدى سكان هذا الإقليم، وظّفته الحركة الحوثية وحليفها الرئيس السابق علي عبدالله صالح بشكل جيّد، واستندا إليه في تبريرهما تفجير حرب دامية لا تزال تُدمي البلاد والشعب حتى يومنا.

المبحث الرابع

الفدرالية في رؤى المكوّنات اليمنية

قُدّمت في مؤتمر الحوار الوطني العديد من الرؤى التي تعبّر عن مواقف مختلف المكونات المشاركة في مؤتمر الحوار إزاء الخيار الفدرالي، ونظرًا لتعدُّد هذه الرؤى وتشعُّب تفاصيلها ولكي لا تأخذ مساحة كبيرة على حساب المضمون، فضّلنا تلخيصها وفق الشكل التالي:

م	اسم الحزب	ملخص رؤيته حول الفدرالية، وعدد الأقاليم
1	أنصار الله "الحوثيون"	دولة فدرالية من عدة أقاليم.
2	التجمع الوحدوي اليمني	دولة فدرالية من إقليمين، إقليم شمالي وإقليم جنوبي بحسب حدود ما قبل الوحدة 1990
3	التجمّع اليمني للإصلاح	دولة فدرالية من 6 أقاليم، إقليم حضرموت، وإقليم عدن، وإقليم الجند، وإقليم تهامة، وإقليم آزال، وإقليم سبأ.
4	التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري	الخيار الأول: حكم محلّي كامل الصلاحيات. الخيار الثاني: الفدرالية (3 إلى 5 أقاليم).
5	الحراك الجنوبي السلمي	دولة فدرالية من إقليمين، إقليم شمالي وإقليم جنوبي، مع ضمان حق تقرير المصير للجنوبيين بعد فترة انتقالية.
6	الحزب الاشتراكي اليمني	دولة فدرالية من إقليمين، إقليم شمالي وإقليم جنوبي.
7	حزب البعث القومي العربي	حكم محلي كامل الصلاحيات.
8	حزب الحق	دولة فدرالية من إقليمين: إقليم شمالي، وإقليم جنوبي.
9	حزب الرشاد	حكم محلي كامل الصلاحيات.
10	حزب العدالة والبناء	دولة فدرالية من عدة أقاليم.
11	المؤتمر الشعبي العام	دولة فدرالية من 6 أقاليم، إقليم حضرموت، وإقليم عدن، وإقليم الجند، وإقليم تهامة، وإقليم آزال، وإقليم سبأ.

جدول (3) يوضح مواقف المكونات المشاركة بمؤتمر الحوار الوطني إزاء الخيار الفدرالي

بالإضافة إلى وجود مكوّنات أخرى غير مُهيكلة مثل: الشباب، والمرأة، والمجتمع المدني، وقد تباينت آراء هذه المكوّنات بين خيار الفدرالية من إقليمين، وثلاثة أقاليم، وخمسة أقاليم.

وهناك بعض المكوّنات الأخرى لم تشارك في مؤتمر الحوار الوطني، وفيما يلي نلقي بعض الأضواء حول رؤاها إزاء النظام الفدرالي:

أولاً: رؤية مؤتمر شعب الجنوب:

تلخصت الرؤية التي تقدم بها مؤتمر شعب الجنوب، أو "مكون الحراك السلمي الجنوبي" إلى مؤتمر الحوار الوطني ب: دولة فدرالية من إقليمين (شمال، وجنوب) لفترة مؤقتة مدتها عامان، يعقبها حق تقرير المصير لشعب الجنوب.

وفي هذا الصدد وضعت الرؤية عددًا من الخطوات الإجرائية المحققة لهذا الهدف، وعلى النحو الآتي:

يصدر رئيس الجمهورية قرار إعلان دستوري يتضمن خارطة طريق تتوافق عليها كل المكونات السياسية الفاعلة حول تحديد مدة المرحلة التأسيسية بعامين، بحيث يتضمن الإعلان الدستوري ولاية جديدة لرئيس الجمهورية "السابق" المنتخب عبد ربه هادي لمدة المرحلة التأسيسية، ويتولّى بموجبه المهام التالية: الإشراف، والرعاية لسلطات الدولة، والقيادة العليا للقوات المسلحة، وإصدار قرار تشكيل الحكومة، وتعيين كبار موظفي الدولة، والإشراف على السياسة الخارجية التي تقرّها الحكومة، وإصدار الإعلانات الدستورية المكملة، والتشريعات التي يقرّها المجلس التأسيسي، وتمثيل الدولة أمام الدول الأخرى، وإعلان حالة الطوارئ، كونها مرحلة استثنائية.

يتحوّل مؤتمر الحوار الوطني إلى مجلس تأسيسي انتقالي ويتم حلّه محل مجلسي النواب والشورى الحالين، ويتولى المجلس التأسيسي الانتقالي ما يلي:

- إقرار مشروع الدستور المعد من طرف لجنة صياغة الدستور، ورفعه إلى رئيس الجمهورية، لإصدار قرار بالدعوة إلى الاستفتاء العام عليه.
- الموافقة على الإعلانات الدستورية المكملة التي يقترحها رئيس الجمهورية قبل إصدارها.
- منح الثقة للحكومة، والرقابة عليها.
- إقرار التشريعات اللازمة لتنفيذ الدستور الجديد مثل: قانون الأقاليم الاتحادية، قانون الانتخابات، قانون العدالة الانتقالية، قانون القوات المسلّحة، قانون الهيئات المستقلة.
- إقرار الموازنات السنوية والحسابات الختامية خلال المرحلة التأسيسية.

ينص الإعلان الدستوري على تشكيل حكومة كفاءات مناصفة بين الجنوب، والشمال، وحكومة مصغّرة للجنوب، وأخرى للشمال على أن تراعي فيها حصة المرأة (30٪)، وحصة الشباب (20٪).

تتولى هذه الحكومات المشكّلة بقرار رئيس الجمهورية مهمة تصريف أعمال المرحلة التأسيسية وإنجاز عملية الانتقال الكامل إلى الدولة الجديدة (تشكيل لجنة صياغة الدستور، تنفيذ النقاط 20 + 11، استكمال هيكلة الجيش، والأمن، وإعادة بنائهما على أساس المناصفة بين الجنوب، والشمال، إحلال الأمن والاستقرار، إعادة إعمار الجنوب وتهيئة المحافظات ونقل السلطات والصلاحيات بالكامل إليها وفقًا لمبادئ الدولة الاتحادية...).

يصدر الرئيس قرارًا جمهوريًا بتعيين محافظين جدد للمحافظات خلال 20 يومًا من انتهاء الحوار الوطني بنظام الترشيح المباشر من أعيان المحافظات للمرة الأولى على أن يحصل كل محافظ على 10000 ترشيح على الأقل.

يتم تحديد نظام انتخاب المحافظين في خلال الفترة التأسيسية.

يُصدر الرئيس قرارًا جمهوريًا بتشكيل لجنة ترفع خلال 25 يومًا تقريرًا تفصيليًا يتم بموجبه وخلال 30 يومًا بعد صدور التقرير نقل صلاحيات التعيين في الوظائف العامة الى محافظي المحافظات.

يُصدر الرئيس قرارًا جمهوريًا بتشكيل لجنة ترفع خلال 60 يومًا هيكلية جديدة لإدارة الدولة بمساعدة الجهات المانحة بغرض إحلال هذه الهيكلية في المحافظات خلال الفترة التأسيسية.

يقوم رئيس الجمهورية بإنشاء لجنة تشرف عليها المجموعة الأوروبية لإعداد هيكلة حديثة لوزارة المالية تضمن أعلى معايير الشفافية، وتقوم بإصدار خطة تفصيلية لنقل صلاحيات وزارة المالية إلى المحافظات بشكل يؤسّس لاستقلالية المحافظات في إدارة شؤونها المالية بعناصر محلّية.

يُصدر الرئيس قرارًا جمهوريًا يفصل فيه قوات الشرطة عن وزارة الدفاع بشكل واضح، وتخضع جميع سلطات الشرطة لسلطات المدن، أو المحافظة، ويتم إحلال هذه القوات بديلًا عن قوات الأمن الخاص، (الأمن المركزي سابقًا)، وتشكّل من أبناء المحافظة العاملة فيها، وتدرّب محليًا في كل محافظة، ويستعان بكل الخبرات الدولية لهذا الغرض. وغيرها من النصوص.

ثانيًا: مخرجات مؤتمر القاهرة:

وهذه الرؤية تتفق مع مخرجات مؤتمر القاهرة الذي عُقد في يونيو 2012، ومن أبرز الشخصيات التي شاركت فيه: علي ناصر محمد رئيس اليمن الجنوبي الأسبق، حيدر أبو بكر العطاس، أول رئيس وزراء لليمن الموحّد عقب تحقيق الوحدة اليمنية في 22 مايو 1990، وقيادات جنوبية أخرى: صالح عبيد أحمد، ومحمد علي أحمد، ومصطفى العيدروس، وغيرهم.

وأبرز ما تضمّنته مخرجات مؤتمر القاهرة الآتي:

الدعوة لعقد مؤتمر بين الشمال والجنوب على أن يمثّل الشمال، والجنوب في الحوار بصورة نديّة ومتساوية، وأن يُعقد المؤتمر في مقر جامعة الدول العربية، أو مجلس التعاون الخليجي، أو في أحد مقرات الأمم المتحدة، وتحت رعاية، وضمانة إقليمية، ودولية.

ويكون الهدف من المؤتمر هو وضع خارطة طريق لحق تقرير المصير للجنوبيين بعد فترة مؤقتة يتم فيها تهيئة المناخات لذلك، ومنها إجراءات استعادة الثقة وبنائها التي تتمثّل في الآتي:

1- يُصدر بيان سياسي موثّق دوليًا من قبل الحكومة، وكافة القوى السياسية التي شاركت وباركت اجتياح الجنوب في 1994م، يعبّر عن الاعتذار لشعب الجنوب عن حرب 1994م، وعن كل ما تعرّض له من أذى، واعتراف وقبول صريح بحقه في تقرير مصيره، عبر الوسائل الديمقراطية، وبطريقة حرّة وشفافة، وبما يصون وشائج الإخاء، والمحبة، والتعاون، والتكامل، ويضمن انسياب مصالح الشعب شمالًا وجنوبًا، ويعزز أمنه، واستقراره، ونماءه كحق شرعي تكفله كافة المواثيق الدولية وبنود القانون الدولي.

2- إدانة حرب صيف 1994م، والبدء بتشكيل لجان حيادية متخصصة، لإزالة آثار الحرب بكافة أشكالها.

3- إلغاء الفتوى سيئة الصيت التي صدرت بحق الجنوبيين في حرب صيف 1994، وما تلاها من فتاوى، وكذا الأحكام الصادرة بحق قيادات جنوبية، بالإضافة الأحكام التي صدرت بحق المناضلين الجنوبيين في الحراك السلمي الجنوبي، والإفراج عن جميع المعتقلين السياسيين، ورعاية أسر الشهداء، ومعالجة الجرحى، وتعويضهم.

4- سحب القوات العسكرية من المدن.

5- إطلاق حرية الصحافة، وفي مقدمتها صحيفة الأيام، مع الإفراج عن سجينها المحكوم عليه ظلمًا، وتعويضها تعويضًا كاملًا بما يمكّنها من إعادة الإصدار.

ثالثًا: رؤية المجلس الانتقالي الجنوبي:

يعد المجلس الانتقالي الجنوبي الذي أُعلن عنه في 11 مايو 2017 الفصيل الجنوبي الأكثر نفوذًا في المحافظات الجنوبية، ولاسيما في محافظات: عدن، ولحج، والضالع، وسقطرى، وبدرجة أقل في أبين، وشبوة، وحضرموت، والمهرة.

تتلخص رؤية المجلس الانتقالي الجنوبي لحل القضية الجنوبية بتحقيق فك الارتباط بين الشمال والجنوب، والعودة إلى حدود ما قبل 22 مايو 1990، على أن تكون الدولتان الشمالية والجنوبية مستقلتين، فدراليتين، ويرى المجلس الانتقالي أن تحقيق هذا الهدف يأتي تأكيدًا على فشل محاولة التوحيد والتمسّك بقرارات الأمم المتحدة، وخصوصًا قراري مجلس الأمن رقمي 924، و931 في العام 1994.

وهذا الموقف يتفق مع موقف شخصيات ومكونات جنوبية أخرى ومن أبرزها: علي سالم البيض رئيس اليمن الجنوبي الأسبق ونائب رئيس الجمهورية اليمنية عقب الوحدة.

ويأخذ البعض على هذا الاتجاه عدم واقعيته، فالظروف المحلّية والخارجية لا تساعد على تحقيق هذا المطلب، فضلًا على أن هذا المطلب لا يحظى بقبول عام لدى الجنوبيين أنفسهم، وبالتالي عدم وجود ضمانات حقيقية تضمن بقاء الجنوب كيانًا سياسيًا موحّدًا، فهناك انقسامات تتنامى بين المكونات الجنوبية، ويتم تغذيتها من قبل أطراف محلية، وإقليمية، ودولية، وفق مصالح وأجندة متضاربة يدفع البلد فاتورتها الباهظة.

رابعًا: مؤتمر حضرموت الجامع:

عقد مؤتمر حضرموت الجامع في أبريل 2017، وقد شارك فيه (301) شخص، وخرج ب40 بندًا تتضمن مطالب أبناء إقليم حضرموت، ويمكن تلخيصها على النحو الآتي:

1- تكون حضرموت إقليمًا مستقلًا بذاته وفق جغرافيتها المعروفة.

2- يكون لإقليم حضرموت التمثيل في أي استحقاق قادم، وفقًا للمعايير الآتية: معيار المساحة، ومعيار عدد السكان، ومعيار الإسهام في الميزانية الاتحادية، ومعيار البعد التاريخي والثقافي والاجتماعي

3- أن يكون لحضرموت تمثيل في الحكومات الاتحادية، والهيئات، والقطاعات، والمجالس الاتحادية، والمجلس البرلماني، وبما يتوافق مع مساحتها الجغرافية، وتعدادها السكاني، وإسهامها في الميزانية الاتحادية.

4- يمنح برلمان حضرموت الحق في تصديق، وتوقيع الاتفاقيات، والمعاهدات، والعقود في مجال الأسماك، والاستكشافات النفطية، والمعدنية، والغاز، وعقود الاستثمار داخل الإقليم.

الاستنتاجات والتوصيات:

1- الفدرالية نظام إداري سياسي وصيغة من صيغ الوحدة، تكمن ميزتها في أنّها تحدّ من احتكار السلطة والثروة في يد أقلية، وتعيد توزيعهما بشكل عادل بين كافة المواطنين.

2- الفدرالية نظام لجأت إليه الكثير من دول العالم بما فيها دول إسلامية لحل المشكلات التي تهدّد وحدتها الوطنية، ومن أجل تحقيق مستوى متقدّم من التطور الاقتصادي، والرفاه الاجتماعي.

3- النظام الفدرالي ليس وصفة جاهزة، ولا توجد تجربة فدرالية في العالم هي نسخة كربونية عن تجربة أخرى، بل لكل مجتمع تجربته الخاصة به، وعلينا في اليمن أن نسعى لوضع بصمة خاصة بنا، وبما يلبّي احتياجاتنا، ويتناسب مع واقعنا، وبما يحدث قطيعة تاريخية مع الاستبداد، وحكم الغلبة والمركزية، ويحقق معالجات واقعية للمشكلات الوطنية القائمة مثل القضية الجنوبية، وقضية الشراكة الوطنية في السلطة والثروة.

4- الفدرالية ليست فكرة غريبة عن اليمن، على العكس من ذلك، فالمتتبّع لتاريخ نشوء الدول والممالك اليمنية في عصر ما قبل الإسلام سيلحظ أن النظام الاتحادي مثّل الأساس الذي نشأت عليه تلك الدول. فقد كانت السلطة موزّعة بين الملك، ومجلس يسمى (المزاود) [شبيه بمجلس النواب في عصرنا] ويتكوّن من الأقيال، وزعماء القبائل وكبار المُلّاك. كما عرفت اليمن في مرحلة تاريخية لاحقة النظام الفدرالي بصيغ مختلفة، ووفقًا للسياقات السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية السائدة في كل مرحلة.

5- عمدت بعض الأطراف الفاقدة لمصالحها من التغيير إلى شيطنة النظام الفيدرالي وتعبئة الناس ضده، بل يمكن القول: إنه خلال السنوات الماضية لم تتعرّض فكرة للتضليل والتشويه مثلما تعرّضت فكرة الفدرالية!

فقد لجأ فريق ما إلى تصوير الفدرالية للناس وكأنّها مروق عن الدين، أو مؤامرة كونية تهدف إلى تقسيم البلاد. واشتغلت ماكينة التحريض في وسائل الإعلام، وفي منابر المساجد وفي الأماكن العامة ضد كلّ من يتبنّى خيار الفدرالية.

وهناك فريق آخر يقف على الطرف النقيض، لجأ إلى استثارة عواطف الناس لا سيما في الجنوب ضد الفدرالية، وتصويرها وكأنّها محاولة للالتفاف على مطالب الجماهير في فك الارتباط والاستقلال!

6- الفدرالية في لُحْمَتِها وسُدَاها ليست تقسيمًا للبلاد، ولا هي متناقضة مع الدين، ولا هي أيضًا حيلة لاحتواء المطالب المشروعة للجماهير.

الفدرالية هي نظام إداري سياسي، وصيغة من صيغ الوحدة، تعيد ضبط العلاقة بين الدولة والمجتمع، وتضع كافة المكونات الاجتماعية، ومن مختلف المناطق على قدم المساواة والتكافؤ الندي، فلا يوجد في الدولة الفدرالية "مركز" و"أطراف تابعة"، كما هو الحال في الدولة البسيطة.

7- إنّ الخيار الفدرالي علاج وقائي ضروري لتفادي تشظّي اليمن إلى دويلات. وهو الحل الواقعي الموضوعي المطروح في مقابل المشاريع التطرّفية الأخرى التي تتمثّل ب: التمسّك بالدولة البسيطة، والمشروع الطائفي، ومشروع فك الارتباط.

فخيار التمسُّك بالدولة البسيطة لم يعد خيارًا مقنعًا لقطاعات شعبية واسعة، نظرًا لما جَنَته تجربة الدولة البسيطة من وبال على اليمن، والحرب الأخيرة قد وسّعت دائرة الناقمين على الدولة البسيطة.

أما خيار فك الارتباط فهو قفزة في المجهول، وغير مأمونة عواقبُهُ على صعيد وحدة الجنوب؛ إذ أنه لا يلقى إجماعًا شاملًا من الجنوبيين أنفسهم، فهناك طيف واسع من أبناء المحافظات الشرقية يتوجّسون منه خِيفةً.

8- إن وثيقة مخرجات الحوار الوطني ومسودّة الدستور الاتحادي قد رسمتا الأُسس الدستورية والتشريعية للدولة المدنية الديمقراطية الاتحادية التي يتطلّع إليها اليمنيون، وقد مثّلت هاتان الوثيقتان مكسبًا تاريخيًا، ووطنيًا ينبغي مراكمة النضال الاجتماعي من أجل تنفيذ مضامينهما، ومواجهة كل المساعي الرامية للالتفاف عليهما من أيّ طرفٍ كان.

9- كان الاتجاه العام في مؤتمر الحوار الوطني هو تبنّي الخيار الفيدرالي كحل توافقي للمشكلات الوطنية، بيد أن المكونات المشاركة في مؤتمر الحوار الوطني قد تباينت رؤاها حول بعض التفاصيل وعلى رأسها عدد الأقاليم.

10- برز اتجاهان رئيسان في إشكالية الأقاليم، الاتجاه الأول: تبنى دولة فدرالية من اقليمين (إقليم في الشمال، وإقليم في الجنوب)، والاتجاه الثاني: تبنى خيار دولة فدرالية مكوّنة من 6 أقاليم هي: إقليم حضرموت، وإقليم سبأ، وإقليم آزال، وإقليم تهامة، وإقليم الجند، وإقليم عدن.

11- يأخذ المعارضون لخيار ال6 الأقاليم أنه لم يبنَ على أُسس علمية كافية، بل على العكس من ذلك، إذ إنه سيقسم البلاد إلى أقاليم غنية بالموارد وقليلة السكان في مقابل أقاليم فقيرة بالموارد وفيها تركّز سكاني هائل، مما يُلقي بظلال قاتمة على مستقبل الوحدة الوطنية ويحد من نجاح النظام الفيدرالي في تحقيق أهدافه التنموية، والاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية المنشودة.

12- على أهمية الفكرة الفدرالية، وضرورة تطبيقها في اليمن للخروج من أزماتها المتفاقمة، إلا أنّ ذلك لا ينبغي أن يدفعنا إلى اعتبار الفدرالية وكأنّها عصا سحرية بمجرد الأخذ بها ستنتهي كل مشكلاتنا، وأزماتنا، بل ينبغي القول: إن الفدرالية تمثّل خيارًا محوريًا ضمن جملة من الإجراءات والسياسات التي تحتاجها اليمن، ومن تلك: مواجهة العصبيات المناطقية، والطائفية من خلال بناء خطاب وطني جامع يؤكد على الهُوية الوطنية الجامعة والمصير المشترك لجميع اليمنيين، والتأكيد على قيم المواطنة، والتعايش، والديمقراطية، والحوكمة الرشيدة.

أخيرًا يمكن القول:

تقف اليمن اليوم أمام مفترق طرق، وباتت المخاطر التي تهدّد بقاءها ككيان وطني موحد أكثر من أيّ وقتٍ مضى، في ظل صراع المصالح، وحرب الوكالة

التي تخوضها قوى محلّية وإقليمية على الأرض اليمنية منذ سبع سنوات، سحقت الملايين من اليمنيين معيشيًا، واقتصاديًا، ونفسيًا، واجتماعيًا، وأحدثت دمارًا هائلًا في البنى التحتية، وأضرّت بالنسيج الاجتماعي أفدح الضرر.

الأمر الذي يفرض على كل الوطنيين في داخل البلاد وخارجها أن يتداعوا، وأن يُسارعوا إلى إنقاذ ما يمكن إنقاذه، كخطوة أولى لبعث الحياة في جسد هذا البلد.

إنّ تفادي تشظّي اليمن إلى دويلات والإبقاء عليه ككيان موحد هو المهمة التاريخية التي تنتصب أمام الجميع حاليًا.

ولن يتحقق ذلك إلا بإنهاء الحرب، والعودة إلى العملية السياسية التوافقية، والشروع في استكمال مهام المرحلة الانتقالية، وبناء الدولة الفدرالية الديمقراطية المدنية، دولة المواطنة والشراكة والعدل الاجتماعي.

المراجع والمصادر

- **الوثائق:**

1- مسودة اليمن الاتحادي، يناير 2015.

2- وثيقة مخرجات مؤتمر الحوار الوطني الشامل في اليمن، يناير 2014.

- **الكتب:**

1- أمين محمد المقطري، شكل الدولة الأنسب لتعزيز الحكم الديمقراطي في اليمن، ضمن كتاب: الحوار الوطني في اليمن – رؤية قانونية، مركز المعلومات والتأهيل لحقوق الإنسان.

2- جواد علي، المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام، ج5، بيروت، دار العلم للملايين، ط2، 1986.

3- حمود العودي، المدخل الاجتماعي في دراسة التاريخ والتراث العربي دراسة عن المجتمع اليمني، ط2، (د.ن)، 1989.

4- رفيق سليمان وصافية زفنكي، الفدرالية ومشكلاتها التطبيقية في العالم المعاصر.. الإمارات العربية المتحدة والعراق/ إقليم كردستان، برلين ألمانيا، المركز الديمقراطي العربي، 2021.

5- رونالد ل. واتس، الأنظمة الفدرالية، أوتاوا، منتدى الاتحادات الفدرالية، 2006م.

6- سعيد عوض باوزير، معالم تاريخ الجزيرة العربية، عدن، مؤسسة الصبان، 1966.

7- عبدالرحمن عمر السقاف، تطوّر المعرفة التاريخية عن حضارة اليمن قبل الإسلام، صنعاء، مركز عبادي للدراسات والنشر، 2005.

8- محمد عبدالقادر بافقيه، في العربية السعيدة دراسات تاريخية قصيرة، صنعاء، مركز الدراسات والبحوث اليمني، 1993.

9- الموسوعة اليمنية، مج 4، بيروت، مؤسسة العفيف ومركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 2003.

10- يوسف محمد عبدالله، أوراق في تاريخ اليمن وآثاره، بيروت، دار الفكر المعاصر، ط2، 1990.

- **الدوريات:**

1- رضا الشمري، إمكانيات تطبيق النظام الفيدرالي في العراق، بغداد، مجلة القادسية، مج8، العدد4، 2009م، ص130.

- **المقالات والمواد الإلكترونية المنشورة على الإنترانت:**

1- محمد المخلافي، الخيار الفيدرالي في اليمن: طريق إلى سلام دائم؟، مبادرة الإصلاح العربي، 17 مايو 2018.

https://www.arab-reform.net/wp-content/uploads/pdf/Arab_Reform_Initiative_ar_1284.pdf?ver=3df280967795f995476b2c9477037642

2- نتائج استبيان موقع منصتي 30 حول توزيع السلطة في اليمن، متوفر على الرابط:

https://manasati30.com/political-affairs/16552/

إشكالية الدولة والمجتمع في اليمن.. مقاربة أولية

مقدمة

من الأهمية بمكان وفي إطار مناقشاتنا عن واقع التنمية الاجتماعية في اليمن أن ندرس جذور الإشكالية التي أنتجت ما نحن عليه اليوم من تردٍّ شامل وعلى أكثر من صعيد، بغية تكوين الفهم الواضح لجوهر المسألة عوضًا عن الانغماس في تفاصيل وجزئيات قد نجد أنفسنا ذات لحظة بأننا ابتعدنا كثيرًا عن المسار المحدد.

ترجع أسباب الأزمة الوطنية الشاملة التي أصابت المجتمع اليمني، وأنتجت الكثير من الاحتقانات الاجتماعية، والانقسامات السياسية إلى إشكالية السلطة وأسلوب توزيع الثروة وتعثر بناء الدولة الضامنة، والحامية لحقوق الجماعات والأفراد.

إن مفهوم الدولة الحديثة في عالمنا الثالث ومنها بلدنا اليمن لم يتبلور بعد بما يتضمنه من حتمية وجود كيان سياسي، مؤسساتي، قانوني، قوي يحتكر أدوات القوة ويستند إلى شرعية شعبية وحالة من الرضا العام، ناهيك عن ضرورة ممارسته للسيادة الوطنية وخالقًا لأسباب النهوض الشامل مما يؤدي إلى فتح آفاق رحبة من التطوّر والنمو المتوازن والمتكامل.

إن الدولة في اليمن لم تحضر سوى في تعبيرها المادي الجزئي بما هي سلطة قهرية وجبائية. واتسم الكيان "الدولتي" بالضعف، والهشاشة، وعدم قدرته على النفوذ والسيطرة على أرجاء البلاد، مما خلق فراغات أمام نفاذ الدولة إلى شرائح المجتمع، الأمر الذي هيأ للأشكال غير الرسمية والجماعات التوسطية أن تملأ هذه

الفراغات، وتمارس نفوذها، وتعيد صياغة علاقات المجتمع بالدولة بناءً لاعتبارات بعيدة عن مساقات تطلّع الناس، وحاجتهم للكيان الجمعي العادل.

وفيما كانت السلطة في مراحل مختلفة من تاريخنا المعاصر تتمركز حول ذاتها، فقد تنصّلت عن دورها في إشراك الشعب والقوى السياسية المنافسة لها في عملية البناء، والمشاركة في صناعة القرار السياسي، وتحديد مسارات المستقبل المأمول. وهو ما أحدث ضمورًا في الشرعية السياسية والمشروعية الوطنية للنظام السياسي وسمح بحضور الولاءات "المحلية" ما دون الوطنية، وأهدر المزيد من الفرص الثمينة لإمكانية تحقيق التنمية، والتكامل الاجتماعي.

وبناءً على ذلك حضرت السياسة بكل مفاعليها وأدواتها القانونية، وغير القانونية لتستأثر بالمشهد، فيما توارت المسألة الاجتماعية وبعدها الاقتصادي والثقافي ما أنتجت أبعادًا مختلفة لأزمة المجتمع اليمني، وخلقت أعباء إضافية أثقلت كاهل الناس، وأدخلت البلد في متاهات المجهول.

إننا أمام إشكالية مركّبة ومعقّدة، تحتاج من الجميع الإدراك العميق لها، وكشف أبعادها، وتقدير مخاطر ديمومتها. وفي المقابل يتطلّب الأمر الابتعاد عن التخندقات السياسية والتحرر من روابط المصالح الضيقة والتحلي بالمسئولية الوطنية، والروح الصادقة بعيدًا عن التأثيرات الأيديولوجية والتحيّزات العصبوية، وحسابات القوة والنفوذ وصولًا إلى صياغة حلول تاريخية توافقية تنقذ البلد وتعيد بناء دولة مؤسساتية حديثة تحتضن الجميع، تتحقق فيها العدالة الاجتماعية، وقيم المواطنة المتساوية، وتكافؤ الفرص، وسيادة القانون.

وكم يتطلب الأمر البحث عميقًا في طبيعة اختلالات الدولة والمجتمع في اليمن، ووظائفهما، لما تستدعيه الحاجة الموضوعية، والتاريخية في فهم الإشكالية البنيوية وتحليل أجزائها، ونظرًا لمحدودية الإطار فإننا سنحاول أن نتناول أبرز تلك الاختلالات، وتفسيرها من واقع تحليل سوسيولوجي للأبعاد الاجتماعية

والاقتصادية والسياسية والثقافية، وصولًا لوضع محددات عامة واتجاهات نراها استلزامية بالنظر إلى فداحة واقع الحال، وقتامة الخيارات البديلة.

أولاً: البنية الاجتماعية للمجتمع اليمني، ومظاهر الاختلال:

يعود سبب الاختلال القائم في البناء الاجتماعي للمجتمع اليمني إلى عامل اقتصادي سياسي، يتعلّق بمسألة الثروة والسلطة وطبيعة توزيعهما.

فمن المعروف أن اليمن يصنف عالميًا ضمن البلدان الأقل نموًا وهو تصنيف يأتي من ضآلة المؤشرات التنموية وتخلف العملية الاقتصادية القائمة في البلد وليس لمحدودية الموارد كما يحلو للبعض ترديده.

يتصف النظام الاجتماعي السائد في اليمن بأنه نظام تقليدي متخلّف يعيق عملية التنمية، فهو يرتكز على نواة الجماعة ذات المنفعة الخاصة، أو النظم الأسرية، أو الروابط العصبوية التي تُغيّب الفرد، وتتسيّد على المجتمع، فيستحيل معها تحقيق الاندماج الاجتماعي، والوفاق السياسي، ويخلق حالة من التجاذبات المستمرة التي تفتك بالكيان الاجتماعي.

وهو إلى ذلك نظام شبه رعوي تتسيّد فيه العلاقات الاجتماعية التقليدية، وتحضر بقوة الانتماءات القبلية، والطائفية، والمناطقية على حساب الانتماء الوطني.

إن مجتمعًا كهذا لا يستطيع أن يدير شؤونه، ولا يمارس دوره في الحياة بفعالية، فهو يوكل مهام إدارة شؤونه لجماعة منتفعة تديرها نيابة عنه، فيصبح الفرد مسلوب الإرادة، فهو تابع لنسق اجتماعي سائد يحدّد شروط وجوده، وطبيعة أدواره.

وتحدّد العلاقات الشخصية والقرابية والنفعية في النظام الرعوي المكانة الاجتماعية للفرد والجماعة، فهي تتحدد بمدى قرب الفرد أو الجماعة (سواء كانت جماعة قبلية، أو مصلحية، أو فئوية، أو طائفية، أو مناطقية) من السلطة وأدواتها أو بعدها عنها. فالأفراد والجماعات المقرّبة من السلطان تحصل على امتيازات

وتحظى برعاية رسمية، فيها الإقصاء، والتهميش، والاستبعاد الاجتماعي، والاقتصادي، والسياسي ينال الأفراد، والجماعات البعيدة عنها، أو المنافسة لها.

ويشكّل النظام الاقتصادي، وطبيعة العلاقات التي ينتجها عاملًا إضافيًا في تحقيق التماسك الاجتماعي، والانسجام الوطني، أو عدم تحققهما. فكما هو سائد في بلادنا فإن الاقتصاد الريعي الذي يعتمد في حركته الإنتاجية على مورد اقتصادي وحيد هو النفط، حيث تشكل إجمالي صادرات النفط حوالي (90٪) من صادرات البلاد فيما تشكل الإيرادات النفطية حوالي (70٪) من إجمالي الإيرادات العامة للدولة، سببًا رئيسًا في تخلّف الدولة، والمجتمع، والعلاقات التي تنشأ بينهما. فالاقتصاد الريعي الذي يُسقط من حساباته القاعدة الإنتاجية، وضرورة تنويع مصادر الدخل الوطني، هو في الأساس ينبني على فلسفة ازدرائية لقيم الإنتاج والعمل، ويعمل على خلق مصالح طفيلية غير مشروعة تبادلية بينه وبين الأشكال غير الرسمية، ويعمد إلى بناء ولاءات تعزّز من نفوذه، وتؤدي إلى استنزاف الثروة الوطنية، وتعميق التفاوت الاقتصادي والاجتماعي يعبّر عنه ببروز أقلية فئوية لا تتجاوز نسبة (5٪) من إجمالي السكان هي من تسيطر على (90٪) من ثروات البلد في ظل انسحاق الطبقة الوسطى، التي بغيابها تغيب الفعالية الاجتماعية، وتتوسّع دائرتي القهر والحرمان.

تكتسب الأعراف القبلية قوتها المادية في الأوساط المجتمعية بما يفوق في غالب الأحيان قوة القانون. وفيما تشكّل القبيلة نسقًا رئيسًا في التركيبة الاجتماعية، فإن النخبة القبيلية/السلطة المشيخية/ "المشائخ" تستند إلى هذه "المشروعية" فتحتكر التمثيل أمام الدولة لفئات واسعة من السكان، وعندها تتشكّل شبكة مصالح تربطها بالسلطة، وفي المقابل تقدم فروض ولاءاتها من خلال إخضاع المجتمع المحلي للنخبة الحاكمة، وتصبح علاقات الإخضاع والسيطرة هي العلاقات السائدة في المجتمع مما تقلل من فرص الحراك الاجتماعي، فسيطرة نسق اجتماعي معين على بقية الأنساق، والتكوينات

الاجتماعية واستحواذه، على عناصر القوة، والثروة يحرم بقية الأنساق، والتكوينات الاجتماعية من أن تتطوّر أو تحصل على حقوقها القانونية وتعبّر عن مطامحها المشروعة، وبالتالي إعاقة أي إمكانية للتحديث والنماء.

ولا يتوقف الأمر عند هذا المستوى، بل إن هناك اختلالات في المواقع الاجتماعية التي يمنحها المجتمع للفرد، حيث يحضر في المجتمع التقليدي الانتماء بما هو قيمة معنوية أصيلة يحملها الفرد تجاه الكيان الاجتماعي الذي ينتمي إليه كمرادف لثقافة الولاء والخضوع حيث تتحدّد مكانة الفرد في مجتمعه ويكون مرضيًا عنه بقدر ما يظهره من ولاء للعُرف الاجتماعي، وتسليم بالموروث التقليدي، والتزام بمنظومة رجعية من العادات والتقاليد. بخلاف المجتمعات الحديثة التي تمنح الفرد موقعه الاجتماعي بناءً على إسهامه في العملية الإنتاجية وما يقدّمه لأبناء مجتمعه من أعمال، وإنتاجات تصبُّ في المصلحة الجماعية.

إنّ هذا الأمر يؤسّس لغياب المساواة الاجتماعية، وحضور التفاوت، والتمييز بأشكال شتّى وبصور متعدّدة. فالتمييز الاجتماعي يقوم على "تعزيز حقوق طرف على حساب انتقاص حقوق الطرف الآخر وإنكار حقه عليه ومصادرته".[1] ويتم هذا الأمر بصورة جلية في ممارسة العنف والاضطهاد التي تلحق بالنوع الاجتماعي من خلال تكريس أدوات القهر، ومصادرة الحقوق الإنسانية المواطنية، بل وتحديد الأدوار والخصائص والوظائف التي يلزم هذا النوع التقيّد بها، ولا ينبغي له الخروج عنها.

وتلعب مؤسسات التنشئة الاجتماعية الدور الأبرز في ذلك، حيث تتضافر البيئة الثقافية، والسياسية والأسرية، والمجتمعية، ومؤسسات التعليم بكل مراحله في ذلك. ويبدأ التمييز منذ اللحظات الأولى للميلاد بناءً على النوع البيولوجي، فعلامات الابتهاج التي تسيطر على الأسرة بقدوم مولود جديد لا تتحقق إلا إذا كان المولود ذكرًا، أما إن كان المولود أنثى فإنه لا يقابل بنفس

(1) حمود العودي، العنف والتمييز الاجتماعي بين أشكاله الثقافية وأبعاده السياسية وموقف الإسلام منه (اليمن نموذجًا)، صنعاء، مركز دال للدراسات، فبراير 2012

مشاعر الارتياح، حيث بلغت نسبة تفضيل المولود الذكر على الأنثى (76.9٪).[1]

وتتحدّد الأدوار الاجتماعية للنوع الاجتماعي في التقسيم القهري للعمل بناءً على النوع البيولوجي، فالذكر يمارس أعمالًا، ويقوم بوظائف، ويكتسب امتيازات لا يحق للأنثى أن تحصل عليها. بل إن مؤسسة التعليم وما تحتويه من مناهج، ومضامين، ووسائل تربوية فضلًا عن البيئة الثقافية والموروثات الاجتماعية والمرجعيات الأيديولوجية التقليدية، والفَهم المغلوط لمقاصد الدين تعزّز مثل هذا التقسيم، وتكرّس النظرة الدونية للمرأة، وتسلب حقوقها الإنسانية حتى في مسألة حقها في تقرير مصيرها، واختيار شريك حياتها.

ويحضر التمييز في أشكال أخرى، فالنظرة المحتقرة التي تنتقص من ذوي بعض الأعمال والمهن (كالحداد، والحلاق، والجزار، والإسكافي، وعامل النظافة، وما شاكل) تتحول إلى نوع من التفرقة العنصرية، ويتجاوز الأمر إلى ربط مثل هذه المهن بالأصول الإثنية والوارثية لمحترفيها، وبالتالي إلباس صورة نمطية لمثل هؤلاء "بوجود خواص اجتماعية وبيولوجية تتوافق بطبيعتها مع ممارسة مثل هذه الأعمال والمهن، بحيث لا يمكنهم العمل في أعمال أو مهن أخرى من جهة كما لا يستطيع غيرهم القيام بها دونهم، فالحلّاق حلّاق، والجزار جزار، لا بحكم مهنته فقط، بل بحكم مولده ونسبه أيضًا، وهنا لبّ المشكلة".[2]

وتنسحب أيضًا أشكال أخرى من التمييز ضد فئات اجتماعية تتصف بأنها فئات "هامشية"، فما يطلق عليهم وصف "الأخدام" بقصد التحقير، والانتقاص من حقوقهم الإنسانية، والاعتبارية، وهم في الأصل مواطنون ذوو بشرة سمراء، حيث لا يتمتعون بحقوقهم الإنسانية، والاجتماعية أسوة بإخوتهم من الفئات الأخرى، فهم يعيشون على هوامش المدن والقرى في بيوت من الصفيح،

---

(1) نفسه

(2) نفسه

والعشش، وفي أوضاع معيشية مزرية للغاية، كما أن علاقتهم بالعمل ضعيفة، حيث يمتهن غالبيتهم أعمال النظافة، أو في مهن أخرى "متدنية".

وهناك فئات اجتماعية أخرى ينالها قسط وافر من التفرقة والتمييز الاجتماعي كـ"الجزّارين، والمزاينة، والدواشين، والأخضور...إلخ".[1] و"كل هذه الفئات المهنية والنافعة أصلًا [تعاني] من حالة العزل المهني في الأساس والذي أفضى إلى العزل الإثني، أو السلالي الحاد لهم من قبل المجتمع من حيث التزاوج بالدرجة الأولى، ومن حيث القبول بالمكانة الاجتماعية، والدور الاجتماعي المتكافئ لهم مع غيرهم من بقية الفئات الاجتماعية الأخرى على الصعيد الاجتماعي، والسياسي بالدرجة الثانية (...)."[2]

وبلا شك فإن مظاهر الأزمة المجتمعية لا تنحصر فيما أوردناه سلفًا، بل تتسع لتشمل جوانب أخرى مختلفة. وحيث كان غرضنا من عرضنا هذا هو توجيه الأنظار إلى المسار الحقيقي لجوهر الإشكالية القائمة فإننا معنيون بوضع محددات دستورية واتجاهات لسياسات، وتشريعات تسهم في إحداث تغيير في البناء الاجتماعي القائم بما يؤدي إلى خلق أنساق جديدة، وإعادة صياغة علاقات الدولة بالمجتمع بما يهيئ الأرضية المواتية للانتقال التاريخي إلى الحداثة، والتقدم، والمدنية.

---

(1) الجزارون هم الفئة الاجتماعية المشتغلة بأعمال ذبح، وسلخ، وبيع لحوم الحيوانات من الأبقار، والأغنام والمزاينة هم المشتغلون بأعمال الحلاقة، والطباخة المنزلية في الأعراس والمآتم، ودق الطبول في الأفراح، والمناسبات العامة، والخاصة والأخضور هم الفئة المشتغلة بزراعة محاصيل البقوليات تحديدًا () أما فئة الدواشين فهي الفئة الاجتماعية الإثنية، أو السلالية التي يتوقف عملها على نقل الأخبار، والرسائل، والإشادة بخطابات مفوّهة بعليّة القوم، وأصحاب المواقف في الأعراس، والمناسبات العامة، والخاصة، وتحقير الخصوم، وأصحاب السوابق الملمومة"(دحود العودي، مرجع سبق ذكره، ص97)

(2) نفسه

ثانيًا: أزمة المنظومة السياسية وتحديات التنمية السياسية

يقودنا الحديث عن التنمية السياسية إلى الحديث عن السياسة بما هي هندسة للمجتمع والدولة، تنتظم من خلالها علاقات الأفراد، والجماعات بالنظام السياسي. وحيث إن التنمية السياسية تمثّل النظرية التي ترسم توجهات، ومضامين الدولة، فإن السياسة لا يمكن أن تتحقق إلا بأدواتها القانونية.

إن ممارسة السياسة خارج شروطها وبغير أدواتها هو عمل اعتباطي، وأشبه بمن يريد " تربيع الدائرة"!! بحسب تعبير المفكّر الكبير د. أبوبكر السقاف. فالسياسة لا تكون إلا مدنية؛ فهي لا تتحقق إلا في فضاء من الحرية والحوار الديمقراطي، وسيادة القانون، والفصل الواضح بين السلطات. فلا حديث عن عمل سياسي في ظل ممارسة الاستبداد العسكري، أو الجمع بين رئاسة الدولة كمسئولية مدنية، ورئاسة المؤسسة العسكرية والأمنية.[1]

إنّ تخلف العمل السياسي في البلد يأتي من "سيادة قانون القوة لا قوة القانون"، وشيوع علاقات الاستحواذ والقوة وانتشار السلاح، وهو إلى ذلك يأتي من حضور طاغٍ للأشكال غير الرسمية (العصبويات والسلطة المشيخية، والمؤسسة العسكرية، والفهم المبتسر للدين) وتدخلاتها التعسفية في الحياة السياسية، في مقابل حضور شكلي للأحزاب والتنظيمات السياسية، وتزييف للعمل الديمقراطي، والممارسة المدنية.

ويواجه العمل السياسي في اليمن إشكالات من نوع آخر، مرتبطة بالحالة الممارسية للسياسة، التي أتت كتعبير عن ثقافة ترى في السياسة مجالًا خصبًا للمناورة، والمراوغة، و"الإقامة على الكذب"، فضلًا عن ابتكار أساليب للتحايل على الدستور، ومنظومة القوانين والقيم، وكذا التنصل عن الاتفاقات السياسية، والتعاقديات الاجتماعية. إذ يتضح ذلك وبجلاء في اصطناع فجوة ما بين

---

(1) أبوبكر السقاف، دفاعًا عن الحرية والإنسان، إعداد: منصور هائل، صنعاء، منتدى الجاوي الثقافي، 2010

الدساتير، والتشريعات كنصوص، ومنظومة القيم كمكتسبات وطنية، حقوقية، إنسانية، وما بين آليات تطبيقها وتجسيدها على أرض الواقع. إن هذا الأمر لا يتم بشكل عفوي معزول، بل يأتي تلبية لحاجة سياسية للحاكم تتمثل في تقويض قوة القانون، ومشروعيته في أذهان الناس، من خلال خلق مساحة ذهنية لديهم من عدم جدواه، أو استخدامه في حالات أخرى كأداة لقهرهم، أو ترويضهم، وتدجينهم بدلًا من تحقيقه للديمقراطية والعدالة.

وليس بعيدًا عن ذلك ممارسة حالة من الفساد المعمّم، بهدف استكمال حلقات إحكام السيطرة، وفرض الاستبداد كأسلوب لإخضاع قوى المجتمع، فالفساد في حقيقته صنو للاستبداد، والحكم الاستبدادي هو حكم فاسد بالضرورة. وما يجدر التنويه إليه في هذا المطاف هو أن الفساد لا يقتصر على صورة أحادية، ولا ينحصر فقط في أسلوب الإدارة والحكم، بل هو مؤسسة قائمة على حزمة من السلوكيات، والأداءات الممنهجة، وأنماط من التفكير، والتعاطي مع حاجات الناس والمشروع الوطني.

وحيث يفترض أن تكون السلطة أداة أو آلية رشيدة ديمقراطية لإدارة شئون الناس، ومواجهة احتياجاتهم المتزايدة بتنفيذ مشاريع تنموية إستراتيجية، ومرحلية، وإشراكهم في تحديد أولوياتهم، ورسم مسارات مستقبلهم، فإنها تستحيل إلى طغمة سلطوية "حكم عضوض" تستنزف الثروات الوطنية، وتهدر الكرامة الإنسانية، وتنزع عن الناس هُوياتهم، وتسلبهم إرادتهم، وتحوِّل البلد إلى غنيمة تستحوذ عليها، وتتعامل مع سكانها كقطيع، وتِرْكَة تسعى إلى امتلاكها وتوريثها.

إنّ أسلوب إدارة الدولة بالأزمات والحروب كنهج قائم، هو في حقيقة الأمر تعبير عن فشل ذريع لمنظومة الحكم وعجز كامل عن امتلاك هذه المنظومة رؤية وطنية، وإستراتيجية تنموية، لذا فهي تجد في افتعال الأزمات، وإشعال الحرائق

حلًا سهلًا للهروب من الاستحقاقات الشعبية، والمسئوليات الوطنية المترتبة عليها.

ليس ذلك فحسب بل إن الطبيعة العصبوية، الأحادية، الثأرية، الطفيلية، الهجينية لمنظومة الحكم تستخدم الحروب كوظيفة اقتصادية، وسياسية، بحيث تُدّر لها المزيد من الثروات، وتراكم الأموال والنفوذ وتحقق لها استمرارية البقاء في سدّة الحكم، وذلك إما بإلباس تلك الحروب التي تشعلها مشروعية وطنية من خلال تضليل الرأي العام بشعارات زائفة، أو من خلال الخلق المستمر لبؤر التوتر، والاقتتال الأهلي ليتسنى لها أن تسود وفقًا لقاعدة "فرّق تسد"، وتصبح بالتالي هي المرجعية التحكيمية للأطراف المتنازعة.

إن حالة التزاوج الهجيني، وغير الشرعي بين المؤسستين المدنية، والعسكرية في منظومة الحكم وهي بالمناسبة حالة طبعت أنظمة الحكم طوال عقود وعهود متعاقبة غالبًا ما أفضت إلى نهج ثأري ديكتاتوري فردي، أو شمولي في إدارة الدولة والمجتمع. فيتم التعامل مع الخصوم، والقوى المنافسة للحكم بروح عدائية انتقامية، فتلجأ السلطة إلى استخدام العنف، والتصفيات وأشكال من الإقصاء للآخر المختلف، ومعها تغيب آمال الناس بإمكانية تحقيق نظام عادل، فيغرقون في سديم من الإحباط المعنوي، والمادي، تبنّي هذه الحالة الإنكسارية بينهم وبين المجال العام وممارستهم لحقهم في السيادة الشعبية عوازل سميكة، وهو ما يسمح للطُّغمة المستبدّة في أن تعزّز من سطوتها، وإحكام قبضتها.

وحيث إن الحكم الديكتاتوري يتخذ أشكالًا مختلفة لإخضاع المجتمع، تتراوح ما بين الأشكال الناعمة كالتسويغ، والإغراء، والإغواء، والتحايل، والخداع، والتضليل، والتدليس، وممارسة الكذب، وصولًا إلى استخدام أشكال قهرية/ عنفية، كالإقصاء، والنفي، والاعتقال التعسّفي، والتعذيب، والمحاكمات الصورية، والتصفيات الجسدية، وشنّ الحروب، فإن للاستبداد أسبابًا أخرى، منها ما يتعلق بطبيعة البنية الاجتماعية والعلاقات السائدة التي تتصف بأنها بنية

بطريركية، تسلّطية تلحق المواطن الفرد بالجماعة، فتسحق هُويته الكيانية المواطنية لصالح تعزيز حضور الهُويات الصغرى المناهضة بالضرورة للهُوية الوطنية الجامعة. وهناك أسباب تتعلّق بالنظم الثقافية والتراكم التاريخي للتخلف الاجتماعي، فالثقافة العربية نشأت تاريخيًا كثقافة أحادية، لا تقبل التعدّد، ولا ترغب بالآخر المختلف، وهي نُظُم تقوم على الخيال، والتسليم، والتبرير، فهي ترفض العقل، ولا تنزع إلى النقد والمراجعة مما تسهم في خلق القابلية للاستبداد، والإذعان.

وتأتي حالة التزاوج الثانية، في صيغة تزاوج بين السلطة، والنخبة القبلية، فعلاقة الدولة بالنخبة القبلية شهدت خلال العقود السابقة تحوّلات، وتطوّرات عديدة، تبعًا لوضع الدولة، وقدرتها في بسط سيطرتها الكاملة على أرجاء البلاد، وجديتها في إنفاذ القانون، وتعزيز سلطته. فوجود دولة قوية تتمتع بالشرعية السياسية، والشعبية يمكّنها من أن تفرض سلطتها على المجتمع، وتصبح هي المرجعية الوحيدة للناس، في حين لو أنها كانت بخلاف ذلك كما هو وضعها حاليًا فإن هذا يخلق للنخب القبيلية مجالًا مفتوحًا في ممارسة سلطتهم الاجتماعية، والعرفية القسرية على السكان، وفرض الأعراف والثقافة القبلية التقليدية لتصبح هي القانون الساري.

إن "الدول التي لا يسود فيها [القانون] تصبح الأعراف نافذة كما لو كانت قانونًا، أي تكتسب صفة الصورية الحاكمة في المجال القانوني، بينما يلغي القانون في الدول التي يسود فيها العُرف [على القانون] (...) لذلك ينحط القانون إلى مستوى العُرف، ويرتفع العُرف إلى مستوى القانون من حيث تنفيذه فيغدو ظلمًا فاجعًا يمس أكرم، وأقدس مكونات الضمير، ومعنى الحياة. ولذا يسود التشاؤم، وعدم الإيمان بالتضامن، وإمكان انتصار الخير والعدل في حياتنا. وهنا يكمن الفرق الحاسم بين سيادة [القانون]، وسيادة الأعراف"[1]

---

(1) نفسه

إن التطوّر اللاحق الذي شهدته علاقة الدولة بالقبيلة تمثّل في " تمفصل القبيلة بالدولة، حيث لم تعد العلاقة بينهما علاقة تناقضية [كما كان في مرحلة سابقة]، بل باتت علاقة تكاملية. الأمر الذي تمخض عنه تولُّد نظام سياسي رعوي، يقوم على تقاسم السلطة السياسية بين الدولة والقبائل، وتنازل الدولة عن بعض وظائفها لصالح شيوخ القبائل، الذين تحوّلت علاقتهم بالنظام في ظل هذا التمفصل بين الدولة والقبيلة إلى علاقة التزام سياسي، وبالتالي باتت القبيلة تمارس بعض مهام الدولة، وتتصرَّف الدولة أحيانًا كقبيلة، فهي دولة ضعيفة مسلوبة القدرة، فعلى الرغم من تواجدها في كثير من مناطق البلاد إلا أنها ضعيفة وخاضعة، وغير قادرة على فرض سيادة القانون."[1] وهو ما ينتج الكثير من الظواهر، كحالات القتل، والاختطاف، وقطع الطريق، والاستيلاء على الممتلكات العامة، تستخدم بعضها كأداة ضغط للحصول على مكاسب وامتيازات غالبًا ما تكون غير مشروعة.

وفيما يتمظهر الصنف الثالث لحالة التزاوج غير الشرعي الهجيني الذي ميّز أنظمة الاستبداد والاستحواذ في الجمع بين ممارسة المسئولية الحكومية، وممارسة التجارة، أو الجمع بين المسئولية الحكومية والزعامة القبلية والتجارة، فإن هذا يعد أخطرها؛ ليس لكونه يؤلف بين أكثر من سلطة وامتياز فحسب، بل لأنه يخلق مصالح طفيلية نفعية تستحوذ على ثروات الشعب، وتعمّق من التفاوتات الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية، وتَحُول دون ارتباط الناس المباشر بالدولة، فالزّعامات القبيلية تصبح هي الواسطة بين المجتمع المحلّي ومؤسسات الدولة مما يتيح لهم لعب أدوار سياسية من خارج مؤسسات الدولة، كاللجان التحكيمية على سبيل المثال.[2] عندها يجري التقويض الشامل للدولة كمفهوم ومعنى رمزي يستحضره الناس حين تلم بهم الحاجة إلى كيان وطني يحتضنهم، ويحقق لهم

---

(1) عادل مجاهد الشرجبي وآخرون، القصر والديوان، الدور السياسي للقبيلة في اليمن، صنعاء، المرصد اليمني لحقوق الانسان، أكتوبر 2009

(2) نفسه

الأمان والعدالة. كما يجري تقويض أدوات الدولة، أكانت أدوات سياسية، أم اقتصادية، أم اجتماعية، أم نُظُم إدارية وقوانين وثقافة تكرّس من قيمة الهُوية الجامعة، والانصياع للقانون، والالتزام باللوائح، وإعلاء من شأن قيم العمل والتحفيز للإنتاج والإبداع.

ويبرز تحدٍّ آخر أمام تحقيق التنمية السياسية بمفهومها الشامل، ألا وهو تدنّي الوعي السياسي في الأوساط الشعبية، والفَهم الزائف له في الأوساط النخبوية، فضلًا عن حالة عامة من فقدان الثقة بالعمل السياسي، وجدوى أدواته، مما ينتج غيابًا للمبادرات الذاتية والديمقراطية التشاركية، ويعود سبب ذلك لعوامل كثيرة لعل أهمها: افتقاد النظام السياسي للشرعية الشعبية، وعدم توفّر حالة من الرضا العام، وتحايله على العملية الديمقراطية، والسياسية، وكذا تقادم أدوات العمل السياسي، واختلالات تعتور خطابات المنظومة السياسية، بالإضافة إلى التردّي الاقتصادي الذي أصاب حياة المواطن، وأجبره في الكثير من الأحيان على أن يغادر مواقع كان يتواجد فيها بفعالية، إلا أنها أصبحت مع الأيام بفعل سوء الوضع المعيشي مواقع ثانوية هامشية بالنسبة لأولوياته، مُقدّمًا في ذلك مهمة البحث عن لقمة العيش، وتأمين أسرته من مخاطر الجوع.

كما لا يغيب عن بالنا تداعيات الثقافة العولمية، ووعودها الزائفة التي تهدف إلى تعميم ثقافة الاستهلاك التجاري، والانغماس في براثن الاستلاب والانهزامية والتحليق بعيدًا عن الواقعية، واستشعار المخاطر المحدقة.

وحديثنا عن أزمة المشاركة السياسية سيأخذ أبعادًا أخرى، فعلى مستوى أدواتها غالبًا ما انحصرت في المشاركة بالعملية الانتخابية، ورغم ما يشوب هذه العملية من اختلالات وقصور، من حيث طبيعة النظام الانتخابي الذي لا يعكس حقيقية مستوى التمثيل الشعبي، ولا يحقق التنوع المطلوب في جوهر العملية السياسية، إذ غالبًا ما كانت العملية الانتخابية تُعيد إنتاج شخوص السلطة

بأساليب مختلفة اتساقًا مع حاجة النظام للاستفراد والاستئثار، ناهيك عن محدودية نسبة المقيدين في السجل الانتخابي من نسبة من يحق لهم التصويت.

أما ما يتصل بالمشاركة النوعية في العملية السياسية، فلا تزال المرأة اليمنية تحرم في كثير من الحالات من النشاط في المجال العام لأسباب اجتماعية، وثقافية، وسياسية يطول الحديث عنها، وفي الحالات القليلة التي تُمارس فيها المرأة حقها في المشاركة في العملية الانتخابية فإنها غالبًا ما تحضر كصوت انتخابي لا أكثر من ذلك. وينسحب الوضع على فئات اجتماعية أخرى، فالشباب لا يزال يقود حالة نضالية من أجل أن يحظى بموقع يتناسب مع حجم تواجده ضمن الكتلة السكانية، وفعاليته في الحياة. وعلى الرغم من أن السنوات الأخيرة شهدت حراكًا شبابيًا واسعًا تجلّى ذلك في تفجّر ثورة عارمة في 11 فبراير من العام 2011م والتي أسقطت نظام الاستبداد، والفساد، حيث كان الشباب يمثّلون طليعتها الأولى ووقودها الأنقى، كما كان ولا يزال للشباب الدور الجوهري في تفجُّر الاحتجاجات الشعبية التي قادها الحراك السلمي الجنوبي وشملت المحافظات الجنوبية منذ يونيو 2007، وما سبق هذا التاريخ من إرهاصات سياسية واجتماعية.

ويجدر بنا في مختتم هذه التناولة، أن نتعرّض لواقع الأحزاب، والتنظيمات السياسية، ودور منظمات المجتمع المدني في التنمية السياسية. فعلى الرغم من أن التعددية السياسية والحزبية، وحرية العمل المدني مكفولة في الدستور، والتشريعات المصاحبة، إلا أن هذه العملية لا تزال متخلفة عن السياق الاجتماعي واعتمالاته. فواقع الحال يقول بأن الأحزاب، والتنظيمات السياسية تعاني من هشاشة في أبنيتها التنظيمية، وعدم مقدرتها على استيعاب حاجة قواعدها إلى التجديد ناهيك عن الحاجات المختلفة للمجتمع، وفيما تعاني من ضعف في تصوراتها البراجية، فإنها لا تزال حبيسة إشكالات في حياتها الداخلية تتعلّق بغياب الديمقراطية الداخلية، ومستوى الأداء السياسي، والتنظيمي،

وصلاتها بجماهيرها، ووسائطها التواصلية مع الناس. في حين أن حال منظمات المجتمع المدني ليس بأفضل منها، فهي تفتقد للبناء المؤسّسي والوظيفي، كما يفتقر القائمون عليها إلى الكفاءة المطلوبة، ويغيب دورها في المجالات الاجتماعية، والثقافية، والاقتصادية على أهميته. ويؤخذ على هذه المنظمات أن غاية ما تتوخّاه هو العوائد المادية، والحصول على المنح، والدعم الخارجي، في حين أنها لا تمتلك رؤية حقيقية للتعامل مع حاجات المجتمع، وأولوياته في التمكين الاجتماعي، والسياسي، والاقتصادي.

ثالثًا: آفاق الانتقال التاريخي

بعد أن قدَّمنا توصيفًا عامًا لتحدّيات التنمية الاجتماعية، والسياسية، والذي حرصنا فيه على التركيز على التحدّيات الكبرى التي مثلّت العقبة الكأداء أمام تحقيق التنمية الإنسانية العادلة، وفي المقدمة منها تعثر بناء الدولة الضامنة الديمقراطية الحديثة، والتوزيع غير المنصف للثروة الوطنية، واحتكار السلطة، والانفراد بالقرار السياسي، وأزمة المشاركة السياسية. إضافة إلى الاختلالات العميقة التي شابت البنية الاجتماعية، والمنظومة العلائقية، كالتفاوت الاجتماعي، والاقتصادي، وحضور الولاءات القبلية، والعصبوية التي تعمد إلى تذويب الفرد/ المواطن في بنية الجماعة، وتُلحق ضمورًا بالهُوية الوطنية الجامعة، ناهيك عن مهددات تفكك البينان الاجتماعي المتمثلة في اتساع رقعة الفقر، وزيادة معدلات البطالة، والأمية، وانخفاض الأجور، وحضور أشكال من التمييز الاجتماعي، والحرمان من شبكة الخدمات الاجتماعية، والافتقار إلى السياسات الإستراتيجية الوطنية الإنمائية.

وبناءً على ما تقدم نخلص في مُختَتم هذه الورقة إلى وضع موجّهات عامة لإعادة البناء الشامل، و"الخروج التاريخي" من حالة التخلّف والهدر العام، نجملها في الآتي:

إعادة بناء الدولة والنظام السياسي على أسس ديمقراطية عادلة، وإعادة البناء هذه لابد وأن تشمل الأبعاد الآتية:

1.البُعد الدستوري:

يمثّل الدستور حجر الزاوية في العملية البنائية، وهو الوثيقة الأولى التي تتمتّع بسلطة فوقية لا تعلوها سلطة. انطلاقًا من هذه الأهمية، وكون مهمتنا في مؤتمر حوارنا هذا تتمثّل بالأساس في إنتاج صيغة لعقد اجتماعي جديد، فلا بد أن يرتكز على نصوص واضحة، وقواعد دقيقة، تلبّي تطلعات الشعب في بناء الدولة المدنية الديمقراطية، البرلمانية، الاتحادية، الوطنية الحديثة، وتضع التوجّهات الإستراتيجية، والتنموية العادلة للدولة القادمة، وتحديد مضامينها الاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية، والقانونية. وتشدد في مسألة إدخال التعديلات عليها، وتضع قيود محكمة تمنع التحايل عليها، أو تجاوزها بأي شكل من الأشكال.

وكم سيكون مهمًا أن يحتوي هذا الدستور على مقدمة ديباجية، تكون بمثابة وثيقة تاريخية، أو ما يمكن أن نسميه "ميثاق أعظم"، يوقع عليه من كل الأطراف المعنية، ويسيّج بضمانات دستورية، وقانونية، وإرادة جماعية، بحيث يقرّ مضمونه على حرمة الدم اليمني، وتحريم الاقتتال الأهلي، وتجريم العنف، والتطرف واللجوء إلى القوة، وثقافة تمجيد الحروب، ونبذ الصراعات، والثأرات، ونوازع الكراهية، والأحقاد، والممارسات العنصرية، وكذا التأكيد على قيم الإخاء، والمحبة، والمساواة، والتسامح السياسي.

إن لهذا الأمر أهمية بالغة في حال تحققه، فهو سيشكّل إعلانًا تاريخيًا، ورغبة وطنية في ضرورة مغادرة ماضي الصراعات السياسية، وجراحاتها، ويقود بالتالي إلى فضاء التعايش، والتعاون، والتضامن، والقبول بالآخر، والحرص البالغ على روح الانسجام الوطني.

2.البُعد الهيكلي والوظائفي:

أوضحنا فيما تقدّم أن التحدّي المركزي والأوّلي الذي يواجه تحقيق النهوض الشامل هو تعثّر بناء الدولة الضامنة والعادلة، والطبيعة المختلة للنظام السياسي، وهو ما يستدعي التفكير العميق في سبل إعادة بناء الدولة، بما يسهم في زحزحة مواقع الأزمات الوطنية، والتوخّي التام في إيجاد حلول ناجعة، وتاريخية. وأتصوّر أن صيغة الدولة القادمة لابد وأن تحقق التطلعات المُشرَئِبة لعموم الناس في بناء الدولة المدنية الديمقراطية، الاتحادية الحديثة، وتوسيع الخيارات الاجتماعية، وتحقيق الشراكة الوطنية في السلطة والثروة.

وأن يتحدد شكل النظام السياسي في النظام البرلماني كشكل اكتسب أهمية كبيرة من طبيعة تجارب البلدان التي نحت في تطبيق هذا النموذج الذي يأتي انسجامًا مع الرغبة في تجاوز إشكالية تاريخية عانت منها اليمن طوال عقود، وعهود وهي تركّز السلطة واحتكار الثروة بيد فرد أو جماعة استبدادية.

يضاف إلى ذلك الفصل الواضح والتام بين سلطات الدولة الثلاث (التنفيذية، والتشريعية، والقضائية) وتقليص صلاحيات واختصاصات رئيس الجمهورية، ووضع نصوص واضحة تضمن حيادية المؤسسة العسكرية والأمنية وحصر وظيفتها في الدفاع عن سيادة الوطن، والحفاظ على أمنه، واستقراره، وهذا يقتضي تجريم تسخير هذه المؤسسة لصالح فرد، أو طرف سياسي، أو جماعة، ومنع الجمع بين رئاسة الدولة، ورئاسة مؤسسة الجيش والأمن.

3.البُعد الديمقراطي والقانوني:

يكتسب النظام السياسي شرعيته السياسية، ومشروعيته القانونية من توفّر حالة رضا عام بين أفراد المجتمع عنه، وترسّخ الثقة بين الدولة، ومواطنيها، حتى يشعر المواطن البسيط أن هناك حاجة، ومصلحة حقيقية تتوفر له من استمرار النظام. وأولى موجبات ذلك؛ تحقيق الديمقراطية والتمثيل الحقيقي للإرادة الشعبية والسيادة الوطنية، والتعامل مع أفراد الشعب على قدم المساواة، وتأمين

الحقوق، والحريات الإنسانية بأشكالها المتعددة والمفتوحة، وإطلاق المجال العام أمام حركة المجتمع المدني، واستقلالية هيئاتها عن السلطة، وحياديتها عن التحيّزات الحزبية؛ لتصبح بمثابة أداة الرقابة المجتمعية والرافعة لمطالب المجتمع والضمانة الأكيدة لسيادة الديمقراطية التعدّدية، ومبدأ التكافؤ، وقيم المواطنة، وحكم القانون، ومن ضمن هذه الهيئات التي لابد أن تتمتع بالاستقلالية، والحيادية، والشخصية الاعتبارية: (هيئة حقوق الإنسان، ولجنة شؤون الأحزاب، ولجنة شؤون النقابات، والاتحادات المهنية، والعمالية، والمنظمات غير الحكومية، والمجلس الوطني للصحافة والإعلام).

يتعزز ذلك مع إنتاج نظام انتخابي جديد يعكس التمثيل العادل لمختلف المكوّنات السياسية، والاجتماعية، ويدفع الناس للوثوق بالعملية الانتخابية من خلال ضمان تحقيق مبدأ تناوب السلطة سلميًا، والالتزام بالشراكة السياسية. وهو ما يتوفر في نظام القائمة النسبية الذي يسهم في تفكيك الأنساق الاجتماعية التقليدية العصبوية لصالح حضور الدور المحوري للفرد/ المواطن في صلب العملية السياسية، لكونه يمتلك الإرادة المستقلّة، ويتمتّع بحرية الاختيار، والحقوق المواطنية الكاملة غير المنقوصة.

إن إعادة تعريف العمل السياسي بكونه أداة تكريس الوعي السياسي المدني الديمقراطي في أوساط الجماهير، ووسيلة تعيد تطبيع علاقة الأفراد بالقضايا الكبرى يتطلّب إحداث تغيير حقيقي في بِنية المنظومة السياسية، وتجسيد الديمقراطية الداخلية في بِنية الأحزاب، وتحديث وسائط تواصلاتها مع الجماهير وتبنّي المطالب الاجتماعية في برامجها السياسية، وتجسيدها في ممارساتها الواقعية.

كل ذلك يستلزم بناء منظومة من التشريعات، والقوانين العادلة، والضامنة للحقوق السياسية، والحريات العامة المتمثلة بحرية التعبير عن الرأي، والموقف والفكر والمعتقد، وحق التجمع السلمي، والتنظيم السياسي، وحق الاختلاف والتعدّد، والمشاركة السياسية، وحق المبادرة الشخصية، وحرية الإبداع، وحق

المرأة في المساواة، وفي المشاركة في الحياة العامة والخاصة؛ باعتبار كل هذه الحقوق مكتسبات إنسانية، وحقائق عصرية يستحيل القفز عليها، أو الانتقاص منها.

4.البُعد الاقتصادي، والاجتماعي:

تعود الإشكالية الوطنية وتعبيراتها السياسية إلى جذور اجتماعية، واقتصادية، تتعلق في الأساس بطبيعة النظام الاقتصادي، والعلاقات التي ينتجها. من هذا المنطلق ينصبّ هذا البعد على تحقيق هدف مركزي وهو إعادة صياغة البنية الاقتصادية الريعية السائدة بما يجعلها بنية إنتاجية وطنية تركّز على تطوير الإنتاج المحلي في القطاعات المختلفة، وتحقيق ثلاثية: التنمية المتوازنة، والعدالة الاجتماعية، وتكافؤ الفرص لمختلف فئات المجتمع.

ويحتل هذا الهدف الطموح أهمية بالغة في حل جذر الإشكالية الوطنية، فهو ينطوي على الدور القيادي الذي لابد للدولة أن تضطلع به في العملية الإنتاجية، وتنظيمها من خلال الدور التنظيمي، والتنفيذي والإشرافي، والرقابي، وضمان التوازن بين مختلف القطاعات الاقتصادية بما يسهم في توسيع القاعدة الإنتاجية، وتنويع مصادر الدخل الوطني، وتأمين النمو الاقتصادي ذاتي الدفع.

ناهيك عن تحقيق التنمية المتوازنة والعادلة بين الريف والحضر، وضمان عدالة توزيع الدخول، وتأمين الحاجيات الأساسية لأوسع الشرائح الاجتماعية من الفقراء، وذوي الدخل المحدود، وضمان مجانيتها وتحسين جودتها، كالخدمات الصحية، والتعليم، والإسكان، والتوسع في شبكة الأمان الاجتماعي ضد الفقر، والبطالة، والعجز، والشيخوخة.

والعمل على تشجيع القطاع التعاوني والقطاع الخاص للإسهام في العملية الإنتاجية، وتوجيه أنشطته بما يخدم الاقتصاد الوطني، ومتطلّبات حاجات المجتمع.

كما لابد أن تتجه عملية النهوض الاقتصادي والتنموي إلى تحقيق العدالة الاجتماعية بأبعادها الإنسانية، وما يقتضي ذلك من توزيع تكاليف الإصلاحات الاقتصادية والسياسات النقدية الضريبية، والجمركية وأعباء التنمية على الشرائح الأكثر غنىً، وتخفيضها على الشرائح الفقيرة، بما يُفضي إلى تقليص التفاوت الاقتصادي، وحصول فئات الشعب على ثمرات العملية التنموية، وتأمين الحقوق الأصيلة للقوى العاملة في التأمين الصحي، والمعيشي، وتحسين شروط، وظروف العمل بما في ذلك تحديد حدّ عادل للأجور، وربط سياسات الأجور بالقدرة الإنتاجية، وتحديد ساعات الراحة، وأيام الإجازات مدفوعة الأجر.

ولا يفوتنا أن نشير في هذا المقام إلى ضرورة إشراك المرأة في العملية الإنتاجية غير الزراعية، والعمل على إيجاد نصوص قانونية تجعل من المرأة الريفية، وربّات البيوت ضمن قوة العمل باعتبارها تمارس أعمالًا لا تقل أهمية عن تلك الأعمال التي تتم في سوق العمل.

وتتطلّب عملية إصلاح مسار العملية الاقتصادية حزمة من الإجراءات، والسياسات، وإصدار منظومة من القوانين، والتشريعات التي تهدف إلى مكافحة الفساد وتجفيف منابعه، والعمل على استعادة الأموال المُهرّبة والثروات المنهوبة من مغتصبيها، وتطوير الأداء المهني، والاهتمام بالمورد البشري، والشباب، والقوى العاملة، وإعادة هيكلة الأجهزة الرقابية، والوظيفية (كالجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة، والهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد، والهيئة الوطنية للخدمة المدنية، وهيئة تحصيل الضرائب والواجبات الزكوية، وغيرها...) بما يجعلها مستقلّة ماليًا وإداريًا عن السلطة التنفيذية، وتكون مُساءَلة أمام مجلسي النواب والشورى.

كما تتطلّب إجراء تغييرات جوهرية في السياسات المالية، والموازنة العامة للدولة، وسياسة الإنفاق العام لما لذلك من أهمية كبرى تتعلق بالتوجهات العامة

للدولة، فالموازنة العامة للدولة ليست مجرد لائحة تتضخم فيها الأرقام المالية بل هي وثيقة سياسية في المبتدأ تحدّد طبيعة التوجهات التنموية، والمضامين الاقتصادية، والاجتماعية للدولة، التي لابد أن تتأسس على تخصيص أكبر نسبة من الموازنة العامة في العملية التنموية، وتوفير الخدمات الاجتماعية، كالصحة، والتعليم، والإسكان، والضمان الاجتماعي، وتخصيص نسب لائقة للبحث العلمي، والأكاديمي، والإنتاج الفني، والثقافي، والإبداعي.

أما فيما يتعلّق بالجانب الاجتماعي وضرورة إحداث تغييرات جوهرية في البِنْية الاجتماعية، فإنّ التفكير لابد أنْ ينصبّ في ضرورة وضع محددات تسهم في إعادة صياغة العلاقات الاجتماعية السائدة، والبنى القائمة، بما تؤدي في نهاية المطاف إلى تفكيك البنى العصبوية، وشبكات المنافع غير المشروعة التي تكوّنت بفعل حالة الفساد، وعلاقات الاستحواذ، والانتقال إلى تحديد الموقع الاجتماعي للفرد بناءً على معايير الكفاءة، والمهنية، والقدرة، وحضوره في العملية الإنتاجية، وليس بناءً على انتمائه لسلطة اجتماعية ناشئة، سواء أكانت قبلية، أم فئوية، أو قربها منها. كما تستلزم وضع سياسات واستراتيجيات وطنية شاملة قصيرة ومتوسطة وبعيدة المدى لمكافحة ظواهر اجتماعية كثيرة: كالفقر، والبطالة، والجوع، والأمية، وتغوّل الفساد، والمحسوبيات، والرشوة، والسرقات بأشكالها، بما فيها السرقات الفكرية، وعمالة الأطفال، وتفشّي التسوّل، والثأر، وانتشار السلاح، وحضور أشكال التمييز، والتهميش الاجتماعي.. إلخ. وفي الحقيقة فإن هذا الأمر مرتبط بدرجة رئيسية بالسياسات التعليمية، ومضامين المناهج التربوية، وبمختلف مؤسسات التنشئة الاجتماعية، وحضور العامل الثقافي، ووسائط نشر التحديث، والوعي التقدمي، وكذا العملية التنموية الإنسانية بأبعادها المختلفة والشاملة، وهو حديث يطول، ويتشعّب وبحاجة إلى إفراد دراسات مستقلة، والاستعانة بخبرات محلية، وأجنبية تتناول كل هذه المشكلات من جوانب

متعددة وبأسبابها المختلفة وصولًا إلى وضع سياسات وموجهات تعمل على حلّها، وهو ما نأمل أن نقوم به في المرحلة التالية من عُمر مؤتمر الحوار الوطني كما هو محدّد في جدولة أعماله.

وفي الأخير حسبي أنّي قدمت هذه المُساهمة المتواضعة، التي أرجو أن أكون قد تناولت فيها القضايا الرئيسة فيما يخص تحديات التنمية الاجتماعية، والتنمية السياسية، وسبل معالجاتها على أمل أن تُثرى بالنقاش، والاستفاضة كي تعم الفائدة، ويتحقق الهدف المرجو منها.

مساهمة قُدّمت إلى فريق التنمية الشاملة والمستدامة في مؤتمر الحوار الوطني، مايو 2013.

المصادر والمراجع

1. أبوبكر السقاف، دفاعًا عن الحرية والإنسان، إعداد: منصور هائل، صنعاء، منتدى الجاوي الثقافي، 2010.
2. حمود العودي، العنف والتمييز الاجتماعي بين أشكاله الثقافية، وأبعاده السياسية، وموقف الإسلام منه (اليمن أنموذجًا)، صنعاء، مركز دال للدراسات، فبراير 2012.
3. عادل مجاهد الشرجبي وآخرون، القصر والديوان، الدور السياسي للقبيلة في اليمن، صنعاء، المرصد اليمني لحقوق الإنسان، أكتوبر 2009.

أُسس بناء الدولة المدنية الديمقراطية

في وثيقة مخرجات مؤتمر الحوار الوطني الشامل

تتناول هذه الورقة أسس بناء الدولة المدنية الديمقراطية في اليمن كما رسمتها الوثيقة التي خرج بها مؤتمر الحوار الوطني الشامل الذي عُقد في الفترة (مارس 2013م – يناير 2014م)، وشاركت فيه مختلف الأحزاب السياسية، والفعاليات الاجتماعية في البلاد. وقبل الدخول في صلب الموضوع يجدر بنا أن نعطي إلماحة سريعة عن مفهوم الدولة، وتطوّره التاريخي.

مفهوم الدولة (State) وتطوّره

ظهرت الدولة لأول مرة في التاريخ البشري قبل حوالي 6 آلاف سنة، وقد ارتبط نشوء الدولة ارتباطًا تلازميًا بظهور الزراعة وتحقيق فائض في الإنتاج، ونشوء الملكية الخاصة، أي التحول من نمط الإنتاج المشاعي البدائي الذي يقوم على أساس الإدارة الذاتية للإنتاج إلى نمط مغاير يتسم بسيطرة الأقلية على وسائل الإنتاج والثروة.

وقد عرف المجتمع البشري أشكالًا مختلفة للدولة، بدءًا من (الدولة المدينة) (Stat – city) كما في أثينا، إلى الدولة الإمبراطورية مترامية الأطراف والتي تضم عدة مدن، كما هو الحال في الإمبراطورية الرومانية، إلى الدولة الخراجية، أو السلطانية القائمة على أساس الخراج والغنيمة، ومثال ذلك دولة الخلافة الإسلامية التي سادت التاريخ الوسيط، وانتهاءً بالدولة الحديثة التي بدأت بالنشوء في أوروبا منذ أواسط القرن السابع عشر الميلادي.

لا يوجد تعريف محدّد للدولة، فهناك تعريفات كثيرة، ومتعدّدة، ومتباينة وفقًا لتباين الزاوية التي نظر الفلاسفة والمفكرون والباحثون إليها. وهناك ما يقرب من مائة وخمسين تعريفًا للدولة بحسب أحد الباحثين.

ومع كل هذا التباين والاختلاف، نستطيع القول: إنه يوجد تعريف للدولة هو الأكثر انتشارًا، وتداولًا بين الباحثين والمفكرين، وهو كالتالي:

الدولة: هي كيان سياسي قانوني، ذو سلطة سيادية مُعترف بها، في رقعة جغرافية محدّدة، على مجموعة بشرية معيّنة.

ويتضمّن هذا المفهوم أربعة أركان أساسية للدولة، هي: الحكومة، والإقليم، والسكان، والسيادة بما تتضمنه من الاعتراف الداخلي، والخارجي بسيادة الدولة.

أما مفهوم الدولة المدنية (Civil State) فتعود جذوره إلى حقبة التحوّلات التكنيكية الاقتصادية والاجتماعية، والسياسية، والثقافية التي شهدتها أوروبا منذ القرن الرابع عشر الميلادي، والمتمثّلة بتحلّل العلاقات الإقطاعية، وظهور بدايات أسلوب الإنتاج الرأسمالي (المانيفاكتورات Manifactures)[1]، وصعود الطبقة البورجوازية، وتشييد المدن، والأسواق الحرة والقيام بالتجارة العابرة للحدود والكشوفات الجغرافية، واختراع الآلة الطابعة عام 1447م، وحركة الإصلاح الديني (Reformation) على يد مارتن لوثر (1483-1546م) وجون كالفن (1509 - 1564م)، ثم تلا ذلك اندلاع ثورات سياسية، أهمها: الثورة الإنجليزية عام 1688م، والثورة الفرنسية عام 1798م، وانبثاق الثورة الصناعية (The Industrial Revolation) مطلع القرن التاسع عشر.

لقد أفضت هذه التحوّلات التاريخية الكبرى إلى ظهور فكر تنويري حداثي، شرع في التأسيس لعلاقة مغايرة بين الدولة والمجتمع، والانتقال من حالة الطبيعة التي تتسم بسيادة الفوضى وقانون الغاب (حرب الكل ضد الكل) إلى حالة التمدُّن القائمة على أساس التعاقد الاجتماعي الطوعي الحر، أو الانتقال من حالة

(1) المانيفاكتوراه: هي منشأة صناعية تضمّ عددًا من العمّال الذي يقومون بإنتاج السلع اعتمادًا على العمل اليدوي وتقسيم المهام فيما بينهم، ومثلت المانيفاكتوراه أسلوبًا متطورًا في تقسيم العمل عن الأسلوب الذي ساد في الصناعات الحرفية، إذ كان العامل الحرفي يقوم بكل مهام، ومراحل إنتاج السلعة منذ البداية وحتى النهاية

الدولة الدينية التي تضفي القداسة على الحاكم، واعتبار شرعية السلطة مستمدة من التفويض الإلهي إلى الدولة الحديثة المستمدة شرعيتها من التفويض الشعبي.

إن نظرية العقد الاجتماعي (Social Contract)، التي أصّلها ونظّر لها فلاسفة الأنوار، وأبرزهم: توماس هوبز (1588 - 1679م)، وجون لوك (1632 - 1704م)، وباروخ سبينوزا (1632 - 1677م)، وفولتير (1694 - 1778م)، وجان جاك روسو (1712 - 1787م)، ومونتيسيكو (1755 - 1789م) وغيرهم، تفترض توافقًا طوعيًا تكافؤيًا بين أفراد المجتمع، حيث ينشئون حكومة تستمد شرعيتها من التفويض الشعبي. ويخضع الجميع، جماعات وأفرادًا للدستور، ومنظومة القوانين المنبثقة منه. حيث يلعب الدستور (The Constitution) والقانون (Law) مرجعية الفصل في المنازعات وطريقة إدارة وتنظيم العلاقات بين المواطنين، والحكومة من جهة، وبين المواطنين فيما بينهم البين من جهة أخرى.

وتعدّ الدولة الديمقراطية (Democratic State) مستوىً تطوّريًا عن الدولة المدنية، لأن الدولة المدنية قد تكون دولة غير ديمقراطية، بينما الدولة الديمقراطية هي دولة مدنية بالضرورة.

لقد انبثقت الدولة الديمقراطية من الإضافات المهمة للمفكّرين: كارل ماركس (1818 - 1883م)، ودو توكفيل (1805 - 1859م)، وغيرهما، حيث أكدوا على قيم الحرية، والعمل، والإنتاج، والعدالة الاجتماعية، والتوزيع العادل للثروة، كمقومات أساسية للدولة الحديثة.

مسار بناء الدولة المدنية الديمقراطية في اليمن:

ما من شك أن جذر أزمتنا الوطنية في اليمن يكمن في إشكالية بناء الدولة العصرية، وأسلوب توزيع الثروة والسلطة. فالدولة في اليمن لم تحضر سوى في تعبيرها المادي الجزئي بما هي أداة قهر وجباية، ولم تحضر بوصفها كيانًا سياسيًا مؤسساتيًا قانونيًا قويًا، يحتكر السلاح وأدوات القوة، ويستند إلى شرعية شعبية، وحالة من الرضا العام، ناهيك عن ضرورة ممارسة هذا الكيان للسيادة الوطنية،

وخالق لأسباب النهوض الشامل بما يفضي إلى آفاق رحبة من التطوّر، والنمو المتوازن، والمتكامل، والمستدام.

إن الدولة المدنية الديمقراطية بما تضمّنه من أسس، ومبادئ، وآليات، هي المخرج الواقعي من دوامة الحروب والأزمات التي تعصف بوطننا اليمني. ولقد تضمنت وثيقة الحوار الوطني الكثير من هذه الأسس، وهي خطوة تاريخية مهمة، غير أنها الخطوة الأولى في مشوار الألف ميل. فالدولة المدنية الديمقراطية لا تتحقق بالأماني، أو بمجرد وجود أدبيات معينة، بل هي مسار نضالي، اجتماعي، شاق، وطويل، وهي نِّتاج عملية تاريخية مَشرُوطة بظروف موضوعية.

فلا يمكن بادئ ذي بدء بناء دولة مدنية ديمقراطية دون توفّر القاعدة الاقتصادية الاجتماعية الضرورية لها. فالدولة كما هو معروف هي الشكل الفوقي الذي يتأسّس على البناء التحتي (الاقتصاد الإنتاجي تحديدًا).

أُسس بناء الدولة المدنية الديمقراطية في وثيقة الحوار الوطني:

الأساس الأول: الحقوق والحريات العامة (Public Rights & Freedoms):

وتضمّ طائفة من الحقوق، والحريات الشخصية، والحقوق الاجتماعية، والفكرية، والسياسية، والتي تعكس في مجملها شكلين من وجود الإنسان، الإنسان بوصفه كائنًا مستقلًا (فردًا)، والإنسان بوصفه مواطنًا يعيش في مجتمع، ومن هذه الحقوق والحريات، الآتي:

الحق في الحياة، والحق في الكرامة، والحق في العمل، وحرية الضمير والمعتقد، والحق في الخصوصية، والحق في الجنسية، والحق في التنقّل والإقامة، وحرية التجمُّع والتظاهر، والحق في الإضراب، وحرية النشاط السياسي، وحرية الرأي والتعبير، وحرية الصحافة... إلخ.

وقد استوعبت وثيقة الحوار الوطني هذه الحقوق والحريات في مواضع مختلفة.

الأساس الثاني: الشرعية الشعبية (Popular Legitimacy):

إن مصدر شرعية السلطة في الدولة المدنية الديمقراطية هو الشرعية الشعبية، أو الإرادة العامة (General Will) بلغة جان جاك روسو، وليس التفويض الإلهي كما في الدولة الدينية، أو الحق الشخصي كما في الدولة الملكية الميراثية.

فالسلطة في الدولة المدنية الديمقراطية إنما هي ملك للشعب، ويمارسها من خلال انتخاب ممثليه ليتولّوا إدارة الدولة، والمصالح العامة، وفقًا للدستور.

وقد ورد في وثيقة الحوار الوطني النص التالي:

"الشعب مالك السلطة، ومصدرها، ويمارسها بشكل مباشر عن طريق الاستفتاء، والانتخابات العامة، كما يزاولها بطريقة غير مباشرة عن طريق الهيئات التشريعية، والتنفيذية، والقضائية".

الأساس الثالث: مبدأ الفصل بين السلطات (Separation Of Powers):

يعود الفضل في إرساء هذا المبدأ للفيلسوف مونتيسيكو في كتابه (روح الشرائع)، ويعد من الأعمدة الأساسية للدولة المدنية الديمقراطية.

ويعني الفصل الواضح والبيّن بين السلطات الثلاث: التنفيذية، والتشريعية، والقضائية.

إنّ غياب هذا المبدأ أو التلاعب به كما هو سائد في النُظُم المستبدة يؤدي إلى سيطرة السلطة التنفيذية على بقية السلطات، في الوقت الذي تكون السلطة التنفيذية ذاتها مُحتكرة بيد الحاكم الفرد، وبالتالي فإننا أمام نظام حكم فردي مستبد.

ومن أجل ذلك عالجت وثيقة الحوار الوطني هذه المسألة، وتضمّنت النص التالي كأساس دستوري حاكم:

يقوم النظام السياسي للدولة على أساس مبدأ الفصل بين السلطات.

كما تضمنت الوثيقة نصوصًا تفصيلية تتعلق بصلاحيات السلطات الثلاث، مجسدةً في هذه النصوص الفصل بينها، واستقلالية كل سلطة منها عن الأخرى.

الأساس الرابع: المواطنة المتساوية (Citizenship):

وتتضمن عنصرين، هما:

أ.المواطنة:

وهي رابطة قانونية، وعلاقة اجتماعية مباشرة بين المواطن (الفرد)، والدولة، حيث لا وجود لوسيط يتوسّط هذه العلاقة.

على خلاف الدولة الرعوية، تلك التي تقوم على وجود أشكال وبُنى توسّطية (وجاهات اجتماعية، أو زعامات دينية...إلخ) تتوسّط علاقة الفرد بالدولة، ويصبح معها الولاء للجماعة مُقدَّمًا على الولاء للدولة.

لقد جاءت وثيقة الحوار الوطني مُؤكِّدة على المواطنة، من خلال عدّة نصوص وفي مَواضِع مختلفة من الوثيقة.

ب.المساواة الكاملة لجميع المواطنين أمام القانون بدون تمييز:

حيث نصّت الوثيقة على التالي: "المواطنون، والمواطنات متساوون أمام القانون في الحقوق، والواجبات دونما تمييز بسبب الجنس، أو العرق، أو الأصل، أو اللون، أو الدين، أو المذهب، أو المعتقد، أو الرأي، أو الوضع الاقتصادي، أو الاجتماعي."

الأساس الخامس: الديمقراطية (Democracy):

تعني الديمقراطية ممارسة الشعب لحقه في الحكم، والسيادة عبر انتخاب من يمثّله في مؤسسات الدولة بكل حرية ونزاهة.

وآلية الديمقراطية هي التداول السلمي للسلطة، وإطارها التعددية السياسية، والحزبية، وقد أكدت وثيقة الحوار الوطني على هذه المبادئ في عدة نصوص، ومنها:

1. الشعب مالك السلطة ومصدرها ويُمارسها بشكل مباشر عن طريق الاستفتاء والانتخابات العامة كما يزاولها بطريقة غير مباشرة عن طريق الهيئات التشريعية، والتنفيذية، والقضائية.
2. يقوم النظام السياسي للدولة على أساس التعددية السياسية، والحزبية بهدف التداول السلمي للسلطة ...إلخ.

3. النص على النظام الانتخابي ذي القائمة النسبية المغلقة، وإنشاء هيئة مستقلة للانتخابات والاستفتاء وتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلالية المالية والادارية، ويشترط في أعضائها: الحياد، والنزاهة، والشفافية، والكفاءة، والمهنية وغيرها من النصوص.

الأساس السادس: العدالة الاجتماعية (Social Justice):

وهي قضية أساسية تتصل بالمضمون الاجتماعي للدولة، وتتجسّد من خلال التوزيع العادل للثروة، وتكافؤ الفرص بين كافة المواطنين، وتوفير الدولة الخدمات الاجتماعية الأساسية لمواطنيها، وقد عالجت مخرجات الحوار الوطني هذه القضية من خلال الآتي:

1. اعتماد الشكل الاتحادي للدولة، لإنهاء احتكار المركز للسلطة والثروة، ومنح الإقليم والولاية الحق في إدارة موارده الذاتية مع تخصيص نسبة للمستوى الاتحادي، وإعطاء الدور القيادي للإقليم والولاية في إحداث تنمية اقتصادية تلبّي احتياجات السكان، مع ضمان المستوى الاتحادي تحقيق توزيع عادل للثروة لجميع أبناء الشعب.
2. التأكيد على مجانية الخدمات الاجتماعية: كالتعليم، والخدمات الصحية، والحق في الحصول على عمل مناسب، وكفالة الأجر العادل لسائر العاملين في القطاعات الثلاثة: العام، والخاص، والمختلط، والحق في التأمين الاجتماعي للقوى العاملة، والحق في الرعاية الاجتماعية للفئات الضعيفة في المجتمع، والحق في الإسكان، واعتماد مبدأ الضريبة التصاعدية، ووضع ضوابط للإنفاق التناسبي مع حاجات التنمية، ومكافحة الفقر والبطالة، وتخفيض نسب الضرائب المباشرة، وغير المباشرة المفروضة على السلع الغذائية، والمواد الاستهلاكية الأساسية، وغير ذلك.

الأساس السابع: بناء اقتصاد وطني إنتاجي (National Productive Economy):

من بين الأوهام الكثيرة السائدة: الحديث عن إمكانية بناء دولة مدنية ديمقراطية في ظل سيادة نمط الاقتصاد الريعي التابع.

إنّ الدولة المدنية الديمقراطية تأسّست تاريخيًا على التصنيع، والإنتاج، وبذلك انفصل الاقتصاد عن السياسة، وانفصلت الثروة عن السلطة، وتحلّلت العلاقات القديمة، وانهارت البُنى التقليدية.

أما في ظل سيطرة الاقتصاد الريعي، فالثروة مدمجة بالسلطة، فمن يملك السلطة يملك الثروة. وفي وضع كهذا تصبح السلطة مجالًا حيويًا لتكوين شبكات مصالح انتفاعية طفيلية فاسدة، وبالتالي تتكرّس البُنى التقليدية، وتترسّخ العلاقات الرعوية، وتُزدرى قيم العمل، والإنتاج، والحداثة، وتسود التبعية، والارتهان للمتروبولات الرأسمالية الاحتكارية، ومنظماتها، كصندوق النقد والبنك الدوليين، وسياساتها القائمة على نهب البلدان الضعيفة، وتعويق نهوضها الذاتي.

إن أسّ وأساس بناء الدولة المدنية الديمقراطية هو وجود اقتصاد وطني إنتاجي، يبني خياراته الوطنية على فك الارتباط بالمركز الرأسمالي الاحتكاري، والاعتماد على النفس، وتحقيق التنمية المستقلة، والسعي إلى بناء تحالفات اقتصادية إقليمية، ودولية مناهضة للاحتكارات الرأسمالية المعولمة.

ومما يؤخذ على وثيقة الحوار الوطني إغفال هذه المسألة على أهميتها وحساسيتها.

الأساس الثامن: الحكم الرشيد (Good governance):

يشير مفهوم الحكم الرشيد إلى طريقة اتخاذ وصنع القرارات، ووضع هذه القرارات مَوضِع التنفيذ.

وهو مفهوم حديث وُضع لغرض مواجهة ظاهرة الفساد المنتشرة في مختلف دول العالم.

ومعلوم أن ظاهرة الفساد في اليمن ظاهرة بِنيوية، وهيكلية في ظل سيطرة نظام كليبتوقراطي (أو حكم اللصوص) على الدولة والمجتمع.

ولهذا سعت وثيقة الحوار الوطني إلى تضمين معايير الحكم الرشيد، والتي منها:

أ. الشفافية والمساءلة:

الشفافية تعني توفر المعلومات والإفصاح عنها وحرية الاطلاع عليها.

أما المساءلة فتشير إلى تحمل مسئولية اتخاذ القرار وتبعاته، ومثول المسؤول الحكومي أمام الجهات الرسمية والمدنية، للاستجواب عن ممارساته وأدائه لمهامه.

وقد تضمّنت وثيقة الحوار الوطني العديد من النصوص التي تؤكد على هذه المبادئ، ومنها:

1. إعمال مبدأ المساءلة، والمحاسبة على كل من يتولّى وظيفة عامة (...)، وتقديم إقرار بالذمة المالية، والتأكيد على مدونة قواعد السلوك الوظيفي، وأخلاقيات الوظيفة العامة.
2. لا حصانة لشاغلي وظائف السلطات العليا، وإخضاع الجميع للمساءلة والمحاسبة، ولا حصانة في جرائم الفساد مُطلقًا، وجرائم الحق العام لا تسقط بالتقادم.
3. النص في الدستور على محاسبة رئيس الجمهورية، ورئيس مجلس الوزراء في حال ارتكاب أي منهما أعمالًا مخالفة للدستور، أو تعطيل أحكامه، أو لأحكام القوانين النافذة، أو الحنث باليمين، وذلك أمام الجهات المخولة دستوريًا.
4. الحصول على المعلومات، والبيانات، والإحصاءات، والوثائق، والإفصاح عنها، وتداولها، حق تكفله الدولة لكل مواطن؛ (...).
5. حظر الجمع بين السلطة والتجارة، فلا يجوز لرئيس الجمهورية، ورئيس الوزراء، ونوابهما، ولا لأيٍّ من الوزراء، ونوابهم، والمحافظين، ونوابهم، والقادة العسكريين، والأمنيين، والسفراء، ورؤساء الهيئات، والمؤسسات الحكومية أثناء توليهم مناصبهم أن يتولّوا أيّ وظيفة أخرى، كما لا يجوز لهم أن يزاولوا ولو بطريقة غير مباشرة مهنة حرة، أو عملًا تجاريًا، أو ماليًا، أو صناعيًا، كما لا يجوز لهم أن يسهموا في التزامات تعقدها الحكومة، أو المؤسسات العامة، وأن يجمعوا بين الوزارة، والعضوية في مجلس إدارة أي

شركة، ولا يجوز خلال تلك المدة أن يشتروا أموالًا من أموال الدولة، أو يقايضوا عليها ولو بطريقة المزاد العلني أو أن يؤجروها، ويبيعوها شيئًا من أموالهم، أو يقايضوها عليه.

6. تجريم استغلال المال العام، والإعلام الحكومي، وأجهزة الدولة المدنية، والعسكرية لصالح حزب، أو فئة بعينها، ويحظر على الحزب، أو الائتلاف الحاكم تقاسم الوظيفة العامة فيها دون المناصب السياسية العليا.

ب. سيادة القانون، واحتكار السلاح لدى الدولة:

عندما يغيب القانون تحضر الأعراف، وتصبح نافذة وحاكمة، وبالتالي يسود قانون القوة، لا قوة القانون. وإزاء هذه المعضلة فقد نصّت وثيقة الحوار على جملة من النصوص التي تكفل سيادة القانون، واحتكار السلاح لدى الدولة، ومن تلك النصوص:

1- الشرعية الدستورية، وسيادة القانون، أساس نظام الحكم في الدولة، ولا يجوز تغيير النظام بأي وسيلة أخرى مخالفة لأحكام الدستور، وتلتزم الدولة بضمان نفاذ سيادة القانون على الجميع بدون استثناء.

2- حظر وتجريم كل المليشيات المسلحة، وإلغاء شرعية أيّ حزب، أو تكتل يُشكِّل مليشيات، أو تكوينات مسلحة، وتنظيم حمل السلاح الشخصي، وحيازته، وإخلاء المدن الرئيسة ومناطق التجمّعات السكنية من معسكرات الجيش، ومخازن الاسلحة.

3- ونصوص أخرى تؤكّد على حيادية المؤسسة العسكرية، والأمنية، وحصر وظيفتها في الدفاع عن سيادة الوطن، والحفاظ على أمنه، واستقراره، وتجريم تسخير هذه المؤسسة لصالح فرد، أو طرف سياسي، أو جماعة.

ج. المشاركة:

من خلال تأكيد وثيقة الحوار على الشراكة بين الدولة ومنظمات المجتمع المدني في المجالات السياسية والاجتماعية والتنموية، وبين قطاعات الملكية الثلاثة

في رسم السياسات الاقتصادية، والنّهوض الاقتصادي في ظل اقتصاد تنافسي قائم على مبدأ المسؤولية الاجتماعي.

د. استقلالية الهيئات ذات الخصوصية:

وقد شملت وثيقة الحوار الوطني الهيئات المستقلة التالية:

- هيئة أو مجلس أعلى للإعلام.
- الهيئة الوطنية العليا لحقوق الإنسان.
- اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء.
- الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة.
- البنك المركزي اليمني.
- الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد.
- الهيئة الوطنية للواجبات الزكوية
- هيئة الأوقاف.
- هيئة دار الإفتاء.
- الهيئة الوطنية للمرأة.
- المجلس الأعلى للشباب.
- الهيئة الوطنية لشؤون الأمومة والطفولة.
- المجلس الأعلى لذوي الاحتياجات الخاصة.

بحيث تتمتع هذه الهيئات بالشخصية الاعتبارية، والاستقلال المالي، والإداري، والفني وتمارس سلطاتها بحيادية تامة.

الأساس التاسع: الاندماج الوطني (National Integration):

يتصف النظام الاجتماعي السائد في اليمن بأنه نظام عصبوي، حيث تحضر بقوة الولاءات القبلية، والهُويات ما قبل الوطنية: الطائفية والمناطقية على حساب الانتماء الوطني، والهُوية الوطنية الجامعة.

وقد عالجت وثيقة الحوار الوطني هذه الإشكالية من خلال التأكيد على تنفيذ سياسات تنموية شاملة، تسهم في إعادة صياغة الهُوية الوطنية كهُوية جامعة ومعبّرة عن آمال، وطموحات كل المواطنين.

الأساس العاشر: تعزيز الثقافة المدنية من خلال:

1- انتهاج خطاب وطني ديمقراطي يُعلي من قيم المواطنة، والعدالة الاجتماعية، والتسامح، والتعايش، وحق الاختلاف، والتعددية الثقافية، وإقرار حقوق الأقليات، واحترام خصوصياتها، ونبذ التمييز الاجتماعي، والتطرف، والعنف، وثقافة الكراهية، والحروب.

2- واستحداث مادة التربية المدنية في المناهج التربوية، والتعليمية، واعتمادها كمادة أساسية مقرّرة في مراحل التعليم الابتدائية، والمتوسطة، والثانوية في مدارس التعليم الرسمي والأهلي بهدف تربية النشء والأجيال الصاعدة على ثقافة المدنية، والحداثة، واحترام النظام العام، وتقدير العمل والإنجاز.

ختامًا: إن وثيقة مخرجات مؤتمر الحوار الوطني قد رسمت الأسس الدستورية، والتشريعية للدولة المدنية الديمقراطية الاتحادية التي يتطلّع إليها اليمنيون، ولبّت مطالب الثورة السلمية. وصار بحوزة اليمنيين دليل نظري للظَّفر بالمستقبل المنشود.

غير أن بعض القوى التي رأت في وثيقة الحوار الوطني تهديدًا جدّيًا لمصالحها الطفيلية، فأعدّت العُدَّة للانقضاض على المسار السلمي والتخطيط للانقلاب، وشنّ حرب شعواء على شعبنا وتطلّعاته المشروعة في محاولة بائسة لإعادة البلاد إلى الوراء، غير أنّ شعبنا قاوم هذا الانقلاب بروح مؤمنة بمشروعية التغيير وحتميته.

والمطلوب اليوم هو التمسُّك بهذه الوثيقة التاريخية، والاستمرار في النضال من أجل تطبيقها على أرض الواقع، ومواجهة كلّ المساعي الرامية للالتفاف عليها من أيّ طرفٍ كان.

الفصل الثالث

في أزمة الهُوية الوطنية وانبعاث الهُويات الفرعية

1. هل سَتُفْلتْ اليمن من القبضة الطائفية؟؟
2. تعز بين الدعوات الجهوية وأزمة الهُوية الوطنية.
3. بلقنة اجتماعية أم متحد وطني؟؟
4. في خطأ القول ب "الهاشمية السياسية".
5. تعليق عابر حول "القومية اليمنية".

هل ستُفلِتُ اليمن من القبضة الطائفية؟؟[1]

بات جليًا أن المنطقة العربية واقعة بين قطبي رحى، الأزمات السياسية، والانقسامات الأهلية، التي تهدد نسيجها الاجتماعي، وتستهدف حاضر ومستقبل شعوبها. فعلى امتداد رقعتها الجغرافية تنشط الجماعات الأصولية، وتتحرّك بحرّية واسعة في ظل غياب الدولة، وسكونيّة المجتمع.

إن ما يشهده غير بلد عربي من صراعات سياسية، وتنامي أعمال العنف الديني، والقتل على أساس الهُوية، وحالة التحشيد المذهبي، والضخ الإعلامي، وارتفاع منسوب الكراهية، فضلًا عن التدخلات الإقليمية، والدولية المباشرة منها والمستترة، تدفع هذه البلدان دفعًا إلى المستنقع الطائفي. بل ما يؤسف له، أن الطائفية أمست في بعض البلدان (لبنان والعراق كنموذجين لامعين) قوة مادية تتحرّك على الأرض، وتُحْكِم قبضتها على السياسة والمجتمع.

في لجة هذا المشهد الكارثي، يُطرح التساؤل التالي: هل يمكن أن تنزلق اليمن إلى الطائفية؟؟

لدى البعض إجابة تكاد تكون حاسمة، مُؤَدَّاها: أن اليمن لا توجد فيها طوائف، ولم يشهد تاريخها صراعًا مذهبيًا كالذي شهدته بلدان أخرى، بل على العكس من ذلك، فالتقارب والتآلف بين المذهبين (الزيدي والشافعي) كان القاعدة التي وَسَمَتْ تاريخ اليمن المديد، فيما التباعد والتنافر بينهما كان الاستثناء، وبالتالي من المستبعد أن يدخل البلد في صراع طائفي.

قبل الحكم على صواب هذا الكلام من خطئه، يستدعي الأمر، معالجة متوالية من الأسئلة بهدف إبانة الصورة أكثر، بعيدًا عن الإجابات الجاهزة والتفكير المقولب، ومن ثمَّ نخلص إلى تقييم موضوعي:

---

(1) نشرت في جريدة الثوري، بتاريخ 2014/10/30

ما مفهوم الطائفية؟ كيف تتشكّل؟ وبأيّ شروط وظروف تتحقق؟ وما أسبابها، وعوامل تفجُّرها؟ وهل هي حالة أصيلة، أي سابقة على التنظيم الاجتماعي، أم ناتجة عنه؟ ما صلة الماضي بها؟ وما شكل علاقتها بالحاضر؟ وهل هي حالة ثقافية (دينية) فقط، أم أنها أشمل من ذلك؟؟

مفهوم الطائفية ومدلوله:

يلتبس مفهوم الطائفية عند كثيرين من الناس، فالبعض يعتقد أن الطائفية، والمذهبية مفهومان متطابقان، وهما شيء واحد، فيما يفرّق البعض الآخر، على أساس أن المذهبية تعبير عن حالة انقسام كياني في بنية الدين الواحد (مثالًا: الشيعة، والسنة في الإسلام)، أما الطائفية فتتحدّد بوجود جماعة دينية تنتمي إلى دين آخر غير الدين الرسمي للدولة (كطائفة اليهود في اليمن)، وهذا غير دقيق.

فالطائفية، في معناها ومبناها، ظاهرة سياسية حديثة، نشأت في ظروف سياسية، واقتصادية، واجتماعية، وثقافية معينة، وتتحدّد بعدة محدّدات، فهي بِنْية عَقَدِية إيمانية تستولي على عقول المنتمين إليها، فيعتقدون أنهم الفرقة الناجية (المنصورة)، لأنهم يمثّلون الدين الصحيح، وعقيدتهم صافية لا يشوبها شائب. وهي وفقًا للمفكر عبدالإله بلقزيز بنية عصبوية تقوم على علاقات تضامنية بين من ينتسبون إليها، تتحوّل إلى جماعة مغلقة تتسم بانسداد، وتحجُّر في رؤيتها إلى ذاتها، وإلى العالم من حولها، وميلها إلى التصرُّف كـ "أقلية" مُهدَّدة من الآخرين.

والطائفية مؤسسة تُمارس أنشطة سياسية، وتحتاز مصالح اقتصادية، وتنتظم بعلاقات اجتماعية مميزة عن المجتمع، تنعكس في صورة قوانين، وتشريعات، إنها بمثابة دولة داخل الدولة!

يتجلّى الفارق الجوهري بين الطائفية والمذهبية، في أن المذهبية هُوية ثقافية لجماعة دينية معينة، تتأطّر في إطار المقولات الفقهية، والكلامية، ومنظومة الشعائر، والطقوس، والعادات العِبَادِية الخاصة بها، وأبرز مثال عليها: المذاهب

الرئيسة الأربعة في الإسلام، الحنفية، والشافعية، والمالكية، والحنبلية، بينما الطائفية، غير ذلك، إنها الشكل السياسي العصبوي للمذهبية!

وعلى هذا، يمكن القول: إنّ انتقال المذهبية من ميدان التعبير الثقافي الخاص بجماعة دينية إلى الميدان السياسي، باتخاذها هُوية سياسية وتنظيمًا سياسيًا له أطره، وتمثّلاته في الواقع السياسي، ويتحرّك ضمن مصالح سياسية واقتصادية، يخرجها (أي المذهبية) من دائرة الحق القانوني المتمثّل في حرية المعتقد، وحرية التفكير، والحق في ممارسة الشعائر والعبادات، إلى دائرة السلوك العصبوي (الطائفي) المُغلق، الذي ينجم عنه استهداف الآخر عبر تهميشه، وإقصائه، واستبعاده، وشيطنته، وصولًا إلى تصفية وجوده الكياني عبر شنّ حرب شعواء عليه.

الطائفية والتميُّز الكياني:

لا تتحقق الطائفية إلا بالدولة، تلك إحدى النتائج المهمة التي توصل إليها الماركسي مهدي عامل من خلال حفرياته وتناولاته للظاهرة الطائفية في لبنان. ومعنى ذلك أن الطائفية، تهدف فيما تهدف إليه، إلى إنتاج نظام سياسي تحاصصي يضمن لها حصة (كوتا) في السلطة، ومركز القرار. ولا يتوقف الأمر عند هذا الحد، بل تسعى إلى توسيع قاعدة التحاصص لتشمل أجهزة الدولة التي يفترض أن تكون حيادية في مهامها ووظائفها، وتعكس مضمونًا وطنيًا في تمثيلها، كالجهاز القضائي، والتعليم، والجيش، والأمن، والأوقاف، والجهاز التشريعي، الذي توكل له مهمة إنتاج نصوص دستورية، وقوانين، وتشريعات تعكس جوهر تلك الصيغة التحاصُصية.

لقد تضمَّن اتفاق (السلم والشراكة) شيئًا من ذلك، فقد أعطى جماعة الحوثي حصة في مؤسسات: الحكومة والجيش والأمن والقضاء! وهذا ليس نهاية الطريق، بل مبتدأه!، فعلى الأرجح ستسعى الجماعة إلى مدّ نفوذها في التعليم، والإعلام، والأوقاف، والأجهزة الرقابية... إلخ.

يريد الحوثي نظامًا سياسيًا يعكس مصالح جماعته، ويُثبِّت وجوده كمركز مهيمن، ولن يعدم الوسيلة في استمالة المجتمع والقوى السياسية لتمرير ما يريد، فهو سيظل يتودد الجنوب، وربما مناطق الوسط التي عانت ولا تزال من تهميش، وإزاحة سياسية، بمنحها بعض المواقع الحكومية، بغرض إضفاء صبغة الوطنية على نظام يتحكّم به ويُطْبِق على أنفاسه!

في الخصوصية اليمنية:

الطائفية ليست كيانًا ثابتًا، أو معطىً ناجزًا، بل ظاهرة خاضعة لشروط التغيّر والتطوّر والتحوّل، ومحكومة بخصوصية كلّ بلد.

تأسيسًا على هذا الفَهم، يمكن مقاربة الخصوصية اليمنية من المنظور الذي يطرحه الماركسي فالح عبدالجبار، الذي يؤكد على أن الطائفية لا تتحقق من تسييس المذهبية فقط، بل من تسييس وأدلجة كل هُوية جزئية ما قبل وطنية (دينية، مذهبية، قبلية، جهوية، مناطقية، إثنية،... إلخ).

إن الطائفية كـ"حالة"، وكـ"وضع" تجد أساسًا لها في كل فعل اقتحامي للمجال السياسي بأدوات غير سياسية، فاقتحام النخبة القبلية للميدان السياسي من موقعها كقبيلة يصبغ عليها وبلا أدنى شك أصباغ الطائفية، شأنها في ذلك شأن المنطقة، أو الجهة، أو الدين، أو المذهب. ومجيء الشيخ القبلي، أو رجل الدين، أو المناطقي إلى السياسة بوعيه العصبوي، ومن موقعه الاجتماعي؛ ليمثّل فيها جماعته، أو مذهبه، أو منطقته هو بالضرورة رجل طائفي!

إنّ السياسة فعل اجتماعي وآلية لإدارة مصالح الشعب، وفقًا لاحتياجاته وتطلّعاته، لا تتحقق إلا بأدواتها الخاصة (الأحزاب، النقابات، ومختلف التعبيرات المدنية)، وتفرض على كل من يمارسها أن يمتلك رؤية أو برنامجًا سياسيًا لحل قضايا المجتمع والدولة، كما تفرض عليه طبيعة تموضعه في خارطة

التمثيل السياسي، فهو يأتي ممثلًا عن حزب سياسي، أو أي شكل مدني الذي يكون بالضرورة وطني، لا أن يأتي ممثّلًا عن مذهب معين، أو قبيلة ما، أو منطقة بعينها. هذا هو الوضع السليم، بيدَ أنَّ الواقع اليمني يشهد وجود قوى، ومراكز نفوذ (قديمة ومُستجدَّة) تتحكّم في القرار السياسي، كجماعة الحوثي، والسلطة المشيخية الممثلة بآل الأحمر، وغيرها من المشيخيات، تُقلّص مساحة عمل الأحزاب السياسية لصالح تعزيز حضور الدين، والمذهب، والقبيلة، والمنطقة، وهو ما يجعل من الطائفية خطرًا جدّيًا، وخَيارًا محتملًا.

الطائفية.. حالة متأصّلة أم ظاهرة طارئة؟

الطائفية ليست ظاهرة أزليّة، رغم انطوائها على البُعد التاريخي، فتجد أساسًا لها في الانقسامات المذهبية والفقهية، والسياسية التي شهدها التاريخ الإسلامي منذ سقيفة بني ساعدة والفتنة الكبرى، مرورًا بأحداث معركتي الجمل وصِفّين، وانتقال الحكم من صيغة أهل الحل والعقد إلى المُلك العَضوض بقيام الدولة الأموية، وصولًا إلى تحلّل الإمبراطوريات الإسلامية الكبرى إلى دويلات صغيرة، وكيانات قبلية وعشائرية، لكن ذلك ليس العامل الوحيد.

فالطائفية لا تتخلّق بأثر رجعي، وهي ليست جوهرًا كامنًا في التاريخ، أو في مكان ما، أو بلد معين يمكن استدعاؤه في زمانٍ ومكانٍ معيَّنين. كما أنها لا تتشكل من تلقاء ذاتها، أو بقرار من طرف أو أطراف معينة (داخلية أو خارجية)، بل هي صيرورة، وظاهرة متغيّرة، وعابرة فوق البلدان، والمجتمعات.

البلد الطائفي لا يولد طائفيًا بالصدفة، بل هناك أسباب، وعوامل موجودة في السياسة، والاقتصاد، والاجتماع، والثقافة، يمكن لها أن تتضافر وتنجح في إنتاج الطائفية، كما يمكن أن تخفق، لكن يظل شبح الطائفية قائمًا، ما لم تُعالج الأسباب والعوامل المؤدية إليها، وأبرزها:

1. فشل النظام السياسي العربي في إدارة التنوّع الثقافي، والديني، والسياسي، وانتقاله من الموقع الوطني بُعيد الاستقلال الوطني إلى الموقع التسلّطي الاستئثاري، وقيامه بتنميط المجتمع وفرض قوانين أحادية وأعراف استبدادية، ألغت السياسة، وأقصت الأحزاب، وخلقت هُوَّة أخذت في الاتساع يومًا عن يوم بين مطامح النخبة الحاكمة، ومصالح عموم الشعب.
2. إخفاق النموذج التنموي الذي اعتمدته الدولة التسلُّطية في العالم العربي، بسبب لجوئها إلى استنساخ تجارب تنموية نجحت في بلدان أخرى، وتطبيقها بشكل آلي دون مراعاة الخصوصية المحلّية وظروفها المُعقدّة، ترتّب على ذلك نتائج عكسية. فالإصلاحات الاقتصادية المُشوّهة التي طُبقت بهدف تجاوز مُعضلة التخلّف، ألحقت أضرارًا فادحة بفئات واسعة من المجتمع، وطردت قسمًا كبيرًا من المنتجين الزراعيين، والبروجوازيين الوطنيين خارج العملية التنموية، وبالتالي أعادت تكريس التخلف بصورة معكوسة!
3. أعقب ذلك الإخفاق ردّة فعل في الاتجاه المضاد، تمثّل في اللحاق المُنفلت بالسوق العالمية مع مطلع الثمانينات، ولجوء الأنظمة إلى سياسات جديدة، كـ"الانفتاح الاقتصادي"، و"التكيف الهيكلي" والخصخصة، وصولًا إلى الاستنجاد بروشتات صندوق النقد، والبنك الدوليين، التي قضت على الاقتصاد الوطني وعمّقت حالة التفاوت الاقتصادي في المجتمع.
4. أنتجت تلك الانعطافة نتائج مريرة، منها:

- نشوء طبقة طفيلية تشكّلت غالبيتها من المشائخ والقادة العسكريين، وكبار الموظفين، عملت على مراكمة ثرواتها من خلال النهب، والفساد الجائر، واقتحام النشاط التجاري، والاقتصادي في قطاعات: التوكيلات، والبنوك، والخدمات، والعقارات، والاستثمارات، وغيرها.

- تدمير القطاع العام، والتخلي عن الصناعة والإنتاج، والاتجاه نحو الريع باستخراج الثروة الباطنة (النفط والغاز)، واعتماد الجباية، والضرائب مصدرًا رئيسًا من مصادر الخزينة العامة للدولة. ما خلق اقتصادًا تابعًا يعتاش على المساعدات الخارجية المُقدَّمة من الدول الغربية، التي ما تنفك أن تستعيد باليد اليمنى أضعاف ما أعطته باليد اليسرى!، وهو اقتصاد هش يتسم بمحدودية مصادره، ويعيق التحول الديمقراطي في المجتمع، ويعمل على تكريس السلطة التقليدية بتلاوينها الدينية، والمذهبية، والقبائلية، والعسكرتارية، والجهوية.
- بروز شكل جديد من الاقتصاد، إنه "اقتصاد الحرب"، حيث تظل عجلة الحرب تدور، وما إن تتوقف تعاود دورانها، في واقع جعل من السلطة مصدرًا للثروة، أنتج ذهنية الغنيمة التي تنظر إلى الدولة بصفتها أرض، وثروة جاهزة للفَيد والنّهب.
- إن كل اقتصاد تابع، ينتج طبيعة تراكمية لاتكافؤية خاصة به، في اليمن نشأت فجوة أخذت في التعمق بين المركز والأطراف، حيث استأثر المركز بالمشاريع التنموية، في حين استبعدت مناطق الأطراف (التخوم)، ما ولّد في نفوس أبناء تلك المناطق مشاعر الغُبْن، والضَّيم، جعلهم يتصرّفون في أوقات كثيرة بنزعة عدوانية ثأرية.

5. يظل خلط الدِّين بالسياسة، أبرز مزود لطاحونة الصراعات والانقسامات التي تفتك بالمجتمع، لأن المجال المارسي لتسييس الدِّين يُخرِجه (أي الدين) من إطاره الخاص بما هو عامل أخلاقي، وتهذيبي للروح الإنسانية وحثّها على فعل الخيرات، وترك المنكرات، إلى الإطار العام المليء بالمُتناقضات والمصالح وهو ما يَفْقد الدِّين جوهره، ويُبهِت مكانته.

الأنظمة السياسية العربية التي سعت إلى إضفاء مشروعية دينية على ممارساتها، أنتجت فرزًا دينيًا في المجتمع، سببه تبنّي الحاكم لمذهب معيّن، وتقريبه لجماعة دينية بعينها، ما أدّى إلى تهميش الجماعات الدينية، والمذاهب الأخرى، والتضييق عليها، ومُصادرة حقها في ممارسة الشعائر الخاصة، وولّد احتقانًا تفجَّر على شكل صراع مذهبي اتخذ مع الوقت وبفضل صَلف السلطة بُعدًا سياسيًا ليرتقي إلى مَصاف الصراع الطائفي.

تعز بين الدعوات الجهوية وأزمة الهُوية الوطنية[1]

يتم توريط تعز للدخول في سوق منافسة للجهويات في إطار ما صار يُروَّج ل"إقليم تعز" و"الهُوية التعزية" كحالة نكوص تاريخي مُريع لما قدمته من تضحيات طوال تاريخ اليمن المعاصر في سبيل الانتصار للمشروع الوطني الديمقراطي والتحرّري.

تعز التي مثّلت معملًا وطنيًا لإنتاج الوطنيين، وتصدير الخطاب الوطني على امتداد الرقعة الوطنية، يُراد لها أن تتقزَّم إلى جغرافيا وأن تتحوَّل إلى هُوية جهوية في بازار "النِّخاسة" الوطنية، حيث تحضر فيه الهُويات الحضرمية، والتهامية، والمعينية، والسبئية، والجندية، والقائمة تطول..!

إنه لأمر يبعث على الحزن والأسى، إذ يتم الاحتفاء بالشهيد عبدالرقيب عبدالوهاب، قائد قوات الصاعقة، وأحد أبطال ملحمة حصار السبعين يومًا ليس لكونه وطنيًا دفع حياته في سبيل الدفاع عن الجمهورية، وفك الحصار عن العاصمة صنعاء، إنما لكونه "تَعزِّيًا"!! فالقيمة الوطنية والرمزية الإنسانية التي اكتسبها آتيةٌ من هُنا، من "تعزِّيته"، لا من التضحية التي اجترحها، والمعاني، والدلالات التي تنطوي عليها. إنّها هرطقة من جملة هرطقات يتم ضخّها، وتسويقها خدمةً لأجندة خاصة ليست معزولة عن السياق السياسي، والاجتماعي.

إنّ القوى المُسيطِرة إذ تزرع العقبات، وتصطنع العراقيل أمام المساعي الوطنية الرامية لبناء دولة جامعة لكلّ اليمنيين؛ فإنّها تعمل على تعزيز حالة الانقسام المجتمعي "الموجودة أصلًا" عبر إدارتها لعمليات بعث الهُويات الفرعية

---

(1) نشرت في جريدتي الثوري والشارع، بتاريخ 2014/2/20

وإبرازها؛ ذلك أن تصدُّع الهُوية الوطنية، وتحلُّل الكيان الاجتماعي الواحد إلى كيانات طائفية، وجهوية يمدّها بأسباب البقاء، ويُؤمِّن لها عامل الاستمرارية وتكرِّس سلطتها الاحتكارية وتثبِّت مصالحها غير المشروعة.

على أنّ عقودًا من الإقصاء السياسي ومُمارسات الإلغاء، وتغييب العملية الديمقراطية، والعدالة الاجتماعية قد مثّلت نهجًا سارت عليه غالبية الأنظمة السياسية المتعاقبة على حكم البلاد، جرى خلالها اعتقال المجتمع اليمني في دائرة مُغلقة من الأزمّات السياسية، والاحتقانات الاجتماعية، ساهمت إلى حدٍّ كبير في إنتاج مجتمع منقسم على ذاته، يُعاني من "شيزوفرينيا"، تتوزَّعه بين تداعيات الماضي، وشروط الحاضر، وتحديات المستقبل، وهو ما مكَّن الجماعات التقليدية من توظيف ذلك في تعزيز حضورها الاجتماعي والسياسي على حساب حضور الدولة، والهُوية الوطنية.

إنَّ حاجة الأفراد إلى الاحتماء من المخاطر التي تتهدّدهم جرَّاء غياب سلطة القانون، شكَّل عاملًا إضافيًا وراء انبعاث مثل هذه الهُويات، وانتشارها على نطاق واسع، فغياب الدولة بصفتها كيانًا كليًا يرتفع على الهويات الصغرى، ويحتوي الخصوصيات، ويدير المصالح، وينظّم العلاقات، وينمّي التجانس الاجتماعي، ويوفّر الأمن العام، يدفع بالفرد إلى البحث عن هُوية يحتمي بها من نوائب الحياة، فيصبح مَدِينًا لها ويشعر بالحاجة الدائمة إليها؛ لأنها تخلق فيه إحساسًا بالطمأنينة (حتى إن كان مُتوَهَّمًا)، وتشعره بأنّ هناك همومًا متماثلة، وقواسم مشتركة تجمعه مع نظراء له، فتُزيل عنه الشعور بالاغتراب، والضياع.

إنّه في مسعى بحثه ذاك يجتهد في التفتيش عن هُوية تناسبه، حيث ستواجهه عدة "هُويات" سيكون عليه أن يختار إحداها، لكنه سيفضل تلك التي تعبّر عن جذره البيولوجي، أو السلالي، أو المكاني (الجغرافيا البسيطة كالقرية، أو الحي، أو المدينة التي ينحدر منها) في صورة تجسد بعمق حقيقة موضوعية مُؤدَّاها: في زمن

الرداءة والانحطاط يتم اللجوء إلى الخيارات والمواقف الأكثر سوءًا، لأنها تمنح صفة التميُّز الفارق (فالمخالفة تصبح دليلًا وعلامة) وتحقق ضرورة نقاوة الانتماء..!

إنّ الالتجاء إلى الهُويات الفرعية، أمر في غاية الخطورة، وسيقود إلى نتائج كارثية، فهو يوفّر فرصة ذهبية للأشكال الاجتماعية التقليدية في تعزيز سلطة نفوذها على المجتمع بشكل أقوى مما هي عليه حاليًا، ذلك أن سلطتها راهنًا أقوى من سلطة الدولة، فهي قادرة على أن تتواصل مع قطاع أوسع من الناس وأن يصل تأثيرها إلى مناطق أبعد مما تصل إليه الدولة. فضلًا عن طبيعة بنيتها الآتية في الأساس من تعبيرات جهوية، وطائفية، تجعلها تتصدر المشهد في ظل غياب البديل الديمقراطي والشعبي، وهو ما نشاهده عيانًا من تزعم مشائخ ورجال دين، وشخصيات اجتماعية للحركات الجهوية المُنبثّة هُنا وهُناك.

ينفتح الباب واسعًا أمام نشوء مُتوالية من "الانشطارات الهُوياتية"، حيث ستنشطر تلك الهوية إلى "هُويات" تفرُّعية أدنى، ذلك ما يحصل مثلًا مع "الهُوية الحضرمية" حيث يطالب بعض أبناء حضرموت بالهُوية "الكثيرية"، فيما أبناء المهرة يُؤكدون على هُويتهم "المهرية" التي تتهدّدها "الهُوية الحضرمية"..!

ثمّ إنّه يؤدي إلى التحوصُل، والانغلاق على الذات الذي غالبًا ما يُنتِج شعورًا وهميًا بالتفوق، فأنْ نكون منتمين إلى هُوية جهوية محدّدة، سيجعلنا ننظر إلى ذواتنا أننا الأفضل، والأكثر أحقيّة من الآخرين. من هنا تنبت عوامل التمييز، والممارسة العنصرية، وممارسات الإلغاء، والإقصاء ليس ضدّ الآخر وحسب، لكنها ستتحوّل مع الوقت إلى إطار من التعامل البيني على مستوى الهُوية الواحدة.

وأخيرًا فإنّه يقود إلى التعصُّب وممارسة العنف، ذلك ما يُؤكّده "أمارتيا صِنّ" إذ "يمكن لشعور قوي ومطلق بانتماء يقتصر على جماعة واحدة، أن يحمل معه إدراكًا لمسافة البُعد والاختلاف عن الجماعات الأخرى، فالتضامن الداخلي

الجماعة ما يمكن أن يغذّي التنافر بينها وبين الجماعات الأخرى"، وهو ما يولّد العنف، "فالعنف ينمو عندما نُعمّق إحساسًا بالحتمية حول هُوية يُزعَم أنّها فريدة".[1] ولتجاوز هذا الوضع فإن "صِنّ" يدعو إلى تعدّد الهُويات انطلاقًا من تعدّد الاهتمامات الإنسانية.

وعليه، فإنّ ما تقدّم يكشف جانبًا من الأزمة الحادة التي أصابت "الهُوية الوطنية"، وهي ما تفرض علينا أن نخصص لها مُقاربة مستقلة.

(1) أمارتيا صنّ، الهوية والعنف، وهم المصير الحتمي، ترجمة: سحر توفيق، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، يونيو 2008، سلسلة عالم المعرفة (352)، ص9، 18.

بَلْقَنَة اجتماعية.. أم مُتحد وطني؟؟

يستعمل د.**أبوبكر السقاف** مصطلح "البَلْقَنَة الاجتماعية" كتوصيف مُكثَّف عن أزمة الهُوية الوطنية التي يتشاطرها تفكّك البِنّية الاجتماعية، وتعدُّد الولاءات العصبية. فالهُوية الوطنية "هي رِباط مُستبَطن يَشدّ الناس جميعًا بعضهم بعضًا"، وبِغيابها يغدو المجتمع "أشبه بِجُزر متناثرة"، فاقدًا لخاصيّة الاندماج الوطني، ف"ضُمور الإحساس بالآخر" يجعل من كل "جزيرة" من تلك "الجزر المتناثرة" مُتشرنِّقة حول ذاتها، مُفتقِرةً لأيّة خواص علائقية إنسانية تجاه نظيرتها، حيث "لا تغضب جهة إلا إذا مُسَّ حِمَاها وما دامت النار في الجِوار فهي باردة."[1] يتجلّى ذلك (كتدليل) على فقداننا لأدنى إحساس وطني وإنساني مع ما تتعرّض له محافظة الضالع هذه الأيام من أعمال عدوانية، ومجازر بشعة، وقصف همجي يأتي على كل شيء.[2]

لقد ظل النظام السياسي طوال العقود المنصرمة، وتحديدًا منذ الانقلاب الأسود في 5 نوفمبر 1967م، يقف في وجه أيّ مسعى لأن يتحوّل المجتمع اليمني إلى شعب بِهُوية وطنية جامعة وعصرية؛ نظرًا لطبيعته الاستئثارية وبِنّيته العصبوية التي لا تلتقي البتة مع شروط المواطنة. فغدت السلطة متوحّدة ونهجها الانقسامي، مستوعبةً لدورها في تشظّية (بَلقنة) المجتمع، فهي تشتّت ولا تجمع، "لأنها دائمًا، تتوحّد بجهة أو بمذهب. ولا تستطيع تأكيد وجودها إلا بإنكار وجود الآخر"، والنتيجة أمسينا كيانات "تتوازى ولا تتلاقى"[3]، فنحن شوافع، وزيود، وإسماعيلية، وجبالية، وتهامية، وساحلية، وشمال، وجنوب، وهضبة،

---

(1) انظر: أبوبكر السقاف، دفاعًا عن الحرية والإنسان، إعداد: منصور هائل، صنعاء، منتدى الجاوي(1)، دت، صص61-62

(2) يبرز ذلك أيضًا في التعبيرات الجهوية التي طفت على السطح مؤخرًا، إذ يتوهم "الجهويون الجدد" إمكانية أن يحققوا خلاصهم بمعزل عن حل الإشكالية الوطنية الكبرى، ما يجعلهم غير معنيين بما يجري خارج نطاق جغرافيتهم المزعومة

(3) انظر: أبوبكر السقاف، مرجع سبق ذكره، ص63

واتسع الخَرق على الرَّاقِع بفعل تقدّم الزمن، فأضحينا (جَنَديين، وتعزيين، وحضرميين، ومهريين، ومأربيين ...إلخ)، وفي انتظار أن نكون ما دون كل ذلك!!

إنّها كارثة حقيقية، تتضافر مع طفح مشاريع صغيرة ورَثَّة، تتورّط فيها نماذج متعدّدة من البُلهاء والأغبياء والسطحيين، تستعيض عن الهُوية الوطنية الجامعة باستجلاب أصناف من الهُويات: إما هُويات تاريخية قد رَدَمها الزمن، وأصبحت في خبر كان، أو البحث عن جذر ما ليشكّل مشروع هُوية جديدة. وفي كِلتا الحالتين تتوحّد تلك النماذج من حيث لا تعلم، ولا تحتسب مع مساعي القوى المسيطرة في إدامة الحالة الرعوية (أي أن نبقى رعية، مصيرنا مرهونٌ بيد مشايخ، ورموز طائفيين، وسلطات اجتماعية تقليدية أخرى). وإزاء كل ذلك يتحتَّم علينا مواجهة هذه المشاريع المجهولة وفضحها من خلال امتلاك الوعي الوطني الجاد، والمسؤول، والنضال من أجل تحقيق دولة حديثة بهُوية وطنية.

في مفهوم الهُوية:

ولنا أن نتوقف عند مفهوم "الهُوية"[1]، لنحدد المقصود منه، وكيفية تحققه، وذلك على النحو الآتي:

أولًا: إن (الهُوية) ليست قيمة طبيعية (فطرية) ثابتة كما يتوهَّم البعض، بل قيمة موضوعية خاضعة لشروط التطوّر التاريخي، تتحدّد بناءً على ظروف، واحتياجات سياسية، واقتصادية، واجتماعية، وثقافية، ومعرفية، ووجدانية.

فالهُوية كما يُقرِّر المفكِّر محمود أمين العالِم ليست أقنُومًا ثابتًا مُنجزًا جاهزًا نهائيًا، بل هي مشروع متطوّر فاعل، مفتوح على المستقبل، فلكلّ مرحلة مجتمعية

(1) تناول مفهوم "الهُوية" ليس عملًا ترفيًا كما نظن، بل مسألة هامة في سياق معالجتنا لأزمة الهوية الوطنية وإجمالًا فإن "صراع الفكر بالفكر" (مهدي عامل) يتطلب تبيان المفاهيم؛ لأن التحديد السليم للمفهوم يقود بالضرورة إلى معالجة سليمة للظاهرة

وتاريخية هُويتها المعبّرة عن مكتسباتها، ومنجزاتها، وممارساتها، وأفكارها، وعقائدها، وقيمها، وأعرافها السائدة.[1]

ثانيًا: وهي ليست جوهرًا أنطولوجيًا، أي شيء مُعطى مُسبقًا، بل سيرورة وإمكانية تحقّق. فالتحديد المُسبق لها، سيعني بأنّ شكلًا مُسبقًا للتنظيم الاجتماعي يُحدّد فيه مواقع الأفراد، فالمكانة التي يكتسبها الفرد سواءً أكانت مكانة رفيعة، أم خفيضة تأتي من شروط جذوره، وأصوله، أو انتسابه لفئة، أو جماعة اجتماعية، أو دينية، أو ثقافية، أو جهوية؛ وليس لكونه مواطنًا ينتمي إلى مجتمع يتحدّد موقعه فيه وفق مبادئ معيارية كالمواطنة، والإنجاز، والعمل، والتنافس الخلّاق.

ثالثًا: والهُوية ليست أحادية البِنية، فهي لا تتشكّل من مُقوّم واحد فحسب، كالمُقوّم الديني، أو الإثني القومي، أو العرقي وحده، إنما هي مُركب وحصيلة من اتصال وانقطاع وتداخل هذه المقومات جميعًا، وإن برز إلى الصدارة أحد هذه المقومات على المقومات الأخرى[2]، عوضًا عن أنها تتشكّل في الأساس من هُويات خاصة، هي هُويات المواطنين الذين يتشاركون بفعالية في تشكيل المشهد الوطني العام، في إطار منظومة من القوانين، والآليات، واللوائح، والعلاقات، والأنساق الناظمة لتفاعلاتهم وحَرَاكهم الاجتماعي.

رابعًا: كما أنها ليست مغلقة على ذاتها، مكتفية بها، إنما هي ذات طابع علائقي متفاعل فاعل مع غيرها.[3] فهي تتحدّد بثلاثة عناصر:

- **الأول:** عنصر "الذات"، بوجهيه، الفردي، والجماعي. ولا نقصد هنا بـ"الذات" كماهيّة، أو قيمة مُجرَّدة (أي معرفة الأنا، أو النّحن)، بل تعني الإدراك الواعي بها، من خلال معرفة متطلّباتها، ومكمن مصلحتها الاجتماعية، والإنسانية، وإمكانات تحقّقها كذات فاعلة متميّزة، فالهُوية تنطوي على خاصية التميُّز، وفي هذا الصدد تنبري عدة تساؤلات مهمة منها: ما الذي يميّزنا؟؟ وما الذي نريد أن نتميّز به؟؟ وكيف؟؟

(1) انظر: محمود أمين العالم، الفكر العربي بين الخصوصية والكونية، ط8، القاهرة، دار المستقبل العربي، 1998م، صص16-17

(2) انظر: نفسه، ص18

(3) انظر: نفسه، ص18

- **الثاني:** "الآخر"، وهو بلاشك متعدّد وواسع الدلالة، لكن ما يهمنا هنا هو ذلك الذي يقف على طرف نقيض من الهُوية الوطنية.

لقد أوضحنا فيما تقدَّم بأن القوى الطفيلية لا يمكنها أن تتعايش مع فكرة الوطن، ومُقتضياتها، أي أن يتخلّق شعبٌ بهُوية وطنية، تنبثق من القواسم الاجتماعية المشتركة التي تجمع أفراده، وعلاقة مُواطِنية تربطهم بالدولة، ما يضع تلك القوى موضع الخصم اللدود للمجتمع، ولتطلّعاته في التغيير، وهو ما ينبغي إدراكه عند خوضنا لمُعترك الصراع، فليس منطقيًا أن نرتكس ونفقد البوصلة كما يحدث راهنًا باللجوء إلى هُويات فرعية تسهم بشكل أو بآخر في تكريس السائد بأبشع صوره.

- **والعنصر الثالث:** "الوسيط"، أي طبيعة العلاقة التي تربط بين العنصرين المذكورين سابقًا، والفضاء الذي تنشأ وتتطوّر فيه. فهي من ناحية علاقة "إلحاقية"، تُلْحِق الفرد، أو المجتمع بالجماعة "العُصبة"، فيفقد وجوده الكياني، وتجعله خاضعًا للتجاذّبات الطرفية التي تخوضها تلك الجماعة مع نظراء لها. وهي من ناحية أخرى علاقة "إقصائية"، تُقصي الفرد والمجتمع من المشاركة في صنع القرار الوطني، والانتفاع من الثروة الوطنية.

خامسًا: والهُوية بقدر ما تعني التفرُّد والتميُّز، فهي تؤكد على حقيقة الاختلاف وضرورة التعايش، فلا وجود لهُوية ما إلا بوجود نظير لها يتأثّر بها ويؤثّر عليها.

سادسًا: والهُوية لا تتحدّد بالماهية الماضوية، فهي ليست استدعاء للماضي، أو الحنين إليه (نوستالجيا)، بل تقتضي المشاركة الفعّالة في الواقع الراهن، ورسم ملامح المستقبل. أو بتعبير آخر، هي لا تتحدّد بالسؤال: ما نحن، ماذا كنا؟؟ بقدر ما هي تساؤل عن ماذا يجب أن نكون عليه، وكيف؟؟

سابعًا: كما أنها ليست موقفًا أيديولوجيًا، أو حالة عاطفية ديماغوجية، كما نجدها في الخطاب القومي، أو الديني، حيث يتم اختصارها في شوفينية تعبّر عن خرافة التميُّز البيولوجي، ونقاوة الدَّم، أو يتم استخدامها كمَصدّ في وجه الوطنيين الذين يتطلّعون إلى التحديث، والانتقال إلى مجتمع عصري، وهي كذلك

ليست قناعًا مخاتلًا يجد فيه النظام التسلُّطي حاجته السياسية في البقاء، واستمرار تسلّطه عبر مقولاته المهترئة كـ"الولاء الوطني"، و"الواجب الوطني"، و"السيادة الوطنية"!!

ثامنًا: والقول بضرورة الهُوية لا يعني الدعوة إلى الانعزال والانكفاء على الذات، كما لا تعني التماهي السلبي مع دعوات الاستلاب، والسير وراء خطاب الهزيمة. إنما تعني امتلاك أفق وطني، إنساني، ديمقراطي، تحرّري، خلّاق يتفاعل بإيجابية مع ضرورات العصر، وينتج ذاته ضمن احتياجاته، وأولوياته الاجتماعية.

نحو إعادة بناء الهُوية الوطنية:

انطلاقًا من الحيثيات والمقاصد الموضحة آنفًا، فإننا نزعم بأنّ أيّة معالجة للأزمة القائمة لن تُؤتي أُكُلَها إلا عبر عملية بِنائية يتم فيها إعادة بناء الهوية اليمنية في قالب اجتماعي وطني حداثي، ينطلق من المصلحة الاجتماعية المشتركة لعموم الناس، ويتجاوز أيديولوجية "الفكر المسيطر" بحسب المفكر مهدي عامل، كما ويجابه المشاريع الساعية إلى بعث هُويات فرعية، وانتماءات عصبوية مرذولة بمشروع سياسي اجتماعي وطني يعمل على نقل الصراع من موقع الطائفة، أو الهُوية، أو العوامل الثقافية الأخرى، إلى موقعه الفعلي، أي صراع اجتماعي سياسي؛ ذلك أنه مهما اتخذ الصراع (في مظهره الخارجي) من شكل سواءً الطائفي، أم الجهوي، أم الثقافي، أم الديني، أم العِرقي، فإن ذلك لا يلغي جوهره الفعلي بأنّه صراع تاريخي، أي اجتماعي سياسي يتمحور حول إشكالية السلطة والثروة واستتباعاتها.[1] وهو ما يفرض الحاجة بحسب كارل ماركس إلى تحرير

---

(1) تلك إحدى المفترقات الرئيسة بيننا وبين دعاة الجهوية، فهم وتفسير طبيعة الصراع، حيث نؤكد على الطبيعة الاجتماعية للصراع، فيما يعتبرونه صراعًا قائمًا على أساس الهُوية، فتعز مثلًا مستهدفة لأنها تعز، والظلم الذي يلحق بأبنائها بسبب أنهم تعزيون!! رغم أن هناك قضايا حقيقية ذات طابع اجتماعي سياسي (كالمتقاعدين قسرًا والمسرحين من أعمالهم، وضحايا حروب المنطقة الوسطى، والمخفيين والمنفيين قسرًا، وقضايا الأراضي والثباب المنهوبة من قِبل قادة عسكريين ومسئولين ومشايخ، وتزايد أعداد العاطلين عن العمل، وعدم توفر الأمان الاجتماعي والشخصي إلخ) وهي قضايا وطنية بامتياز

المجتمع من القيود المادية والرمزية التي تكبلّه، كمقدمة أساسية ليتمكّن من استرداد هويته الاجتماعية.

إنّ الهُوية الوطنية المشتركة تقوم على مبدأ المواطنة، كأساس علائقي مباشر يربط المواطن الفرد بالدولة، ويحرّره من كل نسق يُصادر فردانيته، أو يجعله مُلحقًا، في إطار مجتمع تعددي مفتوح، يتخذّ من المجال العام فضاءً تداوليًا، تشاركيًا، ضابطًا لسريان مياه العلاقات، والتفاعلات، والتأثيرات المجتمعية، والفردية التي تسهم في تشكيل **متحدٍ وطني، اجتماعي، توافقي عام.**

بهذا المعنى فإنّ المُواطنة ليست نقيضًا للخصوصية، بل العكس تمامًا، فبقدر ما تقتضي الانتماء إلى الدولة بصفتها كيانًا كليًّا، فإنّها تمنح الفرد الحق في الانتماء إلى مشروع سياسي مدني، أو خصوصية اجتماعية، أو ثقافية شرط خضوعها لمحدّدات ومضامين القانون الكلّي (الدستور) في سياق سلسلة من الانتماءات الخاصة (القانونية)، التي تشكّل في المحصلة ألوانًا زاهية للوحة فنية بديعة، اسمها "الهُوية الوطنية".

في الختام نخلُص إلى القول: إنّ أزمة الهُوية الوطنية هي أزمة الحداثة، أزمة المواطنة، أزمة المشروع الوطني البديل، وتعثّر بناء الدولة الحديثة. كما أنها أزمة سيكولوجية تتجلّى في حالة الفُصام الاجتماعي بين شروط الواقع المادي وتحدّياته، وبين تصوّر هَذياني لهذه الهُوية.

المصادر والمراجع:

1- أبوبكر السقاف، دفاعًا عن الحرية والإنسان، إعداد: منصور هائل، صنعاء، منتدى الجاوي الثقافي، 2010.

2- محمود أمين العالم، الفكر العربي بين الخصوصية والكونية، ط8، القاهرة، دار المستقبل العربي، 1998.

في خطأ القول ب "الهاشمية السياسية"[1]

لم تتسبّب الحرب الدامية المستمرة منذ مارس 2015 بأسوأ أزمة إنسانية على مستوى العالم كما وصفتها تقارير أممية، مُخلِّفة خسائر فادحة في الأرواح تجاوز تِعدادها عشرات الآلاف من اليمنيين أطفالًا، ونساءً، ورجالًا، ومسنّين، وخرابًا ماديًا هائلًا طال البنى التحتية، والمؤسساتية، والاقتصادية، ونسق العلاقات الاجتماعية وحسب؛ بل إنها قد أحدثت خرابًا نفسيًا، وذهنيًا لا حدود له.

لقد فعلت الحرب فِعلتها بعقول الكثيرين إلى درجة أنّ هؤلاء لم يعودوا يعرِّفون أنفسهم إلا عبر مُوشور هُوياتهم القَزَمية: القبلية، والطائفية، والقروية، والجهوية، والعائلية على حساب الانتماء الوطني وقيم المواطنة والتعايش والهوية الوطنية الجامعة.

وما يزيد الأمر قتامةً واسودادًا هو أنّ هذا السلوك "الشاذ" يصدر غالبًا عمن يُوصفون بأنّهم طليعة المجتمع من المثقفين، والأدباء، والكُتَّاب، والصحفيين، والحقوقيين، والسياسيين، والناشطين... إلخ!

هكذا هو الحال، فعندما يبلغ الانحطاط ذروته فإنّ أمراض المجتمع تطفو على السطح، والحرب هي ذروة الانحطاط، ومصدر كل البلايا والشرور؛ بالنظر لما أفرزته طيلة ال 8 السنوات العِجاف من استقطابات وما خلقته من سيكولوجيا اجتماعية استدمجت الحرب، وأنتجت قيمًا وممارسات شوهاء لم نكن نعرفها ولم يكن في تصوّرنا يومًا أننا سنصادفها في حياتنا!

(1) سيلاحظ القارئ أن الكاتب قام بوضع قوسين مزدوجين (" ") على لفظ "الهاشمية" ومشتقاتها: "الهاشميون"، "بني هاشم"، "شمال الشمال"، إلخ، أينما ورد، وذلك للتأكيد على تحفُّظ الكاتب على هذه الألفاظ، واستخدامها هنا جاء لاعتبارات إيضاحية سياقية، ولا تحمل أي مدلولات سياسية يتبنّاها الكاتب

تُشَرِّح هذه المادة بِمِبضع نقدي استخدام مصطلح "الهاشمية السياسية"، كما يظهر في بعض الكتب التي صدرت مؤخرًا، وفي بعض الكتابات الصحفية، وفي المنشورات التي تعجّ بها منصات السوشيال ميديا، وتبيّن خطأ استخدام هذا المصطلح لاعتبارات كثيرة.

بادئ ذي بدء، يمكن التمييز بين فريقين من الكُتَّاب ممن يستخدمون هذا المصطلح، فالفريق الأول: يستسهل استخدام مصطلح "الهاشمية السياسية" دون فهم، أو تمحيص، ودون تقدير لعواقب استخدام مثل هذا المصطلح؛ لما من شأنه أن يكرِّس المنطق الطائفي في العقل الجمعي، ويزيد من حِدة الشِقاق المجتمعي.

يبدو لي أن "الكسل الذهني"، والاستغراق في المنطق الشكلي المأخُوذ بإقامة ثنائيات متقابلة هو ما يُوقِع هذا الفريق في مُنزلق استخدام مصطلح "الهاشمية السياسية".

سنضرب صفحًا عن هذا الفريق، لأن الدوافع تبدو بريئة. وسنركِّز على الفريق الثاني الذي يستخدم هذا المصطلح بوعي ولأغراض ليست بريئة! وقد وصل الحال بأعضاء هذا الفريق أن قاموا بنسج أساطير وخيالات حول ما يسمّونها "الهاشمية السياسية". وقد صدرت مؤخرًا كتبٌ تحمل عناوين، مثل: "القبيلة الهاشمية.. ألف عام من الدم" للصحفي سام الغباري، و"التنظيم السري للهاشمية السياسية" للكاتب رياض الغيلي، وأُعيِدَ نشر كتاب قديم بعنوان "خيوط الظلام.. عصر الإمامة الزيدية" لعبدالفتاح البتول، وغيرها من الكتب، فضلًا عن المئات من المقالات الصحفية والمنشورات في مواقع التواصل الاجتماعي، التي تنضح بالطائفية والجهوية بشكل غرائبي لا يمكن فهمها إلا من قبيل التراجيديا السوداء، أو المسرح العبثي!

لا يحتاج المُطّلع على هذه الكتابات إلى عناء كبير لكي يلمس النَّزعة الطائفية الفاقعة فيها، فهي لا تُقدِّم معرفة حقيقية ولا نقدًا علميًا للظاهرة الطائفية؛ بقدر ما تعمل على تهييج العواطف وإثارة الضغائن، واستثارة النوازع الغريزية.

يدَّعي مثل هؤلاء بأنّ الدافع وراء كتاباتهم هو شحذ أقلامهم لتمزيق أستار الطائفية الكهنوتية والذود عن النظام الجمهوري، لكنهم ويا للعجب يقفون على أرضية طائفية مُقابِلة، هي أبعد ما تكون عن القيم الجمهورية، ومقتضياتها المواطنية، والتعدّدية، وحق الاختلاف.

ولكي لا يكون الحديث مُرسَلًا، نشير إلى ما كتبه أحد هؤلاء: "بُعيد ثورة 26 سبتمبر 1962 وقيام النظام الجمهوري في شمال اليمن، لجأ "الهاشميون" إلى وضع استراتيجية جديدة للملمة شتاتهم بعد انهيار النظام الإمامي، وقد نتج عن ذلك تأسيس "المجلس الأعلى لحكماء آل البيت" عام 1971 على يد أحمد محمد الشامي الذي كان وزيرًا لخارجية الإمام أحمد بن يحيى حميد الدين، وأن هذا المجلس قد ضمّ في قوامه أبرز القيادات "الهاشمية"، ومنذ ذلك التاريخ يقوم المجلس بأدوار خفية ويرسم السياسات الهادفة إلى استعادة مُلك "بني هاشم" الضائع"!

وغيرها من الخزعبلات السياسية!

إنّ هؤلاء يتعاطون مع السياسة بمنطق السحر والخُرافة. يريدون تصوير السياسة وكأنّها نسجٌ من المؤامرات، وأنّ ثمة أياديَ خفية ترسم مسار التاريخ وتتحكّم بمصائر البشر.

تحضُرني هنا خرافة أخرى، هي خرافة "بروتوكولات حكماء صهيون" التي تعدّ أكثر شبهًا بخرافة صاحبنا. فقد صُوِّر لنا أن هذه "البروتوكولات" تمثِّل الأجندة الخفية التي تتحكَّم من خلالها الحركة الصهيونية بالعالم! وفي الحقيقة هذه "البروتوكولات" ما هي إلا وثيقة مُعادية لليهود مصدرها المخابرات القيصرية

الروسية، ونشرت في القرن التاسع عشر وكان الهدف من ورائها، شيطنة اليهود، وتخويف الروس منهم!

إنّ ممارسة السحر في السياسة لا تعيق التوصل إلى فهم علمي للوقائع، وللظواهر فحسب، بل تعمل على إشاعة الخوف في أوساط الشعب وتثبّط عزيمته في تغيير واقعه، فتبثّ فيه روح الانهزام، وتجعله مستسلمًا "للأقدار المكتوبة"!

ينطوي استخدام مصطلح "الهاشمية السياسية" على أخطاء، وهنّات عديدة، يمكن إجمالها على النحو الآتي:

أولًا: "الهاشميون"، من المنظور السوسيولوجي، لا يشكّلون طبقة/ فئة/ شريحة اجتماعية واحدة ومنسجمة. فالواقع يقول: إنّ "الهاشميين" متعدّدون في مواقعهم الطبقية، فمنهم الأغنياء أصحاب الأراضي، والأملاك الكبيرة التي ورثوها أبًا عن جد، ومنهم الطفيليون الذين ارتبطوا بالسلطة، وأثروا من خلالها بطرق غير مشروعة، ومنهم المُنحدرون من الطبقة الوسطى ويمتهنون المهن العصرية مثل: الطب، والتعليم، والقضاء، والسلك الدبلوماسي، والصحافة والإعلام، والكتابة والإبداع الثقافي، والمهن الفنية والهندسية... إلخ. ومنهم الفقراء والمُعْدَمون، وحال هؤلاء كحال غالبية جماهير الشعب المُفْقَرة، يعيشون في أوضاع بائسة تفتقر لمقومات الحياة الكريمة، وفي تقديري إنّ القسم الأخير يمثّلون النسبة الكبرى من "الهاشميين".

ثانيًا: "الهاشميون" ليسوا بكتلة سياسية متجانسة، فمن الصعب وضع كل "الهاشميين" في قالب سياسي واحد، فهم متعدّدون في انتماءاتهم السياسية، ويتوزَّعُون على مختلف الأحزاب السياسية، وهناك من لا ينتمي إلى أي حزب سياسي، ولا ينشغل بالسياسة، بل يكفر بها كفرًا بَواحًا..!

وبالقدر ذاته، يختلف "الهاشميون" في التوجهات الفكرية؛ فمنهم اليساري، ومنهم اليميني، ومنهم الليبرالي، ومنهم القومي، ومنهم الإسلامي، ومنهم

العلماني، ومنهم الطائفي، ومنهم القبيلي، ومنهم الرعوي، ومنهم المتجاوز لكل التعبيرات الطائفية، والتفريزات الفئوية.

وليس في هذا الأمر تكتيكٌ كما يبالغ البعض، بل هو ناتج عن حقيقة وجودهم الاجتماعي، بحسبانهم مكوّنًا اجتماعيًا، مثله مثل المكونات، والجماعات الاجتماعية الأخرى في المجتمع اليمني التي تنطوي في داخلها على تناقضات وعلى تنوّع لا حصر لها.

ثالثًا: بخصوص ما يتعلق بالصراع الجاري في اليمن، يصعب فرز "الهاشميين" كقوة سياسية واحدة تتخذ مواقف سياسية متماثلة من الحرب وأطرافها؛ بل هناك مواقف مختلفة تختلف تبعًا لاختلاف اتجاهات الأفراد، فهناك من "الهاشميين" من يقفون مع الحكومة الشرعية، وضد الانقلاب، وهناك من يوالون الانقلاب، ويناوئون الحكومة الشرعية، وهناك المحايدون ممن لا يقفون مع هذا الطرف ولا مع ذاك، وهناك الانتهازيون الذين لديهم الاستعداد الكامل لتغيير ولاءاتهم وفق اتجاه الريح!

هذا الاختلاف في المواقف السياسية ليس ابن اليوم، بل يمثّل حقيقة تاريخية ساطعة، فعلى سبيل المثال: كان "الهاشميون" يمثّلون نسبة 80٪ من قوام تنظيم "الضباط الأحرار" الذي فجّر ثورة 26 سبتمبر 1962 ضد النظام الإمامي في شمال اليمن، بحسب شهادة اللواء عبدالله جزيلان (1936 – 2010) أحد أبرز قيادات الثورة السبتمبرية.[1]

---

(1) من المهم إيراد النص الذي تضمّن في ثناياه شهادة اللواء عبدالله جزيلان:

"أحاديث تدعو إلى تفتيت الوحدة الوطنية:

كنت ومعي الزملاء أحمد ثابت وعبدالله السنياني والشيخ علي حيدر رحمه الله ننتظر أن نسمع تعليق صوت العرب خصوصًا وقد بدأت حرب الكلام بين القاهرة وصنعاء وكنا نتعمّد رفع صوت المذياع لأن بعض الأسر المالكة ساكنة إلى جوارنا وأدير مؤشر الراديو على إذاعة صوت العرب من القاهرة ويبدأ صوت ناصر السعيد ينساب هادئًا في بادئ الأمر ثم يرتفع رويدًا رويدًا داعيًا إلى الثورة في الجزيرة العربية كلّها =

رابعًا: استخدام مصطلح "الهاشمية السياسية" ينطوي على خطورة كبيرة، لأنه يعمل على فرز أفراد المجتمع وتصنيفهم بناءً على أصولهم العرقية، وخلفياتهم الأهلية، وليس بناءً على مواقفهم السياسية، وأنماط سلوكهم، وهُوياتهم الفردية كمواطنين محكومين بشروط المواطنة والدستور والقانون.

إنّ مثل هذا التفريز يعمل على تفكيك اللُّحمة الداخلية للمجتمع، وتقويض النسيج الاجتماعي، وينزلق بالمجتمع إلى "حرب الكل ضد الكل"، ناهيك على أنه يتساوق مع الأجندة الخارجية الإمبريالية الهادفة إلى تفكيك المجتمعات العربية، ومنها مجتمعنا اليمني، إلى دويلات طوائفية، وقبائلية، ومناطقية.[1]

=وتحدث "الدكتور" عبدالرحمن البيضاني حديثًا عجبًا، فهاجم "الهاشميين" هجومًا عنيفًا بلا مبرر، غير مدرك أن ما يقرب من ثمانين في المائة من ضباط الثورة هم من الهاشميين، كما أن عددًا كبيرًا منهم في السجون جزاء إعلانهم عصيانهم وتمردهم على أسرة حميد الدين الحاكمة في صنعاء، بل وهم في كل الانتفاضات في المقدمة

وكان لحديث "الدكتور" عبدالرحمن البيضاني وقع سيء في نفوس الجماهير، وضباط الثورة، وجاء إلى منزلي بعض الضباط وكما أذكر الملازم أول السيد علي المؤيد، والملازم أول السيد عبدالله المؤيد والملازم أول السيد حسين شرف وغيرهم وقالوا وعلامات الحزن والألم قد برزت على وجوههم

- يا أفندم لو كان ما يقوله البيضاني هو رأي القاهرة فكيف تقوم بثورة تساعدها القاهرة، وترتبط مصيرًا بها؟

فقلت لهم: يا إخواني إن البيضاني لا يعرف عنا شيئًا، فدعوه يتكلّم كما يشاء وما ستقوم به هو عمل من أجل تخليص شعبنا من هذا الحكم الكهنوتي البغيض وكاتب هذه السطور متأكد أن القاهرة لا تقبل مثل هذا الكلام الشاذ، فالقاهرة في اعتقادي هي مجمّعة الشعوب لا مفرّقة وسأتصل بالأخ الطيار عبدالرحيم عبدالله، والأخ محمد عبدالواحد لإبلاغ القاهرة بإيقاف مثل هذه الأحاديث التي تدعو إلى تفتيت الوحدة الوطنية، وتخدم السلطة الحاكمة في صنعاء

اتصلت بالأخ محمد عبدالواحد وأخبرته بما حدث من رد فعل نتيجة لجهل "الدكتور" عبدالرحمن البيضاني بالمجتمع اليمني

وأخبرت الطيار عبدالرحيم عبدالله بما حدث نتيجة مهاجمة "الهاشميين" من قبل "الدكتور" عبدالرحمن البيضاني وطلبت وقف مثل هذه الأحاديث الشاذة، والتي تفرق ولا تجمع، وتخدم سياسة الإمام، وأسرته البغيضة وقد تم ما طلبنا وأوقف نهائيًا الأخ "الدكتور" عبدالرحمن البيضاني من إذاعة أحاديثه" (أ.هـ) راجع: اللواء عبدالله جزيلان، التاريخ السري للثورة اليمنية من سنة 1956 إلى 1962م، القاهرة، مكتبة مدبولي، ط2، 1979، صص 77 – 78

(1) يشير د سمير أمين إلى أن الإستراتيجية الصهيونية قد بَنَتْ رهانها على بقاء المجتمعات العربية في وضع تفكّك وتمزّق دائم، للمزيد راجع: سمير أمين، الأمة العربية القومية والصراع الطبقي، القاهرة، مكتبة مدبولي، 1988

خامسًا: القول ب "الهاشمية السياسية" لا يمثّل استعداءً لمكوّن اجتماعي يمني ينطوي على اتجاهات سياسية، وفكرية متباينة وحسب؛ بل إنّه قولٌ ينطلق في مواجهة المشروع الطائفي للحوثية من منطلق طائفي مضاد!

ولا غرابة أن يكون أكثر المتحمسين لتسويق واستعمال "الهاشمية السياسية" هم المنتمون إلى الحركات الدينية المضادة للحوثية من السلفية،، والإخوانية، لأن المنطق الطائفي يتسق مع مدخلاتهم الأيديولوجية، ويوفّر لهم ممكنات مثالية لتعبئة المؤيدين والأنصار، وعامة الناس على أساس أيديولوجي طائفي، وتأليبهم على الآخر، مُستغِلّين العاطفة الدينية التي تَجيشُ بها صدور عامة الناس. لهذا يَدأبُون على تصوير الحرب القائمة على أنها حرب مقدَّسة تتغيّا "حماية الدين والعقيدة والسُّنة المُطهّرة" من خطر "الرافضية/ الهادوية/ الجعفرية/ الشيعية"... إلخ. في الوقت الذي تصوّر الحركة الحوثية الحربَ على أنها حرب ضد "النواصب/الوهابية/ الداعشية/ التكفيرية"!

واقع الحال إن الصراع الجاري، هو صراع سياسي بامتياز، حتى وإن تلبَّس بلبوس طائفية، أو مناطقية، وهدفه السيطرة على مواقع السلطة، والثروة، والتحكّم بمصير البلاد والشّعب.

سادسًا: الترويج لمصطلح "الهاشمية السياسية" يقدّم خدمة جليلة للحركة الحوثية؛ لأن الحوثية تستثمر مخاوف "الهاشميين"، وأبناء "منطقة شمال الشمال" بصورة عامة إزاء مستقبلهم السياسي، وأن البديل سيكون جحيمًا لهم، وأنه سيُمارَس عليهم أعمالًا انتقاميةً في حال انهزمت وانتصر الطرف الآخر.

توظّف الحركة الحوثية تلك المخاوف بصورة رهيبة، ويساعدها في ذلك عدة عوامل:

1- إخفاق السلطة الشرعية في تقديم رسائل تطمينية لأبناء "شمال الشمال" حيال مستقبلهم السياسي كشركاء في يمن المستقبل.

2- صدور خطاب طائفي، وجهوي، ومناطقي من بعض مسؤولي السلطة الشرعية ووسائل إعلام الشرعية، يستعدي أبناء "شمال الشمال"، وينتقص من هُويتهم اليمانية، ويشكّك في انتمائهم لليمن.

3- فضلًا عن الفشل الذريع للسلطة الشرعية في بناء نموذج وطني جاذب يمثل مصالح عموم اليمنيين، ويعيد بناء الثقة في أوساط المواطنين من خلال تقديم الخدمات العامة ورفع مستواهم الاقتصادي، والمعيشي.

سابعًا: تسويق مصطلح "الهاشمية السياسية"، وتكريس المنطق الطائفي لا يخلو من تحقيق أهداف ومكاسب سياسية للعصبيات بمختلف أشكالها وتلاوينها، فهو يعمل على تهييج مشاعر الناس البسطاء، وتعميق التشرذم والكراهية، اتساقًا مع إستراتيجية بارونات الحرب وتُجّارها ووكلائها، التي تتلخص في "ضرب الفقراء بالفقراء"، ووأد أيّ إمكانية لتوحيد الفقراء من كل الجماعات والمناطق بخطاب وطني، وببرنامج نضالي ديمقراطي ضد الحرب الإجرامية، وسياسات الإفقار، والإبادة.

تتخادم النخب الطائفية والقبائلية والجهوية، وإن تصارعت اليوم بقوة السلاح، إلا أن ذلك لا يمنعها في الغد من أن تعقد تسوية شوهاء تتقاسم من خلالها كعكة السلطة والثروة، وتعيد صياغة المعادلة السياسية بما يثبّت مصالحها الخاصة، ضِدًّا على مصالح الشعب، وتطلّعاته المشروعة نحو حياة كريمة في ظل دولة وطنية، مدنية، ديمقراطية، اتحادية.

ثامنًا: ذهاب البعض إلى اعتبار "الهاشمية السياسية" "إطارًا طائفيًا" يجمع كل من يدّعي الانتساب لآل البيت، وأن هذا "الإطار الطائفي" قد تحكّم باليمن طيلة ما يقارب 12 قرنًا، وأن جذر الصراع الدائر اليوم في اليمن يعود إلى اللحظة التي وَفَدَ فيها الإمام "الهادي إلى الحق" يحيى بن الحسين الرَّسي إلى صعدة قادمًا من منطقة الرَّس في الحجاز عام 284هـ 897م، بعد أن وُجهّت له دعوة من مشائخ

وأعيان قبائل صعدة لتسوية صراعات داخلية كمحكّم بينها، وأنه منذ ذاك الحين وجدت "الطائفة الهاشمية" فرصة للاستنبات في أرض الإيمان، والحكمة؛ مثل هذا الكلام ليس سوى هرطقات زائفة، وحديث ممجوج، ومفضوح، وذلك من عدة نواحٍ:

من ناحية أولى: إن "الهاشمية" لا تشكّل تنظيمًا طائفيًا، لأن التنظيم الطائفي يفترض وجود بنية تنظيمية هيراركية صلبة، قائمة على علاقات التضامن الداخلي، ولديها أوضاع طبقية متطابقة ومصالح متماثلة، وجهاز أيديولوجي يُعلي من ذاتيتها في مقابل إبخاس غيرها. وكما أوضحنا سلفًا أن "الهاشمية" تنضوي في إطارها شرائح اجتماعية متعددة، وأوضاع طبقية متباينة، ناهيك عن اتجاهات، ومواقف سياسية، وفكرية مختلفة، كل ذلك يُجرّدها من صفة "الطائفية".

من ناحية ثانية: الطائفية ليست جوهرًا ثابتًا في التاريخ، أو ماهية تتوارثها الأجيال على مرّ القرون، بل الطائفية في لُحْمتها وسَدَّاها ظاهرة سياسية معاصرة ناجمة عن أوضاع اقتصادية، واجتماعية، وسياسية محددة تاريخيًا، وتتمظهر في إعلاء الانتماءات الفرعية (الدينية/ المذهبية/ القبلية/ العشائرية/ الجهوية/ المناطقية/ القروية/ العائلية) فوق الانتماء الوطني الجامع.

وبناءً على ذلك فإن صفة "الطائفية" ليست صفة مقتصرة على جماعة محددة بذاتها، بل تشمل كل جماعة، أو حركة تقوم بتقديم ولائها الأوّلي على حساب الولاء الوطني.

ومن ناحية ثالثة: ما يحدث من صراع اليوم لا علاقة له بالماضي، وإن كانت بعض أطراف الصراع تتوسّل الماضي!

الصراع اليوم كان وما يزال حول السلطة والثروة مهما حاول البعض أن يتدثّر بالدين، وبثأرات التاريخ.

إنّ البحث في أضابير التاريخ عن أسباب وجذور صراع يدور في القرن الحادي والعشرين كما يفعل البعض من العلمانيين والإسلاميين على حدٍ سواء إنما هو إيغال في الوهم، والتزييف، وصرف أنظار الناس عن حقيقة الصراع، وعن سياقه الراهني الواقعي!

إنّ مواجهة قضايا الحاضر لا تكون إلا من خلال فهم الواقع القائم فهمًا جدليًا بهدف تغييره، وهذا لن يتأتّى إلا بامتلاك منهجية علمية تتوخّى صناعة فضاء ديمقراطي، تشاركي، عادل لكلّ الناس بمختلف أطيافهم، وانتماءاتهم.

تاسعًا: يستشهد البعض بشعارات الحركة الحوثية، وممارساتها، مثل: الادّعاء ب"الحق الإلهي في الحكم"، وإقرار "الخُمُس" وادّعاء بعض قادة الحركة ومنتسبيها بالتفوّق العرقي، والسلالي ل" السادة الهاشميين" دُونًا عن بقية اليمنيين كأدّلة على طائفية "الهاشمية"، وهذا خلط واضح بين "الهاشمية" كمكوّن اجتماعي ينطوي على تعدّد وتنوّع طبقي، وسياسي، وفكري، وسيكولوجي، وبين الحركة الحوثية كحركة سياسية، مسلحة، لا تمثّل إلا نفسها، ومصالحها الخاصة، وينبغي التمييز بين الاثنتين.

إذن اعتبار البعض "الحوثية" بأنها تمثّل، أو تقود "الهاشمية"، محض كلام فارغ يكذّبه الواقع العَيني؛ إذ ليس كلّ "هاشميّ" هو "حوثيّ" أو يناصر "الحوثية" بالضرورة، وفي المقابل ليس كل من يناصر "الحوثية" هم "هاشميون" بالضرورة، بل إنّ هناك أفرادًا كثيرين ليسوا بهاشميين، ولا ينحدرون من "شمال الشمال" يقفون مع "الحوثية"، وربما بعض هؤلاء يتعصّبون للحوثية بصورة أشد من تعصّب "قادتها" لها.

عاشرًا: صحيح أن بعض "الهاشميين" أقول: بعض، وليس جميع، يؤمنون بخرافة "التفوّق العِرقي/ السلالي"، وب "الولاية"، ويستثمرون الانتساب المزعوم إلى "آل البيت" كرأسمال رمزي لتحقيق امتيازات سياسية، وخلق قابلية

اجتماعية لممارسة الهيمنة والنفوذ، خاصة في أوساط الناس البسطاء من ذوي الوعي المحدود، ويعمدون إلى أدلجة عقول الناس، وغرس أفكار طائفية في أذهانهم؛ غير أنّ هذا لا يعد مبررًا كافيًا لاستخدام مصطلح "الهاشمية السياسية"، ذلك لأن استخدام هذا المصطلح، كما هو رائج في جلّ الكتابات والمنشورات التي تعجّ بها وسائل الإعلام المختلفة ووسائل التواصل الاجتماعي، لا يميّز بين هؤلاء النَّفر، وبين "الهاشميين" الذين يرفضون هذا المنحى المُتوهَّم جملة وتفصيلًا، بل يضعون كل "الهاشميين"، وربما كل "الزيود" في خانة واحدة، ويعملون على شيطنتهم، وإسقاط مختلف الأحكام القيمية، والتُّهم الجزافية بحقهم.

حادي عشر: يقول البعض ومن بينهم مثقفون يساريّون ووطنيون إنّ إضافة كلمة "السياسية" "للهاشمية" يعني التخصيص بحيث يصبح المعنى مُقتصِرًا على الهاشميين الذين يتبنّون فكرة "الإمامة"، أو "الولاية"، أو "أحقّية البطنين في الحكم"؛ وهذا القول يحمل قدرًا من الوجاهة؛ غير أنّ هذا الفهم للمصطلح يبقى فهمًا ذاتيًا مُنحصرًا لدى قِلّة قليلة من المثقفين، في الوقت الذي يجري استخدام المصطلح ولاسيما في الكتابات المُشار إليها سابقًا في سياق تجييش طائفي وطائفي مضاد، وفي مناخ حرب أهلية وإقليمية مزدوجة، وهو ما يجعل منه مصطلحًا ملغومًا، ومُثيرًا لحزازات اجتماعية، وعاملًا من عوامل تقسيم المجتمع على أسس أولية ورجعية، ويهدف الكثير والكثير من مستخدمي هذا المصطلح إلى تزييف وعي الناس البسطاء، وذلك بتصوير الصراع القائم على أنه صراع وجودي بين أعراق، وسلالات، وطوائف، ومذاهب!

ولمعرفة مدى خطورة هذا المصطلح، بإمكان القارئ العزيز الدخول على مُحرِّك البحث جوجل (Google)، وكتابة عبارة: "الهاشمية السياسية في اليمن"، وسيجد العَجب العُجاب من الكتابات والمنشورات الصفراء، التي تنضح

بالخطاب الطائفي، وتُمعِن في إثارة الكراهية، والعداء الذي يُعمي البصيرة والبصر!!

وهنا نتساءل: ما حاجة المثقف الوطني لاستخدام هذا المصطلح الملغوم والمفخخ بمضامين طائفية فاقعة تؤذي العقل والوجدان قبل العين؟؟

ما حاجة المثقف الوطني للتشبث بمصطلح "الهاشمية السياسية"، في الوقت الذي يثير استفزازًا لقطاع من اليمنيين، ويستعديهم؟

هل العقل السياسي الوطني عاجز لهذه الدرجة عن إنتاج مصطلحات خاصة به، ومغايرة، وأكثر دقة وعلمية لتوصيف الواقع وملابساته؟ وعِوضًا عن ذلك يستخدم مصطلح أنتجته أقلام طائفية مأزومة؟؟

ثاني عشر: إنّ مصطلح "الهاشمية السياسية" ما هو إلا محاكاة ميكانيكية لمصطلح "المارونية السياسية" الذي ظهر في لبنان إبّان الحرب الأهلية اللبنانية (1975 – 1990)، وقد لاقى المصطلح نقدًا من المفكرين والمثقفين التقدميين اللبنانيين في حينه، لأنه يعمل على تطييف الصراع السياسي، وتذرير المجتمع إلى كانتونات أهلية وطائفية.

وهكذا بالنسبة لمصطلح "الهاشمية السياسية" في الحالة اليمنية، فهو يعمل على إهدار أيّ فرصة للتواصل الإنساني، وبتر للعلاقات الإنسانية، والاجتماعية، وتحويلها إلى علاقات أشبه بعلاقات قطيعية، ترتسم في فضاء من التعصُّب، والأحكام القيمية ضد الآخر، فالآخر هو الشر، هو الجحيم، هو الرذيلة.

هذا التنميط والاختزالية للآخر يقابله اتجاه تفضيلي نحو الذّات، فالذّات هي مصدر الخير، وهي عنوان الفضيلة.

هذا الخطاب غرائزي ويتجرَّد من كل منطق عملي، ويعزِّز من ثقافة الكراهية، ويكرِّس الاتجاهات التعصّبية لدى أفراد المجتمع، في الوقت الذي يمارس فيه هذا الخطاب اغتصابًا للعقول من خلال نشر الأكاذيب، وتأويل الأحداث، والوقائع

على نحو ديماغوجي بهدف تأجيج مشاعر الناس، وتحريضهم ضد بعضهم البعض.

وكل ذلك يؤدي إلى تغييب قيم العقلانية، والحكمة، والتسامح، والعلاقات الإنسانية على حساب طغيان قيم التطرّف، والإقصاء، والعدوانية، و"العصبية الجاهلية".

عندها يصبح البيت الشعري للشاعر عمرو بن كلثوم معبّرًا عن واقع حالنا المأساوي:

"ألا لا يجهلنّ أحدٌ علينا
فنجهل فوق جهل الجاهلينا"!!

صفوة القول: مصطلح "الهاشمية السياسية" هو مصطلح مخاتل، ويُفضي إلى بناء مواقف خاطئة بل كارثية على صعيد السياسة، والعلاقات الاجتماعية، ويكرِّس المنطق الطائفي، ويعمل على تجزئة المجتمع إلى كيانات أولية متناحرة تقوم على أساس الاصطفافات الطائفية، والقبلية، والمناطقية، والقروية، مما يعني في المُجمل إدامة "الفَوَات التاريخي" بتعبير المفكّر القومي ياسين الحافظ، وإدامة حالة التخلّف والجَهالة، وتقويض كل مُمكنات التحرّر الإنساني، وبناء مجتمع المواطنة.

إنّ الحاجة الوطنية الراهنية تفرض على المثقفين، وقادة الرأي العام امتلاك حساسية عالية تجاه الخطاب الطائفي، ومفرداته المغلومة، والعمل على إنتاج خطاب وطني ديمقراطي، لمواجهة الخطاب الطائفي، والشحن المناطقي، والتحريض الديني، خطاب يُعلي من اسم اليمن شعبًا وتاريخًا وأرضًا وهُوية جامعة.

المصادر والمراجع:

1. عبدالله جزيلان، التاريخ السّري للثورة اليمنية من سنة 1956 إلى 1962م، القاهرة، مكتبة مدبولي، ط2، 1979.
2. سمير أمين، الأمة العربية.. القومية والصراع الطبقي، القاهرة، مكتبة مدبولي، 1988.

تعليق عابر حول "القومية اليمنية"

مُؤخرًا ظهرت دعوة لبعث ما سُمّيت "القومية اليمنية"، ويقودها كُتّاب، ومثقفون، ومفسبكون مُتلوّنون، يجمعهم قاسم مشترك ألا وهو مواجهة قضايا الحاضر ببعث مُومياء مدفونة في التاريخ، كالعودة إلى القحطانية في مقابل العدنانية والتسمّي بالأقيال، والأذواء.

هذه الدعوة على سطحيتها وبلاهتها، لا تختلف من حيث المضمون عن المنحى الطائفي الذي تستخدمه ميليشيات الثورة المضادة، كما لا تختلف عن النّزعة المناطقية، والجهوية التي تظهر في خطاب قوى أخرى منضوية في معسكر الشرعية.

تقسيم الناس حسب خلفياتهم المذهبية، أو المناطقية، أو القروية، أو العرقية، أو البيولوجية هو منحى رجعي ومُؤشّر لانحطاط سياسي، وفكري، يعمل على صرف الناس عن عدوّهم الحقيقي، ويعميهم عن طبيعة الصراع وجوهره؛ بوصفه صراعًا سياسيًا يتمحور حول السلطة والثروة، ولا شيء غير ذلك مهما ادَّعى المُدَّعون وزيَّف المُزيِّفون.

إنَّ مواجهة الطائفية والإجابة عن أسئلة الحاضر الحارقة لا تكون من خلال دعوات طائفية مضادة أو عرقية مُتخيّلة، بل من خلال فهم الواقع القائم فهمًا جدليًا بهدف تغييره، وهذا لن يتأتّى إلا بإعادة صياغة الهوية الوطنية الجامعة وفق شروط العصر، وتطلّعات الشعب في العيش الكريم، والحرية، وبناء نظام ديمقراطي، تشاركي، عادل.

الفصل الرابع

في الحرب وتداعياتها الجحيمية

1. محاولة في تفكيك ظاهرة/ جريمة الاغتيال السياسي.
2. مسألة السيادة الوطنية في السياق اليمني الراهن دراسة تحليلية نقدية.
3. هل الحرب استمرار للسياسة؟؟ مناقشة نقدية ل "كلاوزفيتز".

محاولة في تفكيك ظاهرة/ جريمة الاغتيال السياسي

إلى الشهداء: أمجد عبدالرحمن، محمد ناجي أحمد، عمر دوكم، رفيق الأكحلي، العميد الركن عدنان الحمادي، وغيرهم العشرات من ضحايا الاغتيالات، والعنف السياسي في اليمن.

(1)

ظاهرة الاغتيال السياسي ظاهرة تاريخية قديمة تضرب بجذورها عميقًا في تاريخ البشرية، نشأت وتطورت ارتباطًا بنشوء السلطة السياسية وتطوّر ممارساتها القمعية.

يأتي الجذر اللغوي للاغتيال من: غاله، غوله، واغتاله: أي أخذه من حيث لا يدري فأهلكه.

والغُول: (الجمع غِيلان)، والغِيلان في المِخيال الشّعبي عند العرب هي الشياطين التي تظهر للناس في الفَلاة، فتتلوّن لهم في صور شتى وتغولهم؛ أي تضلّلهم وتُهلكهم.

والغِيلة: الاغتيال. يُقال قتله غِيلةً: على غفلةٍ منه.[1]

وفي الاصطلاح السياسي يعني الاغتيال (Political Assassination) ظاهرة استخدام العنف والتصفية الجسدية بحق شخصيات سياسية كأسلوب من أساليب العمل، والصراع السياسي ضد الخصوم، بهدف خدمة اتجاه أو غرض سياسي.[2]

والاغتيالات السياسية ظاهرة، وجريمة في آن، فهي ظاهرة اجتماعية تاريخية بحكم تكرار حدوثها وانتشارها زمانيًا ومكانياً، فضلًا عن تعدّد واختلاف

---

(1) انظر: المعجم الوجيز، ط4، القاهرة، مجمع اللغة العربية، 2004، ص457

(2) عبدالوهاب الكيالي وآخرون، الموسوعة السياسية، ج1، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ص217

أسبابها ودوافعها. ومن ناحية التوصيف القانوني هي جريمة وضرب من ضروب القتل العمدي، مُحرَّمة دينيًا، ومُجرَّمة قانونًا، ومرذولة اجتماعيًا.

إن جريمة الاغتيال السياسي ليست جريمة عادية، بل جريمة مركّبة ومعقدة، وهناك فروقات بيّنة بينها وبين جريمة القتل العادي؛ فمن ناحية أولى: عملية القتل العادي جريمة فردية جنائية، يقوم بها فرد أو مجموعة بسيطة من الأفراد بدافع الثأر، أو الانتقام الشخصي، أو بدوافع أخرى. بينما عملية الاغتيال السياسي جريمة منظمة ومركبة، ودوافعها سياسية في الغالب، وتتم بتخطيط وتدبير معقدين، وتقوم بها جهة منظمة، تمتلك إمكانيات، وقدرات مخابراتية، وأمنية، وعسكرية كبيرة، وما القاتل إلا أداة تنفيذية وحسب.

ومن ناحية ثانية: جريمة القتل الجنائي تستهدف إنسانًا عاديًا، وتنحصر تداعياتها في إطار ضيّق؛ على مستوى الأسرة، أو العشيرة، أو القرية، أو الحي السكني، فيما جريمة الاغتيال السياسي تستهدف أشخاصًا مؤثّرين في مجتمعاتهم مثل: زعماء سياسيين، قادة عسكريين، مفكّرين، أدباء، مثقفين، صحفيين، ناشطين... إلخ، وتداعياتها وتأثيراتها تمتد إلى المجتمع بأسره.

ومن ناحية ثالثة: تأخذ عملية القتل الجنائي شكلًا واحدًا وتتم في اتجاه واحد. وبخلاف ذلك، تأخذ عملية الاغتيال السياسي ثلاثة أشكال: الاغتيال المعنوي، والاغتيال المادي، والاغتيال "القانوني" - إن جاز التعبير- والشكل الأول يقود بالضرورة إلى الشكل الثاني ومنه إلى الشكل الثالث. فالاغتيال المعنوي يهدف إلى تحطيم رمزية ومكانة الضحية، بالتحريض والتشهير والتشويه، وصولًا إلى إصدار فتوى تكفيرية تجيز استحلال دمه، وهنا تتجسّد الجريمة كفعل مادي بتصفية الضحية جسديًا، وبعد أن تنفذ الجريمة بنجاح، يأتي دور التغطية على المجرمين والمخطّطين والمُمولين من خلال أحابيل القانون، والإجراءات الشكلية الهادفة إلى دفن القضية وتقييدها ضد مجهول أو مختلّ عقلي!

(2)

تنطوي جريمة الاغتيال السياسي على دلالات شتّى، فهي أولًا نقيض للسياسة، فالسياسة لا تكون إلا مدنية، وتقتضي بالضرورة الحوار واعتماد منطق الإقناع والقبول بالآخر.

إنّ السياسة هي فعل اجتماعي تاريخي تتأسّس على فكرة اتفاق الناس على شكل الحكم الذي يناسبهم من خلال عقد اجتماعي، أو دستور وطني، وتتوخّى الخير العام، أي أنها فعل تغييري باتجاه الأفضل والجديد والأجد.

وفي المقابل، فإن الاغتيال السياسي فعل وحشي نقيض للسياسة، وللخير العام، وللتغيير، وللمستقبل.

بعبارة أخرى: الاغتيال السياسي هو اغتيال للسياسة، وفتح نافورة الدَّم، وسلوك مسالك العنف والتوحّش.

إن لحظة الاغتيال هي لحظة قطيعة وبتر، لحظة اللاعودة، لحظة الانغماس في مستنقع الجريمة والتوحّش، لحظة تمثّل ذروة العنف والإرهاب.

وثانيًا: تتصادم جريمة الاغتيال السياسي مع منطق التاريخ، الذي يقرّر أن التطوّر يتم وفق مسار موضوعي وبإرادة جماعية نزاعة للخير الإنساني. فتأتي جريمة الاغتيال لإعاقة هذا المسار الموضوعي، وتحاول تطويع حركة التاريخ لمسار إرادوي، أناني، فاشي.

الجهة التي تلجأ إلى الاغتيال السياسي تريد أن تكرّس في الوعي العام أن مسار التاريخ ينحكم لقوة خفية شريرة، تعمل في الظلام، وتهدف إلى تحقيق أهداف خفية غير معلنة بنزعة إرادوية أنانية. بينما الواقع والعلم يقرّران أن التاريخ يتحرّك وفق قوانين موضوعية عَيانية، ومشاهدة وبإرادة جماعية خيِّرة.

وثالثًا: جريمة الاغتيال السياسي هي بالضرورة مضادّة للطبيعة الإنسانية الخيِّرة، ومتسّقة مع الطبيعة العدوانية التي هي من طبائع الحيوان المفترس.

الإنسان كائن مدني بالطبع كما يقول ابن خلدون، لا يصح وجوده، ولا تستقيم أحواله إلا بالعيش مع غيره من بني جنسه. إنّ اجتماعية الإنسان هذه تفرضها ضرورة التعاون من أجل تحصيل الغذاء الذي به قَوام وجوده؛ والتعاون يقتضي التسليم بضرورة التعايش، والإقرار بحق الآخر في الوجود.

أما الحيوان فهو يتحرّك وفق طبيعة غرائزية، ولهذا فالافتراس أو العدوان صفة أصيلة فيه، وغاية العدوان عند الحيوان هي الحصول على الغذاء، وتأمين شروط البقاء، أي أن عدوانية الحيوان عدوانية مبرّرة لا تتصادم مع طبيعته الخاصة.

أما عدوانية البشر فغير مبرّرة على الإطلاق. إنها نزوع "سيكوباتي"، أي انحراف عن السلوك القويم، لا يهدف إلى تأمين شروط البقاء، بل تدفعه الرغبة الجامحة في السيطرة، والانفراد، والتسلّط وإلغاء الآخر واجتثاثه.

(3)

جريمة الاغتيال السياسي هي نتيجة منطقية طبيعية لفكر متطرّف، لأيديولوجيا دوغمائية تنضح بالكراهية والحقد والإقصاء. دُوغما توحّد بين الذات والعالم، فلا ترى العالم إلا من منظورها الخاص، وموقفها من الآخر موقف ارتيابي، فكل آخر في هذا العالم هو عدو محتمل، أو وفق عبارة جان بول سارتر "لا تتصوّر الآخر المنافس لها، إلا بما هو جحيم".

ودعونا نفرّق بين مصطلح الأيديولوجيا ومصطلح الدُّوغما، فليست كل أيديولوجيا هي دوغما بالضرورة، كما يفهم الكثيرون.

فالأيديولوجيا في معناها ومبناها منظومة، أو نسق من الأفكار، والتصورات الفلسفية، والأخلاقية، والسياسية، والدينية عن الوجود، وهي انعكاس لتكوين اقتصادي واجتماعي محدّد. وتتمرأى الأيديولوجيا بصورتين اثنتين: وعي صادق، ووعي مفارق، فالوعي الصادق هو وعي مطابق للواقع الموضوعي. والأيديولوجيا في هذه الحالة تكون أيديولوجيا علمية، تغييرية، مستقبلية. أما

الوعي المفارق فهو وعي زائف، وعي مضاد للواقع ومجافٍ لطبائع الأمور، وبهذا تتسم الأيديولوجيا بالطابع المحافظ، والرجعي.

والدوغما هي صورة فاقعة للأيديولوجيا الرجعية، قوامها نهج فكري متزمّت ومُنغلق على الذات، يقيم علاقة خصومة شديدة للنقاش، والحوار، والجدل، والاختلاف. يدَّعي بامتلاك الحقيقة المطلقة، ويزعم أنه على المحجَّة البيضاء، وكل ما عداه هرطقة، وضلال، وخيانة، وكفر بَوّاح!!

هذه اليقينية الوثوقية التي توحّد بين الذات والعالم، هي الجذر الفلسفي والفكري للتعصّب، ومدخل لكل فعل إرهابي.

جريمة الاغتيال السياسي هي صورة من صور الإرهاب؛ لأنها تستهدف أول حق طبيعي للإنسان المتمثّل بحق الحياة، وتصفيته وإلغائه من الوجود، وتقوم على الغدر والخيانة. وهي الابنة الشرعية لسياسة الاجتثاث والاستئصال، ومنتج من منتجات ثقافة الكراهية، والاستعداء، والتعصّب، ودافعها تصفية الآخر المختلف بناءً على الرأي أو الانتماء، وفرض الرأي الواحد، واللون الواحد، والصيغة الأُحادية.

وجريمة الاغتيال السياسي هي علامة انحطاط وإفلاس للجهة التي تلجأ إليها؛ لأنها تفضح عجزها على مقارعة الحجة بالحجة، والرأي بالرأي، والفكرة بالفكرة، لذا تستدعي الجريمة لتصفية منافسيها.

تتوهَّم الجهة التي تلجأ إلى الاغتيال السياسي أن بجريمتها ستتمكّن من إخراس الصوت الحر، وإيقاف عجلة التغيير، ولكن التغيير له قوة كامنة لا يمكن تعطيلها، أو إيقافها.

(4)

ظاهرة الاغتيال السياسي ظاهرة عالمية الطابع، أي أنها منتشرة في كافة المجتمعات، بيد أنها تختلف من حيث الدرجة، والنوع من مجتمع إلى آخر، كما تختلف أيضًا ردَّات الفعل إزاءها من بلد إلى آخر. فجريمة اغتيال واحدة يمكن

أن تطيح بحكومات وأنظمة في بعض البلدان المتقدمة، لكن في عالمنا الثالث تمر هذه الجرائم، ويفلت الجُناة والمخطّطون، لا بل ربما يحظى هؤلاء الجناة بحماية وغطاء من قبل النظام السياسي، وأجهزته الأمنية، والقضائية، وفي هذه الحالة تصبح جريمة الاغتيال السياسي جريمة رسمية، أو إرهاب دولة.

ظاهرة الاغتيالات السياسية في اليمن معقدة يتداخل فيها العامل السياسي بالديني بالأيديولوجي بالاجتماعي بالثقافي... إلخ، وهي ظاهرة شائكة؛ نظرًا لتعدد الجهات والقوى التي مارست هذه الجريمة بين أجهزة استخباراتية، وقوى دينية، وحركات سياسية، وأجنحة متصارعة ذات اليمين وذات اليسار.

كما تعدّدت الأساليب والأدوات المستخدمة في تنفيذ هذه الجريمة في تاريخنا السياسي المعاصر، ويمكن سرد بعضها على النحو الآتي:

الاغتيال بالرصاص الحي مثل: اغتيال محمد محمود الزبيري في أبريل/ نيسان 1965، واغتيال محمد أحمد النعمان في يونيو/ حزيران 1974، واغتيال إبراهيم الحمدي وشقيقه في 11 أكتوبر/ تشرين الأول 1977، واغتيال حسن الحريبي، وماجد مرشد، وما يزيد على 150 قياديًا من قيادات الحزب الاشتراكي خلال أعوام 1991- 1994، وصولًا إلى اغتيال جار الله عمر، الأمين العام المساعد للحزب الاشتراكي اليمني في 28 ديسمبر/ كانون الأول 2002، واغتيال عبدالرقيب القرشي في يوليو/ تموز 2010، وعبدالكريم جدبان، وعبدالكريم الخيواني، وأحمد شرف الدين، وصادق منصور عام 2014، واغتيال د. محمد عبدالملك المتوكل في 2 نوفمبر/ تشرين الثاني 2014، والشاب أمجد عبدالرحمن الذي اغتيل في مايو/ أيار 2017، واغتيال عمر دوكم، ورفيق الأكحلي في أبريل/ نيسان 2018، وعشرات من الدعاة المستنيرين، والناشطين في عدن بين عامي 2017- 2018، واغتيال العميد عدنان الحمادي في ديسمبر/ كانون الأول 2019، وحسن زيد في 27 أكتوبر/ تشرين الأول 2020، وضياء الأهدل في أكتوبر/ تشرين الأول 2021.

1- الاغتيال بالسم، كاغتيال المناضل الوطني عبدالقادر سعيد في مايو/ أيار 1974، والصحفي عبدالحبيب سالم مقبل في أكتوبر/ تشرين الأول 1995، واغتيال الصحفي محمد عبده العبسي في ديسمبر/ كانون الأول عام 2017.
2- الاغتيال بالدهس والحوادث المرورية، وأبرز ضحاياه: اغتيال عبده محمد المخلافي، واغتيال د.عبدالعزيز السقاف عام 1999، واغتيال الكاتب والناقد محمد ناجي أحمد في يناير/ كانون الثاني 2022.
3- الاغتيال عبر الطائرات المفخخة مثل: تفجير طائرة الدبلوماسيين في 30 أبريل/ نيسان 1973، الذي راح ضحيته العشرات من القيادات، والكوادر الوطنية أبرزهم: الأديب اليمني محمد أحمد عبدالولي رائد القصة والرواية اليمنية، وتفجير الطائرة العسكرية عام 1999، وذهب ضحيته عدد من القادة العسكريين أبرزهم: العميد محمد أحمد إسماعيل، والعميد أحمد فرج، والعميد عوض صالح السنيدي، وغيرهم.
4- الاغتيال من خلال الرمي من شاهق، كاغتيال الصحفي عبدالله سعد عام 1999.
5- وهناك أساليب أخرى جرت في صورة الإعدامات والمحاكمات الصورية التي راح ضحيتها خيرة الوطنيين الأفذاذ من عبدالرقيب عبدالوهاب، ومحمد مهيوب والوحش، إلى فيصل عبداللطيف الشعبي، إلى سالمين، وعبدالفتاح إسماعيل، وعلي عنتر، وعلي شائع، إلى عيسى محمد سيف، وعبدالسلام مقبل... إلخ.

وغيرها من الأساليب التي أدارتها وخطّطت لها أجهزة أمنية، واستخباراتية محلّية، ودولية وأطراف نافذة، ونفذّتها عناصر أمنية، أو متطرّفة. وعلى الرغم من هذا الاختلاف في الدوافع والأساليب والأدوات والجهات، إلا أن القاسم المشترك الأعظم بين معظم هذه الجرائم أنها كانت تمر مرور الكرام، ويتم دفن الحقيقة بالتغطية على مُخطّطيها، ومُنفذّيها، وبالتالي إفلاتهم من العدالة.

(5)

تاريخنا البعيد، والقريب تاريخ صراع دامٍ، وإذا كان الصراع سمة الوجود ويشمل كل الظواهر وكل المجتمعات الإنسانية، فإن ما يُعاب عليه أن صراعاتنا لا تُدار أو تُحسم بطرق سلمية حضارية، بل بأدوات عنفية، حيث تتخلّق معادلة المنتصر والمهزوم، يصبح المنتصر مهزومًا والمهزوم منتصرًا، وهكذا نستمر في الدوران في حلقة مفرغة؛ ذلك لأن بِنية العنف بِنية راسخة في مجتمعاتنا، تجد تمظهراتها في مختلف مناحي الحياة، في السياسة، والاقتصاد، والعلاقات الاجتماعية، والثقافة، والتعليم، ومؤسسات التنشئة الاجتماعية، حتى في اللغة، والخطاب الديني، والسياسي، والإعلامي، وفي مختلف مناشط الحياة اليومية.

عنف شامل ومتجذِّر، يأخذ شكلًا عنقوديًا، يبدأ من السلطة، وينتهي إلى العلاقات الاجتماعية والأسرية. فالسلطة تمارس عنفها ضد المجتمع من خلال أجهزتها السلطوية، والأيديولوجية، ومن خلال احتكارها للثروة، وللقرار.

وتُمارس النخب عنفها ضد الجماهير، والقبيلي يمارس عنفه ضد "المُهمّش"، والرجل يمارس عنفه ضد المرأة، والأم تمارس عنفها ضد الطفل، والكبير يمارس عنفه ضد الصغير، والصغير يمارس عنفه ضد الحيوان، والكائنات غير الحية... إلخ.

والعنف متجذّر أيضًا في عاداتنا وتقاليدنا، حتى في أهازيجنا، وأزيائنا، وملابسنا، وطريقة تناولنا للطعام، فـ "الزَّامِلْ"[1]، والسلاح الأبيض

(1) الزَّامِلْ: جمعه "زوامِلْ" وهو نوعٌ من الرَّجز، يلجأ إليه أبناء اليمن عندما يكونون في حالة خصام أو حروب، فيقف قائدهم.وهو في غالب الأحيان يجيد نظم الزوامل.أو أي واحد منهم، فيرتجز بضعة أبيات بلهجته العامية، فيتلقفها القوم، وينغمونها بأصواتهم، ثم ينشدونها جميعًا لإثارة الحماس، وتحفيز الهمم، وكذلك إذا كانت جماعة من الناس، أو قبيلة من القبائل، تريد أن تحقق لها مطلبًا، أو تسأل أمرًا من الحاكم أو من قبيلة أخرى، فإنها تُوفد زُمرةً تمثلها، وهم ينشدون "الزامل" الذي قد وضعوا فيه مطلبهم، وأوجزوا غرضهم (راجع: أحمد محمد الشامي، قصة الأدب في اليمن، صنعاء، مكتبة الإرشاد، 2007، ص162)

"الجَنْبِيَة"[1]، ورقصة "البَرَع"[2] التي هي رقصة الحرب -على سبيل المثال- إنما هي صور من صور العنف في مجتمعنا، وثقافتنا.

ولكي لا نقع في فخ المقولات الاستشراقية التي تعتبر أن مجتمعنا، وعموم المجتمعات الشرقية، هي بطبْعِها "عنيفة" و"همجية"، نُنَبِّه إلى حقيقتين اثنتين، هما:

الأولى: إنّ العنف ليس سمة جوهرية "أصيلة" في هذه المجتمعات، وإنما هي ظاهرة تاريخية عابرة عرفتها مختلف المجتمعات الإنسانية في الشرق، والغرب، والشمال، والجنوب، وهي ظاهرة ترتبط بظروف وأوضاع موضوعية: سياسية، واجتماعية، واقتصادية، وثقافية، وانحسار هذه الظاهرة وتلاشيها يرتبط ارتباطًا وثيقًا بتغيير تلك الأوضاع والظروف.

الثانية: مثلما تتسيد ظاهرة العنف في مجتمعنا اليمني، توجد أيضًا قيم السلام والإخاء والتسامح بوضوح في مجتمعنا، وفي مختلف تعبيرات الثقافة الشعبية اليمنية.[3]

(6)

(1) الجَنْبِيَة: هي الخنجر اليماني، وتشمل هذه التسمية في الاستخدام العام الخنجر بمقبضه ونصله وجيب أو بيت النصل (الغمد)، كما تشمل الحزام الذي تثبت به وملحقات ذلك الحزام من قطع الزينة ومحافظ وأحراز () والجنبية بأشكالها المختلفة وبتسمياتها المتعددة جزء ملازم للّباس التقليدي اليمني الذي تتحدد أشكاله وأنماطه بتعدد المناطق وبتفاوت الطبقات الاجتماعية، وهي قطعة من اللباس تقليدية تعود أصولها إلى عهود التاريخ القديم قبل الإسلام، كما أثبتت اللّقى الأثارية (راجع: الموسوعة اليمنية، مج2، ط2، صنعاء. بيروت، مؤسسة العفيف الثقافية، ومركز دراسات الوحدة العربية، 2003، ص904-905)

(2) البَرَع: هو رقص قوي سريع لا يؤديه إلا الرجال، ويؤدونه بالخناجر مشهورة بالأكف، وتضاف أحيانًا البنادق مستعرضة على الأكتاف، وذلك على عدد من الإيقاعات الخاصة بكل برْعَة على الطبول، ويلوحون بالخناجر تلويحات فيها شيء من التعبيرية، بل إن بعض رقصات البرع تعبيرية كلها في شيء من تمثيل الحرب والضرب والمنازلة" (راجع: الموسوعة اليمنية، مج1، ط2، صنعاء. بيروت، مؤسسة العفيف الثقافية، ومركز دراسات الوحدة العربية، 2003، ص507)

(3) للاستزادة: راجع: عبدالله البردوني، فنون الأدب الشعبي في اليمن، ط2، بيروت، دار الحداثة، 1988 وكذلك: علوي الملجمي، السلام في الثقافة الشعبية اليمنية، مقال، مجلة المدنية، تاريخ النشر: 16 سبتمبر 2020، متاح على النت

يرى يورغن هابرماس أن العنف مرض من أمراض التخاطب، والتواصل البشري؛ فالعنف هو نتيجة للخطاب المشوَّه السائد بين المتطرّفين وغيرهم؛ خطاب مُشوَّه لأنه لا يعترف بالآخر كما هو.

إنه خطاب إقصائي، إلغائي يستحل دماء المخالفين.. والخطاب بما هو سلطة رمزية يؤدي دورًا سياسيًا وظيفيًا، فهو إحدى الأدوات التي تمارس فيها القوة المسيطرة هوسها في التصفية والقهر والإقصاء. ويعتبر ميشيل فوكو أن الخطاب هو مسرح ملائم للسلطة تنمّي من خلاله هيمنتها وتعزّز سطوتها في إطار جملة من الآليات القائمة على الضبط والتحكُّم والمنع.

الخطاب الإقصائي، إذن، هو إرهاب فكري يترتّب عليه سلوك عدواني، وخطابنا السياسي والإعلامي، والديني خطاب عنف، يخاطب الغرائز أكثر مما يخاطب العقول، ويستثير النوازع البدائية في الفرد أكثر مما يحرّضه على التفكير والنقاش، إنه خطاب يقوم على الشحن، والضخ ويتوسّل العداء، ويساهم في إشاعة الكراهية.

ولا سبيل أمام هكذا بنية عنفية غير تفكيكها كأساس موضوعي لبناء سلام عادل، ومستديم، ومجتمع متعايش.

(7)

الاغتيال السياسي في اليمن مسلسل دامٍ، استنزف، ويستنزف الحركة الوطنية بشتّى تياراتها السياسية، وتوّجهاتها الفكرية، وأغرق البلد في بركة من الدماء المسفوحة، وآن لهذا المسلسل الدامي أن يتوقف، ولن يتوقف ما لم يكن لنا صوت كشعب، وكقوى سياسية، ومدنية، وناشطين، صوت مناهض لهذه الجريمة.

إنّ إيقاف مسلسل الاغتيالات يقتضي مواجهة التطرّف، والعنف، والإرهاب، وثقافة الكراهية، وسياسة الإقصاء، والإبعاد، والتهميش، مواجهة شاملة من خلال بناء رؤية وطنية توافقية، تنبثق عنها سياسات، وإجراءات

اقتصادية، واجتماعية، وسياسية، وفكرية، وثقافية، وإعلامية، وبمشاركة مختلف الأطراف المعنية.

رؤية تقوم على مبدأ أساس وحاكم وهو الإقرار بحق الاختلاف، باعتبار الاختلاف جذر الحرية (أبوبكر السقاف)، وهو حياة في الزمن (مهدي عامل).

قبل ما يقرب من ثلاثة قرون، قال فيلسوف التنوير فولتير مقولته الخالدة: "قد أختلف معك في الرأي، نعم، ولكني مستعد أن أدفع حياتي ثمنًا مقابل حقك في التعبير عن رأيك".

إذن الاختلاف يقتضي التعدّد والتنوّع، والتعامل مع الآخر ككيان له هويته المستقلة، لا كما نريده نحن أن يكون. هذه هي نقطة البدء في مواجهة التطرّف، والإرهاب، والاغتيال السياسي.

على أن المسألة بحاجة إلى إجراءات أخرى، مثل:

1- بلورة خطاب سياسي وطني يبشّر بقيم التعايش، وبسائر القيم الديمقراطية.

2- إعادة صياغة الهوية الوطنية الجامعة، والتأكيد على وحدة المصير الوطني، لا سيما مع ظروف الحرب، والتمزّق، والتهتّك الاجتماعي السائدة في بلادنا حاليًا.

3- إجراء إصلاح شامل في منظومة التعليم وغربلة المناهج التعليمية من علائق العنف، وثقافة الكراهية، والخرافة، باتجاه تجذير العقلانية، وإشاعة قيم المحبة، والسلام، والوئام.

4- العمل على تحقيق وطنية تنمية شاملة، ومتكاملة، ومستدامة، وبمشاركة شعبية واسعة.

المصادر والمراجع

الكتب:

1. أحمد محمد الشامي، قصة الأدب في اليمن، صنعاء، مكتبة الإرشاد، 2007.
2. عبدالوهاب الكيالي وآخرون، الموسوعة السياسية، ج1، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر.
3. المعجم الوجيز، ط4، القاهرة، مجمع اللغة العربية، 2004، ص457.
4. الموسوعة اليمنية، مج1و2، ط2، صنعاء بيروت، مؤسسة العفيف الثقافية، ومركز دراسات الوحدة العربية، 2003.

مسألة السيادة الوطنية في السياق اليمني الراهن
دراسة تحليلية نقدية[1]

مُفتتح:

الحديث عن السيادة الوطنية في اللحظة الراهنة، حديثٌ شائك تحوطه الكثير من الإشكاليات المتأتية من مستويين:

الأول: السمة الراهنة للعصر، وما أحدثته الكوكبية (العولمة) (Globalization) من تغيُّرات جوهرية في مفهوم السيادة الوطنية، وتقويض الحدود القومية التقليدية، حتى بات العالم أشبه بقرية كونية واحدة (Global village)، ما دفع بعض المفكّرين الغربيين للتبشير بنهاية السيادة؛ جريًا على سردية النهايات: نهاية التاريخ، والإنسان الأخير، ونهاية الأيديولوجيا، ونهاية اليوتوبيا،... إلخ.

الثاني: الأزمة الوطنية الراهنة، وتعقيداتها، حيث باتت اليمن ساحة مفتوحة لصراع الأجندات الأجنبية (الإقليمية والدولية)، وبين شقي رحى حرب دامية تسببت في أسوأ أزمة إنسانية على مستوى العالم، وفقد معها البلد السيطرة كليًا على موارده وعلى أرضه وعلى قراره الوطني.

وما يزيد الأمر قتامةً أن تجد الكثير من المثقفين، والسياسيين يستمرئ هذا الوضع، ويدأب في تبريره، حتى بات الحديث عن السيادة الوطنية في نظر هؤلاء من قبيل "لزوم ما لا يلزم"، و"ترف فكري"، "وتغريد خارج السرب"!

---

(1)- نُشرت هذه الدراسة في ديسمبر 2018، وقد حدثت وقائع جديدة بعد ذلك، وهي وقائع تتسق مع الإطار العام للدراسة، لذلك فضّلنا إبقاء الدراسة على ما عليه، آملًا من القارئ قراءتها في سياقها الزماني والمكاني

يحدث كل هذا في بلدٍ يقول نشيده الوطني في آخر عباراته: "لن ترى الدنيا على أرضي وصيًا"!

إنها مفارقة صارخة تكشف عن انحطاط "زمن المذلولين" وفقًا ل"برتران بديع"، الذي يقرر بأن الإذلال صار "عنصرًا مُهيكِلًا للعلاقات الدولية".[1]

تتوخى هذه الدراسة، إعادة طرح قضية السيادة الوطنية وإشكالاتها في ضوء اللحظة الوطنية الراهنة، من خلال المحاور الآتية:

المبحث الأول: إطار مفاهيمي يعطي إلماعة عن مفهوم السيادة الوطنية وتحوّلاته، وتحدياته الراهنية.

المبحث الثاني: يتناول الأطماع الخارجية تجاه اليمن، ويبين بالتفصيل أدوار الفاعلين الإقليميين والدوليين في اليمن، لاسيما: إيران، والسعودية، والإمارات، وعُمان، وقطر، والكويت، ومصر، وتركيا، وأمريكا، وبريطانيا، وإسرائيل، وفرنسا، وروسيا.

المبحث الثالث: استخلاصات، واستنتاجات عامة.

(1)- برتران بديع، زمن المذلولين باثولوجيا العلاقات الدولية، ترجمة: جان ماجد جبور، بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015، ص10

المبحث الأول

الإطار المفاهيمي

مفهوم السيادة الوطنية (National sovereignty) **وتحولاته:**

تُعرَّف السيادة بأنها "السلطة العليا التي لا تعلوها سلطة، وميزة الدولة الأساسية الملازمة لها والتي تتميّز بها عن كل ما عداها من تنظيمات داخل المجتمع السياسي المنظّم، ومركز إصدار القوانين، والتشريعات والجهة الوحيدة المخولة بمهمة حفظ النظام، والأمن، وبالتالي المُحتكرة للشرعية الوحيدة لوسائل القوة والحق في استخدامها لتطبيق القانون."[1]

وللسيادة مظهران: خارجي وداخلي. يُعنى الأول بقدرة الدولة على إقامة علاقات تكافؤية مع الدول الأخرى وبما يحقق مصالح شعبها، أي استقلالية القرار الوطني للدولة وعدم خضوعها لأيّ تدخّل أو تأثير أو نفوذ لدولة أجنبية.

أما المظهر الثاني فيتجسّد في قدرة الدولة على إدارة شؤونها الداخلية بحرية وبسط سلطتها على مواطنيها وعلى إقليمها الجغرافي برًّا وبحرًا وجوًّا.

إنّ مفهوم السيادة مفهوم حديث، ويعد الفيلسوف جان بودان (Jean Bodin) (1530 – 1596) أول من تناول هذا المفهوم في كتابه الموسوم ب(الكتب الستة للجمهورية). وقد ربط بودان السيادة بالسلطة المطلقة للملك، ف"السيادة ما هي إلا تمثيل لإرادة السيد الذي يمثّل القانون "[2]

وتأسيسًا على ذلك، رأى بودان في نظام الحكم الفردي أفضل النُظُم "لأنه يتوافق مع الطبيعة" بحسب زعمه!، ويمكن تفسير مغالاة بودان وتفضيله لنمط

---

(1)- عبدالوهاب الكيالي وآخرون، موسوعة السياسة، ج3، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، دت، ص356

(2)- إسماعيل نوري الربيعي، في أصول السيادة والسلطة (بودان وهوبز وستراوس)، دفاتر السياسة والقانون، العدد العاشر، 2014م، ص53

الحكم الفردي واختزال السيادة في شخص الحاكم المطلق بطبيعة الظروف السياسية، والاجتماعية السائدة في عصره، فقد كان النبلاء الإقطاعيون ينازعون الملك في سلطته.

واتخذت السيادة عند توماس هوبز (Thomas Hobbes) (1679 – 1588) منحى اشتراطيًا، فمنح السيادة المطلقة للملك أو لمجلس حاكم مشروط بوجود عقد اجتماعي، أو اتفاق تعاقدي بين مجموع الأفراد الذين يعمدون للتنازل عن البعض من حقوقهم لصالح سلطة الدولة (اللوفياثان) (Leviathan)[1] التي تُلزَم بتأمين سلامة المواطنين، وتحقيق الأمن والعدالة للجميع؛ وفي حال الإخلال بهذه الضمانة فإن العقد مع السلطة يكون لاغيًا.[2]

وقد انتقد جون لوك (John Locke) (1704 –1632)نظرية هوبز، مانحًا المواطنين الحق في الثورة على السلطة المستبدة التي تعمد إلى استعمال السيادة لأغراض خاصة بها.[3]

وأعطى جان جاك روسو (Jean Jacques Rousseau) (1778 –1712) مضمونًا أكثر تقدُّمًا لمفهوم السيادة عندما وضعها في إطار الإرادة العامة للشعب، "فالسيادة ليست سوى ممارسة الإرادة العامة (...) وصاحب السيادة الذي هو كائن جماعي [المقصود هنا الشعب] لا يمكن لأحد أن يمثّله أو ينوب عنه سوى نفسه"[4]، ومع أهمية التصوّر التقدّمي هذا لروسو؛ فإن نقطة ضعفه الأساسية تكمن في أنه لم يضع آلية تضمن تجسيد الإرادة العامة في سيادة الدولة.[5]

---

(1)– يشبه هوبز الدولة باللوفياثان وهو تنين البحر العملاق "كائن أسطوري"، كناية عن القوة والبطش والسلطة المطلقة التي تحوزها الدولة

(2)– بتصرّف: إسماعيل نوري الربيعي، مرجع سابق، ص56

(3)– بتصرّف: نفسه، ص56

(4)– طلال ياسين العيسى، السيادة بين مفهومها التقليدي والمعاصر دراسة في مدى تدويل السيادة في العصر الحاضر، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 26، العدد 1، 2010م، ص49

(5)– راجع: عبدالوهاب الكيالي وآخرون، مرجع سابق، ص357

أما جون أوستين (John Austin) (1790-1895)فقد "قدّم أكثر الشروح القانونية دقةً وتأثيرًا لمفهوم السيادة. وقد انطلق من ضرورة وجود السيادة، وبالتالي وجود جهة معينة تمتلكها غير مجزّأة، وغير مقيّدة قانونيًا لأنها مخوّلة بتشريع القوانين."(1)

وفي حقيقة الأمر، فإنّ مفهوم السيادة قد بدأ يتخذ بُعدًا قانونيًا، وإجرائيًا إثر معاهدة "وستفاليا" (Peace of Westphalia) عام 1648م، تلك المعاهدة التي وضعت حدًّا لحقبة من الحروب الدامية بين الممالك الكاثوليكية والممالك البروتستانتية في أوروبا، وأرست مبادئ جديدة في العلاقات الدولية، أبرزها: الإقرار بسيادة الدول، واستقلالها، وعدم التدخّل في شؤونها الداخلية من قبل الدول الأخرى، واعتماد مبدأ المساواة في السيادة بين الدول، وترسيم الحدود بينها، واحترام حق الشعوب في تقرير مصيرها، واختيار نمط النظام السياسي، والاقتصادي الذي يناسبها.

لقد كان من ثمار معاهدة وستفاليا ولادة "الدولة القومية الحديثة"، أو "الدولة الوطنية صاحبة السيادة"، وبات التنظير السياسي يُطلق على النظام الدولي القائم على مبدأ الاعتراف بسيادة الدول بالنظام الوستفالي.

"وارتبطت أهم ثورات القرن الثامن عشر، ثورة الاستقلال الأمريكي، والثورة الفرنسية بمفهوم السيادة، [فقد] مثّلت الأولى ثورة للتحرّر من سيطرة وسيادة أجنبية وإعلان أجزاء من الدولة الاستقلال المتمثّل بدولة جديدة ذات سيادة، بينما مثّلت الثانية القضاء على توزيع قائم للسيادة لصالح توزيع جديد للسيادة."(2)

---

(1)- نفسه، ص357

(2)- نفسه، ونفس الصفحة

مع نشوء الأمم المتحدة في أعقاب الحرب العالمية الثانية عام 1948م، حدث تحوّل لافت في مضمون السيادة، فلم تعد سيادة الدولة سلطة مطلقة لا تعلوها سلطة كما كان عليه الوضع قبلًا، بل أصبحت مقيّدة "بأحكام القانون الدولي، وخاصة فيما يتعلّق بحقوق الإنسان، وارتكاب جرائم الحرب، وجرائم إبادة الجنس البشري، [فالدولة] ليست مطلقة التصرّف في ميدان العلاقات الدولية، إذ هي تخضع للقانون الدولي الذي هو مفروض على الدول بناءً على اعتبارات تعلو على إرادتها، والذي يورد قيودًا على تصرّفات الدول، ويحكم علاقاتها مع الدول الأخرى، ومع الهيئات الدولية المختلفة."[1]

ويعطي المنظور الماركسي لمفهوم السيادة مضمونًا طبقيًا، إذ "يعدّها أداة نضال ضد الامبريالية، ووسيلة دفاع أمام توسّعها. فالسيادة تتضمن طابعًا طبقيًا"[2]، وبالتالي "أصبحت السيادة سلاح الدول الضعيفة في مواجهة الدول القوية."[3]

وتتحوّل السيادة أحيانًا إلى شعار سلطوي أجوف، "لأنها تؤدي إلى تكتيل صلاحيات مركزية واسعة جدًا في يد الدولة، وتهدر حقوق الفرد وحرّيته، وتحرم التنظيمات الاجتماعية من ممارسة نشاطها."[4]

لقد استخدم المخلوع صالح شعار السيادة الوطنية كسيف مصلت على الرقاب، ورفعت الحركة الحوثية شعار السيادة الوطنية عام 2015م في وقتٍ كانت حمم قذائفها ونيران أسلحتها تنهال على سكان المحافظات اليمنية!

---

(1)- طلال ياسين العيسى، مرجع سابق، ص54

(2)- نفسه، ص44

(3)- حفاظ عبدالرحيم وآخرون، السيادة والسلطة، الآفاق الوطنية والحدود العالمية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة كتب المستقبل العربي (52)، نوفمبر 2006م، ص120

(4)- عبدالوهاب الكيالي وآخرون، مرجع سابق، ص358

ويمكن أن تُستخدم السيادة الوطنية كدعوة رجعية وانعزال عن العالم تحت وهم الحفاظ على نقاء الهوية أو إعلاء الذاتية المتفرّدة، كما تجسّد ذات حينٍ من أواخر ستينيات ومستهل سبعينيات القرن العشرين في تيار "الذاتية اليمنية"، واستجرار البعض اليوم لهذا التيار تحت مسمّى جديد "القومية اليمنية"، أو "حركة الأقيال"!

"إن الدفاع عن السيادة الوطنية مثله مثل نقدها يؤدى الى سوء تفاهمات جسيمة عندما نسلخها من المحتوى الاجتماعي الطبقي لإستراتيجيتها."(1)

والمحتوى الاجتماعي الطبقي للسيادة الوطنية ينبع من الشعب الذي هو مصدر السيادة وصاحبها. لكن "لا يكفي أن يكون الشعب مصدر السيادة، بل يجب أن يمارسها بشكل دوري يكاد يكون طقسيًا."(2) عبر انتخابات حرّة ونزيهة.

خلاصة القول: السيادة الوطنية ليست قيمة مجرّدة تتحقق في ذاتها، بل هي مشروطة بتحقيق حرية المواطن، وصيانة كرامته، وتحقيق الاقتدار الوطني، والتقدّم الاجتماعي، وامتلاك القدرة على التعامل مع الآخر من منطلق النّدية، والمصلحة الوطنية، وبغير ذلك تصبح السيادة إما ستارًا أيديولوجيًا مخاتلًا يُخفي الطابع الديكتاتوري للطبقة المسيطرة أو نكوصًا إلى الماضي.

العولمة وانحسار السيادة الوطنية:

مع انتهاء الحرب الباردة عام 1989م، حدثت تحوّلات كبيرة في بنية النظام الدولي، فقد استوى العالم تحت هيمنة "الأحادية القطبية" بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية. وبرزت ظاهرة العولمة (Globalization) (أو الكوكبية كما يفضّل البعض تسميتها).

---

(1)- سمير أمين، السيادة الوطنية بأي هدف (مقال)، الحوار المتمدن، العدد (5302)، تاريخ النشر: 2016/10/2

(2) عزمي بشارة، في المسألة العربية مقدمة لبيان ديمقراطي عربي، ط2، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2010، ص39

والكوكبية (العولمة) كما يعرّفها د. إسماعيل صبري عبدالله "هي التداخل الواضح لأمور الاقتصاد، والاجتماع، والسياسة، والثقافة، والسلوك دون اعتداد يُذكر بالحدود السياسية للدول ذات السيادة، أو انتماء إلى وطن محدّد، أو لدولة معينة دون الحاجة إلى إجراءات حكومية."[1]

بتعبير آخر فإن العولمة قد قوّضت الحدود التقليدية للزمكان، وبات العالم أشبه بقرية كونية (Global village)، حيث يتم تبادل البضائع، والسلع، والأموال، والعمل، والمعلومات بين مناطق مختلفة من العالم وبلمح البصر.

يجري هذا التبادل ضمن صيغة لاتكافؤية وفقًا ل د. سمير أمين [2] حيث تفرض بلدان المراكز الرأسمالية هيمنتها على بلدان الأطراف من عدة نواحٍ: الهيمنة على السوق المحلّية، والهيمنة على الثروات الطبيعية، واحتكار التقنيات التكنولوجية، واحتكار الفائض المالي، والتحكّم في مسارات تدفق العمل، واستقطاب الكفاءات والعقول.

وتنهض العولمة في ممارسة هيمنتها على البلدان النامية على عدة آليات: اقتصادية، وسياسية، وثقافية.

وتتمثّل الآليات الاقتصادية ب: الشركات متعددة الجنسيات (Trans National Corporations)، والمؤسسات النقدية: صندوق النقد الدولي (IMF) والبنك الدولي (WB)، ومنظمة التجارة العالمية (WTO).

وبدأ الاقتصاد اليمني ينصاع لشروط صندوق النقد والبنك الدوليين منذ عام 1995م، فيما تستحوذ العشرات من الشركات الأمريكية والأوروبية على الاستثمار في حقول النفط والغاز، ومناجم التعدين في محافظات: مأرب،

---

(1)- إسماعيل صبري عبدالله، الكوكبة: الرأسمالية العالمية في مرحلة ما بعد الإمبريالية، ضمن كتاب الطريق: نحو تجديد المشروع الاشتراكي، بيروت، دار الفارابي، 1997، ص80

(2) للاستزادة، راجع: سمير أمين، التراكم على صعيد عالمي نقد نظرية التخلف، ترجمة: حسن قبيسي، بيروت،، دار ابن خلدون

وحضرموت، وشبوة، وحجة منذ عدة عقود، وهو ما سنوضّحه بشيء من التفصيل لاحقًا.

ألحقت هذه الآليات أضرارًا بالغة بالاقتصاد وبالمصالح الوطنية، فقد فُتح الباب على مصراعيه أمام الاستثمار الأجنبي، وخُصخص القطاع العام، واكتُسحت السوق المحلية بالسلع المستوردة، وتم تجريف الزراعة، ولاسيما زراعة القمح والبُن وبعض المحاصيل الزراعية الأخرى، بفعل سياسات رفع الدعم عن المشتقات النفطية، ولاسيما مادة (الديزل) التي تعد مادة أساسية تدخل في عملية الإنتاج الزراعي.

لقد أمسى الريف اليمني مستهلكًا للقمح ولبعض أصناف الفواكه المستوردة، وهي انتكاسة كبيرة مُنِيَ بها الريف الذي كان يمثل لفترة مديدة سلّة غذاء للسكان في اليمن.

وتتمثّل آليات الهيمنة السياسية ب: مجلس الأمن الدولي، واستخدام حق النقض (الفيتو) من قِبل الدول الخمس الكبرى، و"مبدأ التدخل لاعتبارات إنسانية".

وقد جرى استخدام هذه الآليات في انتهاك سيادة الدول، ووظفت قضايا: حقوق الإنسان، ونشر الديمقراطية، ومحاربة الإرهاب، ومكافحة أسلحة الدمار الشامل، كذرائع للتدخل في الكثير من البلدان والسيطرة على مواردها، وهو ما جرى في: أفغانستان، والعراق، وسوريا، وليبيا، وغيرها من البلدان.

صحيح أن هذه البلدان كانت تحكمها نُظُم ديكتاتورية وماضوية، إلا أنّ هذا الأمر لا يمنح الحق للدول الكبرى أن تنصّب نفسها بديلًا عن المجتمعات للقيام بمهمة تغيير النظام السياسي، فالتغيير مهمة منوطة بالشعوب حصرًا.

لقد وُضعت اليمن تحت البند السابع بموجب القرار رقم (2041) الذي صدر في 26 فبراير 2014. لم يأتِ هذا القرار صدفة بل جاء ثمرة مسار تراكمي

طويل من التبعية السياسية والارتهان للخارج، والصفحات التالية توضح ذلك بجلاء.

أما آليات العولمة الثقافية فأبرزها: الإعلام، والإنترنت، ومختلف الوسائط الجديدة.[1]

وتُمارِس هذه الآليات اختراقًا ثقافيًا للمجتمعات، وللهُويات الوطنية، وتسطيحًا للقيم والقضايا، وقصفًا للعقول؛ لصالح باراديغم عولمي منمّط، ونشر ثقافة الاستهلاك (Consumer culture)، ودفع الناس دفعًا نحو التقليد، والتنافس الاستهلاكي، وخلق نماذج وصيغ موحدة عبر العالم. كما تدعم نظامًا للصور الذهنية حول موضوعات خاصة لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالسوق الرأسمالية. وتنميط المجتمعات وفقًا للنموذج الأمريكي في أساليب العيش وطرائق الأداء، وهو ما بات يصطلح عليه بالمكدونالية (Mcdonaldization).[2]

(1)- غني عن القول: إن الثورة المعلوماتية قد حطّمت، مرة واحدة وإلى الأبد، احتكار المعرفة والمعلومة، وفتحت آفاقًا رحبة للتغيير الاجتماعي وامتلاك الناس لمصائرهم، غير أنها خلقت- في الآن نفسه- تحديات كبيرة أمام الهويات الوطنية والخصوصيات المحلية، ولعلّنا نُفرد لهذه المسألة دراسة مستقلة

(2)- بتصرف: أحمد زايد، عولمة الحداثة وتفكيك الثقافات الوطنية، مجلة عالم الفكر، الكويت، العدد1، المجلد 32، يوليو- سبتمبر 2003، ص17وما بعدها

المبحث الثاني
الأطماع الخارجية تجاه اليمن،
وأدوار الفاعلين الإقليميين والدوليين:

تتنافس أطراف دولية، وإقليمية للسيطرة على اليمن، ويكمن وراء هذا التنافس عاملان هامان: الأول: يتمثّل بالموقع الحيوي لليمن، وأهميته الاقتصادية، والاستراتيجية.

الثاني: ما يمكن أن نسمّيه "القابلية للتبعية والارتهان للخارج"، والتي تتمظهر في ضعف الكيان الوطني والانقسامات الداخلية، ووجود أطراف محلية تمثّل أذرعة للخارج.

العامل الأول: الموقع الإستراتيجي لليمن وأهميته الجيوبولوتيكية:

تتمتع اليمن بموقع إستراتيجي بالغ الأهمية، فهي تُطل على بحرين هما: البحر الأحمر والبحر العربي، وتشرف على أهم مضيق بحري عالمي "مضيق باب المندب" الذي يمر من خلاله يومِيًا أكثر من (30٪) من نفط وسلع العالم. ويمثّل هذا الموقع الحيوي همزة ربط بين قارات العالم الثلاث: آسيا وأفريقيا وأوروبا.

وتمتلك اليمن ساحلًا بحريًا يصل مداه إلى (2200) كلم مربّع، وما يزيد على (100) جزيرة من الجزر ذات الطبيعة الاستراتيجية، والاقتصادية، والأيكولوجية الهامة، أشهرهنَّ على الإطلاق: جزيرة سقطرى، وجزيرة ميّون (بريم سابقًا)، وجزيرة كمران، وجزيرتا حنيش الصغرى والكبرى. الأمر الذي جعل اليمن محط الأطماع العالمية، وتنافس الدول الكبرى منذ فجر التاريخ وحتى يومنا هذا.

وبتتبّع الجذور التاريخية لتلك الأطماع، سنجد أنها بدأت مع الحملة الرومانية على اليمن بقيادة (أليوس جالوس) والي الرومان على مصر عام 24 ق.م. وقد تركّز هدف الحملة على بسط السيطرة الرومانية الكاملة على البحر الأحمر، والتحكّم بخطوط الملاحة البحرية وحرمان اليمنيين من مصدر ثرائهم. وقد انكسرت هذه الحملة في وادي نجران شمال اليمن،[1] ورغم ذلك عاود الرومان الكرّة في فترة لاحقة وتمكّنوا من السيطرة على البحر الأحمر، "وفرضوا مُكُوسًا مالية على بعض الموانئ التجارية".[2]

جاء الأحباش من بعدهم وفرضوا السيطرة على اليمن وسواحلها لفترة وجيزة، ثم أعقبهم الفرس الذين استمروا فيها حتى انتشار الإسلام في اليمن في النصف الأول من القرن السابع الميلادي.

في العصر الوسيط شهد البحر الأحمر مّدًا وجزرًا وتقلبّات كثيرة؛ تبعًا لتغيُّر الظروف السياسية، وطلوع دول وخفوت أخرى، غير أنه شهد مرحلة ازدهار لافتة في عهد الدولة الرسولية (1229 - 1454م) التي اتخذت من تعز عاصمة لها. إذ مثّل البحر الأحمر نافذة اليمن على العالم، وجسر تواصل مع بلدان الشرق والغرب: الصين، والهند، ومصر، وشمال أفريقيا، وبفضله اكتسبت اليمن نفوذًا سياسيًا على نطاق عالمي.[3]

في العصر الحديث وبالتحديد منذ مطلع القرن السادس عشر الميلادي، تنافست عدة دول استعمارية على السيطرة على البحر العربي والبحر الأحمر ومضيق باب المندب، وكان البرتغاليون أول من حاولوا أن يفرضوا سيطرتهم على خطوط الملاحة البحرية، وقد احتلّوا جزيرة سقطرى عام 1507م، واحتلوا

(1)- راجع: سيد مصطفى سالم، البحر الأحمر والجزر اليمنية تاريخ وقضية، صنعاء، دار الميثاق، 2006، ص13

(2) - راجع: نفسه، ص14

(3)- راجع: نفسه، ص17 وما بعدها

جزيرة كمران، ومدينة عدن عام 1513م، كما سيطروا على مدينة الشحر، شرق اليمن عام 1522م.

أما العثمانيون فقد بدأت محاولاتهم الأولى عام 1540م. وقد تمكّنوا من السيطرة على منطقة شمال حوض البحر الأحمر حتى اليمن والحبشة جنوبًا، وإغلاق خط الملاحة البحرية في وجه السفن الأوروبية لمدة قرنين من الزمان، وإجبارها على اتخاذ المسار البديل عبر رأس الرجاء الصالح.[1] وما إن بدأ الضعف يدبّ في أوصال السلطنة العثمانية، وتحوّلها إلى "الرجل المريض"، بدأت القوى الاستعمارية الأوروبية بوضع عينها على الساحل اليمني.

أرسل الهولنديون أسطولًا بحريًا عسكريًا إلى البحر الأحمر بهدف احتكار تجارة البُن، ونقل زراعته إلى المستعمرات التابعة لهم في جزر البحر الكاريبي بأمريكا الجنوبية، ولاسيما البرازيل، وبذل الفرنسيون محاولات عديدة للسيطرة على الممر المائي الدولي، وعلى ميناءي المخا وعدن، وبدأت تلك المحاولات منذ عام 1708م.

ثم أعقب ذلك بمدة من الزمن وعلى وجه التحديد عام 1799م، قيام بريطانيا "العظمى التي لا تغيب عنها الشمس" بفرض سيطرتها على جزيرة ميون (بريم)، ثم عقدت معاهدة مع سلطان لحج عام 1802م، ثم احتلت عدن عام 1839م.

وفي نفس الفترة تقريبًا كانت هناك محاولات للإيطاليين لكنها باءت بالفشل، نتيجة للهيمنة البريطانية الكاسحة.

خلال الحرب العالمية الأولى (1914 – 1918م) مثلّت الجزر اليمنية مسرحًا للحرب بين قوات المعسكرين: الحلفاء والمحور، فمن المعلوم أن السلطنة العثمانية كانت إحدى دول معسكر المحور إلى جانب ألمانيا والنمسا، وكانت تفرض سيطرتها على اليمن الشمالي، وعلى الموانئ، والجزر الواقعة في نطاق اليمن

---

(1)– راجع: نفسه، ص42

الشمالي، أما بريطانيا التي تعد عمود المعسكر الآخر (معسكر الحلفاء) فقد كانت تحتل اليمن الجنوبي، والجزر، والموانئ التابعة لها.

اندلعت مواجهات بين بريطانيا العظمى، والسلطنة العثمانية، كان أبرزها: قيام البحرية البريطانية بقصف منطقة "الشيخ سعيد" عام 1914م، وهي منطقة إستراتيجية تقع قُبالة جزيرة ميون (بريم)، وإنزال جنود لتخريب التحصينات، وإعطاب المدافع الرابضة بها.[1]

قُبيل الحرب العالمية الثانية، كانت هناك محاولات إيطالية للسيطرة على بعض الجزر، والموانئ اليمنية، وقد كانت لإيطاليا تواصلات مع الإمام يحيى بن حميد الدين، غير أنّ هذه المحاولات آلت إلى فشل، لاسيما مع تفجُّر الحرب العالمية الثانية (1939 - 1945م).

عام 1995م، ادّعت اريتريا أن جزيرة حنيش تابعة لها، وشرعت بإنزال قوات في الجزيرة في ديسمبر من العام نفسه، ما تسبّب بوقوع مواجهات مسلّحة بين القوات اليمنية، والقوات الاريترية، وانتهى النزاع بين الدولتين بتحكيم دولي في يناير 1997م، واستمرت عملية التحكيم مدة عامين، وأقرّت ملكية الجزيرتين لليمن.

في 2010م عقدت الحكومة اليمنية صفقة مع الحكومة الأمريكية تم بموجبها منح أمريكا ترخيصًا ببناء قاعدة عسكرية لها في أرخبيل سقطرى مقابل حصول الحكومة اليمنية على معونات مالية، وعسكرية.

في 2017م، وضعت الإمارات العربية المتحدة يدها على الجزر اليمنية الواقعة في البحر الأحمر والبحر العربي، ومن بينها: جزيرة ميون الإستراتيجية التي أقامت فيها قاعدة عسكرية كبيرة دون إذن مسبق من السلطات اليمنية.

في مايو 2018م نشبت أزمة حادة بين الحكومة اليمنية، والحكومة الإماراتية على خلفية قيام قوات إماراتية بالانتشار في جزيرة سقطرى، مستوليةً على مطار

---

(1)- راجع: نفسه، ص106

سقطرى، ومنشآت حيوية أخرى، وقامت بطرد الجنود اليمنيين المتواجدين في الجزيرة، ومنعت رئيس الوزراء السابق أحمد عبيد بن دغر من وضع حجر الأساس لعدد من المشاريع فيها.

وتتمتع جزيرة سقطرى بأهمية استراتيجية وبمزايا طبيعية واقتصادية كبيرة، فهي تقع في عَرض المحيط الهندي بالقرب من خليج عدن، وعلى مَقرُبة من خطوط الملاحة البحرية الدولية.

وتعتبر جزيرة سقطرى أكبر الجزر العربية واليمنية، ويبلغ طول الجزيرة (125) كم وعرضها (42) كم، كما يبلغ طول شريطها الساحلي حوالي 300 كم.[1]

و"تعتبر المنطقة البحرية المحيطة بالجزر اليمنية من أغنى مناطق الصيد في العالم، حيث يعيش فيها ما يزيد على (1200) نوع من الأسماك، أغلبها صالحة للاستهلاك البشري والحيواني.". ورغم هذه الثروة الهائلة إلا أنها غير مستغلة، فالمستغل (28) نوعًا فقط من أصل (1200) نوع![2]

كما تتمتع المنطقة عينها بثروات متنوعة، منها:

- "الثروات الصدفية ذات المحار، حيث تقدر هذه الثروة بحوالي (500) نوع من الرخويات وحوالي (200) نوع من الروبيات، و(20) نوعًا من الثدييات البحرية، وتوجد هذه الأنواع بكميات تجارية."
- الثروات المعدنية: حيث توجد "العديد من الثروات المعدنية، والمواد الخام، وخصوصًا النفط الخام."

كما تتميّز المنطقة المذكورة بالتنوّع الأيكولوجي، حيث منها السواحل الرملية كما في جزيرة كمران، والسواحل الصخرية كما في جزيرتي ميون وبكلان، وتوجد أنواع هائلة من الشعاب المرجانية التي تصل إلى أكثر من (2400) نوع، وتوجد

---

(1)- بتصرّف من ويكيبيديا

(2)- محمد علي قحطان، واقع الجزر اليمنية وسبل توظيفها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، دمشق، المركز العربي للدراسات الإستراتيجية، العدد (59)، مارس 2011، ص10- 12

أسماك الزينة بحوالي (700) نوع، بالإضافة إلى (113) نوعًا من أنواع النباتات البحرية النادرة، وشواطئ رملية ذهبية، وشواطئ الاستجمام، وبيئة بحرية خلابة ذات أهمية سياحية.[1]

يُضاف إلى ما سبق ذكره، تأتي أهمية موقع اليمن لكونها دولة مشاطئة لمنطقة القرن الأفريقي الإستراتيجية، وهي منطقة تقع أعلى مضيق باب المندب، وتتنافس أطراف دولية، وإقليمية عديدة للسيطرة عليها.

وتعاني المنطقة المذكورة من تحديات أمنية كبيرة، أبرزها: القرصنة البحرية، وتهريب البشر عبر الساحل اليمني من بلدان: الصومال، وإريتريا، وإثيوبيا، وجيبوتي وغيرها. حيث تنشط منظمات عابرة للحدود في مجال تهريب البشر.

تفيد بعض الدراسات أنه خلال عام 2011م تم تهريب (103) آلاف شخص في رحلات خطرة عبر مياه خليج عدن.[2] وتجري عملية التهريب بطرق خطرة للغاية، إذ يلتهم البحر سنويًا المئات من الأشخاص من الذين يجازفون في ركوب الأخطار بحثًا عن فرص أفضل للحياة، وهربًا من جحيم الفقر، والمعاناة التي يكابدونها في أوطانهم الأصلية.

أما ظاهرة القرصنة فتعد الصومال منطلقًا لها، نظرًا لانهيار الدولة الصومالية وسيادة الفوضى منذ الإطاحة بالديكتاتور محمد سياد بري عام 1991م.

لقد مثّلت "القرصنة" الذريعة الذهبية للدول الكبرى لبسط سيطرتها على المياه الإقليمية لدول القرن الأفريقي، وخليج عدن، وإقامة قواعد عسكرية فيها، حيث تنتشر قواعد عسكرية في كلٍ من: جيبوتي وإريتريا، وخليج عدن، وحوض الصومال، وتتبع الدول الآتية: أمريكا، وبريطانيا، وفرنسا، وإيطاليا، واليابان، وألمانيا، والهند، والصين، وروسيا، وإسرائيل، وإيران، وتركيا، والإمارات؛ كل

---

(1)- بتصرف: نفسه، ص12، 13، 14

(2)- فيجاي ساكوجا، القرصنة في خليج عدن وبحر العرب، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2014، ص5

هذه الدول على تناقضات مصالحها وأهدافها تتواجد في مساحة مائية لا تتجاوز 30 كم (= 20ميلًا بحريًا) بحجة "تأمين الملاحة البحرية الدولية"!

بَقِيَ أن نشير إلى وجه آخر من أوجه اختراق السيادة الوطنية في المياه الإقليمية، ألا وهو قيام سفن تابعة لشركات، ودول كبرى بأعمال صيد غير مشروعة في المياه الإقليمية، والقيام بدفن أطنان من النفايات في أعماق البحر الأحمر، وخليج عدن، ومنها نفايات إشعاعية سامّة تضر بالبيئة البحرية.

العامل الثاني: القابلية للتبعية والارتهان للخارج:

القول بأهمية الموقع الجغرافي لليمن، وأنه يمثّل دافعًا للأطماع الخارجية لا يعني الإقرار ب"الحتمية الجغرافية" أو ترديد صدى ل "عبقرية المكان"!

ثمة عوامل أخرى أكثر أهمية وأبعد تأثيرًا. يقول المثل الشعبي "الحَبَة لا تُؤكل إلا من داخلها". وعليه فإن الخارج لا يمكن أن يجد فرصة للنفاذ إلى الداخل، ويلعب أدوارًا سلبية إلا عندما تتوفر له بيئة داخلية مواتية.

إنّ ضعف الكيان الوطني، وغياب سيادة القانون، وتسلُّط نظام سياسي فاسد وتابع، وارتهان أطراف سياسية محلّية للخارج، فضلًا عن الانقسامات الداخلية، والصراعات الأهلية، وتنامي الشعور العام بالتهميش والضيم، وغيرها من مظاهر الاختلال الوطني العام؛ تعدّ بمثابة القابلة لأيّ تدخل خارجي.

يقول العلامة عبدالرحمن بن خلدون (1332- 1406م): "الطغاة يجلبون الغُزاة". إنّ نظام الغلبة الذي صمّم سياساته طوال ثلاثة عقود ونيّف على تجريد الناس من كينونتهم، ومصادرة حقهم في الانتماء السياسي، وحرمانهم من النشاط والمشاركة في الحياة العامة؛ سبب رئيس وحاسم في "إماتة السياسة" وفقدان الشعور بالخطر الخارجي.

كما أن هيمنة طبقة طفيلية على الاقتصاد والمجتمع، والتقاء مصالحها، والمصالح الرأسمالية العالمية، وقيامها باكتناز الأموال، وتهريبها إلى الخارج

لاستثمارها في مشاريع عقارية، وخدمية،[1] في الوقت الذي يتضوّر فيه الشعب جوعًا، وتعصف بالبلد أزمات اقتصادية ماحقة يفضي إلى تشكُّل سيكولوجية اجتماعية سلبية تجاه الوطنية والانتماء الوطني.

ومع هكذا وضع، فإنّ أيّ دعوة توجهها الطبقة المسيطرة تستحث فيها الشعب مواجهة عدوان خارجي إنما هي دعوة بلهاء تُقابَل بالسخرية. فالشعب لا يمكن أن يثق بنظام أذاقه صنوف العذاب، وأن يسلّمه قيادة نفسه تحت أي ظرف من الظروف، هذا درس بليغ من دورس التاريخ رأيناه يتجسّد في العراق، وليبيا، وأوكرانيا، وجورجيا، ورومانيا، وغيرها.

إنّ التدخّل العسكري لدول التحالف العربي منذ مارس 2015م لا يمكن تفسيره من منظور أحادي، أو جزئي، بل لابد من أخذ دور العامل الداخلي المتمثّل بانقلاب 21 سبتمبر 2014م الأسود في تهيئة المجال لهكذا تدخل.

لقد أدخل انقلاب 2014م البلد في نفق مظلم، وفرض بالقسر على اليمنيين نمطًا من السلطة بالضد من توافقهم الوطني، ورهن مصير اليمن بيد إيران، وتحرّش بالجوار من خلال إقامة مناورات عسكرية على الحدود، ما أدى إلى اندلاع حرب مُهلكة لا تزال قائمة حتى يوم الناس هذا.

لا يعني هذا الكلام محاولة إيجاد شرعنة للتدخّل العسكري الخارجي لدول التحالف العربي في اليمن كما سيسارع البعض لاتهامنا، بقدر ما هو تجلية للجزء المُغيَّب من الصورة.

في مقابل ذلك، فإنّ ظن البعض من أنّ التحالف العربي جاء لإنقاذ اليمنيين من غول الحوثي، ولاستعادة الشرعية، لم يكن سوى أضغاث أحلام. فقد كان واضحًا منذ البداية أن التحالف العربي له أجنداته، وأهدافه الخاصة، ويسعى إلى تحقيقها. وفي هذا الصدد فإنّ المَلامة تقع كلّها على السلطة الشرعية التي وضعت

(1)- يفيد تقرير صدر عام 2013م عن معهد (تشاثام هاوس) الدولي ومقره لندن، من أن اليمن قد احتل المرتبة الخامسة عالميًا من حيث هروب رأس المال بين عامي 1990 – 2008م راجع تقرير: اليمن الفساد وهروب رأس المال والأسباب العالمية للصراع، متوفر على رابط المعهد: wwwChathamhouseorg

كل رهانها على الخارج بدلًا من تعبئة الموارد المحلّية، والاعتماد على النفس أولًا وقبل كل شيء في مواجهة الانقلاب، ومواجهة مجمل الأخطار المحدقة بالوطن.

إنّ عقابيل الارتهان للخارج ورهن مصير البلد به كانت وخيمة للغاية، نتجرّعها اليوم بعد مرور سنوات الحرب العِجاف، لقد خرج القرار من يد اليمنيين، وبات التحالف العربي هو الآمر الناهي، وأمست السلطة الشرعية مسلوبة من كل شيء، حتى من القدرة على قول (لا) إنْ لزم الأمر، وبات رئيس الدولة والحكومة ومسؤولوها أشبه بأدوات تُحرَّك بالريمونت كنترول. ما أصدق المثل الشعبي اليمني القائل: "مِن رِكِن على سمن جارته أكل عصيده حُسام!".

أدوار الفاعلين الإقليميين والدوليين في اليمن:

قبل الشروع في تناول تلك الأدوار، يجدر بنا أن نوضّح وبشكل مختصر المقصود بمفهوم الدور ومحدداته.

فالدور (Role) مفهوم مُستلّ من علم الاجتماع، ويعني مجمل السلوك، والنشاط، والأعمال التي يلعبها الفرد، أو الجماعة الاجتماعية في المجتمع.

ونستخدم مصطلح الدور هنا للإشارة إلى مجمل السلوك،، والنشاط السياسي والاستخباراتي الذي تمارسه دولة ما انطلاقًا من اعتبارات براجماتية أو أيديولوجية، وقد يتضمّن أبعادًا سلبية، أو إيجابية، أو خليطًا من الاثنين.

وفيما يلي استعراض لأدوار الفاعلين الإقليميين، والدوليين في اليمن:

أولاً: دور إيران في اليمن:

شكّلت الثورة الإيرانية التي اندلعت عام 1979م انعطافة حادة في تاريخ إيران المعاصر، فقد أطاحت بنظام الشاه الموالي للغرب، واستبدلته بنظام الملالي الذي تربّع على رأسه المرشد الأعلى "الخميني"، الذي ابتدع "ولاية الفقيه" كأيديولوجيا سياسية رسمية للنظام الجديد، وبناءً على هَديها صار المرشد "إمامًا معصومًا" فوق النقد، وفوق الدستور، وفوق القوانين، بعبارة أخرى: جرى إضفاء القداسة على السياسة!

مع استتباب الوضع الداخلي في إيران بُعيد الثورة الخمينية، بدأ النظام الحاكم يمد ببصره نحو المنطقة العربية بغيّة إيجاد موطئ قدم له، وفي سبيل تحقيق ذلك، وظّف النظام الإيراني خطابًا شعبويًا مخاتلًا لاستمالة الشارع العربي، وإظهار نفسه كمدافع عن القضية الفلسطينية، وكخصم لدود للدول الغربية أو "قوى الاستكبار العالمي" كما تردّد وسائل إعلامه، والترويج لنفسه بأنه يقود حالة انبعاث وصحوة إسلامية.

هذا الخطاب لامس شغاف بعض الشباب اليمني الزيدي الذي بدأ يتردّد على إيران في الثمانينيّات بهدف الدراسة في المراكز الدينية بمدينة "قُم"، وكان من بين هؤلاء: حسين الحوثي، مؤسّس الحركة الحوثية، ومحمد عزان، مؤسس منتدى الشباب المؤمن، وهو منتدى هَدِفَ لإحياء المذهب الزيدي[1] كردة فعل لقيام مقبل بن هادي الوادعي، الزعيم الروحي للسلفية اليمنية، وبدعم من النظامين اليمني، والسعودي بتأسيس معهد "دار الحديث" في منطقة دماج بمحافظة صعدة أقصى شمال اليمن، تلك المحافظة التي تُوصف ب"كرسي الزيدية".[2]

---

(1)- ينظر: ميساء شجاع الدين، الحوثي وإيران: إصطفاف شيعي أم حلف سياسي؟ (مقال)، موقع الوحدوي نت، تاريخ النشر: 21 فبراير 2016م، رابط المقال:
http://wwwalwahdawinet/articlesphp?id=2294

(2)- من المفيد هنا ذكر بعض التفاصيل: لقد كان مقبل الوادعي من المتمين للمذهب الزيدي، وعندما ذهب إلى السعودية بحثًا عن مصدر للرزق، تأثر بالتعاليم الوهابية، وبدأت تتشكل لديه هُوية جديدة، وقرر الالتحاق بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة حتى صار "مشبّعًا" بالعقائد والأفكار الوهابية، بعدها عاد إلى اليمن مطلع ثمانينات القرن الفارط، وشرع بتأسيس دار الحديث بمنطقة دماج التابعة لمديرية الصفراء بمحافظة صعدة، المعقل التاريخي للزيدية (للاستزادة، راجع: أحمد محمد الدغشي، السلفية في اليمن مدارسها ومرجعياتها العقائدية وتحالفاتها السياسية، مركز الجزيرة للدراسات والدار العربية للعلوم "ناشرون"، 2014، ص32 وما بعدها)
ويُعيد قيام الوادعي بتأسيس دار الحديث تنامت أهميته لدى السعودية، إذ ارتبط بعلاقات وطيدة بمسؤولين سعوديين ورجال مقربين من دوائر الحكم السعودي، أبرزهم ربيع بن هادي المدخلي (أحمد محمد الدغشي، ص51) ومما يكشف حجم أهمية الوادعي لدى النظام السعودي، عندما زار الوادعي بين عامي 2000- 2001م السعودية واستقبله مسؤولون سعوديون بحفاوة وكان في مقدمة هؤلاء وزير الداخلية-حينذاك-الأمير نايف بن عبدالعزيز، وعبدالعزيز آل الشيخ مفتي السعودية (بتصرف: الدغشي، ص54)

بدأ النفوذ الإيراني يظهر إلى السطح مع تحوّل الحركة الحوثية من حركة دعوية إلى حركة جهادية مسلحة، وشروعها بفرض سيطرتها على بعض المديريات التابعة لمحافظة صعدة، وانخراطها في ست جولات من الحروب الدامية خلال الأعوام (2004 – 2010م) ضد نظام علي عبدالله صالح، الذي وظّف هذا الصراع لتحقيق عدة أهداف آنية خاصة به، منها التهرّب من الاستحقاقات الداخلية، والتنصّل عن القيام بالإصلاحات الاقتصادية والسياسية، وابتزاز الخارج ولاسيما المملكة العربية السعودية بهدف الحصول على مساعدات مالية وتسليحية.

وتشير الكاتبة السياسية ميساء شجاع الدين إلى أنه منذ الجولة الرابعة من حروب صعدة التي اندلعت في يونيو عام 2007م، بدأت الحركة الحوثية "تأخذ شكلًا أكثر تنظيمًا وتدريبًا، وصارت تتلقى تدريبًا عسكريًا وأموالًا بشكل منتظم من إيران، عن طريق حزب الله اللبناني".[1]

وفي الجولة السادسة من الحرب التي بدأت في أغسطس 2009م، وانتهت في فبراير 2010م تدخّلت السعودية عسكريًا إلى جانب النظام اليمني ضد الحركة الحوثية، وفي المقابل اتخذت إيران موقفًا إعلاميًا صريحًا مؤيدًا للحركة الحوثية.[2]

ويمكن سرد وقائع إضافية تكشف حالة تنامي النفوذ الإيراني في اليمن بالصورة الآتية:

- في يوليو 2012م، أعلنت السلطات اليمنية عن ضبط شبكة تجسّس إيرانية تُدير عمليات تجسّس في اليمن، والقرن الأفريقي.
- في مارس2013م أصدرت محكمة يمنية حكمًا قضى بحبس مواطنيْن يمنيين اثنين بتهمة التخابر مع إيران.
- مارست السفارة الإيرانية في صنعاء أنشطة استقطابية مكثّفة بين عامي (2012 – 2014م)، إذ تمكّنت من استقطاب قيادات سياسية، وعشائرية،

(1)- ميساء شجاع الدين، مرجع سابق

(2)- نفسه

وناشطين شباب، وتقديم الدعم المادي والإعلامي لهم، وتسفيرهم إلى لبنان وإيران وسوريا لتلقي دورات تدريبية سياسية وإعلامية.

- بتاريخ 23 يناير 2013م، أعلنت السلطات اليمنية عن إلقائها القبض على سفينة "جيهان1" وهي سفينة إيرانية، محمّلة بالأسلحة كانت في طريقها إلى ميناء ميدي الذي يسيطر عليه الحوثيون.
- كثّفت إيران قبيل انقلاب 21 سبتمبر 2014م "وحدات التهريب الإيرانية التابعة لفيلق القدس (الوحدة 400 والوحدة 190) من تعزيز وجودها العسكري في اليمن من خلال إرسال خبراء وخلايا تجسس، فضلًا عن إرسال شحنات عسكرية لتعزيز قدرات جماعة الحوثي العسكرية، ومنها سفينة (جيهان واحد) الشهيرة التي كانت الحكومة اليمنية قد ألقت القبض عليها مطلع عام 2013م، وعلى متنها عشرات الأطنان من الأسلحة المتطورة القادرة على إسقاط طائرات عسكرية ومدنية، بالإضافة إلى مادتي (السي فور، والسوربتول) شديدتي الانفجار اللتين تخلطان مع مواد أخرى لصناعة القنابل والأحزمة الناسفة والعبوات المتفجرة."[1]
- عشية سقوط العاصمة اليمنية صنعاء بأيدي الحوثيين في سبتمبر 2014م، أدلى "علي رضا زاكاني" المسؤول الإيراني المقرّب من المرشد علي خامنئي بتصريح أفاد فيه بأن صنعاء أصبحت العاصمة العربية الرابعة التي دخلت في كنف إيران بعد بغداد وبيروت ودمشق.
- بُعيد انقلاب 21 سبتمبر 2014م قامت اللجنة الثورية العليا (سلطة الانقلاب) بإبرام اتفاق مع إيران قضى بتوسيع وتطوير ميناء الحديدة (أكبر ميناء في اليمن)، وإنشاء جسر جوي بين صنعاء وطهران لتسيير 14 رحلة أسبوعية.
- قام حزب الله اللبناني بتقديم دعم لوجستي لمقاتلي الحركة الحوثية خلال الحرب الجارية، وقد بُثّت أشرطة فيديو على مواقع الإنترانت والفضائيات

(1)- عاتق جار الله، النفوذ الإيراني في اليمن، مركز الفكر الإستراتيجي للدراسات، ص7

التلفزيونية تكشف عن قيام قيادات ميدانية تنتمي لحزب الله بتدريب مقاتلين حوثيين.

- مع تناقص القدرة التسليحية للانقلابيين بفعل الضربات الجوية للتحالف العربي والتي دمرت جزءًا كبيرًا من الترسانة العسكرية، والمعارك التي يخوضها الجيش الوطني وتمكّنه من استرداد مساحات واسعة من البلاد، لجأت إيران إلى تسيير شحنات عسكرية عبر الممرات البحرية، ابتداءً من مضيق هرمز، مرورًا بميناء (بلاد البنط) الصومالي، ومنه إلى ميناء (الحديدة) اليمني على البحر الأحمر.[1] وقد تمكنت القوات البحرية التابعة للتحالف العربي من ضبط بعض السفن والقوارب المحملة بالأسلحة والمعدات العسكرية كانت في طريقها إلى ميناء الحديدة. وهناك شكوك من أن تدفق السلاح للحوثيين يأتي أيضًا من خط آخر، من بحر العرب عبر سلطنة عُمان إلى محافظة المهرة الواقعة شرق اليمن.
- ويُعتقد على نطاق واسع أن إيران قدمت للحوثيين دعمًا لوجستيًا وتقنيًا أمكنهم من تطوير قدرة الصواريخ الباليستية التي كانت بحوزة الجيش السابق، حتى باتت هذه الصواريخ قادرة على ضرب العمق السعودي.
- وفي هذا السياق، أكد تقرير فريق الخبراء التابع لمجلس الأمن الدولي الصادر بتاريخ 26 يناير 2018م أن الحوثيين يتلقون دعمًا مستمرًا من إيران، مفيدًا أنه "وثّق مخلفات قذائف ومعدات عسكرية متصلة بها، وطائرات عسكرية مسيّرة من دون طيار ذات أصل إيراني جُلبت إلى اليمن". وأن إيران قامت بإمداد الحوثيين بقذائف تسايرية قصيرة المدى من نوع بركان 2ح (2H-Borkan)، وطائرات من دون طيار من نوع (أبابيل_ T).[2]

---

(1)- نفسه، ص18

(2)- راجع: نص التقرير متوفر على الرابط الآتي:

https://wwwunorg/sc/suborg/ar/sanctions/2140/panel-of-experts/reports

ويرمي النظام الإيراني من خلال هذه النشاطات إلى تحقيق جملة أهداف في اليمن، أهمها:

1- إيجاد موطئ قدم له في اليمن، والاستفادة من موقعها الجيو_ستراتيجي، والتحكّم بمضيق باب المندب لاستكمال حلقات السيطرة على خط الملاحة الدولية الذي يمتد من الخليج مرورًا ببحر العرب فالبحر الأحمر، بعد أن بسط هيمنته على مضيق هرمز، واستمرار احتلاله لجزر إماراتية، هي: الطنب الكبرى، والطنب الصغرى، وجزيرة أبي موسى.

2- استخدام الحركة الحوثية كمخلب قط لإلحاق الأذى بالسعودية، ووضع السعودية بين فكي كماشة بعد أن باتت العراق تحت النفوذ الإيراني المطلق.

3- كسب أوراق تمكّن النظام الإيراني من تحسين شروطه التفاوضية مع الدول الغربية حول الملف النووي ورفع العقوبات الاقتصادية عنه. صحيحٌ أن صفقة الاتفاق النووي التي أبرمتها إيران مع الدول الغربية منتصف عام 2015م، قد أتاحت لها لعب دور تأثيري واسع في المنطقة العربية ومنها اليمن. لكن الأصح أن إيران ما كان لها أن تتمتع بهذا النفوذ لولا "ضعف الدولة اليمنية، والاختلاف السياسي الداخلي، وغياب المشاريع الإستراتيجية للدول المجاورة، لاسيما دول الخليج".[1]

لقد استفادت إيران من هشاشة الدولة اليمنية، والفراغ السياسي الذي تركته الأحزاب السياسية، وغياب المشروع الوطني الجامع، والانقسام السياسي الحاد في البلاد للقيام بأدوار سلبية ألحقت أفدح الضرر بالدولة اليمنية، وبالكيان الاجتماعي الوطني، وتأزيم منطقة الجزيرة العربية.

(1)- عاتق جار الله، مرجع سابق، ص8

ثانيًا: دور السعودية في اليمن:

منذ عقود طويلة تعاملت السعودية مع اليمن كفناء خلفي لها، مما أكسبها خصام عموم الحركة الوطنية اليمنية، وذلك لعاملين:

الأول: احتلال نظام آل سعود لجزء من اليمن الطبيعي: "جيزان، ونجران، وعسير".

والثاني: أن النظام السعودي كان الداعم للأساسي للنظم الرجعية في المنطقة، لاسيما دعمه للنظام الإمامي.

ويمكن تجلية الدور السعودي في اليمن وخلفياته التاريخية من خلال المحطات الآتية:

المحطة الأولى (1800 – 1962م):

تعود بدايات الطموحات السعودية لمد نفوذها في اليمن إلى العام 1800م، ويفيد د. محمد علي الشهاري بالقول: "بعد أن أكملت الأسرة السعودية سيطرتها على نجد، والحجاز بدأت تمد أبصارها نحو اليمن، فمع نهاية العام 1800م شنّ عبدالعزيز بن محمد بن سعود حملة عسكرية على عسير السراة انتهت بإخضاعها لسلطانه، وغدت عسير السراة منذئذٍ نقطة انطلاق للتوسع السعودي صوب عسير تهامة، وصوب تهامة اليمن كلها."[1]

وفي عامي (1809 – 1810م) حاولت قوة سعودية الوصول إلى حضرموت، ولكن كان مصير أكثرها الفناء، وهو نفس المصير الذي لقيته قوة أخرى بعثت هناك عام 1811م.[2]

واقع الحال يقول إن عوامل الجوار الجغرافي، والأواصر الاجتماعية المشتركة قد لعبت دورًا تأثيريًا كبيرًا في مسار العلاقات بين اليمن والسعودية. إذ ترتبط الدولتان بشريط حدودي برّي طويل يبلغ 1800كم، وبثلاثة منافذ حدودية

(1)- محمد علي الشهاري، المطامع السعودية التوسعية في اليمن، بيروت، دار ابن خلدون، 1979، ص2

(2)- نفسه، ص3

رئيسة هي: البقع، وعلب، والوديعة. وهناك قواسم مشتركة أخرى تتمثل بعوامل التاريخ المشترك والأواصر الاجتماعية والأعراف والعادات المشتركة لسكان المناطق الحدودية، وعلى وجه الخصوص المناطق التي كانت تسمّى بالمخلاف السليماني، وتهامة اليمن، والتي تشمل: جيزان، ونجران، وعسير، فأصول سكان هذه المناطق يمنية.

لقد كانت هذه المناطق يمنية يحكمها الأدارسة[1] حتى عام 1926م، حيث أصبحت منطقة نزاع حدودي بين السعودية واليمن بعد أن دخل الأدارسة في حلف مع السعودية.

اندلعت حرب غير متكافئة بين النظام اليمني، والنظام السعودي، انتهت بتوقيع معاهدة الطائف عام 1934م، وتمكنت السعودية من فرض شروطها على اليمن، وضمّ المناطق المذكورة إليها.

وتكمن أسباب انهزام النظام اليمني أمام النظام السعودي وإخفاقه عن استعادة المناطق المحتلة في طابع الدولة اليمنية التي أسّسها ابن حميد الدين، التي قامت على أساس الجور وفرض الجباية المغلظة، وسيطرة الإقطاع الطائفي الموغل في الرجعية والتخلف التي لم توفر الشروط السياسية اللازمة لنهوض حركة تحرير وتوحيد يمنية قادرة على مواجهة النظام السعودي، والأطماع الاستعمارية الخارجية.[2]

لقد كان لانهزام النظام الامامي انعكاسات على الداخل اليمني تبدّت في نشوء معارضة يمنية طالبت الإمام بإجراء إصلاحات إدارية وسياسية.[3] ولمّا قابل الإمام هذه المطالب بأذن من طين وأخرى من عجين، توسعت رقعة

---

(1)- الأدارسة: قبائل تعود أصولها إلى المغرب العربي امتد حكمهم في الفترة (1876- 1923م)، انخرطوا في نزاع طويل مع نظام الإمام يحيى بن حميد الدين الذي حاول أن يخضعهم لحكمه، غير أنّ زعيم الأدارسة الحسن بن علي الإدريسي أبرم اتفاق حماية مع الملك السعودي عبدالعزيز بن سعود عام 1926م لمواجهة خطر الإمام يحيى بن حميد الدين

(2)- راجع: محمد الشهاري، ص169

(3)- راجع: نفسه، ص173

المعارضة وتغيّر شكل نضالها من المطالبة بإصلاح النظام إلى الثورة عليه، كما حدث في ثورة فبراير 1948م الدستورية، وانتفاضة الجنود في 1955م، واندلاع ثورة 26 سبتمبر عام 1962م التي تمكنت من كنس نظام الأئمة الإقطاعي إلى مزبلة التاريخ.

المحطة الثانية: 26 سبتمبر 1962م، وحتى 1990م:

منذ الوهلة الأولى ناصب النظام السعودي ثورة 26 سبتمبر 1962م العداء، واعتبر أن قيام نظام جمهوري في جنوب الجزيرة العربية يشكل تهديدًا خطيرًا عليه، ولهذا سخّرت السعودية كل إمكانياتها لدعم القوى الإمامية في حربها ضد النظام الجمهوري الوليد خلال الأعوام (1962 – 1970م)، وقام الطيران السعودي بتوجيه ضربات على مواقع القوى الجمهورية، وعلى الرغم من الإمكانيات المهولة التي حصل عليها الملكيون، وسيطرتهم على مناطق شاسعة من الأراضي اليمنية وصولًا إلى محاصرتهم العاصمة صنعاء عام 1967م، إلا أنهم عجزوا عن إسقاط العاصمة والقضاء على الثورة، وذلك بفضل الصمود الأسطوري لليسار الجمهوري الذي تجسّد في ملحمة حصار السبعين يومًا (28 نوفمبر 1967 – 7 فبراير 1968م).

عندما أدرك النظام السعودي استحالة تقويض النظام الجمهوري الوليد؛ بفعل تمسُّك اليمنيين بأهداف الثورة السبتمبرية والدعم المصري للثورة، لجأ إلى خيار آخر وهو اختراق القوى الجمهورية واحتضان اليمين الجمهوري المتمثل بترويكا: القضاة والمشائخ العشائريين والزعماء الدينيين، بالإضافة إلى استمراره في احتضان ودعم الفلول الملكية وجمع الطرفين في مواجهة اليسار الجمهوري، وفي سبيل ذلك عمل النظام السعودي على عقد عدة مؤتمرات تجمع تلك القوى، ففي الفترة من 31 يوليو إلى 10 أغسطس1965م، احتضنت مدينة الطائف السعودية مؤتمرًا ضمّ مشائخ القبائل وقيادات سياسية في جناح اليمين الجمهوري وممثلين عن الملكيين. وهذا المؤتمر يعد من أخطر المؤتمرات التي قامت بُعيد ثورة

26 سبتمبر؛ إذ عُقد في أراضي دولة كانت ولم تزل معادية لثورة 26 سبتمبر، كما أنه مثّل أكبر اختراق سياسي سعودي للصف الجمهوري، وقد تمخّض عنه المطالبة بالدولة الإسلامية كبديل للنظام الجمهوري وكأنّ النظام الجمهوري مقطوع الصلة بالإسلام![1]

وتعززت هيمنة السعودية على القرار الوطني منذ انقلاب 5 نوفمبر 1967م الذي قاده شيوخ قبائل وقيادات عسكرية وسياسية أبرزهم: عبدالله بن حسين الأحمر زعيم قبيلة حاشد وسنان أبو لحوم ومجاهد أبو شوارب زعيما قبيلة بكيل وحسن العمري رئيس هيئة الأركان ومحسن العيني القيادي البعثي الذي تولى رئاسة حكومة الانقلاب وعبدالملك الطيب أحد رموز الإخوان المسلمين. وقد كان من نتائج هذا الانقلاب إفراغ الثورة السبتمبرية والنظام الجمهوري من مضامينها، وتصفية عناصر اليسار الجمهوري في أغسطس 1968م وتمهيد الطريق أمام إتمام صفقة مع القوى الملكية برعاية المملكة العربية السعودية عام 1970م.

إذن، تمكّن النظام السعودي من خلق واقع جديد في اليمن يستجيب لمصالحه الجيوسياسية، ويتضاد مع المصالح العامة لليمنيين، وعمل على خلق أذرعة لضمان استمرار نفوذه في اليمن، تمثلت تلك الأذرعة بثلاثة تيارات:

الأول: التيار القبلي، بزعامة عبدالله بن حسين الأحمر، الذي ظلّ يمثل الذراع الطولى للنفوذ السعودي في اليمن طوال أربعة عقود ونيّف من الزمان.

الثاني: التيار العسكري بقيادة كبار الضباط في الجيش من بينهم: العمري ثم في فترة لاحقة ورث هذا الدور علي عبدالله صالح وعلي محسن الأحمر.

الثالث: التيار الديني، بزعامة عبدالملك الطيب، وعبدالمجيد الزنداني رجل الدين المتشدد وذي التأثير الواسع، وجمعت هذا التيار بالنظام السعودي أهداف

---

(1) بتصرّف: قادري أحمد حيدر، ثورة 26 سبتمبر المؤتمر السياسية المعارضة الأولى من 1962 – 1967م، صنعاء، مركز الدراسات والبحوث اليمني، 2001، ص125 وما بعدها

مشتركة تمثلّت بما يسمى "محاربة الشيوعية"، والنظام التقدمي في الجنوب، ونشر الفكر الوهابي في اليمن الشمالي.

جنّدت السعودية الثلاثة التيارات السالفة الذكر في تصفية القوى التقدمية، وسحق أي محاولة تهدف لإخراج اليمن من عباءة النفوذ السعودي، مثل المحاولة الوحيدة واليتيمة التي قادها الرئيس المغدور به الشهيد إبراهيم محمد الحمدي.

وعلى الرغم من أن الرئيس الحمدي وصل إلى السلطة بضوء أخضر من النظام السعودي، إلا أنه غيّر من المعادلة القائمة آنذاك، وبدأ يتخذ خطوات جريئة في تقليص النفوذ السعودي وهيمنة المشائخ القبليين الموالين للسعودية، كما عمل على إجراء تغييرات في السياسة الخارجية لليمن الشمالي وإحداث تقارب مع اليمن الجنوبي في إطار المساعي الهادفة لتحقيق الوحدة بين الشطرين، وعقد مؤتمر لأمن البحر الأحمر في عام 1977م شاركت فيها الدول المشاطئة للبحر الأحمر: اليمن الشمالي واليمن الجنوبي والصومال والسودان وغابت عنه السعودية. كل هذه الإجراءات التصحيحية الوطنية أزعجت النظام السعودي الذي اعتبرها تجاوزًا للخطوط الحمراء، لذا اتخذ قرارًا في ليلة ليلاء وبالتنسيق مع أدواته في الداخل للتخلّص من الرئيس الحمدي، وهو ما تم فعلًا في 11 أكتوبر 1977م، وكان العقل المدبر لهذه العملية السوداء صالح الهديان الملحق العسكري في السفارة السعودية بصنعاء.

تعزّزت هيمنة النظام السعودي على القرار السياسي اليمني بُعيد اغتيال الحمدي، فقد أظهرت النخبة الحاكمة الجديدة قدرًا كبيرًا من موالاتها للنظام السعودي الذي شرع في تشكيل لجنة خاصة تولّت شراء ذمم قيادات سياسية وعسكرية وقبلية يمنية لضمان استمرار هيمنته على اليمن. وفي هذا السياق أفادت تقارير صحفية بأن ما يقارب (2700) مسؤول حكومي، وشيخ قبلي، وسياسي، وعسكري، وصحفي يمني يستلمون إعاشات شهرية من اللجنة الخاصة

السعودية، وبإجمالي يصل إلى 56 مليون ريال سعودي، ومن بين هؤلاء قيادات رفيعة في الدولة ابتداءً من رئيس الدولة آنذاك علي عبدالله صالح.[1]

المحطة الثالثة: (1990 – 2015م):

سبّب تحقيق الوحدة اليمنية في 22 مايو 1990م صداعًا للنظام السعودي بسبب حالة العداء التي كان يُكنّها للنظام التقدّمي في الجنوب، وأوعز إلى أدواته في الداخل اليمني التحيّن للخلاص من قيادة الحزب الاشتراكي اليمني التي كانت تحكم الشطر الجنوبي، ومن ثُمّ الاستفراد بالمشهد اليمني.

هذا المخطط واجهه متغيّر سياسي كاد أن يقلب الأمور رأسًا على عقب، تمثّل بموقف القيادة اليمنية من أزمة الخليج الثانية عام 1991م، إذ رفضت اليمن التصويت في مجلس الأمن الدولي لصالح التدخّل العسكري الدولي لإخراج قوات الرئيس العراقي صدام حسين من الكويت، مما خلق أزمة سياسية حادة بين صنعاء والرياض، كان من نتائجها طرد قرابة مليون مغترب يمني مقيم في دول الخليج، وقد نجم عن هذا الإجراء أزمة اقتصادية كبيرة أثقلت كاهل دولة الوحدة الوليدة.

وفي هذا الصدد يجدر الإشارة إلى أن المغتربين اليمنيين في السعودية يواجهون معاملة إنسانية سيئة، إذ يُفرض عليهم نظام الكفيل، ويُحرمون من حقهم في التملّك، كما يعانون من قيود إدارية وإهدار حقوقهم وغياب قانون ينظّم علاقتهم بالكفلاء وبأرباب العمل، وفرض رسوم وضرائب باهظة، والتعرّض للمعاملة المهينة من قبل الكفلاء.

وتشير التقديرات إلى وجود ما لا يقل عن مليوني يمني مغترب في السعودية غادروا وطنهم قسرًا للبحث عن فرص لتحسين أوضاعهم المعيشية.

---

(1) راجع: صحيفة الشارع اليمنية، العدد 237

كما تشير التقديرات إلى أن تحويلات هؤلاء المغتربين لوحدها تصل إلى 3 مليارات دولار، وهو مبلغ ضخم يمثّل مصدر دخل لعشرات الآلاف من الأسر اليمنية.

تمثل الهجرة إلى السعودية ودول الخليج عمومًا حلمًا للكثير من الشباب اليمني الذي يعاني من الفقر والبطالة، ومع قيام الحكومة السعودية بتشديد الشروط للسماح لليمنيين الإقامة فيها،[1] لجأ الكثير من اليمنيين إلى سلوك دروب الهجرة غير الشرعية أو "دخول السعودية بالتهريب" كما هو متداول شعبيًا.

مع تنامي موجة الهجرة غير الشرعية إلى الداخل السعودي بانضمام أفواج من الأفارقة: الصوماليين، والاريتريين، والإثيوبيين شرعت الحكومة السعودية عام 2003م ببناء جدار أو سياج مكهرب على طول الحدود اليمنية السعودية التي تبلغ 1800 كيلو متر، ويمتد من البحر الأحمر غربًا وحتى حدود سلطنة عُمان شرقًا، ويبلغ ارتفاع الجدار ثلاثة أمتار ومزود بأنظمة رصد إلكترونية.[2]

بررت الحكومة السعودية إقامة هذا العازل كإجراء وقائي لحماية حدودها الجنوبية من تدفق الهجرة غير الشرعية ومن عمليات تهريب المخدرات والأسلحة ومكافحة الإرهاب.وكان مطلع الألفية قد شهد إبرام "اتفاقية جدة" لترسيم الحدود بين اليمن والسعودية، التي بموجبها تنازلت الحكومة اليمنية وبصورة نهائية عن قرابة (460) ألف كم مربع من الأراضي اليمنية التي تشمل: نجران، وجيزان، وعسير، وعموم المخلاف السليماني، وهي مساحة مهولة تساوي عشرات الأضعاف من مساحة دولة بحجم لبنان.

في أغسطس 2009، تفجّرت الجولة السادسة من الحرب بين الحركة الحوثية والنظام اليمني، وهي الجولة التي شهدت متغيرًا جديدًا تمثّل بتدخل القوات

---

(1) تكمن المفارقة الصارخة هنا أن الشروط المشددة المفروضة على اليمنيين يقابلها تسهيلات وشروط أخف وطأة أمام الباكستانيين والفليبينيين والهنود وغيرهم من مواطني دول شرق آسيا المقيمين في السعودية

(2) راجع: ويكيبيديا

السعودية ضد الحركة الحوثية، وبطلب من الرئيس السابق صالح، وانحصر هذا التدخل في بعض المناطق شمال محافظة صعدة.

الجدير ذكره هنا أن الحكومة السعودية كانت قد اتهمت الحوثيين بقيامهم بانتهاك حدودها الجنوبية وشن هجمات على حرس الحدود السعودي، في وقتٍ كان الإعلام السعودي واليمني أيضًا يتحدثان عن تنامي الدعم الإيراني للحركة الحوثية.

بعد انقشاع غُبار الجولة السادسة من الحرب في فبراير 2010م، ظلّ النظام السعودي يراقب المشهد اليمني عن كثب، الذي شهد تحولات عاصفة، إذ اندلعت شرارة الثورة الشعبية ضد نظام صالح في 11 فبراير 2011م بسبب لصوصيته وتسلطيته وسياساته الفاسدة وغياب التنمية وتصاعد نسب الفقر والبطالة وتعمم مظاهر البؤس والتهميش الاجتماعي.

أربكت الثورة الشعبية النظام السعودي، في بادئ الأمر، وانتابه شعور بالقلق من تنامي ثورات الشعوب العربية التي شملت بلدان: مصر، وتونس، وسوريا، وليبيا، والبحرين، واليمن.

لم يكن هاجس القلق من تنامي هذه الثورات محصورًا في النظام السعودي، بل بات هاجسًا عامًّا يُؤرّق مختلف النُظُم الخليجية، والعربية ومن خلفهم الولايات المتحدة الأمريكية، مما حدا بهذه النُظم إلى اتخاذ سياسة احتوائية لموجة الحراك الشعبي، وقطع الطريق أمام تمدد شرره إلى دول أخرى.

تجسّدت هذه السياسة الاحتوائية في الحالة اليمنية بمسارين:

الأول: المبادرة الخليجية التي وقّعت عليها الأطراف السياسية اليمنية في نوفمبر 2011. أنقذت هذه المُبادرة المخلوع صالح، ومنحته حصانة من المساءلة واختزلت المطالب الشعبية المتمثلة برحيل النظام السابق، وتحقيق حياة حرة وكريمة لليمنيين، وبناء دولة مدنية عادلة إلى أزمة حكم سياسي بين سلطة ومعارضة.

المسار الثاني: قيام النظام السعودي بدعم الحركة الحوثية خلال الفترة من عام 2013 إلى منتصف عام 2014 واستخدامها كورقة في تصفية حسابات مع آل الأحمر.

لقد أوعز النظام السعودي للحوثيين بالتمدّد في مناطق محافظة عمران وصولًا إلى صنعاء "لتأديب" بيت الأحمر التي خرجت عن بيت الطاعة السعودية، ومما يدلل على صحة هذا الأمر هو تصريحات السفير السعودي لدى اليمن بُعيد سقوط عمران بيد الحوثيين التي كشفت عن حالة ارتياح انتابت القيادة السعودية من هذا الحدث. وكذلك تصريحات الرئيس السابق عبدربه منصور هادي، الذي أدلى بتصريح شهير يقول فيه "إن عمران عادت إلى حضن الدولة!".

وفي حقيقة الأمر، فإن النظام السعودي أساء التقدير عندما لجأ إلى استخدام الحركة الحوثية كورقة في تصفية حساباته مع آل الأحمر، اتضح هذا الأمر مع مرور الوقت، فبُعيد سقوط صنعاء بأيدي الحوثيين في 21 سبتمبر 2014م، بدأ الحوثيون يخرجون عن النص المكتوب، فقد تملّكهم الشعور بتعاظم قوتهم، وعمدوا إلى التمدد في المناطق الوسطى والجنوبية، وتوجيه رسائل قاسية للمملكة السعودية كإجراء مناورات عسكرية عند حدودها الجنوبية، وإقامة جسر جوي بين صنعاء وطهران.

المحطة الرابعة (مارس 2015- حتى الآن):

بعد أن تيّقن النظام السعودي أنه وقع في فخ، وأنه بات بين فكي كماشة النفوذ الإيراني، ففي الشمال باتت العراق تحت الهيمنة شبه الكاملة لإيران وساحة مفتوحة للحرس الثوري الإيراني، وفي الجنوب ها هي اليمن تدخل في نطاق نفوذ طهران. قرر النظام السعودي التدخل العسكري من خلال عملية أطلق عليها اسم "عاصفة الحزم" في 26 مارس 2015م.

جاء إطلاق العملية العسكرية كمحاولة لإعادة ضبط المصنع بين اليمن والسعودية، وكانت التقديرات الأولية للأطراف اليمنية تشير إلى أن الحرب لن

تستمر طويلًا، وأنها ستقتصر على توجيه ضربات جوية لتدمير الترسانة العسكرية للانقلابيين واستعادة الدولة الشرعية في غضون أشهر معدودة، لكن الواقع أبان عن خطأ تلك التقديرات، ليس ذلك وحسب، بل كشف عن خبايا أخرى لم تكن حاضرة في العقل السياسي اليمني؛ إذ بات واضحًا أن التدخل السعودي ومعه دول التحالف العربي لم يكن مجانيًا، أو "من أجل سواد عيون اليمنيين"، بل كان يحمل أهدافًا أخرى ومطامع اقتصادية، من بينها: سعي الحكومة السعودية إلى مد أنبوب نفطي من أراضيها باتجاه بحر العرب مرورًا بالأراضي اليمنية في حضرموت والمهرة ليكون خطًا بديلًا عن الخط البحري الذي يبدأ من مضيق هرمز، وينتهي إلى بحر العرب؛ خشيةً من إمكانية إقدام إيران على إغلاق مضيق هرمز أمام ناقلات النفط السعودية.

وقد أفادت تقارير صحافية عن أن الرياض مارست ضغوطات على اليمن من أجل تجميد عملية التنقيب عن النفط في بعض المناطق اليمنية الواقعة على الحدود السعودية في محافظة الجوف وشرقي مأرب حيث يُعتقد وجود مخزون كبير من النفط والغاز في هذه المناطق.[1]

كما كشفت دراسة حديثة النقاب عن أن السعودية مارست ضغوطًا على الحكومة اليمنية لإيقاف مساعي التنقيب عن النفط في منطقة تهامة اليمنية، إذ كانت حكومة الوفاق الوطني اليمنية قد عزمت على عقد اتفاقيات مع شركات صينية وروسية للتنقيب عن النفط في سهل تهامة عام 2013م،[2] بعد أن أكدت دراسات استكشافية عن وجود مخزون نفطي كبير في تلك المنطقة، وعندما علمت الحكومة السعودية بمساعي الحكومة اليمنية تدخلت ومارست ضغوطًا لإيقاف

(1)- راجع: مأرب الورد، لغز توقف التنقيب بمحافظة الجوف اليمنية، تقرير، الجزيرة نت، متاح على النت

(2)- تهامة: سهل ممتد ذو مساحة شاسعة يشمل محافظة الحديدة وجزء من محافظة حجة غربي اليمن

تلك المساعي وهو ما دفع بوزير النفط _ حينها _ أحمد دارس إلى تقديم استقالته.[1]

الجدير ذكره هو أن التنقيب عن النفط في تهامة بدأ في منتصف السبعينيات من القرن المنصرم، عندما استقدم إبراهيم الحمدي الرئيس اليمني الأسبق (المغدور به) شركة شل الأمريكية للتنقيب، وبدأت الشركة حفر آبار استكشافية جنوب مدينة حرض، إلا أن الشركة أوقفت العمل فجأة وانسحبت من اليمن. ويتحدث الشارع اليمني عن أن شركة شل تلقت عرضًا سعوديًا مقابل ذلك؛ مما وتَّر العلاقة بين الحمدي والحكومة السعودية.[2]

إجمالًا يمكن القول: إن السعودية تسعى من خلال تدخلها إلى إعادة هندسة السياسة في اليمن بما يؤمّن لها مصالحها الخاصة، وهي مصالح غالبًا ما تتناقض والمصالح الاجتماعية للشعب اليمني.

ثالثًا: دور الإمارات في اليمن:

تمثّل الإمارات نموذجًا معياريًا جيدًا لقياس حالة الانقلاب الدراماتيكي في السياسة الخارجية، فقد ارتبطت الإمارات إبّان عهد الراحل المؤسس الشيخ زايد آل نهيان (1918 – 2004م) بعلاقات طيبة بالشعوب العربية بسبب الدور التنموي الذي قامت به في مختلف البلدان الفقيرة ومنها اليمن، ولهذا أُطلق عليها "إمارات الخير" و"زايد الخير" كصفتين جديرتين.

وما أنْ غادر الشيخ زايد آل نهيان دنيانا في 2 نوفمبر 2004م حتى قلبت القيادة الإماراتية الوريثة للشعوب العربية ظهر المِجنّ، فقد اتخذّت موقفًا مُعاديًا للثورات العربية، ومثلّت رأس حربة الثورة المضادة، ومارست تدخلات تعسفية في بلدان "الربيع العربي" لإجهاض الثورات، وتحويلها إلى حروب أهلية والدفع

(1)– راجع: د طاهر محمد الهاتف، دور الفساد متعدد الجنسيات في إشعال التوتر والتصدع باليمن، نواة المعهد العربي للبحوث والسياسات، 2018م، ص11

(2)– بتصرف: نفسه، ص11

بالجهاديين إلى ساحاتها، والمساهمة في إعادة تدوير النُّظم القديمة بشخوص جديدة: السيسي في مصر، وحفتر في ليبيا، والسبسي في تونس، وطارق صالح في اليمن.

وما يجدر التنويه إليه هو أنّ هذا الدور الطارئ والمتناقض كليًا مع الدور الذي عُرفت به الإمارات تاريخيًا إنما يعكس في أحد وجوهه حالة أزمة حكم حادة تمر بها العائلة الحاكمة. فمن المعروف أن محمد بن زايد، ولي عهد الإمارات قد وضع يده على السلطة منذ عام 2014م؛ مستغلًا تدهور الحالة الصحية لأخيه الشيخ خليفة بن زايد رئيس الإمارات الذي يعاني من آثار جلطة دماغية حادة حالت دون ممارسة مهامه. وتشير تقارير صحافية إلى وجود خلافات عاصفة بين الإخوة أولاد زايد تتعلق بوراثة الحكم، وتتركز هذه الخلافات بين: محمد بن زايد ولي العهد، وعبد الله بن زايد آل نهيان وزير الخارجية، وطحنون بن زايد مستشار الأمن الوطني، ومن جهة ثانية هناك خلافات بين محمد بن زايد آل نهيان، ومحمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس دولة الإمارات وحاكم إمارة دبي بخصوص الموقف من دولة قطر.

تتصرّف الإمارات في اليمن كدولة احتلال، ويتمظهر هذا الدور في الآتي:

1- وقوفها وراء إنشاء تشكيلات عسكرية لا تخضع للسلطة الشرعية مثل قوات "حرّاس الجمهورية" أو "المقاومة الوطنية" التي يقودها طارق صالح، وقوات "الحزام الأمني" التي تسيطر على محافظات عدن ولحج وأبين، وتشكيلات عسكرية ذات طابع مناطقي كالنخبة الشبوانية، والنخبة الحضرمية. وتمارس هذه القوات انتهاكات لحقوق الإنسان تمثلت في: مداهمات منازل، واعتقال ناشطين، وإخفائهم قسريًا، وإنشاء سجون غير قانونية، ومنع دخول عمّال وافدين من محافظات الشمال إلى العاصمة المؤقتة عدن.

2- إيواء أحمد علي ابن الرئيس المخلوع علي عبد الله صالح وقائد الحرس الجمهوري والمتورّط في ارتكاب انتهاكات ضد حقوق الإنسان عام 2011م.

وتوجد استثمارات عقارية ومصالح اقتصادية تتبع عائلة المخلوع صالح في دبي، وهي استثمارات ومصالح جرى إنشاؤها بطرق غير مشروعة من خلال نهب المال العام وتهريبه إلى الخارج. وفي هذا الصدد، يشير تقرير للجنة العقوبات الدولية التابعة لمجلس الأمن الدولي أن عائلة صالح تمتلك ثروة في الخارج تقدّر ما بين 35 – 60 مليار دولار، وهو مبلغ هائل بإمكانه أن يحل كل أزمات البلاد المختلفة، بحسب خبراء اقتصاديين.[1]

3- التحكّم بمعظم الجزر والموانئ والمطارات اليمنية في "المحافظات المحررة"، حتى وصل الأمر إلى منع طائرة الرئيس السابق عبدربه منصور هادي من الهبوط في مطار عدن في فبراير 2017، وكذلك منع رئيس الوزراء السابق د. أحمد عبيد بن دغر من افتتاح مشاريع في جزيرة سقطرى في مايو 2018، ومنع وزير النقل من زيارة ميناء بلحاف الإستراتيجي في فبراير 2018.

4- السيطرة على حقول النفط والغاز في محافظتي شبوة وحضرموت شرقي اليمن، ومنع تصدير النفط والغاز، ويشير اقتصاديون إلى أن اليمن يخسر يوميًا مبلغ يفوق 3 ملايين دولار نتيجة توقف تصدير الغاز والنفط.

5- المحاولات الحثيثة لفرض السيطرة على جزيرة سقطرى الإستراتيجية.

6- تقديم الدعم لقيادات المجلس الانتقالي الجنوبي، ومجموعات سلفية مسلحة في الجنوب وتعز، تناصب السلطة الشرعية العداء.

7- انخراط بعض التشكيلات العسكرية الموالية للإمارات بصدامات مسلحة مع القوات الموالية للرئيس السابق عبدربه منصور هادي في عدن في يناير 2018م.

---

(1)– راجع: تقرير لجنة العقوبات الدولية الصادر في فبراير 2015م، متوفر على الرابط:
https://wwwunorg/sc/suborg/ar/sanctions/2140/committee-reports

8- تقديم دعم لأطراف سياسية وناشطين وإعلاميين وكُتّاب متلوّنين يجمعهم قاسم مشترك هو الخصومة لحزب الإصلاح.

9- تجميد الوضع العسكري، وتحويل الحرب من مواجهة الانقلاب والنفوذ الإيراني إلى لعبة للمساومات وإنهاك القوى الداخلية.

10- كما تفرض القوات الإماراتية سيطرتها على ميناء عدن الإستراتيجي الذي يعد منافسًا لميناء دبي الإماراتي، مما أدى إلى تقلص حركة التجارة الخارجية لليمن. وقد انعكست هذه الإجراءات التعسفية على الوضع الاقتصادي للبلد، فقد انخفضت قيمة العملة الوطنية أمام العملات الأجنبية بنسبة تفوق 350٪ وهي نسبة مهولة كان لها انعكاسات سلبية حادة على الأوضاع المعيشية للسكان، فقد ارتفعت أسعار المواد الغذائية بشكل جنوني، وولد ذلك موجة احتجاجات شعبية واسعة احتاجت معظم المدن اليمنية.

11- وتمارس دولة الإمارات ضغوطًا على الرئيس السابق هادي بغية حمله على التوقيع على اتفاق تأجير عدد من الجزر والموانئ اليمنية الهامة لدولة الإمارات، من بينها جزيرة "ميون" التي أقامت الإمارات فيها قاعدة عسكرية كبيرة دون إذن مسبق من السلطات اليمنية، إلى جانب مطالبتها باستئجار جزيرة سقطرى وميناء عدن، وعدد من المواقع البحرية الإستراتيجية في البحر الأحمر وباب المندب.

ما سبق سرده إنما يمثل صورة إجمالية عامة للأدوار السلبية التي يمارسها النظام الإماراتي في اليمن، وسنتوقف بالتحليل والتفصيل حول قضيتين هما: ميناء عدن، وجزيرة سقطرى، لما لهما من أبعاد وتأثيرات جيوسياسية.

الإمارات، وميناء عدن، وصراع المصالح:

يعد ميناء عدن من أقدم الموانئ البحرية في العالم، فقد دُشن العمل فيه عام 1881م. ويمثل أحد أهم المنشآت الحيوية الإستراتيجية الوطنية، و"موردًا اقتصاديًا ضخمًا يساهم في رفد الناتج المحلي الإجمالي".(1)

ويتمتع الميناء بموقع إستراتيجي هام؛ إذ "يحتل موضعًا فريدًا متوسطًا من كل القارات، ومن جركة الملاحة البحرية الدولية التي تمر على بُعد 4 كم من حوض الميناء. وقد احتل في عقد الستينات [من القرن الماضي] المرتبة الثانية بعد ميناء نيويورك. وكان يخدم كل الجزيرة العربية، وشرق أفريقيا، وجنوب شرق آسيا، والشرق الأوسط، وأوروبا، وتصل خدماته إلى أمريكا."[2]

في نوفمبر عام 2008م أبرمت الحكومة اليمنية صفقة مع شركة موانئ دبي العالمية بغرض تشغيل الميناء. تلك الصفقة التي أثارت ضجة كبيرة حينها بسبب ما شابها من فساد وتقديم تنازلات كبيرة. وعلى الرغم من أن مجلس النواب قد رفض تمرير الصفقة عندما عرضت عليه، إلا أن الحكومة قامت بالتوقيع عليها.

"تنقل إحدى وثائق ويكيليكس عن الرئيس السابق علي عبدالله صالح قوله إنه "اختار شخصيًا" شركة موانئ دبي العالمية لعقد تأجير ميناء عدن. في الوقت الذي تم فيه تجاهل عروض شركات أخرى بشروط وعائدات أفضل لليمن."(3)

ويذكر الباحث الاقتصادي اليمني أحمد سعيد الدهي في دراسة نشرها عام 2008، الدوافع الكامنة وراء مساعي شركة موانئ دبي العالمية لبسط سيطرتها على ميناء عدن، إذ يؤكد على أن من بين تلك الدوافع هو: تفوق ميناء عدن على ميناء دبي ب"الموقع الإستراتيجي الفريد والخصائص الطبيعية والجغرافية والملاحية والاقتصادية المتميزة"؛ في حين أن ميناء دبي (جبل علي) يقع موقعًا

(1)- أحمد سعيد الدهي، صراع المصالح بين ميناء عدن وميناء دبي والصفقات المشبوهة، ورقة بحثية، موقع التغيير، تاريخ النشر: 2008/3/23م

(2)- نفسه

(3)- طاهر محمد الهاتف، الفساد متعدد الجنسيات، مرجع سابق، ص12

بعيدًا قصيًا نافرًا عن خطوط الملاحة الدولية الرئيسة ولا يستطيع العمل كميناء وسيط لإعادة تفريغ وشحن وتداول الحاويات.

ويستطرد الدهي بالقول: تسعى شركة موانئ دبي للاستحواذ على ميناء عدن بغرض إهماله، ومحاصرته، والتضييق عليه، وخنقه، وإلغاء دوره، ومنع منافسته القوية المتفوقة إطلاقًا، وتسخيره لخدمة مصالحها.[1]

وخلال ثلاث سنوات من إبرام الاتفاقية المذكورة، تدهور نشاط ميناء عدن بشكل كبير؛ نتيجة سياسة الهدم المتعمد للميناء من قبل شركة موانئ دبي، مما أثار غضب اليمنيين، وتحرك الشارع والمجتمع المدني ووسائل الإعلام للمطالبة بإلغاء الاتفاقية وإنقاذ الميناء.[2] وهو ما تم فعلًا، ففي يونيو 2012م خاطبت الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد حكومة الوفاق الوطني أول حكومة بعد الثورة الشعبية التي أطاحت بنظام صالح بضرورة فسخ عقد الاتفاقية لما فيها من ثغرات خطيرة تمس بالمصالح الوطنية. وأكدت الهيئة في بيان رسمي صدر عنها ب "ثبوت تعمد المشغل وكيل الشركة بعدم تنفيذ خطة الاستثمار الخاصة بالمرحلة الأولى من عملية تطوير الميناء" ودعت في نفس البيان إلى "اتخاذ كافة الإجراءات القانونية للمطالبة بالتعويض العادل جراء الأضرار الفادحة التي تعرض لها ميناء عدن للحاويات نتيجة للإدارة والتشغيل السيئ من المشغل."[3]

وقد قامت حكومة الوفاق الوطني على الفور بإلغاء هذه الاتفاقية، وذلك في 25 أغسطس 2012 إبّان ترؤس د. واعد باذيب وزارة النقل. وطالبت الشركة الإماراتية بدفع غرامة قدرها 35 مليون دولار، وقد وُصف هذا القرار حينها بالتاريخي، وقوبل بارتياح وترحيب شعبي واسعين.

---

(1)- بتصرف عن: أحمد سعيد الدهي مصدر سابق

(2)- طاهر الهاتف، مرجع سابق، ص13

(3)- راجع: نص بيان الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد بخصوص مطالبتها حكومة الوفاق الوطني بفسخ اتفاقية تشغيل ميناء عدن مع شركة دبي العالمية

بيد أنه ما لبث أن عادت الإمارات مجددًا للعمل في ميناء عدن في أكتوبر 2015م، هذه المرة بدون اتفاقية أو صفقة بل بحكم الأمر الواقع، مستغلةً واقع الحرب في اليمن، إذ تفرض قوات إماراتية وتشكيلات عسكرية موالية لها سيطرتها على ميناء عدن، متحكمة بمسار حركته وحركة التجارة الخارجية لليمن.

يُبدي النظام الإماراتي حالة من مانيا (Mania) (هوس) السيطرة والتوسع على الموانئ والجزر اليمنية الواقعة في البحر الأحمر وبحر العرب، وذلك بهدف وضع اليد على خطوط الملاحة البحرية؛ ليتاح له لعب دور الوكيل الإقليمي لدى الدول الكبرى في تأمين خط الملاحة الدولية.

تأتي هذه المساعي في ظل قيام دولة الصين ببناء مشروع عالمي عملاق والمعروف ب"طريق الحرير الجديد"، وسيربط هذا المشروع الشرق بالغرب وسيمّكن الصين من مضاعفة تصدير سلعها إلى أوروبا وأمريكا والشرق الأوسط.

ومن المزمع أن يتفرع طريق الحرير الجديد إلى طريقين: طريق بري يمتد من الصين مرورًا بروسيا الاتحادية وصولًا إلى غرب أوروبا وأمريكا الشمالية، والطريق الثاني: الطريق البحري الذي سيمر ببحر العرب والبحر الأحمر، وبحسب اقتصاديين سيشكل ميناء عدن وجزيرة سقطرى محطتي ترانزيت هامتين، وهو ما سيدّر على اليمن عائدات كبيرة من الجمارك والشحن والتفريغ والنقل، كما سيوّفر فرص عمل لعشرات الآلاف من الأيدي العاملة اليمنية.

ويذهب مراقبون إلى أن السعودية والإمارات تعملان على تغيير وِجهة طريق الحرير البحري واعتماد موانئهما ضمنه، ولتحقيق هذا الغرض عملتا على عرقلة المنافس الأقوى والطبيعي لموانئهما وهو ميناء عدن وتعطيله وإخراجه عن الجاهزية تمامًا.

يتكون أرخبيل سقطرى من ست جزر، هي: جزيرة سقطرى، وجزيرة صيال سقطرى، وجزيرة درسة، وجزيرة عبدالكوري، وجزيرة صيال عبدالكوري، وجزيرة سمحة، وتقع في المحيط الهندي بالقرب من خليج عدن وقُبَالة سواحل القرن الأفريقي، وعلى مَقرُبة من خطوط الملاحة البحرية الدولية.

وتعتبر جزيرة سقطرى أكبر الجزر اليمنية بل والعربية، ويبلغ طول الجزيرة 125كم وعرضها 42كم، وطول شريطها الساحلي 300 كم.

ترجع شهرة أرخبيل سقطرى وأهميته التاريخية إلى بداية العصر الحجري، وازدهار تجارة السلع فيها قبل الميلاد، أبرزها: اللبان. ويُعتقد أن الاسم "سقطرى" محرّف عن الاسم الاصل (سكرد) في لغة النقوش اليمنية القديمة.

تتمتع سقطرى بأهمية حيوية، ففيها توجد شجرة "دم الأخوين" النادرة والفريدة على مستوى العالم، وسمّيت ب"دم الأخوين" لارتباطها بأسطورة الأخوين "قابيل وهابيل"، وهي أسطورة راسخة في المخيال الشعبي تشير إلى أول جريمة قتل في التاريخ البشري، حيث يُعتقد أن الشجرة نبتت من دم هابيل.

تعتبر سقطرى موئلًا طبيعيًا للكثير من الطيور النادرة تقدر بحوالي (179) نوعًا وتعيش في (32) موقعًا على الجزيرة منها (41) نوعًا تقيم وتتكاثر، وستة أنواع من الطيور المستوطنة التي لا وجود لها في مكان آخر من العالم.

مما حدا بمنظمة اليونسكو إلى تصنيفها كأحد مواقع التراث العالمي في عام 2008م، ووصفت "بأكثر المناطق غرابة في العالم".

وقد أعلن عن أرخبيل سقطرى كمحافظة في أكتوبر عام 2013م.[1]

بدأت أزمة سقطرى في مستهل مايو 2018م على خلفية قيام قوات إماراتية تقدر بأكثر من (100) جندي بالانتشار في الجزيرة مُعزّزين بالدبابات ومعدات ثقيلة، استولت فيها على منشآت حيوية مثل: مطار سقطرى، وطردت الجنود

---

(1)- بتصرّف عن ويكيبيديا

اليمنيين، ورفعت تلك القوات علم دولة الإمارات وصور ولي عهدها محمد بن زايد آل نهيان في المباني الرسمية والشوارع الرئيسية.

في 5 مايو 2018م نشرت وكالة الأنباء اليمنية سبأ بيانًا لمجلس الوزراء اليمني، وصف الإجراء العسكري الذي قامت به القوات الإماراتية في جزيرة سقطرى ب"الأمر غير المبرر" وأنه يمثل "استعراض قوة من أجل تحقيق مصالح تجارية وأمنية".

في 10 مايو 2018م تقدمت الحكومة اليمنية بشكوى رسمية إلى مجلس الأمن الدولي عبر بعثتها في الأمم المتحدة بشأن التواجد العسكري الإماراتي في الجزيرة.

في 14 مايو 2018م، نُشر جنود تابعين للقوات البرية السعودية في الأرخبيل، وذلك في إطار مساعٍ قادتها السعودية لنزع فتيل الأزمة الناشبة بين الحكومة اليمنية والحكومة الإماراتية.

يستغل النظام الإماراتي حالة انهيار الدولة وضعف السلطة الشرعية وميوعتها لفرض سيطرته على سقطرى، ويسعى إلى إقامة مشاريع استثمارية تشمل: إقامة منتجعات سياحية وبُنى تحتية، وتوظيف الموقع الجيو - ستراتيجي للأرخبيل بُغية التحكّم بالخط الملاحي الدولي، كل هذا يحدث في جزيرة سقطرى المصنّفة عالميًا كأحد مواقع التراث العالمي والمحمية الطبيعية التي ينص الدستور اليمني ووثيقة مخرجات الحوار الوطني بمنع تأجيرها أو القيام بأيّ استثمارات أجنبية أو نشر قوات عسكرية فيها حفاظًا على خصوصيتها.

وفي المجمل يمكن القول: إن الأدوار السلبية التي تقوم بها القيادة الإماراتية الحالية في اليمن والمنطقة العربية عمومًا قد وجّهتْ طعنة نجلاء للدور المتميز الذي عُرفت به الإمارات أثناء عهد الراحل زايد آل نهيان، فالراحل كسب محبّة شعوب عربية بما كان يقدمه من مشرّوعات تنموية وخيرية حتى جَذُرَ بلقب "زايد الخير".

رابعًا: دور سلطنة عُمان في اليمن:

السياسة الخارجية العُمانية سياسة كَتُومة، وغامضة، ومثيرة للجدل في آن، كحال "الإباضية" المذهب السائد في السلطنة.

يقول النظام العُماني إنه ينتهج سياسة "الحياد" تجاه أزمات المنطقة العربية، ولهذا يرتبط بعلاقات مع مختلف النُّظم الإقليمية والدولية بما فيها الكيان الإسرائيلي![1]

وفي مسألة توصيف الدور العُماني في اليمن ينبري رأيان: الأول: يرى أن الدور الذي تلعبه عُمان في الأزمة اليمنية دور إيجابي، لانتهاجها سياسة "الحياد"، ورفضها الانخراط في إطار التحالف العسكري الذي تقوده السعودية، والإمارات، وبحسب هؤلاء فإن هذا الأمر يعطيها أفضلية عن بقية الأطراف الخارجية.

وهناك من يرتاب من هذا الدور، لاسيما وأن مسقط لم تعلن موقفًا واضحًا داعمًا للسلطة الشرعية، فضلًا عن تواجد قيادات انقلابية على أراضيها.

ترتبط عُمان بعلاقات مميزة مع إيران، والولايات المتحدة الأمريكية، وبريطانيا، هذا الأمر مكّنها من التأثير على الحوثيين وحمْلِهم على إطلاق رهائن أمريكيين في نوفمبر 2016م بُعيد زيارة قام بها جون كيري وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية آنذاك.

ويبدو أن الصلات المشتركة بين عُمان وإيران قد وفّرت للأخيرة فرصة توظيف الحدود اليمنية العمانية التي تبلغ نحو 300 كلم بتضاريسها المعقدة لتهريب الأسلحة للحوثيين.

---

(1)- مؤخرًا قام بنيامين نتنياهو، رئيس الوزراء الإسرائيلي، ذو التوجه اليميني بزيارة علنية إلى سلطنة عُمان، وقد استُقبل بحفاوة بالغة!

لدى عُمان نفوذ واسع في محافظة المهرة شرقي اليمن، فالمهرة تمثل للسلطنة عمقًا استراتيجيًا لمصالحها ولأمنها القومي. وتعد المهرة ثاني أكبر محافظات اليمن مساحةً؛ إذ تبلغ مساحتها (82405) كلم مربع، وتتمتع بخصوصية ثقافية واجتماعية متفردة، وتشترك عائلات مهرية وعُمانية بوشائج اجتماعية وصلات قربى، وهناك تجانس في العادات، والتقاليد، والأزياء، وسمات ثقافية أخرى، فاللغة المهرية وهي إحدى اللغات السامية القديمة، تعد لغة مشتركة لسكان المهرة ومناطق جنوب شرق عُمان.

ويحظى أبناء المهرة بتعامل عُماني خاص، إذ يحظون بتسهيلات كبيرة أثناء تنقلاتهم إلى الداخل العماني، ليس ذلك وحسب بل إن معلومات متداولة تفيد بأن الآلاف من المهريين قد حازوا على الجنسية العمانية خلال السبع السنوات المنصرمة.

مؤخرًا سعت الإمارات العربية المتحدة إلى وضع يدها على المحافظة، وإنشاء تشكيلات عسكرية على غرار "النخبة الشبوانية والنخبة الحضرمية". وقد قُوبلت هذه المساعي الإماراتية بسخط واسع من أبناء المهرة، كما تسببت بتوسيع الفجوة في علاقات البلدين التي تتسم تاريخيًا بالتوتر.

وكانت السلطات العُمانية قد أعلنت عن اكتشاف خلية تجسس إماراتية عام 2011. وفي العام 2015، اتهمت مسقط أبوظبي بإدارة "عمليات شراء غير مسبوقة لأراضٍ وولاءات قبلية شمالي السلطنة على الحدود مع الإمارات، وأنها قدمت أموالًا طائلة لشخصيات قبلية غير معروفة، واكتشفت ذلك في ولاية «مدحاء» العمانية التي تقع بالكامل داخل الأراضي الإماراتية، ومحافظة «مسندم» العمانية التي تطل على مضيق هرمز (شمالي الإمارات)"[1]

(1)- ميرفت عوف، لماذا قد تريد الإمارات إشعال الساحة العُمانية الآن؟، موقع سياسة بوست، مقال، متاح على النت

وبالعودة إلى العلاقات اليمنية العمانية، فمن الجدير ذكره هو أن علاقات البلدين قد اعتورتها حالة من التوتر الحاد، وخصوصًا في الفترة الممتدة من نهاية ستينيات وحتى منتصف سبعينيات القرن المنصرم، فقد كانت سلطنة عمان تشهد آنذاك ثورة مسلحة تقودها "الجبهة الشعبية لتحرير ظفار" التي بدأت شرارتها عام 1965م تأثرًا بأصداء القومية العربية وحركات التحرر الوطني في العالم العربي، وهدفت إلى الإطاحة بنظام السلطان سعيد بن تيمور، وتأسيس جمهورية ديمقراطية بمضامين اجتماعية تقدمية. وقد تبنت الجبهة رسميًا الاتجاه الماركسي عام 1968، وهو ما كان له أثره في قيام علاقات وطيدة بين الجبهة ونظام جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية.

وقدمت اليمن الجنوبي دعمًا سخيًا للجبهة واحتضنت الكثير من قياداتها، كما وفرت أماكن داخل الأراضي اليمنية الجنوبية لتدريب عناصر الجبهة وإنشاء إذاعة للجبهة وصحيفة.

ولم يُكتب لهذه الحركة النصر، إذ تم القضاء عليها في 1976م بفعل الدعم الخارجي للنظام العُماني ولاسيما الدعم المقدم من بريطانيا.

خامسًا: دور قطر في اليمن:

تلعب دولة قطر أدوارًا كبيرة في المنطقة العربية أكبر من حجمها كدولة صغيرة "دويلة"، وهذا الأمر يفسّره عاملان:

الأول: حجم الفائض المالي الذي تحوزه، والثاني: مساعي النظام القطري لتأكيد "توجه مستقل" عن الهيمنة السعودية. ولهذا غالبًا ما اصطدمت دولة قطر بجيرانها ولاسيما السعودية والإمارات، بلغ ذروة هذا الاصطدام فيما اصطلح عليه ب "أزمة الخليج" التي حدثت في يونيو 2017م حيث اتخذت كلٌّ من: السعودية، والإمارات، والبحرين، ومصر قرارًا بقطع العلاقات مع دولة قطر وفرض ما يشبه حصارًا عليها بسبب علاقاتها مع إيران.

ويتمظهر الدور القطري في اليمن من خلال الوقائع الآتية:

1- قادت دولة قطر وساطة سياسية لإنهاء المواجهات المسلحة بين الحكومة اليمنية، والحركة الحوثية في يونيو 2007م، حيث قضت بنود الوساطة بإنهاء الحرب الدائرة في صعدة مقابل مغادرة الحوثي وإخوته مع عائلاتهم، و القائد الميداني البارز عبد الله الرزامي للإقامة في دولة قطر لفترة غير محدودة وعدم ممارسة أي نشاط سياسي أو إعلامي معاد لليمن من قطر أو خارجها. بينما تساهم قطر ودول أخرى في تمويل إعادة الإعمار محافظة صعدة.(1)

وقد وقع على هذا الاتفاق في فبراير 2008، لكنه لم يصمد طويلًا إذ تجددت المواجهات المسلحة بين الطرفين في مارس 2008م، وقد اتهمت قطر عبر وسائل إعلامها علي عبدالله صالح الرئيس السابق بالوقوف وراء إفشال الاتفاق، بينما رد نظام صالح باتهام قطر بدعم الحوثيين.

2- شاركت قطر في إطار التحالف العربي الذي تقوده السعودية، لكن مساهمتها كانت محدودة وغير مؤثرة، وانتهى بها المطاف إلى الانسحاب منه في أعقاب تفجُّر أزمة الخليج في يونيو 2017م.

3- تُتهم قطر بتقديم دعم مالي لأطراف سياسية يمنية، وعلى وجه الخصوص حزب التجمع اليمني للإصلاح، الذي فيما يبدو يرتبط بها من خلال جمعيات ومؤسسات خيرية تابعة له.

سادسًا: دور الكويت في اليمن:

تحضر دولة الكويت في ذهنية الشارع اليمني أكثر ما تحضر في الدور التنويري الطليعي منذ سبعينيات القرن الفارط، إلى جوار الدور التنموي طبعًا.

---

(1)- راجع: جريدة الأخبار اللبنانية، تقرير بعنوان: وساطة قطرية تنهي "التمرد الحوثي" في اليمن، 18 يونيو 2007م، متاح على النت

وتتخذ الكويت من الاكتفاء بلعب دور الوسيط، والنأي بنفسها عن التدخلات المباشرة أو التعسفية في أزمات المنطقة منهاجًا عامًا لسياساتها الخارجية وهو ما أكسبها ثقة واحترامًا واسعين.

وقد احتضنت الكويت الجولة الثالثة من المفاوضات بين السلطة الشرعية، والانقلابيين في 21 أبريل 2016م، لكنها لم تسفر عن أي نتائج ملموسة بسبب تصلّب الانقلابيين.

كما تقوم الكويت حاليًا بأدوار في مجال الإغاثة الإنسانية والعمل الخيري من خلال وكلاء محليين وجمعيات غالبيتها تابعة للحركة السلفية.

وفي هذا الصدد يشير الباحث اليمني د. أحمد محمد الدغشي إلى العلاقة التي يرتبط بها سلفيو اليمن بسلفيي الكويت، إذ ترتبط جمعية الحكمة اليمانية بعلاقة وطيدة بجمعية "إحياء التراث الإسلامي" الكويتية، وبحسب الدغشي فإن هذه العلاقة هي علاقة (الطالب بالمطلوب)[1] حيث الجمعية الكويتية هي صاحبة اليد العليا وهي الموجّه الفكري والمصدر التمويلي لجمعية الحكمة اليمانية.

سابعًا: دور مصر في اليمن:

لعبت مصر أدوارًا مختلفة ومتناقضة في اليمن طوال العقود الستة الماضية، ويمكن إعطاء صورة بانورامية موجزة لتلك الأدوار على النحو الآتي:

1- اتسم الدور المصري في اليمن خلال عقد الستينيات من القرن العشرين بمضمون تقدمي؛ فقد جاء في سياق المد القومي وحركات التحرر الوطني من الاستعمار، وبدافع نصرة ثورة الشعب اليمني ضد نظام الإمام أحمد بن يحيى حميد الدين، وحماية النظام الجمهوري الوليد من التدخلات الرجعية السعودية والإيرانية اللتين ناهضتا الثورة ووقفتا في صف القوى الملكية.

---

(1)- راجع: أحمد محمد الدغشي، مرجع سابق، ص165

وقد تواجدت مصر حينها بقوة عسكرية مهولة قُدّرت ب 60 ألف جندي في اليمن، استشهد منهم 20 ألفًا ودفنوا في اليمن!

كما لعبت مصر دورًا تنمويًا مشهودًا في مجالات الصحة والتعليم والبنى التحتية وأسهمت في بناء جهاز الدولة اليمنية وتأهيل كادر مهني يشغل هذا الجهاز.

2- بلغ الدعم المصري السياسي والمادي لليمن ذروته مع الزيارة التاريخية للزعيم العربي جمال عبدالناصر في 23 أبريل 1964م، والتي استمرت لعدة أيام التقى فيها مسؤولين وشخصيات اجتماعية، وألقى خطابًا تاريخيًا أمام حشد جماهيري بمدينة تعز وسط اليمن، وقال قولته المشهورة: على العجوز الشمطاء [يقصد بريطانيا] أن تأخذ عصاها وترحل من جنوب اليمن.

3- انخرطت مصر في سياق صراع إرادات مع السعودية، لكنها خرجت خاسرة من هذا الصراع عقب هزيمة 5 يونيو 1967م، لتخلو الساحة اليمنية للاعب السعودي. فعقب هذا الانسحاب بأشهر معدودة رتبت السعودية وبالتنسيق مع أدواتها في الداخل لحركة انقلابية في 5 نوفمبر 1967م ضد عبدالله السلال _ أول رئيس جمهوري في اليمن الشمالي.

4- على الرغم من تقدمية الدور المصري خلال الفترة المشار إليها، إلا أنه لم يخلُ من أخطاء، فقد مارست المخابرات المصرية إبان عهد صلاح نصر صاحب الصيت السيء تدخلات تعسفية، وقامت بالتنكيل بالعناصر اليسارية والوطنية في البلاد.

5- بعد أن غيّب الموت الزعيم القومي جمال عبدالناصر في 28 سبتمبر 1970م، وطلوع أنور السادات إلى سدّة الحكم، دخلت مصر في منعطف آخر مختلف شكلًا ومضمونًا عن المرحلة الناصرية، إذ يمّمت "مصر الساداتية" وجهها

شطر الغرب، وعقدت صفقة "كامب ديفيد" في سبتمبر 1978م مع اسرائيل لتضع نهاية لدورها القومي الريادي في المنطقة.

6- في الحرب الأخيرة، شاركت مصر بإيعاز سعودي في إطار التحالف العربي، وهي مشاركة رمزية ليس للنظام المصري فيها أيّ قرار فعلي.

ثامنًا: دور تركيا في اليمن:

لتركيا مطامع قديمة – جديدة للسيطرة على اليمن، ومن المعروف أن اليمن خضعت للاحتلال العثماني في مرحلتين: تمتد المرحلة الأولى بين أعوام (1538 – 1635م)، والمرحلة الثانية (1872 – 1918م).

راهنًا، تنامى النفوذ التركي في اليمن بُعيد ثورة 11 فبراير 2011م، من خلال العلاقات التي أقامتها السفارة التركية ببعض الأوساط السياسية، وبالأخص المحسوبة على حزب التجمع اليمني للإصلاح.

ويلفت الكاتب عاتق جار الله الانتباه إلى النشاط التركي "في إقامة معارض ترويجية للجامعات التركية بغرض استقطاب الطلاب إليها، فضلًا عن تقديم منح دراسية محدودة «80 منحة سنويًا»، (...) وتقديم دورات [لتعلم] اللغة التركية وافتتاح معاهد تعليمية وحرفية وإعادة ترميم بعض الآثار العثمانية، وتقديم عروض اقتصادية وتعريف التجار الأتراك بفرص الاستثمار في اليمن."(1)

في مايو 2013م، تناقلت وسائل الإعلام خبرًا يفيد بضبط السلطات اليمنية لشحنة أسلحة تركية الصنع في مديرية حيس التابعة لمحافظة الحديدة غربي اليمن، وأن الشحنة كانت تحتوي على أسلحة رشاشة ومسدسات كاتمة للصوت!

(1)- عاتق جار الله، التنافس الدولي وحدود الدور التركي في اليمن، مقال، موقع تركيا بوست، متاح على النت

وتحتضن تركيا حاليًا قيادات ونشطاء في حزب الإصلاح، أبرزهم: حميد الأحمر، رجل الأعمال، والشيخ القبلي، وتوكل كرمان، القيادية في الثورة الشعبية، والحائزة على جائزة نوبل للسلام.

وبصورة إجمالية يمكن القول بأن تركيا تخوض وبمعيّة قطر منافسة محمومة في مواجهة السعودية والإمارات من جهة وإيران من جهة ثانية للعب دور تأثيري في مجريات الحرب القائمة في اليمن وتقرير مستقبله، وتتمظهر هذه المنافسة المحمومة أكثر ما تتمظهر في محافظة تعز وسط البلاد.

تاسعًا: دور الولايات المتحدة الأمريكية في اليمن:

يقوم الدور الأمريكي في المنطقة العربية عمومًا ومنها اليمن برسم من مخطط الشرق الأوسط الكبير[1] الذي يرمي لإغراق دول المنطقة في أتون حروب وانقسامات أهلية "فوضى خلاقة" كمقدمة لإعادة تقسيمها إلى دويلات وكانتونات صغيرة تتوافق والمصالح الإمبريالية العالمية.

وتعود بدايات النفوذ الأمريكي في اليمن إلى السنوات الأخيرة من عهد الإمامة، وقد وجد الإمام البدر بن حميد الدين آخر حاكم إمامي يمني في أمريكا الحليف الدولي الذي يمكن الاعتماد عليه إلى جانب بريطانيا والسعودية في مواجهة المناوئين لحكمه.

رأت الولايات المتحدة الأمريكية في ثورة 26 سبتمبر 1962م مصدر تهديد لمصالحها في المنطقة، لذلك سعت بالتنسيق مع حلفائها الإقليميين إلى احتواء

---

(1)- مشروع الشرق الأوسط الكبير، هو مشروع وضعته الإدارة الأمريكية في أعقاب أحداث 11 سبتمبر 2001م، تحت شعار تحقيق الإصلاح الديمقراطي في الشرق الأوسط ومكافحة الإرهاب ويعتمد المشروع آلية "الفوضى الخلاقة"، أو الهدم كطريق لإعادة البناء وقد ورد مصطلح "الفوضى الخلاقة/ البناءة" لأول مرة على لسان كونداليزا رايس وزيرة الخارجية الأمريكية الأسبق عام 2003م التي صرحت بأن الولايات المتحدة الأمريكية ستنتهج نهجًا مختلفًا في الشرق الأوسط يقوم على أساس إحداث الفوضى من أجل إعادة البناء وتحقيق الاستقرار والديمقراطية!

الثورة، وحرف بوصلة اليمن الجمهوري الوليد ناحية الغرب الإمبريالي، وهو ما تحقق لها بفعل انقلاب 5 نوفمبر 1967م، إذ بدأ النفوذ الأمريكي في اليمن يأخذ مسارًا تصاعديًا، ويمكن تبيان ذلك من خلال المعطيات الآتية:

1- في ربيع عام 1976م، تم التوقيع على اتفاقية المساعدة العسكرية بين صنعاء وواشنطن، ووفرت الاتفاقية، الممولة من السعودية والمقدرة بقيمة 139 مليون دولار، عملية إعادة تسليح بعض كتائب المشاة وتجهيزها.[1] وكان الدافع وراء هذا التعاون الأمني مواجهة النفوذ السوفياتي في جنوب اليمن والتهديد الذي شكله للمصالح الأمريكية في الجزيرة العربية والخليج.
2- قامت حكومة الجمهورية العربية اليمنية في عام 1984م بإبرام اتفاقية مع شركة (هنت) الأمريكية للتنقيب عن النفط في محافظة مأرب الشرقية في خطوة هي الأولى من نوعها.
3- أدى تفكك الاتحاد السوفيتي نهاية ثمانينات القرن المنصرم إلى استفراد أمريكا بالهيمنة على اليمن ومنطقتي البحر الأحمر والقرن الأفريقي عمومًا.
4- تعززت العلاقات الأمنية بين اليمن وأمريكا عام 1998م، إذ استقدمت الحكومة اليمنية خبراء عسكريين وأمنيين أمريكيين لتدريب القوات اليمنية.
5- مثّل حادث تفجير المدمرة الأمريكية (U.S.S. Cole) في أكتوبر 2000م ومن ثمّ أحداث 11 سبتمبر 2001م،[2] منعطفًا حادًا في مسار العلاقات اليمنية الأمريكية، إذ وُضعت اليمن أمام خيارين: إما الانخراط في

---

(1)- محمد الظاهري وآخرون، كيف يصنع القرار في الأنظمة العربية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2010، ص624

(2)- وقع حادث تفجير السفينة الحربية الأمريكية في 2000/10/12م، بينما كانت رابضة في ميناء عدن تتزود بالوقود وقد أودى الحادث بحياة (17) عنصر من قوات المارينز الأمريكية وإصابة عدد آخر وقد تبنى الهجوم جماعة مسلحة سلفية تطلق على نفسها "جيش عدن أبين الإسلامي"

الاستراتيجية الامريكية وما يسمى الحرب الدولية على الإرهاب، أو أن يتم تصنيفها ضمن الدول المارقة كأفغانستان والعراق.

بالطبع لم يكن متاحًا أمام النظام اليمني إلا أن ينتهج الخيار الأول، وبالتالي باتت السياسة الخارجية لليمن محكومة بنيل رضا السيد الأمريكي، ومعها فقدت الحكومة اليمنية القدرة على إبداء أي شكل من أشكال الممانعة.

6- استفاد النظام السابق من انخراط اليمن في "الحرب على الإرهاب"، فقد وقى نفسه من غضب السيد الأمريكي، وحصل على مساعدات مالية وتسليحية، الأمر الذي شجعه على استمراء اللعبة، وبات يستخدم الإرهاب كفزاعة "ذات تأثير مزدوج"، استخدامها كفزاعة للغرب وللولايات المتحدة الأمريكية ودول الخليج من ناحية، والتلكؤ تجاه الإصلاح السياسي، والسعي إلى إضعاف المعارضة وتدجينها من ناحية أخيرة.[1]

7- صارت سماء اليمن مسرحًا لطائرات "الدورنز" الأمريكية، وهي طائرات بلا طيار، ونفذت هذه الطائرات المئات من الغارات الجوية التي تقول الحكومة الأمريكية أنها تستهدف إرهابيين، بينما الوقائع تشير إلى أن 90٪ من ضحايا هذه الغارات كانوا من الأطفال والنساء والمدنيين الأبرياء.

8- قُدّرت عدد العمليات العسكرية التي قامت بها الطائرات الأمريكية في اليمن منذ العام 2002م وحتى العام 2013م، ما بين 134 و234 عملية، وشملت عمليات إطلاق الصواريخ من بارجات حربية في خليج عدن والبحر الأحمر وأدت إلى مقتل قرابة 2000 شخص معظمهم من الأبرياء.[2]

---

(1)- بتصرف: محمد الظاهري، مرجع سابق، ص621-622

(2)- بتصرف: أحمد التلاوي، إستراتيجية مكافحة الإرهاب الأمريكية والحرب على اليمن، مركز سام للدراسات الاستراتيجية، ص6

9- خلال أعوام 2015 -2017م، ارتفعت وتيرة الضربات الجوية الأمريكية، كما تم تنفيذ إنزال جوي، ففي 29 يناير 2017م، وفي عملية غير مسبوقة نفذت قوات أمريكية خاصة عملية إنزال جوي في مديرية "قيفة" بمحافظة البيضاء وسط اليمن، وقد أعلنت السلطات الأمريكية أن العملية استهدفت قيادات في تنظيم القاعدة، غير أن مصادر إعلامية متعددة محلية ودولية أفادت أن العملية أودت بحياة 40 شخصًا من الأطفال والنساء. كما نفذت عناصر من مشاة البحرية الأمريكية "المارينز" عملية أخرى في 2 مارس 2017م في منطقة موجان الجبلية شرقي بلدة شُقرة بمحافظة أبين.[1]

10- عقدت الحكومة اليمنية صفقة مع الحكومة الأمريكية عام 2010م، تم بموجبها منح أمريكا ترخيصًا ببناء قاعدة عسكرية لها في أرخبيل سقطرى مقابل حصول الحكومة اليمنية على معونات مالية وعسكرية.

11- بخصوص الحرب الجارية، تتعامل أمريكا وحليفاتها من الدول الغربية مع الملف اليمني كورقة للمساومة مع روسيا والصين وإيران وتركيا، فالملف اليمني مرتبط عضويًا بملفات: سوريا، والعراق، وليبيا. وبالتالي فإن أي حلحلة للملف اليمني لن تكون مواتية إلا في حال توصلت الدول الكبرى إلى اتفاق حول تقاسم النفوذ في المنطقة بوجه عام. وما يؤكد صحة هذا التحليل هو قيام أمريكا بترسيم حدود لحركة التحالف العربي في اليمن وإثناؤه عن عدم حسم المعركة مع الانقلابيين، وما حدث مؤخرًا من تجميد معركة الحُديدة يعد مثالًا ساطعًا على ذلك.

12- في أغسطس 2016م طرح جون كيري وزير الخارجية الأمريكي السابق ما قال إنها خطة سلام، عُرفت يمنيًا ب(خطة كيري) وتضمنت الخطة حلًا للنزاع من ثلاثة بنود رئيسة هي: تشكيل حكومة وحدة وطنية، وانسحاب

---

(1)- راجع: نفسه، ص3

المسلحين من المدن والمؤسسات، وتسليم السلاح الثقيل لطرف ثالث. ولم يُكتب لهذه "الخطة" النجاح لعدة أسباب، أهمها: أنها عاملت الطرف الانقلابي على قدم المساواة مع طرف الشرعية، ولم تحدد ماهية الطرف الثالث، كما أنها جاءت جزئية، وتعاملت مع الشق السياسي فقط ولم تشمل الجوانب الأخرى، ولم تُشر لا من قريب ولا من بعيد للفترة الانتقالية، وضرورة استكمال مهامها بتنفيذ مخرجات الحوار الوطني باعتبارها وثيقة الإجماع الوطني.

13- خلال شهر أكتوبر المنصرم، كشف "جميس ماتيس" وزير الدفاع الأمريكي عن وجود أفكار أمريكية لتسوية النزاع اليمني، أهمها إيجاد منطقة عازلة في شمال اليمن لضمان حماية الحدود الجنوبية للسعودية، ونزع الصواريخ الباليستية أو بعيدة المدى، وأن يكون هناك حكم شبه ذاتي لبعض المناطق اليمنية، وهو ما فُهم من زاويتين: منح الحوثيين حكمًا ذاتيًا على مناطق سيطرتهم في شمال الشمال، ومنح الجنوبيين حكمًا ذاتيًا على المحافظات الجنوبية، وهو ما يعني إعادة تقسيم اليمن إلى دويلات انسجامًا مع الاستراتيجية الأمريكية المسماة "الشرق الأوسط الكبير" وآليتها "الفوضى الخلاقة".

عاشرًا: دور إسرائيل في اليمن:

قد يكون هذا العنوان مدعاة لاستغراب البعض، مستفهمًا: هل لإسرائيل دور فعلي في اليمن؟! وما حدوده؟؟!

وللإجابة عن هذا السؤال يمكن توضيح الدور الإسرائيلي في اليمن بوجهين:

الوجه الأول: استقطاب يهود اليمن للهجرة إلى أرض فلسطين المحتلة.

الوجه الثاني: النشاط العسكري والاستخباراتي.

ففيما خصّ تهجير اليهود اليمنيين إلى أرض فلسطين المحتلة، فقد نشطت منظمات صهيونية ساهمت في هجرة عشرات الآلاف من يهود اليمن، وذلك في إطار "عمليّة "بساط الريح" (Operation Magic Carpet)[1]، إذ تم ترحيل قرابة 50 ألف يهوديّ يمنيّ. "[2] على عدة مراحل، المراحل الأولى كانت بين ديسمبر 1948 ومارس 1949م، والمرات التالية امتدت من يونيو 1949م إلى يونيو 1950م،[3] وقد مثلت مدينة عدن مركزًا لهذا النشاط نظرًا لكونها مستعمرة إنكليزية في ذلك الوقت وهو ما أتاح لها "التحرّك فيها بحريّة كبيرة نسبيًا، ولأنها ثانيًا، كانت موئل بعض أغنى العائلات اليهودية اليمنيّة، التي بإمكانها المساعدة في التبرّعات".[4]

ومن المثير للاهتمام أن عمليات الترحيل هذه كانت تتم باتفاق بين الوكالة اليهودية وسلطة الاحتلال البريطاني في عدن والسلطة الإمامية في شمال اليمن وأطراف أخرى، وتمت بطرق وحشية حيث كان يُدفع عشرة ريالات للإمام عن كل يهودي يمني يتم ترحيله.[5]

وفي هذا الصدد، تشير الباحثة أميمة حسن شكري زيوار إلى الأساليب الشريرة والعمليات الإرهابية ضد اليهود ما بين (1948 – 1950م) وبتواطؤ بين المنظمة الصهيونية العالمية وأجهزة الإدارة الأمريكية والإدارة الاستعمارية في عدن وبعض سلاطين الجنوب اليمني المحتل والإمام يحيى ثم نجله الإمام أحمد. لقد وصلت العمليات الإرهابية الصهيونية ضد يهود "مخيم حاشد"، [هذا المخيم الذي أنشئ عام 1939م في مدينة عدن بهدف إيواء اليهود النازحين من اليمن

---

(1)– Shona Blass، من ذكريات اليهود في اليمن (The Jews Of Aden)، ترجمة وتحقيق: أميمة حسن شكري زيوار، دار النشر للجامعات، صنعاء، ط2012/1م، ص62

(2)– أيمن نبيل، مائة عام من السياسات الاسرائيلية في اليمن (دراسة)، موقع متراس الإلكتروني، متاح على النت

(3)– Shona Blass، مرجع سابق، ص62

(4)– أيمن نبيل، مرجع سابق

(5)– Shona Blass، مرجع سابق، ص62

الشمالي]، إلى حد ممارسة العنف وخطف نحو خمسمائة طفل يهودي والخلاص بالقتل السري المتعمد لعدد كبير من اليهود العجزة والمعوقين الذين نُظر إليهم على أنهم لا جدوى منهم ولابد من ترحيلهم من ثمّ إلى فلسطين المحتلة، ومن بين الأساليب الإرهابية كذلك التي استخدمها الصهاينة لإجبار اليهود اليمنيين على الرحيل إلى أرض فلسطين المحتلة، إبر الموت القاتلة لليهود الرافضين للترحيل إلى فلسطين المحتلة أو الراغبين بالعودة إلى اليمن الشمالية، وتهجير مئات الأطفال قبل أن يهاجر آباؤهم وأمهاتهم بحجة إنقاذهم من الموت، وأنهم سيلتحقون بأطفالهم فيما بعد، حيث تبين تنظيم عمليات خطف الأطفال اليهود في مخيمي حاشد والشيخ عثمان لا ليعادوا لأمهاتهم فيما بعد، بل لبيعهم إلى أسر يهودية أوروبية، ومن أمثلة ذلك ما ذكرته الصحفية ريا روتيم في "المانيفستو" الإيطالية عن اختفاء خمسمائة يهودي سنة 1948م بيعوا من قبل الصهاينة المشرفين على عمليات التهجير إلى اليهود الأثرياء من أوروبا، فضلًا عن عدة شهادات أخرى تثبت خطف أطفال اليهود اليمنيين وبيعهم لليهود الأثرياء.[1]

واستمرت هجرات اليهود اليمنيين إلى أرض فلسطين تتوالى في عهد الرئيس المخلوع صالح وإن كانت تحدث بصورة متقطعة وتتم بسرية وكتمان، حتى سقوط العاصمة صنعاء بيد الانقلابيين عام 2014م، حيث ضيّق الحوثيون الخناق على من تبقى من أسر يهودية مما دفعها لمغادرة البلاد العام 2016م، وتحت رعاية السفارة الأمريكية بصنعاء.

أما بالنسبة للنشاط العسكري والاستخباراتي: فقد قدمت إسرائيل دعمًا للقوى الملكية بُعيد قيام ثورة 26 سبتمبر 1962م التي أطاحت بحكم الأئمة في اليمن بعد قرون طويلة وشيدت النظام الجمهوري.

(1)- نفسه، بتصرف عن: أميمة حسن شكري زيوار، ص99، 105

وقد التقى "ياكوف هيرتسوغ" بوزير خارجية الملكيين أحمد الشامي للتفاهم حول ما يمكن أن تقدمه إسرائيل من دعم للقوى الملكية لاسترداد الحكم المسلوب مقابل وعد من الإمام البدر حميد الدين بالاعتراف ب"إسرائيل".[1]

وفعلًا قامت إسرائيل "بتوفير الأسلحة والأموال ومدرّبين للقوات الملكيّة". كما أرسلت جاسوسًا إسرائيليًا إلى اليمن عبر عدن، بالتعاون مع البريطانيين وبوثائق مزوّرة. وتم الاتفاق مع الملكيين على كيفية استقبال المساعدات الجويّة والتقنيات المطلوبة لذلك، وترتيب الاتصالات بين المرتزقة البريطانيين والطيران الإسرائيلي، للتأكّد من وصول الشحنات إلى مكانها الصحيح.[2]

"استمرّت هذه العملية السريّة -التي لم يعرف بها حتى أعضاء في الحكومة الإسرائيليّة!- قرابة عامين من ربيع 1964 إلى ربيع 1966، وأنشأت 14 جسرًا جويًّا أنقذ اثنان منهما قائد الملكيين عبد الله بن الحسن بينما كان في منطقة جبلية معزولة وقصيّة من هزيمة مؤكدة. بالإضافة إلى المساعدات الإسرائيليّة العسكريّة والطبيّة، أرسل الموساد عدّة جواسيس إلى شمال اليمن لجمع معلومات تفصيليّة عن الجيش المصري وحركة الملاحة في البحر الأحمر، كما استُخدمت مجموعة من يهود اليمن المهاجرين إلى "إسرائيل" خضعت لتدريب من المخابرات الأمريكيّة."[3]

بُعيد استقلال جنوب اليمن عام 1967م، " تحوّل اليمن الجنوبي إلى قاعدة تدريب وانطلاق للجبهتين الشعبية والديمقراطيّة لتحرير فلسطين." مما سبب للكيان الصهيوني صداعًا مزعجًا حيث دفعها ذلك إلى "استثمار علاقاتها بنظام هيلا سيلاسي في إثيوبيا آنذاك، والتواجد في جزر الساحل الإريتري " كما حاولت

---

(1)- أيمن نبيل، مرجع سابق

(2)- نفسه

(3)- نفسه

أن تحقق "أفضليّة في معركة السيطرة على جنوب البحر الأحمر"[1] لكنها مُنيت بفشل ذريع.

"وصل النجاح اليمني/ العربي في جنوب البحر الأحمر إلى ذروته مع إغلاق اليمن الشمالي والجنوبي، بالتعاون مع سلاح البحريّة المصري، باب المندب في وجه الملاحة الإسرائيليّة في حرب 1973، ومحاصرة "إسرائيل" بناءً على خطّة تقدّم بها اليمن الجنوبي عام 1967. (...) فيما بدأ اليمن الشمالي في عهد الرئيس إبراهيم الحمدي، بتقديم نفسه كطرف أساسي ومُبادر في مسألة الحفاظ على أمن البحر الأحمر من التهديدات الإسرائيليّة، والتسابق بين قطبي الحرب الباردة. توّجت هذه الجهود بمؤتمر تعز لأمن البحر الأحمر في مارس 1977، ونشر قوات يمنيّة على جزيرتي "حنيش الكبرى" و"جبل زقر" في نفس العام."[2]

وفي أعقاب حرب 1994م، عادت اسرائيل للتواجد في جنوب البحر الأحمر، ومشاركتها للولايات المتحدة الأمريكية في السيطرة عليه. كما أقامت علاقات سياسية وعسكرية وثيقة مع دولة اريتريا بُعيد استقلالها عن إثيوبيا عام 1991م.[3] وهو ما أفضى إلى "تواجد قوات بحرية إسرائيليّة صغيرة، ومحطّات تنصّت في أرخبيل "دهلك" الإريتري [التي تقع على مقربة من جزر حنيش اليمنية]، ومشاركة البحريّة والاستخبارات الإسرائيلية في السيطرة على جنوب البحر الأحمر بالتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكيّة. هذا بالإضافة إلى أمر خطير آخر، وهو إشارات غامضة تتكرّر من حين لآخر عن سيطرة القوات الإسرائيليّة على جزيرة يمنيّة بالقرب من جزيرة "بريم""[4] جرى ذلك في ظل تواطؤ نظام صالح.

---

(1)- نفسه

(2)- نفسه

(3)- نفسه

(4)- نفسه

فقد "اتّسقت سياسة نظام صالح بشأن التواجد الإسرائيلي، مع موقفه غير المبالي بسياسة استضافة القواعد الأجنبيّة، التي انتهجها نظام إسماعيل جيله في جيبوتي، التي حوّلت مضيق باب المندب -الذي يفترض أن يكون مركز الثقل الجيوسياسي اليمني في السياسة الدوليّة- إلى مرتع لقواعد وبوارج من كل أقاصي الأرض تقريبًا. هذا بالإضافة إلى أن نظام صالح لم يقم طوال ثُلث قرن ببناء سلاح بحريّ، واكتفى بخفر السواحل في دولة بحريّة لها ساحل بطول [2200] كيلومترا!"(1)

هذا بالإضافة إلى أمر خطير آخر، وهو إشارات غامضة تتكرّر من حين لآخر عن سيطرة القوات الإسرائيليّة على جزيرة يمنيّة بالقرب من جزيرة "بريم"، وسيطرتها عمليًا على الأخيرة.(2)

حادي عشر: دور بريطانيا في اليمن:

تلعب بريطانيا دورًا رئيسًا ومؤثرًا في اليمن، فهي المُمسكة بالملف اليمني في مجلس الأمن الدولي. يُضاف إلى أن المبعوث الأممي لدى اليمن (مارتن غريفيث) بريطاني الجنسية، وهو المبعوث الثالث بعد المغربي جمال بن عمر والموريتاني إسماعيل ولد الشيخ. ويأخذ بعض المراقبين على الرجل أنه منذ تعيينه مبعوثًا أمميًا لليمن في منتصف فبراير 2018م لم يذكر في أيٍّ من تصريحاته المرجعيات الثلاث المتفق عليه وطنيًا ودوليًا والمتمثلة بمخرجات الحوار الوطني والمبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية وقرار مجلس الأمن رقم (2216) كأساس لحل الصراع الدامي في اليمن.

على صعيد متصل، تنشط وزارة الخارجية البريطانية منذ عامين وتقوم باستضافة سياسيين وناشطين وقادة رأي عام وممثلين لمنظمات المجتمع المدني لغرض إجراء مشاورات حول إيجاد حل للصراع الجاري في اليمن.

---

(1)- نفسه

(2)- نفسه

يُذكر أن بوريس جونسون وزير الخارجية البريطاني، قام بجولة مكوكية في المنطقة مطلع عام 2018م، حيث زار عدة عواصم منها: الرياض ومسقط وطهران، وقد صرح حينها بأن الزيارة هدفها إيجاد حل سياسي للصراع في اليمن.

لا مراء من أن المساعي البريطانية ليست مجانية، بل تأتي في سياق تلبية المصالح الدولية، وتعزيز نفوذ بريطانيا في المنطقة. فبريطانيا الدولة التي احتلت الجنوب اليمني على مدى (128) عامًا (1839 – 1967م) تمتلك مصالح اقتصادية كبيرة في اليمن، حيث توجد شركات استثمارية، أبرزها: شركة "دوف إنرجي" التي تدير القطاع (53) النفطي بمحافظة حضرموت، وهناك علاقات تجارية تربطها ببعض البيوتات التجارية في اليمن.

الجدير ذكره، أن بريطانيا تعد من أهم موردي السلاح لأطراف الصراع في اليمن، فقد ذكرت وسائل الإعلام البريطانية أن السعودية أبرمت خلال الحرب الجارية عدة صفقات مع شركات بريطانية مصنعة للسلاح تصل تكلفتها إلى مئات الملايين من الجنيهات الإسترلينية.

بقي أن نشير إلى مسألة هامة مفادها: إن بريطانيا تنظر إلى الحركة الحوثية كأقلية في المجتمع اليمني، ومن المعروف تاريخيًا أن بريطانيا لطالما وظّفت "قضية الأقليات" في العالم العربي كورقة سياسية في زعزعة المجتمعات لتحقيق مطامحها التوسعية وتثبيت مصالحها الإمبريالية اعتمادًا على قاعدة "فرِّق تسد" ذائعة الصيت.

ثاني عشر: دور فرنسا في اليمن:

عند تناول الدور الفرنسي في اليمن، تحضر بقوة قصة الصفقة المشبوهة التي بيع بموجبها الغاز المسال اليمني لشركة توتال الفرنسية.

تلك الصفقة التي أبرمتها الحكومة اليمنية عام 2005م، وأثارت ضجة واسعة في مختلف الأوساط اليمنية، حيث تم بيع الغاز اليمني لشركة "توتال"

الفرنسية بدولار واحد لكل مليون وحدة حرارية، فيما كانت أسعار السوق آنذاك تراوح بين (11 و12) دولارًا لكل مليون وحدة حرارية.

هذا وقد اعترفت الحكومة اليمنية مطلع 2014م بفساد تلك الصفقة، محمّلة النظام السابق المسؤولية عنها، لكنها في المقابل اكتفت بالتصريحات الإعلامية ولم تتخذ إجراءً تصحيحيًا حيال ذلك.[1]

وتفيد بعض الدراسات من أن اليمن يمتلك مخزونًا هائلًا من الغاز في محافظات: مأرب، وشبوة، وحضرموت. وتستحوذ شركة "توتال" الفرنسية وشركة "كوجاز" الكورية الجنوبية على الاستثمارات في مجال الغاز المسال في اليمن، ويعد قطاع18 الواقع بمحافظة مأرب (وسط اليمن)، أكبر تلك القطاعات الغازية، إذ تبلغ الكمية الاحتياطية من الغاز (9.15) تريليونات قدم مكعبة. كما توجد منشأة غازية في منطقة بلحاف بمحافظة شبوة والتي توصف بأنها من كبريات المنشآت الغازية على مستوى المنطقة.

مؤخرًا قامت القوات الإماراتية بالسيطرة على المنشأة وحوّلتها إلى ثكنة عسكرية، ومنعت تصدير الغاز منها مما فاقم من تردي الوضع الاقتصادي في البلاد.

ثالث عشر: دور روسيا في اليمن:

يعود الدور الروسي في اليمن إلى بداية ستينيات القرن الماضي، حيث نشأت أحزاب وحركات يسارية في عدن أبرزها: اتحاد الشعب الديمقراطي عام 1961م وهو حزب اتخذ من الماركسية اللينينية هوية نظرية له.

---

(1)- للمزيد: راجع: صحيفة الحياة، الرابط:
http://wwwalhayatcom/article-توتال-لي-الغاز-بيم-صفقة-في-بفساد-يعترف-اليمن/508414/
و-كوغاز-

وقدم الاتحاد السوفياتي دعمًا سياسيًا للجبهة القومية وغيرها من الفصائل المناوئة للوجود الاستعماري البريطاني، وكان هذا الدعم يندرج ضمن الدعم الذي تقدمه موسكو لحركات التحرر الوطني في البلدان النامية لمساعدة شعوب تلك البلدان على تحقيق استقلالها من المستعمر وبناء الدولة الوطنية.

كما كان للاتحاد السوفياتي دور مميز في شمال البلاد، فهو أول نظام سياسي بعد النظام المصري يعترف بحكومة الثورة التي أطاحت بحكم الإمامة في 26 سبتمبر 1962م، وقدم بعد قيام الثورة المساعدات والقروض المالية، وهي قروض قُدّمت لحكومة الثورة بهدف تمويل المشروعات التنموية، ومما يجدر ذكره هو أن هذه القروض كانت قروضًا مُيسّرة وبدون فوائد.

وقام السوفيات بإنشاء مشروعات وبنى تحتية منها: بناء مدارس ومشافٍ في صنعاء وتعز والحديدة، وشق طرق أشهرها (طريق تعز الحديدة)، وبناء مصنع للأسمنت في مدينة باجل ومصنع لتعليب الأسماك، وتطوير ميناء الحديدة وتطوير بعض المطارات.

وفي عام 1964م زار الرئيس عبدالله السلال موسكو ووقع معاهدة الصداقة بين الاتحاد السوفياتي والجمهورية العربية اليمنية. وظلت علاقات التعاون بين البلدين قائمة حتى انقلاب 5 نوفمبر 1967م، حيث اندرج اليمن الشمالي في إطار الهيمنة السعودية وفي إطار النفوذ الرأسمالي الغربي.

تزايد النفوذ السوفياتي في جنوب اليمن بُعيد تحقيق الاستقلال الوطني في 30 نوفمبر 1967م، حيث أبرمت حكومة الاستقلال اتفاقيات للتعاون المشترك مع الاتحاد السوفياتي كان من ثمارها تزويد الجيش الجنوبي بمعدات عسكرية وأسلحة وتدريب عناصره.

ومع إعلان الجبهة القومية تحولها من الاتجاه القومي إلى الاتجاه الماركسي اللينيني عام 1969م أخذت العلاقة بين البلدين تأخذ بُعدًا استراتيجيًا. فهذا

الإعلان قد حسم هوية اليمن الديمقراطي بكونها بلدًا ينتهج الطريق اللارأسمالي في التنمية، وأصبحت جزءًا من المعسكر الاشتراكي الذي يقوده الاتحاد السوفياتي، بينما أصبح اليمن الشمالي _ وقتها _ بلدًا تابعًا للمنظومة الرأسمالية.

وقد مارس السوفيات خلال الفترة المشار إليها أدوارًا اقتصادية وتنموية وسياسية وثقافية وعسكرية كثيرة في اليمن الجنوبي، ومنها تدريب الجيش الجنوبي وتسليحه، وإنشاء قواعد عسكرية بحرية وجوية في محاولة لإيجاد توازن مع النفوذ الأمريكي والبريطاني في منطقة الشرق الأوسط والخليج العربي والبحر الأحمر والقرن الأفريقي.

وكان للدور الثقافي أهميته، من خلال نشر الماركسية اللينينية، وجلب المطبوعات والمؤلفات الروسية المترجمة إلى العربية وتدريسها في المدرسة الحزبية ومعهد باذيب وتثقيف أعضاء الحزب بها، والابتعاث الثقافي إلى البلدان الاشتراكية من كوادر الحزب ومن شباب الجامعات وإنشاء مراكز ثقافية ومراكز دراسات.

وفي المجال الاقتصادي: منح المساعدات القروض لتمويل الخطط التنموية وهي قروض بلا فوائد وإنشاء مشاريع اقتصادية صناعية وزراعية، منها مزرعة لينين في أبين التي تعتبر أكبر المزارع المملوكة للدولة، وإقامة مصانع مثل مصنع لتعليب الأسماك في المكلا، واستصلاح الأراضي الزراعية وإنشاء الحواجز والسدود المائية، وإقامة بنى تحتية، ورصف الطرق، وبناء محطات للكهرباء والاتصالات، ومحطات مياه الشرب، ومشافٍ ومدارس.

غير أن النفوذ السوفياتي تلاشى مع نهاية الثمانينيات نتيجة تفكك الاتحاد السوفيتي وانهيار المعسكر الاشتراكي.

ومع ذلك ظلت علاقات اليمن قائمة مع روسيا "وريثة الاتحاد السوفياتي"، وإن كانت علاقات تنحصر في المجال العسكري، وبالتحديد في مجال التسليح.

وجدير بالذكر هنا أن روسيا على الرغم من أنها ورثت الاتحاد السوفياتي لكنها لم ترث التوجه الاشتراكي بل صارت دولة رأسمالية يحكمها اقتصاد السوق.

في السنوات الأخيرة ومع انتهاج الولايات المتحدة الأمريكية سياسة الانكفاء والانسحاب من بعض المناطق في الشرق الأوسط، واندلاع ثورات العالم العربي، بادرت روسيا إلى إحياء طموحاتها السابقة في ممارسة نفوذ في الشرق الأوسط، فتدخلت عسكريًا في سوريا إلى جانب النظام الأسدي ضد قوى الثورة، وشرعت في إقامة علاقات مع الجنرال خليفة حفتر وزير الدفاع الليبي والطامح لكرسي الرئاسة في ليبيا، وأقامت علاقات اقتصادية مع الجزائر والمغرب ودول أفريقية أخرى.

مؤخرًا نشر مركز كارينجي للسلام تقريرًا عن مساعٍ روسية لممارسة دور سياسي في اليمن لإيجاد حل للصراع الدائر فيها منذ أربع سنوات، وذكر التقرير أن هذه المساعي تخفي مطامح لروسيا الساعية إلى "توسيع نفوذها في جنوب اليمن"، وأشار التقرير إلى أن روسيا تستفيد من علاقاتها السابقة باليساريين اليمنين وتقدم نفسها كوسيط يتمتع المصداقية لدى الأطراف اليمنية.

وأوضح التقرير أن "التطلعات الروسية في البحر الأحمر موضوع نقاش علني لأول مرة في يناير 2009، عندما أعرب مسؤول عسكري روسي عن اهتمام بلاده بإنشاء قاعدة عسكرية على مقربة من مضيق باب المندب ذي الأهمية الإستراتيجية، والذي يربط البحر الأحمر بخليج عدن. يتجدّد الحديث عن بناء هذه القاعدة بصورة دورية باعتبارها هدفًا إستراتيجيًا روسيًا بعيد المدى في اليمن."

مشيرًا إلى تصريحات مسؤولين عسكريين روس بعزم بلادهم إنشاء قاعدة بحرية روسية على مقربة من خليج عدن وجزيرة سقطرى.[1]

ولا شك أن وجود دور لروسيا سيعمل على إيجاد نوع من التوازن في المنطقة، وسيفتح آفاق جديدة أمام شعوب المنطقة.

(1)– للمزيد، راجع: ساموئيل راماني، روسيا ودور الوساطة في جنوب اليمن، مركز كارينجي للسلام، 12 أكتوبر 2018م، متاح على النت

المبحث الثالث

استخلاصات واستنتاجات عامة

بعد هذا العرض المستفيض لإشكالية السيادة الوطنية، والتباساتها الراهنية، وأدوار الفاعلين الإقليميين والدوليين في اليمن، يمكن أن نستخلص الآتي:

1- باتت اليمن اليوم مسلوبة الإرادة، وفاقدة السيادة على قرارها، وعلى أرضها، وعلى مواردها، وتحوّلت إلى ساحة مفتوحة لصراع الأجندات الإقليمية، والدولية.

إن هذا المآل الكارثي لم يكن وليد اللحظة، بل هو محصلة تراكمية منطقية لمسار طويل من سياسات الارتهان للخارج، ونتاج لتضافر عدة عوامل داخلية، وخارجية، أبرزها:

أ- العولمة وما خلقته من واقع عالمي جديد، من أبرز ملامحه: تعميق هيمنة البلدان الكبرى والشركات متعدية الحدود على البلدان النامية، وضرب اقتصادياتها حتى تحوّلت إلى أسواق مستهلِكة للسلع والخدمات المستوردة من الخارج دون أية قيود، أو ضوابط، وفرض سياسات اقتصادية كالخصخصة، والسماح المنفلت للاستثمار الأجنبي، وتحرير التجارة، ورفع الدعم الحكومي عن السلع والخدمات الضرورية، وتعويم العملة المحلية، ما أدى إلى آثار اجتماعية واقتصادية بالغة السوء، فقد اتسعت رقعة الفقر، وانهارت الطبقة الوسطى، وتعمّق التفاوت الاجتماعي، ونشأت طبقة أوليغارشية مافياوية مكونة من قيادات بيروقراطية، وعسكرية، وتجارية، وكمبرادورية تقاطعت مصالحها مع مصالح الخارج في ممارسة الفساد، والإفساد، وتكريس التخلّف، والإضرار بالاقتصاد الوطني.

ب- سلب هذا الواقع العولمي الجديد من الدول النامية استقلاليتها، والقدرة على السيطرة على مواردها وقرارها الوطني، وأصبحت التبعية (Dependency)

هي المعادلة الحاكمة في عالم اليوم. غير أن صيغة التبعية في واقع بلد كاليمن أخذت نمطًا أكثر خصوصية، يمكن الاصطلاح عليها ب"تبعية مركبة"، فاليمن واقعة في مجال النفوذ الإمبريالي العالمي، مثلها مثل بلدان العالم النامي، وفي نفس الوقت تخضع لنفوذ دول إقليمية هي نفسها (أي الدول الإقليمية هذه) واقعة ضمن مجال النفوذ الإمبريالي العالمي.

ج- ساهمت العوامل المحلية في تمكين الخارج من لعب أدوار سلبية في البلد، ويأتي في مقدمة ذلك: طبيعة النظام العصبوي الاستبدادي الذي جثم على اليمنيين أربعة عقود، وسياسات الإقصاء، والتهميش للمكونات السياسية والاجتماعية، والتنصّل عن الوظائف التنموية للدولة، والخضوع لإملاءات مؤسسات التمويل الدولية كصندوق النقد والبنك الدوليين، ونشوء طبقة طفيلية كمبرادورية أحكمت سيطرتها على المجال الاقتصادي، وفاقمت من حالة التفاوت الاقتصادي، والتخلف الاجتماعي.

2- أضافت الحرب الجارية أعباءً جديدة على السيادة الوطنية، وباتت اليمن بشعبها، وتاريخها الحضاري الذي يمتد إلى 7000 سنة رهينة بيد أطراف خارجية تتصارع،وتتكالب عليها، طمعًا في ثرواتها، ومقدراتها، وموقعها الإستراتيجي، وهادفةً إلى عرقلة مسار التغيير، وإعادة الأمور إلى الوراء.

3- ثبت بما لا يدع مجالًا للشك وبالتجربة الملموسة أن المراهنات على الخارج سواء التحالف العربي أو الأمم المتحدة ومجلس الأمن لإنهاء الانقلاب وحل القضية الوطنية هي مراهنات خائبة، فالخارج لا يتدخل إلا وفقًا لمصالحه الخاصة التي هي على الضدّ من مصالح الشعب اليمني.

4- ومما تقدم، نصل إلى القول: إن طرح مسألة السيادة الوطنية وفي هذه المرحلة العصيبة من تاريخ وطننا ليست قضية هامشية، أو ترفًا فكريًا كما يتوهّم البعض بل هي من صميم القضية الوطنية، فلا يمكن وضع حل فعلي للقضية

الوطنية العامة بكل أبعادها: الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية إلا من خلال الاعتماد على النفس وتعبئة الطاقات والموارد الذاتية، لمواجهة مختلف التحديات الماثلة.

5- على أن هذا الأمر مشروط بامتلاك مشروع وطني، ديمقراطي، تنموي، واضح لاستعادة السيادة الوطنية، يأخذ في اعتباره الحقائق الآتية:

- **الحقيقة الأولى:** إنّ المضمون الجوهري للسيادة الوطنية يرتبط ارتباطًا عضويًا بسيادة الشعب على السلطة والثروة، وصون كرامة المواطن.

كما ترتبط بقضية جوهرية وحساسة ألا وهي قضية السيادة على الغذاء. ومن نافلة القول: إن قدرة الدولة على توفير الغذاء لمواطنيها، وتأمين حاجياتهم الأساسية يمثّل ترمومترًا معياريًا على استقلاليتها.

إن الاستعادة الفعلية للسيادة الوطنية مشروطة بتحقيق تنمية شاملة بمشاركة شعبية واسعة سعيًا لبلوغ مجتمع "يأكل مما يزرع، ويلبس مما يصنع"!

- **الحقيقة الثانية:** ترتكز السيادة الوطنية على مبدأ الاعتماد على النفس، لكن لا يعني هذا الانعزالية، أو التقوقع حول الذات، فهذا الأمر صار مستحيلًا في عالم متشابك المصالح، وفضاء مفتوح على أوسُعِهِ، وهو ما يقتضي بناء علاقات مع الخارج على قاعدة الندية، والتكافؤ، والتعاون الخلاق، والإفادة من المعرفة والتكنولوجيا الجديدة والأجد، وبما تمليها المصلحة الوطنية أولًا وقبل كل شيء.

- - **الحقيقة الثالثة:** إن الطبيعة المتوحشة للنظام الإمبريالي العالمي السائد تفرض على اليمن، وعلى كل بلدان العالم النامي الانخراط في إطار تكتلات وتحالفات على أساس قومي، وإقليمي، وأممي لمواجهة صلف هذا النظام، واستعادة زمام المبادرة الوطنية، والقومية باتجاه الخلاص من ربقة هذا النظام الاستغلالي الجائر، وتأسيس نظام عالمي جديد يقوم على أساس العدالة والمساواة بين كافة الشعوب والأمم في أصقاع الكوكب.

▪ **الحقيقة الرابعة:** إن تحقيق كل ما سبق مزهون بوجود سلطة وطنية ديمقراطية جادة ونزيهة، وهنا بيت القصيد...

قائمة المصادر والمراجع:

أولًا: الكتب:

1- Shona Blass، من ذكريات اليهود في اليمن (The Jews Of Aden)، ترجمة وتحقيق: أميمة حسن شكري زيوار، صنعاء، دار النشر للجامعات، 2012.

2- برتران بديع، زمن المذلولين.. باثولوجيا العلاقات الدولية، ترجمة: جان ماجد جبور، بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015.

3- حفاظ عبدالرحيم وآخرون، السيادة والسلطة، الآفاق الوطنية والحدود العالمية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة كتب المستقبل العربي (52)، نوفمبر 2006.

4- إسماعيل صبري عبدالله، الكوكبة: الرأسمالية العالمية في مرحلة ما بعد الإمبريالية، ضمن كتاب الطريق: نحو تجديد المشروع الاشتراكي، بيروت، دار الفارابي، 1997.

5- سمير أمين، التراكم على صعيد عالمي.. نقد نظرية التخلف، ترجمة: حسن قبيسي، بيروت، دار ابن خلدون، (د.ت).

6- سيد مصطفى سالم، البحر الأحمر والجزر اليمنية.. تاريخ وقضية، صنعاء، دار الميثاق، 2006.

7- د. عبدالوهاب الكيالي وآخرون، موسوعة السياسة، الجزء الثالث، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، (د.ت).

8- عزمي بشارة، في المسألة العربية.. مقدمة لبيان ديمقراطي عربي، ط2، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2010.

9- محمد الظاهري وآخرون، كيف يصنع القرار في الأنظمة العربية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2010.

10- محمد علي الشهاري، المطامع السعودية التوسعية في اليمن، بيروت، دار ابن خلدون، 1979.

11- أحمد محمد الدغشي، السلفية في اليمن.. مدارسها ومرجعياتها العقائدية وتحالفاتها السياسية، بيروت، مركز الجزيرة للدراسات والدار العربية للعلوم "ناشرون"، 2014.

12- فيجاي ساكوجا، القرصنة في خليج عدن وبحر العرب، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2014.

13- قادري أحمد حيدر، ثورة 26 سبتمبر.. المؤتمرات السياسية المعارضة الأولى من 1962 – 1967، صنعاء، مركز الدراسات والبحوث اليمني، 2001.

ثانيًا: الدراسات والمقالات في المجلات والصحف والمواقع الإلكترونية:

1- أ.د. محمد علي قحطان، واقع الجزر اليمنية وسبل توظيفها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية (دراسة)، دمشق، المركز العربي للدراسات الإستراتيجية، العدد (59)، مارس 2011.

2- أحمد التلاوي، إستراتيجية مكافحة الإرهاب الأمريكية والحرب على اليمن (دراسة)، مركز سام للدراسات الإستراتيجية.

3- أحمد سعيد الدهي، صراع المصالح بين ميناء عدن وميناء دبي والصفقات المشبوهة (ورقة بحثية)، موقع التغيير، تاريخ النشر: 23/3/2008م.

4- أيمن نبيل، مائة عام من السياسات الإسرائيلية في اليمن (دراسة)، موقع متراس الإلكتروني، متاح على الرابط:

https://metras.co/مائة-عام-من-السياسات-الإسرائيليّة-في-ا/

5- أحمد زايد، عولمة الحداثة وتفكيك الثقافات الوطنية (دراسة)، مجلة عالم الفكر، الكويت، العدد1، المجلد 32، يوليو سبتمبر 2003م.

6- إسماعيل نوري الربيعي، في أصول السيادة والسلطة (بودان وهوبز وستراوس) (دراسة)، دفاتر السياسة والقانون، العدد العاشر، 2014م.

7- سمير أمين، السيادة الوطنية بأي هدف (مقال)، الحوار المتمدن، العدد (5302)، تاريخ النشر: 2/10/2016.

8- طاهر محمد الهاتف، دور الفساد متعدد الجنسيات في إشعال التوتر والتصدع باليمن (دراسة)، نواة.. المعهد العربي للبحوث والسياسات، 2018.

9- طلال ياسين العيسى، السيادة بين مفهومها التقليدي والمعاصر.. دراسة في مدى تدويل السيادة في العصر الحاضر، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 26، العدد 1، 2010.

10- ساموبل راماني، روسيا ودور الوساطة في جنوب اليمن (مقال)، مركز كارينجي للسلام، تاريخ النشر: 12 أكتوبر 2018م، متوفر على الرابط:

https://carnegieendowment.org/sada/77483

11-عاتق جار الله، التنافس الدولي وحدود الدور التركي في اليمن (مقال)، موقع تركيا بوست، رابط المقال:
https://www.turkey-post.net/p-208880/
12-عاتق جار الله، النفوذ الإيراني في اليمن (دراسة)، مركز الفكر الإستراتيجي للدراسات.
13-ميرفت عوف، لماذا قد تريد الإمارات إشعال الساحة العُمانية الآن؟، موقع سياسة بوست، مقال، متوفر على الرابط الآتي:
https://www.sasapost.com/oman-united-arab-emirates-influence-ambitions-yemen/
14-ميساء شجاع الدين، الحوثي وإيران: اصطفاف شيعي أم حلف سياسي؟ (مقال)، موقع الوحدوي نت، تاريخ النشر: 21 فبراير 2016.

ثالثًا: الوثائق والبيانات والتقارير الصحافية والمواقع الإلكترونية:

1- بيان الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد بخصوص مطالبتها حكومة الوفاق الوطني بفسخ اتفاقية تشغيل ميناء عدن مع شركة دبي العالمية، متوفر على الرابط:
2- جريدة الأخبار اللبنانية، تقرير بعنوان: وساطة قطرية تنهي "التمرد الحوثي" في اليمن، 18 يونيو 2007م، رابط التقرير:
https://al-akhbar.com/International/191631
3- جريدة الشارع اليمنية (تقرير)، العدد 237.
4- مأرب الورد، لغز توقف التنقيب بمحافظة الجوف اليمنية (تقرير)، الجزيرة نت، الرابط:
https://www.google.co.uk/amp/www.aljazeera/2014/3/14/لغز-توقف-التنقيب-بمحافظة-الجوف-اليمنية
5- معهد تشاتام هاوس، لندن، رابط الموقع: www.Chathamhouse.org.
6- موقع صحيفة الحياة، الرابط: http://www.alhayat.com
7- موقع هيئة الأمم المتحدة، الرابط: https://www.un.org.
8- موقع ويكيبديا (الموسوعة الحرة): https: //ar.wikipe

هل الحرب استمرار للسياسة؟؟

مناقشة نقدية ل "كلاوزفيتز"

بات الكثيرون، في الآونة الأخيرة، يستعيدون مقولة الجنرال البروسي كارل كلاوزفيتز "Karl Clausevitz" (1780 – 1831) ومُؤدَّاها: "إن الحرب استمرار للسياسة بوسائل أخرى" في سياق تبرير استمرار الحرب في اليمن ورفض إنهائها.

هذه الاستعادة الاجترارية لكلاوزفيتز تُهمِل، بوعي أو بدونه، اختلاف السياق التاريخي للمقولة "الكلاوزفيتزية" عن السياق التاريخي الراهن.

فهذه المقولة قِيلت في ظروف استحكام الاحتدام العسكري بين الإمبراطوريات الأوروبية في القرن التاسع عشر الميلادي، وهي ظروف تختلف اختلافًا كبيرًا ونوعيًا عن ظروف عالمنا المعاصر الذي تسوده الثورة التكنولوجية والمعلوماتية، ونضج البِنية الكونية التي غيّرت الكثير من المفاهيم والأفكار والقناعات.

تحاول هذه المقالة الإجابة على التساؤل الآتي:

هل حقًا تمثّل الحرب استمرارًا للسياسة؟ أم إن الحرب تمثّل النقيض الموضوعي للسياسة؟

تقودنا محاولة الإجابة على التساؤل الإشكالي السابق إلى توضيح مفهوم السياسة والتحوّل الذي طرأ عليه.

منظورات مختلفة لمفهوم السياسة:

يعدُّ مفهوم السياسة من أكثر المفهومات التباسًا نظرًا لما طرأ عليه من تحوّلات، وتوظيفات على صعيدي الفكر، والممارسة، ماضيًا وحاضرًا.

فقد أخذ مفهوم السياسة معاني ومدلولات متعددة، ومختلفة إلى حدّ التضاد. في هذا الصدد يمكننا أن نميّز بين أربعة منظورات رئيسة في تفسير السياسة:

أولاً: المنظور اللاهوتي:

يعتبر السياسة اصطفاءً إلهيًا لأفراد، أو جماعة، أو سلالة معينة دونًا عن بقية البشر، فالسياسة من هذا المنظور ليست نشاطًا إنسانيًا مكتسبًا، أو حقًا عامًا لجميع الأفراد، بقدر ما هي مَلَكات، ومواهب "فطرية" "يودعها الله" في بعض من بني خلقه من البشر!

وبموجب هذا الزَّعم المتوهَّم، يصبح الحاكم مُفوَّضًا من لدن الله، فهو ظِلّه في الأرض، وطاعة الحاكم واجبة فهي من طاعة الله!

الحاكم هنا يستمد حكمه من الله، وليس من رضا الشعب، لذلك فحكمه أبدي لا ينتهي إلا بموته، وهو فوق النقد والتقييم ولا يحق لأحد محاسبته، وأما معارضوه فهم، إما كفار، وإما زنادقة يستحقون أشدَّ العذاب!

ثانيًا: المنظور الميكافيللي:

نسبة إلى نيكولا ميكافيللي "Nicolo Machiavelli" (1469 – 1527) الذي على الرغم من أنه أحدث ثورة في الفكر السياسي، بتحقيق "نزع القداسة عن السياسة"، وإنزالها من سماء الألوهية إلى أرض الممارسة البشرية؛ إلا أنه أعطى للسياسة مضمونًا نفعيًا، محضًا، منسلخًا من كل قيمة أخلاقية أو مبدأ إنساني.

من بين أشهر مقولات ميكافيللي: "الغاية تبّرر الوسيلة"، وهي مقولة تُلخّص بكثافة، وبكفاءة، فلسفته السياسية، فليس من المهم أخلاقية، أو عدم أخلاقية الوسيلة ما دام أنها تحقق الهدف النهائي، أو المصلحة المنشودة!

صحيح إن المصلحة مبدأ جوهري في السياسة، ولكن أيّ مصلحة؟ أهي المصلحة الخاصة بالنخبة الحاكمة؟ أم المصلحة العامة لعموم الشعب؟ وهل

يقتضي ذلك إقامة تناقض ماهوي بين المصلحة والأخلاق، أم لابد من بناء علاقة تصالحية منسجمة بينهما؟

إنّ السياسة بالمعنى الميكافيللي لا تعدو أن تكون ضربًا من الخداع، والاحتيال، والكذب. فالحاكم ينبغي عليه أن يتحلّى بصفات الثعلب (المكر، والدهاء)، وبالقدر ذاته، عليه أيضًا أن يتحلّى بصفات الأسد (القوة، والغِلظة)، فبهاتين القيمتين يتحقق استباب الحكم، وتُساس أمور الناس، وفقًا لميكافيللي.

ثالثًا: المنظور الفاشي:

ينطلق في رؤيته للسياسة على أنها مجال لعلاقات القوة الخشنة، فالطرف الأقوى هو من يحكم ويسيطر، وما على الآخرين سوى الخضوع، وإن رفضوا فلا سبيل لإخضاعهم سوى استخدام القسر والعنف.

من المعروف أن الفاشية قد تجسّدت تاريخيًا في ألمانيا إبّان حكم أدولف هتلر "Adolf Hitler" (1889 – 1945)، وفي إيطاليا فترة حكم بينيتو موسوليني "Benito Mussolini" (1883 – 1945)، وفي إسبانيا في عهد حكم فرانثيسكو فرانكو "Francisco Franco" (1892 – 1975)، وفي دول أخرى من العالم.

السياسة هنا هي المعادل الموضوعي للإرهاب المُنظَّم، والعنف الواسع النطاق، والسيطرة المطلقة على السلطة، والمجتمع، والثروة، والمعرفة، وحتى على الوجدان والعواطف.

يصبح الحاكم مقدّسًا، كليّ القدرة والجبروت، أما الجماهير ما هي إلا توابع، أو تروس في عجلة السلطة!

رابعًا: المنظور المدني:

ينهض على اعتبار السياسة فعل اجتماعي عقلاني يتغيًا تحقيق الخير العام على قاعدة المشاركة الواسعة للأفراد، والقوى السياسية، والجماعات الاجتماعية، وفي مناخ حر ديمقراطي تعددي، وبمقتضيات سيادة القانون، وحيادية مؤسسات الدولة، وتمثيل الإرادة العامة.

تكتسب السياسة هنا معنىً مغايرًا، إنها علم وفن الممكن الذي يترجم الإستراتيجية؛ والمحكوم بالنظرية العلمية وبالأخلاق المبدئية. وليس صحيحًا البتة أن "السياسة لا أخلاق فيها" كما يفهم الميكافيلليون، ف"من يفصل السياسة عن الأخلاق لم يفهم أيّ واحدة منهما" كما يقول جان جاك روسو "Jean-Jacques Rousseau" (1712 – 1778).

إذا كان ميكافيللي قد لخّص فهمه للسياسة بالقول: إن "الغاية تبرر الوسيلة"؛ فيمكن تلخيصها هنا بالقول: إن "الغاية النبيلة لا تتحقق إلا بوسائل شريفة" وشتان بين هذا وذاك..!

لقد رأينا فيما سبق أن هناك نماذج فكرية مختلفة تفسّر السياسة، ولكن لا ينبغي أن نتوّهم ولو للحظة أن هناك حدودًا فاصلة، ومُقفَلة بين تلك النماذج إلى درجة التمايز الكلي، بل ثمة تداخل واضحًا بين الثلاثة النماذج الأولى، فاللاهوتية، والميكافيللية، والفاشية على الرغم من اختلافها الظاهري، إلا أنها تتفق من حيث الجوهر على نقطة مركزية مُؤدَّاها: تسويغ استخدام العنف وشنّ الحروب بذرائع متباينة.

فالحرب مقدّسة، وفق المنظور اللاهوتي، لأنها تُخاض في سبيل الرب، والدفاع عن دينه ضد الكفار الأعداء. والمجاهدون هم جند الله الذين يحاربون أعداء الله، لذا يستحقون الغنائم في الدنيا وأن يجازوا بالجنة في الآخرة.

أما الميكافيللية فتعتبر خوض الحرب واجبًا وطنيًا، وأن على الناس "الدفاع عن الوطن"، بأيّة وسيلة كانت!

وينصح ميكافيللي الحاكم بشنّ حرب استباقية باستمرار لحماية حكمه، لأن تأجيلها سيصب في مصلحة الأعداء.

والحرب، من المنظور الفاشي، تعبير عن إرادة القوة، ووسيلة لتحقيق الفَرَادة، والتفوق الإنساني. "فجوهر الحضور الإنساني هو إرادة القوة، لا إرادة الحياة" كما يقول فريدريك نيتشه "Friedrich Nietzsche" (1844 – 1900) على لسان زرادشت.

من المعلوم تاريخيًا أن فلسفة نيتشه حول القوة والإنسان الأعلى، وأخلاق الأسياد والعبيد، قد مثّلت المعَين الذي نهل منه الحزب النازي في ألمانيا، ولهذا مثّلت الحرب بالنسبة للنازية القاعدة الأساسية في السياسة، فيما ازدرت السلام، واعتبرته نهج الضعفاء والعبيد.

وهكذا تُضفى على الحرب معانٍ "أخلاقية"، ومسوغات "منطقية"، ولا عجب في هذه الحالة أن تكون الحرب استمرار للسياسة، ولكن أية سياسة؟؟!

إنها السياسة اللاهوتية/ الميكافيللية/ الفاشية، السياسة المُجرَّدة من كل قيمة أخلاقية، ومن كل مبدأ إنساني، السياسة التي تُعبِّد الطريق للوصول إلى السلطة بالدموع، والدماء، والجماجم، والمآسي، وتحتكر الفضاء العام لآمادٍ طويلة بالوسائل الخشنة (الجيش، والأمن، والمخابرات، والمحاكم، والسجون...)، وبالوسائل الناعمة (الأيديولوجيا، والصحافة، والإعلام، والتعليم، والثقافة...).

السياسة التي تختزل العلاقات السياسية والحقوقية والدستورية إلى ثنائيّ "صديق عدو" ليغدو وجود الدولة ذاته قائمًا على شنّ الحرب باستمرار، وفقًا لكارل شميدت "Carl Schmitt" (1888 – 1985) مُنظِّر النازية الأبرز.

هكذا تنقلب المعادلة رأسًا على عقب، لتصبح السياسة استمرارًا للحرب، لا كما اعتقد كلاوزفيتز، بأنّ الحرب استمرار للسياسة.

هذا هو المآل "الطبيعي" للواقع الذي تفرزه الحرب. أيّ حرب في الدنيا لا تقوم إلا على إزاحة السياسة وإلغائها. فعندما يسود منطق القوة ويتصدّر العسكر والمحاربون المشهد لا يبقى للسياسيّ مكان إلا من موقع التابع، المتذيّل، المُشرعِن لجريمة الحرب، وتجاوزات المحاربين، وهو ما نشاهده عَيَانًا في يمن اليوم!

لتفادي حدوث هذا الخلل الخطير ترى السياسة المدنية، أنّ السياسة في جوهرها شيء والحرب شيء آخر، ولا يمكن الجمع بينهما، وذلك لاعتبارات عدة، أبرزها:

1) تقوم السياسة على آليات الحوار، والتوافق، والتفاوض، بينما تقوم الحرب على المواجهة الصفرية، والعنف المسلح.

2) تعتمد السياسة على المنافسة، وتقديم النماذج البناءة؛ في حين تسعى الحرب إلى إرغام الآخر "المنافس"، وإخضاعه لإرادة المنتصر كما يفيد كلاوزفيتز.

3) تهدف السياسة إلى بناء قواسم مشتركة بين مختلف الجماعات، والأفراد، وتعتبر أن الاختلاف قيمة إيجابية تثري الحياة؛ بينما تقوم الحرب على أساس تصنيف الناس إلى صنفين: حلفاء وأعداء، وبهذا تقوّض دعائم الحياة الإنسانية وإمكاناتها الخلاقة.

4) تقرّ السياسة بحقائق التعدّد والتنوّع في الحياة البشرية، وتنظر إلى الوجود من موشور ضوئي متعدّد الألوان؛ بينما لا ترى الحربُ الوجودَ إلا من خلال موشور ثنائي: إما أسود أو أبيض، إما كل شيء أو لا شيء، ولا سبيل لإيجاد خيارات أخرى!

5) السياسة هي الحالة الاجتماعية المدنية التي تسود فيها الدولة المستندة إلى العقد الاجتماعي ويتحقق فيها استقرار المجتمع؛ أما الحرب فهي اللامعقولية الاجتماعية، أو "الحالة الطبيعية" بلغة توماس هوبز "Thomas Hobbes" (1679 - 1588)، وهي حالة وحشية تعمّها الفوضى، ويسود فيها قانون الغاب، ومبدأ البقاء للأقوى.

6) السياسة ممارسة إنسانية عقلانية تتوخّى الخير العام، وتقديم الأفضليات؛ بينما الحرب ممارسة غريزية هوجاء مدمِّرة، تدمِّر المكتسبات وتفكّك المجتمع وتخلق الأشرار باستمرار.

7) السياسة هي فضاء رحب مُشْرَع على المستقبل، تبشّر بالجديد، وتصنع التغيير؛ فيما الحرب استعادة لأشباح الماضي، وبعث لكل النعرات، والتناحرات الماضوية من رُقادِها.

8) منذ بداية التاريخ كان ولا يزال هدف السياسة هو تحقيق الحرية إزاء الاستبداد كما تؤكد حنه آرنت "Hannah Arendt" (1975 - 1906)؛ في حين تهدف الحرب إلى الضد من ذلك، أي تثبيت الاستبداد، وإلغاء الحريات الفردية، والعامة.

9) مبرر وجود السياسة هو الحد من الحروب والعنف والنزاعات الدموية؛ فيما تنفخ الحرب في كِير العنف، والثأرات، والتناحرات، وتزيدها اضطرامًا وأُجِيجًا.

10) أخيرًا السياسة لا تنفي الصراع، فالصراع حقيقة من حقائق الوجود، ولكنها تُؤَنْسِنَه فتضع له ضوابط، وآليات بناءة لإدارته من خلال الحوار، والمساومات، والتسويات، والتوافقات؛ بينما تحيلُ الحربُ الصراعَ إلى تناحرات وحشية، وممارسات ثأرية حيوانية.

بناءً على ما سبق، سيتعيّن علينا أن نختار أيّ سياسة نحتذيها؟ وبالتالي إلى أي عالم ننتمي؟ أللعالم القديم حيث تمثّل الحروب، والتناحر، والتوحش، والهمجية مبدأ في بناء العلاقات السياسية والاجتماعية؟ أم لعالم إنساني ينشد إحداث قطيعة تاريخية مع منطق الحروب والعنف؟؟!

الفصل الخامس

في تاريخ الحركة الوطنية

1-الطبقة العاملة اليمنية وحركتها النقابية (1939- 2019): التحولات ورهانات المستقبل.

2-فتيات عدن في مواجهة الاستعمار.

3-عن الثلاثة الكبار: عبدالله وعلي وأبوبكر باذيب.

الطبقة العاملة اليمنية وحركتها النقابية

خلال الفترة (1939 -2019) التحوّلات ورهانات المستقبل

إلى: الإنسان، المناضل الملهم، الأستاذ علي عبدالفتاح.. إليه مع باقة من الورد والود والمحبة..

مُفتتح:

مع عودة الآمال العريضة بتدفق الموجة الثانية لحراك الشعوب العربية، بدأت تتجه الأنظار أكثر إلى دور العمّال في هذا الحراك، ولقد سجّلت الثورة السودانية طلوع نجم كيان عمّالي "تجمع المهنيين" الذي أثبت جدارة منقطعة النظير.

لم يكن هذا الدور إلا امتدادًا أصيلًا للدور الطليعي الذي خاضته الطبقة العاملة في غمار ثورات الشعوب العربية منذ أن أقدم "البوعزيزي" العامل التونسي الكادح على إحراق جسده في 17 ديسمبر 2010م احتجاجًا على ما حاق به من ظلم، فأحرق بذلك نظمًا سياسية متسلّطة، ومرتهنة، وفتح مسارًا تاريخيًا لا يزال يختمر حتى اللحظة.

في اليمن كان للطبقة العاملة دور هام في مجرى الحراك الشعبي عام 2011م، وهو دور ينسجم مع طبيعتها الحداثية، وموقعها في نظام الإنتاج الاجتماعي، وحجمها الوازن في الخريطة الاجتماعية والديمغرافية للمجتمع اليمني، وينسجم أيضًا مع تاريخها النضالي الذي يمتد زُهاء 80 عامًا، حيث ساهمت بقسطٍ وافرٍ في مختلف المحطات التاريخية لبلادنا؛ بل مثلت في مراحل معينة طليعة النضال الوطني والتحرّري، ووقوده الحارق في سبيل حرية اليمن، ووحدته، وتقدّمه الاجتماعي.

تفتقر المكتبة اليمنية لدراسات علمية شاملة للطبقة العاملة، وحركتها النقابية، ونضالاتها، وقضاياها. وما هو متوفر لا يعدو عن بضع كتابات انطباعية، أو توثيقية لفترات محددة، لاسيما فترة الخمسينات والستينات من القرن العشرين.

من هنا، تأتي أهمية هذه الدراسة التي تتناول بمبضع التحليل السوسيولوجي الطبقة العاملة والحركة النقابية في اليمن، وتحوّلاتها خلال الفترة (1939 – 2019م)، وتشمل أربعة محاور، هي:

المبحث الأول: مدخل نظري: يعالج مسألة التركيب الطبقي للبلدان النامية ومنها اليمن، ويُحاجِج مختلف التصوّرات السائدة تجاه هذه المسألة الشائكة، بين من ينكر وجود طبقات اجتماعية ومنها وجود الطبقة العاملة في البلدان النامية، ومن يؤكد على وجودها، والموقف من ذلك.

كما يقدّم تسويغًا اجتهاديًا لاستخدام مصطلح "الطبقة العاملة" التي تشمل سائر العمّال بمن فيهم شريحة العاطلين عن العمل.

ويتطرّق بإيجاز لمفهوم النقابة، ونشوئها وتطوّرها التاريخي.

المبحث الثاني: يُلقي أضواءً كاشفةً على الحركة النقابية اليمنية خلال الفترة (1939 – 2019م) وتحوّلاتها: وثباتها، وانتكاساتها.

المبحث الثالث: عقبات على الطريق: ويتناول أبزر التحدّيات والمشكلات التي تواجه الطبقة العاملة اليمنية، وفي مقدّمتها: البطالة، والفقر، وتدهور الأجور، والهجرة، وقصور التشريعات العمّالية، والقيود المفروضة على العمل النقابي، وغياب الحريات النقابية، وعمالة الأطفال، وأوضاع المرأة العاملة، ومظاهر، وأسباب ضعف الوعي الطبقي، وغيرها.

المبحث الأول

مدخل نظري

(1-1) جدل الطبقات والطبقة العاملة في البلدان النامية، ومنها اليمن:

تعد موضوعة التركيب الطبقي للمجتمعات النامية (Class Structure Of Less Developed Countries "LDCs") من أكثر الموضوعات تعقيدًا، وإثارة للجدل في الدراسات السوسيولوجية، وقد انقسم الباحثون، والمشتغلون في الحقل السوسيولوجي إزاءَها إلى عدة مذاهب وفرق:

الفريق الأول: يُنكر بإطلاق وجود طبقات، ومنها وجود طبقة عاملة في البلدان النامية، ويسلّم ب"استثنائية" هذه المجتمعات، مُستدلًّا بهيمنة البنى العشائرية، والطائفية، و"إعاقتها" لتشكُّل الطبقات الحديثة.

الفريق الثاني: يؤكد على وجود طبقات، لكنه ينطلق من منظور دوغمائي، ميكانيكي في توصيف التركيب الطبقي للمجتمعات النامية، وأسير للمقولات الكلاسيكية، دون أخذ التطوّرات الحاصلة في العالم وخصوصية المجتمعات النامية بعين الاعتبار.

الفريق الثالث: قدّم مقاربات عديدة، وعلى الرغم من أنه حاول ملامسة التفاوت الاجتماعي في المجتمعات النامية، لكن يحاذر وبشكل مُبالغ فيه من استخدام مصطلحات الطبقة، والطبقات الاجتماعية، ويستعيض عن ذلك بمصطلحات من قبيل: الفئات/ الشرائح/ الجماعات الاجتماعية.

وبرأينا المتواضع أن خللًا منهجيًا مركّبًا "ذا ثلاثة أوجه" يقع فيه هؤلاء الباحثون على اختلاف مذاهبهم:

الوجه الأول لهذا الخلل يكمن في:

الاستناد إلى نموذج مرجعي النموذج الأوروبي للحكم على وجود الطبقات أو إنكار وجودها في البلدان النامية.

بعبارة أخرى: يتم إضفاء المعيارية القياسية على البنية الطبقية للمجتمعات الأوروبية، ومن ثمّ مقارنتها بشكل آلي ببنية المجتمعات غير الأوروبية، دون طرح إمكانية صياغة نموذج/ نماذج بديلة تأخذ بعين الاعتبار خصائص المجتمعات غير الأوروبية وبما يعكس حقيقة واقع الاستغلال والفوارق الطبقية السائدة فيها.

والوجه الثاني يتمثّل في:

الإغفال عن حقيقة بديهية مُؤدّاها: إنّ نشأة الطبقات الاجتماعية تعود إلى مرحلة مبكّرة من التاريخ الإنساني، فالنُظُم ما قبل الرأسمالية عرفت تراتبًا طبقيًا: طبقة العبيد، وطبقة الأسياد في النظام العبودي، وطبقة الفلاحين الأقنان، وطبقة النبلاء في النظام الإقطاعي.

وبالمناسبة فإن مصطلح "الطبقة الاجتماعية" (Social Class) ضارب في القدم، فقد أصبح متداولًا منذ أن ظهر القانون العمومي الروماني الذي يقسّم المواطنين إلى طبقات جبائية. كما استخدم الاشتراكيون الطوباويون "الطبقات" في دراساتهم عن الملكية، والعمل، والحقوق، والمصالح السياسية.[1]

والوجه الثالث يقوم على أساس:

الخلط بين مفهومي الطبقة والوعي الطبقي، فالكثير من الباحثين يشترط الإقرار بوجود طبقة بامتلاكها وعيًا طبقيًا، وتنظيمًا اجتماعيًا واضحًا. ويتناسى هؤلاء أن وجود الطبقة سابق على اكتساب وعيها وانتظامها، "فالوجود الاجتماعي يسبق ويحدد الوعي الاجتماعي".

---

(1) جورج لابيكا وجيرار بن سوسان، معجم الماركسية النقدي، ترجمة جماعية، بيروت، دار الفارابي، 2003، ص845

إن الماركسية بوصفها علم الصراع الطبقي قد ميَّزت وجود الطبقة في حالتين اثنتين:

الحالة الأولى: الطبقة في ذاتها، وهي الطبقة القائمة موضوعيًا بغض النظر عن وعي أعضائها بوجودها كطبقة.

الحالة الثانية: الطبقة لذاتها، وهي تلك التي تتصرّف، وتمارس نشاطها، وهي واعية بتركيبتها كطبقة.

ويقدّم د. عصام خفاجي تدليلًا على صحة ذلك، فيقول: إن الطبقة البرجوازية التي شكّلت العالم المعاصر، وقادت تحوّلات كبرى، ومع ذلك من الصعب الحديث عن طبقة جماهيرية كانت واعية بمصالحها المتجانسة وتطلّعاتها المسبقة للتقدم، وعواقب أفعالها التي تحدّدت، وتم حسابها مُسبقًا. فقد تمت الثورة الهولندية في ظل شعارات قومية، وبروتستانتية، وجرت الانتفاضة الإنكليزية في ظل الكالفينية، وتحقق الإصلاح الألماني في ظل شعارات بروتستانتية.(1)

ويضيف بالقول: إنّ الناس العاديين، بمن فيهم سكان المدن، لم يتعرّفوا على أنفسهم كأعضاء في طبقات اجتماعية عشية الثورة الفرنسية العام 1789م، أو أن وعيهم بهوياتهم لم يكن طبقيًا بالدرجة الأولى، ومع هذا فإن الثورة الفرنسية، وكذلك الثورات الفلاحية التي رفعت رايات النزاعات الدينية أدّت إلى تحوّلات برجوازية حقيقية.(2)

يعرّف فلاديمير إ. لينين الطبقة بأنها: مجموعة كبيرة من البشر، تتميّز عن بعضها بحسب الموقع الذي تحتلّه في نظام إنتاج اجتماعي محدّد تاريخيًا، وكذلك بحسب ما لها من علاقات بوسائل الإنتاج، وهي علاقات تضبطها، وتكرّسها

(1) عصام الخفاجي، ولادات متعسرة العبور إلى الحداثة في أوروبا والمشرق، القاهرة، المشروع القومي للترجمة، العدد (2293)، 2013، ص277.

(2) نفسه، ص284

قوانين معيّنة في أغلب الأحيان، وكذلك بحسب دورها في التنظيم الاجتماعي للعمل، أي بحسب الطرق التي تحصل بها على الثروات الاجتماعية وما تحوزه منها. إن الطبقات هي مجموعات من الناس يستطيع بعضهم ابتزاز عمل الآخرين لا لشيء إلا لأنهم يحتلّون موقعًا متميّزًا في بِنية معيّنة من الاقتصاد الاجتماعي.[1]

إذن، الوجود الموضوعي للطبقة، ليس اشتراطًا لزوميًا بوعيها الطبقي، بقدر ما يرتبط بعمليات وعلاقات الإنتاج الاجتماعي السائدة، وبوجود التفاوت بين مستغِلين ومستغَلين، أي بوجود الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج.

من هنا، بالضبط، يتضح خطأ منكري وجود الطبقات الاجتماعية في العالم النامي. ومع ذلك ينبغي إعارة الانتباه إلى الفروقات بين المجتمعات الرأسمالية الصناعية، والمجتمعات النامية، فالمجتمع الرأسمالي الصناعي مجتمع طبقي خالص، حيث الطبقة هي المبدأ المؤسّس/ الناظم للمجتمع، أما المجتمعات النامية فلا يكفي الاعتماد على التقسيم الطبقي، كمبدأ تنظيمي أوحد للمجتمع، وتفسيري أوحد للتراتب بين البشر داخلها.[2] فالعوامل الاجتماعية الأخرى: الانتماء الإثني، أو العشائري، أو المذهبي، أو الطائفي، أو المناطقي تلعب دورًا مؤثّرًا في ظاهرة التراتب والتفاوت الاجتماعي.

إنّ التضامن الطبقي يلعب دوره في المجتمعات النامية لكنه يتداخل مع أشكال تضامن أخرى عائلية، وإثنية، ومذهبية، وما شابه. كما إن هذه المراتب، أي الجماعات التي ترتبط فيما بينها بعلاقات القرابة، والجندر، والدين، والمذهب، والإثنية، ليست مجرد انعكاس للعلاقات الطبقية بل تتقاطع معها، دون أن تتطابق، علمًا أنها تبقى محكومة بالبنية الطبقية، في نهاية المطاف، بالمقدار الذي

(1) جورج لابيكا وجيرار بن سوسان، مرجع سبق ذكره، ص847

(2) فواز طرابلسي، الطبقات الاجتماعية في لبنان إثبات وجود، بيروت، مؤسسة هينرش بل، 2013، ص11

تسيطر فيه هذه على الوصول إلى مختلف الموارد الاجتماعية، أي على الفائض الاجتماعي.[1]

مما تقدّم، يمكننا الخلوص إلى وجود طبقات اجتماعية في المجتمعات النامية، لكنها طبقات ذات خصوصية، نابعة من طبيعة الظروف الموضوعية التي تحكمها، نسميها "طبقات انتقالية" إن جاز التعبير، أي أنها طبقات ليست قارية، "مستقرة"، ومحددة المعالم، وراسخة بما فيه الكفاية، كما هي في المجتمعات الرأسمالية الصناعية، بل طبقات قلقة وتظل عُرضةً لتحولات وحراكات اجتماعية طفروية.

وكما دلّلنا على خطأ الموقف الإنكاري لوجود الطبقات في المجتمعات النامية، فسنشرع تاليًا بالفعل نفسه تجاه من ينكرون وجود الطبقة العاملة في المجتمعات النامية.

ينفي الكثير من الدارسين والباحثين وجود طبقة عاملة (Working Class) في المجتمعات النامية "بالمعنى الموضوعي لها!"، وينحو البعض من هؤلاء إلى الحديث عن وجود "شغيلة" و"فئات كادحة"، و"بروليتاريا رثة"، ولا وجود ل"طبقة عاملة".

ويستندون على الحيثيات الآتية لإثبات صحة مزاعمهم:

1- هشاشة البنية الإنتاجية، وانعدام وجود صناعة ثقيلة على وجه خاص.
2- غلبة القطاع الزراعي على ما عداه من قطاعات في اقتصاديات البلدان النامية، ومحدودية الملكيات الزراعية الكبيرة، وتخلّف الإنتاج الزراعي الذي لا يزال يعتمد في الغالب على وسائل بدائية وغياب المكننة الحديثة.
3- توسّع قطاع الخدمات والتجارة، وقطاع الإنتاج الصغير الذي يشمل الحرفيين، وعمّال الورش الحرفية.

---

(1) نفسه ونفس الصفحة

4- وجود قطاع هامشي يحتل مساحة واسعة في النشاط الاقتصادي، ويشمل: الباعة الجائلين، والعمّال المياومين (الموسميين وعمّال الأجر اليومي، "الشُّقاة" باللهجة اليمنية الدارجة).

5- احتفاظ العمّال الذين انتقلوا من الريف إلى المدينة للعمل بمن فيهم "عمّال الصناعة" بعلاقات بالوسط الريفي، وتمسّكهم بالقيم الاجتماعية، وبالرواسب الثقافية الريفية، فضلًا عن تسيّد الجهل، والأمية في أوساط هؤلاء العمّال، مما يجعلهم فريسة سهلة بيد الطبقة المالكة توظفهم كيفما تشاء.

6- عدم تبلور وعي طبقي لدى العمّال بمصالحهم الفعلية وبدورهم في سياق العملية الاجتماعية.

7- افتقار العمّال للتنظيم الاجتماعي، وافتقارهم للتجانس، وللتضامن الطبقي.

8- تعدّد وتداخل أنماط الإنتاج في البلدان النامية بين: رأسمالية، وإقطاعية، وشبه إقطاعية، وشبه عبودية، وبقايا مشاعية.

وغيرها من الحيثّيات التي وإن كنا نقرّ "بموضوعية" الكثير منها لجهة توصيف واقع، وطابع البنية الاقتصادية الاجتماعية السائدة في العالم النامي، غير أننا نختلف مع الاستنتاج الذي يفيد بعدم وجود طبقة عاملة، وذلك للاعتبارات الآتية:

أولًا: البعض يتعامل مع الطبقة العاملة كـ"مقولة نظرية معيارية مجردة" أو كـ"مفهوم أكاديمي صرف"؛ وليس بوصفها ظاهرة سوسيولوجية متغيرة ومرتبطة أشد الارتباط بعمليات الواقع الموضوعي والتطوّرات المستجدّة على الصعيد العالمي.

فعلى سبيل المثال: هناك من يُقْصِر مصطلح الطبقة العاملة على البروليتاريا الصناعية فقط، التي تتشكّل من العمال الصناعيين "ذوي الياقات الزرقاء" الذين

يمارسون العمل اليدوي في مصانع وينتجون قيمة فائضة أو قيمة زائدة[1] بحسب التحديد الكلاسيكي لها. وبالتالي يتم إخراج الجيش الهائل من عمال الخدمات والإنتاج الصغير وأصحاب الياقات البيضاء من المهنيين، والعاملين في مجال المعرفة، والعمل المكتبي من إطار الطبقة العاملة.

إنّ هؤلاء لا يرون الطبقة العاملة إلا في صورة "ذكورية، مفتولة العضلات، وتستخدم المطارق الكبيرة"!

ويتغافلون عن رؤية التحوّلات التي حدثت ليس للطبقة العاملة فقط، بل ولسائر الطبقات الاجتماعية؛ بفعل الأتمتة، والثورة التكنولوجية الرقمية. فالطبقة البرجوازية لم تعد بتلك الصورة التي كانتها قبل مائة وخمسين عامًا، بل طرأت عليها تغيّرات عديدة، والحال نفسه ينطبق على الطبقة العاملة، التي أصبحت تشمل "كل من يعمل بأجر، ويسهم في تحقيق القيمة الفائضة"؛

بصرف النظر عن نوعية العمل الذي يقوم به، أكان عملًا عضليًا، أم ذهنيًا، وبصرف النظر أيضًا عن القطاع الذي يعمل به، أكان في قطاع الصناعة أم في قطاع آخر.

ثانيًا: هناك من يرى أن الطبقة العاملة إنما تشمل فقط العمال المأجورين الذين يسهمون في الإنتاج السلعي المادي: الصناعي أو الزراعي، وبالتالي يجري استثناء عمّال قطاعات: الخدمات، والتجارة، والمعرفة، والعمل المكتبي في جهاز الدولة، أو في الشركات الأهلية، بحسبانهم "عمّالًا غير منتجِين".

لا يأخذ هؤلاء بعين الاهتمام التحوّلات الهائلة التي أحدثتها الثورة المعلوماتية والأتمتة في وسائل الإنتاج، فالتسيير والتحكّم الذاتي للآلات، والتقدّم

(1) القيمة الفائضة/ القيمة الزائدة/ فائض القيمة: هي القيمة التي يخلقها عمل العامل المأجور، علاوة على قيمة قوة عمله ويستملكها الرأسمالي مجانًا بلا مقابل راجع: فيليكس فولكوف وتاتيانا فولكوفا، ما هي القيمة الزائدة، موسكو، دار التقدم، 1988، سلسلة مبادئ المعارف الاجتماعية السياسية (12)

المتسارع في مجال الذكاء الاصطناعي، قد أفضيا إلى تحولات هيكلية في الطبقة العاملة وعملية الإنتاج، فلم يعد الإنتاج مقتصرًا على إنتاج السلع المادية فحسب، بل أصبحت المعلومة سلعة، وأصبحت الخدمة سلعة أيضًا. وأصبح كل من التقني والمهني وعامل الخدمات الذين يعملون لصالح غيرهم وبأجر معلوم، وكذلك الموظفون الصغار في قطاع الأعمال الإدارية والمكتبية، سواء في جهاز الدولة، أم في المؤسسات الأهلية يندرجون ضمن الطبقة العاملة.[1]

فالأتمتة، والسيبرنتيك قد أدت إلى اتساع نطاق العمل الذهني على حساب العمل اليدوي.

تأسيسًا على ما تقدّم، يمكن تحديد مجالات النشاط الاقتصادي للطبقة العاملة راهنًا بالصورة الآتية:

1- الإنتاج الصناعي والزراعي: اللذان يقومان على أساس إنتاج السلع المادية.

2- الإنتاج الخدمي والمعرفي: اللذان يقومان على أساس تقديم الخدمة، والمعرفة على شكل سلعة لها قيمة تبادلية، وقيمة استعمالية.

ثالثًا: نشوء الطبقة العاملة ليس بالضرورة مرهونًا بوجود قاعدة مادية صناعية كبيرة تضاهي تلك الموجودة في البلدان الرأسمالية الصناعية، بل إن انتشار العلاقات الرأسمالية، وتعميمها كفيل باستيلاد طبقة عاملة. ومن المعلوم أن العلاقات الرأسمالية ومنها العلاقات النقدية السلعية في بلادنا بدأت بالانتشار في ثلاثينات القرن العشرين، وتغلغلت بصورة أكبر مطلع ستينات القرن عينه.

رابعًا: على الرغم من استمرار بُنى ما قبل الرأسمالية، كالإقطاع وغيره في بلادنا، وفي البلاد النامية بصفة عامة، بل وقدرة هذه البنى على التكيّف مع

(1) قد يعترض البعض على تضمين موظفي الجهاز الحكومي ضمن الطبقة العاملة، بمسوغ أنهم يعملون لصالح الدولة وليس لصالح المالك ورب العمل الذي يجني من وراء جهدهم قيمة فائضة، وينسى هؤلاء أن الدولة تمثل رب عمل كبيرًا، وتسيطر عليها طبقة مافياوية، كما هي سائدة في غالبية البلدان النامية

التحوّلات الحاصلة بفعل التشوّه الذي أحدثه الاستعمار في عملية التطوّر الرأسمالي لهذه البلدان، ونمط التقسيم الدولي للعمل.

وعلى الرغم أيضًا من استمرار تأثير الرواسب القديمة على بنية الوعي، والممارسات الاجتماعية، إلا أنّه لا يمكن إنكار أن التغلغل الرأسمالي خلال الثلاثة العقود المنصرمة على الأقل قد توسّع نطاقه حتى شمل مختلف قطاعات المجتمع؛ بما فيها تلك القطاعات التي ظلت لردح طويل من الزمن تعيش في عزلة.

بتعبير آخر: إنّ توسّع دائرة الترسمل، فضلًا عن تأثيرات الكوكبية (العولمة) في الثلاثة العقود الأخيرة على الأقل، قد زعزع إلى حد كبير بنى العلاقات الاجتماعية القديمة لصالح سيادة العلاقات الجديدة شيئًا فشيئًا.. وبموجب ذلك أضحت مدفعية الرأسمالية تدكّ أسوار أكثر الأمم تأخّرًا، وتجبرها تحت طائلة الفناء على تبنّي نمط إنتاجها وفقًا لكارل ماركس.

خامسًا: التغير في الوضع الاجتماعي للمرأة في العالم النامي، ومنها اليمن، فقد شهدت الآونة الأخيرة ارتفاعًا مُطّردًا في أعداد النساء العاملات قياسًا بالمراحل السابقة، وهذا يعني زيادة في حجم الطبقة العاملة.

سادسًا: تنامي وتاثر الاضطرابات السياسية، والاجتماعية في البلدان النامية، التي هي انعكاس فعلي لتعمّق التفاوت الاجتماعي المتخذ شكل استقطاب طبقي، إذ يزداد تركُّز الثروة والسلطة في يد الطبقة السائدة، وتركّز الفقر والبؤس في أوساط الطبقة المسودة.

سابعًا: ما أحدثته السياسات النيوليبرالية في العالم بصورة عامة، وفي العالم النامي بشكل خاص، من تغيّرات عاصفة، من أبرز مظاهرها الملموسة:

1- بَلْتَرَةْ قسم عظيم من أبناء الطبقة الوسطى، والبرجوازية الصغيرة؛ بفعل تدهور مَداخيلهم وارتفاع تكاليف المعيشة، فقد أصبحت الأجور التي يتقاضونها هزيلة، بالكاد تغطي الاحتياجات المعيشية الدنيا.

2- بقدر ما أدت الخصخصة إلى تجريف القطاع العام، وتزايد حالة التفاوت الاجتماعي، وتآكل الطبقة الوسطى، واتساع رقعة الفقر، والجوع، وحرمان أغلبية السكان من الخدمات الأساسية، بقدر ما أفضت إلى تعمّم العلاقات الرأسمالية، وتشديد استغلال العمال.

إن وجود شركات خاصة وأفراد يقومون ببيع الخدمات للمواطنين كالتعليم، والخدمات الطبية والصحية، والكهرباء، والماء، اللائي كُنَّ من صلب التزامات الدولة تجاه مواطنيها، قد هوى بمعظم أعضاء الطبقة الوسطى إلى مستوى أدنى، وأصبحوا عمّالًا يتقاضون أجورًا زهيدة لا تساوي قوة عملهم، ولا توفر لهم حياة كريمة ومستقرة، أي أصبحوا "أنصاف بروليتاريين"، أو "أشباه بروليتاريين" بحسب الوصف الدَّارج.

3- كما تسببت تلك السياسات النيوليبرالية بحَرَاك اجتماعي "شاذ"، فقد أفلس الكثير من أبناء البرجوازية الصغيرة، وهبطوا من مواقعهم الاجتماعية القديمة إلى مواقع سفلى، في حين صَعَدَت طبقة طُفيلية مكونة من: مسؤولين حكوميين، ووجاهات اجتماعية إقطاعية، ورجال دين، تحالفت مع الكمبرادور، وسيطرت على المجال الاقتصادي، وعلى المجال العام، وارتهنت للخارج بغرض الحفاظ على امتيازاتها الخاصة كطبقة.

قُصارى القول: إنّ وجود الطبقة العاملة في البلدان النامية أصبح أمرًا ملموسًا، بل يتنامى ويزداد عديدها بفعل جملة من العوامل، على خلاف التصوّرات السائدة التي تنفي وجود الطبقة العاملة، أو تقلّل من حجمها وشأنها.

ومع ذلك، ينبغي عدم الإغفال إلى أن الطبقة العاملة في البلدان النامية ومنها اليمن تعيش وضعًا انتقاليًا، فلا تزال طبقة ناشئة، وضعيفة من الناحية الكيفية، لا الكمية! وسنأتي على إيضاح هذه المسألة المُلتبِسة لاحقًا.

بناءً على ما تقدم يمكن تحديد الحدود الطبقية للطبقة العاملة، والتي تشمل قسمين أساسيين:

- **العمّال المأجورين:** وهم الذين يعملون بالأجر لصالح الغير، وينتجون فائض قيمة ناتجة عن سلعة أو معلومة!
- **الشّغيلة (أو العمال الكادحين)** الذين يعملون إما:

- لصالح غيرهم، ولكنهم لا ينتجون قيمة فائضة، مثل: عمال الخدمة المنزلية.
- أو يعملون لصالح أنفسهم، فالعامل الذي يعمل في دكان صغير، أو الفلاح الفقير الذي يعمل في حقله الصغير، أو في حقل غيره وقام باستئجاره.
- كما لا نغفل شريحة العاطلين عن العمل (أو بالأحرى المُعطلّين)، وهم أولئك الأفراد القادرين على العمل، ويرغبون فيه، ويبحثون عنه، ولكن لا يحصلون عليه، أو كانوا يبحثون عنه، ووصلوا إلى حالة يأس!

(أ- 2) مفهوم النقابة العمّالية (Trade Union):

النّقابة في اللغة: يأتي لفظ "النقابة" في اللغة من الفعل "نقبَ"، ونَقُبَ على القوم نَقَابة: صار نقيبًا عليهم. والنِّقابة: قيام النقيب مقام من يمثّلهم في رعاية شؤونهم. والنِّقابة: جماعة يُختارون لرعاية شؤون طائفة من الطوائف. منهم النَّقيب ووكيله وغيرهما، مثل نِقَابة المهندسين، ونقابة الأطباء، ونقابة المهن التعليمية.[1]

وهي منظمة، أو تجمّع يضمّ العمال الذين يمارسون مهنة أو حرفة واحدة، أو الذين يباشرون عملًا في مكان واحد، أو لحساب منشأة واحدة، بقصد الدفاع عن مصالحهم الاقتصادية والاجتماعية.[2]

---

(1) إبراهيم مصطفى وآخرون، المعجم الوسيط، القاهرة، مجمع اللغة العربية، 2004، ص933

(2) مجمع اللغة العربية، معجم القانون، الهيئة العامة للشؤون الأميرية، القاهرة، 1999، ص397

وهي أيضًا: أيّ تنظيم للعاملين ينشأ بغرض إحلال، أو محاولة إحلال المساومة الجماعية محل المساومة الفردية في سوق العمل. وتسعى النقابات بصفة عامة إلى ضمان أن الأجور، وظروف العمل تخضع لقواعد تطبّق بصورة مُتّسقة على كافة أعضائها، على الرغم من أن العديد من النقابات لها أيضًا أهداف اجتماعية، وسياسية أكثر عمومية. كما يمكن أن يكون بعضها أيضًا روابط مهنية.[1]

ويعرّفها البعض بأنها: هيئة أو جماعة أو منظمة دائمة من العمال تضمهم مهنة أو أكثر، الهدف الرئيس منها تنظيم العلاقة بين العمال وأصحاب العمل، وبين العمال ورؤسائهم، وبينهم وبين أنفسهم، مع وضع شروط محددة للسلوك في أي حرفة أو عمل.[2]

وتنقسم النقابات إلى ثلاث فئات هي: النقابات الحرفية، والنقابات الصناعية، والنقابات العامة.[3]

- النقابات الحرفية، تضّم العمال الذين يقومون بعمليات صناعية أو يمارسون أعمال أو أنشطة مهنية متشابهة.
- النقابات الصناعية، وتضّم كل العمال المهرة وغير المهرة في أي صناعة. ومن الملاحظ أن العمال المهرة هم أكثر الأعضاء سيطرة على هذا النوع من النقابات.
- النقابات العامة: تشكّل تكتلًا واسعًا للنقابات التي تضم العاملين في العديد من الصناعات والمجالات المهنية المختلفة في اتحاد عمالي عام.

(1) جوردن مارشال، موسوعة علم الاجتماع، مج3، ترجمة: محمد محمود الجوهري وآخرون، القاهرة، المشروع القومي للترجمة، 2001، ص1535

(2) حسين عبدالحميد أحمد رشوان، علم الاجتماع الصناعي، الإسكندرية، دار المكتب الجامعي الحديث، 2005، ص103

(3) نفسه، ص108

(أ- 3) نشوء النقابات العمّالية وتطوّرها:

يعد ظهور نقابات عمالية (Trade Union) منظمة مؤشر على تطوّر في وعي الطبقة العاملة في أي بلد، فالنقابة العمالية هي شكل من أشكال التنظيم الاجتماعي الحديث ووعاء ديمقراطي ينظم العمال، ويمارسون من خلاله عمليات التفاعل، والاتصال البيني، مما يولّد لديهم وعيًا طبقيًا بمصالحهم.

ونشأت النقابات في العالم إثر انبثاق الثورة الصناعية، وظهور العمل المأجور، وتسيد الشعار الليبرالي "دعه يعمل" الذي أتاح للبرجوازيين استخدام العمال وتشغيلهم في المصانع والمعامل وفق الشروط التي يفرضها عليهم أولئك البرجوازيون.

وقد شهد العام 1720م ظهور أول نقابة عمّالية على مسرح التاريخ الإنساني في بريطانيا. وكان الدافع وراء إنشائها، هو حاجة العمّال الواقِعين تحت سطوة الاستغلال البرجوازي إلى التكاتف والتضامن للدفاع عن حقوقهم والمطالبة بتحسين ظروف وشروط العمل، ورفع الأجور، وتخفيض ساعات العمل... إلخ.

لم تكن الطريق معبّدة أمام العمال، فقد استخدمت الطبقة البرجوازية، والسلطة السياسية القمع الوحشي في محاولة منها لإثناء العمّال عن ذلك، وأصدرت قوانين تحرّم إنشاء نقابات، وجمعيات عمّالية. وظل هذا التحريم قائمًا طوال ما يزيد على قرن من الزمان، حتى تمكّن العمال أخيرًا من انتزاع الحق في تشكيل جمعيات عمالية عام 1829م بعد أن خاضوا صراعًا مريرًا مع مستغلّيهم الطبقيين.

ومنذ ذلك التاريخ شهدت النقابات تطوّرات كبيرة، حتى أصبحت ظاهرة عالمية الطابع وحقًا عمّاليًا تنص عليه دساتير الدول، والمواثيق، والمعاهدات الدولية.

تمثّل النقابة العمّالية حاجة موضوعية للعمّال، فهي الوعاء التنظيمي الذي يمنح العمّال إحساسًا بقيمة وجودهم كتكوين اجتماعي طبقي، وكوحدة تضامنية.

ويُفترض أن تنشأ النقابة العمّالية على أساس الإرادة الحرّة للعمال دون تدخّل الدولة، وأصحاب العمل، كما يفترض بها أن تكون مستقلة، وتقوم على أساس ديمقراطي، وبشكل علني.

ويقع على عاتق النقابة القيام بالعديد من المهام، والأدوار، فهي معنية بالدفاع عن حقوق أعضائها وتبني قضاياهم، وتمثيلهم في مواجهة ربّ العمل، والسلطة السياسية، وإزاء القوى الاجتماعية الأخرى، كما تُعنى بتوعية العمّال وتثويرهم، لانتزاع حقوقهم المشروعة، والحصول على الأجور العادلة، والإجازات المدفوعة الأجر، وتحسين ظروف العمل، وتخفيض ساعات العمل، والحصول على التأمين والضمان الاجتماعي، والتعويض العادل في حالة الإصابة، فضلًا عن ضرورة قيامها بتقديم الدعم، والرعاية لأعضائها في الظروف الصعبة، وحمايتهم من صنوف القهر، والعسف والاستغلال، ورفع مستواهم المهني، والمشاركة في رسم السياسات الاجتماعية التي تضمن للعمّال وللمجتمع بصفةٍ عامة حياة كريمة.

وعرفت الحركة النقابية في العالم اتجاهات متباينة، ومتصارعة، يمكن حصرها في اتجاهين رئيسين، هما: الاتجاه الإصلاحي، والاتجاه الثوري.

- **الاتجاه الإصلاحي (التريديونيوني)**: يحصر مهام النقابات في النضال المطلبي، كالمطالبة برفع الأجور، وتحسين شروط العمل، وتخفيض ساعات العمل والحصول على التأمين الصحي، والاجتماعي، والتعويض في حال الإصابة، ويرفض النشاط السياسي للنقابات بدعوى أن النقابات منظمات حيادية. وقد كانت النشأة الأولى للنقابات العمّالية في العالم ذات طابع تريديونيوني (إصلاحي)، نظرًا للظروف الموضوعية السائدة حينها وبساطة الوعي

العمّالي. ومع اتّضاح حقيقة التحالف الوثيق بين الرأسمال، والسلطة السياسية ضد العمّال، بدأ هذا الاتجاه يضمر، ويفقد قدرته في الانتصار لقضايا العمال، وبالتالي بات نشاط النقابات "التريديونيونية" وفقًا لفريدريك إنجلز يُمثل سلسلة طويلة من هزائم العمال، يتخلّلها القليل من الانتصارات المُنفرِدة."

- **الاتجاه الثوري:** ظهر هذا الاتجاه، ونما بعد أن وصل الاتجاه التريديونيوني إلى حالة إفلاس.. وانطلق من مبدأ تأسيسي مُؤدَّاه: ليس بمقدور النقابة العمالية مواجهة التحالف الوثيق بين الرأسمال والسلطة السياسية وتنتصر للطبقة العاملة ما لم تجمع بين النضال المطلبي، والنضال السياسي في وحدة جدلية متّسقة.

وقد عرفت الحركة النقابية في اليمن كلا الاتجاهين، كما سيتضح ذلك لاحقًا.



المبحث الثاني

تحولات الطبقة العاملة والحركة النقابية

خلال الفترة (1938 – 2019م):

(ب – 1) تشكُّل الطبقة العاملة اليمنية:

بدأت الطبقة العاملة الحديثة بالنمو وبشكل ملحوظ نهاية ثلاثينيات القرن العشرين في الشطر الجنوبي من الوطن، وبالتحديد في مدينة عدن، التي كانت حينها تخضع للاستعمار البريطاني منذ العام 1839م.

وقد ساهمت عدة عوامل في هذا التشكُّل، أبرزها:

1- انتشار العلاقات الرأسمالية، والعلاقات السلعية النقدية بفعل تدفّق السلع الأجنبية إلى عدن.

2- قيام المستعمر البريطاني بإنشاء شركات احتكارية، أبرزها: شركة البترول البريطانية "موبيل" (B.P)، وشركة "لوك توماس"، وشركة "كوري براذرز"، وشركة "البس"، وشركة "شل"، وشركة "كالتكس"، وغيرها.

بالإضافة إلى تطوير ميناء عدن لأغراض خاصة به، فمن خلاله سيطرت الشركات البريطانية الاحتكارية "على تجارة كل جنوب الجزيرة العربية".[1]

3- نشوء مزارع إقطاعية كبيرة، مثل: مزارع القطن في أبين ولحج، التي أرسى أساسها الإنجليز، وقد أعطت دفعة لتطوّر العلاقات البضاعية النقدية في الزراعة.[2]

---

(1) عمر الجاوي، الصحافة النقابية في عدن (1957 – 1967م)، عدن، مؤسسة 14 أكتوبر، (دت)، ص5

(2) فيتالي ناؤومكين، الجبهة القومية في الكفاح من أجل استقلال اليمن الجنوبية والديمقراطية الوطنية، موسكو، دار التقدم، موسكو، 1984، ص19

4- تدهور الزراعة ومردودها، وتقلُّص فرص العمل في الريف، وتنامي عدد السكان، كل ذلك دفع بالعديد من أبناء الريف لشد الرحال إلى مدينة عدن للبحث عن فرص عمل فيها.

فقد مثلت عدن آنئذٍ قِبلة للمهاجرين الريفيين ولا سيما أبناء محافظتي تعز وحضرموت نظرًا لما احتلته من مكانة خاصة لدى المستعمر، وشركاته الاحتكارية، وهو ما جعل منها أول مركز تجاري، وصناعي على مستوى اليمن.

5- قيام الإدارة الاستعمارية بتأسيس مكتب العمل عام 1938م، وأُطلق عليه اسم (Labor Office)، وذلك بعد أن ازداد تجمّع العمّال في مرافق وأماكن عمل مختلفة كالميناء، والمِملاح، والبناء، والتجارة، وشركات التصدير، والاستيراد الأجنبية، وشحن وتفريغ البواخر، حيث كان على إدارة مكتب العمل القيام بدور الوسيط لتسهيل مهمة طلبات أصحاب الأعمال من الشركات، والدوائر الحكومية، والمقاولين وغيرهم.[1]

أما في الشطر الشمالي من البلاد، فقد بدأت الطبقة العاملة بالتكوّن بوقت متأخّر نسبيًا، وبالتحديد في مُستهل خمسينات القرن الفارط.. ويُعزى سبب هذا التأخّر إلى سياسة العزلة التي انتهجها الإمام يحيى حميد الدين، الذي حكم اليمن الشمالي خلال الفترة (1918 - 1948م)، إذ قام بسد الطريق أمام تغلغل التكنيك المعاصر في البلاد، ومنعها من اللحاق بالتقدّم الاجتماعي[2]، كما أعاق قيام صناعة وطنية، وبناء الهياكل التي تدخل في تراكيب الفروع الاقتصادية.[3]

(1) عبدالله علي مرشد، نشوء وتطوّر الحركة النقابية والعمّالية في اليمن، بيروت، دار ابن خلدون، 1981، ص112
(2) إيلينا جولوبوفسكايا، ثورة 26 سبتمبر في اليمن، ترجمة: محمد قائد طربوش، بيروت، دار ابن خلدون، 1982، ص127
(3) نفسه، ص43

لقد عانت "اليمن المتوكلية" إبّان حكم الإمام يحيى من التخلّف الشديد في كافة مناحي الحياة، فالمدن اليمنية ظلت من حيث شكلها الخارجي شبيهة بمدن القرون الوسطى، إذ أُحيط الكثير منها بأسوار عالية، حيث لا يُسمح بالدخول إليها إلا من البوابة التي تُغلق في الليل، وأثناء تأدية الصلاة.[1]

ولم يكن هناك نظام نقدي، ولم يكن ثمّة بنك في اليمن المتوكلية، وكانت خزينة الدولة هي خزينة الإمام، فقد كان الإمام يتصرّف بها حسبما يشاء بدون رقيب.[2]

غير أن هبوب رياح التغيير واندلاع الثورة الدستورية "الموءودة" في فبراير 1948م، واغتيال الإمام يحيى، قد أرغمت وريث العرش الملكي الإمام أحمد بن يحيى حميد الدين، الذي حكم اليمن الشمالي خلال الفترة (1948 – 1962م) على "تخفيف" سياسة العزلة، والانفتاح الجزئي على العالم.

فبدأت البضائع الأجنبية تتدفّق إلى مختلف مناطق البلاد، مما تسبّب بتدهور الكثير من الصناعات الحرفية الصغيرة، وأفلس أصحابها، وأصبحوا لاحقًا عمّالًا مأجورين.[3]

كما قامت حكومة الإمام أحمد بعقد الاتفاقات الاقتصادية مع الدول، والشركات الأجنبية، ففي عام 1950م مُنحت شركة أرامكو حقًا احتكاريًا بالتنقيب عن النفط في مناطق مختلفة من اليمن، وفي 1955م مُنحت الشركة الأمريكية (يمن ديفلوبمنت كريدش أف واستجين) حق المسح والتنقيب عن المعادن بما فيها النفط في بعض المناطق اليمنية.[4]

---

(1) نفسه، ص127

(2) نفسه، ص77

(3) يُنظر: نفسه، ص130

(4) يُنظر: نفسه، ص61

وأنشأ الإمام أحمد عددًا من الشركات المساهمة في مجال الخدمات، والمواصلات من أبرزها: شركة المحروقات اليمنية، نشأت في أغسطس عام 1961م، وشركة طيران اليمنية، أسست في يناير 1962م، وقد حدد الإمام أحمد حصته ب (51٪)، واشترك في هذه الشركات كبار التجار، منهم من كانوا مهاجرين عادوا إلى الوطن، مثل عبدالغني مطهر[1]، ومنهم من ارتبطوا بصلات وثيقة بالأسرة الحاكمة مثل: الجبلي، والشيخ الإقطاعي هادي هيج، وآخرين.

ونشأت شركات تجارية أخرى تابعة للبرجوازية التجارية، مثل: شركة هائل سعيد أنعم وشركائه التي احتكرت توكيلات الشركات الأمريكية، والبريطانية في توزيع البضائع المورّدة، كالنفط، والإسمنت، والكبريت، والسكر...إلخ، وشركة محمد الزغير التي نشطت في مجال استيراد مشتقات النفط، والبضائع الغذائية... إلخ.[2]

وأبرمت سلطة الإمام أحمد عددًا من الاتفاقيات مع بعض الدول الرأسمالية، والاشتراكية، اتفق بموجبها على إنشاء ميناء في الحديدة، وبناء مصنع الغزل والنسيج بصنعاء، ومصنع الزجاج في تعز، ومصنع الأسماك في الحديدة، ومجموعة أخرى من مصانع دباغة الجلود، والسكر، والإسمنت، والسجائر، ومعمل الألمنيوم، ومع ذلك بقيت أغلب هذه المشاريع حبرًا على ورق؛ باستثناء ميناء الحديدة الذي قام ببنائه الاتحاد السوفياتي، وقد بدأ فيه العمل منذ خريف 1957م. واستطاع الميناء في ربيع 1961م استقبال ورسو البواخر، وجهز الميناء بعدّة آليات حديثة الصنع، وجيدة التصميم.[3]

---

(1) بتصرف: سعيد الجناحي، أوائل المغتربين وحكايات العبور إلى الوطن، صنعاء، مركز عبادي للدراسات والنشر، 2002، ص175

(2) إيلينا جولوبوفسكايا، مرجع سبق ذكره، صص137، 148

(3) يُنظر: نفسه، صص59 – 60

مثّل بناء ميناء الحديدة عاملًا هامًا لاجتذاب الأيدي العاملة، وتأهيلها، فقد عُدّ بمثابة مدرسة لتهيئة الكوادر المحلية، إذ اكتسب العمال المعرفة ببعض الاختصاصات وأصبحوا عمّالًا ماهرين، نجّارين، وبرّادين، وغوّاصين، وكهربائيين... إلخ.[1]

وإلى جانب هؤلاء العمّال الأجراء، تشكّلت شريحة اجتماعية أخرى: الحمّالون، وكانوا يقومون بأعمال الشحن والتفريغ في الميناء.[2]

كان من المنطقي أن يستمد هذا التشكّل الأولي، والبطيء للطبقة العاملة من خصائص البنية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد جنوبًا وشمالًا، وطبيعة السلطات المسيطرة على كلا الشطرين.

على أن النصف الثاني من الخمسينات شهد نموًّا عاصفًا للطبقة العاملة في عدن[3] وبدأت تبرز كقوة منظّمة من خلال نشوء النقابات العمّالية.

(ب – 2) ولادة الحركة النقابية اليمنية، وسيرورتها (1950 – 2019):

لقد نَمَتْ النقابات العمّالية في بداية الأمر بصورة بطيئة؛ نظرًا لطبيعة الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية السائدة آنذاك، وضعف الوعي الطبقي للطبقة العاملة، وعدم الإدراك بأهمية العمل النقابي كأداة لتحقيق أهدافها، والدفاع عن مصالح، وحقوق أعضائها.

وشهدت الحركة النقابية العمالية اليمنية طوال تاريخها المديد الكثير من التحوّلات، فقد حققت صعودًا ناهضًا خلال مراحل تاريخية معينة، وبخاصة الفترة الممتدة (1957 – 1967م) التي ترافقت مع تصاعد زخم النضال

(1) نفسه، صص130 – 131

(2) نفسه، ص132

(3) فيتالي ناؤومكين، مرجع سبق ذكره، ص22

الثوري، والتحرّري في الجنوب والشمال على السواء، وأسفر عن اندلاع ثورتين عظيمتين هما: ثورة 26 سبتمبر 1962م، التي طوت صفحة النظام الإمامي الثيوقراطي في الشمال، وثورة 14 أكتوبر 1963م ضد الوجود الاستعماري في الجنوب، وصولًا إلى تحقيق الاستقلال الناجز في 30 نوفمبر 1967م.

كما مُنيت الحركة النقابية في اليمن بنكسات، وإخفاقات خلال مراحل تاريخية عديدة بفعل عوامل سياسية بدرجة أساسية.

أولاً: النقابات العمّالية في الشطر الجنوبي (1950 – 1990م):

كانت عدن سبّاقة في نشوء النقابات العمالية المنظمة على مستوى اليمن، بفعل تطوّر اقتصادها، لاسيما توسيع الميناء، وبناء مِصفاة الزيت، وازدياد أعداد العمال، ونشاط التنظيمات الوطنية الأولى.[1]

ولا يوجد اتفاق حول تاريخ محدّد لبداية نشوء النقابات العمالية، فهناك ثلاثة آراء:

الرأي الأول: يذهب عبدالله مرشد أحد القيادات الريادية للحركة النقابية إلى القول بأن بداية نشوء النقابات في عدن تعود إلى ما قبل أربعينات القرن العشرين، مستشهدًا بقيام السلطات الاستعمارية البريطانية بإنشاء مكتب العمل في عام 1938م، وإصدار "قانون نزاعات العمل والنقابات" عام 1942م "الذي لم يصدر اعتباطًا، إنما يصدر بعد أن تكون قد تكونت النقابات، وذلك لغرض كبحها وتسخيرها" على حد تعبيره.[2]

والرأي الثاني: يقول بأن النقابات نشأت مطلع الخمسينات، وإن كان يتفق حول قضية إصدار قانون للنقابات، ونزاعات العمل قبل هذه الفترة، وتحديدًا في

---

(1) نفسه، ص50

(2) عبدالله علي مرشد، مرجع سبق ذكره، ص112- 113

العام 1942م، غير أن طلبات التسجيل الأولى للنقابات لم تقدّم إلى السلطات الاستعمارية البريطانية آنذاك إلا بعد مرور 10 سنوات على اتخاذ القانون.(1)

الرأي الثالث: يؤكّد على أن العمل النقابي بدأ عام 1948م، ويستشهد على ذلك بأنه في سبتمبر 1948م أضرب عمّال شركة تجارية هي (الشركة الأنجلو إيرانية) مقدّمين مطالب اقتصادية.(2)

ونذهب إلى تأييد الرأي الثاني الذي يقرر بأن نشأة النقابات العمّالية تعود إلى مطلع الخمسينات، فوجود حراك عمّالي، وإضرابات عمّالية عفوية قبل الخمسينات لا يعني بالضرورة وجود نقابات عمالية منظمة بالأسلوب والمعنى الفعلي لها.(3)

لقد شهد مطلع الخمسينات سلسلة إضرابات عمالية، وبدأت الطبقة العاملة في التعبير عن نفسها بين تيارات ثلاثة:

1- **تيار الانفصالية، ومثّلته الجمعية العدنية** بقيادة: حسن علي بيومي، وأحمد محمد خليل، وعلي محمد لقمان، وأحمد محمد العلوي، وعبده حسين الأهدل، ومحمد علي الأسودي.

وعبّر هذا التيار عن مصالح البرجوازية التجارية العدنية التي ارتبطت بالمستعمر، وعُرف بالنّزعة الانفصالية الضيقة التي نادت بالحكم الذاتي لأبناء عدن، واتخذ مواقف عدائية تجاه العمال المهاجرين القادمين، سواء من المحافظات الجنوبية، أو المحافظات الشمالية.

---

(1) فيتالي ناؤومكين، مرجع سبق ذكره، ص50

(2) عمر الجاوي، مرجع سبق ذكره، ص8

(3) في فترة ما قبل الخمسينات وجدت أشكال بسيطة وعفوية من التجمعات العمالية، على نحو "جمعيات ونوادٍ عمالية" تعاونية ضمت أبناء مهنة واحدة، أو أبناء منطقة معينة، وكانت تقوم بتقديم العون لأعضائها المحتاجين وقد أنشئت أول جمعية وهي "جمعية النجارين" في العام 1935م وتلتها بأربع سنوات في العام 1939م نشوء "جمعية الصلاوية"، ضمّت عمالًا من أبناء منطقة الصلو، كانوا يعملون في الميناء لنقل وتنزيل البضائع كما أنشئت العديد من الأندية العمالية ذات الطابع المناطقي، مثل نادي العمال اللحجي، ونادي الأعبوس، ونادي الأثاور، ونادي المياسرة، وغيرها(انظر: عبدالله مرشد، ص113، 114، 116) وفي كل الأحوال فإن الطابع القروي والتعاوني التقليدي لهذه الجمعيات والنوادي العمالية يختلف اختلافًا بيّنًا عن التنظيم النقابي الحديث

2- تيار تبنّى الدعوة لوحدة الجنوب العربي، ومثّلته رابطة أبناء الجنوب العربي، تأسّس عام 1951م، بقيادة: محمد علي الجفري، وشيخان عبدالله الحبيشي، وعبدالله علي الجفري.

وقد مثلت الرابطة أولى المنظمات السياسية في جنوب اليمن، ورفعت في بادئ الأمر شعارات وحدوية الجنوب، وشعارات قومية، وشعارات وطنية ضد الاستعمار.

وانخرط في صفوفها خليط من السياسيين من ذوي التوجّهات السياسية، والمنابت الطبقية المختلفة، فقد ضمّت من أبناء الأسر السلاطينية، والعائلات الغنية، إلى جانب القوميين، والماركسيين. وبسبب هذا الخليط غير المتجانس، شهدت الرابطة حالة انشقاقات في صفوفها، لاسيما عام 1955م، بعد أن شاركت قيادة الرابطة في انتخابات المجلس التشريعي الشكلية، التي أشرفت عليها السلطات الاستعمارية في مستعمرة عدن.

3- تيار ثوري بدأ يهتم بالمصالح الطبقية للعمّال وأكد على وحدة اليمن الطبيعي (جنوبًا وشمالًا) بقيادة المناضل والصحفي الأبرز عبدالله عبدالرزاق باذيب.[1]

شهد العام 1951م نشوء نقابة "رابطة عمّال الصناعات المتنوعة"، وفي 1952م "اتحاد عمّال وموظفي شركة عدن للطيران".[2]

وأسّس اتحاد عمّال وموظفي عدن في عام 1952م تحت التأثير المباشر من جانب رابطة أبناء الجنوب العربي.[3]

---

(1) عمر الجاوي، مرجع سبق ذكره، ص8

(2) عمر الجاوي، مرجع سبق ذكره، ص11

(3) فيتالي ناؤومكين، مرجع سابق، ص50

وهكذا جرى تأسيس النقابات العمالية، ووصل عدد النقابات الكبيرة حتى العام 1955م في عدن إلى (12) نقابة، من بينها نقابة شركات الاستيراد والتصدير: شركة "البس"، وشركة "لوك تامس"، وشركة "كوري براذرز"، وغيرها.[1]

بدأ الحَرَاك النقابي يتنامى، ففي عام 1955م نفذت النقابات حملة مقاطعة لانتخابات مجلس عدن التشريعي، لكونها انتخابات شكلية، وتلبّي مصالح السلطات الاستعمارية. وقد انضمت لحملة المقاطعة كل الهيئات والمنظمات الوطنية عدا حزبي "الجمعية العدنية"، و"رابطة أبناء الجنوب" الرجعيين. لقد كانت هذه المقاطعة بمثابة مظاهرة هامة لقوة الحركة النقابية وشاهد على أهمية منظمات الطبقة العاملة. كما مثلّت أول موقف سياسي للنقابات ليس فقط ضد الاستعمار، وإنما أيضًا ضد الأحزاب السياسية الرجعية التي شاركت في هذه الانتخابات".[2]

لقد كان من نتائج مشاركة الرابطة في هذه الانتخابات أن حدث انشقاق بعض الوطنيين، والنقابيين منها وقيامهم بتأسيس كيان سياسي جديد هو "الجبهة الوطنية المتحدة" بزعامة: محمد عبده نعمان رئيس نقابة المعلّمين، وعبدالله الأصنج، رئيس نقابة شركة طيران عدن، ومحمد سالم علي، رئيس نقابة عمّال المواصلات، وعبدالقادر الفروي، رئيس نقابة شركة لوك توماس، وعبده خليل سليمان، رئيس نقابة عمّال الميناء، وعبدالله عبدالرزاق باذيب، سياسي وصحفي ذو التأثير الواسع.

(1) عمر الجاوي، مرجع سبق ذكره، ص11
(2) نفسه، ص13

وبدأت الطبقة العاملة، وفصائل الحركة الوطنية تتبين بوضوح أنه بدون وحدة النضال ضد الحكم الإقطاعي في شمال البلاد، والاستعمار في جنوبها لا يمكن أن يحقق الشعب اليمني أهدافه الوطنية والاجتماعية.[1]

إنّ إعلان الجبهة المتحدة عبّر أساسًا عن وجود جناح يساري في الحركة الوطنية في ذلك الوقت وخاصة عام 1955م، وعن أماني العمّال، وصغار الموظفين، والطلبة.[2]

وقد رفعت الجبهة المتحدة شعار الوحدة اليمنية في وجه المحاولات الاستعمارية الرامية لتفتيت وحدة الطبقة العاملة، وزرع بذور الشِقاق بين أبناء الجنوب، وبين العمّال القادمين من الشطر الشمالي، فقد أصدرت السلطات الاستعمارية قانون "حقوق المواطنة في عدن" الذي نصّ على اعتبار كل "أبناء الكومنولث البريطاني مواطنين في عدن". وعلى الضد من ذلك فقد صنف القانون اليمنيين من أبناء الشطر الشمالي، والمحميات مهاجرين لا يملكون حقوق المواطنة، هؤلاء اليمنيون الذين مثّلوا حتى عام 1955م، حوالي (72٪) من إجمالي سكان عدن.[3]

لقد أدرك الاستعمار البريطاني خطورة هذا النهج الجديد الذي أرسته الجبهة الوطنية المتحدة، فعمل على نفي قادتها، وكان أبرز من تم نفيه محمد عبده نعمان، الأمين العام للجبهة الوطنية المتحدة ورئيس نقابة المعلمين.[4]

استمرت عملية نفي وطرد القيادات النقابية، والسياسية، وكذلك العمال، فحتى بداية عام 1956م قامت السلطات الإنجليزية بطرد حوالي (700) عامل من عدن، لقد سبّب هذا النفي التعسفي أزمة في الكوادر المجرَّبة، والواعية في

---

(1) بتصرّف: نفسه، ص 13- 14

(2) أحمد عطية المصري، النجم الأحمر فوق اليمن، ط3، بيروت، مؤسسة الأبحاث العربية، 1988، ص86

(3) عمر الجاوي، مرجع سابق، ص10

(4) نفسه، ص14

قيادة النقابات، الأمر الذي اضطر الجبهة الوطنية المتحدة والنقابات إلى التفكير الجدّي في إنشاء اتحاد يضم كل النقابات في عدن.[1]

تشكيل مؤتمر عدن للنقابات:

تأسّس مؤتمر عدن للنقابات في 3 مارس العام 1956م، كإطار نقابي، توحيدي لجميع النقابات التي بلغ عددها في ذلك الوقت (25) نقابة، وهي:[2]

1- نقابة العمال والفنيين.
2- نقابة عمال (أنجلو إيرانيين) كمبني.
3- نقابة الموظفين المدنيين للقوات المسلحة.
4- نقابة عمال المصافي.
5- نقابة عمال شل.
6- نقابة عمال كالتكس.
7- نقابة عمال موبيل أويل.
8- نقابة عمال أمانة ميناء عدن.
9- نقابة عمال لوك توماس.
10- نقابة عمال الملح.
11- نقابة عمال محطات البترول.
12- نقابة عمال البنوك.
13- نقابة عمال المعلمين.
14- نقابة عمال البنو.
15- نقابة عمال البرق واللاسلكي.
16- نقابة عمال البريد والتلفون.
17- نقابة عمال خطوط عدن الجوية.
18- نقابة عمال محلج القطن.
19- نقابة عمال البلدية.
20- نقابة عمال الحكومة والحكومات المحلية.

(1) نفسه، ص15

(2) عبدالله مرشد، مرجع سابق، صص129- 130

21- نقابة عمال الباصات.
22- نقابة عمال القوات المسلحة.
23- نقابة عمال سائقي التاكسي.
24- نقابة عمال المطابع.
25- نقابة جمعية الموظفين العدنية.

وتشكلت قيادة المؤتمر من: عبدالله الأصنج- رئيسًا، وعضوية علي حسين القاضي، وصالح محسن، وعبدالله عبدالمجيد السلفي، وعبده خليل سليمان، ومحمد سعيد مسواط، ومحمد عبده نعمان الحكيمي، ومحمد سالم علي، عبدالله علي عبيد، وزين صادق الأهدل، وغيرهم.

وقد تضمّن دستور المؤتمر شعارات تقدمية، ودخلت فيه عناصر قيادية تقدّمية كان لها إسهام كبير في تنظيم الطبقة العاملة.[1]

ما من شك، أن واقع الاستغلال الذي مارسته الشركات الاحتكارية، وواقع القهر الذي مارسه الاحتلال البريطاني، وصعود القومية العربية، وأصدائها قد وفّرت الأرضية الملائمة لنشوء النقابات وانتظامها في كيان نقابي موحّد. إنّ هذه الخطوة قد شكّلت أهمية كبيرة على صعيد الطبقة العاملة والحياة السياسية في البلاد، فقد أصبحت الطبقة العاملة قوة اجتماعية، وسياسية مؤثّرة في المشهد الوطني، واكتسبت نضجًا وتمرُّسًا في النضال، فقد تعددت أساليب نضالها بين الإضرابات، والمظاهرات، والانتفاضات، كما انخرطت بفاعلية في النضال الوطني الساعي إلى تحرير الشطر الجنوبي من سيطرة الاستعمار البريطاني وتخليص الشطر الشمالي من قبضة الحكم الإمامي الكهنوتي.

ومع ذلك، لم يكن وضع مؤتمر عدن للنقابات منذ تأسيسه مُستقرًا، فقد بدأت الانقسامات، والصراعات تتكشف بين اتجاهين أساسيين:

---

(1) الجاوي، مرجع سابق، ص16

الاتجاه الأول: الاتجاه التريديونيوني "الإصلاحي/ الاقتصادوي" بقيادة عبدالله الأصنج، الذي أراد حصر نشاط المؤتمر، والنقابات المنضوية فيه على الجانب المطلبي الاقتصادوي فقط، وعزله عن النشاط السياسي، والنضال الوطني العام بدعاوى زائفة.

الاتجاه الثاني: الاتجاه الثوري "اليساري"، الذي أكد على ارتباط، وتواشج مسار النضال النقابي المطلبي بمسار النضال الوطني العام، فالقهر، والاستغلال الذي يطال سواءً العمال أم المواطنين اليمنيين ينبثق من منبع واحد، وهو الاستعمار البريطاني، وشركاته الاحتكارية، وعليه أدركت القيادات النقابية الثورية أنه لا يمكن تحقيق خلاص جزئي للطبقة العاملة إلا في إطار تحقيق الخلاص العام لليمن من الاستعمار، ومن الإمامة.

يشير عمر الجاوي إلى أن محاولات الأصنج، وجماعته لصرف النقابات عن الانخراط في النضال الوطني العام قد جاء بتأثير من حزب العمّال البريطاني الذي وضع ضمن أهدافه توجيه النقابات في المستعمرات على أساس "النقابية" المحدّدة سلفًا بالمطالب الاقتصادية، والابتعاد عن السياسة. فلقد زار عدن كثير من النقابيين الإنجليز بحجة المساعدة في تنظيم النقابات.. ونتيجة لنشاطهم وُجدت بعض التغييرات في تركيب قيادة مؤتمر عدن للنقابات وفي الدستور نفسه. فقد تمكّن الخبراء المرسلون من النقابات البريطانية أن يقنعوا قيادة مؤتمر عدن للنقابات بتطرّف الدستور الأول "ويساريته" التي لا يمكن أن تساعد على إيجاد لغة مشتركة بين النقابات، والشركات الاحتكارية في عدن.[1]

وكان من ثمار هذه المساعي أن تم تغيير الدستور الأول للمؤتمر، وإصدار دستور جديد لم ينص لا من قريب ولا من بعيد على نضال العمّال من أجل أهدافهم السياسية، والطبقية المشروعة.

---

(1) نفسه، ص25

كما تم تغيير الشعار من "الخبز، الحرية، السلام" ورفع شعار قومي: "وحدة، حرية، اشتراكية" وتغيير الاسم من "مؤتمر عدن للنقابات" إلى المؤتمر العمّالي عام 1958.

ويضيف الجاوي قائلًا: يفسّر هذا التقبّل السريع لمثل هذه السياسة "الغربية" المنشأ الطبقي، والفئوي للقادة في عدن، الذين لا ينتمون إلى الطبقة العاملة إطلاقًا من ناحية التركيب، والانتماء الأيديولوجي، فعلى سبيل المثال: كان رئيس مؤتمر عدن للنقابات العيدروس واحدًا من أكبر التجار الوسطاء في عدن، والأمين العام للمؤتمر عبدالله الأصنج، مديرًا لفرع شركة الطيران البريطانية (BOAC)، ولقد ساعدته السلطات والشركة في القفز على رأس مؤتمر عدن للنقابات.[1]

في أغسطس 1960م أصدرت سلطات الاستعمار البريطاني قانون العلاقات الصناعية، وقد تضمن القانون تحريم الإضرابات، وإنشاء محكمة عمالية تقوم بحل الخلافات، والمنازعات التي تحدث بين العمّال وأرباب الأعمال[2]، وقد مثل هذا القانون سوطًا على رقاب العمال، وقد تسبّب بتداعيات كبيرة تمثلت في حالة سخط عام، وإضرابات عمالية شملت مختلف القطاعات.

لقد كان موقف قيادة المؤتمر العمالي مواربًا، فقد حاولت تقديم تنازلات للسلطات، ودعت العمال للكفّ عن الإضرابات، لأجل الحفاظ على الحركة النقابية، وفي الوقت نفسه لم تعترف بالقانون المعادي للعمّال، غير أن القيادات النقابية الثورية واصلت تنظيم الاضرابات، بينما ظلّت القيادة الإصلاحية التريديونينية تصوب جهودها نحو عقد اتفاقات بين النقابات، وأرباب العمل، من شأنها تخلّي العمّال عن الإضرابات.[3]

---

(1) نفسه، صص26-27

(2) يُنظر: عبدالله مرشد، مرجع سابق، ص139

(3) فيتالي ناؤومكين، مرجع سابق، صص54-55

تواصلت إذن عملية تنظيم الإضرابات واتسع نطاقها، رغم وجود قانون يمنع الإضراب، ورغم الموقف المتخاذل للقيادة الإصلاحية في المؤتمر العمالي. وكان من أبرز تلك الإضرابات: إضراب نقابة العمّال والفنيين 1961م، وإضراب عمال المصافي 1962م، وإضراب المزارعين في لحج وأبين والعواذل ضد سيطرة الإنجليز على السوق المركزية لبيع الخضار، والفواكه 1961، بالإضافة إلى الانتفاضة الطلابية في فبراير 1962 ضد السياسة التعليمية.[1]

وفي عام 1963م، نفّذ عمال زراعيون في سلطنة الفضلي[2] بمحافظة أبين إضرابًا شاملًا بسبب العسف الذي مارسه السلطان الفضلي بحق العمال الزراعيين.[3]

واجهت السلطات الاستعمارية هذه الإضرابات، والانتفاضات بعنف وحشي، وقد سقط العشرات من الشهداء والجرحى، وزجّ بالعشرات من القيادات العمالية، والعمّال في المعتقلات، فيما تم نفي المئات إلى الشطر الشمالي، ومع كل ذلك لم تتمكّن هذه الإجراءات القمعية من إخماد جذوة الاحتجاجات العمّالية.

المؤتمر العمّالي أمام مُفترق طرق.. وبروز النقابات الست:

جاءت الأحداث والتطوّرات التي شهدتها المناطق الجنوبية منذ عام 1963م لتزيد من حدة الاستقطاب في أوساط الحركة النقابية، وتضع المؤتمر العمالي على مفترق طرق، ويمكن تبيان ذلك من خلال موقفين هامّين:

---

(1) عبدالله مرشد، مرجع سابق، صص145- 146

(2) إحدى السلطنات التي كانت القائمة إبان فترة الاحتلال البريطاني، كانت تمثّل إقطاعية زراعية كبيرة تتبع السلطان أحمد عبدالله الفضلي، ويزرع فيها القطن وتموّن مصانع "لانكشتر" البريطانية بمادة القطن (عبدالله مرشد، ص160) وبقدر ما شكّل هذا الإضراب مؤشرًا على تنامي وتوسّع الوعي الطبقي لدى العمال الذي امتد إلى السلطنات الريفية المعزولة عن المركز الحضري والصناعي (عدن) والتي لا تزال تعيش في أوضاع القرون الوسطى بقدر ما خلق حالة خوف، ورعب لدى السلطات الاستعمارية ومواليها من السلاطين من تنامي هذا الوعي

(3) عبدالله مرشد، مرجع سابق، ص160

الأول: انطلاق شرارة ثورة 14 أكتوبر 1963م من جبال ردفان، وبدء سريان الكفاح المسلح بقيادة الجبهة القومية[1] ضد الاستعمار البريطاني، وقد أعلنت القيادات النقابية الثورية عن مساندتها لهذا الخيار، فيما وقفت قيادة المؤتمر العمّالي على النقيض من ذلك؛ ووضعت رهانها على خيار المفاوضات مع الاستعمار.

ولما كشفت الأيام خطأ موقف قيادة المؤتمر العمّالي، والتفاف الجماهير حول الجبهة القومية، وخيار الكفاح المسلّح حاولت قيادة المؤتمر العمّالي تدارك الأمر. ففي منتصف عام 1965م، أعلن عبدالله الأصنج، وجماعته عن حلّ حزب الشعب الاشتراكي[2] وتشكيل منظمة تحرير الجنوب المحتل، وقد ضمّت هذه الجبهة قادة رابطة أبناء الجنوب العربي وعددًا من السلاطين، والمشائخ، وكان الهدف من وراء تشكيل هذه الجبهة هو مواجهة الجبهة القومية، لكن أتت الرياح بخلاف ما اشتهته سفن الأصنج وجماعته، وارتد الأمر عليها.

يعلّق عمر الجاوي بالقول: لقد وضع هذا الحدث النهاية المؤسفة لقادة المؤتمر العمّالي كونهم اشتركوا مع الرابطة التي تعتبر أكثر المنظمات رجعية في المنطقة، وانتهى معهم تاريخ من الخداع السياسي للعمال من قبل القادة.[3]

الموقف الثاني: في مايو 1965م نُفِذّ أول عمل تضامني عمّالي نظّمته العناصر الثورية[4] في النقابة العامة لعمال البترول تضامنًا مع عمال المصافي الذين تعرضوا

---

(1) الجبهة القومية لتحرير جنوب اليمن المحتل، تأسّست في أغسطس 1963م، وتشكّلت من المنظمات التالية: حركة القوميين العرب، والجبهة الناصرية، والمنظمة الثورية لجنوب اليمن المحتل، والجبهة الوطنية، والتشكيل السرّي للضباط والجنود الأحرار، وجبهة الإصلاح اليافعية، وتشكيل القبائل

(2) كان الدافع وراء تأسيس حزب الشعب الاشتراكي في يوليو 1962م هو تخوّف الأصنج، وقيادة المؤتمر العمّالي من نفوذ الماركسيين المتعاظم في النقابات، لاسيا بعد إعلان تأسيس اتحاد الشعب الديمقراطي بزعامة عبدالله عبدالرزاق باذيب في 22 أكتوبر 1961م (ينظر: فيتالي ناؤومكين، مرجع سابق، ص57) وقد كان حزب الشعب الاشتراكي هذا بمثابة فاترينة لمؤتمر عدن للنقابات بحسب توصيف عمر الجاوي

(3) عمر الجاوي، مرجع سابق، ص64

(4) هامش: كان من أبرز العناصر الثورية: عبدالله عبدالمجيد السلفي، ومحمد صالح عولقي، وعبدالله علي مرشد والملح، والعوبلي، والطيطي وغيرهم

للطرد من قبل إدارة الشركة، وكان عددهم (200) عامل، حيث امتنع العمال عن العمل ما تسبب بشل الحركة في عموم البلاد، فقد تعطّلت المطارات، والموانئ، ووسائل النقل البرية في عدن، وما كان يسمّى المحميّات الشرقية والغربية، وبذلك استطاعت النقابة من خلال هذه الخطوة أن ترغم إدارة شركة المصافي على إعادة العمّال المطرودين ودفع رواتبهم كاملة. وقد مثّلت هذه الخطوة البداية الفعلية لنشاط النقابات الست الثورية.[1]

اتخذت قيادة المؤتمر العمّالي موقفًا سلبيًا حيال هذه القضية، وتخلّت عن العمّال، وكشفت هذه الخطوة عن حاجة العمّال لقيادة نقابية ثورية، تتبنّى قضايا العمال، وتقف إلى صفّهم، قيادة بديلة عن القيادة المتربّعة على رأس المؤتمر العمّالي.

كما أكّدت هذه الخطوة على قيمة الوحدة النقابية، والتضامن العمّالي، فوعي العمّال وتضامنهم ووحدتهم كفيل بإرغام الرأسمال المستغل للانصياع لشروطهم، وتحقيق مطالبهم.

لقد كان من نتائج ذلك أن تغيّر التركيب الداخلي للمؤتمر العمّالي، فمن التسعة الاتحادات التي تشكل قوام المؤتمر، انسحب ستة وسمّوا أنفسهم **بالنقابات الست**[2] وهي:

1- النقابة العامة لعمّال البترول.

2- نقابة عمّال وموظفي البنوك المحليين.

3- نقابة عمّال وموظفي أمانة الميناء.

4- النقابة العامة للمعلمين.

5- نقابة عمّال وموظفي اتحاد الطيران المدني.

6- نقابة عمّال وموظفي البناء والإنشاء والتعمير.

---

(1) بتصرّف: عبدالله مرشد، مرجع سابق، صص173 -174

(2) عمر الجاوي، مرجع سابق، ص63

تكشف التجربة النضالية للنقابات الست عن دروس هامة في النضال الوطني، وأساليب العمل بين الجماهير، وحري الاستفادة منها.

لقد حققت هذه النقابات الست انتصارات متتالية على القيادة التريديونية، واستطاعت كسب القاعدة العمّالية العريضة، وذلك بفعل العوامل الآتية:

1- دعم قادة النقابات الست لخيار الكفاح المسلّح بقيادة الجبهة القومية منذ أول وهلة باعتباره الخيار الوطني الكفيل بتحقيق الاستقلال.

2- كسب العمّال، وذلك بسبب المواقف المبدئية التي اتخذتها قيادة النقابات الست، وتبنّيها لقضايا العمّال والوقوف في صفّهم.

3- الأنشطة المتنوعة التي مارستها قيادة النقابات الست، من إضرابات وخلافه، وانخراطها في النضال السياسي الوطني، وعدم تقوقعها في النشاط المطلبي.

4- رفع شعار الوحدة اليمنية، والاستقلال الوطني.

5- قيام قادة النقابات الست بنسج علاقات خارجية مع الاتحاد العمالي العربي، وجامعة الدول العربية، وتوضيح حقيقة الانقسام في المؤتمر العمالي، ومن ذلك على سبيل المثال: قيام قادة النقابات الست في يناير 1966م ببعث برقية إلى الأمين العام لجامعة الدول العربية توضح فيه انتهاء شرعية قيادة المؤتمر العمّالي، استنادًا إلى القانون الأساسي للمؤتمر الذي حدّد نهاية الولاية القانونية للمجلس التنفيذي للمؤتمر نهاية 1965م.[1] وكان من نتائج ذلك أن دعا الاتحاد العام للعمال العرب قادة كلّ النقابات في عدن إلى القاهرة لإدارة حوار بينهم وقد تم الاتفاق على إجراء انتخابات لانتخاب مجلس تنفيذي جديد للمؤتمر العمّالي، وقد أيدت النقابات الست هذا الاتفاق.[2] وهكذا أسدل

---

(1) نفسه، ص77

(2) نفسه، ص84

الستار على الأصنج، وجماعته، وأصبح النقابيون الثوريون في صدارة المشهد النقابي.

الحركة النقابية الجنوبية فيما بعد الاستقلال، وحتى قيام الوحدة:

بُعيد تحقيق الاستقلال في 30 نوفمبر 1967م، والذي كان للحركة العمّالية وللحركة النقابية إسهام وافر في تحقيقه، جرى تغيير اسم المؤتمر العمّالي إلى الاتحاد العام لعمّال اليمن الجنوبية[1]، وضمّ في إطاره (8) نقابات عامة بعد توحيد كياناتها، وشكلت له فروع في مختلف المحافظات.[2] وأصدر صحيفة صوت العمّال كصحيفة ناطقة بلسان حال الاتحاد.

تحققت للحركة العمالية الجنوبية مكاسب كبيرة، سواءٌ على مستوى التشريع، أم على المستوى المعيشي؛ بفعل التوجّه التقدّمي للنظام الحاكم في اليمن الديمقراطي، فالتنظيم السياسي الموحد للجبهة القومية (1968 – 1978م)، ولاحقًا الحزب الاشتراكي اليمني (1978 – 1990م)، قد عرّفا نفسيهما كتنظيمين سياسيين للطبقة العاملة، وحلفائها من الفلاحين، والكادحين، والمثقفين الثوريين، واعتمدا الاشتراكية العلمية كنظرية لقيادة الدولة والمجتمع، وعلى أساس برنامج راديكالي للتحويل الوطني الديمقراطي في مختلف المجالات.

جرى تنفيذ جملة من الإجراءات "الثورية"، أبرزها: الإصلاح الزراعي، وتأميم الشركات والملكيات الأجنبية والمحلّية، والتوسّع في إقامة المشاريع التنموية، وفي البنية التحتية، وتحقيق العدالة الاجتماعية، واعتماد سياسة اقتصادية وطنية متحررة من هيمنة الرأسمال الأجنبي، وتحويل الاقتصاد الوطني من

---

(1) وفي فترة لاحقة تغير الاسم أيضًا إلى الاتحاد العام لعمال جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية

(2) قبسات من تاريخ الحركة النقابية اليمنية، صحيفة صوت العمال، العدد (1917)، 1 مايو 2013م

اقتصاد خدمات إلى اقتصاد إنتاجي ممركز بيد الدولة، وقد مثّل القطاع العام القطاع الأول والأساسي في البلاد.

وسعت اليمن الديمقراطي إلى الارتباط الوثيق بالمنظومة الاشتراكية الأممية، في إطار الاستقطاب الدولي آنذاك بين كتلة اشتراكية، وكتلة رأسمالية.

وأقامت اليمن الديمقراطي مع الاتحاد السوفياتي، وبعض البلدان الاشتراكية علاقات اقتصادية حصلت من خلالها على منح المساعدات والقروض لتمويل الخطط التنموية، وهي قروض بلا فوائد وإنشاء مشاريع اقتصادية صناعية وزراعية، منها مزرعة لينين في أبين التي تعتبر أكبر المزارع المملوكة للدولة، وإقامة مصانع مثل مصنع لتعليب الأسماك في المكلا، واستصلاح الأراضي الزراعية، وإنشاء الحواجز والسدود المائية، وإقامة بنى تحتية، ورصف الطرق، وبناء محطات للكهرباء، والاتصالات، ومحطات مياه الشرب، ومشافٍ ومدارس.

كان لجملة هذه الإجراءات نتائج إيجابية في رفع المستوى المعيشي للسكان، وللطبقة العاملة، وتوفير الخدمات العامة المجانية: التعليم، والطبابة، والرعاية الصحية، والكهرباء، والإسكان... إلخ، وتوسيع القاعدة العمّالية، والقضاء على شتّى أشكال الاستغلال الاقتصادي، والتمييز الاجتماعي، وتمكين العمال من المشاركة الفاعلة في قيادة العملية التنموية، وإدارة المؤسسات الإنتاجية، وإشراك المرأة بصورة فعالة في العملية الاقتصادية والإنتاجية وفي قيادة الدولة.

ورغم كل هذه المنجزات، فقد شابت تجربة اليمن الديمقراطي الكثير من الأخطاء، وأوجه القصور، التي تحتاج إلى دراسة مستقلة، وسنقصر الحديث على خطأين اثنين:

الخطأ الأول: يتعلّق بعملية التأميم، فقد اتخذت طابعًا متطرّفًا؛ إذ وصلت إلى حد تأميم الملكيات الصغيرة، الأمر الذي انعكس سلبًا على النشاط الاقتصادي، وجمود الحركة العمرانية، وأنتج حالة من الجمود، والتكلّس، والبيروقراطية.

الثاني: الشمولية، وحكم الحزبِ الواحد، فقد فرضت السلطة سيطرتها المطلقة على المجال السياسي، وعلى العمل النقابي، متخذةً أسلوب النقل الميكانيكي للتجارب النقابية في البلدان الاشتراكية. وقد ظهرت المنظمات الجماهيرية عمومًا، ومنها النقابات كمُلحق بالدولة، والحزب، وبذلك افتقدت لروح المبادرة والاستقلال. وتوطدت داخل قيادة الحركة النقابية نفسية الاعتماد على قوة الحزب الحاكم.[1]

دور التيار الماركسي في تثوير وعي الطبقة العاملة، وفي النضال الوطني:

يتسرّب الوعي الثوري للطبقة العاملة من خارجها، من المثقفين الثوريين، والحزب السياسي الطليعي.

ولقد كان التيار الماركسي والذي عُرف باتحاد الشعب الديمقراطي منذ 22 أكتوبر 1961م بزعامة المناضل عبدالله عبدالرزاق باذيب، بمثابة الإشعاع التنويري، التثويري للطبقة العاملة، ولحركتها النقابية.

فقد كانت صحيفة الأمل، التي أصدرها عبدالله باذيب وترأس تحريرها، منبر العمّال وصوتهم الصادح، وساهمت في إذكاء الوعي العمالي، والطبقي، والوطني في صفوف الطبقة العاملة.

وقد صدرت عن اتحاد الشعب الديمقراطي وثيقة برنامجية هي "الميثاق الوطني"، وتحت شعار "نحو يمن حُر ديمقراطي موحّد"، إذ أعلن اتحاد الشعب أنه يناضل من أجل التحرّر الوطني، والوحدة اليمنية الديمقراطية، ومن أجل الإسهام في بناء الوحدة العربية على أسس صحيحة. واستند الحزب في تحديد المهمات المطروحة إلى خصائص الوضع في البلاد، وطبيعة مرحلة النضال التي تمر بها، مسترشدًا في ذلك بمبادئ الاشتراكية العلمية.

---

(1) بتصرّف: عبده سلام عبده، وعبدالجليل عثمان الأكحلي، ورقة مقدّمة للندوة التي نظّمتها منظمة الحزب الاشتراكي اليمني بمحافظة تعز، بتاريخ 2012/5/9

ودعا اتحاد الشعب إلى مساندة الحركة الوطنية الشعبية الديمقراطية المعادية للاستعمار، والإقطاع والرجعية المحلّية، وضدّ التجزئة المفروضة على الشعب اليمني، كما أشار الميثاق إلى أن الاستعمار هو العدو الرئيس والأشد خطرًا الذي يحتل الجنوب، ويرعى جميع قوى التخلّف ويعيق توحيد الشطرين.

كما دعا إلى النضال ضد الاستعمار، وركائزه من السلاطين والحكّام الإقطاعيين، وأشار إلى الوضع في شمال البلاد داعيًا إلى وحدة النضال الوطني ضد الاستعمار، وقوى الإقطاع، والسلاطين في الجنوب، وضد النظام الإمامي الكهنوتي في الشمال.

لقد مثّلت وثيقة الميثاق الوطني محاولة جديّة لإجراء تحليل موضوعي للوضع في جنوب وشمال اليمن، ومهام النضال الوطني من مواقع الاشتراكية العلمية.[1] وعبرّت تعبيرًا صادقًا عن وعي اتحاد الشعب بالظروف الموضوعية للمنطقة وطبيعة المرحلة التاريخية، ولم نلمح في البرنامج اتجاهًا إلى الطفولة اليسارية، أو القفز على المرحلة، بل عرض البرنامج موضوع الوحدة الوطنية، وطبيعة المهام الوطنية عرضًا موضوعيًا.[2]

في أواخر عام 1961م أسّس الماركسيون اليمنيون إلى جانب اتحاد الشعب منظمة احتياطية لهذا الحزب: المنظمة المتحدة للشباب اليمني، وهي تنظيم شبيبي، ثقافي، اجتماعي، ديمقراطي برئاسة الشهيد عبدالله عبدالمجيد السلفي، أحد القيادات العمالية البارزة آنذاك. اضطلعت المنظمة المتحدة للشباب اليمني بدور ثقافي تنويري في أوساط الشبيبة لتوحيد صفوفها وربطها بالحركة الوطنية، ونظمت محاضرات، ومناقشات سياسية، وفتحت صفوفًا دراسية مجانية لتعليم

(1) فيتالي ناؤومكين، مرجع سابق، ص65

(2) أحمد عطية المصري، مرجع سابق، ص108

الكبار، ومحو الأمية، ومثّلت المنظمة شبيبة اليمن الجنوبية في الندوات العالمية، كما ساعدت الشبان اليمنيين في الحصول على منح دراسية في الاتحاد السوفياتي.[1]

لاقى الماركسيون اليمنيون قمعًا، واستهدافًا كبيرين من قِبل الاستعمار، وأعوانه، بل وحتى من قِبل بعض فصائل العمل الوطني، ذات الاتجاه القومي!

ومن تلك الاستهدافات والقمع: قيام السلطات الاستعمارية في عدن بمحاكمة عبدالله باذيب، بسبب مقال كتبه بعنوان (المسيح الجديد يتكلّم الإنجليزية)، الذي نشر في صحيفة "النهضة" عام 1955م، ورد فيه على الدعوات المشبوهة التي تنادي بالسلام، والمحبة، والتآخي الطبقي، والسياسي بين الجماهير الشعبية، والقوى الاستعمارية، والأجنبية، والرجعية المحلية، والتي برزت مع نهوض الحركة الوطنية ونضالها من أجل التحرر من الاستعمار، وسيطرة الشركات الأجنبية بهدف طمس الصراع الطبقي والسياسي. ولكن تحوّلت المحاكمة إلى محاكمة للمستعمرين، وشركاتهم الاستعمارية، الذي وصفهم عبدالله باذيب، في قاعة المحكمة "بمصّاصي دماء الشعوب"، كما تحولت، أيضًا، إلى تظاهرة سياسية، شعبية، نظّمتها القوى الوطنية، والهيئات الشعبية تأييدًا للكاتب ودفاعًا عن القضايا التي أثارها في مقاله.[2]

وفي 28 أبريل 1966م اغتيل رئيس نقابة عمال وموظفي البنوك، ورئيس منظمة الشبيبة المناضل الثوري عبدالله عبدالمجيد السلفي.. وقد كان لهذا الحادث تداعيات كبيرة، فقد عمت المظاهرات الجماهيرية في عدن، وفي معظم المحميات، وفي حضرموت.[3]

---

(1) فيتالي ناؤومكين، مرجع سابق، ص66

(2) سيف علي مقبل، من تاريخ الحركة الوطنية اليمنية (منتصف الخمسينات من القرن العشرين - 1967م)، صنعاء، دار عبادي، 2004، ص183

(3) عمر الجاوي، مرجع سابق، ص83

بُعيد الاستقلال الوطني في 30 نوفمبر 1967م، وإثر سيطرة الجبهة القومية على المشهد السياسي وإعلانها كممثل وحيد لليمن الجنوبية، اضطر عبدالله باذيب ورفاقه أن يبتكروا تسمية جديدة لتنظيمهم السياسي، وأسموه (رفاق الشهيد السلفي) بحيث لم توحِ التسمية الجديدة بوجود تنظيم سياسي، وقد أصدرت هذه المجموعة في يناير 1968م برنامجًا تحت شعار (من أجل يمن حُر ديمقراطي موحّد)[1] دعت فيه إلى إطلاق الحريات الديمقراطية، وحذرت من الاستئثار بالعمل الوطني، واحتكار العمل السياسي، وحرمان أي فصيل ثوري من ممارسة حقه في النشاط، والعمل الثوري، كما دعت إلى إطلاق الحريات النقابية وتشكيل مجلس شعبي يضم ممثلين عن جميع القوى والفصائل الثورية والوطنية.

ثانيًا: النقابات العمّالية في الشطر الشمالي (1961 – 1990م):

تأخر نشوء النقابات في الشطر الشمالي من البلاد عن الشطر الجنوبي بحوالي عقد من الزمان، وذلك بفعل عوامل عديدة تمثلت بتخلّف الوضع الاقتصادي، والاجتماعي، وضعف الطبقة العاملة، والطبيعة القروسطية المتخلّفة للنظام الإمامي الحاكم، وقبضته الأمنية التي حالت دون تنظيم العمّال لأنفسهم في نقابات عمّالية علنية، فلجأ العمّال إلى تكوين نقابات سرية أول الأمر. وقد أنشئت أول لجنة نقابية سرية عام 1961م لعمّال مشروع الطرقات في مدينة تعز.[2]

وفي 20 يونيو 1962م، أي قبل قيام ثورة 26 سبتمبر بثلاثة أشهر فقط تداعت عناصر عمّالية بعضها عاد من الشطر الجنوبي إلى لقاءٍ عمالي أسفر عن

---

(1) عبدالله مرشد، ص 223- 224

(2) عبدالرحيم محسن سيف، الوعي الاجتماعي ووعي الطبقة العاملة اليمنية، مجلة النهج، دمشق، مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية، العدد (27)، 1989، ص177

الاتفاق على تكوين لجنة عمّالية تضطلع بمهام التحضير، والإعداد لتكوين نقابة عمّالية.[1]

وقد نشطت هذه اللجنة في ظل ظروف سرّية، ومحفوفة بالمخاطر، وأسهمت في التأثير والقيادة أحيانًا لبعض نضالات العمال قبيل اندلاع الثورة، مثل إسهامها في توجيه الإضراب الذي نفذه عمّال "النقطة الرابعة الأمريكية" في تعز، الذي وعلى الرغم من أنه أسفر عن فصل (70) عاملًا إلا أنّه حقّق أهدافه في زيادة الأجور، والاعتراف بحق العمال في الإجازات، كما أسهم في رفع وعي العمّال بضرورة تضامنهم، وتكاتفهم.[2]

وفي يوليو 1962م، تشكلت لجنة نقابية لعمال مشروع طريق المخاء تعز صنعاء.

كان لاندلاع الثورة ضد الحكم الإمامي في 26 سبتمبر 1962م، والتي أسهمت فيها العناصر العمالية بدور مشهود، تأثير كبير على مسار الحركة النقابية، فقد وفرّت المناخ الملائم للنشاط النقابي العلني، إذ نشأت أربع نقابات في مدينة تعز وتكونت نقابات في كل من الحديدة، وصنعاء، والمخاء، وإب، والراهدة. وفي مايو 1963م تم افتتاح مقر النقابة العامة بتعز، وبهذا سجّل التاريخ قيام أول منظمة جماهيرية بمفهومها الحديث معترف بها في تاريخ شمال اليمن.[3]

أفضى هذا التوسّع في تكوين النقابات إلى عقد المؤتمر الأول للاتحاد العام لعمّال اليمن في الفترة من 14 – 17 يوليو 1965م. وقد تشكّل قَوام الاتحاد من 12 نقابة عامة.[4]

---

(1) علي سيف مقبل، قضايا ومواقف، الاتحاد العام لعمال اليمن، صنعاء، نوفمبر 1986م، ص15

(2) نفسه، صص15– 16

(3) نفسه، ص16– 17

(4) قبسات من تاريخ الحركة النقابية اليمنية، مصدر سابق

الاتحاد العام لعمّال اليمن في مجرى النضال الوطني العام:[1]

مثّل تأسيس اتحاد عام للعمّال علامة فارقة في سيرورة الحركة النقابية في الشمال، وقد لعب الاتحاد، منذ السنوات الأولى لتأسيسه، دورًا ثوريًا فاعلًا في الدفاع عن ثورة 26 سبتمبر، وتدعيم مداميك النظام الجمهوري، ومواجهة المخططات الرامية للالتفاف على أهداف الثورة وإجراء مصالحة بين اليمين الجمهوري، والقوى الملكية.

كما أيّد اتحاد العمّال ثورة 14 أكتوبر 1963م، وأكّد على قضية الوحدة اليمنية منذ أول وهلة، إذ لم تكن تسمية الاتحاد العام منذ تأسيسه باسم الاتحاد العام لعمال اليمن عفوية، بل كان الهدف منها التأكيد على رفض عمّال الشمال للتجزئة السياسية القائمة لليمن، وإلى عدم الاعتراف بشرعية القيادة النقابية الرجعية المهيمنة على المؤتمر العمالي بعدن. ليس ذلك وحسب، بل قام الاتحاد بإقامة تنسيق مباشر مع النقابات الست الثورية في الجنوب، وعمل معها بشكل موحّد ومنسجم، ومن ذلك: ما حدث في المؤتمر الثالث لاتحاد عمال العرب، فقد رفض الأصنج، رئيس المؤتمر العمّالي السماح لممثّلي النقابات الست بحضور المؤتمر، فما كان من اتحاد عمّال اليمن إلا أن قام بتخصيص نصف مقاعده في المؤتمر لممثلي النقابات الست، وهكذا تم للنقابات الست فضح القيادة الرجعية للمؤتمر العمّالي.

استمر الاتحاد يلعب أدوارًا وطنية مختلفة، مجسّدًا جدلية الارتباط العضوي بين النضال المطلبي للحركة العمالية، والنضال الوطني العام، وأنه لا يمكن فصل مسار أحدهما عن الآخر بأيّ حالٍ من الأحوال.

---

(1) معظم المعلومات الواردة في هذه الفقرة مستقاة من: علي سيف مقبل، قضايا ومواقف، مرجع سابق

ونتيجة لهذه الأدوار النضالية، فقد تعرض الاتحاد بُعيد انقلاب 5 نوفمبر 1967م الأسود لإجراءات سلطوية قمعية، حيث داهمت السلطة الانقلابية مقر الاتحاد، واستولت على كلّ محتوياته، واعتقلت معظم قيادات الاتحاد.

على الرغم من قساوة هذه الإجراءات القمعية، إلا أنها لم تنل من همّة العمّال، واتحادهم النقابي للاستمرار في النضال الوطني، والدفاع عن الثورة المجيدة. فقد اشترك بفاعلية في المقاومة الشعبية إبان حصار السبعين يومًا (28 نوفمبر 1967 – 7 فبراير 1968م)، وهو الحصار الذي فرضته القوى الملكية المدعومة من السعودية على العاصمة صنعاء، والذي شكّل أكبر خطر واجهته الثورة والنظام الجمهوري الوليد، "واستشهد على الخطوط الأمامية المئات من العمّال، والنقابيين، سواء في الدفاع عن صنعاء، أم في غيرها من المناطق."

لم يشفع هذا الدور البطولي للعمال ولاتحادهم العام من الإجراءات السلطوية القمعية، فبدلًا من الإفراج عن القيادات النقابية، والسماح بإعادة فتح مقر الاتحاد، وإعادة الممتلكات المُصادَرة، أقدمت السلطة على اتخاذ قرار بحلّ الاتحاد، وحظر العمل النقابي بشكل عام.

وفي 4 سبتمبر 1969م قامت السلطة بتشكيل اتحاد موالٍ لها، لكن النقابيين قاوموا هذا الشكل اللاشرعي وتمكنوا من إفشاله في المظاهرة الكبيرة في 1 مايو 1970م. وعملوا للإعداد للمؤتمر الثاني للاتحاد العام للعمال الذي انعقد في الفترة 2– 8 أغسطس 1970م بمدينة تعز. وقد خرج هذا المؤتمر بعدة قرارات، وتوصيات من أبرزها:

- مطالبة السلطة برفع الحظر العام على الاتحاد العام لعمّال اليمن، وإعادة ممتلكات العمل النقابي التي نهبت في أحداث أغسطس 1968، وإفساح المجال أمام العمل النقابي الديمقراطي.

- العمل من أجل توفير وضمان العلاج المجاني، والتعليم لأبناء العمال، والفلاحين، والمرأة العاملة، وتوفير المواصلات، وإنشاء التعاونيات، والعمل على محو الأمية في الأرياف.
- مطالبة الحكومة بإصدار القوانين والتشريعات العمالية وتعيين عناصر محايدة في مصلحة الشئون الاجتماعية والعمل.

استمرت القيادات النقابية في مقاومة الإجراءات القمعية للسلطة، وتمكّنت من إفشال مساعيها في السيطرة على الحركة النقابية، بل وتوسيع قاعدة الحركة النقابية، وتشكيل لجان نقابية جديدة وهي: نقابة عمّال وعاملات مصنع الغزل والنسيج صنعاء، ونقابة عمّال ومستخدمي شركة الكهرباء صنعاء، ونقابة عمّال ومستخدمي الطباعة والنشر صنعاء، ونقابة عمّال ومستخدمي الخطوط البرية اليمينة صنعاء، ونقابة عمّال المخاء، ونقابة عمّال ومستخدمي سائقي السيارات صنعاء وتعز، ونقابة عمّال ومستخدمي الطرقات تعز.

المزيد من القمع السلطوي.. والمزيد من المقاومة العمالية:

تزايدت وطأة القمع السلطوي ضد الطبقة العاملة، وحركتها النقابية في الشمال خلال السبعينات، فقد تعرّضت قيادات عمالية للمطاردات، والاعتقال، والتعذيب الوحشي في سجون صنعاء، ومنهم من استشهد تحت التعذيب، أمثال: علي قاسم سيف، عضو اللجنة المركزية للاتحاد، وأحمد مرشد، بالإضافة إلى اغتيال يحيى عبدالملك، عضو المجلس التنفيذي للاتحاد، الذي اغتيل بحادثة دهس سيارة في أكتوبر 1977.

كما تعرّض المئات من العمّال للفصل التعسفي من العمل بسبب نشاطهم النقابي، وبموجب قانون جائر، قضى بعدم السماح بتوظيف أي عامل حتى في

القطاع الخاص ما لم يحمل من الأمن شهادة حسن سيرة وسلوك، ولا تُعطى هذه الشهادة لمن يكتشف أن له أيّ نشاط نقابي.[1]

اضطرّت بعض القيادات النقابية للنزوح إلى عدن وفتح مكتب للاتحاد، ومزاولة النشاط النقابي والسياسي هناك، وكان من أبرز هؤلاء: علي سيف مقبل الأمين العام لاتحاد عمال اليمن، وحسن الجراش، وعبده سلام الدُبعي، عبده سالم (نصر) الحكيمي، بينما استمر النشاط النقابي في الشمال في ظروف عمل سرّي في الغالب الأعم.

وفي ديسمبر 1977م، انعقد اجتماع نقابي موسّع وقف أمام أوضاع الحركة النقابية، ووضع برنامجًا للعمل وانتخاب لجنة تنفيذية، وقد حدّد البرنامج المطالب المُلحة والأهداف العلنية للحركة النقابية التي تمثلت بإطلاق الحريات العامة، والنقابية، وإطلاق سراح المعتقلين، وإنهاء النفوذ الخارجي على مقاليد السلطة، وانتهاج سياسة وطنية، ديمقراطية، داخلية، وخارجية، والحفاظ على السيادة الوطنية.. إلخ. وقد انتخبت لجنة تنفيذية، وانتخب علي سيف مقبل رئيسًا لها.[2]

شهدت ثمانينات القرن العشرين انحسارًا كبيرًا في نشاط المنظمات النقابية العلنية التي تحول الكثير منها إلى العمل السرّي كموقف تكتيكي دفاعي جراء تشديد أعمال القمع السلطوي، وكان لهذا الموقف التكتيكي أثر سلبي على مصير العمل النقابي. فقد لجأ النظام وبواسطة عناصره الاستخباراتية إلى إنشاء منظمات نقابية رسمية، وشكلية، وكان الهدف من وراء إنشائها منافسة المنظمات المناظرة لها في الشطر الجنوبي في إطار الصراع بين النظامين، واحتواء أيّ توجه لوجود حركة نقابية مستقلّة في الشمال.[3] وهكذا جرى تدجين الحركة النقابية، واتحاد العمال في الشمال الذي تم تغيير اسمه إلى الاتحاد العام لنقابات العمّال في

---

(1) راجع: نفسه، ص27

(2) نفسه، ص28 – 29

(3) بتصرف عن: عبده سلام عبده، وعبدالجليل عثمان الأكحلي، مرجع سابق

الجمهورية العربية اليمنية، وعقد في أبريل 1984 مؤتمرًا تأسيسيًا له، وبذلك أصبح مواليًا للسلطة بصورة كلّية.

من الأخطاء التي وقعت فيها قيادة الاتحاد العام للعمال، وأثرت سلبًا على وحدة العمل النقابي، استبعاد وتهميش "نقابة الصيقل العمّالية" رغم ثقلها وتأثيرها الكبير في أوساط العمّال في الحديدة، وذلك لأسباب سياسية، وأيديولوجية.

فنقابة الصيقل العمّالية، كانت ذات توجّه ماركسي، فيما اتحاد العمّال غلب عليه التوجّه القومي، ومن المعلوم أن شطرًا من ستينيات القرن العشرين كان يشهد صراعًا أيديولوجيًا محتدمًا بين القوميين، والماركسيين.[1]

ثالثًا: الحركة النقابية في اليمن الموحّد (1990 – 2019م):

شكّل الإعلان عن توحيد جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، والجمهورية العربية اليمنية في إطار كيان سياسي واحد حمل اسم "الجمهورية اليمنية" في 22 مايو 1990م بارقة أمل جديدة أمام الطبقة العاملة، والحركة النقابية لتوحيد كيانها، وممارسة نشاطها في الضوء مستفيدةً من المناخ الديمقراطي التعددي الذي أتاحه دستور اليمن الموحد.

وقد جرى دمج الكيانات النقابية الشطرية في إطار "الاتحاد العام لنقابات عمّال الجمهورية اليمنية" في 7 يونيو 1990[2]، وتولّى النقابي راجح صالح ناجي، رئاسة الاتحاد، غير أن هذا الدمج قد انحصر في نطاق الهياكل الفوقية للاتحادين

(1) نقابة الصيقل العمالية في الحديدة قام بتشكيلها عبدالله الصيقل "مثقف يساري" وبتأثير من عبدالله باذيب أثناء زيارة الأخير للحديدة وقد اشتهرت النقابة باسم "نقابة الصيقل"، وضمّت عمال: الميناء والكهرباء والمحالج (المصدر: النقابي علي عبدالفتاح)

(2) قبسات من تاريخ الحركة النقابية اليمنية، صحيفة صوت العمال، مصدر سابق

الشطريين فقط[1]، ولم يُعمّم على المستويات القاعدية؛ الأمر الذي أثّر سلبًا على وحدة العمل النقابي وظل في حالة من التشتت والتخبّط، ورهينًا للإرث الشمولي، وللاستقطابات السياسية، وللصراعات الداخلية.

شهدت سنوات (91 – 93م) حراكًا نقابيًا، وعماليًا متناميًا، وبدأ بعض النقابيين بتشكيل وإحياء بعض النقابات العمالية، والمهنية، مثل: نقابة عمال وموظفي البنك اليمني للإنشاء والتعمير، ونقابة المهن الفنية الطبية، ونقابة الأطباء والصيادلة، ونقابة المهن التعليمية.

وتركّز النشاط النقابي خلال الفترة المذكورة في محافظات تعز، والحديدة، إذ تشكّل أول مجلس تنسيق للعمل النقابي في تعز برئاسة علي محمد المسني رئيس نقابة عمال شركة النفط بتعز، وضمّ المجلس نقابات: عمّال النفط، وعمّال النقل، وعمّال الكهرباء، وعمّال البلدية، وعمّال وموظفي البنك اليمني للإنشاء والتعمير، وعمّال وموظفي مؤسسة المياه، وبعض النقابات المهنية كـ: نقابة المهن الفنية الطبية، ونقابة المهن التعليمية، ونقابة المهندسين، ونقابة الأطباء والصيادلة.

عمل هذا المجلس على التنسيق والارتباط بالاتحاد العام بعدن، وسعى إلى نسج علاقات تنسيق مع بعض النقابات في المحافظات الشمالية، كنقابة عمّال شركة النفط، ونقابة عمّال وموظفي البنك اليمني للإنشاء والتعمير في العاصمة صنعاء، ونقابة المهن التعليمية في محافظة ذمار وغيرها.

وشهد 21 مارس 1991م إضرابًا شاملًا سبّب شللًا في الحركة، وفصل اليمن عن العالم بسبب وقف تمويل الطائرات، والسفن، والبواخر بالوقود، ووقف التحويلات المالية، وقد طالب العمّال المضربون بتحسين ظروف، وشروط العمل، وتحسين الأجور، ورفض ارتفاع الأسعار.

وقد برز خلال الفترة المذكورة العديد من الكيانات والقيادات النقابية:

---

(1) عبده سلام عبده وعبدالجليل عثمان الأكحلي، مرجع سابق

- في عدن: فرع الاتحاد العام للعمال بكل مكوناته، ومن أبرز القيادات النقابية: عبده فارع نعمان (ترأس هيئة تحرير صحيفة صوت العمال) وراجح صالح ناجي، ومحمد قاسم نعمان (تولى رئاسة تحرير صوت العمال خلفًا لعبده فارع نعمان)، وعبدالله مغارف، وعبد الجبار سلام، وعبدالله المحروق، ومحمد عبد الواحد.

- في تعز: برز مجلس تنسيق النقابات الذي ضمّ: نقابة عمّال النفط، ونقابة عمّال النقل، ونقابة عمّال الكهرباء، ونقابة عمّال وموظفي البنك اليمني للإنشاء والتعمير، بالإضافة إلى بعض النقابات المهنية كـ: نقابة المهن التعليمية، ونقابة المهندسين اليمنيين، ونقابة المهن الفنية الطبية، ونقابة الأطباء والصيادلة.

ومن القادة النقابية برز كلٌ من: علي محمد المسني، وعبد القوي عبدالله سعيد الحكيمي، وعبد الدائم مانع، وعبدالله طه القرشي، وعلي محسن الدميني، وأحمد عيسى الدبعي، وعبد الجليل محمد عثمان الزريقي.

- وفي الحديدة: برزت النقابات التالية: نقابة عمّال الموانئ، ونقابة عمّال ميناء الحديدة، ونقابة عمال ميناء الصليف ونقابة عمال الغلال ونقابة عمال النقل وغيرها.

وبرز القادة النقابيون: سلطان عبد المجيد المعمري، وناصر علي صالح الشيباني، وناصر حسن ناصر، وعبدالله محمد الحاج، وعبد الحميد سرور، ومصطفي طاهر، وعمر علي عبيد، وعبدالله القدسي.

- وفي صنعاء: برزت نقابة عمال شركة النفط ونقابة عمال وموظفي البنك اليمني للإنشاء والتعمير. والقادة النقابيون: محمد نعمان "البترول"، وسعيد عبد المؤمن، وعبدالله عبد الحميد الحمادي.

- وفي ذمار: برزت نقابة المهن التعليمية، بقيادة النقابي حسني الشامي.

لعبت هذه النقابات دورًا فعالًا في تنشيط العمل النقابي، وبذلت مساعي دؤوبة بهدف توحيد العمل النقابي، وإعادة ترتيب أوضاع النقابات، وإجراء انتخابات للجان النقابية، والنقابات العامة، فضلًا عن تشكيل نقابات جديدة في مؤسسات لم تعرف العمل النقابي من قبل كدواوين بعض الوزارات وبعض المؤسسات، كالجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة.

وحققت الحركة النقابية إبان الفترة الزمنية المذكورة مكاسب للعمّال، منها: تثبيت وتوظيف المتعاقدين في الشمال (سابقًا)، إرغام الحكومة على إصدار قرار بمنع التعاقد، واعتماد التوظيف بدلًا عن التعاقد، وقد تضمن هذا القرار في قانون الخدمة المدنية رقم 19 لعام 1991م، وكذا قانون التأمينات والمعاشات وقانون العمل، وإحلال عمالة يمنية محل العمالة الأجنبية في بعض القطاعات ولاسيما قطاع الصحة.

وأسهمت الحركة النقابية بدور مشهود في العمل السياسي الوطني، فقد كان لها دور أساسي في المؤتمر الجماهيري بتعز، وأصدرت العديد من البيانات، والمنشورات، أكدت فيها على موقفها الثابت والداعم لمشروع دولة الوحدة، دولة النظام والقانون، والتمسّك بالعمل الديمقراطي، والشراكة الوطنية في السلطة والثروة، ونبذ سياسة الإقصاء والإلحاق والضم.

وعلى الرغم من ازدهار العمل النقابي خلال الأعوام 91- 93م، فقد شابته العديد من مظاهر القصور والاختلال، كان من أبرزها:(1)

1- انعدام وجود رؤية موحّدة تجاه الحركة النقابية، وطبيعة دورها في بناء دولة الوحدة، وانعكاس التجاذب السياسي بين أطراف النظام الحاكم على وحدة العمل النقابي وتطوّره.

---

(1) نفسه

2- نشوب خلاف حول مسألة وحدة العمل النقابي من تعدّديته، فقد برزت وجهتا نظر، وجهة النظر الأولى رأت أن انتهاج العمل الديمقراطي والإعلان عن التعددية السياسية، والحزبية يُملي بالضرورة السماح بالتعدّد النقابي، والجماهيري، فمن حق كل حزب أن يشكّل منظمته الجماهيرية، ومن حق المستقلّين أن يشكّلوا بدورهم منظمات خاصة بهم. فيما ذهبت وجهة النظر الثانية إلى توحيد الحركة النقابية، والمنظمات الجماهيرية، وأن يُسمح بالتعدّد في الانتماء الحزبي السياسي داخلها عبر تأثير الأعضاء الحزبيين العاملين في هذه المنظمات ويتوقف الفوز في الانتخابات لأيٍّ كان على أساس الاحتكام إلى صناديق الاقتراع.

إن عدم حسم هذه المسألة شكّل عائقًا أمام إعادة بناء المنظمات النقابية، وفق شروط العمل الديمقراطي في المرحلة الجديدة.

3- برزت إشكالات أخرى حول هيكل المنظمات النقابية، وحدود تمثيلها الاجتماعي فمثلًا: ضمّ اتحاد النقابات في تركيبته كلّ المنظمات النقابية للعمّال، وفئة الموظفين بمختلف شرائحهم، بينما تشكّلت منظمات ذات طابع نقابي خارج الاتحاد العام للنقابات، ولا تختلف من حيث طبيعة مهامها عن مهام النقابات مثل: نقابة عمّال المهن الطبية.

حرب 94م، وتداعياتها الكارثية على الطبقة العاملة، وكيانها النقابي:

مثّلت حرب صيف 1994م ضربة قاصمة للمشروع الوطني الديمقراطي، ونزعت عن الوحدة مضامينها التوافقية الطوعية الوطنية، وحوّلتها إلى وحدة معمّدة بالدم، ومشفوعة بثقافة الفيد، والإقصاء، والتهميش.

ومثلما شكّلت الحرب كارثة وطنية عامة، فقد ألحقت بالطبقة العاملة أضرارًا فادحة، يمكن إيجازها بالصورة الآتية:

1- جرى خصخصة، ونهب شامل للقطاع العام، وقد شمل هذا الإجراء ما يزيد على (65) منشأة صناعية، وتجارية، وزراعية، كالمصانع، والمؤسسات، والورش، والمنشآت الخدمية، ومزارع الدولة، والتعاونيات.[1] ومن أبرز المنشآت، والمؤسسات التي جرى خصخصتها، أو الاستيلاء عليها:

- **المؤسسة اليمنية للصناعات النسيجية.**
- **مصنع معجون الطماطم.**
- **مصنع الثورة للمنتجات الحديدية.**
- **مصنع الأدوات الزراعية والمعدنية**
- **المؤسسة العامة للألبان.**
- **مؤسسة أوسان للبسكويت، والحلويات، والمخبز الآلي.**
- **مصنع الأحذية الجلدية.**
- **المخبز الشعبي.**
- **تعاونية المرأة للخياطة.**
- **تعاونية الصناعات الجلدية.**
- **مصنع الشهداء للملابس.**
- **مصنع الزيوت النباتية.**
- **المؤسسة الوطنية للمشروبات.**
- **مصنع الدباغة الوطني.**
- **موقع مصنع الصابون.**
- **مصنع البطاريات.**
- **مصنع الرصاص.**
- **مصنع العطور الوطني.**
- **مصنع الطلاء.**
- **مصنع المطاط.**

---

(1) نفسه

- **مصنع الألمنيوم.**
- **مصنع الكبريت.**
- **مصنع السجائر، والتبغ الوطني.**
- **مصنع الأدوات، والقواطع الكهربائية.**

بالإضافة إلى:

- **شركة طيران اليمدا.**
- **عدد من مصانع السلاح والذخيرة.**
- **ورش تصنيعية، وصيانة تابعة للقوات المسلحة.**
- **نهب وتخريب (266) تعاونية.**
- **نهب وتخريب (255) مرفقًا حكوميًا من المقرات الحكومية والخاصة.**
- **الاستيلاء على عشرات الآلاف من المكتارات من الأراضي.**

2- تسريح ما يزيد على (200) ألف عامل وموظف عام، وإحالتهم إلى التقاعد القسري وبأجور متدنية، حيث كان هؤلاء يشكلون قوة العمل للدولة في الجنوب في مختلف المؤسسات الإنتاجية، والخدمية. وقد تسبب هذا الإجراء التعسفي بارتفاع مؤشرات البطالة، والفقر، والبؤس إلى مستويات قياسية، وشكّل مع الوقت الجذر الحقوقي للقضية الجنوبية، ووفر العامل الموضوعي لتنامي الدعوات لفك الارتباط.

3- جرى فصل تعسفي لمعظم القيادات النقابية والعمالية من أعمالهم، وفي مقدمتهم النقابي راجح صالح ناجي، الأمين العام لاتحاد عمّال اليمن، وفصل (21) عضوًا من أعضاء المجلس المركزي للاتحاد.

4- نفذّت أجهزة السلطة أعمال تصفية وتنكيل بحق بعض القيادات النقابية، فقد اغتيل حسني الشامي رئيس نقابة المهن التعليمية في محافظة ذمار، وجرى اعتقال النقابي علي محمد المسني، وطالت الملاحقات والحرمان من الحقوق القانونية قيادات نقابية أخرى، أبرزها: سلطان عبد المجيد المعمري،

وعبدالله محمد الحاج القدسي، وعبد الجليل الزريقي، وعبد القوي عبدالله سعيد.

5- التعدّي على الحريّات النقابية، وتخريب بيئة العمل النقابي، وإلغاء المكتسبات التي حققتها تجربة العمل النقابي والجماهيري في المحافظات الجنوبية، والشرقية، والشمالية خلال أكثر من ربع قرن، ومصادرة حقوق وممتلكات تلك المنظمات، والنقابات، والتصرّف بمقراتها وممتلكاتها بدون وجه حق.[1]

6- قيام عناصر أمنية وعناصر نقابية انتهازية بالسيطرة على النقابات مما حوّل العمل النقابي إلى عمل شكلي يقوم بتغطية فساد القيادات الإدارية في القطاع العام والجهاز الإداري.[2] ناهيك عن استخدام أساليب التفريخ، والاستنساخ للكيانات النقابية وتفتيتها، فعلى سبيل المثال كان القطاع الصحي ممثلًا بنقابتين فقط، هما: نقابة الأطباء والصيادلة، ونقابة المهن الفنية الطبية، وبدأ تفريخ وتفتيت نقابة الأطباء والصيادلة إلى ثلاث نقابات: نقابة الأطباء، ونقابة أطباء الأسنان، ونقابة الصيادلة، ثم تلا ذلك تفتيت نقابة المهن الفنية الطبية إلى ثلاث نقابات: نقابة المهن الفنية الطبية، ونقابة الطب التشخيصي، ونقابة المختبرات. والحال نفسه جرى في قطاع التعليم الذي كان يضم نقابتين فتحولتا إلى ثلاث نقابات، هي: نقابة المهن التعليمية، ونقابة المعلمين، ونقابة المهن التربوية.

7- إجراء تعديلات تشريعية في قانون العمل، وقانون الخدمة المدنية قلصّت من حقوق العمال وكبلّت العمل النقابي.

متغيرات جديدة وانتعاش الآمال:

استمرّت أعمال التنكيل، والحصار السلطوي ضدّ الحركة النقابية، والعمالية في عموم البلاد حتى العام 2002م الذي شهد ولادة "اللقاء المشترك" كتكتّل

---

(1) نفسه

(2) التقرير الإستراتيجي اليمني للعام 2007م، المركز اليمني للدراسات الإستراتيجية، صنعاء، ص148

سياسي، معارض ضمّ معظم الأحزاب السياسية المعارضة في الساحة اليمنية، وقد أنعش هذا المتغير الجديد الآمال في أن تستعيد الحركة النقابية دورها، وبدأت بالفعل قيادات نقابية تنشط في صفوف النقابيين، والعمّال، وأمكن لها العمل على تحرير بعض النقابات السابقة من قبضة النظام، وتشكيل مجالس تنسيق نقابية، وجماهيرية في بعض المحافظات، من أبرز هذه المجالس: مجلس تنسيق النقابات ومنظمات المجتمع المدني (متين) بمحافظة تعز، الذي بدأت إرهاصات نشوئه عام 2003م، من خلال الدور الذي قاده فرع نقابة الأطباء برئاسة د. علي محسن الدميني، وفرع نقابة المهن الفنية الطبية، ممثلة برئيسها عبد الجليل محمد عثمان الزريقي، حيث بدأتا في التواصل مع النقابات الأخرى، وطرح فكرة تشكيل مجلس تنسيق يضم النقابات، ومنظمات المجتمع المدني بمحافظة تعز، وقد شهد العام 2005م ولادة مجلس تنسيق النقابات، ومنظمات المجتمع المدني (متين)، وكان حينها يضم (11) نقابة واتحادًا، وهي:

- **فرع نقابة الأطباء والصيادلة.**
- **فرع نقابة المهن الفنية الطبية.**
- **فرع نقابة المهن التعليمية.**
- **نقابة عمال محطة الكهرباء (عصيفرة).**
- **فرع نقابة المحامين اليمنيين.**
- **فرع نقابة المعلّمين اليمنيين.**
- **فرع نقابة المهندسين اليمنيين.**
- **فرع اتحاد نساء اليمن.**
- **اتحاد طلاب اليمن (جامعة تعز).**
- **فرع اتحاد شباب اليمن.**
- **جمعية النجّارين.**

ثم توسّع بعد ذلك وأصبح يضم أكثر من ثلاثين كيانًا نقابيًا.

وقد اضطلع مجلس التنسيق (متين) بالعديد من الأنشطة النقابية المتنوّعة: إضرابات، اعتصامات، ومطالبات، هدفت إلى تحسين ظروف العمال ورفع الأجور، وصرف المستحقات القانونية للعمال والسماح لهم بممارسة النشاط النقابي، كما انخرط (متين) في النضال السياسي المعارض للنظام خلال الأعوام 2005 – 2011م في محافظة تعز.

أما في المحافظات الأخرى فقد سجلت بعض النقابات العمّالية، والمهنية حضورًا متميّزًا في النشاط النقابي خلال الفترة المشار إليها، وعلى رأسها: نقابة المعلمين، ونقابة الصحفيين، ونقابة المحامين، ونقابة الأطباء، ونقابة المهن الفنية الطبية.

أما الاتحاد العام لنقابات عمّال اليمن فقد بقي رهين القبضة السلطوية، والقيادة الانتهازية. فطوال سنوات عديدة جرى تأجيل "عقد المؤتمر العام للاتحاد الذي كان يفترض أن ينعقد في الأعوام الأولى بعد الوحدة، وظلّت توصيات المجلس المركزي بإنجاز الدورة الانتخابية الشاملة، بدءًا من اللجان النقابية، مرورًا بالنقابات الفرعية، والنقابات العامة، وانتهاءً بمؤتمر الاتحاد، حبرًا على ورق. بالإضافة إلى تجميد المجلس المركزي للاتحاد العام، وعدم عقد أية دورة له خلال الأعوام (2003 – 2006م) رغم أن اجتماعاته شكلية ولا تقدّم شيئًا يُذكر للممارسة النقابية السليمة، وللدفاع عن حقوق العاملين.[1]

شهد العام 2007م استكمال الدورة الانتخابية، حيث عقدت بعض النقابات العامة، وفروع الاتحاد في عدد من المحافظات دورات انتخابية، حيث بلغ عدد النقابات العامة التي عقدت مؤتمراتها عشر نقابات عامة، وهي:

- **النقابة العامة للنفط والتعدين والكيماويات.**
- **النقابة العامة للتجارة والمصارف والأعمال المالية.**

---

(1) نفسه، صص151-152

- النقابة العامة للنقل والاتصالات.
- النقابة العامة للصناعات الغذائية والزراعية والأسماك والغزل والنسيج.
- النقابة العامة للمهن التعليمية والتربوية.
- النقابة العامة للمهن الفنية والطبية.
- النقابة العامة للبلديات والإنشاءات.
- النقابة العامة للتعليم العالي والمهن والطباعة والثقافة والإعلام.
- النقابة العامة للمهن الحرة.
- النقابة العامة للخدمات الإدارية.
- النقابة العامة للكهرباء.
- النقابة العامة للمياه والصرف الصحي.

كما بلغ عدد اللجان النقابية التي عقدت مؤتمراتها: أربعة (4947) لجنة نقابية، وبرغم هذا الجهد الملحوظ فإنه قد تم تأجيل عقد المؤتمر العام للاتحاد إلى العام 2008م، وهو ما لم يحدث، وظلت عملية التأجيل، والتسويف، والمماطلة حتى يوم الناس هذا!!

ثورة 11 فبراير الشعبية.. والفرص المهدورة:

جاء الانفجار الشعبي والاجتماعي في 11 فبراير 2011م تعبيرًا عن وصول أزمة النظام إلى الذروة، واستحالة استمرار الشعب في العيش بالأوضاع القائمة.

شكّلت الطبقة العاملة بمختلف شرائحها بمن فيها المعطّلون والمسرّحون من أعمالهم طليعة الثورة الشعبية، فهؤلاء أكثر من اكتووا بنار الاستغلال، والإملاق، والظلم الاجتماعي، وغياب تكافؤ الفرص، وانسداد أبواب الأمل أمامهم، فاندفعوا إلى الثورة رغبة في الخلاص، وتحقيق حياة كريمة، ومواطنة متساوية.

لقد شهدت ساحات الثورة على امتداد محافظات الجمهورية تدفق عمال القطاع الإنتاجي والخدمي، الذين سارعوا إلى تكتيل أنفسهم في حركات،

وائتلافات ثورية، كان أبرزها: الحركة العمالية الشبابية الثورية بساحة الحرية بتعز، بالإضافة إلى تأسيس لجان عمّالية لعمال شركات القطاع الخاص وعمال المهن الحرة، وقد تمخّض عنها تأسيس مجلس تنسيق لنقابات عمال القطاع الخاص والمهن الحرة في مارس 2012م كأول وأوسع كيان نقابي يضمّ عمال القطاع الخاص، وقطاع المهن الحرّة في اليمن.

ومن ناحية أخرى شكّل عمّال القطاع الهامشي (غير الرسمي/ غير المهيكل) النسبة الأكبر في خارطة الحركة العمّالية الثورية، وضمّ هذا القطاع طيفًا واسعًا من عمّال البناء والتشييد، وعمّال المهن الحرة: النجّارين، والسمكريين، والحدادين، والخياطين، وعمّال النظافة، وعمّال المطاعم والمحلات التجارية ...إلخ. وكان مبعث انخراطهم في مجرى الثورة بدافعٍ من الأوضاع السيئة التي يعيشونها، فهؤلاء العمال يبيعون قوة عملهم لقاء أجور زهيدة، ويتعرّضون لأسوأ أصناف الاستغلال من أرباب العمل في وقتٍ لا وجود فيه لقانون يحميهم، ويكفل حقوقهم في الأجر العادل، والإجازات، والضمان الاجتماعي، والضمان الصحي، والتأمين بعد التقاعد.

وعلى الرغم من طبيعة عملهم الشّاق، والظروف الخطِّرة التي يتعرضون لها، في ظل غياب كلي لمعايير السلامة، فإنّ غالبيتهم يعملون في إطار علاقة عمل غير واضحة، فلا عقود كتابيّة، ولا لوائح، ولا ضوابط تحدّد علاقتهم بربّ العمل، عدا الاتفاق الشفوي على الأجور، وفق منطق السوق (العرض والطلب).

وتزداد مأساويّة هذا الوضع مع عمّال الأجر اليومي، الذي يمكن لرب العمل الاستغناء عنهم في أيّة لحظة بسبب أو بدونه، ولا يجد هؤلاء العمّال من يُمثلهم ولا من يُدافع عنهم.[1]

كما اضطلعت الحركة النقابية بأدوار مشهودة في مسار الثورة الشعبية، فقد انخرط عدد من القيادات النقابية في الثورة منذ الوهلة الأولى، وبرزت في هذا

---

(1) عيبان السامعي، 11 فبراير 2011م في دلالة الحدث ومآله، مادة منشورة على النت، تاريخ النشر: 11 فبراير 2017

المضمار نقابات عمّالية، ومهنية عديدة مثل: نقابة المحامين، ونقابة الصحفيين، ونقابة المهن الفنية الطبية، ونقابة الصيادلة، ونقابة الأطباء، ونقابة المعلمين، والعديد من نقابات عمّال وموظفي القطاع العام والمؤسسات العامة.

وقد نفذّت هذه النقابات الإضرابات، واشتركت في المسيرات الثورية، وقدّمت تضحيات مشهودة، فقد سقط من أعضائها شهداء وجرحى.

ورغم أن ثورة 11 فبراير قد أزالت العائق الموضوعي، وفتحت الباب واسعًا أمام الحركة النقابية لتستعيد أدوارها، وتعيد تنظيم صفوفها، وبشكل مستقل، وبإرادة حرّة، غير أنه لم يتحقق شيء من ذلك باستثناء تشكيل مجلس تنسيق لعمّال القطاع الخاص، وعمّال المهن الحرة في محافظة تعز، حيث ضمّ هذا المجلس ما يزيد على (14000) عامل منضوين في (12) نقابة عمّالية، هي:

- **نقابة عمّال مصنع الإسفنج والبلاستيك.**
- **نقابة عمّال مصنع السمن والصابون.**
- **نقابة عمّال شركة المتنوعة.**
- **نقابة عمّال شركة الجند.**
- **نقابة عمّال شركة البحر الأحمر (الحاشدي).**
- **نقابة عمّال الشركة المتحدة.**
- **نقابة عمّال مصنع الألبان.**
- **نقابة عمّال شركة التكامل الدولية.**
- **نقابة عمّال شركة هزاع طه.**
- **نقابة عمّال شركة عبدالجليل ردمان.**
- **نقابة عمّال المهن الحرة.**

وقامت نقابات عمّال القطاع الخاص ببلورة مشروع قانون عمل جديد، وقانون تأمينات اجتماعية وسعت إلى استصدارهما عبر الدوائر الرسمية ومجلس النوّاب، غير أن ظروف الحرب المندلعة منذ مارس 2015م عطّلت هذا المسار.

الحرب الجارية.. وتداعياتها الكارثية على عُمّال وشَغيلَة اليمن:

تسبّب انقلاب 21 سبتمبر 2014م الذي قاده تحالف (المخلوع صالح، وجماعة الحوثي) على الشرعية التوافقية، وعلى مخرجات الحوار الوطني ومسار الثورة الشعبية اليمنية في تفجير حرب مدمّرة تدخلت فيها دول التحالف العربي، بقيادة السعودية، والإمارات. وقد تسبّبت الحرب بانهيار اقتصادي شبه كلّي، وخلّفت مآسي وكوارث إنسانية لفحت بنارها الأغلبية الكاسحة للمجتمع، وقد نالت الطبقة العاملة النصيب الأوفر من ذلك، يمكن تبيانه على النحو الآتي:[1]

1- تشير بعض التقديرات إلى أن عدد العمال الذين سرحوا من أعمالهم بفعل الحرب وصل إلى نحو (1.8) مليون عامل، معظمهم من عمال القطاع الخاص.

2- (70٪) من إجمالي العاملين في مختلف القطاعات فقدوا أعمالهم بسبب توقف مشاريع الإنشاءات الحكومية، بالإضافة إلى توقف معظم مشاريع الإنشاءات التابعة للقطاع الخاص التي باتت ترى في اليمن بيئة غير ملائمة للاستثمار، وأخرى قلصت نشاطها في اليمن إلى أدنى نسبة ممكنة مما يجعلها مهددة بالتوقف.

3- تعرض عدد من المصانع، والمنشآت الإنتاجية، والخدمية للتدمير إما بفعل قصف طيران التحالف العربي أو بفعل قذائف الانقلابيين، وقد ذهب ضحية هذه الأعمال الإجرامية العشرات من العمال والعاملات.

4- تفاقم عدد الفقراء بسبب الحرب إلى نحو (80٪) من إجمالي سكان البلاد البالغ عددهم 28 مليون نسمة.

---

(1) تم الاعتماد في جمع معظم المعلومات الواردة في هذا الجزء على المصادر التالية:

- فاروق الكمالي، الحرب تزيد فقراء اليمن إلى 80٪ من السكان (تقرير)، العربي الجديد، متاح على النت
- نجيب العدوفي، عُمال اليمن الموت المجاني من نصيبهم (تقرير)، العربي الجديد، متاح على النت
- مركز الإعلام الاقتصادي، تقارير صحفية
- عمال اليمن لا عيد لهم (تقرير)، المصدر أونلاين، 1 مايو 2018

5- ارتفاع أسعار المواد الغذائية بنسبة متوسطة (75٪) عام 2018م مقارنة بالعام 2015م.

6- تدهور قيمة العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية، فقد ارتفع سعر الدولار مقابل الريال اليمني في العام 2018م بنسبة (153٪)، ووصل الارتفاع في عام 2022 بنسبة (500٪)، ما انعكس سلبًا على قيمة الأجور، إذ تشير تقارير صحفية إلى أن العامل اليمني فقد أكثر من ثلثي أجره مقارنة بالعام ٢٠١٥م. وبالتالي أصبح (90٪) من عمال وموظفي القطاع الحكومي يعيشون تحت خط الفقر الدولي.

7- انقطاع دفع رواتب وأجور عمال، وموظفي القطاع العام في معظم المحافظات اليمنية ولمدة تزيد على عامين، بل إن بعض المحافظات تجاوزت هذا الحد الزمني، ووصل إلى الضعف. لقد خلقت أزمة انقطاع دفع الرواتب آثار مدمرة وضعت الملايين من أبناء الشعب اليمني أمام شبح المجاعة، فضلًا عن ما أنتجته من مشكلات اجتماعية، كارتفاع نسب الطلاق، والعنف الأسري، والتفكك الأسري، وتزايد نسبة التسوّل، ونسبة المصابين بالأمراض النفسية والعصبية.

8- قيام الحكومة السعودية بفرض رسوم باهظة على العمّال اليمنيين المهاجرين، ما يهدّد بعودة مائتي ألف منهم لبلدهم، رغم حالة الحرب، أو البقاء، وتسليم الأجور مقابل الرسوم الباهظة التي تُفرض عليهم.

المبحث الثالث

عقبات على الطريق

يُكرّس هذا المبحث لتناول قضايا، ومشكلات الطبقة العاملة، وقبل الولوج إلى صلب الموضوع، من المفيد إعطاء صورة بانورامية للحركة العمالية، وتوزعها الديمغرافي، وتركيبها الاجتماعي.

(ج - 1) التركيب الاجتماعي للطبقة العاملة اليمنية:

وفقًا لآخر إحصائية رسمية[1]، يبلغ عدد السكان في سن العمل (من عمر 15 فأكثر) (13.4) مليون نسمة، ويشكّلون نسبة (48٪) من إجمالي عدد السكان البالغ (28) مليونًا.

ويشكّل الذكور نسبة (50.8٪) من مجموع القوى العاملة، في حين تشكّل النساء نسبة (49.2٪).

وعلى الرغم من هذه النسب المرتفعة إلا أن نسبة المشاركة في قوة العمل لا تتجاوز (36.3٪)، نسبة مشاركة الرجال (65.8٪)، و(6٪) فقط للنساء.

ويشكل العاملون بأجر نسبة (70٪)، (30٪) منهم يعملون في القطاع الحكومي، والباقون يعملون في القطاع الخاص، والقطاع غير الرسمي.

ويتوزعون على مختلف الأنشطة الاقتصادية، كما يلي:

1- عمّال الصناعة (البروليتاريا الصناعية): ويشكلون نسبة (14.5٪) من إجمالي القوة العاملة.

---

(1) مسح القوى العاملة في الجمهورية اليمنية 2013 – 2014م، صنعاء، الجهاز المركزي للإحصاء، بالتعاون مع منظمة العمل الدولية، 2015

2- عمّال الزراعة: ويشكّلون نسبة (29.2٪)، وهؤلاء يتألفون من قسمين:
القسم الأول: العاملون بأجر (بروليتاريا فلاحية)، ويعملون في المزارع الكبيرة المملوكة للرأسماليين وإقطاعيين، ويتركز هؤلاء بدرجة أساسية في المحافظات والمناطق الزراعية في تهامة، وحجة، وإب، وصعدة، وعمران، والمحويت، وذمار، وأبين، وحضرموت.
والقسم الثاني: فلاحين كادحين، يعملون لحسابهم في ملكيات صغيرة مملوكة لهم أو مستأجرة.

3- عمّال الخدمات والتجارة: ونسبتهم (55.6٪)، ويتألّفون من قسمين: القسم الأول العاملون بأجر (بروليتاريا رمادية)، والقسم الآخر عمّال يعملون لصالح أنفسهم في القطاع الهامشي وتجارة التجزئة.

(ج - 2) بعض قضايا، ومشكلات الطبقة العاملة اليمنية:

البطالة:

البطالة ظاهرة إشكالية.. وتبدأ إشكاليتها في التحديد المفاهيمي، وفي طرق احتساب مؤشراتها مرورًا بتفسيرها، وانتهاءً بوضع تصورات لمعالجتها.

فعلى مستوى التحديد المفاهيمي يتم اختزال "البطالة" في صورة البطالة السافرة، أي وجود أفراد قادرين على العمل، ويرغبون فيه، ويبحثون عنه، ولكن لا يحصلون عليه.

يستثني هذا التعريف أولئك الأفراد القادرين على العمل، والراغبين فيه، وكانوا يبحثون عنه، ووصلوا إلى حالة يأس، وهؤلاء يشكّلون نسبة لا يُستهان بها من المُعطَّلين.

كما يستثني أشكالًا أخرى من البطالة مثل: البطالة الجزئية، والبطالة الموسمية، والبطالة المقنعة، وغيرها، والقاسم المشترك لهذه الأشكال البطالية،

يتمثل في هدر المورد البشري بما يجعله عاجز عن تحقيق مستوى إنتاجية يتناسب مع قدراته، واحتياجاته.

وعلى مستوى احتساب مؤشّرات البطالة: تقوم الإحصائيات الرسمية على احتساب نسبة البطالة في الغالب الأعم كنسبة عدد العاطلين إلى مجموع قوة العمل مضروبًا في (100).

وهذه الطريقة تعطي نتائج مضلّلة، ولا تعكس الواقع الفعلي، ذلك أنها لا تأخذ بعين الاعتبار عدد الأفراد المعطّلين في لحظة زمنية معينة، والأفراد الذين يعانون حالة البطالة الموسمية، أو المقنعة، وأولئك الأفراد المعطلين قسرًا، ونعني بهم أولئك الذين جرى تسريحهم من أعمالهم قسرًا لأسباب سياسية، أو لغيرها من الأسباب.

أما على مستوى تفسير ظاهرة البطالة، ففي العادة يتم إرجاعها إلى العوامل، والأسباب الآتية:

1- ارتفاع معدّلات النمو السكّاني.

2- الهجرة من الريف إلى المدينة.

3- عدم مواءمة سياسة التعليم الجامعي مع احتياجات سوق العمل.

ويتم صرف النظر عن العامل البنيوي المولّد للبطالة، المتمثّل في النهج الليبرالي الذي تتبعه الدولة في إدارة الثروة والاقتصاد. وما ينبثق عنه من سياسات الخصخصة، والتخلّي عن القطاع العام، والاعتماد على المصادر الريعية (النفط، والغاز، والنشاط العقاري، والمصرفي) في تمويل الميزانية العامة للدولة، وتهميش الصناعة، والزراعة كنشاطات إنتاجية، والانفتاح غير المنضبط للاستثمار الأجنبي، ناهيك عن تسييس الوظيفة العامة، واستخدامها في شراء الولاءات وبناء شبكات مصالح زبونية تخدم الطبقة الحاكمة، وتؤمّن شروط استمرارها.

وتُعدّ البطالة من أكثر المشكلات التي تمسّ الطبقة العاملة، ومجموع الكادحين، نظرًا لما يترتّب عليها من هدر للمورد البشري، وشعور بالحرمان، والمعاناة، واتساع رقعة الفقر المدقع، لاسيما مع انعدام التأمين الاجتماعي ضد البطالة، الأمر الذي يخلق بيئة خصبة لانتشار العنف، والتطرف والانحراف، والجريمة في المجتمع.

وإذا تحدّثنا بلغة الأرقام، فقد وصلت نسبة البطالة عام 2014م إلى (66.17٪).[1]

واستمرّت في التصاعد بعد ذلك، ووصلت إلى (90٪) مع ظروف الحرب الجارية وفق تقارير صحفية.

إنّ التغيرات التي طرأت على ظاهرة البطالة في العقدين الأخيرين، لم تعد تنحصر في العمال غير المَهَرة أو غير المتعلّمين، بل اتسع نطاقها، وباتت تطال العمال المؤهلين، بل حتى حملة الشهادات العليا!

هذا عن الوجه السافر/ المرئي للبطالة، فماذا عن وجهها اللامرئي؟؟

البطالة ليست مجرد مشكلة يعاني منها المتعطلون وحسب، بل هي خلل بنيوي، وهيكلي في النظام الاقتصادي ذاته.

يمثّل الاقتصاد الهامشي، أو "القطاع غير الرسمي"، صورة غير مرئية للبطالة. وآية ذلك أن هذا القطاع يضم جيشًا هائلًا من خريجي الجامعات، والمعاهد الفنية، والمدارس الثانوية، وغير المتعلمين، والذين أَعْيَتهم الحِيلة عن الحصول على عمل فاضطروا لممارسة بعض المهن لتأمين لقمة العيش.

ويتوزّع هؤلاء في قطاع البناء، والتشييد، وقطاع الخدمات، وفي التجارة، وفي معامل الإنتاج الصغير والورش الحرفية، ويعملون في المهن التالية: أعمال البناء، والنظافة، والحدادة، والنجارة، والخياطة، والسمكرة، وإصلاح السيارات،

---

(1) يُنظر: نفسه

وصيانة المعدات، والسباكة، والكهرباء، ويعملون نادلين في الفنادق والمطاعم والمتنزّهات، وفي مجال التجارة: محاسبون وموزّعون وباعة، وفي مجال النقل: سائقو مركبات نقل البضائع، وسائقو مركبات الأجرة، وحمّالون، وفي مجال الزراعة: عمال باليومية، وفي مجال الاصطياد: صيادون.. إلخ، وقسم آخر يعمل كـ باعة جائلين.

يعمل عمّال القطاع غير الرسمي في ظل ظروف، وشروط عمل قاسية، يمكن إيضاحها بالصورة الآتية:

1- لا توجد جهة تدير هذا القطاع، لا الدولة، ولا القطاع الخاص. لذا لا توجد قوانين، ولا لوائح تنظّم علاقة العمل بين العمّال، وبين صاحب العمل.
2- لا توجد عقود عمل مكتوبة بين العامل، وصاحب العمل إلا فيما ندر، ويتم الاكتفاء باتفاق شفوي حول الأجرة بين العامل، وصاحب العمل.
3- لا يتمتّع العامل بأيّ حماية قانونية، ولا بتأمين اجتماعي، ولا بتأمين صحي، ولا يحصل على التعويض المادي العادل في حال إصابته أثناء العمل.
4- في حال وقعت خلافات بين العامل، وصاحب العمل، يتعرّض العامل للطرد، والفصل التعسفي من العمل، وأحيانًا يُحرم من أجوره اليومية، أو الشهرية المُتفق عليها (شفويًا في الغالب) مع ربّ العمل!
5- غياب أدنى شروط السلامة المهنية، والصحية، والجسدية.
6- يمارس عمال القطاع غير الرسمي أعمالًا شاقة، ولساعات طويلة تتراوح ما بين (9 – 13) ساعة يوميًا، يكدّون طوال ساعات النهار، وقِطعٍ من الليل، ولا يحظون بأوقات فراغ، ولا أوقات راحة سوى النزر اليسير.
7- لا يحظون بالإجازات الرسمية (عدا يوم الجمعة)، ولا بإجازات مرضية كما يحظى بها عمال القطاع الحكومي، أو القطاع الخاص. بل الأنكى من ذلك

يُحرمون من إجازة يومهم العالمي 1 مايو/ أيار الذي يعدُّ مناسبة عمّالية، وإجازة لكل العمّال في الأرض قاطبة!

8- لا يحصلون على خدمات المعاش التقاعدي بعد بلوغهم سن التقاعد.

9- يعيش غالبيتهم في مساكن رديئة التهوية، في بدرومات، أو محلات ضيّقة يتكدّسون فيها مثل تكدّس أعواد في علبة ثقاب! تفتقر لأبسط مقومات الحياة الإنسانية. ليس ذلك وحسب، بل قسم منهم ينامون في أماكن العمل في الورش بجوار الآلات المعدنية، والأتربة والقاذورات، ويتعرّضون طوال الوقت للأدخنة العادمة، ولروائح المواد الدهنية، والطلاء، التي تسبّب أمراضًا خطيرة مثل: السرطان، والفشل الكلوي، وأمراض الجهاز التنفسي، وأمراض الجهاز الهضمي.

10- المحظوظون منهم يعيشون مع أسرهم في مساكن صغيرة، لا تتعدّى غرفتين ضيقتين في أحياء فقيرة، ومكتظّة بالسكان ذات بيئة صحية، وخدمية سيئة للغاية، تفتقر للصرف الصحي، ولا تتوفّر فيها المياه النقية.

11- يُجبرون على العمل في ظل هذه الظروف القاسية بهدف تأمين لقمة العيش لأسرهم (غالبيتها من الأسر الممتدة!) التي تتصف بارتفاع معدّلات الخصوبة، وارتفاع معدّلات الإعالة بين أفرادها.

12- أجورهم في تدهور مستمر، ويعيشون في حالة كفاف، ويجدون صعوبة كبيرة في تأمين الاحتياجات الأساسية للمعيشة، وتعليم أطفالهم، وغالبًا ما يضطرون إلى إلحاق أطفالهم بالعمل في سنٍّ مبكّرة ليساهموا في تأمين دخل إضافي للأسرة، حتى تتمكّن من مواجهة متطلّبات العيش.

13- مُشتتون، وغير منظّمين، ويجهلون حقوقهم، ولا توجد نقابات عمّالية تهتم بقضاياهم.

رغم أن نسبة لا يُستهان بها من هؤلاء العمّال يعملون لحسابهم الخاص، لكنهم أيضًا يمثّلون وجهًا آخر للبطالة، فالكثير من العمّال العاطلين من حاملي الشهادات، وخلافهم من الأميين، والذين لم يجدوا عملًا يضطروا إلى اقتراض قروض مُيسّرة، لإنشاء مشاريع صغيرة وأصغر، كفتح محل تجاري صغير، أو شراء سيارة أجرة، أو درّاجة نارية، أو عمل كشك، أو بسطة لبيع مواد غذائية، وأدوات استهلاكية لتأمين لقمة العيش.

الفقر:

يُعرِّف البنك الدولي الفقر بأنه: "عجز الفرد عن تحقيق الحد الأدنى من المستوى المعيشي".

يختزل هذا التعريف الفقر في بُعد واحد وهو الجانب المعيشي المباشر، ويغفل عن الحاجات الإنسانية المتصّلة بالتعليم، والصحة، والخدمات العامة، والرعاية الاجتماعية، وصولًا إلى المشاركة السياسية، والحاجات المعنوية.

لقد تجاوزت نسبة الفقر في اليمن في عام 2009م حاجز ال (60٪)[1]، واستمرّت في خطٍّ تصاعدي حتى وصلت اليوم إلى (90٪)، وفقًا لتقارير صحفية.

عادةً، تعتمد الإحصائيات في قياسها لنسبة الفقر وفقًا لمؤشر خط الفقر الدولي، أي نسبة السكان ممن يعيشون على أقل من دولارين في اليوم.

هذا المقياس مضلّل، لأنه يعتمد على نسبة الفقراء من إجمالي عدد السكان، بينما لا يتم قياس معدل الثراء.

إن قياس معدل الثراء في مقابل قياس معدل الفقر سيعطينا صورة واضحة عن معدّل التفاوت الاجتماعي.

---

(1) راجع: تقرير التنمية الانسانية العربية للعام 2009

يُشير تقرير صادر عن معهد تشاتام هاوس[1] إلى أنّ أقلية لا تتجاوز (8٪) من السكان تسيطر على (90٪) من الثروة الوطنية.

وثمّة مؤشرات تدل على تفاقم التفاوت الاجتماعي في اليمن، إذ تعيش أقلية عددية في بحبوحة من العيش والبذخ، وشتّى مظاهر الاستهلاك الترفي، وتمتلك العقارات، والشركات، والمصارف، والأرصدة البنكية في الخارج، في مقابل أكثرية تعاني من تدهور القدرة الشرائية، وسوء التغذية، وتعيش في أحياء عشوائية مكتظّة بالسكان، وتفتقر إلى خدمات النظافة، والصرف الصحي، والمياه النظيفة.

التدهور المستمر للأجور:

على الرغم من أننا نسمع بين الفينة، والأخرى عن قرارات تصدرها الحكومة تقضي بزيادة الأجور، إلا أن هذه الزيادة تظل زيادة اسمية أكثر منها حقيقية، فالملاحظ أن الأجور الحقيقية في انخفاض مستمر منذ عقدين، ونصف على الأقل.

ولتوضيح ذلك لابد من التمييز بين الأجر الاسمي، والأجر الفعلي، فالأجر الاسمي هو مقدار ما يحصل عليه العامل من مبالغ نقدية (أجرة) مقابل ما يؤديه من أعمال، في حين يعبّر الأجر الفعلي عن القوة الشرائية التي يحصل عليها العامل بهذا الأجر، أي مقدار السلع، والخدمات التي يستطيع شراءها من أجره النقدي، لإشباع حاجاته.

يتأثّر الأجر الاسمي بمجرد حدوث تضخّم، وارتفاع الأسعار حيث تنخفض قيمته الحقيقية، وبالتالي تنخفض القدرة الشرائية.

لقد أدت سياسات الإصلاح الاقتصادي، واعتماد نهج الخصخصة، ورفع الدعم عن السلع الغذائية إلى تدهور متسارع في القيمة الفعلية لأجور العمّال، الأمر الذي أدى إلى تقلّص النفقات المادية وانعكاس ذلك على تزايد سوء الأحوال المعيشية لهم ولأسرهم.

---

(1) راجع: بيتر سلزبري، اقتصاد اليمن: النفط، والواردات، والنخب، معهد تشاتام هاوس، ورقة بحثية، أكتوبر 2011

إنّ هيكل الأجور في اليمن مجحف وبشكل صارخ، فقد أبان حجم توزيع الأجور عن درجة عالية من انعدام المساواة، فنسبة (23.8٪) من إجمالي العمال يكسبون أقل من ثلثي متوسط الدخل الشهري والمُحتسب (35.000 ريال = 35 دولارًا حاليًا!)[1] وهو أجر هزيل لا يفي بالمتطلبات الأساسية للعيش!

في حين، توجد امتيازات أو ما يعرف ببنود الأجور غير الثابتة، كالبدلات، والمكافآت، والحوافز وغيرها، التي تُمنح للمشرفين، والمدراء، والمسؤولين الكبار، وبأرقام عالية، بينما لا يحصل العمال والموظفون الصغار إلا على الفتات.

الهجرة:

تمثّل الهجرة بنوعيها: الداخلية، والخارجية الوجه اللامرئي الآخر للبطالة.. فالهجرة خيار اضطراري للمعطّلين الذين فقدوا الأمل في الحصول على فرص عمل في موطنهم، فيضطرّون إما إلى الهجرة داخل الوطن، أو الهجرة إلى الخارج، بحثًا عن فرص عمل تؤمّن لهم ولأسرهم لقمة العيش.

الهجرة الداخلية:

تنشأ بدرجة رئيسة عن هجرة العمّال الريفيين إلى المدن، بسبب تدهور الزراعة، ومحدودية فرص العمل في الريف، وافتقاره (أي الريف) إلى المقومات الأساسية للعيش، مثل: الغذاء، والمياه، والتعليم، والصحة، والكهرباء، والطرق.

واتخذت هجرة العمّال الريفيين إلى المراكز الحضرية بما يشبه موجات نزوح قسرية، أثّرت سلبًا على البنية الحضرية، وخلقت مظاهر عديدة من التشوّهات: نمو المناطق العشوائية، وأحياء الصفيح في أطراف المدن، وتتسّم هذه المناطق بافتقارها للتخطيط العمراني، والحضري، والاكتظاظ السكاني مما يسبب ضغطًا

(1) راجع: مسح القوى العاملة 2013/ 2014

على الخدمات، وتدهور مستوى معيشة القاطنين فيها، وارتفاع معدّلات الجريمة، والانحراف.

ناهيك عن ضعف الاندماج الاجتماعي للمهاجرين الريفيين، وتمسُّكهم بالروابط القروية، والأسرية، فقد لُوحظ أن توطّن المهاجرين الريفيين في المراكز الحضرية يتخذ طابعًا مناطقيًا، فأبناء قرية ما يتجمّعون في منطقة، أو منطقتين في المدينة التي يهاجرون إليها، ويتحوصلون حول أنفسهم، ويظلّون مُتمسّكين بالروابط السابقة، وبالعادات، والتقاليد الريفية القديمة، ويُقاومون عملية الانصهار، والاندماج في المجتمع الجديد، وفي الفضاء الأيكولوجي للمدينة التي يَفِدون إليها.

الهجرة الخارجية:

عجز العمال عن الحصول على فرص عمل لائقة داخل وطنهم تدفعهم إلى التفكير في الهجرة إلى خارج البلاد، وعلى وجه الخصوص دول الخليج، للبحث عن ظروف عمل أفضل، وأجور أعلى.

تتخذ حركة الهجرة الخارجية شكلين:

1- الهجرة غير الشرعية:

تشتهر في اليمن باسم "التهريب"، وتشكّل النسبة الأكبر في حركة الهجرة إلى دول الخليج، حيث يجازف الشباب المُعطّل في عبور الحدود اليمنية السعودية مع ما تحمله هذه المجازفة من مخاطر على حياتهم. فمصير الكثيرين ينتهي إلى الموت برصاص حراس الحدود، ومن يحالفهم الحظ ويتمكّنون من الدخول إلى السعودية، غالبًا ما يظلون يعملون في خفية من السلطات السعودية، ويتركّز هؤلاء في المناطق، والمدن الجنوبية السعودية، لتبدأ معها فصول درامية هروبًا من ملاحقات السلطات الأمنية السعودية، ولكن غالبًا ما يقعون في قبضتها، ويتعرّضون للمعاملة المُهِينة، ومن ثمّ يتم ترحيلهم.

2- الهجرة الشرعية:

تُشير الإحصائيات إلى أن نسبة العمّال المهاجرين الشرعيين تفوق (20٪) من إجمالي القوى العاملة، وتتركّز الغالبية العظمى في دول الخليج وبشكل أكثر تحديدًا في المملكة العربية السعودية.

يُسمح الدخول للعمّال اليمنيين إلى السعودية عبر ما يسمّى "الفيزا"، أو "تصريح إقامة"، وعلى الرغم من ذلك يُفرض عليهم نظام الكفيل، ويُحرمون من حقهم في التملّك، كما يعانون من قيود إدارية وإهدار لحقوقهم، وغياب قانون ينظّم علاقتهم بالكُفَلاء، وبأرباب العمل، وفرض رسوم وضرائب باهظة، والتعرّض للمعاملة المهينة من قبل الكُفلاء.

ويظل مصير العمالة المهاجرة في الخليج مرهونًا بتطوّرات الوضع السياسي، وتحسّن أو تأزُّم العلاقة بين الحكومة اليمنية، والحكومات الخليجية، ففي مستهل تسعينات القرن المنصرم وأثناء حرب الخليج الثانية، وعلى خلفية موقف الحكومة اليمنية من الحرب، أقدمت دول الخليج على ترحيل ما يزيد على مليون عامل يمني، وقد أحدثت عودة هذا الكم الهائل من العمّال أزمة اقتصادية واجتماعية حادّة.

أما بالنسبة لوضع العمّال المهاجرين إلى دول في أمريكا الشمالية، وأوروبا، وشرق آسيا، وجنوب شرق أفريقيا فهو أفضل نسبيًا عن غيرهم.

تعتبر العمالة المهاجرة جزءًا لا يتجزّأ من الطبقة العاملة الوطنية؛ لسبب بسيط وهو أن جزءًا كبيرًا من دخولها يتم تحويلها إلى الأُسر اليمنية في داخل الوطن، ويتم إنفاقها في شراء المواد الغذائية والاستهلاكية، وبالتالي فهي تحتسب ضمن الدخل المحلّي الإجمالي.

وعلى كل حال تمثّل الهجرة الخارجية أحد الاختلالات البنيوية في الاقتصاد التابع، وهي إدانة للنهج النيوليبرالي الفيروسي، وللسياسات الرسمية التي ألغت

حق المواطن في الحصول على فرصة عمل في بلده، فيضطر تحت ضغط المعيشة لمغادرة وطنه، ومفارقة أهله، وأطفاله، ومكابدة معاناة الغربة من أجل تأمين حياة كريمة لأسرته.

الاستثمار الأجنبي والعمالة الأجنبية:

تدأب الطبقة المسيطرة، وشرائحها الطفيلية، والكمبرادورية على أسطرة الاستثمار الأجنبي، وتقدّمه في صورة المنقذ من الأزمات الاقتصادية، وبناءً على ذلك تسعى إلى تهيئة المجال الوطني أمام الاحتكارات الأجنبية، وإطلاق العِنَان لها.

وفي الوقت الذي يُمنح الاستثمار الأجنبي حرّية شبه مطلقة، ويُعفى من الضرائب، ويحظى بامتيازات، وتسهيلات كثيرة، يُحرَم الاستثمار المحلي من كل ذلك!

وتفسير هذه المفارقة ينطوي على بُعدين:

الأول: طبيعة، وعمق المصالح المشتركة التي تجمع الاحتكارات الأجنبية بالشريحة الطفيلية اللصة التي لا تتورع عن خيانة شعبها ووطنها، وتُبرم صفقات مشبوهة مع الاحتكارات الأجنبية.

والثاني: عقدة النقص التي تتملّك النخبة الحاكمة يُفضي بها إلى المراهنة على الاستثمار الأجنبي بشكل مبالغ فيه، في مقابل تبخيس قيمة الذات، والتسليم بعجزها عن تحمّل أعباء النهوض المطلوب.

شكّل الاستثمار الأجنبي إحدى ميكانيزمات سيطرة الرأسمال الاحتكاري المعولم على اقتصاديات البلدان النامية.

وتسبب ولا يزال في خلق نتائج مدمّرة للاقتصاد الوطني وللطبقة العاملة بسبب تناقض أهدافه وأجندته تناقضًا صارخًا مع متطلبات التنمية الوطنية. فالاستثمار الأجنبي يفضّل الاستثمار في قطاعات هامشية: كالخدمات، والسياحة، والعقارات، والمضاربات المصرفية، أو في مجالات استخراج النفط والغاز،

ويَعزف عن الاستثمار في قطاعات الاقتصاد الحقيقي: في الصناعة والزراعة، والموارد البشرية.

ومن بين النتائج السلبية المترتّبة عن الاستثمار الأجنبي غير المنضبط:

- تكريس، وتعميق حالة التبعية الاقتصادية، وإغراق السوق الوطنية بالسلع الاستهلاكية المستوردة.
- استنزاف الموارد، والثروات، والعملات الصعبة، وتسرّبها إلى الخارج.
- التسبّب بإغلاق الكثير من المؤسسات العامة، وتسريح الألوف من العمّال، وارتفاع معدّل البطالة.
- ارتفاع معدّل التضخّم، وتدهور معيشة السكان.
- نشوء نمط من الفساد الكبير، ويتمثّل في قيام البيروقراطية الحاكمة بإبرام صفقات مشبوهة مع ممثّلي الشركات الأجنبية تمس المصالح الوطنية، مقابل الحصول على نسبة من الفوائد أو الدخول كمساهم في هذه الاستثمارات.

وللتدليل سنشير إلى مثالين صارخين:

الأول: الصفقة التي أبرمتها الحكومة اليمنية مع شركة "توتال" الفرنسية عام 2005م، التي بموجبها بِيْعَ الغاز اليمني بدولار واحد لكل مليون وحدة حرارية، فيما كانت أسعار السوق آنذاك تتراوح ما بين 11 و12 دولارًا لكلّ مليون وحدة حرارية.

والمثال الثاني: إبرام الحكومة اليمنية صفقة مع شركة موانئ دبي العالمية في نوفمبر عام 2008م بغرض تأجير ميناء عدن، وإعادة تأهيله. وقد شابت هذه الصفقة الكثير من الثغرات القانونية، وأثارت ضجة واسعة في مختلف الأوساط حينها.

ناهيك عما سبق، يلحق النشاط الاحتكاري الأجنبي أضرارًا بالعمالة الوطنية، فهي ضحيته الأولى، ويمكن تبيان ذلك من زاويتين:

الأولى: يتم تشغيل العمالة الوطنية في الشركات الأجنبية وعلى وجه خاص العمالة غير الماهرة بأجور زهيدة، وفي ظروف عمل قاسية، وبدون حماية قانونية.

الثانية: يتم استقدام، وتشغيل العمالة الأجنبية، وبأجور منخفضة، وبساعات عمل طويلة، وعلى حساب العمالة الوطنية.

إنّ الشركات الاحتكارية فوق القومية قوة دولية، وتستغل العمالة الوطنية، وغير الوطنية، على السواء. وانطلاقًا من ذلك تنطرح على جدول أعمال الطبقة العاملة اليمنية إقامة الصلات الوثيقة مع عمّال وشغيلّة العالم، لأن المصير واحد، وربّ العمل المستغل واحد.

ظاهرة تشغيل الأطفال.. جريمة بحق الطفولة:

يزخر عالم العمل الرأسمالي بالكثير من المفارقات المدهشة، والعسيرة على الفهم، ومن تلك المفارقات: اتسّاع دائرة البطالة، وارتفاع نسب المتعطلين، في الوقت الذي تتسع فيه ظاهرة تشغيل الأطفال!

تشكّل فئة الأطفال، وهي الفئة العمرية ما دون (15) عامًا ما يقارب نسبة (46٪) من الإجمالي العام للسكان البالغ تعدادهم (28) مليونًا. وتتميّز هذه الفئة بخصائص وسمات اجتماعية وسيكولوجية خاصة تفرض على الأسرة والمجتمع إيلاءها اهتمامًا خاصًا، وتلبية حاجاتها الصحية، والنفسية، والفكرية، والاجتماعية.

وتعدُّ ظاهرة تشغيل الأطفال من أخطر المشكلات المرتبطة بالطفولة في اليمن، وتشير الاحصائيات إلى أن عدد الأطفال العاملين في اليمن يصل إلى مليون عامل.

وتشغيل الأطفال مشكلة مزمنة في اليمن، وتقف وراءها عوامل وأسباب مختلفة، أبرزها:

1- الفقر وتردّي الأحوال المعيشية للأسر اليمنية، مما يؤدي بتلك الأسر إلى دفع أطفالها إلى سوق العمل لكسب العيش.

2- تراجع الدولة عن تطبيق مبدأ مجانية التعليم وإلزاميته، والذي نصّ عليه دستور دولة الوحدة في 1990م ودستور(ج.ي.د.ش) قبل ذلك.

3- سوء الوضع التعليمي في مدارس التعليم العام، إذ أمست المدرسة بيئة طاردة للطفل إما بسبب سوء المعاملة، أو بسبب افتقار المقومات المدرسية الجاذبة للطفل، أو بسبب زيادة تكلفة التعليم ووطأتها على الأسر الفقيرة التي لديها عدد كبير من الأطفال.

4- تخلّي الدولة عن التزاماتها الاجتماعية في مجال الرعاية الاجتماعية للمجتمع بصفة عامة وللأطفال على وجه الخصوص.

5- التفكّك الأسري، وشعور الأطفال بالحرمان من الرعاية، وتلبية احتياجاتهم، يدفع بالكثير منهم إلى ممارسة أعمال لإشباع حاجاتهم، أو للهروب من الوضع الأسري المفكّك إلى بيئة أخرى.

6- المعايير الاجتماعية عن الرجولة، إذ يسود تصوّر راسخ لدى الكثير من الآباء والأمهات أن من الواجب عليهم دفع الطفل إلى العمل "كي يصبح رجلًا" (يقع رجّال وفق اللهجة الدارِجة)، وقادر على تحمُّل المسئولية في المستقبل، وحفاظًا عليه من الضياع والانحراف، وغيرها من التصوّرات الخاطئة.

7- فقدان الأسرة لمُعِيلها، بسبب الوفاة، أو لأي سبب آخر، يدفع الطفل ليحلّ محلّ المُعيل المفقود.

8- تفضيل بعض أصحاب العمل عمالة الأطفال، وذلك لرخصها، وعدم وجود التزامات قانونية يلتزمون بها.

9- عدم جدّية السلطة في تطبيق المعاهدات، والمواثيق الدولية الخاصة بحماية الطفولة، فعلى الرغم من أن الدستور والقوانين الخاصة بالعمل، وكذلك

اتفاقية العمل الدولية رقم (138) لسنة 1973م بشأن الحد الأدنى لسنّ الاستخدام، والاتفاقية رقم (182) لسنة 1999م بشأن حظر أسوأ أشكال عمل الأطفال، واللتان صادقت عليهما اليمن، تحظر تشغيل الأطفال، إلا أنّ ظاهرة تشغيل الأطفال تتوسّع يومًا عن يوم.

مجالات وظروف عمل الأطفال:

يستحوذ القطاع الزراعي على النصيب الأكبر في تشغيل الأطفال، إذ يتركّز (93٪) من الأطفال في هذا القطاع، ويليه قطاع تجارة الجملة، والتجزئة، وإصلاح المركبات، والسلع، وأعمال الصيانة، ويعمل فيه (4.8٪). ويزاول الأطفال خمسة أنواع من المهن التي لا تتطلّب مهارات عالية. وهناك علاقة مباشرة بين المهن التي يُزاولها الأطفال، ومهن أرباب أسرهم، ما عدا الأطفال العاملين في مهن عمال التشغيل والتجميع.[1]

ويتعرّض الأطفال العاملون لشتّى أنواع الاستغلال والمخاطر. إذ يتم تشغيلهم في أعمال شاقة، وفي ظل ظروف وشروط عمل بالغة السوء، وبدون عقود عمل مكتوبة، ولساعات طويلة تصل إلى (57) ساعة في الأسبوع، وبأجور بخسة، وفي ظل بيئة عمل سيئة لا تتوفّر فيها شروط السلامة المهنية. فضلًا عن تعرّض هؤلاء الأطفال للتحرّش الجنسي، والعنف البدني، إما من قبل أصحاب العمل، أو من قبل العمّال البالغين الذين يعملون في نفس نطاق العمل.[2]

ويتولّد عن ظاهرة تشغيل الأطفال العديد من الآثار السلبية على الطفل، وعلى الأسرة، وعلى المجتمع ككل: فاحتمالية إصابة الطفل العامل بالأمراض، والإصابات الجسمية، والعاهات تبقى كبيرة، فضلًا عمّا تولّده ظروف العمل من

---

(1) خالد راجح شيخ، عمالة الأطفال في اليمن، مجلة حوليات العفيف الثقافية، صنعاء، مؤسسة العفيف الثقافية، العدد (3)، 2003م، ص362 – 363

(2) بتصرّف: نفسه، ص366

آثار نفسية، وعصبية سلبية في الطفل، وعلى مستوى تكوينه الجسماني. وتُفضي إلى التسرّب من التعليم، وارتفاع نسب الأمية، والجهل، والانحراف في المجتمع.

تظل ظاهرة تشغيل الأطفال إحدى التحديات الكبيرة التي تواجه الطبقة العاملة، وإدانة أخلاقية لعالم العمل الرأسمالي المتوحش.

المرأة العاملة.. معاناة مريرة:

يكمن أكبر القيود الاجتماعية المكبّلة للمرأة في الفكرة القائلة: إن البشر غيريّون بالفطرة، وأنّ المرأة متكيّفة بيولوجيًا مع دور رعاية وتربية الأطفال في الأسرة.[1]

هذه الفكرة التي تربط وضع المرأة في المجتمع كمواطنةٍ من الدرجة الثانية، عمومًا، بدورها داخل الأسرة النووية (Nuclear Family).

وإذا كانت هذه الفكرة تمتد جذورها إلى مرحلة تاريخية موغلة في القدم، وهي مرحلة التحوّل من المجتمع الأمومي إلى المجتمع الذكوري، أو وفقًا لفريدريك إنجلز "الهزيمة العالمية التاريخية للجنس الأنثوي"[2]، فلا تزال هذه الفكرة راسخة في الوعي الاجتماعي اليمني، فـ"المرأة ما لها إلا بيتها والمطبخ"!

وتفيد الإحصائيات بأن النساء يشكّلن (49.2٪) من إجمالي السكان النشيطين اقتصاديًا، ومع ذلك فإن نسبة مشاركة النساء في العمل لا تتعدّى (6٪)[3]، الأمر الذي يعني أن (94٪) عن النساء اليمنيات ما يزلن خارج إطار العمل. رغم أن ما يقارب (70٪) منهن يعملن بدون أجر لأسرهن كربّات بيوت و/ أو في الملكيات الزراعية العائلية، وفي الأراضي المستأجرة، ولا تزال النظرة

---

(1) شارون سميث، في تنظير قمع المرأة: العمل المنزلي واضطهاد النساء، مدونة ما العمل، مقال مترجم، تاريخ النشر: 14 سبتمبر 2016

(2) راجع: فريدريك إنجلز: أصل العائلة، الملكية الخاصة والدولة

(3) راجع: مسح القوى العاملة 2013/ 2014

القاصرة تجاه خروج المرأة للعمل تحكمها عوامل، ومعايير اجتماعية، وثقافية، ودينية كثيرة، وتحتاج إلى دراسة منفصلة.

ما يعنينا هنا هو تناول أوضاع النساء العاملات، وما يواجهن من مصاعب، وتحدّيات جمّة، تبدأ بالنسق الأسري، وتنتهي إلى طبيعة نظام تقسيم العمل السائد.

فعلى المستوى الأسري تعترض المرأة العاملة المصاعب والمشكلات التالية:

1- تتحمّل مسؤوليات مضاعفة، فهي مُطالبة بأنّ تكون أمًّا. وزوجة، وربّة منزل، وفي موقع العمل مطالبة بأن تؤدي عملها، وتنفذ كل ما يُوكل إليها من مهام.

وتشير الدراسات السيكولوجية إلى أن المرأة العاملة تعاني من القلق، والإحساس بالذنب، تجاه أطفالها، وهذا ما يدفعها للتعويض عن غيابها بأن تميل للين أحيانًا حتى تكون أمًّا صالحة، ولكن في ذات الوقت فإن الأسر التي تعمل فيها الأم، غالبًا ما تكون أكثر انتظامًا وحسمًا في أمور الحياة والتربية، وتشجّع الأطفال على الاستقلال في أمورهم البيتية الخاصة. إلاّ أنه لوحظ في بعض الأسر أن عمل المرأة يؤثّر سلبًا على علاقتها بزوجها، وطبعًا هذا ناجم عن الفهم الخاطئ من الزوج لعمل ونفسية المرأة، وعدم مساعدتها.[1]

2- أدّى انخراط المرأة في العمل إلى تغيُّر بعض الأدوار، والوظائف في نسق الأسرة لكلٍ من الرجل والمرأة، فحظيت المرأة العاملة بفعل استقلالها الاقتصادي بمكانة اجتماعية وسلطة تخوّلها اتخاذ القرار في الأسرة، الأمر الذي يعني تهديد السلطة المطلقة للرجل. وإذا كان الرجل تقليديًا ويحمل نظرة دونية عن المرأة، فسيؤدي ذلك إلى إحدى نتيجتين: إما إجبار المرأة على ترك عملها، أو إنهاء العلاقة الزوجية بالطلاق.

(1) إيمان أحمد ونوس، سيكولوجية المرأة العاملة، الحوار المتمدن، مقال، تاريخ النشر: 26/ 4/ 2015

أما على مستوى نظام تقسيم العمل السائد، الذي يتخذ طابعًا ذكوريًا، فيقوم على أساس حصر عمل المرأة في مجالات خدمية معينة، مثل ممارسة مهنة التدريس في المدارس، والأعمال الإدارية والمكتبية، ومهنة التمريض. وبدرجة أقل في مهنة الطِبابة، وفي مهنة التدريس بالجامعات، والمحاماة، والإعلام، والتجارة... إلخ.

وفي مجالات العمل الإنتاجي، تساهم المرأة في الريف بنسبة معتبرة للعمل في الزراعة، غير أن هذه المساهمة لا تعدو أن تكون عملًا في ملكيات، وحيازات زراعية عائلية صغيرة، بمعنى آخر أن نسبة النساء اللائي يعملن بأجر في مجال الزراعة لا تكاد تذكر.

ويضمّ قطاع الصناعة الآلاف من النساء العاملات، مُوزّعات على مختلف مجالات التصنيع، في المنشآت الصغيرة والمتوسطة والكبيرة. وبحسب دراسة قديمة فإنّ (68٪) من النساء اللائي يعملن في المصانع أميات، في مقابل (8٪) يُجدن القراءة والكتابة، ونسبة (1٪) فقط مؤهلات، ونسبة (31٪) منهن مطلّقات وأرامل، وقد توصّلت الدراسة إلى أن غالبية هؤلأ النسوة قد اضطررن للعمل في المصانع بحثًا عن لقمة العيش رغم انخفاض أجورهن، إذ يعشن على أقل من دولار أمريكي واحد في اليوم، وذلك لعدم توفّر فرصة عمل أخرى، فالكثيرات منهن معيلات لأسرهن، إذ تشكّل النساء اللواتي يصرفن أجورهن للإنفاق على الأسرة نسبة (52٪).

وتعاني النساء العاملات في المصانع من عزلة، وتهميش، وحصار اجتماعي، وأسري، فنسبة (56٪) منهن لا يخرجن من المنزل إلا بمحرم، والغالبية العظمى منهن لم يسافرن داخل اليمن طيلة حياتهن. كما يعانين من ضغوط العمل في المصنع، والعمل في البيت، وهذا يحول بينهن وبين أوقات الفراغ.[1]

---

(1) راجع: فوزية حسونة، المرأة اليمنية والتصنيع، دراسة ميدانية، تعز، مركز المعلومات والتأهيل لحقوق الإنسان، مايو 2002

وإذا كان وضع المرأة العاملة في قطاع الصناعة يتسم بهذا القدر من البؤس، فماذا عن وضع المرأة العاملة في القطاعات الأخرى؟؟

تعاني النساء العاملات في القطاعات الخدمية من "تمييز مركّب"، إن جاز التعبير، فهنّ يعانين من تمييز على مستوى الأجور والمكآفات، إذ يقبضن أجورًا أقل من أجور الذكور، وذلك بسبب أن الغالبية الكاسحة من النساء العاملات يحتللن مواقع متدنية في السلّم الوظيفي، والمهني، حيث "تدفع الأجور على أساس المنصب، وليس على أساس الجنس".[1]

ويعانين من نظرة دونية من قبل أرباب العمل، أو من المدراء التنفيذين، والمشرفين في مواقع العمل، ويجري تهميشهنّ، وحرمانهنّ من حقهنّ في الترقّي والحصول على فرص التأهيل، والتدريب، واكتساب الخبرات، وبالتالي حرمانهنّ من إمكانية تحسين أجورهنّ.

هذا فضلًا عن تعرّضهنّ لمشكلات "مسكوت عنها"، مثل: التحرّش الجنسي، والابتزاز، والاستغلال العاطفي.

وفي المجمل يمكن القول: إنّ خروج المرأة إلى العمل، يمثّل خطوة تقدّمية هامة، وانتصارًا كبيرًا للحركة النسوية، ويضيف إلى الطبقة العاملة رافدًا اجتماعيًا، وإنتاجيًا لا غنى عنه، فالمرأة تشكّل نصف المجتمع، وتؤثّر على النصف الآخر. وارتفاع نسبة مشاركة المرأة في العمل يزيد من إمكانيات الإنتاجية الاقتصادية، والتنموية للمجتمع، ويخفض من نسب الإعالة، والفقر، والأمية، والتخلف، ويُساهم في التطوّر الاجتماعي والثقافي بوجه عام.

وصارت الحاجة ملحّة لسنّ تشريعات، ووضع سياسات تساعد المرأة العاملة على التغلّب على المشكلات التي تعترضها، وتحقيق المساواة، والعدالة في

---

(1) منظمة العمل الدولية: اتجاهات تشغيل المرأة في اليمن، المكتب الإقليمي للدول العربية، بيروت، يونيو 2005م، ص19

التوظيف، والأجور، والترقّي أسوة بزميلها الرجل، ونشر الوعي المجتمعي، والأسري بأهمية عمل المرأة، وضرورة التعاون بين أفراد الأسرة لمواجهة الالتزامات الأسرية.

تشريعات العمل.. قصور النص، واختلال الممارسة:

تتكوّن المنظومة التشريعية المتعلّقة بالعمل وبالحقوق العمّالية في اليمن من مصدرين:

المصدر الأول: التشريع الوطني: ويشمل:

1- الدستور:

الذي لا يزال قائمًا منذ آخر تعديل أُجري عليه في العام 2001م، وقد تضمّن عددًا من المواد المتعلقة بالعمال، وتنظيم علاقة العمل بين أطرافه، ومن تلك المواد:

- المادة (24)، وتنص على أن تكفل الدولة تكافؤ الفرص لجميع المواطنين، سياسيًا، واقتصاديًا، واجتماعيًا، وثقافيًا.
- المادة (29): "العمل حق، وشرف، وضرورة لتطور المجتمع، ولكل مواطن الحق في ممارسة العمل الذي يختاره لنفسه في حدود القانون، ولا يجوز فرض أي عمل جبرًا على المواطنين إلا بمقتضى قانون، ولأداء خدمة عامة، وبمقابل أجر عادل، وينظّم القانون العمل النقابي، والمهني، والعلاقة بين العمال وأصحاب العمل."
- المادة (58): "للمواطنين في عموم الجمهورية بما لا يتعارض مع نصوص الدستور الحق في تنظيم أنفسهم سياسيًا ومهنيًا ونقابيًا، والحق في تكوين المنظمات العلمية والثقافية والاجتماعية والاتحادات الوطنية بما يخدم أهداف الدستور، وتضمن الدولة هذا الحق.. كما تتخذ جميع الوسائل الضرورية التي

تمكن المواطنين من ممارسته، وتضمن كافة الحريات للمؤسسات والمنظمات السياسية والنقابية والثقافية والعلمية والاجتماعية."

الثغرات، وأوجه القصور في المواد الدستورية المذكورة:

أ. في المادة (24): استخدم لفظ "المواطنين" واستُثنِيَ لفظ "المواطنات"، فقد جاء النص محمولًا بالطابع الذكوري كانعكاس لذكورية النظام الاجتماعي السائد.

فلفظ "المواطنين" جمع مذكر سالم، أي هو جمع للذكور حصرًا، ولا يشمل الإناث، بخلاف جمع التكسير الذي يشمل الذكور والإناث، ولمّا لم يوجد جمع تكسير في العربية ل "المواطن"، كان من الضروري على المشرّع أن يورد لفظ "المواطنات" إلى جوار لفظ "المواطنين" لتصبح المادة شاملة للذكور والإناث.

ب. في المادتين (29)، تم الإحالة إلى القانون في العبارة التالية: " وينظم القانون العمل النقابي والمهني والعلاقة بين العمال وأصحاب العمل."

لقد مثلت "الإحالة إلى القانون" إحدى الآليات التي يتم عبرها إفراغ مضامين الدستور وتقييد الحريات والحقوق، حيث يستغل المشرّع عمومية النص وانعدام وجود ضمانات ومحددات في الدستور ويقوم بإصدار قوانين تتضمن قيود وضوابط تحصر الحقوق وتفرغها من مضامينها ومقاصدها، بل وتتصادم مع نصوص الدستور، ومثال ذلك: حظر العمل النقابي على العاملين في دواوين الوزارات وفروعها في المحافظات وهو ما يتعارض مع نص المادة (58).

2- القوانين: تشمل ثلاثة قوانين أساسية خاصة بالحقوق العمالية وهي:

- قانون العمل: وهو القانون رقم (5) لسنة 1995م، وتعديلاته بالقانون رقم (25) لسنة 1997م.
- قانون الخدمة المدنية رقم (19) لسنة 1991م، ويتعلق بحقوق وواجبات العمال والموظفين في مختلف أجهزة الدولة، وفي القطاعين العام والمختلط.

- قانون تنظيم النقابات العمالية رقم (35) لسنة 2002م، وينظم حق تكوين النقابات وفقًا لشروط.

وهناك مآخذ كثيرة على هذه القوانين، نعرضها فيما يلي:[1]

أ. اختلاف كل قانون من هذه القوانين في تعريفه للعامل.

فقانون العمل اليمني يعرّف العامل: بأنه كل شخص يعمل لدى صاحب العمل، ويكون تحت إدارته، ولو كان بعيدًا عنه لقاء أجر، ووفق عقد مكتوب، أو غير مكتوب، ويشمل ذلك الرجال، والنساء، والأحداث.

بينما تضمنت المادة (2) من قانون تنظيم النقابات العمالية، تعريفًا مختلفًا للعامل: كل شخص يعمل ويتقاضى أجرًا معينًا مقابل جهد عضلي، أو ذهني، أو يعمل لحسابه الشخصي."

ونلاحظ في التعريف الأخير مدى اتساعه ليشمل كل شخص يعمل.. حتى العامل لحسابه. فلم يأخذ بمفهوم التبعية القانونية، والاقتصادية في علاقات العمل.

ب. إن المنظمات النقابية في النظام القانوني اليمني تدرج من اللجان النقابية إلى النقابات العامة، وإلى الفروع، وإلى الاتحاد العام.. وبالتالي لا يسمح في هذا النظام بتعدد النقابات، أو الاتحادات العامة فلا يجيز القانون تشكل أكثر من اتحاد عام على مستوى اليمن، وهذا الحظر رغم ما هو عليه من ميزة، وهي توحيد العمل، والجهود النقابية وعدم تشتّتها، إلا أنه يخالف المعايير الدولية التي تتيح للعمال حق تعدد النقابات والاتحادات العامة، وقد حصلت بعض الانقسامات داخل الحركة النقابية في اليمن وارتفعت بعض الأصوات التي تنادي بتشكيل اتحاد عمّال حر.

---

(1) بتصرف عن: د.يحيى محمد النجار، حقوق العمال النقابية في ضوء المعايير الدولية، دراسة تحليلية للتشريعات اليمنية، صنعاء، الدار العربية للمحاماة بالاشتراك مع الصندوق العربي لحقوق الإنسان، 2012، الصفحات: 28، 128، 131، 182

ج. تُصادر الدولة حق موظفي دواوين الوزارات في تشكيل نقابات عمالية، وذلك يتعارض مع ما جاء في دستور الجمهورية اليمنية الذي كفل حق التنظيم النقابي لكل العمال من موظفين، وغيرهم دون استثناء، ويتعارض هذا الحظر أيضًا مع المواثيق الدولية الصادرة من منظمة العمل الدولية، والتي صادقت عليها اليمن، ومنها على سبيل المثال: الاتفاقية الخاصة بحماية حق التنظيم وإجراءات تحديد الاستخدام في الخدمة العامة والصادرة عام 1978م.

د. ومن النصوص المُخلّة بحرية العمل النقابي، ما ورد في الفقرة (ب) من المادة (7) في قانون تنظيم النقابات العمالية التي لا تعترف بالتنظيم النقابي إلا بعد إشهارها، وتسجليها لدى وزارة الشئون الاجتماعية والعمل.

المصدر الثاني: الاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي صادقت عليها اليمن:

وقعت اليمن وصادقت على أكثر من (29) اتفاقية متعلقة بحقوق العمال.[1] ناهيك عن التزامها وبموجب نصوص الدستور بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان وبالعهدين الدوليين الخاصين بالحقوق الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، وبالحقوق المدنية، والسياسية.

ومجمل هذه المواثيق والمعاهدات قد نصّت على جملة من الحقوق العمالية، أبرزها:

- الحق في الحصول على عمل، والحق في التمتّع بشروط عمل عادلة ومُرضِية.
- الحق في الحصول على أجر عادل وبدون تمييز.
- الحق في إنشاء النقابات وحرية الانضمام إليها، وعدم جواز وضع القيود على ممارسة هذا الحق. وضمان ديمقراطية
- الحق في الضمان الاجتماعي والتأمينات الاجتماعية.

---

(1) نفسه، ص21

- حظر العمل الإجباري، وحظر عمل الأطفال، وحظر التمييز في الاستخدام والمهنة.
- تحديد الحد الأدنى للأجور.

وعلى الرغم من كثرة هذه الاتفاقيات التي صادقت عليها اليمن، إلا أنها لا تلتزم بها، وثمة اختلالات، وانتهاكات كثيرة يمكن عرضها على النحو الآتي:

الانتهاكات بحق العمّال والحريات النقابية:

تتمثّل مظاهر الانتهاكات الشائعة من قبل أصحاب العمل، والسلطة، ضد العمال، والحريات النقابية فيما يلي:[1]

1- اشتراط طلب الإذن، أو إيداع اللوائح، والنُظُم الداخلية، أو التسجيل قبل تكوين النقابات، أو وضع شروط لاكتساب الشخصية القانونية (الاعتبارية).
2- اشتراط انتماء القادة النقابيين إلى نفس المنشآت التي يمثلونها.
3- تحديد بنيان وتركيب النقابات واشتراط إقامة منظمة نقابية واحدة في أية منشأة، أو مهنة، أو صناعة.
4- فرض لائحة نموذجية، أو نظام أساسي على النقابات سواء بصفة مباشرة، أو غير مباشرة.
5- تحديد الإجراءات التي تنظّم الانتخابات تفصيلًا، أو تدخل السلطات في إجراء الانتخابات بحضور ممثلين عن وزارة العمل، أو غيرها.
6- قصر الأنشطة النقابية على المسائل المهنية، ومنع الأنشطة السياسية.
7- حظر تنظيم أعمال الاحتجاج، والاضراب للدفاع عن مصالح أعضائها الاقتصادية والاجتماعية، وتدعيمها، وغيرها من الانتهاكات التي ترتكبها كثير من الدول، منها اليمن.

---

(1) نفسه ونفس الصفحة

بالإضافة إلى ما ورد سلفًا، هناك اختلالات أخرى هي:

- اقتصار التشريعات، والقوانين على عمال القطاعات المُهيكَلة (القطاع العام، والقطاع المختلط، والقطاع الخاص) فقط، وعدم شمولها لعمال القطاع الهامشي (عمال القطاع غير المُهيكَل) والذين يشكّلون نسبة تفوق (70٪)!!
- عدم شمول قانون التأمين الصحي والاجتماعي لنحو (90٪) من إجمالي عمّال اليمن!!
- غياب قانون للتأمين الاجتماعي ضد البطالة.
- ثمة حظر غير معلن للعمل النقابي في القطاع الخاص، إذ يمارس أصحاب العمل أساليب من الإرهاب المعنوي، والفصل التعسفي ضد العمّال إذا طالبوا بحقوقهم، أو فكروا في تنظيم أنفسهم في نقابات عمالية، وعلى الرغم من أن الدستور، والقانون يكفل لهم الحق في النشاط النقابي، إلا أن غياب الحماية الكافية للعمال وللنقابيين في القطاع الخاص يجعلهم مكشوفي الظهر أمام تعسّفات أصحاب العمل.
- ثمة شكاوى من النقابيين بخصوص تبعية "المحاكم العمّالية" للغرف التجارية، والتي تستغلّها الإدارات الوسطية، وتوظّفها في مُمارسة التعسّف ضد العمّال.

ضعف الوعي الطبقي:

يشير مصطلح الوعي الطبقي إلى وعي الطبقة بمصالحها، ومواقفها، ومكانتها في نظام الإنتاج الاجتماعي كطبقة.

ولكل طبقة اجتماعية وعيها الخاص بها، ويتحدّد الوعي الطبقي للطبقة من خلال عدة محددات: طبيعة العلاقات الاقتصادية، والاجتماعية السائدة، والموقع الطبقي الذي تحتلّه الطبقة في عملية الإنتاج، والتعليم، ومستوى التطور التكنولوجي، ومستوى المعيشة، ووجود/ غياب التنظيم الاجتماعي للطبقة.

ولكن وبما أن المجتمع الطبقي تسود فيه أيديولوجيا الطبقة السائدة، فإن الوعي الطبقي للطبقة المسودة لا يصل إلى درجة الوعي بالمصالح، والمهام التاريخية، وهو الشيء الذي ينطبق على الطبقة العاملة، فهَاتِه الأخيرة خاضعة لنير الأيديولوجيا البرجوازية، ولكن وبسبب موقعها في الإنتاج فهي تمتلك وعيًا جنينيًا بذاتها كطبقة، غير أنّ هذا النظام القائم بكل جوانبه يحول دون رفع ذاك الوعي، لذا كان من الضروري رفع هذا الوعي الجنيني إلى مستوى الوعي الطبقي.

ومن المعلوم أن درجة الوعي الطبقي تختلف من طبقة إلى أخرى، فالوعي الطبقي للطبقة السائدة يتبلور بشكل أبكر، ذلك لأن هذه الطبقة تسيطر على وسائل الإنتاج، ومصادر القوة والمعرفة في المجتمع، ولأنها تحرص على أن تظل مسيطرة، فإنها تلجأ إلى منع الطبقات الأخرى من امتلاك وعيها بمصالحها الطبقية، عبر التضليل والتزييف الأيديولوجي، وتلعب وسائل الإعلام، ودُوُر العِبادة، والمؤسسات التعليمية، والثقافية دورًا حاسمًا في ذلك.

وهذا يعني أن وعي الطبقة المسودة (الطبقة العاملة) يأتي متأخرًا عن وعي الطبقة السائدة للأسباب المذكورة سلفًا.

إنّ ضعف وتأخر وعي الطبقة المسودة، لا يعني غيابها، فالوجود الموضوعي للطبقة سابق على وعيها الطبقي. وتأسيسًا على ذلك يتم التمييز بين حالتين: "الطبقة في ذاتها"، و"الطبقة لذاتها" كما أشرنا إلى ذلك في مقدمة هذه الدراسة.

يتسم الوعي الطبقي للطبقة العاملة، والشغيلة في اليمن بالضعف والتأخّر، وتقف عدة عوامل ومُسببات وراء هذا الضعف، والتأخّر، نُوجزها على النحو الآتي:

عوامل موضوعية:

1- ضعف وهشاشة البنية الاقتصادية، فالملكيات الإنتاجية الكبيرة لا تشكّل سوى نسبة ضئيلة جدًا، فيما يشكّل قطاع الإنتاج الصغير، وقطاع الخدمات، والقطاع الهامشي النسبة العظمى.

2- تخلّف وسائل الإنتاج، وغياب التقنيات، والهياكل الحديثة في مختلف القطاعات الإنتاجية.

3- الاقتصاد الريعي القائم على الاستثمار في الثروات الطبيعية (النفط والغاز)، وتهميش القطاعات الإنتاجية، وما ينتج عن ذلك من نشوء قيم جديدة تبخس من قيمة العمل، والإنتاج، وتُعلي من شأن الاتكال على الآخر، وتمجّد الاستهلاك المظهري والتفاخري.

4- قيام الطبقة المافياوية المسيطرة بتشويه حقيقة الصراع، وإلباسه لبوسًا دينية، أو طائفية، أو مناطقية، أو قبلية، في محاولة منها لوأد أيّ بذرة صراع طبقي قبل نموّها. إنّ الطبقة المسيطرة تعتاش على استغلال الطبقة المنتجة، وتذريرها، وتخريب وعيها من خلال ما تملكه من رأسمال رمزي، ورأسمال ثقافي، ومال سياسي، ووسائل إعلام، ومؤسسات تعليمية، ودينية، وثقافية.

5- التبعية الاقتصادية، واعتماد النهج النيوليبرالي وتجريف القطاع العام، وتنصُّل الدولة عن التزاماتها الاجتماعية، وعلى وجه الخصوص: مجانية التعليم وإلزاميته.

عوامل ذاتية:

1- انحدار غالبية العمّال من أصول فلاحية، أجبرتهم ظروف الريف للهجرة إلى المدينة بحثًا عن فرص عمل، مما ترك بصمات واضحة على تدني وعيهم السياسي والطبقي والفكري.

2- تمسّك العمّال المهاجرين بصلاتهم الريفية، والاحتفاظ بالرواسب القروية التي تحول دون اندماجهم في حياة المدينة.

3- استمرار بعض الرواسب الإقطاعية القديمة، واتخاذها شكلًا حديثًا، مثل التوارث المهني لمهن معينة، إذ تلحظ أن الأب يورث لابنه المهنة التي يعمل

بها، والأخ الأكبر يُورّث لأخيه الأصغر مهنته، وابن القرية الذي هاجر في وقت مبكر يرشد أبناء قريته من العاطلين لذات المهنة، وهكذا... إلخ.

4- الخلل في التوزيع الجغرافي للقوى العاملة: تعدّ عاصمة الدولة أكبر مركز جاذب للعمال، وبعض المدن الرئيسية كعدن، وتعز، والحديدة، والمكلا، ومأرب، أما بقية المدن فلا يتواجد بها إلا أعداد ضئيلة، وذلك بسبب ضعف البنية التحتية، ومحدودية الأسواق، وغياب الخدمات، وغيرها.

5- التشتّت، والتبعثر، وعدم الاستقرار، إذ يتوزّع العمّال والشغيلة على أربعة قطاعات، هي: القطاع العام والجهاز الحكومي، والقطاع الخاص، والقطاع غير الرسمي، والقطاع الأجنبي.

وهذه القطاعات تتشابك، وتتداخل حيث ينتقل العمّال من قطاع لآخر، بل ويقومون بوظائف متعددة في أكثر من قطاع في آنٍ واحد.

ناهيك عن أن قسمًا لا يُستهان به من العمّال يعملون في أعمال موسمية، ومتغيرة، وينتقلون من مكانٍ إلى آخر في البلاد بحثًا عن فرص عمل أفضل، وهذا كلّه يقف عائقًا أمام انتظامهم واستقرارهم.

6- تأثير العامل المناطقي على نوعية المهن، ومجالات النشاط الاقتصادي، إذ نلاحظ أن العمّال المنحدرين من محافظة تعز ينتشرون في مختلف محافظات الجمهورية، ويعملون كحرفيين، أو موظفين، أو عمّال خدميين، في حين نجد العمّال المنحدرين من المحافظات الجنوبية نادرًا ما يعملون في مثل تلك المجالات، أما العمّال المنحدرين من محافظتي إب وحضرموت فالغالبية مهاجرون إلى الخارج. وبالنسبة لأبناء مناطق شمال الشمال فإما فلاحين، أو يشكلون جزءًا من جيش الدولة، وذلك بسبب سمات البنية الاجتماعية والاقتصادية السائدة في تلك المناطق التي يغلب عليها الطابع العصبوي القبلي، والنشاط الزراعي شبه الإقطاعي.

7- تدنّي مستوى التحصيل التعليمي للعمّال، فالغالبية (حوالي الثلثين) لم يكملوا التعليم الثانوي وفقًا لمسح القوى العاملة لعامي 2013/ 2014م.

8- نقص في التأهيل، والتدريب، والمهارات لدى العمال، إذ تشكّل العمالة غير الماهرة نسبة تفوق (40٪).

9- ضعف التنظيم النقابي، وسيطرة القيادات الانتهازية عليه، مما يؤدي إلى تجريف الوعي الطبقي للعمال.

10- اغتراب الحزب الطليعي (والمقصود هنا الحزب الاشتراكي اليمني) عن العمال وعن قضاياهم.

من المعلوم أن الوعي الطبقي للعمّال يأتي من الخارج، من الحزب الطليعي، إذ لا يمكن لعمّال يعيشون في أوضاع مزرية أن يمتلكوا وعيًا بمصالحهم الطبقية من تلقاء أنفسهم.

لكن الحزب الطليعي هذا يعيش أزمة، وتكمن أزمته في غياب الرؤيا الواضحة تجاه الطبقة العاملة وجماهير الكادحين.

لقد انجرف الحزب وراء الدعاوى الليبرالية المشكّكة بجدوى العمل في أوساط العمال، والكادحين، وكان انهيار الاتحاد السوفياتي مطلع تسعينيات القرن الماضي قد ساهم في ترسيخ هذه الدعاوي حتى ارتفعت إلى مصاف اليقينيات الراسخة التي لا تقبل التمحيص، أو إعادة النظر فيها.

إنّ الحاجة باتت مُلحّة ليقوم الحزب الاشتراكي بإجراء مراجعة فكرية نقدية تستند إلى دراسات علمية لواقع تحولات البنى الاجتماعية، والاقتصادية، ومن ثمّ تحديد طبيعة المهام، والآليات الملائمة للعمل في أوساط الطبقة العاملة، وسائر الكادحين.

المصادر والمراجع:

أولًا: الكتب:

1. أحمد عطية المصري، النجم الأحمر فوق اليمن، ط3، بيروت، مؤسسة الأبحاث العربية، 1988.
2. إيلينا جولوبوفسكايا، ثورة 26 سبتمبر في اليمن، ترجمة: محمد قائد طربوش، بيروت، دار ابن خلدون، 1982.
3. جورج لابيكا وجيرار بن سوسان، معجم الماركسية النقدي، ترجمة جماعية، بيروت، دار الفارابي، بيروت، 2003.
4. حسين عبدالحميد أحمد رشوان، علم الاجتماع الصناعي، الإسكندرية، دار المكتب الجامعي الحديث، 2005.
5. سعيد الجناحي، أوائل المغتربين وحكايات العبور إلى الوطن، صنعاء، مركز عبادي للدراسات والنشر، 2002.
6. سيف علي مقبل، من تاريخ الحركة الوطنية اليمنية (منتصف الخمسينات من القرن العشرين 1967م)، صنعاء، دار عبادي، 2004.
7. عبدالله علي مرشد، نشوء وتطور الحركة النقابية والعمالية في اليمن، بيروت، دار ابن خلدون، 1981.
8. عصام الخفاجي، ولادات متعسرة.. العبور إلى الحداثة في أوروبا والمشرق، القاهرة، المشروع القومي للترجمة، العدد (2293)، 2013.
9. عمر الجاوي، الصحافة النقابية في عدن (1957 – 1967م)، عدن، مؤسسة 14 أكتوبر، (د.ت).
10. فواز طرابلسي، الطبقات الاجتماعية في لبنان.. إثبات وجود، بيروت، مؤسسة هينرش بل، 2013م، ص11.
11. فوزية حسونة، المرأة اليمنية والتصنيع، دراسة ميدانية، تعز، مركز المعلومات والتأهيل لحقوق الإنسان، مايو 2002.

12. فيتالي ناؤومكين، الجبهة القومية في الكفاح من أجل استقلال اليمن الجنوبية والديمقراطية الوطنية، موسكو، دار التقدم، 1984.
13. فيليكس فولكوف وتاتيانا فولكوفا، ما هي القيمة الزائدة، موسكو، دار التقدم، 1988، سلسلة مبادئ المعارف الاجتماعية السياسية (12).

ثانيًا: المجلات والدوريات:

1- خالد راجح شيخ، عمالة الأطفال في اليمن، مجلة حوليات العفيف الثقافية، صنعاء، مؤسسة العفيف الثقافية، العدد (3)، 2003.
2- عبدالرحيم محسن سيف، الوعي الاجتماعي ووعي الطبقة العاملة اليمنية، مجلة النهج، دمشق، مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية، العدد (27)، 1989.

ثالثًا: التقارير وأوراق العمل:

1- التقرير الإستراتيجي اليمني للعام 2007م، صنعاء، المركز اليمني للدراسات الإستراتيجية.
2- تقرير التنمية الانسانية العربية للعام 2009م.
3- عبده سلام عبده، وعبدالجليل عثمان الأكحلي، ورقة مقدمة للندوة التي نظمتها منظمة الحزب الاشتراكي اليمني بمحافظة تعز، بتاريخ 2012/5/9.
4- يحيى محمد النجار، حقوق العمال النقابية في ضوء المعايير الدولية، دراسة تحليلية للتشريعات اليمنية، صنعاء، الدار العربية للمحاماة بالاشتراك مع الصندوق العربي لحقوق الإنسان، 2012.

رابعًا: المقالات والندوات والتقارير المنشورة في الإنترانت:

1. إيمان أحمد ونوس، سيكولوجية المرأة العاملة، الحوار المتمدن، مقال، تاريخ النشر: 26/ 4/ 2015، متاح على الرابط التالي:
https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=96242
2. بيتر سلزبري، اقتصاد اليمن: النفط والواردات والنخب، لندن، تشاتام هاوس، أكتوبر 2011، متاح على الرابط التالي:

https://www.chathamhouse.org/sites/default/files/media_wysiwyg/1011pp_yemeneconomy_arabic.pdf

3. شارون سميث، في تنظير قمع المرأة: العمل المنزلي واضطهاد النساء، الحوار المتمدن، تاريخ النشر: 18-3-2019، متاح على الرابط التالي:
https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=531479

4. عمال اليمن لا عيد لهم (تقرير)، المصدر أونلاين، 1 مايو 2018م.

5. عيبان محمد السامعي، 11 فبراير 2011م في دلالة الحدث ومآله، موقع أكاديميا، متاح على النت

6. فاروق الكمالي، الحرب تزيد فقراء اليمن إلى 80٪ من السكان، (تقرير صحفي)، العربي الجديد، 6 فبراير 2016، متاح على الرابط التالي:
https://www.alaraby.co.uk/%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B1%D8%A8-%D8%AA%D8%B2%D9%8A%D8%AF-%D9%81%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%A1-%D8%A7%D9%84%D9%8A%D9%85%D9%86-%D8%A5%D9%84%D9%89-80-%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%83%D8%A7%D9%86

7. قبسات من تاريخ الحركة النقابية اليمنية، صحيفة صوت العمال، العدد (1917)، 1 مايو 2013م.

8. مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي، تقارير صحفية متاحة على موقع المركز الرابط التالي: https://economicmedia.net/

9. مسح القوى العاملة في الجمهورية اليمنية 2013 – 2014م، الجهاز المركزي للإحصاء بالتعاون مع منظمة العمل الدولية، 2015، متاح على الرابط التالي:
https://www.ilo.org/beirut/publications/WCMS_419008/lang--ar/index.htm

10. منظمة العمل الدولية: اتجاهات تشغيل المرأة في اليمن، المكتب الاقليمي للدول العربية، بيروت، يونيو 2005، متاح على الرابط التالي:
https://www.ilo.org/beirut/countries/yemen/WCMS_561721/lang--ar/index.htm

11. نجيب العدوفي، عُمال اليمن .. الموت المجاني من نصيبهم (تقرير صحفي)، العربي الجديد، تاريخ النشر: 1 مايو 2016، متاح على الرابط التالي:
https://www.alaraby.co.uk/%D8%B9%D9%8F%D9%85%D8%A7%D9%84-%D8%A7%D9%84%D9%8A%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%88%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AC%D8%A7%D9%86%D9%8A-%D9%85%D9%86-%D9%86%D8%B5%D9%8A%D8%A8%D9%87%D9%85



فتيات عدن في مواجهة الاستعمار

إن المتتبّع لمسار النضال التحرّري ضد الاستعمار البريطاني لجنوب اليمن (1839 – 1967) سيلحظ تعدّد الأدوار البطولية التي اضطلعت بها الحركة النسوية اليمنية بمختلف تياراتها منذ مطلع خمسينيات القرن الفارط، فمن ممارسة دور التنوير، والتثوير في أوساط النساء من خلال الأندية والجمعيات النسوية، إلى الاشتراك في تنظيم الإضرابات وقيادة المظاهرات، إلى المشاركة الفاعلة في النقابات العمالية، وقيادة العمل الطلابي، إلى الانخراط في الخلايا السرّية للعمل المسلّح، إلى المشاركة العلنية في المعارك المسلحة ضد الاستعمار، وأعوانه.

وعلى الرغم من هذه الأدوار البطولية المشهودة، إلا أنها لم تحظَ بالتوثيق، والدراسة من قِبل المؤرخين والباحثين، ناهيك عن مؤسسات البحث العلمي، وهو ما يعكس الهيمنة الذكورية في الكتابة التاريخية اليمنية المعاصرة.

تسلّط هذه المادة الضوءَ على أدوار الحركة النسوية في مجرى النضال الوطني ضد الاستعمار البريطاني، واستهلت بشيء من التوصيف، والتحليل للعوامل السوسيولوجية التي لعبت دورًا مركزيًا في نشوء الحركة النسوية اليمنية وتطوّرها، وذلك على النحو الآتي:

أولاً: العوامل الاجتماعية والتاريخية لنشوء الحركة النسوية:

بدأت الحركة النسوية اليمنية بالنشوء في مستهل النصف الثاني من القرن العشرين، وارتبط نشوؤها بعدّة عوامل، أهمها:

1. انتشار التعليم الحديث:

شرع الاستعمار البريطاني بإنشاء مدارس خاصة بالبنين وأخرى خاصة بالبنات، قائمة على النظام التعليمي الحديث، ابتداءً من نهاية ثلاثينيات القرن العشرين، وكان الهدف الأساسي من وراء ذلك يتمثل بإعداد جيل من الموظفين، والسياسيين الذين يعملون في الجهاز الإداري والحكومي الاستعماري، لا سيما بعد أن تم فصل عدن عن حكومة بومباي، وأصبحت تابعة مباشرة لوزارة المستعمرات في لندن عام 1937.

كان التعليم من الأدوات الهامة التي ارتكز عليها الاستعمار البريطاني في محاولةٍ منه لإدامة سلطته على الشعب اليمني، وتحقيق أغراضه الإمبريالية، ولضمان ذلك عمد الاستعمار إلى تعيين كادر بريطاني يتولى إدارة المعارف في مستعمرة عدن، والمحميات الشرقية والغربية، ابتداءً من "مدير المعارف" ممثّلا ب"آتنبرو"، وانتهاءً بالكادر التعليمي من المعلّمين، والمعلّمات، ولم يُسمح لليمنيين بالمشاركة في تولّي المناصب القيادية في إدارة المعارف إلا نهاية عام 1960، حيث حصل اليمنيون على 3 وظائف قيادية من أصل (8) وظائف، وكان الأستاذ محمد عبده غانم أول يمني يتولى إدارة معارف عدن.[1]

وفي الوقت الذي كانت مدارس التعليم الأجنبي المخصّص للجاليات الأجنبية من: البريطانيين، والأوربيين، والهنود، واليهود، والصوماليين، تشهد نموًّا مطردًا، كانت مدارس التعليم الحكومي محدودة لا تتعدى أصابع اليدين!

ليس ذلك وحسب، بل وضعت السلطة الاستعمارية قيودًا مشددةً أمام أبناء اليمنيين للالتحاق بالتعليم من خلال سنّ قانون "حقوق المواطنة في عدن"، أو ما عُرف شعبيًا بقانون "المَخْلِقة"، الذي بموجبه اعتُبر كل من يولد في عدن، سواء

---

(1) كرامة مبارك سليمان، التربية والتعليم في الشطر الجنوبي من اليمن (1930 – 1970)، ج1، صنعاء، مركز الدراسات والبحوث اليمني، 1994م، ص272

من أهالي عدن، أو من أبناء أعضاء الجاليات الأجنبية من دول الكومنولث، مواطنين مكتسبين لكامل الحقوق المواطنية، ويتمتعون بحق التعليم في مدارس التعليم الحكومي، بينما حُرم أبناء اليمنيين الذين ينحدرون من بقية المناطق الجنوبية، والشمالية من تلك الحقوق.

وبسبب هذه القيود، لجأ الوطنيون اليمنيون إلى إنشاء مدارس أهلية، من أبرزها:

كلية بلقيس، التي افتتحت في 16 أكتوبر 1961، وذلك لإتاحة فرص التعليم لأبناء اليمنيين من الشمال والجنوب على السّواء، الذين حرمتهم منه قوانين الاستعمار. وضمّت فصولًا دراسية للبنين، وأخرى للبنات، وكانت الهيئة التدريسية في الكلية وطنية خالصة، تتكوّن من:

حسين علي الحبيشي عميد الكلية.

أبوبكر عبدالرزاق باذيب.

علي عوض بامطرف.

عبدالعزيز عبدالغني.

عبدالله عيدروس السقاف.

محمد أنعم غالب.

أحمد عمر بن سلمان.

عبدالرحيم الأهدل.[1]

أما بالنسبة للمدارس الحكومية التابعة للإدارة الاستعمارية، فمن أهمها:

- مدرسة جبل حديد، وهي أول مدرسة أُنشئت عام 1935، وقد خُصصت لتعليم أبناء الشيوخ والسلاطين، والوجهاء، ليكونوا فيها بعد تخرجهم ضمن الجهاز الإداري للسلطة الاستعمارية.

---

(1) نفسه، ص326

في نهاية أربعينيات القرن العشرين، أنشئت العديد من المدارس الابتدائية، والثانوية للبنين، والبنات، أبرزها: كلية البيومي "مدرسة ثانوية للبنين"، وثانوية خور مكسر للبنين، والثانوية الصغرى للبنين. بالإضافة إلى كلية خور مكسر وكلية الطويلة، وهما مدرستان ثانويتان خاصتان بالبنات.

وما يلفت الانتباه هو وجود تباين كبير بين تعليم البنين، وتعليم البنات، كمًّا وكيفًا، إذ كان عدد مدارس البنات أقل من عدد مدارس البنين، كما أن المقرّرات الدراسية في مدارس البنات كانت أقل من المقررات التي تدرس في مدارس البنين.[1]

لقد كان النظام التعليمي في هذه المدارس يقوم على مضامين التعليم الأجنبي؛ إذ كانت اللغة الإنجليزية هي لغة التدريس الأساسية، وكان المتخرجون من مرحلة الثانوية يحصلون على شهادة كامبردج المشتركة.

وعلى الرغم من ذلك جوبهت هذه السياسات التعليمية الاستعمارية بالرفض، والمقاومة الوطنية، فعلى سبيل المثال: في 1 فبراير 1962، قامت طالبات كلية البنات في خور مكسر بتنفيذ إضراب طلّابي عام هو الأول من نوعه في البلاد، وقد شمل الإضراب معظم مدارس البنات والبنين، وسرعان ما تطوّر الإضراب إلى مظاهرات طلابية حاشدة منددة بالسياسة التعليمية الاستعمارية، وقد استمرت عدة أسابيع. وعلى الرغم من أساليب القمع التي استخدمتها قوات الاحتلال البريطاني ضد المتظاهرين من إطلاق القنابل المسيلة للدموع، وإطلاق النيران، واعتقال العشرات من الطالبات والطلاب، والزجّ بهم في المعتقلات بعد إجراء محاكمات صورية لهم، إلا أن تلك الأساليب القمعية لم تفت من عزيمة الطالبات والطلاب، فقد استمرت المظاهرات تجوب شوارع عدن، وتندّد بالاحتلال، "مما دفع بالسلطة الاستعمارية إلى إغلاق المدارس والكليات لعدّة

---

(1) نفسه، ص272

أشهر، بعدها لم تجد معها السلطة الاستعمارية سوى دفع وزير التربية والتعليم آنذاك لعقد اجتماع مع الطالبات، وأولياء أمورهن والرضوخ لمطالبهن".(1)

لقد كانت تلك المدارس والكليات بمثابة الحواضن الأولى لتشكُّل الحركة الطلابية اليمنية في عدن، ومنها تخرّج الرعيل الأول من الفتيات اللائي انخرطن في مجرى النضال التحرري الثوري، وقُدن باقتدار الحركة النسوية اليمنية نحو ذُرى المجد والسؤدد.

2. ظهور الأحزاب السياسية، والنوادي، والجمعيات:

لعبت هذه التكوينات دورًا تنويريًا وسياسيًا مهمًّا كان له تأثير واضح في انبثاق الحركة النسوية اليمنية، ومن أبرزها:

1. الجمعية العدنية:

نشأت عام 1949، بقيادة: حسن علي بيومي، وأحمد محمد خليل، وعلي محمد لقمان، وأحمد محمد العلوي، وعبده حسين الأهدل، ومحمد علي الأسودي.

وعبّرت الجمعية عن مصالح البرجوازية التجارية العدنية التي ارتبطت بالمستعمر، وتبنت اتجاهًا انفصاليًا ونادت بالحكم الذاتي لأبناء عدن من خلال رفع شعار "عدن للعدنيين"، وقد ارتبطت جمعية المرأة العدنية بهذا المكون، وكانت بمثابة الواجهة النسوية له.

2. رابطة أبناء الجنوب العربي:

تأسست عام 1951، بقيادة: محمد علي الجفري، وشيخان عبدالله الحبيشي، وعبدالله علي الجفري.

---

(1) شفيقة مرشد أحمد، دور المرأة اليمنية في النضال الوطني والكفاح المسلح، ورقة عمل قدمت لندوة الثورة اليمنية: الانطلاقة، التطور، وآفاق المستقبل، ج2، صنعاء، دائرة التوجيه المعنوي، 2004، ص272

وضمّت لفيفًا من المثقفين، والسياسيين، والشباب المثقف، وخريجي الجامعات، والمدارس الثانوية ذوي التوجهات الليبرالية، والقومية، والماركسية والإسلامية.

دعت الرابطة إلى وحدة الجنوب، كما رفعت شعارات ضد الاستعمار البريطاني، لكنها شهدت حالة انشقاقات في صفوفها، لا سيما عام 1955، بعد أن شاركت قيادة الرابطة في الانتخابات المزيفة للمجلس التشريعي، التي تمت تحت إشراف السلطة الاستعمارية.

3. الجبهة الوطنية المتحدة:

قام المنشقون عن رابطة أبناء الجنوب العربي بتأسيس الجبهة الوطنية المتحدة في نوفمبر 1955، وكان من أبرز المؤسسين:

عبدالله عبدالرزاق باذيب، ومحمد عبده نعمان الحكيمي، وعبدالله الأصنج. وقد تبنّت الجبهة حملة مقاطعة الانتخابات المزيفة، وواجهت مشروع الاتحاد الفدرالي لإمارات الجنوب، وناهضت النزعة الانفصالية، ورفعت شعارات الاستقلال الوطني من الاستعمار، والوحدة اليمنية.

4. الاتحاد الشعبي الديمقراطي:

تشكّلت الخلايا الأولى للاتحاد الشعبي الديمقراطي عام 1953، غير أنه ولأسباب موضوعية لم يعقد مؤتمره التأسيسي إلا في 22 أكتوبر 1961، وهو أول حزب سياسي على مستوى الجزيرة العربية يتبنى وبوضوح النظرية الماركسية.

صدر عن الحزب وثيقة "الميثاق الوطني" تحت شعار "نحو يمن حرّ ديمقراطي موحّد"، التي اعتبرت أول وثيقة سياسية، ونظرية ناضجة في تاريخ اليمن المعاصر، حيث حدّدت الوثيقة اتجاهات النضال الوطني بالتحرر من الاستعمار، والرجعية، والإقطاع في الجنوب والشمال، وتحقيق الوحدة اليمنية على أسس ديمقراطية كمقدّمة لتحقيق الوحدة العربية الشاملة.

ومن أجل تحقيق تلك الأهداف الوطنية دعت الوثيقة إلى بناء جبهة وطنية ديمقراطية تضم كافة تيارات، وفصائل العمل الوطني.

أنشأ الحزب في أواخر عام 1961 اتحاد الشبيبة الديمقراطية، برئاسة النقابي عبدالله عبدالمجيد السلفي، كما أصدر صحيفة "الطليعة"، التي مثّلت نقلة نوعية في الصحافة العدنية بتبنيها قضايا التحرر الوطني وإذكاء الوعي الثوري في أوساط الطبقة العاملة والحركة النقابية، والحركة النسوية، والشبيبة اليمنية الديمقراطية.

5. حزب الشعب الاشتراكي:

تأسس حزب الشعب الاشتراكي في يوليو/ تموز 1962، بقيادة عبدالله الأصنج، وتبنّى الحزب الاتجاه البعثي، وقد كان الدافع وراء تأسيسه هو خشية الأصنج ومن معه في قيادة المؤتمر العمالي من تعاظم نفوذ الماركسيين في صفوف النقابات العمالية، لا سيما بعد إشهار حزب الاتحاد الشعبي الديمقراطي.

وقد ارتبطت جمعية المرأة العربية بقيادة رضية إحسان الله بهذا الحزب وبتوجهاته (وهو ما سنأتي على تفصيله لاحقًا).

6. الجبهة القومية لتحرير الجنوب اليمني المحتل:

تأسست في أغسطس/ آب 1963، وتشكلت من المنظمات التالية: حركة القوميين العرب، والجبهة الناصرية، والمنظمة الثورية لجنوب اليمن المحتل، والجبهة الوطنية، والتشكيل السري للضباط والجنود الأحرار، وجبهة الإصلاح اليافعية، وتشكيل القبائل.

قادت الجبهة القومية الكفاح المسلح ضد الاستعمار، وكان لها قطاع نسائي بقيادة زهرة هبة الله "نعمة"، وقد لعب القطاع دورًا مهمًا في مسارات العمل السياسي، والمسلّح المناهض للاستعمار وركائزه من السلاطين، والقوى الرجعية، وصولًا إلى تحقيق الاستقلال في 30 نوفمبر/تشرين الثاني 1967.

3. نشوء النقابات العمالية:

بدأت النقابات العمّالية بالظهور في مستهل خمسينيات القرن العشرين، وقد تنامت بصورة مطردة، حتى شهد 3 مارس/ آذار 1956، ولادة مؤتمر عدن للنقابات الذي ضمّ (25) نقابة، وقد ساهم هذا الحدث المهم في تنامي النشاط السياسي، والنقابي، والثوري المناهض للاستعمار، وقد شاركت النساء بفعالية في غمار هذا الفعل، ومن أبرزهن: ثريا منقوش، وفوزية محمد جعفر، وفطّوم علي أحمد، وأنيسة سالم، وآمنة عثمان، ورجاء أحمد سعيد، اللاتي انتسبن إلى نقابة المعلّمين وأسهمن بدور مشهود في تكوين النقابات الست.

4. الصحافة العدنية، وتأثيراتها التنويرية والثورية:

أسهم ظهور الصحف الأهلية في عدن في زرع بذرة الوعي السياسي، وقد كانت صحيفة "فتاة الجزيرة" التي تأسّست في 1 يناير/ كانون الثاني 1940، أول صحيفة يمنية أهلية، وترأس تحريرها محمد علي لقمان المحامي، وكانت الصحيفة تنشر أخبارًا عن الحراك النسائي، وأنشطة جمعية المرأة العدنية التي تترأسها رقية ناصر "رقية لقمان"، وكانت الصحيفة لسان حال الجمعية العدنية ذات التوجهات الانفصالية، كما أشرنا سابقًا.

أصدرت ماهية محمد عمر جرجرة الشهيرة باسم "ماهية نجيب"، والقيادية في جمعية المرأة العدنية أول مجلة نسائية في شبه الجزيرة العربية. وحملت هذه المجلة اسم "فتاة شمسان". وكانت المجلة تهتم بالقضايا العامة وقضايا المرأة، ومن بينها أخبار المجتمع النسائي. وشملت حقوق المرأة، التي طالبت بها المجلة، الحقَّ في التعليم، والعمل، وحقها في اختيار شريك حياتها.[1]

---

(1) أحمد القصير، التحديث في اليمن والتداخل بين الدولة والقبيلة، القاهرة، دار العالم الثالث، القاهرة، 2006، ص117

لقد وفّرت هذه الفضاءات السياسية، والنقابية، والثقافية البيئة المناسبة لنشاط المرأة اليمنية في عدن، فقد انتسبت العديد من الفتيات إلى هذه التنظيمات، وبدأن يكتسبن الخبرات الأولية في العمل السياسي والنقابي، وهو ما كان له تأثير كبير في نشوء الحركة النسوية بتياراتها المختلفة.

5. سياسات الاستعمار القمعية وتزايد الغليان الاجتماعي:

مارست السلطة الاحتلالية البريطانية ألوانًا من القمع، والبطش، والتنكيل بحق الشعب اليمني في الجنوب، فقد زجّت بالمئات من النقابيين، والسياسيين، والمثقفين والطلاب والطالبات في السجون، ومارست التعذيب الوحشي، واستخدمت القوة المفرطة في قمع المظاهرات، وحوّلت مدينة عدن إلى قاعدة عسكرية مغلقة تستوطنها المعسكرات، والدبابات، والمُجنزرات، ولم يقف الأمر عند هذا الحد بل استهدفت أيضًا مناطق القبائل في الضالع، والشعيب، وردفان، ومناطق أخرى بالسلاح الثقيل وقصفتها بالطيران الحربي، كمحاولة يائسة منها لإخضاع السكان لحكمها الطغياني.

إن مجمل هذه السياسات قد أجّجت في نفوس اليمنيين السخط والغليان ودفعت قطاعات مختلفة من الشعب إلى مناجزة "العجوز الشمطاء" (بريطانيا) وعملائها بكافة الوسائل، والأساليب، حتى طُردت من الديار شرَّ طردة!

6. التأثيرات الناجمة عن المد القومي والثوري في المنطقة والعالم:

كان لاندلاع ثورة 23 يوليو/ تموز 1952 في مصر، وقيام الزعيم القومي جمال عبدالناصر بتأميم قناة السويس في 26 يوليو/ تموز 1956، واندلاع الثورة العراقية في 14 يوليو/ تموز 1958، واندلاع حرب التحرير الشعبية الجزائرية ضد المستعمر الفرنسي، ابتداءً من نوفمبر/ تشرين الثاني 1954 حتى 5 يوليو/ تموز 1962، واندلاع ثورة 26 سبتمبر 1962 في اليمن الشمالي، وغيرها من الأحداث الثورية في المنطقة العربية والعالم، كان لها تأثيرات كبيرة في اضطرام

جذوة النضال التحرري في جنوب اليمن، واندلاع ثورة 14 أكتوبر/ تشرين الأول 1963، من قمم جبال ردفان وصولًا إلى تحقيق الاستقلال الوطني في 30 نوفمبر/ تشرين الثاني 1967.

ثانيًا: تطور الحركة النسوية اليمنية، شكلًا، ومضمونًا:

بدأت الحركة النسوية اليمنية تتحسّس طريقها في نهاية أربعينيات، وأوائل خمسينيات القرن العشرين، وكانت البدايات الأولى في حواضن النوادي، والجمعيات النسوية، والمدارس والكليات التي تقع تحت نظر السلطة الاستعمارية، لكنها أخذت تتطوّر مع مرور الوقت بفعل تأثيرات المناخ الثوري المتنامي في المنطقة والعالم، حتى أصبحت مستقلة تمامًا بل ومناهضة للاستعمار، وهي بذلك إنما تؤكد قانونية جدلية مفادها: إن الجديد ينشأ ويولد من رحم القديم، ويعمل على تجاوزه ونقضه ديالكتيكيًّا!!

أهم التنظيمات النسوية:

1. نادي نساء عدن:

وفقًا للمناضلة رضية شمشير، فقد تأسّس هذا النادي عام 1945، وضمّ عددًا من نساء القادة البريطانيين، وعددًا من السيدات العدنيات اللواتي ينتمين إلى المجتمع الراقي. لكن سيدات عدن في النادي شعرن بأن البريطانيات يحاولن قيادة الحراك النسائي واحتواءه، فشكلن لاحقًا "جمعية المرأة العدنية".(1)

غير أنّ د. أحمد القصير يذهب إلى القول: إن هذا النادي نشأ في أوائل خمسينيات القرن العشرين، وكان يدير هذا النادي مديرة إنجليزية قبل أن تسيطر عليه النساء العربيات. كما كانت زوجة الحاكم البريطاني رئيسة شرف لهذا النادي. أما مجلس الإدارة فكان يضم ثلاثًا من نساء عدن من متحدثات اللغة العربية. كما

(1) مقابلة صحفية مع المناضلة رضية شمشير، رابط المقابلة: انظر قائمة المصادر والمراجع

ضمّ المجلس عددًا من السيدات تمثّل كلٌّ منهنّ جالية من الجاليات العربية التي تقيم في عدن. لكن تركيبة النادي تغيرت بتزايد عدد الشابات العدنيات المتعلّمات من خريجات المدارس. وفي أوائل خمسينيات القرن العشرين حيث انضم لهذا النادي فوج كبير من خريجي مدارس البنات في عدن، والشيخ والتواهي، بوعي جديد، وروح جديدة مستمدة من الوعي الوطني في الداخل والوعي القومي في الخارج. وبدأ عنصر النقد، وعدم الرضا عن القيادة الإنجليزية المسيطرة. لم تعد كافية دروس اللغات، والرياضة، والرحلات وغير ذلك من النشاط الاجتماعي والثقافي، فقد تاقت النفوس إلى المزيد من الجدية، كالمحاضرات، والاحتفال بالمناسبات الدينية الإسلامية، ووجود مميز للمرأة العربية في عدن عن باقي نساء الجاليات الأجنبية.

وتم بالفعل تعريب النادي بانتخاب رئيسة له من نساء عدن العربيات، هي السيدة نبيهة حسن علي. والجدير بالذكر أن هذا النادي تحول في عام 1957 إلى "جمعية المرأة العربية".. وقام بعملية التحويل عددٌ من الشابات يحملن توجهات جديدة وفكرًا جديدًا حول تحرّر المرأة والوطن ككل. كما كانت للبعض منهن أدوار أساسية في حركة تحرر المرأة، ومن بين هذه الشخصيات رضية إحسان الله، وصافيناز خليفة.[1]

2. جمعية المرأة العدنية:

تأسست هذه الجمعية في عام 1956، وكانت رقية ناصر التي تلقب ب"رقية لقمان" والمعروفة باسم "أم صلاح محمد علي لقمان" هي أول رئيسة لهذه الجمعية. وكانت هذه السيدة من أبرز السيدات اليمنيات في نادي نساء عدن قبل أن يتم تأسيس هذه الجمعية. كما كانت سعيدة محمد عمر جرجرة نائبة لرئيسة الجمعية. كما أصدرت ماهية محمد عمر جرجرة الشهيرة باسم "ماهية نجيب" أول مجلة

(1) أحمد القصير، مرجع سابق، ص115 – 116

نسائية في شبه الجزيرة العربية، وحملت هذه المجلة اسم "فتاة شمسان". وكانت المجلة تهتم بالقضايا العامة، وقضايا المرأة ومن بينها أخبار المجتمع النسائي. وشملت حقوق المرأة التي طالبت بها المجلة الحق في التعليم، والعمل، وحقها في اختيار شريك حياتها.(1)

واهتمت الجمعية بدمج المرأة، ومشاركتها في عملية التنمية. وكان من أهم أهداف الجمعية تعليم البنات وتدريبهن على الخياطة والتطريز. وقد برز عدد من الرموز من خلال الجمعية(2)هنّ: نبيهة حسن علي، عيشة بازرعة، صفية جعفر، قدرية علي جعفر، فاطمة هانم، فريال فكري وأخريات.(3)

الجدير بالذكر أن جمعية المرأة العدنية هي أول مؤسسة نقابية نسائية في اليمن، ويبدو أنها كانت بمثابة الواجهة النسوية للجمعية العدنية ذات النزعة الانفصالية، والمتساوقة مع التوجهات الاستعمارية. ولكن "مع نمو الوعي السياسي في صفوف المرأة في مدينة عدن اتضح بها عجز قيادات جمعية المرأة العدنية فتكونت "جمعية المرأة العربية" بقيادة رضية إحسان، وليلى الجبلي".(4)

3. جمعية المرأة العربية:

تشكّلت عام 1957، بقيادة رضية إحسان الله التي ترأست الجمعية، وليلى الجبلي، نائبة رئيسة الجمعية، وصافيناز خليفة، وأخريات.

وكان تشكُّل هذه الجمعية علامة على تطوّر في توجّهات الحركة النسوية اليمنية، إذ "تشير تسمية الجمعية بجمعية المرأة العربية إلى دلالة عامة هدفها التأكيد على الانتماء القومي العربي. ويعبّر ذلك عن توجّه ساد بين التنظيمات السياسية اليمنية في ظل المد القومي الذي كان يمثله جمال عبدالناصر".(5)

---

(1) نفسه، ص116 – 117

(2) مقابلة صحفية مع المناضلة رضية شمشير، مرجع سابق

(3) رجاء عاطف وزهور السعيدي، المرأة اليمنية؛ تاريخ من النضال والكفاح ضد الاستعمار (استطلاع صحفي)، النت

(4) شفيقة مرشد أحمد، مرجع سابق، ص272

(5) أحمد القصير، ص117

ومن بين أنشطة هذه الجمعية: تنظيم مظاهرات للمطالبة بخلع الحجاب عام 1959، التي تزعمتها رضية إحسان الله، التي كانت متأثرة بالمصرية هدى شعراوي، وقد خاضت سجالًا واسعًا مع رموز دينية، أبرزهم البيحاني، حول حرية المرأة، وحقها في الحصول على التعليم، وممارسة العمل.

كما أن نشاط تلك الجمعية لم يقتصر على قضايا المرأة بل امتد إلى المجال الوطني. فمن خلال النشاط في هذه الجمعية ظهرت معظم القيادات النسوية التي شاركت في كل من العمل الاجتماعي الأهلي وفي العمل السياسي السرّي، خاصة العمل المرتبط بالكفاح المسلّح لطرد البريطانيين. وكانت تلك العناصر النسوية التي ارتبطت بالحركة الوطنية الداعية إلى التحرّر والاستقلال الوطني من خلال نشاط هذه الجمعية هي التي قادت العمل النسائي في جنوب اليمن بعد تحقيق الاستقلال. كما أن هذه العناصر هي التي شكّلت فيما بعد الاتحاد العام لنساء اليمن في عام 1968.[1]

وقد شهدت الجمعية تحوّلات في توجهاتها السياسية والاجتماعية، إذ كانت في بادئ الأمر مرتبطة بحزب الشعب الاشتراكي الذي كان يتزعّمه عبدالله الأصنج، غير أنّ احتدام الخلاف بين تيار الأصنج والجبهة القومية حول تبني خيار الكفاح المسلّح لطرد الاستعمار البريطاني، قد دفع بعضوات الجمعية إلى تغيير مسارها باتجاه الجبهة القومية. وفي هذا السياق تقول المناضلة عائدة علي سعيد:

"كنت عضوة في الهيئة الإدارية لجمعية المرأة العربية في أواخر الخمسينيات، التي كانت ترأسها الأخت رضية إحسان، وقد كان للجمعية تكوينها البرجوازي المتوسط، ومن أهدافه:

تعليم عضواته الأميات، ثم إقامة الرحلات، وقد جاءت أهداف هذه الجمعية متقدمة نوعًا ما عما سبقها من نوادٍ، كنادي نساء عدن مثلًا، الذي احتوى،

---

(1) نفسه، صص117-118

أو بالأصح اقتصرت عناصره على مسؤولات وعضوات أجنبيات، إلى جانب العائلات الأرستقراطية التي كان نشاطها ينحصر في الأعمال الخيرية، وفي المظاهر البرجوازية الكبيرة، التي كان شعارها "عدن للعدنيين"، كما كانت ترفض قبول عضوية أيّ امرأة تنتمي إلى الطبقات الدنيا.

وقد جاءت جمعية المرأة العربية لتحوي في طياتها عناصر من كل الاتجاهات، والمستويات الطبقية والسياسية، وكان حزب البعث التابع للأصنج يحتوي هذه الجمعية ويعتبرها الواجهة لنشاط عضواته.

وفي عام 1963، انخرطت مجموعة نسائية لا بأس بها من الجمعية القومية في الجمعية العربية، وبدأنا ننشط في اتجاه احتواء عضوات الجمعية، ثم قمنا بانتخابات جديدة تمكّنا فيها من الفوز والسيطرة على الجمعية، كان نضالنا عنيفًا، بدأ بالسر ثم بدأت تظهر على السطح الصراعات السياسية بين التيار اليساري التابع للجبهة القومية، والتيار اليميني التابع للأصنج، لكننا كنا قد حققنا الفوز الساحق، والسيطرة على الجمعية.

وبدأنا عملنا السياسي بين أوساط النساء، واستقطابهن أولًا للجمعية، كنشاط اجتماعي محض، ثم بدأنا نعزز العناصر الجيدّة لإشراكهن في الحلقات التنظيمية للجبهة القومية، لقد ساعدنا عملنا في الجمعية على إخفاء نشاطنا السياسي والكفاحي، ففي الظاهر كان عملًا اجتماعيًا، وفي السر كان عملًا سياسيًا منظمًا تحت إطار الجبهة القومية، وكان مقر الجمعية يستعمل أيضًا للقاءات التنظيمية، وطباعة المنشورات، والكثير من المهام النضالية للفدائيين".[1]

4. القطاع النسائي التابع للاتحاد الشعبي الديمقراطي:

لعب هذا القطاع دورًا مهمًا في النضال الوطني التحرري، وكانت أم الخير باذيب شقيقة المناضل الكبير عبدالله عبدالرزاق باذيب، من أهم النساء اللاتي برزن في هذا المضمار.

(1) وهيبة صبرة، دور المرأة في مرحلة حرب التحرير، ورقة عمل مقدمة للندوة الوطنية التوثيقية للثورة اليمنية (14 أكتوبر)، صنعاء، مركز الدراسات والبحوث اليمني، 1993، ص215

5. الرابطة النسائية التابعة للجبهة القومية:

من أبرز القياديات في هذا المكون:

زهرة هبة الله (نعمة)، ونجوى مكاوي (خالدة)، وثريا منقوش، وعائدة علي سعيد، وأنيسة محمد سعيد الصائغ (خديجة)، وشفيقة مرشد، وفتحية باسنيد (سلمى)، وراقية حريري، وفوزية جعفر، ونجيبة محمد عبدالله، وفطوم الدالي، ورجاء أحمد سعيد، وخولة شرف، وأسمهان العلس، وغيرهن.

تميّز هذا المكوّن عن غيره ببنية تنظيمية واضحة، إذ كان الهيكل التنظيمي يتكوّن على النحو التالي:[1]

حلقة خلية خلية قيادية شعبة، ويتم التدرُّج بالشكل التنظيمي، على النحو التالي:

تتكوّن من الشعبة التي تضم قادة العمل الرئيس، وكانت ترأسها: زهرة هبة الله، ثم تأتي الرابطة النسائية المنبثقة من الشعبة، وعلى رأسها: نجوى مكاوي، وفوزية جعفر، وعائدة علي سعيد، وفتحية باسنيد، وثريا منقوش، وراقية حريري، وأنيسة الصائغ، ونجيبة محمد عبدالله، وفطوم الدالي، ورجاء أحمد سعيد، ثم تنبثق عن الرابطة مجموعة من الخلايا التي تضم الكثير من النساء اللاتي يقمن بدور التوعية السياسية في أوساط القطاع الطلابي، أو الوظيفي، أو ربّات البيوت، أو المناصرات للثورة، وترأس تلك الخلايا: خولة شرف، وشفيقة مرشد، وفطوم عبداللطيف، وسميرة قائد أغبري، وأسمهان العلس، ووديعة العزعزي، وشفيقة علي قاسم، وشفيقة علي صالح، وخديجة قاسم، وسعاد يافعي، وأنيسة عثمان، وأنيسة أحمد سالم، وأنيسة عبود، وناريمان خليفة، وشفيقة أحمد طاهر، وأنيسة أحمد طاهر، وأسماء عثمان، وأم الخير قاسم، وفتحية محمد عبدالله، وسلوى وأنيسة سليمان، وعائشة سعيد، ونسيمة عبدالخالق، وعائشة محسن، وهدى حبيشي، وهدى عبده محمد، وزينب قائد أحمد، ومنيرة أحمد عبد

---

(1) المرجع نفسه، ص213 – 214

الرحمن، وإلهام عبد الوهاب، ونوال قاسم سيف، وملكة سرور، وعيشه محسن قاسم، وإلهام سعيد يحيى، وأنيسة شعلان، وزهره حنبلة، وحياة محسن علي، وشفيقه عبد الغفور، وصباح ناصر علي، وحليمة عبد المجيد، ونجاة عبدالله علي، وأنيسة محمد زغير، وسميرة عبد الكريم، وفوزية عبده عمر، ونبيهة عبد الرحمن عبد الرب، ونفيسة عبد الرحمن عبد الرب، ورضا سالم محمد، وراوية محمد حسين، وفتحية بامدهف، ونسيم عبد الخالق، وسميرة الخطيب، وفتحية الطحس.

وقد لعبت الرابطة النسائية للجبهة القومية أدوارًا بالغة الأهمية في مضمار النضال الوطني التحرري ضد الاستعمار البريطاني، ولاحقًا في تأسيس اتحاد نساء اليمن بُعيد الاستقلال المجيد.

6. القطاع النسائي التابع لجبهة التحرير:

في هذا المكوّن لمع نجمُ العديد من النساء، ومنهن:[1]

رضية إحسان الله، ورضية شمشير، وليلى الجبلي، وليلى السيد علي، ولطيفة علي شوذري، وزنوبة حميدان، وأنيسة أحمد هادي، ورضية أحمد هادي، وأم الخير حيدر، وآسيا عمراوي، وسامية عيسى، واعتدال ديرية، وزينب ديرية، وكلثوم حيدر، وشفيقة خوباني، وحياة حداد، ونفيسة منذوق، ونعمة سلام، وهناء (حامدة خان)، ومنيرة السياني، وخدوج عيسى (أم حسن عيسى)، وبهية محمد علي، ونادية أحمد، وشفيقة خالد مفلحي، وبهجة سوقي، ورجاء حيدرة وغيرهن.

وقد لعبت أولاءِ النسوة أدوارًا كفاحية متعدّدة، كتوزيع المنشورات، والتوعية الثورية في صفوف النساء والطالبات، وتنظيم المسيرات، والمظاهرات، والإضرابات، والمشاركة في العمل المسلح ضد قوات الاحتلال البريطاني.

(1) اعتدال ديرية، المرأة اليمنية في مرحلة الكفاح المسلّح في جبهة التحرير والتنظيم الشعبي، ورقة عمل قدّمت لندوة الثورة اليمنية: الانطلاقة، التطور، وآفاق المستقبل، ج2، دائرة التوجيه المعنوي، صنعاء، 2004م، ص264 – 265

ثالثًا: الأدوار الثورية للحركة النسوية اليمنية:

أشرنا فيما سبق إلى بعض الأدوار التي قامت بها الحركة النسوية اليمنية بمختلف تياراتها، وفيما يلي نلقي بمزيد من الضوء على تلك الأدوار الثورية مدعمة بشهادات نسوية:

1. النشاط السياسي والنقابي:

ومن أبرز أوجه هذا النشاط:

توزيع المنشورات، والبيانات الصادرة عن الفصائل الثورية، وإذاعة أخبار الثوّار في أوساط الجماهير، وقد سجلّت المرأة اليمنية مواقف بطولية في هذا المضمار، نورد ثلاثة مواقف على سبيل التمثيل لا الحصر على لسان بعض قياديات الحركة النسوية اليمنية:

الموقف الأول: تقول المناضلة فوزية جعفر القيادية في الجبهة القومية (ولاحقًا الحزب الاشتراكي اليمني):

"من المواقف التي لا أستطيع أن أنساها، كنت والفقيدة نجوى مكّاوي نركب سيارتها التي كانت تتولّى هي قيادتها ونقوم بتوزيع منشورات استشهاد الشهيد/ عبود من نوافذ السيارة، ونحن نقوم برمي المنشورات فوجئنا بدورية من الجنود الإنجليز تحاصرنا، أمرتني الفقيدة نجوى بإغلاق زجاج النوافذ وتأمين الباب، قمت بما طلبت مني، بعدها اقترب منا جنود الدورية، وطلبوا منا النزول من السيارة، رفضنا النزول، ولم يتمكّن الجنود من إنزالنا.

في تلك اللحظة مرّت دبابة بريطانية، طلب الجنود من طاقم الدبابة ربط السيارة، وسحبها، وسحبت السيارة ونحن بداخلها إلى شرطة خور مكسر. تم فتح السيارة بالقوة، ومن ثم أُنزلنا إلى معتقل في مقر الشرطة، وبقينا هناك مع بعض الحراسة حتى المساء، ثم جاء خبر الإفراج عنا بعد أن كتبنا تعهّدًا على أنفسنا بعدم تكرار هذه العملية، وتم الإفراج عنا".[1]

(1) وهيبة صبرة، مرجع سابق، ص220

الموقف الثاني: المناضلة أنيسة الصائغ، إحدى القياديات البارزات في الجبهة القومية (ولاحقًا الحزب الاشتراكي اليمني)، تقول:

"من المهمات الجريئة والصعبة، التي كانت تقوم بها المرأة، دخول مساجد الرجال حيث لم يكن يوجد مساجد للنساء وأخذ الميكرفون ثم إذاعة بيانات الجبهة القومية من إعلان وفاة شهيد إلى التنديد، والتشهير بالمواقف المخزية لبعض العملاء والمأجورين، ثم تعميم خبر إعدامهم، وأخيرًا الإخبار عن العمليات الفدائية لمناضلي الجبهة القومية.

وقد تعرّضت المرحومة/ زهرة الله علي، بعد أن انتهت إذاعة منشور للجبهة القومية من على منبر مسجد الزعفران لمحاصرة جنود الإنجليز للمسجد، ولكنها وكما تقول الأخت أنيسة الصائغ لم تهتز بل ابتسمت ولم تترك المسجد إلا بعد أن ترك الجنود الإنجليز المسجد".[1]

الموقف الثالث: تقول المناضلة شفيقة علي صالح، وهي من العناصر القيادية للحركة النسائية في منطقة الشيخ عثمان:

"استشهد بموقف شجاع للرفيقة أنيسة صالح، زوجة المناضل عبدالواسع، التي كانت حاملًا، وتنزل يوميًا لتوزع المنشورات، وكيف هجم عليها الجنود، وحاولوا ربطها بمقدمة دبابة كانت واقفة بالقرب من فرزة أبين، ووقفت بجلد وهي تضع الكيس وفيه المنشورات على بطنها تحت الشيذر، ولولا نجدة الرفاق لكان الجنود قد أجهضوها، ومع ذلك استمرت في توزيع المنشورات كل يوم بدون مبالاة، وكان كل همّها أن تؤدي واجبها مع أنها في تلك الفترة كانت مجرد صديقة، أو نصيرة، أو زوجة مناضل؛ أي أنها لم تكن مُؤطّرة مواقف تجعلنا نتحسر على فقدانها هذه الأيام".[2]

---

(1) نفسه، ص209

(2) نفسه، نفس الصفحة

2. تنظيم المظاهرات والاعتصامات والإضرابات:

تروي المناضلة أسمهان العلس بعض الوقائع، التي أسهمت فيها النساء بدور قيادي، إذ تقول:

"ساهمت المرأة في تنظيم خطة الزحف على المجلس التشريعي في 24 سبتمبر1962، في اليوم الذي كان يصادف انعقاد الجلسة الخاصة لهذا المجلس لمناقشة، وإقرار مشروع ضمّ عدن إلى اتحاد الجنوب العربي، وهو المشروع الذي لقي معارضة واسعة من الشعب، والأحزاب السياسية، وجرى التخطيط من قِبل هذا الحزب [حزب الشعب الاشتراكي] للزحف في هذا اليوم تحديدًا للتعبير عن رفض أبناء عدن لذلك المشروع، الذي كان يشكّل جزءًا من مخطط عام استهدف تفتيت الوحدة الكاملة لأراضي إقليم الجنوب.

ومع صباح يوم 24 سبتمبر 1962 بدأت المواكب الشعبية بالتحرّك من اتجاهات مختلفة لمستعمرة عدن صوب مقر المجلس التشريعي الواقع على رابية عالية في مدخل مدينة كريتر باتجاه الخليج الأمامي لهذه المدينة. وقد بلغ عدد هذه المواكب نحو سبعة مواكب، أنيط بالمرأة قيادة أحدها، لكن التشديدات الأمنية المفروضة على المدينة في ذلك اليوم أعاق تحرّك الرجال، مما دفع بالمرأة إلى أخذ زمام المبادرة لقيادة المواكب النسائية من مقر فندق إحسان، موقع تجمّع المواكب باتجاه وسط المدينة في طريقها إلى مقر المجلس التشريعي.

وعلى الجانب الآخر أخذت السلطة البريطانية علمًا بهذه الخطة، واتخذت تدابيرها المختلفة لمواجهتها. فقد تصدّت القوات الأمنية للمتظاهرين من الرجال، والنساء، مستخدمةً التفريق بالعصي في أول الأمر، وفي أثناء هذه المحاولات تم القبض على صافيناز خليفة، في الوقت الذي واصلت المواكب سيرها باتجاه مقر المجلس التشريعي وسط هتاف الجموع الزاحفة عليه. وازدادت شراسة القوات الأمنية في محاولة لمنع المتظاهرين من التجمّع، والالتفاف حول ذلك المقر. وفي الساحة المحيطة بالمجلس التشريعي سقط العديد من الرجال والنساء جرحى، كما تعرضت رضية إحسان للاعتقال.

ولم تعرقل الاستعدادات الأمنية للإدارة البريطانية حزب الشعب عن تنفيذ خطة الزخف على المجلس، كما لم تمنع المرأة من أداء المهام الموكلة إليها في إطار هذه الخطة. فقد تصدرت النساء المواكب الزاحفة على المجلس التشريعي، وكانت من أبرزهن: أم عبدالله الأصنج، أم محمد سالم علي، أم عبده خليل سليمان، وأخريات. (...)

ونجحت خطة الزحف على المجلس التشريعي (...) وشكّل هذا النجاح نقلة نوعية لنضال المرأة تمثلت بقدرتها على أخذ زمام المبادرة في تنفيذ خطة الزحف على المجلس التشريعي، تلك التي وضعتها على عتبة المسؤولية المتساوية مع الرجل في أداء الواجب الوطني.".[1]

"في يوم 27 ديسمبر 1963 اعتصمت المرأة في مسجد العسقلاني في مدينة كريتر، احتجاجًا على فرض السلطة البريطانية لقانون الطوارئ، واعتقالها للكثير من الوطنيين بعد حادثة مطار عدن في ديسمبر 1963، وامتد هذا الاعتصام حتى فبراير 1964. وكان من أبرز نتائجه أن تمكنت المرأة من تحقيق مطالبها، بالإفراج عن المعتقلين، وترك هذا الاعتصام تأثيره على الأوساط الرسمية البريطانية في عدن، ولندن، فقد وقف مجلس العموم البريطاني في لندن أمام هذا الاعتصام وأوفد لجنة خاصة لدراسة الأوضاع كما بعث حزب العمال البريطاني وفدًا خاصًا لبحث قضية الاعتصام.

كان من بين المعتقلات في ذلك اليوم المشهود: المناضلة رضية إحسان الله، والمناضلة صافيناز خليفة، واستمر اعتقالها لعدة أسابيع، وقد أضربت رضية إحسان عن الطعام احتجاجًا على السياسة الاستعمارية القمعية، ورفضها للاحتلال.[2]

---

(1) أسمهان عقلان العلس، أوضاع المرأة اليمنية في ظل الإدارة البريطانية لعدن (1937 – 1967)، ج1، عدن، دار جامعة عدن، 2005، صص185 – 187

(2) رجاء عاطف وزهور السعيدي، مرجع سابق

كما تعرّضت النساء لأنواع شتّى من أساليب الإرهاب، والتعذيب النفسي، والجسدي، حيث كانت منازلهن تتعرّض للمداهمة والتفتيش، كما استشهدت بعضهن برصاص قوات الاحتلال، مثل: لطيفة علي شوذري، التي استشهدت برصاص قناص بريطاني، وهي في مقدّمة مظاهرة سلمية معظمها من النساء، في مدينة كريتر عام 1965. الجدير بالذكر أن الشهيدة لطيفة كانت تنحدر من إحدى الأسر الفقيرة، وهي الوحيدة التي تعيل أسرتها، وكانت تنشط سرًّا في إحدى الخلايا الوطنية الفدائية، واتصفت بالشجاعة، والجُرأة، وركوب المخاطر في خضم العمل المناهض للاستعمار، وقد اعتُقلت وتعرّضت للتعذيب النفسي في معتقلات الاستعمار.[1]

3. النشاط في صفوف النقابات العمّالية، والطلّابية:

كان للمرأة العدنية بصمات مميزة في العمل النقابي، ومن بين المناضلات التي لمع نجمهنّ في هذا المضمار: ثريا منقوش، وعائدة سعيد، وفوزية محمد جعفر، وراقية حريري، وشفيقة مرشد، وفطوم علي أحمد، وأنيسة سالم، وآمنة عثمان، ورجاء أحمد سعيد، وغيرهن.

وفي هذا السياق، تقول المناضلة عائدة سعيد:

"أذكر أنه في يوم الأربعاء 30 يناير 1962، في كلّية البنات بخور مكسر رفضنا دخول صفوفنا الدراسية، واعتصمنا في فناء الكلية، وطلبنا من الإدارة الاستجابة إلى مطالبنا، وهي: المساواة في تعليم الصفوف، وقد قدّمت شكوى إلى مدير المعارف، الذي كان يومها السيد محمد عبده غانم ضد عميدة الكلية، وهي بريطانية الجنسية، ومن ضمن الشكاوى إرسال هندوسية للدراسة في بريطانيا على حساب البلد، في حين حُرمت طالبتان عربيتان فازتا في الامتحان، وكان لهما الحق في هاتين المنحتين، وقد قام طلاب في كلية الشيخ عثمان بالوقوف معنا، ومشاركتنا إضرابنا من خلال الامتناع عن تناول وجبات الغذاء، وكانت هذه الحادثة هي

(1) المرجع نفسه

فاتحة الثورة الطلابية من مسيرات، وإضرابات ومنشورات... إلخ، ومن ثَمّ دخلت الحركة الطلابية في خدمة الكفاح المسلّح والعمل على طرد المستعمرين".[1]

4. دعم ثورة 26 سبتمبر الخالدة:

وفي هذا السياق تقول المناضلة عائدة علي سعيد القيادية البارزة في القطاع النسائي التابع للجبهة القومية:

"أذكر أيضًا أنه بعد انتصار ثورة سبتمبر 1962، بشهرين كان للمرأة شرف مباركة هذه الثورة الأم، حيث شكّلنا مجموعة من عضوات جمعية المرأة العربية، وقمنا بزيارة العاصمة صنعاء لمقابلة الرئيس المشير عبدالله السلال، للتهنئة بالانتصار العظيم ضدّ الحكم الإمامي الرجعي، وبالفعل تم استقبالنا من قبل الأخ الرئيس في القصر الجمهوري، وتفضّل الأخ الرئيس بإعطائنا صورة عما حصل ليلة 26 سبتمبر، ثم ظروف البلد، والشعب الاقتصادية والمعيشية، وحكى لنا عن المؤامرات الرجعية التي تحاك من أجل إسقاط النظام الجمهوري من قبل العملاء المأجورين، وأعداء الوطن، تأثرنا كثيرًا بما سمعنا، فما كان منا إلا أن قمنا بخلع كل ما نملك من حلي وذهب وتسليمها للأخ الرئيس تبرّعًا منا باسم المرأة، كتعاون رمزي، وتعبير عن موقف المرأة، ومساندتها للثورة، والحفاظ عليها، وعاهدنا قيادة الثورة على أن المرأة لن تتوانى لحظة واحدة في تقديم ما هو غالٍ ونفيس من أجل الثورة الأم".[2]

5. المشاركة في العمل المسلح:

كان لاندلاع ثورة 14 أكتوبر 1963، عامل حاسم في إقناع فئات شعبية واسعة بعدم جدوى الاقتصار على العمل السياسي السلمي في مناهضة الاحتلال

---

(1) وهبية صبرة، مرجع سابق، ص207

(2) المرجع نفسه، ص216

البريطاني، وضرورة تبنّي أشكال نضالية مختلفة، من أهمها الكفاح المسلّح، وفي هذا المضمار اشتركت المرأة بفعالية في الكفاح المسلح، من خلال تخزين السلاح ونقله إلى الفدائيين، وفي توفير الغذاء للمناضلين، وفي رصد تحرّكات الأعداء وتزويد الثوار بالمعلومات، وإخفاء الفدائيين عن أعين قوات الاحتلال، وعملائهم، وتعبئة النساء وحثهن لمناصرة الكفاح المسلّح، والتبرّع لصالح الثورة.

كما حملت السلاح، وقاتلت ضد قوات الاحتلال البريطاني، وساهمت في تحرير المناطق الريفية وفي حراسة المناطق المحررة.[1]

كما قامت المرأة بدور تهريب الفدائيين من المعتقل، تقول المناضلة أنيسة الصائغ: تعرّض المناضل الحبيشي لإصابة نتيجة انفجار قنبلة كان يحملها، وجُرح معه زميله، وعلى أثر ذلك استطاعت القوات البريطانية إلقاء القبض عليه وهو جريح، وقد كلّفت إحدى المناضلات، وهي "نجوى مكاوي" بأن تتولّى تهريب ذلك المناضل عند زيارته لعائلته.[2]

وقد اشتركت بعض النساء في العمل المسلّح، وألمع مثال ابنة ردفان المناضلة دعرة بنت سعيد ثابت لعضب، التي أذاقت المستعمِر وأعوانه كؤوس المرارات.

فقد حملت السلاح مرغمة بعد أن قامت قوات الاحتلال البريطاني باستهداف قريتها، واشتركت في بعض الانتفاضات، وقد أكسبها ذلك خبرة غير عادية في استخدام السلاح، والتخفّي، والمناورة.

وقعت المناضلة دعرة، في قبضة قوات الاحتلال عام 1956، إثر مشاركتها في انتفاضة في الحبيلين، ولكنها تمكّنت من الهرب من المعتقل.

---

(1) بتصرّف: شفيقة مرشد أحمد، مرجع سابق، ص272 – 273

(2) وهيبة صبرة، مرجع سابق، ص221

وبُعيد اندلاع ثورة 26 سبتمبر/ أيلول 1962، في شمال البلاد، هبت المناضلة دعرة لنصرة الثورة، إذ كانت ضمن الفوج الوطني الذي اتجه إلى الشمال للدفاع عن الثورة، وقد اشتركت في عدد من المعارك في منطقة المحابشة، بمحافظة حجة، وفي خولان، وبني حشيش، بمحافظة صنعاء.

عادت المناضلة دعرة من صنعاء إلى جبال ردفان عقب اندلاع ثورة 14 أكتوبر/ تشرين الأول 1963، ضد الاحتلال البريطاني، وقد اشتركت في عدة معارك وفي مناطق مختلفة، واستطاعت أن تسدد ضربات موجعة لقوات الاحتلال، مما دفع بالسلطة الاحتلالية إلى رصد مئة ألف شِلِن لمن يقبض عليها.

وهناك نساء أخريات سطّرن ملاحم بطولية في حرب التحرير الشعبية، فقد ساهمت المناضلة زينب ديرية في عملية تفجيرات في مصافي عدن والخيسة، وتفجير "فيلبس كامب"، بين الجبلين في عدن الصغرى، كما أن المناضلة حياة حداد شاركت في بعض العمليات العسكرية، فيما كانت المناضلة نفيسة منذوق تقوم بتخزين الأسلحة، والمنشورات داخل مسبح حُقّات عام 1965، التي كانت تأتيها من الفدائيين عبر منطقة الحوبان بتعز.[1]

مما تقدّم تتضح طبيعة الأنشطة، والأدوار البطولية التي اضطلعت بها الحركة النسوية، وهي أنشطة كانت تستلزم السرّية التامة وقدرًا عاليًا من التخطيط والتحوّط من أعين عسس، ومُخبري السلطة الاستعمارية، والمبثوثين في كل حافة، وزُقاق، ولهذا كانت غالبية الأنشطة تتم في الليل، وهو ما كان يتطلب بقاء المناضلات إلى أوقات متأخرة من الليل خارج المنزل، خلافًا للتقاليد الاجتماعية السائدة، الأمر الذي كان يسبب لهن معاناة مع أسرهن، ومع المجتمع، تقول المناضلة عائدة علي سعيد:

(1) بتصرّف: اعتدال ديرية، مرجع سابق، ص363 – 365

أذكر أنني مرة حضرت اجتماعًا مع بعض قيادتنا، ولم ينتهِ الاجتماع إلا الساعة الثانية بعد منتصف الليل، وعندما عدت إلى المنزل كان باب المنزل موصدًا بالمفتاح، وعندما طرقته ليفتحوا لي الباب كان الجواب: "اذهبي نامي حيث كنتِ"، وبتُّ ليلتها قابعة قرابة الشارع بجانب الباب، ولم أنم حتى الصباح، وتكرّر هذا الفعل فما كان مني إلا أن اتصلت بأحد الإخوة في القيادة "المسؤول عليّ"، وأخبرته بما أعانيه من الأسرة عند تأخري على أساس الالتقاء بوالدي لشرح المهمات المنوطة بي والمتسببة في تأخّري، وحصل بالفعل ذلك اللقاء وتم إقناعه، وبعد هذا اللقاء، حصل التغيير المفاجئ حيث أصبح والدي بعدها من أنصار الجبهة القومية، وأوكلت له مهمات بما يتلاءم مع سنه. أيضًا أصبحت والدتي تفتح أبواب المنزل، وترحّب بالفدائيين، وتقدّم لهم الزاد، والمأوى بدون أية مشاكل.[1]

أما المناضلة فوزية جعفر فتحكي عن موقف مُحرج تعرّضت له بمعية بعض رفيقاتها، تقول:

"كان لنا لقاء ببعض مسؤولي الجبهة القومية في أحد المنازل، كانت بعض الرفيقات وأنا، وكان من يسكن هذا المنزل عازبًا، وهو أيضًا من رفاقنا، عندما انتهى الاجتماع، وبدأ الرفاق بالتسلل والخروج، بقينا نحن، وعندما حاولنا الخروج بعدهم من المنزل فوجئنا بالجيران بانتظارنا، وشتمونا وجمعوا علينا كل سكّان الحارة، ووصفونا بنساء ساقطات يجتمعن مع الرجال ويدخلن بيوت العُزّاب، لكننا لم نرد عليهم ولم نلتفت، بل كان كلّ هدفنا الخروج من ذلك المكان بسلام، والنجاة حتى لا يفتضح أمرنا؛ لأن ما كنا نقوم به يتطلّب السرّية التامة".[2]

(1) وهيبة صبرة، مرجع سابق، ص217

(2) المرجع نفسه، ص222

المصادر والمراجع:

أولًا: الكتب:

1. أحمد القصير، التحديث في اليمن، والتداخل بين الدولة والقبيلة، القاهرة، دار العالم الثالث، القاهرة، 2006.
2. أسمهان عقلان العلس، أوضاع المرأة اليمنية في ظل الإدارة البريطانية لعدن (1937 – 1967)، ج1، عدن، دار جامعة عدن، 2005.
3. كرامة مبارك سليمان، التربية والتعليم في الشطر الجنوبي من اليمن (1930 – 1970)، ج1، صنعاء، مركز الدراسات والبحوث اليمني، 1994.

ثانيًا: أوراق عمل وندوات:

4. اعتدال ديرية، المرأة اليمنية في مرحلة الكفاح المسلّح في جبهة التحرير، والتنظيم الشعبي، ورقة عمل قدّمت لندوة الثورة اليمنية: الانطلاقة، التطور، وآفاق المستقبل، ج2، دائرة التوجيه المعنوي، صنعاء، 2004.
5. شفيقة مرشد أحمد، دور المرأة اليمنية في النضال الوطني والكفاح المسلح، ورقة عمل منشورة، ضمن كتاب: الثورة اليمنية: الانطلاقة، التطور، وآفاق المستقبل، ج2، صنعاء، دائرة التوجيه المعنوي، 2004.
6. وهبية صبرة، دور المرأة في مرحلة حرب التحرير، ورقة عمل منشورة، ضمن كتاب: الندوة الوطنية التوثيقية للثورة اليمنية (14 أكتوبر)، صنعاء، مركز الدراسات والبحوث اليمني، 1993.

ثالثًا: المواد المنشورة على الإنترانت:

7. رجاء عاطف، وزهور السعيدي، المرأة اليمنية؛ تاريخ من النضال والكفاح ضد الاستعمار (استطلاع صحفي)، الرابط: http://althawrah.ye/archives/497050
8. مقابلة صحفية مع المناضلة رضية شمشير، موقع مجلة "لها"، تاريخ النشر: 12 أبريل 2009، رابط المقابلة:

https://www.lahamag.com/article/25659-%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D8%AF%D8%A9_%D9%85%D9%86_%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D8%AF%D8%A7%D8%AA_%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B1%D9%83%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B3%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D8%A9_%D9%81%D9%8A_%D8%A7%D9%84%D9%8A%D9%85%D9%86_%D8%B1%D8%B6%D9%8A%D8%A9_%D8%B4%D9%85%D8%B4%D9%8A%D8%B1

عن الثلاثة الكبار: عبدالله وعلي وأبو بكر باذيب

يمكن القول وبثقة كاملة إنّ الأشقاء الثلاثة: عبدالله، وعلي، وأبو بكر باذيب، قد مثّلوا حالة نضاليّة مُميَّزة ومتفرِّدة على مدى ما يزيد على سبعة عقود من عمر اليمن؛ فقد كان لثلاثتِهم مسارات خصبية في الفكر، والثقافة، والنضّال السياسيّ. وثلاثتُهم جسدوا نموذجًا مَسلكيًا مُضيئًا يُقيم علاقة ارتباط وتناغم هَارمُوني بين القول والعمل، بين النظريّة والممارسة، بين الأفكار والمواقف والقناعات، فالثقافة والمعرفة بالنسبة لهم موقف وانحياز مطلق لعموم الناس أولًا وأخيرًا.

لم يكنْ لديهم من سلاح سوى الفكرة المُضيئة، والكلمة المُنحازة لكل ما هو إنسانيّ، وجاد، ومثمر، ومستقبليّ، وقد آمنوا عن يقينٍ تام بأنَّ قيمة الإنسان، إنّما تكمنُ في تحصيل المعرفة العلمية، وخدمة الناس، والانتصار لقضاياهم.

تحاولُ هذه السطور أن تبرز بعض ملامح التجارب النضاليّة للثلاثيّ البَاذّيبيّ، مع الإقرار المُسبَق بصعوبة هذا الأمر؛ فالكتابة عن تجارب المناضلين الثلاثة ستظل قاصرةً ومنقوصةً؛ ما لم تَنْهض جهة مؤسسيّة جادَّة بمهمّة جمع تراثهم الفكري، وتوثيق، وتخليد نضالاتهم، ودراستها، والاستفادة منها على نحوٍ أمثل.

تقولُ السيرة النضاليّة للأشقاء الثلاثة بأنهم ينحدرون من أسرة كادحة تعود جذورها إلى مدينة الشحر، أو "سعاد" الحضرميّة الساحليّة، وقد نشأوا وترعرعوا في مدينة عدن حاضرة اليمن، وثغرها الباسم. وفي بداية حياتهم واجهتهم صعوبات، ومشقّات جمّة، فقد وقف الوضع المادي الصعب للأسرة حجر عثرة أمام الشقيق الأكبر عبدالله عبدالرزاق باذيب لاستكمال تعليمه الثانوي؛ لكنّه لم يُسلِّم بهذا الوضع، بل تسلَّح بالإصرار، والعزيمة فانكبَّ على تثقيف نفسه ذاتيًا،

حتى أصبح أحد المفكرين الماركسيين البارزين على مستوى البلاد العربية، وأول أمين عام لحزب الاتحاد الشعبيّ الديمقراطيّ، أول حزب ماركسيّ على مستوى اليمن بل الجزيرة العربية بأسرها، وأحد الصحافيين اللامعين الذي لا يزال صداه يتردّد منذ خمسينات القرن العشرين وحتى اليوم.

عبدالله باذيب.. رائد الاشتراكية العلمية في اليمن:

تعودُ بِدايات ارتباط المناضل عبدالله عبدالرزاق باذيب (1931 – 16 أغسطس 1976) بالفكر الماركسيّ إلى مُطالعته المبكرة للكتب الماركسية، وهو لا يزال شابًا يافعًا أثناء ما كان يدرس المرحلة الثانوية، تلك الكتب التي كانت تدخل إلى "مستعمرة عدن" آنذاك بعيدًا عن أَعْيُن سلطات الاحتلال البريطاني وأعوانِها، وقد كانت كتابات القائد الشيوعيّ السوريّ البارز خالد بِكدّاش من أبرز الكتابات التي تأثّر بها الفقيد.

يُفيدُ الأستاذ المناضل أنيس حسن يحيى عضو المكتب السياسي للحزب الاشتراكي اليمني في شهادة شخصية عن رفيقه عبدالله باذيب، بأن الفقيد كان يتردّد على أحد ساكنيّ حي "الرزميت" في عدن، هو محمد ناصر علي، الذي كان له إطلاع مبكر بالكتابات الماركسية، وهو ما جذب الفقيد إليه، ويضيف بالقول بأن الفقيد كان يصطحب في كل زياراته رفيقيّ دربه علي باذيب، وأحمد سعيد باخبيرة.[1]

منذ ذلك الحين، أي أواخر أربعينات ومستهل خمسينات القرن الماضي بدأت الخلايا الأولى لحزب الاتحاد الشعبي الديمقراطي بالتشكُّل؛ غير أنّه ولظروف موضوعيّة، فضلًا عن الجو المُعادي للشيوعية في اليمن والعالم العربيّ حينذاك لم يتسنَّ له عقد مؤتمره التأسيسي إلا في 22 أكتوبر 1961.

(1) أنيس حسن يحيى، "الفقيد عبدالله باذيب قامة وطنية سامقة ومفكر تنويري تقدمي نادر" (مقال)، ضمن كتاب: "عبدالله باذيب القائد والمفكر الاشتراكي"، تعز، منتدى تعز الثقافي، ط2، 2013

كان طيّب الذكر عبدالله باذيب قد وضع بصمات مضيئة في سياق النضّال الوطنيّ ضد الاستعمار البريطانيّ، إذ أسّس عام 1949 مجلة "المستقبل" إحدى أهم المجلات التي ساهمت في مقارعة الاحتلال والدفاع عن أبناء الشعب اليمني، وقد تميّزت كتابات الفقيد في تلك الفترة بتأثير واسع في أوساط الجماهير، وشكّلت صداعًا مؤرقًا قضَّ مضاجع سلطة الاحتلال وأعوانها، إلى درجة أن سلطة الاحتلال عقدت محاكمة للفقيد بسبب مقال نشره في صحيفة "النهضة" عام 1955، وكان يحمل عنوان "المسيح الجديد يتكلم الإنجليزية"، وتضمّن المقال تفنيدًا موضوعيًا للدعوات الزائفة التي تدعو إلى التآخي، والمحبة بين الجماهير الشعبيّة المسحوقة، والقوى الاستعماريّة، والأجنبيّة، وأعوانها من رموز الرجعيّة المحليّة، لكن وبخلاف ما أرادته السلطة الاستعماريّة تحوّلت جلسة محاكمة عبدالله باذيب إلى محاكمة للمستعمِرين وأعوانهم، فقد توجّهت تظاهرة شعبية عارمة متضامنة مع عبدالله باذيب إلى أمام المحكمة في مدينة التواهي، وحاصرت المحكمة أثناء ما كانت تعقد جلسة المحاكمة، مما دفع بالقاضي البريطاني إلى الإفراج عن عبدالله باذيب في مقابل أخذ تعهُّد منه "بحُسن السلوك لمدة خمس سنوات وبضمان مالي قدره ألفا شلن".

كان هذا الحدث ثوريًا وتاريخيًا بكل المقاييس، فقد وجّه صفعةً مدويّةً للاحتلال وأعوانه، وفي خضّم هذا الحدث المشهود كتب الشاعر لطفي جعفر أمان قصيدة شهيرة، يقول فيها:

أخي كبلّوني
وغلّ لساني واتهموني
بأني تعاليت في عفتي
ووزعت روحي على تربتي
فتخنق أنفاسهم قبضتي
لأني أقدّس حريتي
لذا كبلّوني

****

أخي يا أخي
أيصفعني الخوف؟ لا يا أخي
أالحبس ناري ؟ لا يا أخي
أنا لطخة العار في موطني
إذا انهار عرضي ولم أصرخ
******
بحق الوطن
بهذا القسم
أخي قد نذرت الكفاح العنيد
لهذا الوطن
إلى أن أرى أصدقائي العبيد
وهم طلقاء
يقولون ما مات حتى أنتقم

رغم كل المضايقات، والملاحقات التي تعرَّض لها الفقيد عبدالله باذيب، إلا أنه لم تنثنِ له إرادة، ولم تلِن له قناة، فقد بَقِيَ متمسكًا بحق الشعب في نيل الحرّية من الاستعمار، وبناء نظامه الوطني، الديمقراطي، المستقل.

اضطر عبدالله باذيب، بعد ذلك، إلى اللجوء إلى مدينة تعز، والبقاء فيها لمواصلة نضاله ضدّ الاستعمار، ومن هناك أصدر جريدة "الطليعة"، وفتح مكتبًا لإدارة العمل السياسي المُناهض للاستعمار، وتحرير جنوب اليمن المحتل.

ساهم الفقيد أثناء إقامته في مدينة تعز في نشر الوعي الثوري والفكر الاشتراكي في أوساط الشباب، هذا الدور سَيُثْمِر لاحقًا بالتحديد في سبتمبر 1965 عن قيام ثُلّة من الشبيبة بتأسيس فصيل ماركسي، هو اتحاد الشبيبة الديمقراطية اليمنية، المعروف اختصارًا ب"أشدي"، وكان من بين أبرز قياداته: د. عبد الغني علي أحمد، وزير الاقتصاد والخزانة في أول حكومة بُعيد قيام ثورة 26 سبتمبر 1962، وعبدالله صالح عبده، وسلطان أحمد زيد، وأحمد صالح جبران، وعبدالله حسن العالم، وغيرهم، وسيتطوَّر هذا الفصيل ليصبح عام 1970 حزب اتحاد الشعب الديمقراطي فرع الشمال.

أما في الشطر الجنوبي فقد تأسّس حزب الاتحاد الشعبي الديمقراطي في 22 أكتوبر 1961، كما أسلفنا، لقد كان الحزب بمثابة الإشعاع التنويري والتثويري للطبقة العاملة اليمنيّة ولحركتها النقابيّة، إذ كانت جريدة "الأمل"، التي كان يُصدرها الحزب ويترأس تحريرها عبدالله باذيب، منبر العمال وصوتهم الصادّح، وساهمت في إذكاء الوعي العمالي، والطبقي، والوطني في صفوف الحركة العمّالية، وسائر جماهير الشعب في عدن، وعموم اليمن.

وقد صدر عن الحزب وثيقة برنامجية هي "الميثاق الوطني" وتحت شعار "نحو يمن حر ديمقراطي موحد"، وفي الواقع لم يكن هذا مجرد شعار، بل كان يعكس بدقة متناهية وعمق كبير مضامين تلك الوثيقة البرنامجية الهامة، التي ربطت وبشكل إبداعي خلّاق بين مسارات النضال الوطني في جنوب الوطن وشماله، إذ أشارت الوثيقة إلى العلاقة العضوية والتلازُمية القائمة بين تحقيق التحرّر الوطني من الاستعمار البريطاني، وركائزه من السلاطين، والحُكّام الإقطاعيين في الجنوب، وبين النضال الاجتماعي الساعي للانعتاق من سلطة الإمامة الكهنُوتية في الشمال، وأن تحقيق هذين المسارين سيوفّر الشروط الموضوعية لتحقيق الوحدة اليمنية على أسس ديمقراطيّة سليمة.

لقد مثّل "الميثاق الوطني" بحق رؤية برنامجية علمية، اتسمّت بالدّقة والشّمول والتحليل الموضوعي للواقع الاجتماعي والطبقي في جنوب اليمن وشماله، وحدّدت بدقة مهام النضال الوطني بآفاقه الاشتراكيّة.

علي باذيب.. المفكر النّابه، والأديب المثقف:

كان للفقيد المناضل علي باذيب (1934 – 21 يناير 1991) إسهامات مشرقة في أكثر من مجال، في السياسة والثقافة والأدب والصحافة والإعلام والعمل النقابي والسلك الدبلوماسي. وتقلّد مناصب عديدة، أبرزها: وزير الثقافة والإرشاد، وزير الإعلام، ونائب رئيس الوزراء، وسفير اليمن

الديمقراطي لدى ألمانيا الديمقراطية، وهو أحد مؤسسي حزب الاتحاد الشعبي الديمقراطي، ومن ثمَّ من مؤسسي الحزب الاشتراكي اليمني وعضوًا في مكتبه السياسي منذ مؤتمره التأسيسي في 13 أكتوبر 1978م. كما ترَّأس تحرير عدد من الصحف، وكان عضوًا في هيئة تحرير مجلة النَّهج الصادرة عن مركز الدراسات الاشتراكية في العالم العربيّ.

كان حلمه الأسمى ككل المناضلين الوطنيين الشرفاء رؤية بلده وشعبه، وقد سارا على طريق الحرية، والتقدّم، والعدالة الاجتماعية، والمواطنة، حيث ينال كل فرد من أبناء الشعب اليمني حقوقه الإنسانية السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية.

لعب الفقيد علي باذيب دورًا طليعيًا في مختلف المحطّات التاريخية في تاريخ اليمن السياسي المعاصر، وهو المفكّر الذي تفرَّد عن سائر رفاقه، وأقرانه بوضوح الرؤية، وبالموقف النّاضج، والمتقدِّم زمنيًا ونوعيًا، والواعي لظروف الواقع، ومُلابساته. فكان بحق المفكّر الذي حمل القضية الوطنيّة وتطلّعات الشعب هَرَمًا رابعًا، وسعى في سبيل ذلك إلى تقديم الرُؤى البرنامجية بأُفُق سياسي رحب، ووضوح نظري، ومنهجيٍّ تام.

لعلّ الكُتيّب المُعنون ب "حركتنا الوطنية.. أين تتجه؟؟" الذي نُشِرَ في يناير 1961م يمثل نموذجًا لامعًا لهذا الوضوح النظري، والتماسك المنهجي الذي اتّسم به علي باذيب. فقد حدد مسار النضال الوطني والتحرّري بوضوح تام في ظروف سياسية وتاريخية مُلتَبسة، حين ربط قضية التحرر الوطني من الاستعمار البريطاني؛ بقضية الديمقراطية الاجتماعية، والتحرّر من قوى الإقطاع، والاستبداد السياسي في الجنوب والشمال؛ وبناء بديل وطني، وتحقيق الوحدة اليمنية بمضامين ديمقراطية تقدمية.

ورأى علي باذيب أن ذلك كله لا يمكن تحقيقه إلا من خلال وحدة القوى الوطنية في سائر اليمن. ولهذا دعا إلى تشكيل "جبهة وطنية مُتّحدة" لتكون بمثابة الإطار الوطني الجامع لمختلف القوى السياسية، والاتجاهات الفكرية التي تلتقي حول أهداف مشتركة، وهي: مواجهة الاستعمار، والقوى الرجعية، والسعي نحو تحقيق التحرّر الوطني، والتقدّم الاجتماعي، وتحقيق الوحدة اليمنية.

جاءت هذه الدعوة "الباذيبية" المُبكرة والمُتقدِّمة قياسًا بالخطاب السياسي السائد يومذاك، تتويجًا لتحليل موضوعيّ لواقع اليمن في خمسينات القرن الماضي، حيث كانت اليمن تغرق في حالة من التمزُّق، والتشطير، والتخلف، وتعاني من فظّاعات الاحتلال البريطاني في الجنوب، ومرارات الاستبداد الإمامي الكهنوتي في الشمال.

أدرك علي باذيب أنّ جسامة المهمّات الوطنية، وتعدّدها، وتنوّعها على مختلف الأصعدة: السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية، وفي واقع معقّد كواقِعنا اليمني، تتطلّب مثل هذا الشكل التحالفي الجبهوي الوطني الواسع؛ ذلك لأنه لا يمكن لأيّ طرف، أو تيار، أو بضعة تيارات أن تنهض بأعباء هذه المهمات، وتنجزها مهما توهّمت ذلك!

وفي هذا السياق، يشخِّص علي باذيب أسباب أزمة الحركة الوطنية، التي من أبرزها: التعصُّب، والانغلاق، والاستغراق في الخصومات، والمهاترات السياسية العبثية، والانصراف عما هو أساسي وجوهري، والانشغال بما هو ثانوي وهامشي، وكل ذلك كان يصب في مصلحة الاستعمار، وأعوانه، وفي مصلحة الاستبداد السياسي.

ونظرًا لخطورة هذا الأمر على مسار النضال الوطني، دعا علي باذيب إلى الديمقراطية، وتجسيد قيم الإخاء الوطني، والقبول بالآخر، ونبذ التعصُّب، و"ضرورة العمل على أن نُدير مناقشاتنا بإخلاص وتواضع، بعيدين عن الغرور

الأجوف، والادعاء الكاذب، والتهجّم الرخيص، ومستعدين لأن نتقبل مناقشة بعضنا بعضًا بروح الإخاء الوطني ومن أجل أن نصل إلى الحقيقة."[1]

كما حذّر علي باذيب من خطورة فرض الصيغة الأحادية، أو التنظيم الواحد كبديل عن الجبهة الوطنية الواسعة، داعيًا إلى اعتماد الأسلوب الديمقراطي في التعاطي مع مختلف القوى الوطنية، وضمان حرية النشاط السياسي، وسائر الحرّيات الديمقراطية.

لقد قُوبلت دعوة علي باذيب بتشكيل "الجبهة الوطنية المتحدة" بموقف رافض وممانعة شديدة من مختلف القوى التقليدية والقومية، وتساوت في هذا الموقف القوى الانفصالية مثل رابطة أبناء الجنوب العربي، والقوى التقليدية المُهادِنة للاستعمار كالاتحاد اليمني، وكذا القوى القومية من بعثية، وحركّية، وناصرية.

أبو بكر باذيب.. التنويري الكبير، والسياسي المخضرم:

يُعدُّ الفقيد المناضل أبو بكر باذيب (11 أبريل 1938 16 أكتوبر 2021) واحدًا من أبرز مناضلي الحركة الوطنيّة التقدميّة على امتداد 7 عقود من الزمن.

بدأ الفقيد مشواره النضالي الحافل بكل الأمجاد من خلال انخراطه في مجال التعليم، فقد أسهم بفاعليّة في تأسيس "كُلّية بلقيس"، التي افتتحت في 16 أكتوبر 1961، وهي المؤسسة التعليمية، الوطنية، الرائدة، والمستقلة من عَباءة الاستعمار البريطاني، فقد أُنشئت كلية بلقيس بهدف إتاحة حق التعليم أمام جميع أبناء اليمنيين من الشمال والجنوب، والذين حَرَمَتهم قوانين سلطة الاحتلال البريطاني من هذا الحق الأصيل، إذ سَنَّت السلطة الاحتلاليّة فَرَمَانًا تحت مُسمى "حقوق المواطنة في عدن"، أو ما عُرف شعبيًا بِفَرَمَان "المَخْلِقة"، الذي بموجبه أُعتُبِرَ كل من يولد في عدن، سواء من أهالي عدن، أو من أبناء أعضاء الجاليات الأجنبية من

(1) للمزيد، راجع: علي باذيب، حركتنا الوطنية أين تتجه؟، يناير 1961، (دن)

دول الكومنولث، مواطنين مكتسِبين لكامل حقوق المواطنة، والتمتّع بحق التعليم في مدارس التعليم الحكومي، بينما حُرِمَ الآخرون، وهم أبناء اليمنيين الذين ينحدرون من بقية المناطق الجنوبية والشمالية من تلك الحقوق.

وبسبب هذه القيود، لجأ الوطنيون اليمنيون إلى إنشاء مدارس أهلية، من أبرزها: كلّية بلقيس لإتاحة فرص التعليم لأبناء اليمنيين من الشمال والجنوب على السَّواء، الذين حرمتهم منه قوانين الاستعمار. وضمّت الكلّية فصولًا دراسية للبنين والبنات، وكانت الهيئة التدريسيّة في الكُلّية وطنية خالصة، وتتكوّن من:

حسين علي الحبيشي عميد الكلية.
أبوبكر عبدالرزاق باذيب.
علي عوض بامطرف.
عبدالعزيز عبدالغني.
عبدالله عيدروس السقاف.
محمد أنعم غالب.
أحمد عمر بن سلمان.
عبدالرحيم الأهدل.[1]

استمرّ الفقيد يُسجّل حضورًا مميزًا في مضمار التعليم من موقعه كمعلم ومُربٍّ قدير في مدرسة الجَلاء بِخُور مَكْسَر، ثم عميد لكلية التربية العليا في بداية تأسيسها في سبعينات القرن الماضي.

ارتبط الفقيد أبو بكر باذيب بعلاقات وثيقة بالشيوعيين المصريين أثناء دراسته الجامعية في القاهرة في أوائل ستينات القرن العشرين، وأمكنَ له ذلك من الاطلاع على نَتاجات المُفكِّرين الماركسيين العرب والأجانب، مما كوَّن لديه تراكمًا معرفيًا، ونظريًا ثريًّا، وظّفه الفقيد بصورة خلّاقة في مسيرته النضالية الحزبية والتنويرية العامة.

---

(1) كرامة مبارك سليمان، التربية والتعليم في الشطر الجنوبي من اليمن (1930 – 1970)، ج1، صنعاء، مركز الدراسات والبحوث اليمني، 1994

اشترك الفقيد في وضع اللبنات الأساسية لحزب الاتحاد الشعبي الديمقراطي بمعية شقيقيه: عبدالله، وعلي باذيب، بالإضافة إلى المناضل الفذّ أحمد سعيد باخبيرة، ومناضلين آخرين.

كما أسهم بفاعلية في تأسيس الحزب الاشتراكي اليمني، وأصبح عضوًا في مكتبه السياسي في أوائل الثمانينات، ثم سكرتيرًا للدائرة التنظيمية للجنة المركزيّة، ثم أمينًا عامًا مساعدًا للحزب للشؤون الفكرية والتنظيميّة في مطلع الألفية الثالثة.

كان الفقيد وهو يتسنَّم هذه المواقع مِثالًا مُشرقًا للسياسي الحكيم، صاحب الرؤية الثّاقِبة. لقد تسنَّى لي التعرُّف على الفقيد أبو بكر عن قُرب في عام 2013، حينها كنتُ ضمن فريق الحزب الاشتراكي في مؤتمر الحوار الوطني، وأثناء انعقاد الاجتماعات والمناقشات، وحينما كانت الآراء تتضارب، والأصوات تتعالى، وتتخالط، والأجواء تتلبَّد، كان الفقيد يتدخل، ويُعيد الأمور إلى نِصابها، يناقش بهدوء، وبموضوعية، ورصانة، واتّزان نفسي، وعمق فكري، يستخدم لغة الإقناع ببراعة، ويلفت انتباه الآخرين لزوايا مُهْمَلة، يُوسّع دائرة التفكير، وفي الآن ذاته يُصوِّب بدِّقة نحو لُبِّ القضية.

جوهر التجربة الباذيبية:

اللافت للنظّر في تجارب البَاذّيبيين الثلاثة هي القدرة الإبداعية على المَزج بين حقول متعدّدة: الفلسفة، والفكر، والسياسة، والثقافة، والأدب، والصحافة، والنضال الجماهيري، والنقابي؛ هنا يتجلّى نموذج المثقف العضوي في أروع وأبهى صورة، ذلك المثقف الذي يربط النظرية بالتطبيق، والأخلاق والمبادئ بالممارسة والسلوك اليومي.

لقد أدرك الثلاثة الكبار، ومنذ وقت مُبكِّر، أنّ رسالة المثقف هي تنوير الناس بالمعرفة العلمية التقدمية ضِدًّا على الجهل، والخُرافة، والتخلّف، والظّلامية،

وتسييسهم، وتثويرهم لنيل حقوقهم الإنسانية، ومشاركتهم في تحقيق التغيير المنشود، فبدون الارتباط بقضايا الناس ينتفي معنى المثقف وقيمة الثقافة.

آمن الباذيبيون بأنّ الديمقراطية تمثّل قيمة إنسانية كونية كبرى، فهي ليست مجرد شكل ديكوري، أو شعار ديماغوجي، أو مجال محدود لمُمارسة السلطة، بل هي منظومة متكاملة، تنظّم عملية التنافس السياسي الشريف بهدف تقديم النماذج الفُضلى لخدمة المجتمع، وهي الشرط الضروري للتفتّح، والإبداع، والابتكار، وتحقيق التطور الاقتصادي، والتقدم الاجتماعي، وبها يرتقي ويتطوّر الوعي الاجتماعي، وتزدهر الآداب، والفنون، والعلوم، وهي سِيَّاج تحمي المجتمع من الانزلاق في مَهاوي الصراعات والتمزُّقات الأهلية، وتُنمِّي الحسّ العام المشترك تجاه الجديد والأجد.

وهي أيضًا النقيض الموضوعي الحدِّي للفاشية، والعنصرية الاستعلائية التي تحصر الحكم في مجموعة من الأفراد دُوْنًا عن بقية الناس، بالاتّكاء على أوهام الفَرَادة، والتفوُّق العرقي، أو السلالي، أو الديني، أو الطائفي، أو القبلي، أو الجهوي، أو القومي... إلخ.

الديمقراطية من المنظور البَاذِيبي، إذن، هي مُمارسة الناس للسياسة باعتبارها أي السياسة حقًا أصيلًا ومُشاعًا، ومن خلال العمل السياسي الديمقراطي يتحوّل الشعب من مجموعة بشرية مُستبعدة، أو تابعة إلى كيان سياسي دينامي فاعل، يتفاعل مع الواقع، يُغيِّر ويتغيَّر، يتحرّك، ويُمارِس، ويتطوَّر، ويُبدع، إنها الممارسة الإبداعية للنضال أو "البراكسس" بلغة المفكر الشيوعيّ الإيطاليّ أنطونيو غرامشيّ.

والباذيبيون، قبل ذلك وبعده، هم التجسيد الحي لحيوية الماركسية ومُواكَبَتِها للمستجدات، فالماركسية بالنسبة إليهم دليل نظري، ومنهج علمي لدراسة الواقع الاجتماعي، واستيعاب عملياتِهِ، وظروفِهِ، وملابساتِهِ المتشابكة، والمعقّدة بهدف تغييره، وليست نصًا دوغمَائيًا مغلقًا، وجامدًا، ونهائيًا، بل هي رؤيّة جدلية تغييرية، عميقة، مفتوحة على الجديد المُتوَثّب، والفَتّي المتنامي.

كان الباذيبيون لحظةَ بَصِيْرة استثنائيّة ثاقِبة في ظروف كانت تطغى فيها الشعارات الرومانسية البرَّاقة، وتسيطر عليها الحركات الشَّعبوية، ومبدأ "حرق المراحل" و"العنف الثوريّ"... إلخ!

فلطالما حذروا من التطرّف اليسارويّ، والإجراءات التعسُّفية، تلك التي لا تستوعب واقع المجتمع وخصوصيته، ولا تُقِيْمُ وزنًا للواقع الموضوعي ومُلابساته؛ من بين تلك الإجراءات مثلًا: إجراءات التأميم، واحتكار السلطة، ومنع التعددية السياسية، والحرّيات المدنية، وفرض الحكم الشمولي، والصيغة الأُحاديّة في الفكر، والسياسة، والإدارة الاجتماعية بالقوّة والعنف.

وإزاء ذلك، قدَّموا رؤىً موضوعية نَابِّهة، ونَابِّعة من فهم ودراسة مُعمَّقة للواقع وللشروط الموضوعيّة للنضال، ولكن وُوجِهت تلك الرؤى بأُذُنٍ من طين وأخرى من عجين! فكانت المَهلَكَة وكانت الكارثة!

حقًا لقد كان الباذيبيون الثلاثة صوت العقل والحكمة، وضمير الشعب، والأمة اليمنيّة..

لقد رحلوا عن دُنيانا بأجسادِهم، لكنّ فكرهم سيبقى مِشعلًا بروميثيوسيًا، ينير طريق الأجيال نحو "وطنٍ حُرٍ وشعبٍ سعيد".

المصادر والمراجع:

1- أنيس حسن يحيى، "الفقيد عبدالله باذيب.. قامة وطنية سامقة ومفكر تنويري تقدمي نادر" (مقال)، ضمن كتاب: "عبدالله باذيب.. القائد والمفكر الاشتراكي"، تعز، منتدى تعز الثقافي، ط2، 2013.

2- علي باذيب، حركتنا الوطنية.. أين تتجه؟، يناير 1961، (د.ن).

3- كرامة مبارك سليمان، التربية والتعليم في الشطر الجنوبي من اليمن (1930 – 1970)، ج1، صنعاء، مركز الدراسات والبحوث اليمني، 1994.

الفصل السادس

في قضايا المرأة والشباب

1. المرأة اليمنية.. التحدّي والاستجابة.
2. الأبعاد الاجتماعية للاشتراطات المُقيّدة لحصول المرأة اليمنية على جواز السفر.
3. دور التمكين الاقتصادي للمرأة في تعزيز مشاركتها في مواقع صنع القرار خلال الفترة (2011 – 2021)، "مدينة تعز أنموذجًا".
4. دسترة حقوق المرأة في وثيقة مخرجات الحوار الوطني الشامل.
5. الشباب في سياق الثورة والتحوّل الديمقراطي.
6. الأبوية السياسية وأزمة الأحزاب السياسية.

المرأة اليمنية.. التحدّي والاستجابة

إلى المرأة اليمنية المناضلة، وإلى ضحايا العنف العائلي...

مُفتتح:

"الحرّية أساس التقدّم البشري، وحرية المرأة أساس كلّ الحريّات الأخرى؛ فعندما تكون المرأة حرة يكون المواطن حرًّا".

قاسم أمين (1863-1908)

"لا تدعنا حالتنا الاجتماعية نبصر كل ما يوجد في إمكانيات المرأة، ويظهر أنهن لم يخلقن لغير الولادة، وإرضاع الأولاد، وقد قضت هذه الحالة من العبودية فيهن على قدرة القيام بجلائل الأعمال، ولذا فإننا لا نرى بيننا امرأة مزينة بفضائل خلقية، وتمر حياتهن كما تمر حياة النباتات، وهن في كفالة أزواجهن أنفسهم، ومن هنا أيضًا، أتى البؤس الذي يلتهم مدننا".

ابن رشد (1126-1198)

"إذا أردت أن تعرف مدى تقدّم مجتمع ما، فانظر إلى وضع المرأة فيه".

كارل ماركس (1818-1883)

(1)

تتعرّض المرأة لصنوف شتّى من القمع، والعنف في مجتمع يعاني أصلًا من العنف المركّب، إذ يأخذ هذا النمط من العنف شكلًا هرميًا، يبدأ من القمة وينتهي بالقاعدة، حيث يُمارِس الحاكم عنفًا على المواطن المحكوم، والمسؤول يمارس عنفًا على من هم تحت إدارته، وشيخ القبيلة يمارس عنفًا على الرعية، والنخب تمارس عنفًا على الجماهير، وبموازاة ذلك يمارس الرجل عنفًا على المرأة، والمرأة تمارس عنفًا على الطفل، والطفل يمارس عنفًا على الحيوان، وهكذا دواليك.

في وضعية كهذه سيكون من الصعب التعاطي مع قضية المرأة، وفق نظرة جزئية، أو بمعزل عن قضية المجتمع بأوجهها المتعدّدة. لهذا لا يمكن فهم هذه

القضية نظريًا، ومعالجتها عمليًا إلا إذا نُظر إليها في سياقها الكلّي، ووفق منظور تحليلي شمولي، يأخذ بعين الاعتبار مختلف العوامل، والأبعاد المرتبطة بقضية المرأة.

بمعنى آخر: لا يمكن اعتبار قضية المرأة قضية خاصة بالنساء، أو تصويرها على أنها صراع بين الرجل والمرأة، كما يفعل الخطاب النسوي، والمنظمات النسوية، بل المسألة أبعد، وأعمق من ذلك بكثير. فوضع المرأة يرتبط ارتباطًا عضويًا بأوضاع التفاوت الطبقي، والقهر، والاستبداد، والتخلّف، وغياب الديمقراطية، والمواطنة، والعدالة الاجتماعية.

(2)

في كتابه "المرأة الجديدة"، أشار قاسم أمين[1] إلى التلازُم بين تدنّي مكانة المرأة، وانحطاط المجتمع، وبين ارتقاء المرأة، وتقدُّم المجتمع. كان ذلك قبل ما يزيد عن 120 سنة.

منذ ذلك التاريخ حتى اليوم، لم يختلف وضع المرأة في العالم العربي، وفي اليمن على وجه الخصوص، كثيرًا. فلا تزال المرأة اليمنية مكبلّة بأغلال، وقيود شتّى ومتعدّدة الأوجه؛ اجتماعية، واقتصادية، وثقافية، وسياسية، ومؤسسية، مُدَّعمة بتشريعات، وقوانين تمييزية، وتفسيرات دينية مُجحِفة، ومعايير اجتماعية بالغة التخلّف، تنظر إلى المرأة نظرة دونية؛ فهي "الضلع الأعوج"، و"ربيبة الشيطان"، و"رمز الغواية"، و"وسيلة للمتعة"، و"العورة التي يجب سترها"، والكائن القاصر الذي ينبغي إخضاعه للوصاية الأبوية!

تُحاصَر الأنثى بالتابُوهات (Taboos)، وقيم العيب، والعار طوال حياتها، ويتم تلقينها على أنّها رمز العِفَّة، والشرف، ويقع على عاتقها الحفاظ على سمعة العائلة، فكلّ سلوك، أو تصرف يصدر عنها محسوب عليها.

---

(1) قاسم أمين (1908-1863) مفكّر مصري، ومن رواد الحركة الوطنية المصرية، عُرف بكونه نصيرًا للمرأة وأحد دعاة تحريرها من القيود التي تكبلّها، نشر عدة كتب، أشهرها: تحرير المرأة (1899)، والمرأة الجديدة (1901)

هكذا يتم تطبيع شخصية كلٍّ من الذكر والأنثى، على أداء أدوار جندرية نمطية، تعزّزها ميكانيزمات النظام الأبوي المسيطر. فالنظام الأبوي (Parental system) هو "تجلٍّ و"مَأسسة" للهيمنة الذكورية على النساء، والأطفال في الأسرة، وتوسيع الهيمنة الذكورية على النساء في المجتمع بعامة".[1]

إنّه نظام يقوم على تأكيد تفوّق الذكر على الأنثى. والأنثى من منظور النظام الأبوي الجائر شخص قاصر وناقص عقلًا ودينًا، وهي شرف العائلة ورمز عِفّتها. لهذا يفرض النظام الأبوي حصارًا عليها، ويتحكّم بتفاصيل حياتها، فهو من يسمح أو لا يسمح بخروجها من المنزل، وهو من يقرر إلحاقها بالتعليم، ومن ثمّ بسوق العمل أو حرمانها من ذلك، وهو أيضًا من ينوب عنها غالبًا في اتخاذ قرار زواجها، واختيار شريك حياتها.

على الرغم مما أحدثته بعض المتغيرات الاجتماعية، كالتعليم، والعمل في إرخاء قبضّة السلطة الأبوية على المرأة خلال العقدين الماضيين من الألفية الثالثة، إلا أنّ النظام الأبوي لا يزال يشكّل البناء التحتي للمجتمع العربي. هذا ما يؤكده د. هشام شرابي، الذي يرى أن حجر الزاوية في النظام الأبوي يتمثل في "استعباد المرأة"، و"العداء العميق والمستمر في لا وعي المجتمع للمرأة، ونفي وجودها الاجتماعي كإنسان، والوقوف بوجه كل محاولة لتحريرها".. إضافة إلى أن "المجتمع لا يعرف كيف يعرِّف ذاته إلا بصيغة الذكورية، وصفتها"، وأن "ليس للأنوثة من وظيفة فيه إلا تأكيد تفوّق الذكر، وتثبيت هيمنته".[2]

ولهذا يرجع شرابي حالة التخلّف السائدة في المجتمع العربي إلى تسيُّد "التركيب الاجتماعي البطريركي، وهيمنة السلطة الأبوية ليس في العائلة فحسب، بل في مختلف مؤسسات التربية، والعمل، والدولة".. "فالأب هو

(1) فيردا ليرنر، نشأة النظام الأبوي، ترجمة: أسامة إسبر، بيروت، المنظمة العربية للترجمة، 2013، ص450

(2) هشام شرابي، النظام الأبوي وإشكالية التخلّف في المجتمع العربي، ط2، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1993، ص16

المحور الذي تنتظم حوله العائلة بشكليها الطبيعي، والوطني، إذ إن العلاقة بين الأب، وأبنائه، وبين الحاكم والمحكوم هي علاقة هرمية. فإرادة الأب، في كل من الإطارين هي الإرادة المطلقة. ويتم التعبير عنها، في العائلة، والمجتمع، بنوع من الإجماع القسري الصامت، المبني على الطاعة والقمع ".[1]

(3)

يستند النظام الأبوي على مخزون هائل من العادات، والتقاليد، والمعايير الاجتماعية التي تكرّس الوضع الدوني للمرأة، فالعادات، والتقاليد تشكّل الإرث الثقافي المتجذّر الذي يمتد عبر عشرات السنين، وتتناقله الأجيال جيلًا إثر جيل. وتمتلك سلطة آمرة، وقاهرة على أفراد المجتمع. إنها بتعبير إميل دوركايم (1858-1917) "الضمير الجمعي" (The collective pronoun) الذي يضبط سلوك الأفراد ويُخضعهم لسلطانه، وأيّ خروج عنه يُعرِّض الفرد إلى النبذ، والتحقير من قِبل المجتمع.

ويحدث غالبًا أن تتفاعل المعايير الاجتماعية مع الخطاب الديني المتطرّف، فينتج عنها مُركّب قامع للمرأة. فالمرأة وفقًا لهذا المُركّب "عورة" و"مصدر الفتنة"، ينبغي تحجيبها بدعوى تحصين المجتمع من الفساد.

ومُفردة الفساد لدى الخطاب الديني عادةً ما تنحصر في الجانب الأخلاقي الفردي فقط، ويصرف نظره عن الفساد السياسي، والفساد الاقتصادي، ونهب المال العام، والجوع، والفقر، والبطالة، والاستبداد والتعذيب، وانتهاكات حقوق الإنسان، والقتل خارج إطار القانون، إلخ، وهنا بالضبط تكمن أزمة الخطاب الديني بل تهافته!

---

(1) حليم بركات، المجتمع العربي في القرن العشرين، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2000، نقلًا عن: هشام شرابي، البنية البطريركية: بحث في المجتمع العربي المعاصر، سلسلة السياسة والمجتمع، بيروت، دار الطليعة، 1987، ص22

ولكيلا يلتبس الأمر على القارئ، نسارع إلى التوضيح أن هناك فرقًا واضحًا بين الخطاب الديني والنصوص الدينية، فالخطاب الديني هو أفهام وتفسيرات رجال الدين، وليس بالضرورة أن يكون مطابقًا لروح الدين، فواقع الحال يكشف عن وجود اتجاهات مختلفة في الخطاب الديني إزاء العديد من القضايا، ومنها قضية المرأة، ونحن حين نتحدّث عن الخطاب الديني لا نقصده بعموميته، بل نقصد تلك الاتجاهات المتطرّفة التي تُغالي في عدائها للمرأة، والمجتمع، والعصر.

إذن الفساد من منظور الخطاب الديني المتطرّف إنما يتمثّل في طريقة لِباس المرأة بخروجها كاشفة الوجه الذي يعد "سفورًا"، وذهابها للعمل الذي يؤدي إلى "اختلاطها" بالرجال والوقوع في الفحشاء والمنكر!

هكذا ينتقص الخطاب الديني المتطرّف من المرأة، فهي كائن مشكوكٌ فيه، ومحل ريبة، ومصدر الغواية، والإغراء، وقاصر عن التحكّم في شهواته ورغباته، لذا لا بد من تحجيبه ومحاصرته وفرض وصاية عليه حتى يأمن الناس من شرّه وفساده! إنّه خطاب ذكوري، غرائزي بامتياز، خطاب لا يرى المرأة إلا من "خُرم إبرّة"، أو وسيلة للمتعة، ولا يراها إنسانًا له هُويته المستقلّة، وكينونته الخاصة.

تتضافر، إذن، المعايير الاجتماعية، والخطاب الديني المتطرّف في قمع المرأة، وذلك بفرض شكل وطريقة لِباسها، بفرض الحجاب، والنقاب، والجلباب الأسود عليها.

إنّ هذا الأمر، علاوة على أنه يمثّل تدخلًا في أخصّ خُصوصيات المرأة، ويتصادم مع روح الدين الإسلامي الحنيف، الذي يُعطي للمرأة مساحة واسعة من الحرية، فهو أيضًا، يمثّل ذروة إهدار كرامة المرأة. فالجلباب الأسود، والنِّقاب الأسود هو رمز مُكثَّف يُلخّص اضطهاد المرأة وقمعها، إذ إنّ اللون الأسود في المدلول الثقافي والاجتماعي يرمز إلى الموت، والحزن، والظلام.

من المعلوم أن النقاب الأسود مُنبتّ الصلة بالهُوية الثقافية اليمنية، فهو لِباس دخيل، وَفَدَ إلى اليمن أثناء الاحتلال العثماني لليمن، بعد أن أصدر السلطان العثماني عبدالحميد الثاني (1842-1918) فرمانًا يوجب على المرأة ارتداء "النقاب" في كافة أنحاء الإمبراطورية العثمانية، وقد أُنيط بالشرطة والجيش تطبيق هذا الفرمان، وإنفاذ العقوبات في كل من يخالفه.. والمُفارقة التي تسترعي الانتباه أن فترة حكم السلطان عبدالحميد الثاني، ترافقت مع تضعضع الدولة العثمانية، وانحطاطها، الأمر الذي يشير إلى العلاقة الوثيقة بين الانحطاط السياسي، ولجوء النظام الرسمي إلى فرض قوانين تعسُّفية على المجتمع. ففي مراحل الانحطاط، والضعف لا تجد السلطات الحاكمة ما يعوّض ضعفها سوى الاستقواء على المواطنين، وهذه تكاد تكون قاعدة في تاريخ الدول، والأمم.

لقد ازداد انتشار النقاب الأسود مع اكتساح الأيديولوجيات الدينية الوافدة على اليمن التي عملت على تجريف الهوية اليمانية الأصيلة، وغرس قيم، وأنماط سلوكية غريبة تستعبد المرأة، وتحتقر آدميتها.

فإلى عهدٍ قريبٍ كانت النساء في القُرى يلبسن الأزياء الشعبية اليمنية ذات الألوان الزاهية والفرائحية، تلك الأزياء التي تعكس سمات، وخصائص البيئة الزراعية، وعلاقات العمل التعاوني بين الرجل والمرأة في الريف، وتحترم إنسانية المرأة، وتقدّر مكانتها.

مع تدهور العمل الزراعي، وتزايد معدّل الهجرة الخارجية، وتوافد القيم السلعية العولمية، وانتشار الأيديولوجيات الدينية المتطرّفة، اكتسح النقاب واللباس الأسود قُرى اليمن، ومعه طُمستْ كل تلك السّمات المميزة والأنماط السلوكية والاتجاهات الإيجابية إزاء المرأة وآدميتها، واستبدلت باتجاهات وأنماط سلوكية سلبية، وأدّت إلى تزايد المشكلات الأسرية، والعنف المنزلي، وجرائم الشرف، وفُقدان الثقة بين أفراد المجتمع، وطغيان النزعة الأنانية، وانهيار قيم التكافل، والتعاون، وانتشار التطرّف، والتعصّب.

(4)

لا يقف العنف ضد المرأة عند شكل محدّد، بل يتخذ أشكالًا مختلفة، منها ما هو مادي، ومنها ما هو رمزي. والعنف الرمزي هو ذلك العنف الناعم، واللامحسوس، وغير المرئي حتى من ضحاياه أنفسهم[1] ولا يعني هذا أنه أخفّ وطأة من العنف المادي، بل يتكاملان ويتساندان وظيفيًا لقهر المرأة، وتثبيت الهيمنة الذكورية.

من الصور الكاشفة للعنف الرمزي اغتراب المرأة وانسحاق هُويتها لصالح الرجل، إذ تتحدّد هُويتها بدلالة الآخر/ الرجل، فهي كائن بغيرها، لا بذاتها، "فلو سألنا عن هوية امرأة ما، لقلنا هذه زوجة فلان أو بنت فلان أو أمّ فلان أو أخته...؛ هي أنثى الرجل، هي الأمّ، هي الزوجة. وهي باختصار تُعرّف بالنسبة إلى الرجل، إذ ليس لها وجود مستقلّ. إنها الكائن بغيره لا بذاته. ولأنها كائن بغيره فلا يمكنها، في إطار الأوضاع التقليدية، أن تعيش بذاتها. لا هي تشعر بالاكتمال بذاتها، ولا المجتمع يقبلها ككائن بذاته. إنّها المثال النموذجي للاغتراب".[2]

وعلى مستوى التصوّرات الاجتماعية، ولغة الحياة اليومية، تُقرن المرأة بكل الصفات السلبية المنتقصة في مقابل إعلاء مكانة الرجل. فالمرأة ليست سوى "مكلف" أو "حرمة"، و"كلام نسوان" هو الكلام الذي لا جدوى منه، وعندما يُراد الثناء على المرأة يتم تشبيهها بالرجل، كأنْ يُقال: "مَكْلَف أفضل من عشرة رجال"!

في المقابل تُرادف لفظة "الرجل" وصفة "الرجولة" بمعاني القوة، والخشونة، والشجاعة، والشهامة، والفحولة، والغِيرة، ويُقال "كلام رجال" عند المواقف الجادة، وعندما يُراد تحقير الرجل يتم تشبيهه بالمرأة "فلان زي المَكْلَف"، أما

(1) بيار بورديو، الهيمنة الذكورية، ترجمة: د سلمان قعفراني، مراجعة: د ماهر تريمش، بيروت، المنظمة العربية للترجمة، أبريل 2009، ص8

(2) خالدة سعيد، في البدء كان المثنى، بيروت، دار الساقي، 2009، ص81

الزّوج الذي يُقدّر زوجته ويعطيها هامشًا من الحرية فلديه "نقص في الرجولة"، ويُوصف ب"سكّان يمين"[1] وفقًا للذهنية الذكورية السائدة.

ليس ذلك وحسب، بل إن الإفصاح عن اسم الأنثى سواء كانت أمًّا أم زوجةً أم أختًا أم ابنة يُعدّ عيبًا في عُرف المجتمع، وحينما يأتي الرجل بالحديث عن زوجته، أو أمه، أو إحدى قريباته فإنه يستخدم ألقابًا ورموزًا، ويتحرّج من ذكر اسمها، فيقول مثلا: "البيت"، "العائلة"، "المَرَة"، "المكَلْف"، "أم العيال"، وغيرها من الرموز والألقاب.

ويتم نقل هذه المعايير التمييزية إلى الطفل عبر التنشئة الاجتماعية، إذ يُغرس في عقل الطفل بأن الجَهْر باسم الأم، أو الأخت، أو العمّة، أو الخالة، يعد عيبًا، وإذا سُئل عن اسم أمه فالإجابة جاهزة: حواء!

صور العنف الرمزي ضد المرأة لا تقف عند هذا المستوى، بل نجد الأمثال الشعبية تحتشد بجملة من المواقف المتحيزة ضد المرأة التي تمتهن إنسانيتها، وتُلصق بها أقذع الصفات، وفيما يلي نماذج من تلك الأمثال:

"ما للمَرَة إلا الزواج وإلا القبر".

"همّ البنات للممات".

"آمّن للشيطان، ولا تأمن للنسوان".

"عار النساء باقي".

"كيد الحريم كيد مقيم".

"المرأة ملاعيب الشيطان".

"النسوان حبائل الشيطان".

"من خلّف ولد ما مات".

"ابن عاصي، ولا عشر مطيعات".

"الرجال من عصب، والمرأة من قصب".

"من عُولُه [خِلْفته] البنات، تدهور ومات".

---

(1) أي إنه مُنقاد لزوجته، ويأتمر بأمرها!

"البنت لا تأمنها من بيتها لبيت خالها".

"شاور المرأة وخالفها".

"طاعة النساء تُورّث الندم".

"من صدّق النساء كان من عديدهن".

وغيرها من الأمثال التي تمتهن المرأة.

(5)

يعمل النظام التعليمي على إقصاء المرأة، وإعادة إنتاج الهيمنة الذكورية، من خلال عدة وسائل:

فمن ناحية أولى: تقدّم المناهج التعليمية المرأةَ في أدوار نمطية، كالزوجة، والأم، وربّة البيت التي تقوم برعاية الأطفال، وخدمة أفراد العائلة، والأعمال المنزلية، والأعمال الزراعية. وتستبعد المرأة العاملة، أو الطبيبة، أو المهندسة، أو الموظفة، أو الناشطة، أو سيّدة الأعمال...إلخ، وهو ما يُساهم في تكريس الاتجاهات التمييزية ضد المرأة لدى الطلاب الذكور، وخلق اتجاهات لدى الطالبات للقَبول بأوضاع اللامساواة الاجتماعية حاضرًا ومستقبلًا.

ومن ناحية ثانية: يُساهم المِنهاج الخفي (Hidden Curriculum) في تعزيز الصورة الدُّونية للمرأة. ويعد المِنهاج الخفي أحد أخطر الوسائل المؤثّرة على شخصية الطالب؛ لأنه يقوم على تحقيق أهداف تربوية خفيّة غير معلنة، وغير رسمية، وغير خاضعة للرقابة، فمن خلاله يعمل المعلّم على غرس أفكار معينة في عقول الطلاب قد تكون متناقضة مع مضامين المِنهاج الرسمي، وتتماهى مع خلفيات أيديولوجية معينة.

ومن المعلوم أن النظام التعليمي في اليمن، نظام تقليدي يخضع لهيمنة جماعات سياسية، ودينية معينة منذ عدة عقود، لهذا من الملاحظ أن نسبة كبيرة من المعلمين يحملون اتجاهات عدائية ضد المرأة، وضد العصر، ويعملون على نقلها إلى الطلاب.

ومن ناحية ثالثة: تُساهم عملية تخصيص مدارس للبنين، ومدارس للبنات في تكريس التفرقة بين الجنسين، وبناء عوازل اجتماعية، ونفسية. ويجري تسويغ هذه العملية تحت يافطة منع الاختلاط، وحماية أخلاق المجتمع!

ومسألة منع الاختلاط هي من المسائل الأكثر رواجًا في الخطاب الديني، ويتلقفها أفراد المجتمع كأحد ثوابت الدين، بينما الشواهد التاريخية تقول بخلاف ذلك، إذ كانت النساء، في زمن النبي (ص) والخلفاء الراشدين، يتفاعلن، ويُؤدّين الصلاة، ويتعلّمن الدين، ويتبادلن الأحاديث، والمُعاملات اليومية مع الرجال بدون عوازل، ولا حواجز مُصطنعة.

إنّ الفصل العنصري بين الذكور والإناث ليس سوى مُنتج من منتجات الذهنية الذكورية التي لا تستطيع أن ترى علاقة التفاعل بين الرجل والمرأة خارج دواعي الجنس!

إنّ المغالاة والتشدّد في الفصل بين الجنسين لا يقضي على "الفساد الأخلاقي"، كما يزعم البعض، بل على العكس تمامًا، فالمجتمع المقموع، والمكبوت غالبًا ما يُعاني من ارتفاع معدّلات جرائم الاغتصاب، وجرائم التحرّش الجنسي، هذا ما تؤكده الدراسات والإحصائيات، "فما زاد عن حدّه ينقلب إلى ضدّه"، كما يُقال في المأثور الشعبي!

ومن ناحية رابعة: تساهم عوامل اجتماعية، ومؤسسية في تعميق اللامساواة التعليمية بين الذكور والإناث، إذ لا تزال نسبة غير عادية من الفتيات اليمنيات وخاصة الريفيات غير قادرات على الالتحاق بالتعليم، ناهيك عن الاستمرار فيه حتى المراحل المتقدّمة.

ومن أهم تلك العوامل: الموقف الاجتماعي التقليدي الذي يعتبر تعليم الفتاة غير مهم، وأن دورها الأساسي يتمثل في القيام بالأعمال المنزلية، وكذا عوامل الفقر، والزواج المُبكّر، وأميّة الوالدين، بالإضافة إلى عدم توّفر المدارس، لا سيما

في المناطق الريفية، وغياب التوعية الرسمية والأهلية بأهمية تعليم الفتيات، وغيرها.

إن أكثر ما يخشاه المجتمع الذكوري هو أن تكتسب المرأة التعليم النوعي، والوعي المتقدّم؛ لأن ذلك سيوفّر الشرط الموضوعي لتحرّرها من الهيمنة، وبالتالي امتلاك ذاتها؛ لهذا السبب يتساند النظام السياسي، والمؤسسة الدينية، والنظام الأبوي في إبقاء المرأة رهينة الجهل، وحبيسة العادات الاجتماعية التقليدية.

وعلى الرغم من أن تعليم المرأة قد شهد تناميًا كميًا خلال العقود الثلاثة الأخيرة، إلا أنه لم يغيّر كثيرًا من الواقع الاجتماعي للمرأة، ذلك لأنه يجري توجيهها، سواءٌ من خلال الأسرة، أو المجتمع، أو المؤسسة التعليمية، إلى تخصّصات معينة كالتخصّصات الأدبية والتربوية والطبية، لوجود مُعتقد اجتماعي خاطئ بأن هذه التخصّصات تتناسب مع طبيعة المرأة.

(6)

تقول سيمون دي بوفوار (1908-1986): "إنّ المرأة لا تولد امرأة، بل تصبح امرأة"، والمقصود أن المجتمع الذكوري هو من يصيغ الهوية الجندريّة للمرأة من خلال تحديد أدوار نمطية لها، ويقدّمها على أنها حقيقة من حقائق الطبيعة.. فالدور الأساسي للمرأة وفقًا للمنظور الذكوري يكمن في "الأمومة"، و"تربية النشء"، و"القيام بالأعمال المنزلية"، وبذلك تُقصى المرأة عن المشاركة في الحياة العامة، ويُصادر الكثير من حقوقها الإنسانية، وفي مقدّمتها الحق في العمل.

إن مقولة "الفوارق الطبيعية" بين الرجل والمرأة هي واحدة من المقولات الأساسية التي يستند عليها الخطاب التمييزي ضد المرأة، ذلك الذي يعمل على مُماهاة الفوارق البيولوجية بالفوارق الجندرية، فوفقًا لهذا الخطاب فإنّ الاختلاف في التكوين الجسماني بين الذكر والأنثى يترتّب عليه اختلاف في أنماط السلوك، وبالتالي اختلاف في الحقوق بينهما.

يتعامى هذا الخطاب عن حقيقة الدور الذي تلعبه التنشئة الاجتماعية في إنتاج اللامساواة بين الجنسين. فالذكور، والإناث يكتسبون الأدوار الاجتماعية المتصلة بهم، ابتداءً من الأسرة، وليس انتهاءً بالمدرسة والمجتمع الكبير. لهذا تُنشَّأ الأنثى على قيم الخضوع، والانقياد للذكور، والعمل المنزلي، بينما يُربّى الذكر على السيطرة، والقوة، والسلطة، واضطهاد الأنثى.

إن الاختلافات البيولوجية لم تكن يومًا عائقًا أمام المرأة للقيام بمختلف الأدوار الاجتماعية، ولعل المجتمع الأمومي (Matriarchy) [1] يقدّم لنا مثالًا ساطعًا على قدرة المرأة على تحمّل المسؤولية القيادية في المجتمع. وهناك نماذج نسوية كثيرة في أيامنا تثبت أن المرأة اليمنية قادرة على لعب أكثر الأدوار تعقيدًا بكفاءة غير عادية.

إنّ المرأة مثلها مثل الرجل، لديها القدرات والأهلية الكاملة لتقوم بكل ما يقوم به الرجل، وما يعيقها عن ذلك هو طبيعة العلاقات الاجتماعية السائدة.

إن المرأة هي نصف المجتمع، وحينما تُمنع من حقها في العمل، فإن ذلك يعني تعطيل نصف القدرة الإنتاجية للمجتمع، الذي يؤثّر بالضرورة على نصفه الآخر، ما يعني في التحليل الأخير، استمرار حالة التخلّف والتأخّر.

في المقابل، حينما تشارك المرأة في العملية الإنتاجية، وتحقق نفعًا للمجتمع وتنمّي قدرته على استنهاض واقعه، والتقدّم الذي ينعكس على مختلف المستويات، أبرزها: تغيير نظرة المجتمع إزاء المرأة، ونظرة المرأة إزاء ذاتها. حينها يبدأ المجتمع بتقبّل المرأة العاملة كإنسان، له هويته الخاصة ودوره الفاعل في الحياة

---

(1) المجتمع الأمومي (Matriarchy)، بحسب الدراسات الأنثروبولوجية هو: المجتمع الذي ساد في مرحلة المشاعية البدائية، ويقوم على سلطة الأم في الأسرة وفي المجتمع بحكم إنتاجهنّ للغذاء وساد فيه خط الانتساب للأم (Matrilineal) إذ كان الأبناء ينتسبون إلى الأم، وكان التوريث ينتقل من الأم إلى البنات أما الزوج فلم يكن يتمتّع بأيّ سلطة وكان يقطن مع عشيرة الزوجة وقد انهار هذا المجتمع مع ظهور الملكية الخاصة، وتبدّلت علاقات الإنتاج من المشاعية إلى العبودية وقد جرى الإطاحة بالسلطة الأمومية لتحل محلّها السلطة الأبوية في عملية وصفها فريدريك إنجلز بـ"الهزيمة العالمية للجنس اللطيف" ويذهب بعض الباحثين الأنثروبولوجيين إلى أن بعض مظاهر النظام الأمومي لا تزال باقية إلى اليوم في بعض القبائل البدائية في أفريقيا، وأمريكا اللاتينية، والهند

العامة، وتكتسب المرأة العاملة عندئذٍ مركزًا اجتماعيًا متقدمًا، فلم تعد هامشية، ومُعتمدة على الرجل، بل أصبحت فاعلة، ومساهمة في تحسين الوضع المعيشي للأسرة، ومشاركة في اتخاذ القرارات، ومن ثمّ تسود علاقات جديدة في النسق الأسري تقوم على التعاون، والتفاهم، والإدارة الديمقراطية، بدلًا من علاقات التبعية، والهيمنة الذكورية، والسلطة الأبوية.

إنّ أهمية العمل بالنسبة للمرأة لا تنحصر في عائده المادي المباشر فقط، بل يمثّل وسيلة مثلى لتحقيق الذّات، والشعور بالاستقلالية، واكتساب الهُوية الفردية، والإسهام في تطوير المجتمع على نحو شامل. وهكذا فإن خروج المرأة إلى العمل، وانخراطها في العملية الإنتاجية، هو قضية المجتمع، وليس قضية المرأة وحدها. إنها قضية تتعلّق بتحقيق شروط التنمية، والتطوّر، والتقدّم الاجتماعي، والعدالة الاجتماعية.

ومع ذلك، لا تزال المرأة تواجه تحدّيات جمّة على هذا الصعيد، منها: أصبحت المرأة العاملة تقوم بدور مزدوج خارج المنزل وداخل المنزل، من خلال أداء عملها، أو مهامها الوظيفية في الخارج، والقيام بالأعمال المنزلية في الداخل، وهو ما يسبّب لها إرهاقًا جسديًا ونفسيًا، في ظل غياب الوسائل المساعدة لها، كمؤسسات الحضانة التي بإمكانها أن تقوم بدور رعاية الأطفال، وأيضًا في ظل رسوخ المعايير الاجتماعية الذكورية التي تُحجِم الرجل عن مساعدة المرأة في تحمّل قِسطٍ من الأعباء المنزلية.

إن تزايد الضغوط على النساء العاملات -لا سيما المتزوجات منهن- بسبب ازدواجية الدور الذي يقمن به في المنزل وخارجه، قد خلق اتجاهات سلبية لدى النساء العاملات من غير المتزوجات تجاه الزواج، وأصبحن يُفضّلن العمل على الزواج، إما لاعتقادهنّ بأن الزواج سُيضيف على عاتقهنّ أعباءً أخرى، و/أو لأن الزواج سيحرمهنّ من التمتّع بحق العمل، وتأكيد الذات.

وهناك ميل مغاير لدى أخريات، إذ صرن يفضلن شكلًا جديدًا من الزواج "المرن"، الذي بدأ يتحوّل إلى ظاهرة في الآونة الأخيرة، فهذا النوع من الزواج يقوم على أساس الاتفاق المبدئي بين الزوجين على تنازل الزوجة عن النفقة مقابل السماح للزوجة بالعمل، وعدم مطالبتها بالقيام بالأعمال المنزلية وإنجاب الأطفال.

(7)

العنف ضد النساء في اليمن عنفٌ مقنّن بقوانين رسمية، ذلك ما تظهره بعض النصوص، والمواد القانونية. فعلى سبيل المثال "منح قانون الجرائم والعقوبات الزوج وأفراد العائلة الذكور الحق في قتل المرأة التي تضبط في حالة تلبس بالزنا، هي ومن يزني بها، والحقيقة أن هذه المادة تمثل توجهات وقيم القبيلة بقدر ما تتعارض مع الشريعة الإسلامية السمحة ومبادئ حقوق الإنسان والدستور اليمني وقيم الحرية والعدالة والمساواة، فالشريعة الإسلامية تعتبر جريمة الزنا من جرائم الحدود، وهي الجرائم التي ورد في عقوبتها نص شرعي، وكانت حقًا خالصًا أو مشوبًا لله تعالى –وهو ما نص عليه قانون الجرائم والعقوبات نفسه في المادة 12– وليست من جرائم القصاص التي ورد فيها نص شرعي وهي حق للعباد (كما بينت المادة 13 من القانون نفسه) أو جرائم التعزير، فضلًا عن ذلك، فإن هذا النص القانوني حوّل جريمة الزنا من جريمة حدود إلى جريمة قصاص، وخلافًا لنصوص الشريعة الإسلامية فإن هذا النص لم يفرّق بين الزاني والزانية المحصنين وغير المحصنين (أي الذين لم يسبق لهما الزواج)، وبالتالي فهو يتعارض مع نص ومضمون الآية الكريمة "ولا تقتلوا النفس التي حرم الله إلا بالحق"، فالزانية والزاني غير المحصنين عقوبتهما في الشريعة الإسلامية هي الجلد ثمانين جلدة، وليس القتل".[1]

---

(1) عادل مجاهد الشرجبي وآخرون، القصر والديوان، الدور السياسي للقبيلة في اليمن، صنعاء، المرصد اليمني لحقوق الإنسان، أكتوبر 2009، ص140

إنّ جرائم العنف المنزلي، والعنف الجنسي، والتحرش الجنسي ظواهر منتشرة في اليمن، ذلك ما تؤكده الدراسات والتقارير الحقوقية، وعلى الرغم من ذلك لا يوجد تشريع خاص بها. والأدهى أن القائمين على القضاء والمُخولّين بتطبيق القانون يتعاملون مع هذه القضايا من منظور المعايير الاجتماعية باعتبارها عيبًا وعارًا، والمُدان دائمًا المرأة، مع سبق الإصرار والترصد حتى وإن كانت الضحية، أما الرجل فلا يحاسبه أحد حتى وإن كان الجاني. ولهذا السبب تُحجِم الكثيرات من النساء الضحايا عن الإبلاغ، أو اللجوء إلى القضاء، لاعتقادهنّ المُسبق أن لا جدوى من ذلك.

أما قانون الأحوال الشخصية فسنجد أنه قد صيغ "صياغة ذكورية، فعرَّف الزواج بأنه ارتباط بين زوجين تحل به المرأة للرجل شرعًا"، وكان ينبغي أن ينص على أنه ارتباط يحل به الزوجان كل منهما للآخر شرعًا، أما من الناحية الموضوعية فإنه موجه بالقيم القبلية، فهو يكرس ذكورية (masculine)، وأبوية، ويشجع الزواج المبكر للفتيات، ويتخذ من العرف القبلي وقيمة الشرف مرجعية لكل حقوق الإنسان للمرأة، فكل الحقوق ترتبط بشكل مباشر وغير مباشر بالحق في الحركة، ولا يمكن التمتع بها دون أن تكون المرأة متمتعة بالحق في الحركة، فالحق في التعليم والصحة وجميع الحقوق المدنية والسياسية، لا يمكن للمرأة أن تتمتع بها، دون أن تتمتع بالحق في الحركة، وقد قيد قانون الأحوال الشخصية اليمني حق المرأة في الحركة بموافقة الزوج، وبالتالي فإن تمتع المرأة المتزوجة بأي حق من حقوق المواطنة بشكل خاص، وحقوق الإنسان بشكلٍ عام، يغدو مرهونًا بموافقة الزوج".[1]

وبالنسبة لقانون الانتخابات، فقد جاء لتكريس هيمنة الرجل على المرأة من خلال التأكيد على حق المرأة في الانتخاب، وعدم تضمّنه بشكل صريح لحق المرأة في الترشّح، أي أنه تعامل مع المرأة كقوة صوتية لصالح إنجاح المرشحين الذكور.

---

(1) نفسه، ص141-142

ويظهر هذا الأمر بشكل أكثر جلاءً في ممارسة الأحزاب السياسية التي تعمل على تحشيد النساء في مواسم الانتخابات والمهرجانات الحزبية لضمان تحقيق أهدافها السياسية.

إن جذر استبعاد النساء من العمل السياسي يعود إلى تصوّر اجتماعي سائد، مفاده، إن السياسة هي مهنة الرجال، وأن النساء لا يصلحن لها، وهو لا يعني سوى تنويع جديد على إيقاع الهيمنة الذكورية التي لا تني عن استخدام الدين تارة، والإرث الثقافي تارة ثانية، والقانون تارة ثالثة، والسياسة تارة رابعة في تبرير تهميش النساء وإخضاعهن.

(8)

رأينا فيما سبق حجم التحدّيات التي تواجه المرأة اليمنية على عدّة مستويات، وإزاء ذلك يفرض السؤال نفسه: كيف استجابت المرأة لمجمل هذه التحدّيات؟

في الواقع، لا يوجد نمط استجابة واحد، وإنما هناك أنماط استجابة مختلفة باختلاف الاتجاهات النسوية إزاء قضية تحرّر المرأة. يمكن عرضها على النحو الآتي:

الاتجاه التسليمي:

وهو الاتجاه الغالب في أوساط النساء اللائي أعيتهنّ الحيلة لمواجهة أشكال القمع والاضطهاد المفروض عليهنّ، فيَمِلْنَّ إلى القبول والتسليم بوضعهنّ الاجتماعي كأمر واقع، رغم شعورهنّ في قرارة أنفسهنّ بجور هذا الوضع وعدم إنسانيته، ولكن يقفنَ عاجزات عن تغييره.

الاتجاه الرث:

تتبنّى مناصرات هذا الاتجاه مقولات ووجهات نظر المُهيمِنين، "فتجعلها، تبعًا لذلك، تبدو كأنها طبيعية، وهذا ما يمكن أن يؤدي إلى نوع من التبخيس

الذاتي، لا بل التحقير الذاتي الممنهج"[1] وهنا تبلغ الهيمنة الذكورية ذروة مفعولها.

يظهر هذا الاتجاه أكثر ما يظهر لدى النساء الواقعات تحت تأثير الأيديولوجيا الدينية السياسية التي تسوّغ أشكال اضطهاد المرأة من منطلق ديني ثقافي.

وليس عجبًا أن تجد مُناصرات هذا الاتجاه يتخذْن مواقف، وينخرطن في ممارسات هي على الضد من مصالحهنّ وحقوقهنّ كنساء، مثل: صدور مواقف وخروج مظاهرات نسوية تؤيّد زواج القاصرات وترفض الكوتا النسوية، وتقف ضد المساواة بين الجنسين باسم الدفاع عن الشريعة ومحاربة العلمانية، أو انسياق نساء في ممارسات قمعية ضد شقيقاتهن، كما حدث مؤخرًا في العاصمة صنعاء باسم "محاربة الفساد الأخلاقي"، و"حماية الفضيلة"، وغيرها من أشكال الرثاثة.

إنّها صورة فجّة من الرثاثة، والتعاطي معها لا يكون بإدانتها، والسخرية منها، أو التعالي عليها، بل يتطلب الأمر نهجًا مختلفًا، يقوم على أساس كشف زيف الأيديولوجيا المسيطرة على الضحايا من النساء، ومخاطرها على أنفسهنّ، وعلى أدوارهنّ، وقيمتهنّ الإنسانية.

الاتجاه الانعزالي:

يتبدّى هذا الاتجاه في خطاب بعض الناشطات، والمنظمات النسوية اللائي يصوّرن قضية المرأة على أنها صراع مع الرجل كفرد، وليس مع المركزية الرجولية كنظام اجتماعي/ سياسي مدعم بمعايير اجتماعية، وثقافية، وقانونية.

ما يعني أنه يوجّه البوصلة الوجهة الخاطئة، وبدلًا من كسب التأييد العام لقضية المرأة يجري الانعزال، والتقوقع داخل أوهام "جنسانية" "ذاتوية" لا تُفضي إلى نتيجة حقيقية.

---

(1) بيار بورديو، مرجع سابق، ص62

ما العمل إذن؟

إنّ قضية المرأة هي قضية المجتمع ككل، بل قضية الإنسانية بصورة عامة. وتحرير المرأة لا يمكن أن يتحقق إلا في إطار تحرير المجتمع من التمييز الجندري، والتخلّف الاجتماعي، والتفاوت الطبقي، والاستبداد السياسي، وهيمنة الإرث الثقافي التقليدي، والتصوّرات الدينية الظلامية، أي بإحداث تحويل جذري في مختلف البنى الاجتماعية باتجاه سيادة المواطنة المتساوية، والديمقراطية، والتنمية الشاملة المستدامة، والقيم الإنسانية الرحبة.

المصادر والمراجع:

1- بيار بورديو، الهيمنة الذكورية، ترجمة: د. سلمان قعفراني، مراجعة: د. ماهر تريمش، بيروت، المنظمة العربية للترجمة، أبريل 2009.
2- حليم بركات، المجتمع العربي في القرن العشرين، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2000، نقلًا عن: هشام شرابي، البنية البطركية: بحث في المجتمع العربي المعاصر، سلسلة السياسة والمجتمع، بيروت، دار الطليعة، 1987.
3- خالدة سعيد، في البدء كان المثنى، بيروت، دار الساقي، 2009.
4- عادل مجاهد الشرجبي وآخرون، القصر والديوان، الدور السياسي للقبيلة في اليمن، صنعاء، المرصد اليمني لحقوق الإنسان، أكتوبر 2009.
5- غيردا ليرنر، نشأة النظام الأبوي، ترجمة: أسامة إسبر، بيروت، المنظمة العربية للترجمة، 2013.
6- هشام شرابي، النظام الأبوي وإشكالية التخلّف في المجتمع العربي، ط2، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1993.

الأبعاد الاجتماعية للاشتراطات المقيِّدة لحصول المرأة اليمنية على جواز السفر

تتعرّض المرأة في مجتمعنا الذكوري لعنف بنيوي مركّب وشامل، تبدأ حلقاته من المستوى الخاص وتنتهي بالمستوى العام، بدءًا من الأسرة، مرورًا بالنظام التعليمي، والقانوني، والاقتصادي، والديني، والرمزي، وليس انتهاءً بالنظام السياسي.

لقد كانت ولا زالت القوانين، والممارسات الرسمية، وغير الرسمية على علاقة خصومة دائمة مع النساء، إنها علاقة قهرية، علاقة الجلاد بالضحية. فالتشريعات والقوانين اليمنية ذكورية بامتياز، وصِيغت بطريقة تضع المرأة في مواقع القصور والدُّونية، وهو ما نجده في قانون الأحوال الشخصية، وقانون العقوبات على نحو فج، ولا يتوقف الأمر عند هذا الحد بل الأنكى من ذلك أن تجد الأعراف الاجتماعية البالية تتسيّد على القوانين، وعلى الدستور [أبو القوانين]، وتمارس سلطتها القهرية على النساء.

إنّ الاشتراطات الإدارية التي تعيق المرأة اليمنية من الحصول على جواز السفر، إلا بموافقة ولي أمرها خلافًا للقانون رقم (7) لسنة 1990 بشأن الجوازات والهجرة، ليست قضية هامشية، أو جزئية كما يظن البعض، بل هي من صميم قضية المواطنة المتساوية، وقضية دولة النظام والقانون.

إن هذه الاشتراطات الإدارية تكشف في أحد أبعادها أن سلطة العُرف الاجتماعي تعلو على سلطة القانون، وأن مؤسّسات الدولة المعنية بدرجة رئيسة بتطبيق القانون، هي من تقوم بتعطيله لصالح الاستناد إلى سلطة العرف التقليدي وسلطان النظام الأبوي المتخلّف، وكأنّ الشغل الشاغل لهذه المؤسّسات هو

العمل على محاصرة المرأة، وفرض الوصاية عليها، وتهميشها، وحرمانها من أبسط حقوقها.

إنّ الهدف من هذه الإجراءات، والاشتراطات الجائرة هو تأبيد استعباد المرأة، وقطع الطريق أمام امتلاك مصيرها، وتحرّرها الإنساني، لأن حرية التنقّل، والسفر بدون قيود هي التجسيد العملي لقيمة الحرية، وهي من المبادئ الأساسية التي تكفلها الدساتير، والقوانين.

لقد عرَّفت الفيلسوفة الألمانية حنة آرنت (1906-1975) الحرية بأنها: "حالة الإنسان الحر الذي يتاح له الانتقال والخروج والذهاب في العالم، ومصادفة أشخاص آخرين". وما قيمة الحرية إذا لم يكن الإنسان قادرًا على التنقّل والسفر بدون قيود؟!

إنّ الحرية تحيلُ إلى الحركة، أي الخروج من هنا، والذهاب خطوة أبعد من المعتاد، واستكشاف فضاءٍ أوسع، غير معلوم مسبقًا.. في حين أن الحبس هو المنع من الحركة، أو تقييدها في نطاق معيّن.

الحرية في الأساس هي حركة غير مُعاقة، أو غير محجوزة، بينما السجن هو الحركة المقيدة والمحجوزة.[1]

إذن حرية التنقّل، والسفر دون قيود هي ممارسة فعلية للحرية، وتعكس قدرة الفرد على امتلاك قراره، وعلى تحديد اختياراته المستقبلية، وعلى قدرته على الاعتماد على نفسه دون الحاجة لوصاية أحد.

يترتّب عن الإجراءات، والاشتراطات المُقيّدة لحصول المرأة على جواز السفر، والتي تتّبعها مصلحة الجوازات والهجرة آثار وتداعيات مختلفة، فهي تؤدي إلى حرمان المرأة من الحق في التعليم النوعي "الذي يتطلب السفر إلى الخارج"، كما تؤدي إلى حرمان المرأة من الحصول على الخدمات الصحية،

---

(1) ياسين الحاج صالح، الحرية: البيت، السجن، المنفى العالم، "مقال"، جريدة الجمهورية، متاح على النت

والعلاجية التي لا تتوفّر في البلاد، وحرمانها من التمتّع بالحقوق المهنية، كالتأهيل، والتدريب النوعي، وتطوير المهارات، والقدرات، والخبرات، وهو ما ينعكس سلبًا على تمتعها بحقها في الترقّي المهني، والوظيفي، كما تعمل على الحد من قدرة المرأة على المشاركة في الشأن العام وفي النشاط الاقتصادي، والثقافي، والعلمي... إلخ.

وهناك عشرات الشهادات لنساء واجهن صورًا من المعاناة المريرة للحصول على جواز السفر تداولتها مواقع التواصل الاجتماعي خلال الأيام الماضية.

في تقديري إن تناول مسألة تقييد حرية المرأة في الحركة، والتنقّل، والحصول على جواز السفر بمعزل عن البُعد الاجتماعي يظل تناولًا سطحيًا، وجزئيًا، ومرحليًا، ولا يُفضي إلى نتائج حقيقية على صعيد مستقبل قضية المرأة، وحقوقها الإنسانية وبناء الوعي الجديد. وهنا لا أجد أيّ مبرّر منطقي لتهيُّب البعض من طرح قضية المرأة وتحرّرها من القيود التي يفرضها المجتمع الذكوري عليها، فطريق الحرية لم يكن يومًا مفروشًا بالورود، بل مفروش بالأشواك، والعقبات، والمصدّات، و"الأيدي المرتعشة لا تصنع الحرية".

إنّ مسألة تقييد حق المرأة في الحصول على جواز السفر تكشف في عمقها عن طبيعة النظام الأبوي، ومنظومة الأعراف، والمعايير التقليدية السائدة في مجتمعنا.

إن النظام الأبوي (Parental system)، وفقًا لعالمة الاجتماع والأنثروبولوجيا غيردا ليرنر "هو تجلٍّ ومأسسة للهيمنة الذكورية على النساء في الأسرة، وفي المجتمع بصورة عامة".

وعودًا إلى الحديث عن التشريعات، والقوانين، وعلاقته بحقوق المرأة، نؤكد على أن التشريع هو الأساس في إضفاء طابع المشروعية لأي عمل، أو سلوك اجتماعي، نظرًا لما يحدّده من حقوق، وواجبات، وبما يفرضه من عقوبات.

لقد كفل دستور اليمن المُوحّد المُستفتى عليه عام 1991 الحقوق الإنسانية للمرأة، ومساواتها مع الرجل، فقد نصّت المادة (27) من دستور 1991 على أن "المواطنون والمواطنات جميعهم سواسية أمام القانون، وهم متساوون في الحقوق، والواجبات العامة، ولا تمييز بينهم في ذلك بسبب النوع، أو اللون، أو الأصل، أو اللغة، أو المهنة، أو المركز الاجتماعي، أو الاقتصادي". غير أن التعديلات الدستورية لعام 1994 قد ألغت هذه المادة واستبدلتها بمادة أخرى تنص على أن: "النساء شقائق الرجال، ولهن من الحقوق، وعليهن من الواجبات ما تكفله وتوجبه الشريعة الإسلامية، وما ينص عليه القانون."

وقد مثّلت هذه المادة انتقاصًا للحقوق الإنسانية للمرأة، لأنها عرّفت النساء بدلالة الرجال، وكأنّ النساء لا توجد لهنَّ هوية مستقلة ولا وجود كياني بدون الرجال. إنَّ هذه المادة تعد من أخطر المواد، لأنها تكرِّس بنص دستوري السلطة الذكورية على المرأة، وتجعل منها تابعًا، ومُلحَقًا بالرجل، وحسنًا فعلت مخرجات الحوار الوطني، ومسوّدة دستور اليمن الاتحادي عندما أعادت العمل بنص المادة الواردة في دستور 1991.

وأما قانون الأحوال الشخصية رقم (34) لسنة 2003، في المادة (40) فقرة (4) تنص على:

"عدم الخروج من منزل الزوجية إلا بإذن الزوج، أو لعذر شرعي، أو ما جرى العُرف عليه بما ليس فيه إخلال بالشرف، ولا بواجباتها نحوه، وعليها حق الخروج في إصلاح مالها، أو أداء وظيفتها المُتفق عليها، والتي لا تتنافى مع الشرع".

هنا يتضح بشكل فاضح كيف تتساند بعض النصوص القانونية مع نسق العُرف الاجتماعي ضدًا على المرأة وعلى إنسانيتها.

إنّ قانون الأحوال الشخصية قد صِيغَ "صياغة ذكورية، واتخذ من العُرف القبلي وقيمة الشرف مرجعية لكل حقوق المرأة، ولأن كل الحقوق ترتبط بشكل مباشر، وغير مباشر بالحق في الحركة، ولا يمكن التمتّع بها دون أن تكون المرأة متمتّعة بالحق في الحركة، فالحق في التعليم والصحة وجميع الحقوق المدنية، والسياسية، لا يمكن للمرأة أن تتمتّع بها، دون أن تتمتّع بالحق في الحركة، وقد قيّد قانون الأحوال الشخصية اليمني حق المرأة في الحركة بموافقة الزوج، وبالتالي فإنّ تمتّع المرأة المتزّوجة بأيّ حق من حقوق المواطنة بشكل خاص، وحقوق الإنسان بشكلٍ عام، يغدو مرهونًا بموافقة الزوج."[1]

إنّ المجتمع الذكوري يخاف من المرأة القوية، المرأة المستقلّة، المرأة الصانعة لهُويتها، والمالكة لمصيرها، ولهذا يعمل المجتمع الذكوري بكل ما يتسنّى له من أدوات إكراهية وتحايُلية لإخضاع المرأة، وقهرها، واستعبادها، وفي هذا المقام يذهب المفكّر اليمني الكبير د. أبوبكر السقاف إلى اعتبار الأسرة الأبوية مدرسة القهر الأولى، ففيها تُعَدُّ الإناث ليقبلن القهر قيمة داخلية يحملنها في صميم شخصيتهن، (...) إن تحطُّم كل نُزوع نحو الاستقلال يبدأ في الأسرة، ولا سيما عند الفتيات، فالأسرة الأبوية أول وأخطر بنية للنظام الاجتماعي القائم، فهي التي تكوِّن عند الأطفال تركيبًا في الطبع، والشخصية يجعلهم فيها بعد قابلين للتأثر بنظام اجتماعي متسلّط، والرضوخ له هي السمة السائدة.[2]

---

(1) بتصرّف: عادل مجاهد الشرجبي وآخرون، القصر والديوان، الدور السياسي للقبيلة في اليمن، صنعاء، المرصد اليمني لحقوق الإنسان، أكتوبر 2009، ص141-142

(2) راجع: أبوبكر السقاف، الجمهورية بين السلطنة والقبيلة في اليمن الشمالي، صنعاء، 2020، ص142

ما العمل إذن؟؟

لا أزعم بأنّي أمتلك إجابة وافية وكاملة على هذا السؤال الكبير، والمفتوح، فالجميع معنيٌّ بإيجاد إجابات واقعية قادرة على تغيير واقع المرأة، وإزاحة القيود، والمعايير التي تُكبلّها، وتنتقص من إنسانيتها.

والمدخل الموضوعي للوصول إلى هذه الأجوبة هو الاشتغال على مسارين مترافقين:

المسار النظري بإنتاج أبحاث، ودراسات علمية حول قضايا المرأة، وسبل الانتصار لها.

المسار الثاني هو الاستمرار في النضال الحقوقي، والديمقراطي المُناصر لقضايا المرأة، فالدراسة النظرية، والبحثية، والممارسة النضالية تشكّلان عنصرين لاستراتيجية مواجهة الواقع الاستبعادي للمرأة.

المصادر والمراجع

1- أبوبكر السقاف، الجمهورية بين السلطنة والقبيلة في اليمن الشمالي، صنعاء، 2020.

2- عادل مجاهد الشرجبي وآخرون، القصر والديوان، الدور السياسي للقبيلة في اليمن، صنعاء، المرصد اليمني لحقوق الإنسان، أكتوبر 2009.

3- ياسين الحاج صالح، الحرية: البيت، السجن، المنفى... العالم، "مقال"، جريدة الجمهورية، متاح على الرابط:

https://www.aljumhuriya.net/ar/34733

دور التمكين الاقتصادي للمرأة في تعزيز مشاركتها في مواقع صنع القرار خلال الفترة (2011 – 2021)، "مدينة تعز أنموذجًا".

مُلخص تنفيذي:

تُسلّط هذه الورقة الضوء على قضية هامة وحيوية؛ هي قضية التمكين الاقتصادي للمرأة، ودوره في تعزيز مشاركتها في مواقع صنع القرار.

ومن المعلوم أن المرأة في مجتمعنا اليمني تواجه قمعًا مركّبًا؛ إذ تتساند الأُطر الاجتماعية، والمرجعيات الثقافية، والقانونية، والتفسيرات الدينية المغلوطة، ناهيك عن النظم السياسية والاقتصادية ضد المرأة وتعمل على استبعادها وإقصائها من الحياة العامة.

إن هذه التحدّيات الجسيمة التي تواجه المرأة، لا يمكن مواجهتها من خلال إجراءات تقنية محضة أو من خلال صياغة نصوص تشريعية لا تجد طريقها إلى التطبيق الواقعي؛ بل يتطلّب الأمر توفير الشروط المواتية لتعزيز فرص النساء في التمكين الاقتصادي، والمشاركة في سوق العمل، أي العمل على تحريرهنّ اقتصاديًا.

فتحرير المرأة اقتصاديًا هو المدخل الموضوعي لتحريرها إنسانيًا، وسياسيًا، واجتماعيًا، وثقافيًا، وهو الطريق المُفضي لامتلاك مصيرها، وتحقيق كينونتها المستقلة.

من هنا تأتي أهمية موضوع هذه الدراسة التي تهدف إلى التعرّف على واقع التمكين الاقتصادي، ودوره في تعزيز مشاركة المرأة في مواقع صنع القرار، من خلال الرصد والتحليل، وذلك بالتركيز على مدينة تعز كحالة دراسية. وقد اعتمدتْ الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وتطبيق أداة المقابلة المعمّقة على

عينّة قصديّة من النساء القياديات في بعض المؤسسات الرسمية والأهلية بمدينة تعز.

وقد خلصتْ الدراسة إلى أن هناك ضعفًا عامًا في مستوى التمكين الاقتصادي، وفي مساهمة النساء في سوق العمل، وفي فرص الوصول إلى الموارد الاقتصادية، والمِلكية مقارنةً مع الرجال، ويعود هذا الضعف إلى جملة من العوامل، والأسباب المتداخلة، والمُتشابكة، وهو ما يتطلّب إجراء حزمة من الإجراءات، والسياسات الهادفة إلى تقليص الفجوة النوعية بين الجنسين، وتعزيز مشاركة النساء في مجال التمكين الاقتصادي، وفي شغل المواقع القيادية، وفي المقدمة ضمان تمثيل النساء في مواقع صنع القرار بنسبة الكوتا (30٪) في كافة الهيئات، والمؤسسات الرسمية والأهلية.

المقدّمة

مشكلة الدراسة:

بالرغم من أن النساء في اليمن يشكّلن نصف المجتمع؛ إذ تُقدَّر نسبتهنّ (50.4٪) من إجمالي سكّان البلاد، ويؤثرن على النصف الآخر. وبالرغم أيضًا من الأدوار الفاعلة التي تلعبها المرأة اليمنية في مختلف المجالات الحياتية، إلا أنها لا تزال تعاني من استبعاد سياسي، واجتماعي، واقتصادي، وثقافي، ومعنوي، فالمرجعيات الثقافية والمعايير الاجتماعية الحاكمة في المجتمع اليمني لا تزال تضع المرأة في مواقع القصور، والدُّونية، ولا يزال المجتمع ينظر إليها على أنها وسيلة للمُتعة والإنجاب فقط، وهو أبعد من أن يتعامل معها ككائن اجتماعي له هُويته المستقلة وكينونته الخاصة به، ناهيك عن القبول بها كشريكة فاعلة وتمكينها سياسيًا، واقتصاديًا، واجتماعيًا.

وتلعب عوامل مؤسّسية، وقيود إدارية، وقانونية دورًا كبيرًا في تهميش المرأة من المشاركة في المجال الاقتصادي، ومن المشاركة في صنع القرار. ولا يقف الأمر

عند هذه العوامل الموضوعية، بل يمتد إلى العامل الذاتي الذي يتمثّل في انخفاض مستوى وعي المرأة بحقوقها، وبانخفاض مستوى الثقة بذاتها، وبقدراتها، تلعب هي الأخرى دورًا سلبيًا في تهميش دور المرأة في مختلف المجالات.

لقد أصبح تمكين المرأة اقتصاديًا، وسياسيًا، واجتماعيًا، وثقافيًا هدفًا من أهداف الألفية الثالثة، وعاملًا أساسيًا في تحقيق التنمية الشاملة، والمستدامة، فالتنمية التي لا يُشارك فيها نصف المجتمع تظل تنمية منقوصة، ومُشوَّهة، ولا تحقق أهدافها المرجوة.

تتحدّد مشكلة الدراسة في السؤال التالي: ما الدور الذي لعبه التمكين الاقتصادي للمرأة في تعزيز مشاركتها في صنع القرار في مدينة تعز خلال الفترة (2011 – 2021)؟

أهمية الدراسة:

تتناول الدراسة موضوعًا مُهملًا في الدراسات الأكاديمية، والبحثية الميدانية، على الرغم من أهميته الحيوية، والواقعية على صعيد تمكين المرأة، وتحاول الدراسة تشخيص واقع تمكين المرأة اقتصاديًا، وأثر ذلك على مشاركتها في مواقع صنع القرار من وجهة نظر النساء القياديات بمدينة تعز.

أهداف الدراسة:

استنادًا إلى مشكلة الدراسة، يكمن الهدف الرئيس للدراسة في: التعرف على واقع التمكين الاقتصادي، ودوره في تعزيز مشاركة المرأة في مواقع صنع القرار، من خلال الرصد والتحليل وذلك بالتركيز على مدينة تعز كحالة دراسية، وتتفرّع عن هذا الهدف الرئيس أهداف فرعية، هي:

1- التعرّف على واقع التمكين الاقتصادي للمرأة في مدينة تعز خلال الفترة (2011 -2021).

2- التعرّف على أهم الأسباب، والعوامل التي تؤثر على التمكين الاقتصادي للمرأة بمدينة تعز.

3- التعرّف على العلاقة الارتباطية بين التمكين الاقتصادي للمرأة، ومشاركتها في مواقع صنع القرار.

4- تحديد أهم التوصيات التي من شأنها تعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة، ومشاركتها في مواقع صنع القرار.

أسئلة الدراسة:

بالاستناد إلى مشكلة الدراسة، وأهدافها، يمكن تحديد تساؤلات الدراسة على النحو الآتي:

1- ما هو واقع التمكين الاقتصادي للمرأة في مدينة تعز خلال الفترة (2011-2021)؟

2- ما هي أهم العوامل المؤثرة على التمكين الاقتصادي للمرأة بمدينة تعز؟

3- ما هي طبيعة العلاقة بين التمكين الاقتصادي للمرأة ومشاركتها في مواقع صنع القرار؟

4- ما هي أهم التوصيات والمقترحات التي من شأنها تعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة، ومشاركتها في مواقع صنع القرار؟

مناهج الدراسة، وأدواتها:

اعتمدت الدراسة في تحقيق أهدافها على المناهج التالية:

المنهج الوصفي التحليلي:

لقد تطلب موضوع الدراسة استخدام المنهج الوصفي التحليلي؛ لما يقدّمه من إمكانات لوصف الظاهرة محلّ الدراسة كما تبدو في الواقع، وتحليل أبعادها، ومظاهرها، والكشف عن أسبابها، وعواملها، ومحاولة تقديم معالجات عملية لها.

وقد اعتمد الباحث على هذا المنهج في جمع البيانات المتعلّقة بموضوع الدراسة من خلال استخدام أداة المقابلات المُعمّقة على عيّنة قصدية مكوّنة من (15) من النساء القياديات بمدينة تعز.

وقام الباحث بدراسة مكتبية مُعمّقة لمجموعة من التقارير، والدراسات السابقة لتكوين فكرة إجمالية عن موضوع الدراسة، ومكوناته، وما سبق أن طرح حول الموضوع.

كما قام الباحث بالنزول الميداني لبعض الجهات الرسمية، والأهلية ذات العلاقة بالتمكين الاقتصادي للنساء في مدينة تعز وأبرزها:

اسم الجهة	نوعها	مستوى التجاوب: إيجابي/ سلبي
إدارة تنمية المرأة بالسلطة المحلّية	رسمية	الإدارة مغلقة منذ 2015
المجلس المحلّي بتعز	رسمية	إيجابي إلى حدٍ ما
الجهاز المركزي للإحصاء	رسمية	إيجابي إلى حدٍ ما
مكتب الشؤون الاجتماعية والعمل	رسمية	إيجابي إلى حدٍ ما
الصندوق الاجتماعي للتنمية	رسمية	إيجابي إلى حدٍ ما
جامعة تعز	رسمية	إيجابي إلى حدٍ ما
اتحاد نساء اليمن	أهلية	إيجابي إلى حدٍ ما
الغرفة التجارية والصناعية	أهلية	إيجابي إلى حدٍ ما
مؤسسة رسالتي لتنمية المرأة	أهلية	سلبي
منظمة ديم للتنمية	أهلية	سلبي

"جدول (1)؛ أهم الجهات التي تم النزول الميداني إليها"

مجالات الدراسة:

المجال الزمني: أُجريت هذه الدراسة ابتداءً من 8 ديسمبر وتم الانتهاء منها في 24 ديسمبر 2021.

المجال المكاني: مدينة تعز، بمديرياتها الثلاث: المظفر، القاهرة، صالة.

المجال البشري: أُجريت الدراسة على عينة قصدية مكوّنة من (15) مفردة من النساء القياديات.

الصعوبات التي واجهها الباحث:

واجه الباحث أثناء إعداد الدراسة العديد من الصعوبات، أبرزها:

1- عدم توفّر المصادر، والمراجع، والدراسات ذات الصلة بموضوع الدراسة، وخاصة الإحصائيات الرسمية، أو غير الرسمية، فقد قام الباحث بالنزول الميداني إلى جهات رسمية، وغير رسمية مهتمّة بوضع المرأة بمدينة تعز بغرض الحصول على الإحصائيات والمؤشرات والدراسات التي يمكن أن يستفيد منها إلا أنه لم يجد شيئًا. وكانت المفاجأة الصادمة أن إدارة تنمية المرأة في ديوان المحافظة مغلقة تمامًا منذ مطلع 2015!!

2- عدم تجاوب بعض المبحوثات مع الباحث، لإجراء مقابلة معمّقة، وبالأخص بعض النساء اللائي يترأسن منظمات محلية تنشط في مجال التمكين الاقتصادي للمرأة في مدينة تعز.

3- ضيق المدة الزمنية لإعداد الدراسة، وهو ما أثّر على جودة الدراسة، فلو أُتيحَ للباحث مساحة زمنية أكبر ستكون الدراسة بشكل أفضل مما هي عليه الآن.

المبحث الأول

الدراسات السابقة

1- دراسة: ناهد عبدالرحيم أحمد عبدالغني، التمكين الاقتصادي للمرأة اليمنية خلال الفترة 2000- 2010:

هدفت الدراسة إلى التعرّف على الواقع الاقتصادي للمرأة في الجمهورية اليمنية في الفترة (2000-2010)، وأهم العوامل الاقتصادية المؤثّرة في التمكين الاقتصادي للمرأة في اليمن.

واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي وعلى البحث المكتبي في جمع البيانات من خلال الاعتماد على الكتب، والدراسات، والتقارير، والإحصاءات الصادرة عن الجهات المحلّية، والمنظمات الإقليمية، والدولية حول الموضوع.

وتوصّلت الدراسة إلى أن هناك عدّة عوامل تؤثّر في معدّلات مساهمة المرأة في التنمية المستدامة منها: العامل القانوني، والتعليم، والتدريب، والصحة، وطبيعة العلاقات، والقيم السائدة في الأسرة والمجتمع، وغيرها، مما أثّر سلبًا على مستوى التمكين الاقتصادي للمرأة.

كما توصّلت الدراسة إلى أنّ هناك تراجعًا في القطاع الحكومي عن توفير فرص عمل جديدة، باعتباره القطاع الذي يعدّ المستخدم الرئيس للإناث، بالإضافة إلى إحجام القطاع الخاص عن توظيفهن، لشيوع أفكار خاطئة عن انخفاض إنتاجيتهن، وعدم انضباطهن في العمل.

وأكّدت الدراسة وجود تمييز ضدّ المرأة في العديد من الأنشطة الاقتصادية، حيث تتركّز مساهمتها في مهن اجتماعية واقتصادية متدنية، كالزراعة، أو الأعمال الكتابية البسيطة، لذلك تظلّ في دائرة الفقر والحرمان البشري.

2- دراسة: بلقيس أبو أصبع (مشرف عام)، أثر الحرب على مشاركة النساء في بناء السلام ومنظمات المجتمع المدني، صنعاء، مؤسسة أوام التنموية الثقافية، ومؤسسة القيادات الشابة، ومنظمة أوكسفام، 2017:

هدفت الدراسة إلى التعرّف على آثار الحرب على النساء، والمجتمع المدني، سياسيًا، واقتصاديًا، واجتماعيًا.

واعتمدت الدراسة على منهجية مزدوجة: منهجية كمّية ونوعية في آن، حيث جرى تطبيق أداة الاستبانة على عيّنة مكوّنة من (332) مبحوثًا من المواطنين من الجنسين في أربع محافظات هي (صنعاء، عدن، إب، الحديدة). بالإضافة إلى تطبيق أداة المقابلة المعمّقة على عيّنة مكوّنة من (45) مبحوثًا من القيادات من الجنسين، الذين يعملون في المجال الاقتصادي (كقيادات في الغرفة التجارية، وسيّدات الأعمال)، وقيادات يعملن في المجال الاجتماعي (كالناشطات والناشطين في المنظمات).

وقد توصّلت الدراسة إلى وجود عوائق قديمة، وجديدة أدّت إلى تراجع مستوى مساهمة المرأة في العمل وفي المجال التنموي، ومن تلك العوائق: العادات، والتقاليد التي لا تزال تمثّل أحد الأسباب الرئيسة في الحد من عمل المرأة، وحصولها على فرص متساوية مع الرجل.

ومن العوائق الجديدة التي أفرزتها الحرب: الأوضاع الأمنية السيئة، التي دفعت بعض الأسر لمنع المرأة من الخروج، والبحث، أو الالتحاق بالأعمال. بالإضافة إلى ظاهرة النزوح التي جعلت المرأة شريدة، وفاقدة الحِيلة، وغير قادرة على الحصول على احتياجاتها الأساسية.

ومن ناحية أخرى، أظهرت الدراسة أن الحرب على الرغم من تأثيراتها السلبية على تمكين النساء، إلا أنها قد خلقت فرصًا جديدة لبعض النساء، حيث وفّرت المنظّمات العاملة في المجال الإنساني فرص عمل للنساء، كما أن الفقر، وفقدان موظفي الدولة مداخيلهم، أو ضعفها إلى درجة كبيرة جعلت الغالبية

منهم عاجزين عن الإنفاق على أُسرهم، وتأمين الاحتياجات الأساسية للمعيشة، مما حفّز المرأة للبحث عن فرص عمل لتعويض هذا النقص أو العجز، وقد أدّى هذا الدور الجديد الذي تقوم به النساء إلى تغيير نسبي في نظرة المجتمع تجاه المرأة، حيث أصبح الكثير من الرجال يشجّعون النساء على الخروج إلى العمل.

3- دراسة: عبدالقادر علي عبده البناء، واقع المشروعات الاقتصادية الموجّهة للمرأة في الجمهورية اليمنية، 2004:

هدفت الدراسة إلى التعرّف على واقع المشروعات الاقتصادية التي تسهم في تمكين المرأة في المجال الاقتصادي، وتقييم هذه المشروعات، ومعرفة مدى تأثيرها على التمكين الاقتصادي للنساء سلبًا، أو إيجابًا، وتحديد المشروعات ذات الأولوية التي يمكن أن تساهم في رفع مستوى التمكين الاقتصادي للنساء.

واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، والنزول الميداني بهدف عمل مسح للمشروعات الموجّهة للنساء، كما اعتمدت على أداة الاستبانة استهدفت عيّنة مكوّنة من (100) مبحوث ومبحوثة، بالإضافة إلى أداة المقابلة المعمقة، التي استهدفت فيها عيّنة مكوّنة من (20) مبحوثًا من مسؤولي عدد من الجهات الحكومية، وغير الحكومية.

وتوصّلت الدراسة إلى وجود ضعف عام في المشروعات الموجّهة للتمكين الاقتصادي للنساء، سواء تلك المشروعات التي تتبنّاها الحكومة، أو القطاع الخاص، أو منظمات المجتمع المدني.

وسيادة الأنماط التقليدية في هذه المشروعات، والمعتمدة على تنمية المهارات الحرفية، والصناعة التقليدية، كالخياطة، والكوافير، والخزف، والنقش، وهي مشروعات ليست كافية بحسب الدراسة.

واقترحت الدراسة التركيز على المشروعات الصغيرة، والأصغر، والمُدرّة للدخل، مثل مشاريع تجارية لبعض الخدمات، كمحلات أجهزة الكمبيوتر،

وصيانة الجوالات، وتصوير الوثائق والمطبوعات، ومشروعات تربية المواشي في الريف.

4- دراسة: نمر ذكي شلبي عبدالله، التمكين الاجتماعي والاقتصادي للمرأة العاملة بالقطاع التعليمي، 2021:

هدفت الدراسة إلى تناول العلاقة بين التخطيط، وتمكين المرأة العاملة من الحصول على حقوقها الاجتماعية، والاقتصادية، وتحديد معوقات التخطيط، وأثر ذلك على تمكين المرأة من الحصول على حقوقها.

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي، وتطبيق أداة الاستبانة على عيّنة مكوّنة من (252) مفردة من مجتمع مدينة دمنهور بمصر، وتوصّلت إلى أن تمكين المرأة من الحصول على حقوقها الاجتماعية جاء بدرجة متوسطة، أما التمكين للحصول على حقوقها الاقتصادية فجاء بدرجة ضعيفة.

5- دراسة: نوف نشمي حسن العجمي، تحدّيات تمكين المرأة الكويتية في ضوء التغيرّات السياسية الحالية، 2017:

هدفت الدراسة إلى تناول مسألة تمكين المرأة في دولة الكويت من خلال التعرّف على دور الدولة في تمكين المرأة في المجالات السياسية، والاقتصادية، والإدارية، والتعرّف على أهم المعوّقات التي تواجه هذه العملية.

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، عبر استعراض البحوث، والتقارير، والاحصائيات المرتبطة بالموضوع.

وخلُصت الدراسة إلى أنّ أبرز المعوّقات التي تقف أمام تمكين المرأة الكويتية هي العادات، والتقاليد، والفهم الخاطئ للدين، بالإضافة إلى احتكار الذكور للمواقع القيادية في الدولة، بالإضافة إلى قلة الموارد المالية التي تحصل عليها النساء، وعدم وجود إستراتيجية تمكين شاملة.

6- دراسة: أ.د. منى تركي الموسوي وآخرون، التحدّيات التي تواجه تبوؤ المرأة العراقية للمواقع القيادية (دراسة استطلاعية):

هدفت الدراسة إلى التعرّف على التحدّيات التي تواجه تبوؤ المرأة العراقية في المواقع القيادية من وجهة نظر أصحاب القرار السياسي، من خلال استطلاع رأي عيّنة من القيادات في مجلس النواب. وقد تكوّنت عيّنة الدراسة من (47) مبحوثًا.

وقد توصّلت الدراسة إلى أن مشاركة المرأة العراقية في المجال السياسي لا تزال محدودة ومتدنية رغم أن القانون يكفل لها حقها في المشاركة؛ بيد أن هناك عوائق أخرى تعيق تبوؤ المرأة العراقية للمواقع القيادية، وتكمن في طبيعة الأطر الثقافية في المجتمع العراقي التي تحصر دور المرأة في الأسرة، وتشكّك في قدرة النساء على تولّي مواقع قيادية في الدولة.

من العرض السابق للدراسات السابقة يتضح الآتي:

1- ندرة الدراسات العلمية المتعلقة بموضوع التمكين الاقتصادي، وأثره على مشاركة المرأة في مواقع صنع القرار.

2- يتضح من الدراسات السابقة أهمية تمكين المرأة اقتصاديًا، وسياسيًا، كأحد الأهداف التنموية للألفية الثالثة، إذ يصعب الحديث عن تحقيق تنمية مستدامة بدون مشاركة فاعلة لنصف المجتمع (النساء) فيها.

3- استفادت هذه الدراسة من الدراسات السابقة في تحديد مفاهيم الدراسة: التمكين، والتمكين الاقتصادي للمرأة، وتحديد مبادئه، وعناصره، كما استفادت من الدراسات السابقة أيضًا في تحديد، وصياغة مشكلة الدراسة، وتساؤلاتها، وأهدافها.

المبحث الثاني

الإطار المفاهيمي

مفهوم التمكين:

مصطلح التمكين في اللغة هو اسم من المصدر "مكّن"، ومَكّنَ له في الشيء: جعل له عليه سلطانًا، وأمكن الأمر: تيسّر وصار ممكنًا. والتمكين: القدرة والاستطاعة.[1]

التمكين: وهو التعبير المعتمد لترجمة مصطلح "**Empowerment**" الإنجليزي والمشتق من فعل (**Empower**)، ويعني في القانون إعطاء سلطة أو صلاحية لشخص ما للقيام بمسؤوليات معينة. أما عمليًا فيعني اكتساب القدرات، والمهارات على الفعل والتصرّف. والتمكين بصيغته اللغوية يدل على إعطاء سلطة معينة لوسائل القوة على التصرف، والفعل لطرف آخر. ولذلك فهو يستعمل في الإدارة بمعنى إعطاء القيادة لمرؤوسيها السلطة، والصلاحية، وتزويدهم بالقدرات التي تتيح لهم التصرّف في مجال معيّن.[2]

وترى الباحثة كاميليا حلمي أن كلمة التمكين في مصطلح "تمكين المرأة" تأتي من كلمة "**Enabling**"، وليست "**Empowering**"، فالترجمة الصحيحة لمصطلح "**Women Empowerment**" هي "استقواء المرأة، وهي من كلمة **Power** التي تعني قوة، وكلمة "**Empowering** " تأتي بمعنى التقوية، أما كلمة "**Empowerment**" تعني استقواء. فاستقواء المرأة "**Women Empowerment**"،

---

(1) المعجم الوجيز، القاهرة، مجمع اللغة العربية، 2004، ص587

(2) مصطفى حجازي، الأسرة وصحتها النفسية "المقومات. الديناميات. العمليات"، الدار البيضاء. المغرب، 2015، ص200

يعني العمل على تقوية المرأة لتستطيع التغلّب على الرجل، خاصة في الصراع الذي يدور بينهما. وذلك وفقًا للثقافة الغربية التي أوجدت هذا المصطلح.[1]

"إلا أن المفهوم الأكثر عمقًا عن التمكين يرتبط بمفهوم القوة الاجتماعية، وهو يقوم على عاملين أساسيين هما:

1- إمكانية تغيير هيكل القوة المجتمعية، فإذا كان هيكل القوة المجتمعية غير قابل للتغيير ومتجذرًا بقوة في الأشخاص، والمراكز، لا يمكن الحديث من البداية عن التمكين.

2- إمكانية توسيع نطاق القوة، بحيث لا تأتي زيادة قوة طرف على حساب ضعف طرف آخر، أي ألا تكون عملية التمكين عملية صفرية."[2]

مفهوم المرأة:

المرأة هي أنثى الإنسان البالغة، وعادة ما يكون لفظ "المرأة" مخصصًا للأنثى البالغة، بينما يُطلق لفظ "الفتاة"، أو "البنت" على الإناث من غير البالغات.

والمرأة كيان إنساني له خصائصه الفسيولوجية، والسيكولوجية التي تميّزه عن الرجل، وتشكّل المرأة نصف المجتمع من ناحية الحجم، لكن تأثيرها يشمل المجتمع بأكمله.

إن المرأة ليست مُعطىً بيولوجيًا بالأساس، بل هي كائن اجتماعي يتشكّل وفق البنى الاجتماعية والثقافية السائدة، ولهذا تقول سيمون دي بوفوار: المرأة لا تولد امرأة، بل تصبح امرأة، وهذا يعني أن شخصية المرأة أو هُويتها لا تُعطى بالوراثة، وعبر الجينات، وإنما تُبنى، وتكتسب.[3]

---

(1) كاميليا حلمي محمد، مفهوم تمكين المرأة (Women Empowerment) في منشأة، ورقة مقدّمة في ورشة عمل "دور المرأة في العمل الخيري والتطوّعي"، سبتمبر 2012، ص4

(2) أيهم الأسد، دور سياسات التمويل الاجتماعي في التمكين الاقتصادي للمرأة السورية (2001- 2017)، مركز دمشق للأبحاث والدراسات "مداد"، 2019،، ص6

(3) ميسون العتوم، ملاحظات أولية حول المرأة الأردنية وبناء الشخصية، مجلة إضافات، الجمعية العربية لعلم الاجتماع، العدد 19، صيف 2012، ص71

مفهوم تمكين المرأة:

تمكين المرأة يعني: إزالة كافّة العمليات، والاتجاهات، والسلوكيات النمطية في المجتمع والمؤسسات التي تنمّط النساء، وتضعهن في مراتب أدنى.[1]

ويعرّفه صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (2000) "UNIFEM" على أنه: توفير أكبر فرص للمرأة للحصول على الموارد، والتحكّم في المجتمع، أي أن التمكين هو مشاركة المرأة مشاركة حقيقية في صنع القرارات، والسياسات المتعلّقة بحياتها.

تطور الاهتمام العالمي بتمكين المرأة:

لقد شاع استخدام مصطلح تمكين المرأة في أدبيات الأمم المتحدة في مجال المرأة، والنوع الاجتماعي، وما يلحق بها من غبن، واستغلال، وتهميش عن مواقع القوة والقرار. وهو ما أصبح يمثّل أحد المطالب الكبرى للحركة النسوية على الصعيد العالمي والوطني: المطالبة بالمساواة في الحقوق، والفرص، والقرار، والمشاركة.[2]

"الاهتمام المعاصر بتمكين المرأة في العالم، بما في ذلك العالم العربي، والذي أخذ يشتد ويتبلور أكثر، فقد نتج من منظمة الأمم المتحدة وما انبثق عنها من اهتمامات عديدة أهمها ما هو في مجال حقوق الإنسان بعامة، وحقوق المرأة بخاصة، ابتداءً من ميثاق منظمة الأمم المتحدة (1945) الذي من ضمن ما جاء في تأكيداته هو عدم التفرقة بين الناس لسبب الجنس، وإن للرجال والنساء حقوقًا متساوية، تلاه الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (1948) مُؤكّدًا على الحقوق المتساوية للإنسان، بغض النظر عن جنسه، ثم العهدين الدوليين لحقوق الإنسان، الأول الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (1966)، والثاني الخاص بالحقوق

---

(1) هويدا عدلي (مؤلّف ومحرّر)، المشاركة السياسية للمرأة، فريدريش إيبرت. مكتب مصر، 2017، ص77

(2) مصطفى حجازي، مرجع سابق، ص200

الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية (1966)، وقد أبرز المساواة بين الذكور والإناث في كافة الحقوق، وقبلهما وجدت اتفاقية حقوق المرأة السياسية (1953) والتي اعتمدت مبدأ المساواة بين الرجال والنساء في الحقوق الواردة في ميثاق منظمة الأمم المتحدة، لاسيما الحقوق السياسية، وفي مقدّمتها حق التصويت والانتخاب دون تمييز.

ثم جاءت اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (1979)، وتعد اليوم من أهم الاتفاقيات التي تراعي حقوق المرأة في كافة المجالات، وتؤكّد في جميع بنودها على عدم التمييز وبخاصة في ميادين الحياة السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، وقد انبثقت عن الإعلان الخاص بالقضاء على التمييز ضد المرأة (1979).. ومن الاهتمامات الدولية بتمكين المرأة ومراعاة حقوقها إعلان وبرنامج عمل فينا (1993)، الذي صدر عن المؤتمر الدولي لحقوق الإنسان في فينّا (1993)، وتأكد فيه أن حقوق المرأة جزء لا يتجزأ من حقوق الإنسان، مركّزًا على مبادئ المساواة، والكرامة، والتسامح. ومن الاتفاقيات، أو الإعلانات التي لها صدى في أوضاع المرأة وتمكينها، الإعلان العالمي للقضاء على العنف الموجّه ضد المرأة، وتبنّته الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة (1993)، واتفاقية حقوق الطفل التي ركّزت على حقوق الطفولة، كما تتعرّض الاتفاقية للعلاقات بين الجنسين، وحق الأمّ في حصولها على خدمات الصحة الإنجابية.[1]

أما المؤتمرات التي طرحت مسائل عديدة في تمكين المرأة من ذلك تحقيق المساواة، والمشاركة في التنمية فمن أهمها:

1- المؤتمر الدولي للسكّان والتنمية في القاهرة (1994)، ومن ضمن ما نصّت عليه مبادئه هو أن تعزيز المساواة، والإنصاف بين الجنسين، وتمكين المرأة،

---

(1) نورية علي حمّد، دراسة تمكين المرأة وسبل تدعيم مشاركتها في التنمية بدول مجلس التعاون الخليجي، البحرين، سلسلة الدراسات الاجتماعية والعمالية (48)، 2008، ص25-26

والقضاء على العنف الموجّه ضدّها بجميع أشكاله، وكفالة قدرة المرأة على السيطرة على حقوقها أمور تمثّل حجر الزاوية في البرامج المتّصلة بالسكّان والتنمية.

2- مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية في كوبنهاجن (1995)، ومن ضمن ما جاء في إعلان برنامجه، تحقيق المساواة في فرص التعليم والعمل.

3- كما شكّلت مؤتمرات المرأة الدولية مجالًا رحبًا للتأكيد على حقوق المرأة، ومساواتها، ومسائل تمكينها، اجتماعيًا، واقتصاديًا، وسياسيًا، وهذه المؤتمرات هي:

- المؤتمر العالمي الأول للمرأة في المكسيك (1975).
- المؤتمر العالمي الثاني للمرأة كوبنهاجن (1980).
- المؤتمر العالمي الثالث، وعقد في نيروبي بكينيا (1985).
- المؤتمر العالمي الرابع للمرأة في الصين، بيجين (1995).

ويعدُّ تمكين المرأة هدفًا حاسمًا انبثق عن منهاج عمل بيجين (1995)، وفي هذا المنهاج تأكّدت عناصر مهمة في عملية تمكين المرأة منها: توفير إمكانية الوصول الشاملة إلى خدمات صحية، ومنح المرأة إمكانية وصول متساوية إلى الأرض، والائتمان، والعمالة، وإتاحة حقوق شخصية وسياسية فعّالة، وتعليم الفتيات، والشابات باعتبار التعليم المدخل الحيوي لتمكين المرأة، وقد احتوى منهاج عمل بيجين على جدول أعمال يختص بتمكين المرأة، وذلك للتغلب على مختلف العقبات التي تحول دون تحقيق المساواة بين الجنسين، وعلى الحكومات اتخاذ الإجراءات، والتدابير اللازمة. ومن أجل بيجين وُجدت فيما بعد الدورات الاستثنائية ال23 للجمعية العامة للأمم المتحدة والتي عقدت تحت تسمية (بيجين+ 5 عام) (2000م)، في نيويورك، وذلك لمتابعة ما تم إنجازه من الدول الأعضاء بعد مرور خمس سنوات على منهاج عمل بيجين عام 1995، كما عُقد

مؤتمر في مقر اللجنة الاقتصادية، والاجتماعية لغربي آسيا (الأسكوا) في بيروت لمتابعة قرارات بيجين المتخذة بعد مضي عقد من الزمن عليها.[1]

لقد غدا تمكين المرأة اجتماعيًا، واقتصاديًا، وسياسيًا، وثقافيًا منذ مطلع التسعينات من القرن العشرين هاجسًا قويًا عند كثير من مجتمعات، وشعوب العالم بما فيها المجتمعات العربية، وكذلك هدفًا مهمًا وأساسيًا في برامج الكثير من المؤسسات، والهيئات، والمنظمات الدولية، والعربية، والمحلّية.[2]

ويظهر الاهتمام العربي بتمكين المرأة من خلال نشوء منظمات عربية معنية بالمرأة، ومنبثقة عن جامعة الدول العربية، ومنها على سبيل المثال: منظمة الأسرة العربية، "ومنظمة المرأة العربية التي دخلت اتفاقية إنشائها حيز التنفيذ في مارس 2003، ويسجّل إنشاؤها فضاءً متسعًا للعمل العربي المشترك، والهادف إلى تحقيق تمكين للمرأة العربية، وبقراءة وثائق منظمة المرأة العربية يتضح أنها تأسّست لكي تُساهم في تحقيق غايات ثلاث رئيسة، هي:

1- تمكين المرأة العربية، وتعزيز قدراتها في كافة الميادين.
2- التوعية بأهمية أن تكون المرأة العربية شريكًا على قدم المساواة في عملية التنمية.
3- تكريس جهود التنسيق، والتعاون بين الدول العربية من أجل إنجاز غايات التمكين.

ولقد عقد عدد من المؤتمرات حول المرأة، وقضاياها، وتمكينها، منها: المؤتمر الأول لقمة المرأة العربية في القاهرة عام 2000، والمؤتمر الثاني لقمة المرأة العربية في الأردن عام 2002، وعقد بين هذين المؤتمرين عدد من المتديات حول المرأة...[3]

---

(1) المرجع نفسه، صص27-28
(2) المرجع نفسه، ص29
(3) المرجع نفسه، ص30

مبادئ تمكين المرأة:[1]

1- المشاركة: حيث يعدّ مبدأ المشاركة من أهم مبادئ التمكين، حيث إنه يُبنى أساس عملية المشاركة من جهة المرأة والاحساس بمشكلاتها والمشاركة في حلّها بناءً على قدراتها واستثمار مواردها.

2- الاعتماد على الذات: يسعى مدخل التمكين إلى العمل على تنمية قدرات المرأة الشخصية لكي تتمكّن من مواجهة مشكلاتها بنفسها، وبأقل الإمكانيات المتاحة لها.

3- العدالة المجتمعية: حيث يسعى مدخل التمكين إلى إحداث وتحقيق المساواة، والعدالة بين أفراد المجتمع، والعمل على الدفاع عن الأفراد المحرومين، والضعفاء، ويتم ذلك بأسلوب موضوعي بعيدًا عن التحيّز الشخصي.

4- البدء مع المجتمع من حيث هو: حيث يتعامل التمكين مع المرأة من حيث هي، ثم محاولة مساعدتها على تنمية قدراتها، والتعامل معها حسب مواردها المتاحة فقط، ثم محاولة تنميتها، وإيجاد مصادر أخرى لتدعيمها.

مفهوم التمكين الاقتصادي للمرأة:

يتعلّق التمكين الاقتصادي للنساء بتقليل الفجوة بين الجنسين في الأجور، وزيادة فرص العمل للنساء، وتسهيل حصولهن على القروض المصرفية، بالإضافة إلى إزالة الحواجز التي تعيق تقدّم النساء، بدءًا من القوانين التمييزية، وصولًا إلى المشاركة غير العادلة في تحمّل أعباء المنزل والرعاية الأسرية.[2]

ويُعرّف التمكين الاقتصادي للمرأة إجرائيًا بأنه العملية التي تستطيع المرأة من خلالها الانتقال من موقع قوة اقتصادي أدنى في المجتمع، إلى موقع قوة اقتصادي أعلى، وذلك من خلال ازدياد سيطرتها، وتحكّمها بالموارد الاقتصادية،

---

(1) نمر ذكي شلبي، التمكين الاجتماعي والاقتصادي للمرأة العاملة بالقطاع التعليمي، مجلّة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، دمنهور. مصر، المجلد (1)، العدد (53)، يناير 2021، ص392

(2) المرجع نفسه، ص79

والمالية الأساسية، وهي الأجور، ورأس المال، والمِلكيات العينية، وهو ما يمنحها في الدرجة الأولى استقلالية مادية مباشرة.(1)

ومن التعاريف السابقة يمكن استخلاص عناصر التمكين الاقتصادي في الشكل التالي:(2)



رسم توضيحي1 عناصر التمكين الاقتصادي

مفهوم "مشاركة المرأة في مواقع صنع القرار":

يُقصد بها مشاركة النساء في صنع القرار، سواء داخل الأسرة، أو المجتمع، أو في المؤسسات الرسمية، أو الأهلية. حيث تعتبر مشاركة النساء في اتخاذ القرارات المتعلّقة بتنظيم الموارد وتصريفها، وإدارة الشؤون الأسرية، والسياسية، والإدارية من أهم متطلّبات العملية الديمقراطية، ومؤشرًا هامًا على تمكين المرأة، وعلى تمتّعها بحقوقها كمواطنة فاعلة.

(1) الطاهر غراز وآخرون، دور التمكين الاقتصادي والاجتماعي في تجسيد التنمية المجتمعية، مجلة مدارات للعلوم الاجتماعية والإنسانية، الجزائر، المركز الجامعي غليزان، يناير 2021، ص128

(2) نوف نشمي حسن العجمي، تحديات تمكين المرأة الكويتية في ضوء التغيرات السياسية الحالية، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، الكويت، المجلد (1)، العدد (3)، سبتمبر 2017، ص73

المبحث الثالث

واقع التمكين الاقتصادي للنساء

في محافظة تعز خلال الفترة (2011-2021)

أولاً: السياق الوطني:

في أحدث تقرير دولي حول الفجوة بين الجنسين والصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي "World Economic Forum" صُنِّفت اليمن في المرتبة (155)، وهي المرتبة قبل الأخيرة في المؤشر العالمي للفجوة بين الجنسين للعام 2021.[1]

وقد احتلت اليمن المرتبة (179) في تقرير التنمية البشرية العالمي للعام 2020 من إجمالي (189) دولة.[2]

لم يأتِ هذا التصنيف من فراغ، بل عكس الواقع البائس الذي تعيشه النساء في اليمن، وهو ما تؤكّده المؤشرات المتعلّقة بمشاركة النساء في النشاط الاقتصادي.

فعلى الرغم من أن النساء يشكّلن نسبة كبيرة تصل إلى (50.4٪) من إجمالي عدد السكان البالغ عددهم حوالي (29.3) مليون نسمة؛ إلا أن معّدل مشاركتهن في سوق العمل لا يتجاوز نسبة(6 ٪)، وهي من أدنى النسب على مستوى العالم، فيما معدّلات مشاركة الذكور أعلى بكثير حيث تبلغ (36.3٪)، مما يعكس اختلالاً صارخًا بين الجنسين.[3]

---

(1) راجع: global gnder gap Report 2021, Worhd Economic Forum

(2) راجع: البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية للعام 2020

(3) اعتمدنا على مسح القوى العاملة 2013 - 2014

وتكمن عوامل مختلفة وراء انخفاض مساهمة المرأة في قوة العمل، بعض هذه العوامل تتعلّق بطبيعة المنهجية التي تعتمدها هذه الإحصائيات؛ إذ تستثني النساء العاملات في القطاع الزراعي ولا تحتسبها ضمن القوة العاملة، وهناك عوامل أخرى ترتبط بطبيعة الأطر الثقافية، والاجتماعية التي تستبعد النساء، وتحصرها في الأدوار الإنجابية، فضلًا عن طبيعة البنى المؤسّسية والاقتصادية التي تحد كثيرًا من فرص النساء في الحصول على الأعمال، والتمكين الاقتصادي، والوصول إلى الموارد المالية، وهو ما سنوضّحه بالتفصيل لاحقًا.

تُشير الإحصائيات أيضًا إلى أنّ قوة عمل المرأة تتوزّع على مختلف القطاعات، ويستأثر القطاع الهامشي بنصيب الأسد، حيث تتجاوز نسبة النساء العاملات في هذا القطاع (73.1٪)، وتشير التقديرات أيضًا إلى أن نسبة (51.3٪) من النساء يشتغلن في قطاع الزراعة، و(34.9٪) في قطاع الخدمات، و (12.7٪) في قطاع الصناعة.

ويبلغ معدّل البطالة على المستوى الوطني (13.5٪)، ومعدّل بطالة النساء (26.1٪)، في مقابل (12.3٪) لدى الرجال.

ثانيًا: السياق المحلّي:

المؤشر	الوصف
3.776.645	إجمالي عدد سكان م/ تعز.
2.026.447	إجمالي عدد الإناث م/ تعز.
1.750.198	إجمالي عدد الذكور م/ تعز.
53.6٪	نسبة الإناث من إجمالي عدد السكان.
46.3٪	نسبة الذكور من إجمالي عدد السكان.

"جدول (2)، المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء م/ تعز"

النساء.. وقوة العمل في محافظة تعز:

المؤشر	الوصف
2.007.001	إجمالي عدد السكان في سن العمل (15 – 65 سنة).
1.105.991	إجمالي عدد الإناث في سن العمل.
901.010	إجمالي عدد الذكور في سن العمل.
53٪	نسبة الأفراد في سن العمل من إجمالي عدد السكان.
55٪	نسبة الإناث في سن العمل بالنسبة لإجمالي عدد السكان في سن العمل.
45٪	نسبة الذكور في سن العمل بالنسبة لإجمالي عدد السكان في سن العمل.

"جدول (3)، احتسابات الباحث من واقع بيانات الجهاز المركزي للإحصاء م/ تعز"

من المؤشّرات السابقة يلاحظ أن النساء في محافظة تعز تشكّل أكثر من نصف المجتمع التعزّي، إذ تشكّل حوالي (53.6٪) من إجمالي عدد السكّان، كما تتفوّق النساء على الذكور في نسبة "من هم في سنّ العمل" حيث تبلغ (55٪) نسبة الإناث في سنّ العمل في مقابل (45٪) نسبة الذكور في سنّ العمل.

إلا أنّ هذا التفوّق الكمّي لا ينعكس على واقع مساهمة النساء في قوة العمل، إذ تبلغ مشاركة الإناث (23.7٪) فقط في مقابل (58.7٪) هي نسبة مشاركة الذكور.

وفي مقابل ذلك تبلغ نسبة البطالة في أوساط النساء في محافظة تعز (28.9٪)، فيما تبلغ نسبة بطالة الرجال حوالي (13.3٪).

ثالثًا: الحرب.. وأثرها على التمكين الاقتصادي للمرأة:

ضاعفت الحرب التي اندلعت مطلع 2015، ولا تزال مستمرّة حتى اللحظة من الوضع البائس للمجتمع اليمني بصورة عامة، والنساء بصورة خاصة، فوفقًا للبيانات المتاحة فقد ارتفعت نسبة الفقر من (49٪) عام 2014 إلى (78.8٪) عام 2019.

وأن (72٪) هي نسبة الفقر بين الأسر التي تترأسها النساء على مستوى الريف، فيما تبلغ في (20.1٪).

كما تسبّبت الحرب في نزوح (73٪) من النساء والأطفال، من إجمالي النازحين البالغ عددهم (4) ملايين مواطن، وباتت (4.6) امرأة و (5.5) ملايين فتاة بحاجة إلى المساعدة خلال العام 2021. في حين أن حوالي (30٪) من الأُسر النازحة تعولها حاليًا نساء مقارنة ب (9٪) قبل تصاعد الحرب عام 2015.[1]

كما تسبّبت الحرب في ارتفاع أسعار المواد الغذائية، وانخفاض حاد في الإنتاج الزراعي الذي تُمثّل النساء فيه حوالي (80٪) من الأيدي العاملة. وأُضيفَ إلى أعباء الأسرة والنساء بالذات الاهتمام، والرعاية بأعداد متزايدة من المعاقين من أطفالهن، وأزواجهن الذين تعرّضوا للإعاقة نتيجة للحرب، مع قلّة الدعم، والبرامج المخصّصة لهذه الفئة التي تعتبر أكثر الفئات هشاشة، وبالإضافة إلى الأضرار النفسية التي تُعاني منها النساء من فقدن أزواجهن وآبائهن وأولادهن في المعارك، اضطرت كثير من النساء إلى القبول بأعمال مُدرّة للدخل لم يكن مقبولًا اجتماعيًا أن تقوم بها النساء، بما فيها التسوّل، وبشكل واسع. تشير الدراسات في ذلك أن مؤشرًا إيجابيًا قد يؤدي إلى تغيير اتجاهات المجتمع نحو عمل النساء، ولكن أيضًا تحذر من تعرض النساء للعنف، وخاصة بين النساء الأشد فقرًا، والنازحات، والمهاجرات.[2]

وفي هذا الصدد **تذهب معظم المبحوثات المشاركات في هذه الدراسة إلى أن** "الحرب على الرغم من قساوتها إلا أنها فتحت فرصًا جديدة أمام النساء، حيث دفع سوء الأوضاع الاقتصادية والمعيشية للأسر اليمنية، وانقطاع رواتب موظفي الدولة، ناهيك عن فقدان العائل بسبب استمرار القتال، كل ذلك قد دفع النساء للخروج إلى سوق العمل."

ويتفق هذا الرأي مع بعض الدراسات التي تشير إلى أن المرأة قد أصبحت هي المُعيل الرئيس للكثير من الأسر خلال فترة الحرب، وأن هذا المتغيّر قد سمح

---

(1) راجع: التمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة اليمنية، ودورها في بناء السلام، نشرة المستجدات الاقتصادية والاجتماعية في اليمن، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، العدد (59)، أبريل 2021

(2) التقرير السنوي الثاني عن أوضاع النساء في المنطقة العربية، https://cwparorg/node/10

للمرأة في ممارسة دور أكبر في عملية اتخاذ وصناعة القرار على مستوى الأسرة بشكل رئيس، ولكنه مازال ضعيفًا على مستوى المجتمع.[1]

غير أن إحدى المبحوثات "وهي قيادية في الغرفة التجارية إدارة سيدات الأعمال" ذهبت إلى رأي آخر، إذ تقول: إن الحرب قد تسببت في انخفاض مستوى التمكين الاقتصادي للنساء، فالحرب تسببت في نزوح الكثير من النساء الناشطات في المجال الاقتصادي، وفقدانهن مصادر دخلهن، وتعثّر مشروعاتهن، كما أن العديد من المنشآت الاقتصادية، والاستثمارية أُغلقت تمامًا ولاسيما في منطقتي "كَلَابَة، وبيرباشا"[2]، كون أغلب المشاريع التابعة لسيّدات الأعمال كانت في هاتين المنطقتين، بالإضافة إلى انقسام مدينة تعز بين طرفي النزاع[3]، وانخفاض قيمة العملة المحلّية، وتدهور الوضع الاقتصادي، وعدم وجود الاستقرار السياسي، والأمني.. كل ذلك قد تسبّب في انخفاض مستوى التمكين الاقتصادي للنساء في مدينة تعز."

رابعًا: واقع مشاريع التمكين الاقتصادي للمرأة في مدينة تعز:

بلغ عدد مشاريع التمكين الاقتصادي للنساء في مدينة تعز، والمُسجّلة لدى الغرفة التجارية حتى نهاية عام 2021 (255) مشروعًا، **وتؤكد قيادية في الغرفة التجارية أن** "العدد ربما يكون أكبر في الواقع، فبعض النساء لا يسجلن مشاريعهن في الغرفة التجارية بسبب انخفاض مستوى الوعي، أو عدم معرفتهنّ بأهمية هذا الإجراء".

---

(1) بلقيس أبو أصبع (مشرف عام)، أثر الحرب على مشاركة النساء في بناء السلام ومنظمات المجتمع المدني، صنعاء، مؤسسة أوام التنموية الثقافية، 2017، ص13

(2) منطقتان تقعان غرب مدينة تعز

(3) حاليًا تتكوّن مدينة تعز من قسمين، القسم الأول: مديريتا القاهرة، والمظفر، وجزء من مديرية صالة، وتقع تحت سيطرة السلطة الشرعية، القسم الثاني: منطقة الحوبان وهي منطقة مجمّع صناعي، تقع تحت سيطرة أنصار الله "الحوثيين"

ووفقًا للقيادية فإن هذه المشاريع النسوية تتوزع على النحو الآتي:

نوعية المشاريع	النسبة	تفاصيل
المشاريع الخدمية	65٪	مشاريع في الخياطة، والتطريز، والكوافير، والكافيهات، ومراكز التدريب والتأهيل.
مشاريع في المجال التعليمي	25٪	مدارس أهلية، ورياض، وملاهي أطفال.
مشاريع في المجال الصحي	5٪	العيادات الطبية، والصيدليات.
مشاريع في تجارة التجزئة	5٪	بيع الملابس والبخور والعطور وأدوات التجميل وأدوات منزلية وأدوات إلكترونية

"جدول (4) من إعداد الباحث من واقع مقابلة مع مسؤولة إدارة سيدات الأعمال في الغرفة التجارية بتعز"

وتقوم جهات حكومية، وغير حكومية بمشاريع التمكين الاقتصادي للمرأة، ويمكن توضيح أبرز هذه الجهات وأهم المشاريع التي تقوم بها على النحو الآتي:

الجهة	المشاريع المنفذة	نبذة مختصرة عن المشروع
الصندوق الاجتماعي للتنمية.	النقد مقابل العمل.	يهدف المشروع إلى توفير دخل من أجور العمل في مشاريع البرنامج، لحماية الأسر الفقيرة ضد الصدمات، وتوفير الأصول المجتمعية التي من شأنها أن تولد منافع مستقبلية.
	تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر.	تمويل النساء الراغبات في إنشاء مشاريع صغيرة لتحسين دخولهن وفق شروط مُيسّرة.
	التمويل الأصغر.	مساعدة الفقراء لزيادة دخلهم عن طريق إدارة أعمال تجارية صغيرة. بالرغم من ذلك، فلا تقدّم هذه الوحدة خدماتها مباشرة لأصحاب هذه الأعمال، ولكنها تدعم مؤسسات أخرى لتوصيل هذا الدعم إليهم.
وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل.	برامج الأسرة المنتجة	تهدف هذه البرامج لمساعدة الأسر الفقيرة، والنساء والعمل على إدماجها في التنمية من خلال تدريبها، وتأهيلها، وإكسابها المهارات المهنية، والفنية، وحاليًا

الجهة	المشاريع المنفذة	نبذة مختصرة عن المشروع
		هذه البرامج متوقفة منذ بداية الحرب بسبب توقف التمويل.
بنك التسليف الزراعي التعاوني.	برامج التمويل والإقراض.	يوجّه البرنامج تمويلاته للمرأة الريفية حيث يمول مشروعات تنمية الثروة الحيوانية، وحاليًا هذه البرامج متوقفة منذ بداية الحرب، بسبب توقف التمويل.
الغرفة التجارية الصناعية إدارة سيدات الأعمال.	برامج التدريب والتأهيل.	تدريب سيدات الأعمال حول ريادة الاعمال، ودراسة الجدوى، والتخطيط الإستراتيجي، وزيادة الإنتاج، وإكساب النساء مهارات حول التسويق للمشاريع الناشئة، ومهارات حول إدارة استمرارية الأعمال، ومهارة الاتصال.
مؤسسة رسالتي لتنمية المرأة.	برامج التأهيل المهني والحرفي.	يهدف إلى تطوير قدرات الفتيات والنساء المطلقات والأرامل والفقيرات في مجالات: الخياطة والنقش والكوافير والأشغال اليدوية وصناعة البخور والعطور ومهارات الحاسوب
	مشروع تحسين القرص المعيشية "باب رزق".	يهدف المشروع إلى تمليك النساء مشاريع صغيرة وتأهيلهن على كيفية إدارة المشاريع الصغيرة، وكيفية تسويق منتجاتهن. وقد استهدف المشروع تدريب (100) امرأة معيلة على إدارة مشاريع صغيرة، وتمليك (100) امرأة معيلة مشاريع صغيرة مُدِرّة للدخل في عدة مجالات.

"جدول (5) من إعداد الباحث من واقع المقابلات، والنزول الميداني والاطلاع على بعض المصادر المكتبية"

وبحسب إفادات المبحوثات فإنّ هذه المشاريع تكتنفها بعض أوجه القصور، أبرزها:

- محدودية التمويل، كون أغلب التمويلات ترتبط بجهات داعمة خارجية ووفق شروط كثيرة، ومعقّدة.
- محدودية الانتشار، ومحدودية الأثر، فأغلب هذه المشاريع تنتشر في المدينة، ولا توجد في الريف على الرغم من أن التركُّز الكمّي للنساء في الريف، وحاجتهن للتمكين الاقتصادي أكبر من نظيراتهن في المدينة.

المبحث الرابع

العوامل المؤثرة على التمكين الاقتصادي للمرأة:

التمكين الاقتصادي للمرأة ليس عملية مجرّدة تتحرّك في فراغ، بل عملية اجتماعية معقّدة ترتبط بعلاقة تفاعلية جدلية علاقة تأثير وتأثر بجملة من العوامل المختلفة. ويمكن اختزال هذه العوامل في مجموعتين:

المجموعة الأولى: العوامل الموضوعية، التي تتمثّل في:

- العوامل الاجتماعية، والثقافية.
- العوامل التشريعية.
- العوامل المؤسّسية.
- العوامل الاقتصادية.

المجموعة الثانية: العوامل الذاتية التي تتعلّق بمستوى وعي المرأة لذاتها، والدوافع الذاتية لتحقيق طموحها، وكينونتها الإنسانية.

أولاً: العوامل الموضوعية:

- **العوامل الاجتماعية، والثقافية:**

توصف هذه العوامل ب "**عوامل السقف الزجاجي**"، لأنها تضع قيودًا غير مرئية تحول دون تمكين النساء بمختلف المجالات: السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، والتنموية.

ويمكن توضيح أهم هذه العوامل على النحو الآتي:

1- الطبيعة الذكورية للنظام الاجتماعي، وتنميط دور المرأة:

وفقًا لإحدى المبحوثات فإن "جذر تهميش المرأة، والانتقاص من حقوقها يكمن في الطبيعة الذكورية للمجتمع، الذي يمنح السلطة والسيادة للرجل، وينظر إلى المرأة بوصفها كائنًا هامشيًا، وتابعًا للرجل. فالمرأة الصالحة من منظور المجتمع الذكوري هي المرأة المُطيعة، والخاضعة لسلطة الرجل، وتسعى لإرضائه، وتلبية رغباته."

وتتفق معظم المبحوثات على أن "النظرة الاجتماعية التقليدية للمرأة، واختزال دورها في الأدوار الإنجابية، والخدمة المنزلية تعتبر أكبر عائق أمام تمكين النساء اقتصاديًا، واجتماعيًا، وسياسيًا."

ويفسّر هذا إلى أيّ حد يلعب تقسيم العمل على أساس النوع الاجتماعي (Sexual Division of Labor) في إعاقة المرأة أمام تحقيق طموحاتها، وأمام مشاركتها في العملية الاقتصادية.

وهذا النمط من تقسيم العمل هو الأسلوب الذي يقسّم به العمل بين الرجل والمرأة في مجتمع محدّد، إذ يخص المجتمع كلًا من النساء، والرجال بأدوار، ومسئوليات، ونشاطات مختلفة اعتبرها مناسبة لكلٍّ منهما، وهذا هو التقسيم للعمل طبقًا للنوع الاجتماعي.

ومن أمثلة تقسيم العمل وفقًا للنوع الاجتماعي:

اختصاصات الرجال بأعمال مثل: أعمال التعدين، والمعادن، وصناعة وحمل السلاح، وأعمال البناء، والحروب... إلخ.

أما اختصاصات النساء بأعمال مثل: جلب المياه إلى المنزل، وأعمال المنزل، وتربية الأبناء، وصناعة الملابس، ...إلخ. (...)

إن تقسيم العمل بين الجنسين (بين الرجال، والنساء) بهذه الصورة التي عرضت، لعب ويلعب دورًا مهمًا في تقسيم المراكز الاجتماعية وتحديد المكانات

بين المرأة والرجل، وتباين الفرص، وهي مراكز، ومكانات، وفرص اجتماعية، واقتصادية، وسياسية متنوّعة يكون حظ الرجال فيها أوفر وأكثر مكسبًا وتقدمًا.(1)

إن تقسيم العمل هذا "قد خلق أو عزز من بعض الصور النمطية للمرأة في المجتمع العربي، ومن هذه الصورة النمطية ما هو متمثل في السمات التالية:(2)

السمات الذكورية للرجال	السمات الأنثوية للنساء
الاستقلالية	الاتكالية
القيادة والإقدام	الطاعة والتردد
ضبط النفس	الخنوع
العقلانية	العاطفية
الواقعية	الميل إلى الخيال
الشجاعة	التردّد

"جدول (6) السمات الذكورية، والأنثوية كما يراها المجتمع العربي"

2- التنشئة الاجتماعية:

ترى إحدى المبحوثات أن من "أهم أسباب استبعاد المرأة وعدم تمكينها يرجع إلى طبيعة التنشئة الاجتماعية للأطفال من الجنسين، حيث تُربّى الفتاة وتُعد على أن تكون ربّة بيت تلبّي احتياجات الرجل فقط، بينما يربّى الولد على أن يكون مهيمنًا وصاحب القرار، والسلطة."

ويرى علماء الاجتماع أن التنشئة الاجتماعية (Socialization) تكرس حالة التمييز بين الجنسين، إذ دائمًا ما يُمنح الذكر اهتمامًا خاصًا، ويُزرع في عقله على أنه رجل الأسرة القادم الذي تقع على عاتقه المسؤولية، ولهذا ينبغي أن يكون شجاعًا ومقدامًا وجريئًا، وفي ضوء ذلك يُمنح مساحة كبيرة من الحرية للخروج خارج المنزل، واللعب مع أصدقائه...إلخ، في حين تُحرم الأنثى من كل ذلك،

(1) نورية علي حَمَد، مرجع سابق، ص51

(2) نفسه، ص52

وتُنشّأ منذ نعومة أظفارها على القيام بالأعمال المنزلية، وخدمة أفراد الأسرة؛ فهذا هو دورها الرئيس الذي يتناسب مع طبيعتها، كما تصوّره لها القيم، والمعايير الاجتماعية السائدة. ولا يتوقف الأمر عند هذا الحد، بل إن من آليات التنشئة، ووسائل التمييز أن الطفل الذكر كثيرًا ما يتم اصطحابه إلى خارج المنزل في مثل هذه السن المبكرة من قبل أبويه، أو إخوانه الكبار من الذكور أيضًا، وعند استقبال الضيوف، والأصدقاء داخل وخارج المنزل، وبنوع من مشاعر الزهو، والافتخار الذي يتبادلونه معهم ومع الطفل نفسه، بخلاف البنت التي لا تحظى بنفس الحق، وعمل الشيء نفسه معها، بل قد تُنهر وتوبخ إذا ما طالبت بذلك، أو أقدمت عليه باقتحام مجلس الرجال من المُقيّلين، أو الضيوف في منزل الأسرة تحت وطأة مشاعر الطفولة البريئة.[1]

3- طبيعة الأعباء التي تتحملها المرأة:

بحسب إحدى المبحوثات فإن "المرأة في المدينة تقضي 5 إلى 6 ساعات يوميًا في القيام بالأعمال المنزلية، والاهتمام بالأطفال، وهذا يأخذ منها جل وقتها، ويستنفد منها معظم طاقتها، وبالتالي يحدُّ من مساهمتها في العمل خارج المنزل، ويضعف مستوى التمكين الاقتصادي."

ومن المعلوم أن المرأة تتحمّل أعباءً كثيرة داخل المنزل، وخارجه، فهي تقوم بالأعمال المنزلية من إعداد الطعام، والتنظيف، وغسل الملابس، كما تقوم برعاية الأطفال، وتلبية احتياجات الذكور، وتقوم المرأة الريفية بالإضافة إلى الأدوار المذكورة سلفًا بالعمل في الزراعة، وتربية الماشية، وجلب المياه، والحطب وغير ذلك.

(1) حمود العودي، العنف والتمييز الاجتماعي بين أشكاله الثقافية وأبعاده السياسية وموقف الإسلام منه (اليمن أنموذجًا)، صنعاء، مركز دال للدراسات، فبراير 2012، صص12-13

وتفيد مبحوثة أخرى أن "من أكبر الصعوبات التي تواجه عمل المرأة، وتمكينها اقتصاديًا هو عدم قدرتها على التوفيق بين القيام بالمسئوليات المنزلية، وبين مهامها الوظيفية، لهذا تضطر الكثير من النساء للتنازل عن طموحاتها المهنية، والتفرّغ للأعمال المنزلية، ورعاية أفراد أسرتها."

فيما تذهب مبحوثة ثالثة إلى أن "غياب دور الحضانة للأطفال، وعدم قيام الرجل بمساعدة المرأة في التخفيف من الأعباء المنزلية يمثّل عاملًا أساسيًا في إحجام النساء عن الاستمرار في سوق العمل."

4- الموروثات الثقافية، والمعايير الاجتماعية:

ترى إحدى المبحوثات أن "العادات والتقاليد تمثّل قيودًا اجتماعية على المرأة، وتحد من نشاطها خارج المنزل بصورة عامة. فالمرأة لا تتمتع بحرية الحركة، وإذا أرادت الخروج من المنزل للعمل، أو للزيارة، أو لأيّ غرض آخر فإنّها مُلزمة بأخذ الإذن من ولي أمرها (الأب، أو الأخ، الأكبر، أو الزوج في حال كانت متزوجة)، وإذا لم يمنحها ولي أمرها الإذن بالخروج بسبب أو بدونه، فلن تستطيع الخروج."

وتؤثّر الأعراف الثقافية للنوع الاجتماعي على قدرة النساء في حصولهن على إذن ولي الأمر الذكر، وبدون ذلك تكون الفرصة المتوفّرة أمام النساء لممارسة عمل تجاري، أو إقامة أيّ مشروع ضئيل. كما يشكّل سعي الزوجة لإقامة عمل مستقل تحدّيًا للدور السلطوي للرجل. ولهذا تكون المرأة مُجبرة على أخذ موافقة الرجل عند ادخار المال أو الحصول على قرض مصرفي، إذ تشير بعض الدراسات إلى أنّ (89٪) من النساء اليمنيات غير قادرات على الحصول على قرض مصرفي بمفردهن دون الحصول على مساعدة من الزوج، أو ولي الأمر.[1]

---

(1) البنك الدولي، وضع المرأة اليمنية من الطموح إلى تحقيق الفرص، مايو 2014، ص37

5- التعليم:

تتفق معظم المبحوثات في "أن هناك علاقة ارتباط قوية بين المستوى التعليمي للمرأة، وبين التمكين الاقتصادي لها، فالمرأة المُؤهّلة تأهيلًا علميًا مناسبًا تكون أكثر قدرة على الحصول على فرصة عمل أفضل، وبأجر أفضل من المرأة غير المؤهّلة."

وقد اتسعت قاعدة التعليم في محافظة تعز خلال الـ3 العقود الأخيرة، وتزايد معدّل التحاق الفتيات بالتعليم الأساسي، والثانوي، والعالي بشكل مُطّرد، الأمر الذي عزّز من دور المرأة في الحياة العامة وفي العملية التنموية.

فالتعليم يعمل على إكساب المرأة المعارف، والمهارات الأساسية، ويعزّز من فرص حصولها على العمل الذي يتلاءم مع قدراتها، وتخصّصها.

وترى إحدى المبحوثات إن "الأمية، وانخفاض المستوى التعليمي من أكثر المُعيقات التي تواجه التمكين الاقتصادي للنساء، ومشاركتهن في مواقع صنع القرار."

تشير الأرقام إلى أن الأُميّة لا تزال منتشرة بين النساء بنسبة تصل إلى (39.9٪) في الحضر و(78.2٪) في الريف.

وتدلل الإحصائيات على العلاقة الطردية بين المستوى التعليمي، والمساهمة في سوق العمل، ومن ذلك ما أورده مسح القوى العاملة للعام 2013-2014:

نسبة النساء المساهمات في قوة العمل والحاصلات على التعليم الأساسي، أو ما هو أدنى من ذلك	**4.5٪**
نسبة النساء المساهمات في قوة العمل، والحاصلات على التعليم الثانوي	**14.8٪**
نسبة النساء المساهمات في قوة العمل، والحاصلات على التعليم بعد الثانوي	**62.1٪**

"جدول (7)، من إعداد الباحث استنادًا إلى بيانات مسح القوى العاملة 2013-2014"

وعلى خلاف ذلك تقلّل إحدى المبحوثات من قوة هذه العلاقة، وتُفيد بأن "حصول المرأة على أعلى المؤهلات العلمية ليس شرطًا كافيًا لتعزيز فرص

التمكين الاقتصادي للنساء، إذ تلعب عوامل أخرى، منها: النظرة الاجتماعية التقليدية، وعدم تقبُّل المرأة كشريك في العملية التنموية، واحتكار الرجل المواقع القيادية يحدّ كثيرًا من فرص التمكين الاقتصادي للنساء."

وتفيد الإحصائيات إلى أن: (79٪) من النساء اللواتي أكملن التعليم بعد الثانوي، ولا يشاركن في قوة العمل، فيما (89٪) من النساء ذوات التعليم الثانوي، ولا يشاركن في قوة العمل.

تشير بعض الدراسات إلى أن هناك عوامل أخرى متّصلة بالتعليم تلعب دورًا في التقليل من فرص المرأة في التمكين الاقتصادي، ومشاركتهن في مواقع صنع القرار، ومن ذلك:

- عدم قدرة الفتيات الريفيات على استكمال التعليم الثانوي ناهيك عن الالتحاق بالتعليم العالي.
- عدم توفّر مدارس للفتيات، وقلّة عدد المعلّمات في الريف، وضعف الاهتمام الأسري في مواصلة الفتيات لتعليمهن
- وجود فجوة جندرية بين الذكور والإناث في معدّلات الالتحاق بالتعليم العالي، إذ إن نسبة التحاق الإناث بالجامعات، والمعاهد الفنية، والمهنية لا تزال منخفضة مقارنة بنسبة التحاق الذكور، وتزداد هذه الفجوة أكثر وضوحًا في بعض الكُلّيات التطبيقية مثل: الهندسة، والعلوم التطبيقية، والعلوم الإدارية التي توفّر لخريجيها فرص عمل أفضل بالقياس لخريجي كُلّيات العلوم الإنسانية.
- وجود نظرة اجتماعية سائدة مفادها أن العلوم التطبيقية لا تُناسب طبيعة الأنثى، بخلاف العلوم الإنسانية التي تُناسبها بشكل أكثر، ويُفضي هذا إلى تحديد جندري لمجالات عمل المرأة، إذ غالبًا ما ينحصر في قطاع التعليم، وقطاع الصحة، والعمل المكتبي في الدوائر الحكومية.

6- **الزواج ومعدل الخصوبة:**

تذهب بعض المبحوثات إلى القول: "إنّ زواج المرأة يضعف قدرتها في المساهمة في سوق العمل، فالكثير من النساء غير المُتزّوجات يضطررن لترك أعمالهن بعد الزواج، أو بعد الإنجاب، وذلك إما لعدم استطاعتهن التوفيق بين المسئوليات الأسرية، والمتطلبات المهنية، أو الخضوع لضغوط بعض الأزواج الذين يضغطون على زوجاتهم لترك العمل، والتفرُّغ للأعمال المنزلية."

وحول تأثير معدل الخصوبة على المشاركة الاقتصادية للنساء، **تذهب بعض المبحوثات إلى القول:** "إنّ زيادة عدد الأطفال تضاعف من الأعباء الملقاة على كاهل المرأة، وتدفعهن للتنازل عن طموحاتهن الاقتصادية، والمهنية."

ويمثّل معدّل الخصوبة في اليمن بحوالي (3.7) ولادات لكلّ امرأة، وهو المعدّل الأعلى في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.(1)

- **العوامل الاقتصادية والمؤسّسية:**

تأتي العوامل الاقتصادية في المرتبة الثانية من حيث تأثيرها على مستوى مشاركة المرأة في سوق العمل، وفي التمكين الاقتصادي، ويمكن إيضاح أهم هذه العوامل على النحو الآتي:

1- **العمل غير المأجور:**

ترى إحدى المبحوثات: إن "عمل المرأة في المنزل، والقيام بالمهام المنزلية، ورعاية الأطفال يُعدُّ عملًا شاقًا، ويسبب إرهاقًا كبيرًا للمرأة، ومع ذلك لا تحصل على أيّ أجر مقابله، بينما الرجل يستحوذ على الأجر بكامله"، **وتضيف قائلةً:** "وهذا يمثّل أكبر ظلم للمرأة!".

---

(1) البنك الدولي، مرجع سابق، الملخص التنفيذي

تتجاهل الاتجاهات المهيمنة في الدراسات الاقتصادية عمل المرأة غير المأجور، وتنظر لقوة العمل كما لو كانت موردًا طبيعيًا لا يحتاج إلى إنتاج، أو إعادة إنتاج.

تشير بعض الدراسات إلى أن المرأة الريفية تساهم في العمل في الزراعة بنسبة كبيرة تصل إلى (83.5٪)، غير أن هذه المساهمة لا تعدو أن تكون عملًا في مِلكيات، وحيازات زراعية عائلية صغيرة.

إنّ العمل غير المأجور يعدُّ عملًا غير منظور لأنه لا يتم احتسابه ضمن القوة العاملة، وضمن الناتج المحلّي الإجمالي.

2- التحديد الجندري للأنشطة الاقتصادية:

تتفق معظم المبحوثات على أن "طبيعة الأنشطة الاقتصادية التي تمارسها المرأة الحضرية محدودة بالقياس للأنشطة التي يمارسها الرجل، وهذا يعود إلى طبيعة الأطر الثقافية، والمعايير الاجتماعية التي تحدّد للمرأة الحضرية مجالات عمل معيّنة، أبرزها: قطاع الخدمات، والتعليم، والصحة، والأعمال المكتبية في الدوائر الحكومية، والقطاع الخاص، وتحجب عنها العمل في المجالات الأخرى."

وهو ما تبيّنه الإحصائيات الرسمّية التي تشير إلى أن نسبة المُشتغِلات من النساء في قطاع الخدمات تبلغ (34.9٪) و (12.7٪) في قطاع الصناعة، فيما يستأثر قطاع الزراعة بالحصّة الوافرة (51.3٪).[1]

3- التمييز الوظيفي، والمهني ضدّ النساء:

تذكر بعض المبحوثات إن النساء العاملات في القطاع الحكومي والقطاع الخاص يُمارَس عليهن تمييز وظيفي ومهني:

- **تقول إحدى المبحوثات إن "هناك تمييزًا في فرص الالتحاق بالعمل،** حيث غياب العدالة وتكافؤ الفرص أمام النساء للحصول على الوظائف، إذ يفضّل

---

(1) مسح القوى العاملة 2013- 2014، مرجع سابق

بعض أرباب العمل في القطاع الخاص عمل الرجال مقابل عمل النساء، بسبب النظرة السلبية السائدة في المجتمع التي تعتبر المرأة أقلّ إنتاجية من الرجل، وأن عمل المرأة ثانوي، وغير ضروري، الأمر الذي يؤدي إلى منح الرجل الأولوية في التوظيف."

- **فيما أشارت مبحوثة أخرى إلى "التميز في الأجور والمكافآت**، واعتبرت أن أحد عوامل الفجوة في الدخل هو التمييز المهني حسب نوع الجنس، فأجور النساء، والرجال تختلف بسبب اختلاف مهن كلٍّ منهما، حيث تعمل النساء في أنشطة متدنية الإنتاجية مقارنة بالرجال، كما أنهن يُحصرن في مجالات ومهن معينة، أغلبها في القطاع الخدمي، وفي الأعمال المكتبية."
- **كما تبيّن بعض المبحوثات أن "فرص النساء العاملات في الترقّي** تقل عن فرص الرجال". **وتعزو المبحوثات السبب في ذلك إلى** "تدنّي فرص الحصول على التأهيل والتدريب الذي يمكنهنّ من تنمية قدراتهنّ، ومهاراتهنّ، وبالتالي يعزّز فرصهنّ في تولّي مواقع إدارية."

4- المِلكية، والوصول إلى الموارد الاقتصادية:

يتضمّن الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة (SDGs) "تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء، والفتيات"، وتتضمّن المساواة بين الجنسين "منح المرأة حقوقًا متساوية في الموارد الاقتصادية، وكذلك في الوصول إلى المِلكية، والتحكّم في الأراضي، وغيرها من أشكال الملكية، والخدمات المالية، والميراث، والموارد الطبيعية، وفقًا للقوانين الوطنية."

وتشير مبحوثة إلى أن من بين أسباب ضعف التمكين الاقتصادي للمرأة هو "حرمان المرأة من الملكية، والحصول على حقها في الميراث."

ويتفق هذا الرأي مع بعض الدراسات السابقة التي تؤكّد على أن المرأة اليمنية "ما زالت تعاني من عدم الحصول على العديد من حقوقها، وبالذّات ميراثها،

وذلك بسبب الأعراف القبلية اليمنية، وغياب العدالة، والقضاء مما يؤثّر لاحقًا على عملية تمكينها.(1)

وعلى الصعيد ذاته، تواجه المرأة صعوبة في الحصول على التمويل، والقروض المصرفية، **فقد أشارت مبحوثة إلى** "وجود عوائق كبيرة في الحصول على التمويل بسبب انعدام ثقة المُموّلين بصاحبات المشاريع الاقتصادية، بالإضافة إلى عوامل اجتماعية."

وتشير دراسة إلى أن (89٪) من النساء اليمنيات لا يستطعن الحصول على قرض مصرفي بمفردهن دون الحصول على مساعدة من الزوج، أو ولي الأمر. ولا يوجد لدى أكثر من (90٪) من النساء مُدّخرات مالية، أو مِلكية لعقارات.(2)

كما تشير ذات الدراسة إلى أنه تقل احتمالية قيام سيّدات الأعمال بتسجيل أعمالهن بصورة رسمية ويواجهن أيضًا صعوبات في جمع رأس المال، وتوفير عقارات، كضمانات للبنوك من أجل الحصول على قرض. وفوق كل هذا تأتي العوامل الثقافية، فالدور الريادي للمرأة أو تبوؤها مناصب في القطاع الخاص مُقيّد أيضًا، نتيجة للتعقيدات الإدارية، والحصول على التمويل.(3)

5- تدنّي مستوى بيئة العمل:

إنّ من بين أهم العوامل التي تقلل من فرص التمكين الاقتصادي للنساء عدم توفر بيئة عمل صديقة للمرأة، **هذا ما تشير إليه إحدى المبحوثات حيث تؤكد** على أن "إحجام الكثير من النساء عن الاستمرار في سوق العمل يعود إلى عدم وجود حضانات لرعاية الأطفال، وصعوبة التنقّل وعدم توفّر المواصلات، خصوصًا للنساء اللائي يعشن في الضواحي والأرياف، بالإضافة إلى تعرّض النساء للتحرّش أثناء الذهاب إلى موقع العمل، وتعرّضهن لمضايقات في مكان العمل."

---

(1) ناهد عبدالرحيم أحمد عبدالغني، التمكين الاقتصادي للمرأة اليمنية خلال الفترة 2000-2010، مجلة الدراسات العليا، جامعة النيلين، المجلد (10)، العدد (9)، ديسمبر 2017، ص56

(2) البنك الدولي، مرجع سابق، ص37

(3) المرجع نفسه، ص38

وتمثل التحرّشات والمضايقات التي تتعرض لها النساء العاملات، سواء في أماكن العمل، أو في طريق الذهاب والإياب من العمل، وإلى المنزل سببًا آخر يدفع النساء إلى الانسحاب من سوق العمل، **وتسرد إحدى المبحوثات "مالكة متجر لصيانة الكمبيوترات والجوالات" بمدينة تعز** عن موقف مُؤلم تعرّضت له في مكان عملها، إذ تقول:

"عند افتتاحي للمحل كانت هناك نظرة سلبية من أفراد المجتمع تجاهي، وتعرّضت لمضايقات كثيرة وكلام جارح، أحيانًا يقتحم المحل مجانين (أشخاص مُختلّون عقليًا)، وأحيانًا أتعرّض للتحرّش، فذات مرة اقتحم أحد الشباب المحل، وكان يرتدي معوز (زي يمني تقليدي) وقام بالتعرّي أمامها!!"

6- الخصخصة، وبرامج الإصلاح الاقتصادي، والتكيّف الهيكلي:

بدأ انتهاج سياسات الخصخصة، وبرامج الإصلاح الاقتصادي، والتكيّف الهيكلي (Economic Reform and Structural Adjustement Program) في اليمن عام 1994، كاستجابة لشروط مؤسسات الإقراض الدولية: صندوق النقد، والبنك الدوليين (IMF & WB)، وقد نتج عن تطبيق هذه السياسات تأثيرات وخيمة على الاقتصاد الوطني، فقد دمرت مؤسسات القطاع العام وبيعت بعضها للقطاع الخاص، وجرى تسريح أعداد كبيرة من العاملين، والعاملات من هذه المؤسسات، وتركهم يواجهون الفقر، والبطالة.

يذكر د. توفيق مجاهد سالم أنه جرى تسريح الآلاف من النساء في مدينة عدن من أعمالهن، ومن ثمّ فقدان مصادر الدخل الوحيدة التي كانت تكفل لهن العيش في حياة حرّة وكريمة.

كما أدت هذه السياسات إلى دخول أعداد كبيرة من النساء في حالة من الإفقار الشديد، والمستمر، ويعانين من ظروف الاستبعاد بمستوياته المختلفة: الاقتصادي، والسياسي، والاجتماعي... إلخ.[1]

(1) توفيق مجاهد سالم، الاستبعاد الاجتماعي للنساء في عدن، المؤسسة اليمنية للدراسات الاجتماعية، صنعاء، 2013، ص79

وتخلُص دراسة أخرى إلى ذات النتيجة ف "التأثير السلبي لبرنامج الإصلاح الاقتصادي، والتكيّف الهيكلي بشكل أكبر كان على المرأة مقارنة بالرجل، مما يجعلها تتجه للقطاع غير الرسمي، لتقلص فرص التشغيل، بسبب سياسة الخصخصة."(1)

7- ظاهرة تأنيث الفقر:

تشير ظاهرة تأنيث الفقر إلى أن معدّلات الفقر في أوساط النساء تتزايد بشكل أكبر من الرجال، فوفقًا لإحصائيات حديثة تتجاوز نسبة الفقر في أوساط النساء (87٪)، وترجع أسباب هذه الظاهرة إلى انعدام المساواة بين الجنسين في الدخل، والملكية، وتحيّز سوق العمل ضد النساء حيث يفضّل الكثير من أرباب العمل سواء في القطاع الخاص أو القطاع غير المنظّم تشغيل الرجال عن النساء، بسبب الاعتقاد الخاطئ بأن الرجل أقدر على تحمّل أعباء العمل أكثر من المرأة.

تقول إحدى المبحوثات: إنّ "الفقر يمثّل أكبر المعيقات التي تعيق النساء في تحقيق طموحاتهن الاقتصادية، وفي تحقيق الاستقلال المالي، ولهذا يبقين متكلات على الرجال، مما يكرّس تبعيتهنّ وخضوعهنّ للسلطة الذكورية."

8- النساء والقطاع غير المُنظّم:

إن اتساع ظاهرة الفقر، وبروز ظاهرة تأنيث الفقر دفع بكثير من النساء، والفتيات إلى العمل في القطاع غير المُنظّم، وهو قطاع غير محمي، علاوة على غياب برامج التغطية للخدمات الاجتماعية الموجهة للعاملات في هذا القطاع، كما أنهن يعملن في ظروف بيئة عمل صعبة.(2)

---

(1) ناهد عبدالرحيم أحمد عبدالغني، مرجع سابق، ص45

(2) عبدالقادر علي عبده، عمل المرأة في القطاع غير الرسمي، مجلة قضايا اجتماعية، صنعاء، المركز اليمني للدراسات الاجتماعية وبحوث العمل، العدد (21) مارس 2010، ص70

كما يواجهن مشكلات تتصل بالأجور، والحوافز، وغياب فرص حصولهن على المزايا المختلفة التي تؤمّنها بعض هذه القوانين، فضلًا عن عملهن في بيئة عمل مواتية لا تحقق لهن فرص الحماية التشريعية، والقانونية الكافية وانعدام الخدمات الاجتماعية والتأمينية التي تحظى بها مثيلاتهن في القطاع المُنظّم.[1]

وتشير التقديرات إلى أن النسبة الأكبر من النساء يعملن في القطاع غير المنظّم، تتخذ أشكالًا وصورًا مختلفة:

- إما بائعات على قارعات الطريق، مثل: بيع القات، وبيع أصناف من الخبز: "اللحوح، والخمير، والفطير"، والمشاقر وبعض الفواكه، والخضراوات، وقد رصد الباحث أماكن انتشار أولئك النسوة في مدينة تعز، حيث تنتشر العشرات من النساء البائعات في الأسواق التقليدية القديمة أبرزها: باب موسى، الباب الكبير، السوق المركزي، سوق دي لوكس، وسوق بير باشا، وسوق الضباب.
- البيع في المتاجر، والمولات، وهذه ظاهرة جديدة ظهرت خلال الست السنوات الماضية، حيث بدأت النساء بافتتاح متاجر لهن لبيع الأقمشة، والإكسسوارات، وأدوات التجميل، كما بدأت بعض النساء في اقتحام مجالات أخرى كانت مغلقة للرجال فقط، مثل: افتتاح متاجر خاصة بصيانة الهواتف الجوّالة، وصيانة أجهزة الكمبيوتر، والطاقة الشمسية، ومحلات التصوير الفوتوغرافي، وكذلك محلات أخرى عبارة عن مقاهٍ لتقديم الوجبات وأماكن للاسترخاء، أشهرها: مقهى مَزَجان، ومقهى دَكَّة، وغيرها، وكل هذه المحلات تعود مِلكيتها لنساء، ويَقُمن بإدارتها بأنفسهن.
- كما تعمل الكثير من النساء في الخياطة، والتطريز، والكوافير، والنَّقش وإعداد الأطعمة من داخل المنازل، وبحسب دراسة سابقة فإن نسبة كبيرة من النساء

---

(1) المرجع نفسه، ص70-71

يفضلن العمل من المنازل باعتباره يوفر لهنّ مُميّزات، وتسهيلات عديدة، وبخاصة لدى الأسر المحافظة التي لا ترى ضرورة لخروج فتياتهن، أو نسائهن للعمل خارج المنزل، حيث يَكُنَّ عُرضة بصفة دائمة للمضايقات والتحرّشات، كذلك توفير تكلفة تشغيلية، ويساعد ذلك على توفير ظروف أفضل، وأكثر ملاءمة لبقية أفراد الأسرة، وأكثر ملاءمة للعناية بالأطفال، ويحمي المرأة من المضايقات.[1]

- وكشفت الدراسة ذاتها أن نسبة كبيرة من النساء يعملن في مشروعات خاصة، يعملن لحسابهن الخاص، وهذا يعطي دلالة واضحة على التقدم الذي لحق بعمل النساء اللاتي يعملن لحسابهن الخاص، والذي يمكن أن يؤدي إلى تمكينهن الاقتصادي، والاجتماعي ويمنحهن درجة كبيرة من الاستقلال في اتخاذ القرار.[2]

9- النساء والقطاع الخاص:

تشير بعض الدراسات إلى أن القطاع الخاص يمارس تمييزًا واضحًا ضد النساء من ناحية عدم توفير الظروف الأفضل لعمل المرأة، بل العكس كانت النساء أول ضحايا الخصخصة بسبب اشتراطها، واحتياجاتها للأيدي العاملة الماهرة، والمُدرَّبة فنيًا، والتي تفتقر إليها النساء، ومن جانب آخر يتجنب القطاع الخاص تشغيل النساء بسبب الامتيازات القانونية التي يحظين بها في قوانين العمل، والخدمة المدنية تقديرًا لدورهن الإنجابي، كأمهات، وزوجات، مثل تخفيض ساعات عمل النساء الحوامل، أو المُرضعات، إضافة إلى إجازة الوضع، وعِدّة النساء المتوفّون أزواجهن.[3]

---

(1) المرجع نفسه، ص75

(2) المرجع نفسه، ص77

(3) ناهد عبدالرحيم أحمد عبدالغني، ص68

فضلًا عن ذلك، تقضي المرأة العاملة في القطاع الخاص ساعات عمل أطول من نظيرتها العاملة في المؤسسات الحكومية؛ إذ تصل ساعات العمل من 8 إلى 10 ساعات يوميًا، كما تستبعد من فرص التدريب، والتأهيل، والترقّي، وشَغل المواقع القيادية رغم امتلاكها المُؤهّلات، والكفاءة، فكما تشير دراسة سابقة إن الدور الريادي للمرأة، أو تبوءها مناصب في القطاع الخاص مُقيّد نتيجة للتعقيدات الإدارية، والحصول على التمويل.(1)

- **العوامل التشريعية والقانونية:**

توجد بعض القوانين المُتعلّقة بالتمكين الاقتصادي للمرأة، وأبرزها قانون العمل اليمني رقم (5) لسنة 1995، وتعديلاته في سنة 2003م، وكفل القانون في مواده: (2، 42، 43، 44، 45، 46، 47) حقوق المرأة العاملة ولاسيما:(2)

- مساواة المرأة مع الرجل في كافة شروط العمل، وحقوقه، وواجباته، وعلاقاته، دون أيّ تمييز.
- التكافؤ بين الرجل، والمرأة في الاستخدام، والترقّي، والأجور، والتدريب، والتأهيل، والتأمينات الاجتماعية.
- إجازة الأمومة والمقدرة ب 60 يومًا مدفوعة الأجر.
- فترات الرضاعة.
- تخفيض ساعات العمل عند اللزوم، فمثلًا حدّد ساعات عمل المرأة اليومية بخمس ساعات إذا كانت حاملًا في شهرها السادس، أو إذا كانت مُرضعًا حتى نهاية الشهر السادس.
- عدم جواز تشغيل المرأة ساعات عمل إضافية اعتبارًا من الشهر السادس للحمل، وخلال الستة الأشهر التالية لمباشرتها العمل بعد تمتّعها بإجازة الوضع.

---

(1) البنك الدولي، ص38

(2) للاطلاع على نصوص المواد المذكورة، انظر الملحق

- حظر تشغيل النساء في الصناعات، والأعمال الخَطِرة، والشَّاقة، والمُضرّة صحيًا واجتماعيًا.
- حظر تشغيل النساء ليلًا باستثناء شهر رمضان.

تُصرّح إحدى المبحوثات بالقول: "على الرغم من تقدُّمية هذه النصوص، وكفالتها لحقوق المرأة ومساواتها بالرجل في العمل، إلا أن هذا الأمر ليس كافيًا، فالعِبرة ليست في النصوص، بل في مدى تطبيق هذه النصوص على أرض الواقع".

وترى مبحوثة أخرى إن "المشكلة في التشريع اليمني هو خلوّه من المواد التي تميّز المرأة تمييزًا إيجابيًا، خاصة في ظِلّ واقع اللامساواة بين الرجل والمرأة. فالتمييز الإيجابي هو آلية من آليات تمكين المرأة، وضمان حقوقها."

يتضح إذن إنّ هناك تناقضًا صارخًا بين مبادئ المساواة كما ينصُّ عليها قانون العمل، وما بين تطبيقها في واقع حياة النساء في اليمن. وهذا يشير إلى أن المعايير الاجتماعية المُتعلّقة بدور المرأة خارج المنزل تُؤثّر على هذه المخرجات.[1]

وينصُّ قانون العمل "**على المؤسسات العامة، والخاصة التي تستخدم خمسين عاملة فأكثر في منشأة واحدة أن تنشئ أو تعهد إلى دار للحضانة بإيواء أطفال العاملات بالشروط والأوضاع التي تحدّد بقرار من الوزير.**" وبالرغم من ذلك، هناك تقارير تشير إلى عدم توفير هذه الخدمات أو توفرها بجودة متدنّية، مما يجعل النساء يفضلن ترك العمل. كما يحق للنساء الحصول على إجازة أمومة مدفوعة الأجر بالكامل لمدة 60 يومًا تُدفع من قبل صاحب العمل بموجب قانون الخدمة المدنية و70 يومًا بحسب قانون العمل. وبموجب القانون، لا يجوز تشغيل النساء ليلًا إلا في شهر رمضان، كما يحظر تشغيل النساء في الصناعات، والأعمال الخَطِرة، والشَّاقة، والمُضرّة صحيًا، واجتماعيًا. وتعمل هذه القواعد بالإضافة إلى ارتفاع

(1) البنك الدولي، مرجع سابق، ص32

معدّلات البطالة لدى الذكور، والمعايير التي تحكم عمل المرأة على الحد من فرص النساء الباحثات عن عمل.[1]

كما أن بعض القوانين تعيق بشكل مباشر قدرة النساء على الوصول إلى الفرص الاقتصادية. فعلى سبيل المثال، وبموجب قانون الأحوال الشخصية لسنة 1992، يتوجّب على النساء طاعة أزواجهن. كما يتوجّب على المرأة المتزّوجة الحصول على موافقة ولي أمرها الذكر لتقديم طلب للحصول على جواز السفر. ومنذ 1998، يتوجب على النساء المتزوجات الحصول على إذن من الزوج للعمل خارج المنزل.[2]

ثانيًا: العوامل الذاتية:

ترتبط هذه العوامل بمدى فهم وإدراك المرأة لذاتها، ولكينونتها، ومدى استيعابها للتحدّيات التي تواجهها، ومدى قدرتها على مواجهة هذه التحدّيات من عدمها.

ترى إحدى المبحوثات أن من "أهم المعوّقات والتحدّيات التي تواجه المرأة، هي المرأة نفسها ونظرتها لنفسها، وعدم تقديرها لذاتها، وقدراتها، بالإضافة لعدم تقبّلها لتواجد شريكتها المرأة في الكثير من مواقع صنع القرار، لأنها بحسب المبحوثة اعتادت أن تبقى تابعة للرجل، وعندما تجد امرأة ناجحة فإنها ترى ذلك تجاوز للدور النمطي الذي حدّده المجتمع سلفًا، وأصبح برمجة عقلية لا تستطيع المرأة تجاوزها."

وهذه الملاحظة تتفق مع بعض الدراسات التي تؤكّد على أن غياب وعي المرأة بذاتها، ودورها يقودها إلى تدعيم التمييز القائم على أساس النوع، والعمل

(1) المرجع نفسه، ص36

(2) المرجع نفسه، الملخص التنفيذي

ضدّها، وعلى تناقله عبر الأجيال بالأساليب، والطرائق الخاطئة للتنشئة الاجتماعية.(1)

بل إن الكثير من النساء يُسلّمن بالنظرة المنقوصة، والقاصرة تجاههن، تلك النظرة التي تحصر المرأة في أدوار معينة. فهي أم، وهي زوجة، ولا تكون مثالية ما لم تستوفِ هذه الشروط اللازمة للقيام بهذه الأدوار. فالمرأة تكون مثالية عندما تكون قابعة في بيتها لا تغادره، حيث تتفرّغ للشؤون الخاصة من طبخ، وتنظيف، وتربية أطفال، فهي مثالية عندما تلتزم بالتقسيم الاجتماعي للعمل، هذا التقسيم الاجتماعي غير العادل، واللامتكافئ بين الجنسين. وهي مثالية في عيون الرجال عندما لا تتعدى حدود الفضاء، فلا تتدخل في الفضاء العام. وهي مثالية عندما لا تكون مواطنة، أي عندما تكون غائبة، وغير مشاركة في الشأن العام. وهي مثالية عندما تعترف بسلطة الرجل.(2)

إن ما يؤسف له هو أن المرأة تتماهى مع هذه النظرة القاصرة في كثير من ملامحها وخطوطها وألوانها وظلالها، مع صورة المرأة المثالية في عيون الرجال (...) فهي لا تتكلّم، ولا تقيّم دورها ومكانتها إلا بالاستناد إلى معايير ذكورية مهيمنة. فهي تنتقص حقها، وذاتها من دون أن تعلم.(3)

(1) غادة محمد أحمد يونس، تمكين المرأة والأداء البرلماني: دراسة ميدانية لعينّة من الدوائر الانتخابية في مصر، مجلّة إضافات، بيروت، الجمعية العربية لعلم الاجتماع، العددان (26-27)، ربيع- صيف 2014، ص105

(2) ميسون العتوم، مرجع سابق، ص76

(3) المرجع نفسه، ص77

المبحث الخامس

علاقة التمكين الاقتصادي للنساء بالمشاركة

في مواقع صنع القرار:

تتفق معظم المبحوثات على أن "التمكين الاقتصادي للنساء يلعب دورًا إيجابيًا كبيرًا في تحقيق الاستقلالية المالية للمرأة، وفي تعزيز ثقتها بقدراتها على تحمّل المسؤولية، واتخاذ القرار، كما يعمل على تنمية قدراتها الذاتية والإدارية، ويساعدها على التحرّر من بعض القيود الاجتماعية، ويجعل منها امرأة مُنتجة، ومُعتمدة على نفسها، بدلًا من أن تبقى عالة أو مُتكِلة على الرجل".

وحول أثر التمكين الاقتصادي على مشاركة المرأة في مواقع صنع القرار الأسري تقول إحدى المبحوثات: "إنّ التمكين الاقتصادي يعزّز من قدرة المرأة على اتخاذ القرارات في الأسرة، فالمرأة التي تمتلك مصدر دخل خاصًا بها، وتساهم في الإنفاق على الأسرة تكون أكثر قدرة على فرض شخصيتها على الآخرين بقوتها الاقتصادية."

وتستدرك بالقول: "ولكن هذه المشاركة تبقى ضمن الحدود التي يتقبّلها الطرف الذكوري الآخر".

أما عن علاقة التمكين الاقتصادي بمشاركة المرأة في مواقع صنع القرار في المؤسسات الرسمية، **تذهب بعض المبحوثات إلى التقليل من شأن هذه العلاقة،** وتصرّح إحداهن بالقول: "مهما كانت المرأة متمكّنة اقتصاديًا، إلا أن مشاركتها في صنع القرار في المؤسسات الرسمية تبقى شكلية". **وتعزو بعض المبحوثات**

السبب إلى "وجود عوائق مؤسّسية وثقافية واجتماعية تحوُل دون إشراك النساء في هذه المواقع".

وهذا ما تؤكّده بعض الإحصائيات التي حصل عليها الباحث حول واقع تمثيل النساء في مواقع صنع القرار في المؤسّسات الحكومية، ويمكن إيضاحها على النحو الآتي:

واقع تمثيل المرأة في المؤسّسات الرسمية:

أولًا: في المؤسّسات المنتخبة:

المؤشر	النسبة	الوصف
23	100٪	عدد أعضاء المجالس المحلّية بمحافظة تعز.
23	100٪	تمثيل الذكور في المجالس المحلّية بمحافظة تعز.
0	0٪	تمثيل النساء في المجالس المحلّية بمحافظة تعز.

"جدول (8): من مقابلة الباحث مع مسؤول في السلطة المحلية"

ثانيًا: في المؤسّسات غير المنتخبة:

المؤشر	النسبة	الوصف
9	100٪	المواقع القيادية في السلطة المحلية (المحافظ + 8 وكلاء).
8	88.9٪	تمثيل الذكور في قيادة السلطة المحلية.
1	11.1٪	تمثيل الإناث في قيادة السلطة المحلية.
19	100٪	عدد مدراء عموم المكاتب التنفيذية في محافظة تعز.
18	94.7٪	المدراء العموم من الذكور في المكاتب التنفيذية.
1	5.3٪	المدراء العموم من الإناث في المكاتب التنفيذية.
23	100٪	عدد مدراء عموم المديريات في محافظة تعز.
86	100٪	عدد المكاتب في السلطة المركزية بمحافظة تعز.
84	97.7٪	مدراء العموم من الذكور في مكاتب السلطة المركزية.
2	2.3٪	مدراء العموم من الإناث في مكاتب السلطة المركزية.

"جدول (9): من مقابلة الباحث مع مسؤول في السلطة المحلية."

من الجدولين السابقين، يتضّح أن من بين (160) موقعًا قياديًا بمحافظة تعز، تشغل النساء فيها (4) مواقع فقط، أي بنسبة (2.5٪) فقط، مقابل (156) موقعًا يحتكرها الرجال، وبنسبة (97.5٪).

أسماء النساء القياديات في المؤسسات الرسمية:

الاسم	الموقع القيادي
د. إيلان عبدالحق	وكيل المحافظة لشؤون الصحة.
ميسون النجاشي	مدير عام مكتب السياحة.
صباح محمد سعيد	مدير عام مركز محو الأمية.
وفاء الصلوي	مدير عام الشؤون القانونية في ديوان المحافظة.

"جدول (10): من مقابلة الباحث مع مسؤول في السلطة المحلية."

من المؤشّرات السابقة يتضّح بجلاءٍ تام أنّ هناك ضعفًا كبيرًا في تمثيل النساء في مواقع صنع القرار بالمؤسسات الرسمية بمحافظة تعز، وهذا يعود إلى أسباب مختلفة، **فوفقًا لإحدى المبحوثات** فإنّ "المرأة لا تزال بنظر المجتمع غير مُؤهلّة لتولّي المواقع القيادية، وأن مكانها الطبيعي هو البيت، والقيام بالأعمال المنزلية"، **وترى مبحوثة أخرى** أنّ "الأمر لا يقتصر فقط على الصورة النمطية للمرأة من قِبَل المجتمع، بل إنّ المرأة نفسها تُساهم في إضعاف مشاركتها في مواقع صنع القرار، ففي الانتخابات تذهب المرأة في الغالب للتصويت للرجل، ولا تُصوِّت للمرأة."

وتذهب مبحوثة ثالثة إلى أن "الرجال الكُهُول يحتكرون مواقع صنع القرار، ويستبعدون النساء والشباب، لأن هذه المواقع تُشكّل لهم مصدرًا للوجاهة، والثراء."

واقع تمثيل المرأة في المؤسّسات الأهلية:

ترى إحدى المبحوثات أن علاقة التمكين الاقتصادي بمستوى تمثيل المرأة في المؤسّسات الأهلية، وبالأخص منظمات المجتمع المدني تختلف عن الوضع

القائم في المؤسّسات الرسمية، لأنّ المرأة **وفقًا للمبحوثة** "استطاعت أن تشارك بترؤسها، أو إدارتها، أو حتى مشاركتها في العديد من الأنشطة المرتبطة بقضايا مجتمعية، أو نوعية من خلال هذه المنظمات، وأصبحت ضمن هذا الإطار فاعلة، ولا يمكن تجاهلها".

فيما **تذهب مبحوثة أخرى إلى خلاف ذلك**، إذ تقول: "إن مستوى تمثيل النساء في المؤسّسات الأهلية لا يزال ضئيلًا، بسبب هيمنة الرجال على المواقع القيادية في الأحزاب السياسية، وفي المنظمات، وفي القطاع الخاص أيضًا".

وتُرجّح البيانات التي حصل عليها الباحث كَفّة الرأي الأخير، فمن بين (425) شركة، ومؤسسة اقتصادية مُسجّلة لدى الغرفة التجارية بتعز حتى ديسمبر 2020، لا توجد سوى ثلاث شركات فقط تملكها، أو تديرها نساء، أي بنسبة (0.7٪)، والبقية يُهيمن عليها الرجال!

البيان	العدد	النسبة
عدد الشركات والمؤسّسات الاقتصادية المُسجّلة لدى الغرفة التجارية حتى ديسمبر 2020.	425	٪100
عدد الشركات التي تمتلكها أو تديرها نساء.	3	٪0.7
عدد الشركات التي يمتلكها أو يديرها رجال.	422	٪99.3

"جدول (11)؛ من مقابلة الباحث مع قيادية في الغرفة التجارية."

أما في منظّمات المجتمع المدني، فالحال أفضل قليلًا.

البيان	العدد	النسبة
المنظمات والمؤسّسات والاتحادات والجمعيات المسجلة لدى مكتب الشؤون الاجتماعية والعمل حتى منتصف عام 2021	1229	٪100
المنظمات والمؤسّسات والجمعيات التي تديرها نساء	146	٪11.9
المنظمات والمؤسّسات والجمعيات التي يديرها رجال	1083	٪88.1

"جدول (12)؛ من إعداد الباحث استنادًا إلى بيانات مكتب الشؤون الاجتماعية والعمل بتعز"

والملاحظ أن المنظّمات، والجمعيات، والمؤسسات المدنية التي تُديرها نساء يغلُب عليها الطابع الخيري النسوي، والقليل منها تهتم بتنمية قدرات النساء، وبالدفاع عن حقوق المرأة، وإجراء دراسات عن قضاياها.

البيان	العدد	النسبة
المنظّمات والمؤسّسات والجمعيات التي تديرها نساء	146	100٪
الجمعيات النسوية ذات الطابع الخيري/ الخدمي	75	51.4٪
الجمعيات والمنظّمات النسوية المهتمة بمجال بناء القدرات	44	30.1٪
الجمعيات والمنظّمات النسوية ذات الطابع الحقوقي والبحثي	27	18.5٪

"جدول (13) من إعداد الباحث استنادًا إلى بيانات مكتب الشؤون الاجتماعية والعمل بتعز"

تبين المؤشّرات السابقة أن هناك ضعفًا كبيرًا في مستوى تمثيل المرأة في مواقع صنع القرار سواء في المؤسسات الحكومية، أو في القطاع الخاص، أو في منظّمات المجتمع المدني، ويعزى هذا الضعف بدرجة أساسية إلى ضعف مستوى التمكين الاقتصادي للنساء، فضلًا عن طبيعة المعايير السائدة في مجتمعنا اليمني التي تستبعد المرأة من المواقع الأساسية، وتحصرها في المواقع الهامشية.

الأمر الذي يتطلّب إجراء حزمة من السياسات، والإجراءات الرسمية، والمجتمعية الهادفة لتعزيز فرص النساء في التمكين الاقتصادي، والمشاركة في سوق العمل، وإزالة العوائق الاجتماعية، والثقافية، والمؤسسية التي تعيقها عن المشاركة في مواقع صنع القرار، وفي مقدّمة ذلك تطبيق نظام تمثيل الكوتا (30٪) للنساء في مختلف المؤسّسات الرسمية، والأهلية.

النتائج والتوصيات

أولًا: النتائج:

توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

1- هناك ضعف عام في مستوى التمكين الاقتصادي، وفي مساهمة النساء في سوق العمل وفي فرص الوصول إلى الموارد والمِلكية مقارنة مع الرجال، ويُعزى هذا الضعف إلى جملة من العوامل، والأسباب الاجتماعية، والثقافية، والاقتصادية، والمؤسّسية، والتشريعية، والذاتية، وهي عوامل تتداخل، وتتشابك، وتتضافر في إعاقة المرأة، والتقليل من فرصها في التمكين الاقتصادي، وفي المشاركة في مواقع صنع القرار.

2- هناك ضعف كبير في مستوى تمثيل النساء في مواقع صنع القرار في مختلف المؤسّسات الرسمية، والأهلية بمحافظة تعز، حيث وُجِدَ أنّ نسبة تمثيل النساء في المؤسّسات الرسمية لا تتعدّى نسبة (2.5٪) ، وأن نسبة تمثيل النساء في القطاع الخاص لا تتجاوز (0.7٪)، في حين نسبة تمثيل النساء في منظّمات المجتمع المدني أفضل قليلًا، إذ تبلغ نسبة المنظمات التي تُديرها نساء (11.9٪).

3- تلعب العوامل الاجتماعية، والثقافية بما تنطوي عليها من الهيمنة الذكورية، ووجود اتجاهات اجتماعية قاصرة تجاه المرأة، واختزال دورها في الأدوار المنزلية، والإنجابية، والضغوط، والأعباء التي تتحمّلها المرأة داخل البيت وخارجه، فضلًا عن نقص التعليم والزواج المبكّر، وارتفاع معدّل الخصوبة؛

دورًا سلبيًا على التمكين الاقتصادي للمرأة، وعلى مشاركتها في مواقع صنع القرار.

4- تؤثر العوامل الاقتصادية، والمؤسّسية على واقع التمكين الاقتصادي للنساء، وعلى مستوى مشاركتهن في مواقع صنع القرار، حيث تلعب ظاهرة تأنيث الفقر، وانعدام المساواة بين الجنسين في الدخل والملكية، وتحيز سوق العمل ضد النساء، ووجود عوائق كبيرة أمام النساء في الحصول على التمويل، وعلى الموارد المالية، والتعقيدات الإدارية، ناهيك عن تدنّي مستوى بيئة العمل، والتعرّض للتحرش، وعدم توفر حضانات لرعاية أطفال النساء العاملات؛ دورًا في انسحاب الكثير من النساء من سوق العمل وهو ما يُؤثّر سلبًا على مستوى التمكين الاقتصادي للمرأة.

5- تُؤثّر طبيعة القوانين، والإجراءات الإدارية في تخفيض مستوى مشاركة النساء في الحياة العامة، فلا تزال قوانين الأحوال الشخصية، وتقييد حرية حركة المرأة، وممارسة الوصاية عليها عائقًا أمام تمكينها اقتصاديًا، وسياسيًا، واجتماعيًا.

6- لا يقل تأثير العوامل الذاتية المتعلّقة بوعي المرأة، وطبيعة نظرتها لنفسها عن تأثير العوامل الأخرى في التمكين الاقتصادي للمرأة، وفي مشاركتها في مواقع صنع القرار.

7- على الرغم من وجود مشاريع تمكين اقتصادي تقوم بها بعض المؤسّسات الرسمية والأهلية، إلا أن هذه المشاريع تتّسم بالضَّعف، ويكتنُفها الكثير من العُيوب والثغرات، سواء على مستوى نقص التخطيط الجيد ومحدودية التمويل، أو على مستوى شمولية هذه المشاريع، وتركّزها بصورة كبيرة في المدينة، ناهيك عن نوعيتها، ففي الغالب تتركّز هذه المشاريع في الأنشطة التقليدية النّمطية، كالخياطة، والتطريز، والتدبير المنزلي، والكوافير، وصناعة

البخور، وهو ما يُكرّس التنميط الجندري للنساء، ولا يساعد على تحريرهن من القيود الاجتماعية، ولا ينمّي من قدراتهن على المشاركة في الحياة العامة.

8- ألقت الحرب بثقلها الكبير على كواهل النساء، وضاعفت من معاناتهن، وفاقمت من معدّلات الفقر، والجوع، والعنف، والبطالة في أوساطهن، وعلى الرغم من ذلك، فقد هيّأت الحرب أمام النساء، وخاصة الفتيات الشابات فرصًا في التوظيف، والعمل في قطاع المجتمع المدني، وفي القطاع الهامشي، وهو ما انعكس إيجابًا على مكانة المرأة في النسق الأسري، حيث باتت المرأة تلعب دورًا رئيسًا في صناعة القرار داخل الأسرة؛ كونها أصبحت تُساهم بشكل أساسي في الإنفاق الأسري، ولكن لم يترافق مع هذا المُتغيّر تحوّلًا على مستوى مشاركة النساء في مراكز صنع القرار، بل على العكس من ذلك، فقد انخفض مستوى إشراك النساء في المواقع القيادية سواء في المؤسّسات الرسمية أو الأهلية، وهو ما يؤكّد على أن استبعاد النساء من الحياة العامة لا يزال قائمًا، ويحتاج إلى نضال طويل وشاق، لإحداث تحوّل بنيوي وجذري.

ثانيًا: التوصيات:

- **التوصيات قريبة المدى:**

توصيات لشركاء التنمية: السلطة المحلّية، والقطاع الخاص، ومنظّمات المجتمع المدني:

1- تقديم التسهيلات الإدارية، والامتيازات الضريبية، والتمويلية للمرأة الراغبة في مزاولة أي نشاط اقتصادي.

2- إقامة الدورات التدريبية، والوِرش، والتركيز على بناء وعي المرأة، وأفراد المجتمع بأهمية التمكين الاقتصادي للنساء، وتأثيره الإيجابي على الاستقرار

الأسري، وتحقيق الرفاهية الاجتماعية، وتأثيره في التخفيف من حِدّة العنف الأسري.

3- بناء قدرات النساء، وتدريبهن، وتوفير مشاريع خاصة لهنّ تتناسب مع قدراتهنّ وإمكانياتهنّ، وبما يتناسب مع سوق العمل.

4- دعم مشاريع التمكين الاقتصادي، والمُوجّهة للمرأة، مع التركيز على المشاريع الإنتاجية والنوعية، وخاصة في المجالات التي يهيمن عليها الرجال مثل: المجالات الهندسية، والتكنولوجية، وأعمال الصيانة الإلكترونية.

5- وضع أولوية لدعم النساء المتضرّرات من الحرب، والأرامل، والمطلقات، والنساء الريفيات، والأسر الأشد فقرًا من خلال توفير مشاريع صغيرة لهنّ، وتدريبهنّ على مهارات إدارة المشاريع الصغيرة لضمان استمراريتها، وتطوّرها، ونمائها.

6- على القطاع الخاص تجسيد مبدأ المسؤولية الاجتماعية، وتقديم التسهيلات لسيّدات الأعمال، ودعم المشاريع الصغيرة المُوجّهة للمرأة.

7- عمل حملات مناصرة لقضايا المرأة، وبالأخص مناهضة التمييز، والعنف القائم على النوع الاجتماعي، وقضايا التمكين الاقتصادي، والسياسي، والاجتماعي للمرأة.

8- على وسائل الإعلام القيام بحملات إعلامية هدفها نشر الوعي بحقوق المرأة، وأهمية تمكينها الاقتصادي، ومشاركتها في العملية التنموية، وفي مواقع صنع القرار بين أفراد المجتمع بصورة عامة، وفي أوساط النساء بصورة خاصة، ولاسيما في المناطق الريفية والعشوائية.

9- إبراز النماذج الناجحة من القيادات النِّسوية في وسائل الإعلام المختلفة، لما لذلك من أهمية في تحفيز النساء الأُخريات ليحتذين حذوهنّ، وتحقيق

طموحاتهنّ المشروعة في الوصول إلى المواقع القيادية، سواء في المؤسسات الرسمية، أم الأهلية.

10- تفعيل دور الإدارات، والمؤسّسات المعنية بتنمية المرأة، وخاصة إدارة تنمية المرأة، واتحاد نساء اليمن، واللجنة الوطنية للمرأة، وتقديم كافة أوجه الدعم لها لكي تقوم بالمهام المَنُوطة بها.

- **التوصيات بعيدة المدى:**

1- رسم سياسات، وإستراتيجيات، ووضع تدابير، وإجراءات تنفيذية تهدف إلى تقليص الفجوة النوعية بين الجنسين في كافّة المؤسّسات الإدارية، والاقتصادية، والتنموية الرسمية، والأهلية، وتطبيق مخرجات الحوار الوطني التي تنص على إعطاء النساء نسبة الكوتا (30٪) في كافّة الهيئات المنتخبة.

2- وضع استراتيجيات إعلامية، وثقافية تهدف إلى تغيير الصورة النمطية السائدة تجاه المرأة، وتساهم في القضاء على التمييز الجندري، وتنشر ثقافة المساواة، والمواطنة، وإشراك المرأة في كافة المجالات.

3- إشراك النساء ولاسيما الخبيرات والناشطات في صياغة السياسات الحكومية والتنموية، وفي صياغة القوانين الخاصة بالمرأة، ولاسيما: قانون الأحوال الشخصية، وقانون العمل، وقانون الخدمة المدنية وغيرها.

4- إصدار القوانين، واللوائح اللازمة لضمان تطبيق نسبة الكوتا (30٪) لتمثيل النساء في مواقع صنع القرار في المؤسسات الرسمية، والقطاع الخاص، والأحزاب السياسية، ومنظمات المجتمع المدني.

5- توفير بيئة عمل إيجابية، وجاذبة للنساء، ووضع آليات مُيسّرة لتطبيق أشكال العمل المرن، وإلزام المؤسّسات الرسمية، ومؤسّسات القطاع الخاص بتوفير الخدمات المُساندة للمرأة العاملة مثل: دُوُر حضانات ورعاية الأطفال، والمواصلات المجانية، أو المنخفضة التكلفة.

6- العمل على إجراء مراجعة شاملة للمناهج التعليمية، وإجراء تغييرات فيها بما يؤدي إلى غرس اتجاهات إيجابية تُعلي من شأن المرأة، ومن أهمية مشاركتها في الحياة السياسية، والاقتصادية، والتنموية.

7- إصدار قانون يُجرِّم التمييز والعنف ضد المرأة، وسنّ عقوبات رادِعة لكل من يُمارس العنف ضد المرأة بأشكاله المتعددة.

8- العمل على إلغاء التمييز ضد المرأة في مجال العمل، وذلك من خلال تطبيق مبدأ المساواة في المعاملة بين الرجل، والمرأة، ودون أيّ تحيّز، وتطبيق سياسات، وإجراءات شفافة، وعادلة في مجال التوظيف، ومنح المكآفات، والترقيات، وفرص التدريب والتأهيل.

المصادر والمراجع

أولًا: الكتب:

1- المعجم الوجيز، القاهرة، مجمع اللغة العربية، 2004.
2- بيار بورديو، الهيمنة الذكورية، ترجمة: سلمان قعفراني، بيروت، المنظمة العربية للترجمة، 2009.
3- توفيق مجاهد سالم، الاستبعاد الاجتماعي للنساء في عدن، المؤسّسة اليمنية للدراسات الاجتماعية، صنعاء، 2013.
4- حمود العودي، العنف والتمييز الاجتماعي بين أشكاله الثقافية وأبعاده السياسية وموقف الإسلام منه (اليمن أنموذجًا)، صنعاء، مركز دال للدراسات، فبراير 2012.
5- مصطفى حجازي، الأسرة وصحتها النفسية "المقومات الديناميات العمليات"، الدار البيضاء المغرب، 2015.
6- هويدا عدلي (مُؤلّف ومُحرّر)، المشاركة السياسية للمرأة، فريدريش إيبرت مكتب مصر، 2017.

ثانيًا: المجلّات والدوريات:

1- عبد القادر علي عبده، عمل المرأة في القطاع غير الرسمي، مجلة قضايا اجتماعية، صنعاء، المركز اليمني للدراسات الاجتماعية وبحوث العمل، العدد (21) مارس 2010.
2- غادة محمد أحمد يونس، تمكين المرأة والأداء البرلماني: دراسة ميدانية لعينة من الدوائر الانتخابية في مصر، مجلة إضافات، بيروت، الجمعية العربية لعلم الاجتماع، العددان (26-27)، ربيع- صيف 2014.
3- ميسون العتوم، ملاحظات أولية حول المرأة الأردنية وبناء الشخصية، مجلة إضافات، بيروت، الجمعية العربية لعلم الاجتماع، العدد 19، صيف 2012.
4- نورية علي حُمّد، دراسة تمكين المرأة وسبل تدعيم مشاركتها في التنمية بدول مجلس التعاون الخليجي، البحرين، سلسلة الدراسات الاجتماعية والعمالية (48)، 2008.

ثالثًا: التقارير والوثائق والإحصائيات:

1- البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية للعام 2020، متوفر على الرابط التالي:
https://www.arabstates.undp.org/content/rbas/ar/home/library/huma_development/human-development-report-2020.html

1- البنك الدولي، وضع المرأة اليمنية.. من الطموح إلى تحقيق الفرص (تقرير)، مايو 2014، متوفر على الرابط التالي:
https://documents1.worldbank.org/curated/en/707931468334288497/pdf/878200ESW0Whit0n0ARABIC040220140web.pdf

2- التقرير السنوي الثاني عن أوضاع النساء في المنطقة العربية، متوفر على الرابط التالي:
https://cwpar.org/node/10

3- التمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة اليمنية ودورها في بناء السلام، نشرة المستجدات الاقتصادية والاجتماعية في اليمن، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، العدد (59)، أبريل 2021، متوفر على الرابط التالي:
https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/YSEU%2059-Arabic%20version.pdf

4- مسح القوى العاملة في الجمهورية اليمنية 2013 – 2014، صنعاء، الجهاز المركزي للإحصاء، منظمة العمل الدولية المكتب الإقليمي للدول العربية.

5- قانون العمل اليمني رقم (5) لسنة 1995، وتعديلاته في سنة 2003م.

رابعًا: الدراسات والمقالات المنشورة في مواقع الإنترانت:

1- الطاهر غراز وآخرون، دور التمكين الاقتصادي والاجتماعي في تجسيد التنمية المجتمعية، مجلة مدارات للعلوم الاجتماعية والإنسانية، الجزائر، المركز الجامعي غليزان، يناير 2021، متوفر على الرابط التالي:
https://www.asjp.cerist.dz/en/article/145712

2- أيهم الأسد، دور سياسات التمويل الاجتماعي في التمكين الاقتصادي للمرأة السورية (2001– 2017)، دمشق، مركز دمشق للأبحاث والدراسات "مداد"، 2019، متوفر على الرابط التالي:
http://www.dcrs.sy/sites/default/files/Upload/%D8%AF%D9%88%D8%B1%20%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A7%D8%AA%20%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%85%D9%88%D9%8A%D9%84%20%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%A7%D8%B9%D9%8A%20%D9%81%D9%8A%20%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%85%D9%83%D9%8A%D9%86%20%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A%20%D9%84%D9%84%D9%85%D8%B1%D8%A3%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A9.pdf

3- بلقيس أبو أصبع (مشرف عام)، أثر الحرب على مشاركة النساء في بناء السلام ومنظمات المجتمع المدني، صنعاء، مؤسسة أوام التنموية الثقافية، ومؤسسة القيادات الشابة، ومنظمة أوكسفام، 2017، متوفر على الرابط التالي:

https://www.mena-acdp.com/wp-content/uploads/2018/05/%D8%A3%D8%AB%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B1%D8%A8-%D8%B9%D9%84%D9%8A-%D9%85%D8%B4%D8%A7%D8%B1%D9%83%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B3%D8%A7%D8%A1-%D9%81%D9%8A-%D8%A8%D9%86%D8%A7%D8%A1-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%84%D8%A7%D9%85.pdf

4- كاميليا حلمي محمد، مفهوم تمكين المرأة (Women Empowerment) في منشأة، ورقة مقدمة في ورشة عمل "دور المرأة في العمل الخيري والتطوعي"، سبتمبر 2012، متوفر على الرابط التالي:
https://www.academia.edu/41547780/%D9%85%D9%81%D9%87%D9%88%D9%85_%D9%85%D8%B5%D8%B7%D9%84%D8%AD_%D8%AA%D9%85%D9%83%D9%8A%D9%86_%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B1%D8%A3%D8%A9_%D9%81%D9%8A_%D9%85%D9%86%D8%B4%D8%A3%D9%87

5- ناهد عبدالرحيم أحمد عبدالغني، التمكين الاقتصادي للمرأة اليمنية خلال الفترة 2000-2010، مجلة الدراسات العليا، جامعة النيلين، المجلد (10)، العدد (9)، ديسمبر 2017، متوفر على الرابط التالي:
http://repository.neelain.edu.sd:8080/xmlui/bitstream/handle/123456789/10692/4-39-10.pdf?sequence=3&isAllowed=y

6- نمر ذكي شلبي، التمكين الاجتماعي والاقتصادي للمرأة العاملة بالقطاع التعليمي، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، دمنهور مصر، المجلد (1)، العدد (53)، يناير 2021، متوفر على الرابط التالي:
https://jsswh.journals.ekb.eg/article_143677_d4c831a64b404ab8d9ffe5eaf335f249.pdf

7- نوف نشمي حسن العجمي، تحديات تمكين المرأة الكويتية في ضوء التغيرات السياسية الحالية، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، الكويت، المجلد (1)، العدد (3)، سبتمبر 2017، متوفر على الرابط التالي:
https://journals.ajsrp.com/index.php/jhss/article/download/731/690

خامسًا: المصادر والمراجع باللغة الإنجليزية:

1 – global gnder gap Report 2021, Worhd Economic Forum, https://www3.weforum.org/docs/WEF_GGGR_2021.pdf

الملاحق:

مواد قانون العمل اليمني الخاصة بالنساء العاملات:

رقم المادة	نص المادة
مادة (5)	العمل حق طبيعي لكل مواطن وواجب على كل قادر عليه بشروط وفرص وضمانات وحقوق متكافئة دون تمييز بسبب الجنس أو السن أو العرق أو اللون أو العقيدة أو اللغة وتنظم الدولة بقدر الإمكان حق الحصول على العمل من خلال التخطيط المتنامي للاقتصاد الوطني.
مادة (42)	تتساوى المرأة مع الرجل في كافة شروط العمل وحقوقه وواجباته وعلاقاته دون أي تمييز، كما يجب تحقيق التكافؤ بينها وبين الرجل في الاستخدام والترقي والأجور والتدريب والتأهيل والتأمينات الاجتماعية، ولا يعتبر في حكم ما تقتضيه مواصفات العمل أو المهنة.
مادة (43)	تحدد ساعات عمل المرأة اليومية بخمس ساعات إذا كانت حاملا في شهرها السادس أو إذا كانت مرضعًا حتى نهاية الشهر السادس، ولا يجوز تخفيض هذه المدة لأسباب صحية بناء على تقرير طبي معتمد. يبدأ احتساب ساعات عمل المرأة المرضع منذ اليوم التالي لانقضاء إجازة الوضع وحتى نهاية الشهر السادس.
مادة (44)	لا يجوز تشغيل المرأة ساعات عمل إضافية اعتبارًا من الشهر السادس للحمل وخلال الستة الأشهر التالية لمباشرتها العمل بعد تمتعها بإجازة الوضع.
مادة (45)	يحق للعاملة الحامل أن تحصل على إجازة وضع بأجر كامل مدّتها ستون يومًا. لا يجوز بأي حال من الأحوال تشغيل المرأة العاملة أثناء إجازة الوضع. تعطي العاملة الحامل عشرين يومًا إضافة إلى الأيام المذكورة في الفقرة (1)، وذلك في الحالتين التاليتين: (أ) إذا كانت الولادة متعسرة ويثبت ذلك بقرار طبي. (ب) إذا ولدت توأمًا.

مادة (46) **(أ) يحظر تشغيل النساء في الصناعات والأعمال الخطرة والشاقة والمضرة صحيًا واجتماعيًا، ويحدد بقرار من الوزير ما يعتبر من الأعمال المحظورة طبقًا لهذه الفقرة.**

(ب) لا يجوز تشغيل النساء ليلًا إلا في شهر رمضان، وفي تلك الأعمال التي تحدد بقرار من الوزير.

مادة (47) **على صاحب العمل الذي يستخدم نساء في العمل أن يعلن في مكان ظاهر بمقر العمل عن نظام تشغيل النساء.**

دسترة حقوق المرأة في وثيقة مخرجات الحوار الوطني الشامل

تمهيد:

مع انعقاد مؤتمر الحوار الوطني الشامل في 18 مارس 2013م، والذي جاء انعقاده متزامنًا مع الذكرى الثانية لمجزرة جُمعة "الكرامة" التي راح ضحيتها العشرات من شباب الثورة السلمية، إثر قيام جلاوزة نظام ما قبل الثورة بعملية هجومية همجية على ساحة التغيير بصنعاء، الحدث الذي بدا فارقًا في حياة ثورة 11 فبراير المجيدة، فارقًا من حيث بشاعته، ومن حيث تداعياته المحلّية والخارجية، إذ مهّد ذلك الحدث بداية النهاية لحكم صالح من خلال التساقط الفعلي لنظامه بانضمام قادة عسكريين، ومسئولين حكوميين لساحات الثورة، الانضمام الذي بدا في ظاهره تعبيرًا صارخًا عن إدانة أخلاقية للجريمة، لكنه في المقابل وفّر فرصة ذهبية للقوى المُنشقة "الطارئة" لكي تمتطي صهوة الثورة، وتفرض أدواتها عليها، الأمر الذي أُدخِلَ في مسار الثورة مُعطيات جديدة لم تكن في الخاطر، ولا في الحسبان.. ولسنا في مجال الحديث عنها الآن.

لقد استدعيت هذه الذكرى الأليمة في تاريخ اليمنيين بانعقاد الجلسة العلنية الأولى لمؤتمر الحوار الوطني، كي تتحوّل هذه الذكرى من تعبيراتها الأليمة إلى رمزية وطنية جديدة، تحضر فيها قيم الحوار والتوافقات السياسية، وإمكانية بناء

دولة جامعة لكل اليمنيين بديلًا عن صور الدماء والأشلاء التي أُرِيدَ بها فتح فصل دامٍ لا ينتهي..

لقد جاء الحوار الوطني تعبيرًا عن حاجة وطنية ملحة، إذ لم يكن ترفيًا سواءً من حيث الدعوة إليه، أو القضايا التي عالجها، أو من حيث دلالاته السياسية والوطنية، فهو لم يكن دعوة تَرَفِية من نظام قائم، أو طرف سياسي ما، بل فرضته الحالة السياسية، والشعبية المُعتَملة في البلاد. فالحوار هو النتيجة السياسية الطبيعية لمسار الحراك الشعبي بوجهيه (الثورة الشبابية الشعبية السلمية والحراك السلمي الجنوبي)، وهو إلى ذلك قائم على خطاب الثورة، ومطالبها المُحقّة في إحداث تغيير، وتأسيس الدولة العادلة والضامنة، الدولة التي تحقّق المواطنة المتساوية، وتصون الحريات الفردية، والجماعية، وتلتزم ببرنامج العدالة الاجتماعية.

إنّ الحوار الوطني بصيغته الراهنة قد أسّس لحالة سياسية، اجتماعية، تاريخية، وطنية جديدة، فهو قد ساهم إلى حدٍّ ما في تحرير المجال السياسي من أدوات الاستقواء، وأشكال الهيمنة لصالح مبدأ التوافق السياسي بين أفكار ومشاريع سياسية، فالأطراف السياسية، والمكونات الاجتماعية رغم تناقض مصالحها جاءت إلى الحوار برؤى سياسية واجتماعية مختلفة نابعة من الواقع الاجتماعي السياسي اليمني، وليس من خارجه هذا أولًا، وثانيًا جاء الحوار بقوى اجتماعية جديدة (الشباب، المرأة، منظمات المجتمع المدني) إلى المشهد السياسي، وأصبحت جزءًا فاعلًا فيه لأول مرة في تاريخ اليمن.

في حين أنه لم يتم التعاطي مع الأحقيّة التاريخية واللاهوتية المزعومة للقوى التقليدية في التمثيل، رغم بعض الأصوات المتبجّحة لبعض زعماء القبائل قُبيل وأثناء انعقاد المؤتمر المُطالِبة بضرورة تمثيلها، ما يُسجّل نقطة جوهرية في تغيُّر الأحوال والعلاقات السياسية لصالح بنى حديثة.

ناهيك عن أن المهمّة التي أُسندت إلى مؤتمر الحوار، وهي مهمة وطنية، سياسية، تاريخية بامتياز، رسم الأسس الدستورية، والتشريعية، والهيكلية للدولة التي يتطلّع إليها اليمنيون، أي إنجاز عقد اجتماعي جديد يعبّر عن المطالب الشعبية في تحقيق الدولة الوطنية، المدنية، الديمقراطية، الاتحادية، الحديثة. وهي مهمة ما كان لها أن تتحقق إلا بالنضالات الدؤوبة التي تصدّت لها مختلف القوى الشعبية خلال الأعوام السابقة.

كل هذه الحيثيات وغيرها تدعونا للقول بأن مؤتمر الحوار الوطني مثّل معطىً سياسيًا وطنيًا إيجابيًا ينبغي البناء، والمراكمة عليه، والتمسّك بمخرجاته وتنفيذها في سبيل تحقيق المشروع الوطني الكبير.

موقع المرأة وقضيتها في أجندة مؤتمر الحوار الوطني:

غني عن القول إنّ الأزمات السياسية تجد لها تعبيرًا واضحًا في المجتمعات النامية، ذلك أن هذه المجتمعات لم تحسم بعد معادلة السلطة والثروة، ولهذا السبب فهي تظل تنتج كل أزمة سياسية تعصف بهذه المجتمعات.

ولهذا فإن التعبير السياسي لأزمات المجتمع يجد له مساحة كبيرة في المشهد العام على حساب الإنتاج والقضايا الاجتماعية، وهذا، في نظري، سبب جوهري لاستدامة التخلّف في مجتمعاتنا..

على أن كل أزمة سياسية لها جذرها الاجتماعي، حيث لا يمكن فصل السياسي عن الاجتماعي. فأزمة المشاركة السياسية للمرأة على سبيل المثال لا يمكن فصلها عن جذرها الاجتماعي، باعتبار أن المرأة في واقعنا، تعاني الكثير لكونها امرأة.. ففي مجتمع متخلّف، ويخضع إلى "القمع المركّب"، من الطبيعي أن تُستبعد المرأة، وتُزاح، وتُهمّش، خاصةً وأن المجتمع يمتلك إرثًا ثقيلًا من ناحية الدين، والتقاليد والأعراف التي تعزّز النظرة الدُّونيّة للمرأة.

وسط هذا الواقع المتخلّف ناضلت المرأة، ولا تزال تناضل من أجل الحصول على حقّها الطبيعي في المساواة والعيش بكرامة، ونيل حقوقها المدنية، والسياسية، والاجتماعية. ولقد لعبت المرأة أدوارًا كبيرة في المشهد العام، خصوصًا خلال الحَرَاك الشعبي الثوري، حيث كانت حاضرة بقوة في ساحات الثورة، ما جعلها رقمًا صعبًا في المعادلة الوطنية، الأمر الذي فرض وجودها موضوعيًا في مؤتمر الحوار الوطني، سواءً من حيث تضمين قضية المرأة كإحدى القضايا المُدرَجة في أعمال المؤتمر، أو من حيث اعتماد نسبة الكوتا النسوية (30٪) في التمثيل، فقد أُلزمت كل القوى والمكونات السياسية والاجتماعية المشاركة في الحوار بتمثيل المرأة بنسبة لا تقل عن 30٪ في قوائمها، فضلًا عن دخول المرأة المستقلّة كمكوّن بتمثيل 40 مقعدًا، مثلها مثل أيّ حزب، أو مكوّن آخر، واعتماد تمثيل المرأة بالنسبة نفسها (أي الكوتا) في مختلف الهيئات العاملة في المؤتمر، وهو ما يثبت تواجد المرأة بشكل فعال في بنية مؤتمر الحوار الوطني، الأمر الذي جعل من مخرجات الحوار الوطني مستجيبةً إلى حدٍّ كبير للمطالب التي تنادي بها المرأة اليمنية.

حقوق المرأة في مخرجات الحوار الوطني:

لقد أكّدت تقارير مختلف فرق الحوار الوطني على الحقوق الإنسانية للمرأة، حيث وردت بنود تتصّل بالحقوق السياسية، والمدنية، وبنود أخرى تتعلّق بالحقوق الاجتماعية، والثقافية، والاقتصادية، وبالنظر إلى مخرجات فرق الحقوق، والحريات، والتنمية المستدامة، والحكم الرشيد، وبناء الدولة، سنجد أن المرأة وقضاياها حاضرة بمساحات متفاوتة في تقارير هذه الفرق، وهو ما يمكن إيضاحه على النحو الآتي:

الحقوق الاجتماعية والاقتصادية:

المرأة كائن إنساني، تمامًا كالرجل، لها من الحقوق ما له، وعليها من الواجبات ما عليه.. وممارسة التمييز ضدها، أو حصر أدوارها في نطاق معين، هي بداية الوقوع في مشكلة كبيرة.

- **الحق في المساواة:**

لقد أكّدت مخرجات بعض فرق مؤتمر الحوار الوطني على المساواة الكاملة بين المواطنين (ذكورًا وإناثًا) وتجريم أي تمييز بينهم بسبب الجنس، أو النوع، أو العِرق، أو اللغة، أو اللون، أو الأصل، أو المهنة، أو المركز الاجتماعي، أو الاقتصادي، أو العقيدة، أو المذهب، أو الفكر، أو الرأي، أو الإعاقة، كمبدأ عام وحاكم لكل الأسس والمبادئ التي تتصل بالحقوق الإنسانية. من هذا المنطلق تتحقق جوهر فكرة فردانية الإنسان، أيّ لكل فرد هُوية مستقلّة قائمة به، وهي تجسّد ذاته الخاصة المستقلّة بغض النظر عن انتمائه، أو موقعه، وهو ما يمثّل الشرط الأولي والأساسي للحرّية بمفهومها العام والخاص، فالإنسان حرّ في تحديد خياراته الحياتية، ومسئوليته الخاصة دون وِصاية من أحد.

وجاءت تقارير فريقي الحقوق والحرّيات، والتنمية المستدامة لتؤكد على الحقوق الأساسية للمواطن (ذكرًا وأنثى) في العيش الكريم، وتأمين دخل مناسب، وسكن ملائم، والحق في العمل، والحق في الحياة، وكل ما من شأنه تحقيق الكرامة الإنسانية للمرأة والرجل.

- **الحق في العمل:**

إن من الأسباب الجوهرية لاضطهاد المرأة، وتهميش دورها هو حرمانها من حقّها الطبيعي في ممارسة العمل، ذلك أن المرأة غير العاملة، في مجتمع متخلّف، تصنّف في خانة العطالة، لأن عملها غير قابل للقياس، وهذا أحد أهم أسباب استبعادها، إن المرأة حين تساهم في العملية الإنتاجية، وحين تكون أساسية في

هذه العملية، ينظر إليها، بطريقة مختلفة، لأن الإنتاج يولّد الدّخل، ولكلّ مساهم في الدّخل حقوق وواجبات، لا يمكن إنكارها من حيث المبدأ، وبالتالي فإن امتلاك المرأة لاستقلاليتها المالية، والاقتصادية ستحقق بالضرورة استقلاليتها الاجتماعية والذاتية. ومن هنا كان المبدأ الحاكم الذي يقرر حق كل مواطن (ذكرًا وأنثى) الحصول على عمل مناسب وفق مبادئ الكفاءة، والمساواة، والعدالة ليعالج أحد أهم مكامن الاختلال الاجتماعي القائم في المجتمع.

- **الحق في الحماية ضد العنف وأشكال الممارسة اللاإنسانية:**

تتعرّض المرأة لصنوف شتى من الاضطهاد، وأشكال العسف في مجتمع يعاني أصلًا من "القمع المُركّب"، هذا النوع من القمع يبدأ من النظام السياسي، وينتهي إلى أبسط علاقة اجتماعية، فالحاكم يُمارس قمعه على المواطن المحكوم، والمسئول يُمارس قمعه على الموظفين الذين يعملون تحت إدارته، والرجل يُمارس قمعه على المرأة، والمرأة تُمارس قمعها على الطفل، والطفل يُمارس قمعه على الحيوان، وهكذا..

في وضعية كهذه نجد من الصعب التعاطي مع النظرة التجزيئية لمقاربة المشكلة القائمة، لاسيما وأنها ترتبط سببيًا مع مشكلات أخرى، كالتمييز الاجتماعي المُمارَس ضد النساء مثلًا، فالتمييز الاجتماعي يقوم في الأساس على **"تعزيز حقوق طرف على حساب انتقاص حقوق الطرف الآخر"** وهو ما يتجلّى بوضوح من خلال ممارسة العنف، والاضطهاد ضد النوع الاجتماعي، وتكريس أدوات القهر، ومُصادرة الحقوق الإنسانية، وتحديد الأدوار، والخصائص، والوظائف التي تُقيّد هذا النوع بها، إذ لا ينبغي له الخروج عنها. حيث تتحدّد الأدوار الاجتماعية للنوع الاجتماعي في التقسيم القهري للعمل بناءً على النوع البيولوجي، فالذكر يُمارِس أعمالًا، ويقوم بوظائف، ويكتسب امتيازات لا يحق

للأنثى أن تحصل عليها، وهو ما يكرّس النظرة الدّونية للمرأة، وتسلب حقوقها الإنسانية حتى في مسألة حقّها في تقرير مصيرها، واختيار شريك حياتها.[1]

ويُمارَس العنف ضد النساء بمستويات عديدة، فهي مُعنّفة من قبل أسرتها، ومُعنّفة من قبل المجتمع، ومُعنّفة أيضًا من قبل القوانين، والتشريعات التي تنتقص من حقوقها، والمُتأتّية في الأصل من منظومة التقاليد، والأعراف، والعادات، والتفسيرات الدينية المغلوطة، والنظرة الاجتماعية القاصرة تجاه المرأة، ودورها في الحياة.

وإزاء ذلك جاءت مخرجات الحوار الوطني لتعالج هذه المسائل، وتضع أطرًا وأسّسًا تحمي المرأة من كل تلك الممارسات، فقد نص تقرير فريق التنمية المستدامة على إلزامية الدولة "بتمكين المرأة من ممارسة كافة حقوق المواطنة المتساوية، وإزالة التمييز، وحمايتها من أشكال العنف، وكافة الممارسات اللاإنسانية، وإصدار التشريعات المُحققة لذلك". فيما جاءت مخرجات تقرير فريق الحقوق والحريات أكثر تفصيلًا وتحديدًا، فقد تضمّن على المبادئ والأسس التالية:

1. مساواة المرأة بالرجل في الكرامة الإنسانية، والشخصية المدنية، والذّمة المالية المستقلة.
2. مساواة المرأة بالرجل في الدّية والأُرُوش.
3. ضمان حق المرأة المطلقة في السكن، في حال رعايتها لأطفالها.
4. إلزام توفير الحماية لكلّ أم، ورعاية المجتمع لها.
5. إلزام الدولة بدعم الأسرة، وحماية الأمومة، والطفولة.
6. تضمن الدولة وتتخذ كلّ الوسائل الممكنة في القضاء على أشكال العنف ضد المرأة.

(1) حمود العودي، العنف والتمييز الاجتماعي بين أشكاله الثقافية وأبعاده السياسية وموقف الإسلام منه (اليمن أنموذجًا)، صنعاء، مركز دال للدراسات، فبراير 2012

7. تضمن الدولة توفير كافة الاحتياجات الضرورية للمرأة من الحماية الجسدية، والحقوق الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، والمدنية، والسياسية.
8. وتشكيل هيئة تختص بحماية المرأة، والطفل من العنف الاجتماعي، والأُسري.
9. وتجريم الاعتداء على السلامة البدنية (ختان الإناث)، والتحرّش الجنسي، وكل أشكال استغلال المرأة الذي يُلحق ضررًا بكرامتها وإنسانيتها.

وهناك بنود أخرى متعلقة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية وردت في تقارير فريقي الحقوق والحريات، والتنمية المستدامة كـ:

1. زيادة الضمان الاجتماعي بالنسبة للمرأة المطلقة، والأرملة.
2. حق المرأة في إجازة رعاية المولود مدفوعة الأجر.
3. حق النساء في التمتّع بالحقوق ذات الخصوصية المتصلة بالحمل والولادة، واعتبار وظيفة الإنجاب وظيفة اجتماعية يتحمل عبئها الوالدان معًا، ومؤسسات الدولة.
4. إلزام الدولة بتوفير سجون خاصة للنساء وأن تعمل الدولة على إنشاء مراكز رعاية، وتأهيل النساء السجينات بعد قضاء فترة العقوبة.
5. تجريم الإتجار بالنساء اللاجئات وتجريم استغلالهن جنسيًا، وجسديًا.
6. حق المرأة في الاستثمار، وحمايتها، وتقديم التسهيلات لها، والحصول على القروض البيضاء.
7. حق المرأة المُعاقة، والمُسنّة في الحصول على الخدمات الاجتماعية الكاملة.
8. رفع الحواجز المُقيدة لحرية وحقوق المرأة، وخاصة المتعلّقة بالتفسير الخاطئ لمقاصد الشرع.

9. إلزام الدولة بتقديم دعم لصناديق الإعانات الاجتماعية الخاصة بالأمهات المُعيلات، وإلزام الدولة بإنشاء، وتأهيل، ودعم دُوُر الإيواء للعَجَزَة والمُعنّفات اللواتي لا مُعيل لهنّ ولا مأوى.
10. إلزام الدولة بالوفاء والحماية للحق في الصحة لجميع المواطنين خاصة الفئات الضعيفة، كالنساء، والأطفال، وتوفير، وإتاحة الخدمات الصحية بشكل ميسور بما يشمل الوقاية، والعلاج، والتوعية.
11. إصدار قانون للأسرة، يضمن الحقوق الإنسانية، والاجتماعية للمرأة، وحمايتها من كافة أشكال التمييز، والعنف، والممارسات اللاإنسانية، وبحيث يتضمّن هذا القانون نصوصًا تضمن حقّ المرأة في الميراث، وحقّها في اختيار شريك حياتها، وتوفير الحماية الإنسانية، والمادية، والمعنوية، والتعويضية للمرأة المطلّقة، والأرملة، وتضمين موادّ مناسبة تؤدي إلى القضاء على ظاهرة المغالاة في المهور.
12. وأخيرًا وليس آخرًا وضع سياسة وطنية تعكس صورة إيجابية للمرأة تعمل على إشاعة ثقافة خالية من التمييز ضدّها.

الحقوق السياسية والثقافية والمدنية:

إن من خصائص النظام الأبوي "البطريركي"، وفقًا ل " غيردا ليرنر "[1] أنه لا يعترف بالمرأة ككيان إنساني قائم بذاته، له خياراته، واختياراته الحرة، فهو يعتبر أن الرجال والنساء خُلِقُوا على نحو مختلف، ولهدفين مختلفين، وأنّ الرجال يمتلكون ذهنًا مفكّرًا، وذكاءً متفوقًا، وقدرة على القيادة، بالتالي من المُقدَّر عليهم أن يمثّلوا النظام والحكم، فيما النساء أدنى على المستوى الفكري، بالتالي يجب أن يُخضعنَ ويُصبحن مُتّكِلات على الرجال، وهنّ غير قادرات على التفكير والتنظيم، فهذا النظام في أحسن أحواله لا يسمح للمرأة إلا بحيّز ضيق للحركة،

(1) للمزيد: راجع: غيردا ليرنر، نشأة النظام الأبوي، ترجمة: أسامة إسبر، بيروت، المنظمة العربية للترجمة، 2013

ويختزل مهمة المرأة في الفضاء العام في زاوية ضيقة، ألا وهي خدمة الرجل، والقيام بالأعمال المنزلية. ويُصادر حقها الطبيعي في المشاركة في الحياة السياسية، وتبوؤ المراتب السلّطوية، والمدنية الرفيعة.

إنّ مبدأ المساواة بين الجنسين يُفترض به أن يكون المنطلق الأساسي، ونقطة البدء في أيّ نقاش يدور حول قضية المرأة، ولذا جاءت تقارير فرق الحوار الوطني المذكورة آنفًا مؤكّدة على هذا المبدأ، ومعززة بآليات وأسس تكرسه كمبدأ حاكم، وناظم لكلّ الحقوق الفردية، والمدنية الأخرى. ومن ذلك مثلًا أن ينص الدستور على كفالة الدولة للمرأة كافة حقوقها المدنية، والسياسية، وإلزامها (الدولة) بتمكينها من ممارسة كافّة حقوق المواطنة المتساوية، وتمكينها من المشاركة الفاعلة في الحياة السياسية بالترشُّح، والانتخاب في الانتخابات الرئاسية، والنيابية، والمحلية، والاستفتاء. والتأكيد على حقيقة أن المشاركة السياسية للمرأة هي الترمومتر الموضوعي الذي يؤشّر على مستوى وعي المجتمع لذاته، فالمشاركة هي ظاهرة مدنية حضارية.

على أن مسألة مشاركة المرأة في الحياة السياسية ليست مشكلة قانونية أو دستورية فحسب، بل مشكلة اجتماعية، ثقافية، اقتصادية، فالمجتمع الذكوري لا وظيفة له إلا تأكيد تفوق الذكر وتثبيت هيمنته على الأنثى. ومن هنا كانت العقبة المركزية في وجه التغيير الديمقراطي الصحيح في البلاد، غياب المساواة بين الرجل والمرأة بغياب المساواة في المجتمع ككل، وفي سبيل تجاوز مثل هذه المعضلة جاء الإنجاز الهام، والمميز في الإقرار بحق النساء في نسبة تمثيل 30٪ (الكوتا) في كافة السلطات، والهيئات الإدارية، والتنفيذية، والتشريعية، والقضائية، والمدنية (بما فيها الأحزاب والنقابات وكل الهيئات المنتخبة) كمبدأ دستوري حاكم ليصبح هذا الإنجاز الذي جاء بعد خلافات محتدمة بين القوى المدنية، والقوى التقليدية التي عارضت بشدة هذا القرار حقيقة موضوعية

وحدث تاريخي بالغ الدلالة والأهمية، والذي سيُمكّن المرأة من انتزاع اعتراف المجتمع، ومؤسسات الدولة بها كقوة اجتماعية فعالة، ومؤثّرة، وصانعة قرار في المشهد الوطني العام.

وتجدر هنا الإشارة إلى قرار آخر، والذي كان رحى معركة محتدمة بين القوى المدنية، والتقليدية، والذي ينص على "تحديد فترة سن الزواج للفتيات والذكور ب 18عامًا ومعاقبة كل من يخالف ذلك"، ليحقق انتصارًا حقيقيًا، وإنسانيًا للمرأة، وقضاياها العادلة.

كلّ هذه المكاسب والإنجازات بحاجة ماسة إلى آليات تنفيذية، وضامنات حقيقية كي تتحوّل من مُجرد نصوص إلى واقع مُتجسّد على الأرض.

- **الآليات الضامنة:**

إنّ الآليات الضامنة لمخرجات الحوار الوطني صارت جزءًا لا يتجزأ من موضوع الحوار ذاته، إذ لا معنى للحوار بلا ضمانات، فالحوار بدون ضمانات يصبح مجرد ثرثرة في الهواء.

منذ انطلاق قطار الحوار الوطني كنا نأمل أن يسند بإرادة وحراك شعبي ضاغط، كي يتعزّز مواقف القوى المدنية وقوى التغيير في معركتها التي تقودها ضد القوى التقليدية، والقوى التي لا تريد بناء دولة تعاقدية قائمة على أسس المواطنة المتساوية، ولأننا كنا ندرك تمامًا أن الحوار كان يجري على قاعدة التوافقات السياسية، فإن الأدوات التفاوضية ستكون هي السائدة وبالتالي، فإن الواقع السياسي اليومي يؤثر سلبًا أو إيجابًا إلى حد كبير في مسار التفاوضات القائمة، والتوصل إلى قرارات توافقية من نوعٍ ما.

وبصرف النظر عن كل ذلك، فإنّ وثيقة مخرجات الحوار الوطني والآليات التنفيذية بحاجة إلى إرادة شعبية حقيقية تسيّجها وتطالب بتنفيذها، إذ غاية ما خرج به مؤتمر الحوار هو وثيقة تتضمّن مصفوفة من الأسس الدستورية، والمبادئ

العامة، وأصبحت بعد ذلك مسألة تنفيذها وتجسيدها على أرض الواقع مهمة نضالية جماعية (شعبية ومؤسسية)، فعلى كل القوى المدنية والاجتماعية والسياسية أن تجعل من مخرجات الحوار الوطني برنامجها النضالي خلال المرحلة القادمة.

وفيما يتصل بمصفوفة حقوق المرأة تحديدًا، فهي بحاجة إلى:

أولًا: إدراك ووعي يقظين من قبل مختلف الفعاليات والمنظمات النسوية في البلد من أجل الانتصار لهذا الأسس والضغط باتجاه أن تصبح واقعًا ملموسًا. وهذا يتطلب إقامة تحالف مدني واسع وعريض مع القوى المدنية والسياسية الأخرى. وهو ما يقتضي إحداث تغيير في الأدوات والرؤى، إذ ينبغي أن تعمل المنظمات النسوية على تحشيد أوسع للالتفاف حول قضايا المرأة وحقوقها، وهذا يفرض على هذه المنظمات الابتعاد عن التصوّر الواهم من إمكانية عزل قضية المرأة عن القضية الاجتماعية العامة، إذ لا يمكن تحقيق أي نجاح على صعيد قضية المرأة ما لم يكن النضال ضد التخلف الاجتماعي الشامل، هو الإطار العام لحركة النضال النسوي.

ثانيًا: صياغة برنامج نضالي مشترك مع الفعاليات الاجتماعية الأخرى بخصوص تحقيق الديمقراطية بمفهومها الشامل وبوجهيها (السياسي والاجتماعي)، واعتبارها قضية إستراتيجية وطنية ملحة، وينبغي هنا التأكيد على أن الديمقراطية ليست مجرد عملية وإنما هي منظومة شاملة من الحقوق والحريات والقوانين والممارسات الديمقراطية والمدنية.

وبغياب هذه القضية المحورية عن أي برنامج نضالي يجعله فاقدًا لأي قيمة وطنية أو إنسانية عادلة ذلك أن "تآكل النسيج الاجتماعي، وتهميش الفرد، واضطهاده، وإذلاله هو الذي ألحق بنا الهزائم منذ مطلع القرن العشرين، وخسرنا كل معاركنا" على حد توصيف المفكر اليمني الكبير د. أبوبكر السقاف.

المصادر والمراجع:

1- حمود العودي، العنف والتمييز الاجتماعي بين أشكاله الثقافية وأبعاده السياسية وموقف الإسلام منه (اليمن نموذجًا)، صنعاء، مركز دال للدراسات، فبراير 2012.

2- غيردا ليرنر، نشأة النظام الأبوي، ترجمة: أسامة إسبر، بيروت، المنظمة العربية للترجمة، 2013.

3- وثيقة مخرجات مؤتمر الحوار الوطني الشامل في اليمن، يناير 2014.

الشباب في سياق الثورة والتحوّل الديمقراطي

قراءة في المضامين الحقوقية للشباب في وثيقة مخرجات مؤتمر الحوار الوطني الشامل

ملخص تنفيذي:

تهدف هذه الورقة إلى استعراض المضامين الحقوقية لفئة الشباب في وثيقة مخرجات مؤتمر الحوار الوطني، وتتّخذ من توصيف الوضع الشبابي في اليمن مدخلًا تمهيديًا لها، حيث تعيد الأزمة التي يعانيها الشباب إلى مشكلة أساسية، وهي مشكلة الاستبعاد الاجتماعي (social exclusion) بمفهومها العام، والتي تتناسل منها بقية المشكلات، وتتبدّى مظاهر مختلفة لحالة الاستبعاد، واللامساواة الاجتماعية.

وتخلص الورقة إلى وضع توصيات عامة بُغية استنهاض دور الشباب، وتحريرهم من الأوضاع، والقيود التي تُكبّلهم في إطار تحقيق الحرّية الشاملة للمجتمع ككل.

تمهيد:

درجت الدراسات الاجتماعية على وصف المجتمع العربي، ومنه المجتمع اليمني، بأنه مجتمع شاب؛ لكون فئة الشباب تمثّل النسبة الأكبر في خارطة التوزيع الديمغرافي (السكّاني).

إن الأهمية التي تحتّلها فئة الشباب لا تنبع من هذا السبب الكمّي فحسب؛ بل لما تتميّز به من خصائص نوعية تجعلها الفئة الأكثر حضورًا، وتأثيرًا في المجتمع،

حيث يُلقى على عاتقها القيام بالدور المحوري في إحداث التغيير الاجتماعي المنشود.

والشباب فئة اجتماعية تكتنز في داخلها طاقة إنسانية خلاقة، وغالبًا تنزع إلى حب المغامرة، والتطلّع إلى كلّ ما هو جديد. وهي فئة عمرية تحتل منطقة زمنية تتوسّط مرحلتي الطفولة، والكهولة، تُقدّرها الأدبيات السوسيولوجية، والتنموية ما بين (18-40) عامًا من حياة الإنسان.

وتُعدّ فئة الشباب الرافد، أو النسق الهام في البناء الاجتماعي للمجتمع اليمني. فقد لعبت دورًا اجتماعيًا مركزيًا، تجلّى من خلال الانتفاضة الشعبية التي انطلقت في 7 يوليو 2007م جنوبي البلاد، ووصلت ذروتها مع اندلاع ثورة 11 فبراير 2011م، حيث مثّل الشباب اليمني طليعة الثورة، فهم من أطلقوا شرارتها، وكانوا وقودها الحارق، ولم يقتصر دورهم عند هذا المستوى فقط؛ بل تحملوا عبء القيادة والتنظيم، واستقطاب طبقات الشعب الأخرى وتعبئتهم خلف الدعوة إلى إسقاط نظام الاستبداد، والفساد، وصولًا إلى اندلاع المقاومة ضد قوى الثورة المضادة، والانقلاب مطلع عام 2015م.

لقد ضلَّ الشباب اليمني محور الاحتجاج الشعبي، وأدّت التحوّلات اللاحقة لثورة فبراير إلى ولادة كيانات شبابية، وبفعل ذلك اتّسع نطاق العمل السياسي، وارتفع منسوب الوعي الاجتماعي تجاه القضايا العامة، وكُسِرَ طوق الاحتكار الذي لازم المشهد السياسي اليمني طوال سنوات عديدة، حيث ظلَّ رهنًا بيد السلطة ونخب سياسية شائخة، وأحزاب تقليدية كشفت الوقائع، والأحداث عن عجزها وفضحت عمق أزمتها.

ومع هذه الأهمية التي تحتلها فئة الشباب إلا أنها ظلّت مُستبعَدة اجتماعيًا ومُزَاحة اقتصاديًا، وسياسيًا، وثقافيًا في بنية الدولة، وفي الأنساق الاجتماعية، والسياسية الأخرى.

ونعني ب **الاستبعاد الاجتماعي للشباب**، أي حالة الاقصاء، والتفرّقة الاجتماعية، وعدم المساواة التي يعانون منها، وعدم الاعتراف بحقوقهم الأساسية، وعدم تمكينهم من المشاركة في الحياة العامة.

مظاهر الاستبعاد:

1- **الاستبعاد الاجتماعي** في إطار الأسرة والمجتمع بسبب هيمنة السلطة البطريركية (أي السلطة الأبوية)، حيث الأب هو رأس هرم الأسرة، والحاكم الفرد هو رأس هرم المجتمع، وبالتالي فإن هذه الوضعية تخلق قيم الطاعة، والامتثال وتكرّسها.

2- **الاستبعاد الاقتصادي**، حيث تتناهش الشباب اليمني البطالة، والفقر، والحرمان من تكافؤ الفرص المتساوية والحق في الحصول على العمل اللائق، والمتناسب مع المؤهلات التي يحملها مما أدّى بقسم منهم إلى أن يصبح عُرضة لاستقطاب الجماعات المتطرفة.

3- **الاستبعاد السياسي:** عانت الحركة الشبابية، والطلابية طيلة العقود السابقة من قيام النظام السابق بتدجين الاتحادات الشبابية والطلابية وأبرزها: (اتحاد شباب اليمن، واتحاد طلاب اليمن) ومختلف المناشط الشبابية الأخرى لتصبح أدوات بيد السلطة، ومُفرَغة من أي تمثيل حقيقي للشباب، وقضاياهم.

كما عانى الشباب من حالة تهميش وإقصاء داخل البنى الحزبية، والنقابية، والمجتمعية كانعكاس للبنية الأبوية التسلّطية السائدة التي احتكرت المجال العام، والمراكز القيادية، وأدوات المشاركة المجتمعية، ووصل احتكارها إلى درجة احتكار الأحكام القيمية، والصواب، والخطأ، وما يجوز، وما لا يجوز.

4- **الاستبعاد الثقافي**، ويتبدى من خلال تجريف التعليم بمختلف مراحله، وخصخصته، وتدمير بنى وأنساق الثقافة الجادة والوطنية، ونشر ثقافة التسطيح، والفكر المتطرف، وغياب المؤسسات الحاضنة للشباب، ولاسيما

المبدعون منهم، وغياب الأنشطة الشبابية، وضعف البنى التحتية التابعة لوزارة الشباب والرياضة، وتردي الإنتاج الثقافي، والفني، والمسرحي، والإضرار بالذائقة الفنية، والجمالية.

5- **الاستبعاد المعنوي،** ويظهر من خلال النظرة القاصرة تجاه الشباب، كنتيجة للفجوة القائمة بين الأجيال. هذه الفجوة التي تجعل من جيل الكبار ينظر إلى الشباب بوصفهم عديمي المسئولية، ولا يمتلكون القدرة، والخبرة الكافية في تولّي القيادة، وإنجاز المهام التي تفرضها المرحلة.

ما الذي فعلته الثورة؟؟

في ظل هذا الواقع البائس، جاء زلزال الثورة ليغيّر الكثير من المُعادلات، ويُربك الحسابات، ويفتح أفقًا جديدًا أمام الحركة الشبابية.

بفضل ثورة 11 فبراير المجيدة، والتضحيات التي بُذلت في سبيل التغيير، والتحوّل الديمقراطي في البلاد صار الشباب جزءًا مهمًّا في الحياة السياسية، ورقمًا صعبًا، يصعب بأيّ حالٍ من الأحوال تجاوزه، أو تخطّيه.

لقد خرج الشباب في فبراير 2011م إلى الشوارع، والساحات، والميادين من أقصى الوطن إلى أقصاه، ولم يكن هذا الخروج بإيعاز من طرف سياسي معيّن، بل كان الدافع وراءه المطالبة بالتغيير، والخلاص من نظام عاث في الأرض فسادًا، وتخريبًا، وحوّل حياة اليمنيين إلى جحيم.

واجهت الثورة الشبابية اليمنية الكثير من العواصف، والتحدّيات، ولا تزال تواجه حتى يومنا هذا، إذ استطاعت القوى البائدة، وقوى النظام السابق إعادة إنتاج نفسها بأشكال، وصور مختلفة، ليس آخرها ما يجري اليوم من قيام مليشيات انقلابية بشن حرب همجية على أبناء شعبنا، ومساره الثوري.

ورغم ذلك، فقد قطع اليمنيون شوطًا كبيرًا في طريق تحقيق الحلم المدني، وبناء الدولة الديمقراطية الاتحادية الحديثة، ولعلّ الحوار الوطني، والوثيقة التي خرج بها كان الإنجاز الأبرز في ذلك.

وثيقة الحوار الوطني، خطوة في طريق الألف ميل:

جاءت وثيقة الحوار الوطني بموجهات دستورية، وقانونية، وضعت الشباب في قلب المعادلة السياسية والاجتماعية، ويمكن استعراض ذلك على النحو الآتي:

1. أقرّت الوثيقة منح الشباب نسبة تمثيل (كوتا) (20٪) في كل الهيئات المنتخبة الرسمية، والحزبية، والنقابية.
2. نصّت الوثيقة على المواطنة المتساوية بين كافة أفراد المجتمع، وإزالة التمييز القائم على أساس الجنس، أو الفئة، أو العرق، أو اللغة، أو اللون، أو الأصل، أو المهنة، أو المركز الاجتماعي، أو الاقتصادي، أو العقيدة، أو المذهب، أو الفكر، أو الرأي، أو الإعاقة.
3. كفلت الوثيقة مجانية التعليم بكل مستوياته: الأساسي، الثانوي، والجامعي، والتعليم العالي، بكل فروعه ودرجاته.
4. ألزمت الوثيقة الدولة بالعمل على منح الجامعات، والمراكز البحثية الاستقلال المالي، والإداري، والأكاديمي.
5. حثّت الوثيقة الدولة على وضع استراتيجية وطنية للشباب، ومحاربة الفقر، والبطالة، والإرهاب، والتطرف، والعمل على توفير فرص عمل للشباب عبر اعتماد مشاريع تنموية كثيفة العمالة.
6. ألزمت الوثيقة الأحزاب السياسية والتنظيمات المدنية بإشراك الشباب، وتمكينهم سياسيًا داخل أطرها، من خلال تغيير الأنظمة، واللوائح الداخلية، واعتماد وسائل جديدة تضمن مساهمة أكبر للشباب وتبوؤهم للمواقع القيادية.
7. جاءت الوثيقة بنصٍّ يفيد بضرورة إنشاء مجلس أعلى للشباب، يُمنح الاستقلالية المالية، والإدارية ويكون له الشخصية الاعتبارية، وبما يكفل له القيام بالمهام الآتية:

أ. رسم وتطوير سياسات وطنية للشباب تهدف إلى بناء جيل يمني قادر، وفاعل، ومشارك في بناء الوطن اليمني، وتنمية المجتمع.

ب. وضع الآليات الكفيلة لحرية البحث العلمي، والإنجازات الأدبية، والفنية، والثقافية، والإبداعية، وتوفير الوسائل المُحقّقة لذلك. وإلزام الدولة بتقديم يد العون للشباب، ومساعدتهم، وحماية إنتاجهم الإبداعي.

ج. القيام بالتشاور، والتنسيق مع السلطة التنفيذية لتطوير، وتمويل، وتنفيذ إستراتيجيات مرحلية وبرامج وطنية خاصة بالشباب لتحقيق غايات تنموية.

د. مراقبة دور السلطة التنفيذية في تنفيذ الإستراتيجيات، والبرامج ذات العلاقة، ورفع تقارير عنها بشكل دوري، وتقويمها تباعًا على كافّة الأصعدة.

ه. ضمان التمثيل المتساوي للشباب والشابات بحسب الكفاءة والمعايير.

توصيات ختامية:

إن الطبقات الشعبية اليمنية اليوم، تخوض معركة كفاحية في طريق التحوّل نحو مجتمع ديمقراطي، تُؤازِرها في ذلك مشروعية هذا التحوّل وعدالته. إن معركتها في سبيل تحقيق الديمقراطية، والمواطنة، والعدالة الاجتماعية، وتوطيد حقوق الإنسان، ليست بالسهلة، بل تقف في وجهها عقبات، وتحدّيات، وليس هناك من خيار سوى الاستمرار في طريق النضال الوطني، والتحوّل الديمقراطي، وإن تطلّب الأمر تقديم مزيد من التضحيات.

إن موقع الشباب اليمني هو في قلب هذه المعركة، إذ لا يمكنه أن يحصر دوره في مطالب فئوية خاصة، ومجتمعه يعاني؛ بل تصبح المعركة من أجل خلاص المجتمع هي ذاتها معركته من أجل خلاصه.

إن المطلوب اليوم هو التمسك بوثيقة الحوار الوطني الذي اشتركت في صياغتها غالبية القوى السياسية والاجتماعية، وحشد الرأي العام حولها، وتوعية الجمهور بأهميتها، وضرورة تنفيذها على أرض الواقع.

ومخرجات الحوار الوطني تحتاج إلى رافعة سياسية، واجتماعية، ومدنية تناضل من أجل تطبيقها كـ (package) حزمة واحدة، ومن غير المنطقي تجزئتها، أو انتقاء نصوص منها، وترك نصوص أخرى.

وإضافة إلى ما سبق ذكره، هناك جملة من الآليات التي تُسهِم في توسيع قاعدة مشاركة الشباب، منها:

1. إجراء تعديلات جوهرية في السياسات الاجتماعية، والاقتصادية الرسمية، بما يتيح للشباب المشاركة في الحياة السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية، ووضع، وتنفيذ خطط وطنية شاملة لمكافحة البطالة، والفقر، والتطرّف.
2. وضع إستراتيجية وطنية تهدف إلى تصحيح أوضاع المؤسّسات التعليمية، والجامعية، والمؤسسات التي تُعنى برعاية الشباب المبدعين، وكفالة الحق في التعليم المجاني، والحق في الحصول على العمل المناسب، والأجر اللائق.
3. العمل على إنشاء كيانات، واتحادات شبابية حرّة، وفاعلة، بحيث تصبح الوعاء الديمقراطي الذي ينضوي تحت لوائه شباب اليمن من مختلف المناطق، ومن كافة الأحزاب السياسية، والتوجّهات الاجتماعية.
4. التخلّي عن الصيغ الأوامرية، وتجاوز الحالة الامتثالية، واعتماد الأساليب الديمقراطية، والحوار المفتوح القائم على العقلانية، والإقناع كأساس للحياة الداخلية في الأحزاب السياسية، والفعاليات المدنية، والاجتماعية.
5. فتح نوافذ أمام الشباب، وبخاصة في وسائل الإعلام المختلفة للتعبير عن آرائهم، وطرح قضاياهم بكلّ حرية.

الأبويّة السياسية.. وأزمة الأحزاب السياسية اليمنية

تعيش الأحزاب السياسية في اليمن حالة كُساح عام، وهذا يعود إلى طبيعة الأزمة البنيوية المركّبة التي تنهش هياكلها، إذ تتعدّد مظاهر هذه الأزمة، وأسبابها، وعواملها، وآثارها الماحقة على العمل السياسي، والفعل المدني في البلاد.

الأمر الذي يفرض على معشر الباحثين تشريح هذه الأزمة بمبضع نقدي جاد، سعيًا لإخراج الأحزاب السياسية منها، واستعادة دورها.

وكمحاولة أولية، نُسلِّط الضوء في هذه التناولة على ما نسمّيها "الأبوية السياسية" باعتبارها إحدى أوجه أزمة الأحزاب السياسية اليمنية.

وتقوم الأبويّة السياسية على أساس مكين يتمثّل في تهميش الشباب، وإقصائهم ماديًا، ومعنويًا من المشاركة الفاعلة داخل البنى الحزبية، واحتكار المراكز القيادية، وقد وصل الأمر إلى درجة احتكار الأحكام القِيمية والصواب والخطأ، وما يجوز وما لا يجوز، واصطناع تراتبية جيلية تقوم على أساس معيار السن في تصنيف الأعضاء، وهو معيار تقليدي يتناسب مع واقع المجتمعات القديمة "مجتمعات العشائر، والقبائل، والمجتمعات الزراعية التقليدية"؛ إذ كان كبار السن يُمثلون مخزن الخبرة الحياتية، ولهذا كانوا يحتلون مواقع السلطة، والزّعامة في هذه المجتمعات، لكنه في عصر الصناعة، والعلم، والتقدّم التكنولوجي صار معيارًا غير علمي، بل كابح للتطوّر، ويتناقض جوهريًا مع الديمقراطية، والقيم المواطنية الحداثية، ويعمل على تعميق، وتوسيع الفجوة الجيلية (الفجوة بين جيل الكبار، وجيل الشباب)، عوضًا عن تجسير هذه الفجوة والبحث عن سبل كفيلة لتحقيق التلاقح، والتكامل بين الجيلين.

ويصل الأمر بالأبوية السياسية إلى تبخيس قيمة الشباب، والتقليل من قدراتهم، والحط من شأنهم، فما دمت شابًا فأنت لا تفهم شيئًا، أما إنْ تجرّأت في توجيه نقد موضوعي وهو حقك الطبيعي، والقانوني، والإنساني لمن هو أكبر منك، فقد اقترفت خطيئة تستوجب الويل، والثبور، وعظائم الأمور!!

فات على الأبوية السياسية هذه حقائق جلية، تتمثّل في أن معظم التجارب السياسية الناهضة في تاريخ بلدنا كان الشباب يلعب دورًا محوريًا فيها، فالحركة الوطنية اليمنية نشأت، وتنامت في أوساط الشباب، وكان الشباب طليعة التغيير الثوري في مختلف المحطات التاريخية، ابتداءً من ثورة 1948م، مرورًا بانتفاضتي 1955م و1959م، وثورة 26 سبتمبر 1962، وثورة 14 أكتوبر 1963، والاستقلال الناجز في 30 نوفمبر 1967، وصولًا إلى ثورة 11 فبراير 2011.

علاوة على أن معظم الأحزاب السياسية اليمنية نشأت وتأسّست بسواعد الشباب، ف "الحزب الاشتراكي اليمني" على سبيل التمثيل، لا الحصر الذي تأسّس رسميًا في 13 أكتوبر 1978، كانت معظم قيادته من الشباب بمن فيهم مؤسسة الشهيد عبدالفتاح إسماعيل الذي لم يبلغ حينها عمر الأربعين عامًا.

ومن الأمور اللافتة أن مراحل الاستنهاض الوطني، والثوري تحقّقت عندما كان الشباب يقود المشهد الحزبي، والسياسي. وفي مقابل ذلك عندما فرضت الأبوية السياسية سلطويتها على البنى الحزبية، وعلى المجال العام، وعلى معايير الصواب، والخطأ، شاع الجمود، والتكلُّس، وانسداد الآفاق في السياسة، وتآكلت كوامن فاعلية الأحزاب، وانحسر نشاطها، وابتعدت رويدًا رويدًا عن قواعدها، وقواها الاجتماعية لتتحوّل في نهاية المطاف إلى أعجاز نخلٍ خاوية..!

وللخروج من هذه الأزمة "المَخْنَق" لابد أولًا، وقبل كل شيء تصحيح النظرة تجاه الجيل الشاب، وإشراكه بفاعلية في الحياة السياسية، والحزبية.

إنّ مجتمع المشاركة هو مجتمع مدني بالضرورة، يفرز الناس حسب عطائهم، وإنجازهم، لا وفق امتيازات، أو أفضليات تعود لتفوّق وهمي بحسب العمر/ السن، أو الجنس، أو النوع، أو اللون، أو الدين، أو المذهب، أو المكانة الاجتماعية، أو المرتبة الاقتصادية.

إنّه مجتمع الديمقراطية التشاركية، حيث لا يُقصى فيه أحد، ولا يُقلّل من شأن ومكانة أحد، بل الجميع يشارك بفعالية، وبتكاملية، وبحسب القدرات، والإمكانات الذاتية، والموضوعية.

المؤلِّف في سطور



عيبان محمد عبدالرحمن السامعي

مواليد: 1987/7/7، تعز اليمن.

متزوج ولديه طفلان: أيلول، وناي.

المؤهلات العلمية:

- حاليًا طالب دراسات عليا، تخصّص علم الاجتماع السياسي (Political Sociology).
- حاصل على ليسانس علم اجتماع (Sociology)، كلية الآداب جامعة تعز، بتقدير عام ممتاز مع مرتبة الشرف.
- حاصل على بكالوريوس هندسة برمجيات(SOFTWAR Engineering)، كلية الهندسة وتقنية المعلومات جامعة تعز.

خبرات العمل:

- عضو مؤتمر الحوار الوطني (مارس 2013 إلى يناير 2014).
- عضو اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني منذ ديسمبر 2014.
- عضو نقابة المهندسين اليمنيين فرع تعز منذ 2012.
- مساعد مدير عام مطار تعز الدولي منذ مارس 2014.
- يعمل في وحدة الدراسات النوعية في المركز اليمني لقياس الرأي العام منذ 2020.

- باحث وكاتب مختص في قضايا التحوّل الديمقراطي، وبناء الدولة، والتنمية الثقافية والاجتماعية، وينشر بصفة مستمرة في عدة صحف ومجلات ومواقع يمنية وعربية.
- قام بإنجاز العديد من الأبحاث والدراسات المنشورة وغير المنشورة.
- شارك في العديد من المؤتمرات والندوات محليًا وإقليميًا ودوليًا.

مشاريع كتب ودراسات للباحث:

1- تحولات المجتمع والسياسة في اليمن المعاصر [illegible].
2- قضايا الهُوية الوطنية اليمنية.
3- دراسات فكّرية وسوسيولوجية معاصرة.

المحتويات

الفصل الأول

في الثورة الشبابية الشعبية السلمية

11 فبراير 2011م.. في دلالة الحدث ومآله

الفصل الثاني

في الحوار الوطني وبناء الدولة

الفصل الثالث

في أزمة الهُوية الوطنية وانبعاث الهُويات الفرعية

الفصل الرابع

في الحرب وتداعياتها الجحيمية

الفصل الخامس

في تاريخ الحركة الوطنية

الفصل السادس

في قضايا المرأة والشباب

إشكالات

الواقع اليمني

الثورة الشعبية والحرب
الهوية الوطنية وبناء الدولة

يشتمل هذا الكتاب على مباحث مهمة تتعلق بثورة الشباب في فبراير: الحدث، والدلالة. والاقتصاد السياسي للثورة، ومنظور الثورة للثقافة. ويكرّس الفصل الثاني للحوار الوطني، وبناء الدولة، ويقرأ في الثالث الهويات الفرعية، ويدرس في الفصل الرابع الحرب، وجرائم الاغتيال، والسيادة الوطنية، ومقولة: السياسة استمرار للحرب، ويتناول في الخامس تاريخ الحركة الوطنية، ويدرس جانبًا كبيرًا من البحث لقضايا المرأة والشباب. قرأتُ قبلاً بعض مباحث الكتاب، ولكن عند قراءة الكتاب شعرتُ بخجل شديد لتقديم بحوث علمية غاية في عمق التحليل، ومنهجية البحث، ونفاذ الرؤية واستشرافها؛ فأدواتي القرائية والمعرفية تفيد من مباحث بهذا المستوى العلمي أكثر من القدرة على الإفادة. المؤلف باحث يتقن أدوات البحث، ويمتلك المنهج العلمي، ويدرك قوانين وطبيعة الصراع الاجتماعي، ويميز ما بين طبيعة تركيبة، وبيئة المجتمعات الصناعية الأوروبية، وطبيعة المجتمعات الزراعية فيما اصطلح على تسميته "العالم الثالث"، ويتمتع الباحث بسعة الاطلاع، والثقافة، وعمق المعرفة. دراساته المتعددة شاهدة على مقدرة الباحث، ومدى تمكنه عميقًا في الحفر في المصطلحات والمفاهيم والمقولات السائدة.. الكتاب جهد علمي رفيع، وأدب سياسي راقٍ، والمعرفة هي القوة- حسب الفيلسوف بيكون-، ويجيء هذا الكتاب البحثي المهم في ظل غياب الأحزاب السياسية، ومؤسسات المجتمع المدني، ودور الجامعات ومراكز البحث.

عبدالباري طاهر

نقيب الصحفيين الأسبق

COVER BY: MOGEEB SOUFY DESIGNS




9 789777 740494



